

حاشية الخضرى

على شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك

طبعة جديدة تمتاز بالضبط والشكل الكامل

للألفية والشرح

ضبط وتشكيل وتصحيح

يوسف الشيخ محمد النقاى

الجزء الثانى

إشراف

مكتبة البحوث والنشر

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

Tous droits de traduction, d'adaptation et de reproduction par tous procédés, réservés pour tous pays pour "Dar El-Fikr- Beyrouth-Liban". Toute reproduction ou représentation intégrale ou partielle, par quelque procédé que ce soit, des pages publiées dans le présent ouvrage, faite sans autorisation écrite de l'éditeur, est illicite et constitue une contrefaçon. Seules sont autorisées, d'une part, les reproductions strictement réservées à l'usage privé du copiste et non destinées à une utilisation collective, et, d'autre part, les analyses et les courtes citations dans un but d'exemple et d'illustration justifiées par le caractère scientifique ou d'information de l'œuvre dans laquelle elle sont incorporée. Pour plus d'informations, s'adresser à l'éditeur dont l'adresse mentionne

جميع الحقوق محفوظة لدار الفكر ش.م.ل. بيروت - لبنان. ولا يُسمح بنسخ أو تصوير أو تخزين أو بث أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون الحصول مسبقاً على إذن خطي من الناشر. يُستثنى من هذا الاستثناء بهدف الدراسة الخاصة أو إجراء الأبحاث أو المراجعة على أن يشار عند الاستشهاد بذلك إلى المرجعية وفي حدود القانون اللبناني لحماية حقوق النشر والتساميم. وتوجه الاستفسارات إلى الناشر على العنوان المذكور.

All rights reserved for "Dar El-Fikr S.A.L." Beirut- Lebanon. No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without the prior permission in writing of "Dar El-Fikr S.A.L." Beirut- Lebanon. Exceptions are allowed in respect of any fair dealing for the purpose of research or private study, or criticism or review, as permitted under the Copyright, Designs and Patents Act. Enquiries concerning reproduction outside those terms should be sent to the publisher, at the address shown.

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

Email: darelfikr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - برقيًا: فاكس - صرْب: ١١/٧٠٦١

تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣

فاكس: ٩٦١١٥٥٩٩٠٤



ISBN 995335125-2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإضافة

- ٣٨٥ - نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أَخَذِفُ كَطُورِ سِينَا
 ٣٨٦ - وَالثَّانِي أَجْرَزُ، وَأَتَوْ «مِنْ» أَوْ «فِي» إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ حَذَا
 ٣٨٧ - لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَأَخْصَصُ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهُ التَّغْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإضافة

هي لغة: مطلق إسناد لشيء أي إمالته له، أو نسبته إليه، واصطلاحاً: نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبداً وإن شئت قلت: إسناد اسم لآخر منزلاً الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبداً ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه، وقيل بالعكس، وقيل: كل منهما لكل منها. قال يس: وعينها ياء لأخذها من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه أي فأصلها أضياف كإكرام، فعل بها ما فعل بإقامة وإجازة وسيأتي في أبنية المصادر.

قوله: (نُونًا تلي الإعراب) أي حرف الإعراب وهي نون المثني والجمع، وما ألحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين، فلا تحذف للإضافة لأنها لا تلي الإعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى أنها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل. وإن كان الأصح أن الإعراب مقارن لآخر الكلمة وجوداً لا متأخراً عنه اهـ. وظاهر أن المقارن إنما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالإعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناءً، متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها.

قوله: (مما تضيف) أي تريد إضافته. وقوله: اخذف، أي إن كان ما ذكر موجوداً وإلا فلا حذف في نحو: لبيك وذوي مال لعدم النطق بالتون ولا في نحو: أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه، لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الأول، والحرف في الثاني ولوجود أل في الثالث إلا أن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا، وإنما وجب حذفهما لدلالتهما على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والإضافة تدل على الاتصال.

قوله: (كَطُورِ سِينَا) بالقصر للضرورة، وأصله المد، وهو جبل بالشأم ويقال: طور سينين، وهو مثال لحذف التنوين.

قوله: (وانو من أو في) أي معناهما، وهو بيان الجنس المشوب بتبعية والظرفية، وليس المنوي لفظهما إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره.

قوله: (إذا لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في: بيع البلد وحصر المسجد،

إذا أريدَ إضافة اسم إلى آخر حُذِفَ ما في المضاف: مِنْ نُونِ تَلِي الإِعْرَابِ - وَهِيَ نُونُ التَّثْنِيَةِ، أَوْ نُونُ الْجَمْعِ، وَكَذَا مَا أُلْحِقَ بِهِمَا - أَوْ تَنْوِينٍ، وَجَرَّ المضاف إِلَيْهِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا غُلَامًا زَيْدٌ، وَهَؤُلَاءِ بَنُوهُ، وَهَذَا صَاحِبُهُ».

وَاخْتَلَفَ فِي الْجَارِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ فَقِيلَ: هُوَ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ مُقَدِّرٍ - وَهُوَ اللّامُ، أَوْ «مِنْ»، أَوْ «فِي» - وَقِيلَ: هُوَ مَجْرُورٌ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

ثُمَّ الإِضَافَةُ تَكُونُ بِمَعْنَى اللّامِ عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَكُونُ أَيْضًا بِمَعْنَى «مِنْ» أَوْ «فِي»، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَنُو مِنْ أَوْ فِي - إِلَى آخِرِهِ». وَضَابِطُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا تَقْدِيرُ «مِنْ» أَوْ «فِي» فَالِإِضَافَةُ بِمَعْنَى مَا تَعَيَّنَ تَقْدِيرُهُ، وَإِلَّا فَالِإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللّامِ.

والتبعض في: مصارع مصر، وقوله: لما سوى ذينك، أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة، فهي على معنى اللام لأن المظروف والبعض له اختصاص بطرفه وكله أفاده يس. وبهذا يعلم أن نحو: مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الإرادة، وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازاً عقلياً كما أطلقوه بل إن أريد اختصاص الطرفية فلا مجاز أصلاً أو اختصاص الفاعلية بجعل الليل مأكراً كان فيه مجاز عقلي في النسبة الإضافية كما يكون في الإنسانية كهزم الأمير الجند، وفي الإيقاعية كنومت الليلة، أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥١] حيث أوقع الإطاعة على الأمر، وهي للأمر فتأمل.

قوله: (بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو إنما يتصل بعامله، ولأنه يقتضي المضاف إليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الأسماء المحضة لا حظ لها في العمل، وقيل إنه نائب عن حرف الجر.

قوله: (عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعاً لابن درستويه إن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، وإلا لزم أن: غلام زيد، يساوي: غلام لزيد، وليس كذلك: فإن معنى المعرفة غير النكرة. وأجيب بأن قولنا غلام لزيد ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه.

قوله: (وهو اختيار المصنف) اختار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه، والجمهور أنها بمعنى اللام أو من فقط، وما أوهم معنى في محمول على اللام توسعاً، فمعنى: ضرب اليوم، ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه، وكذا مكر الليل اه، ولا حاجة للتوسع لأن معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وإنما لم ترد التي بمعنى من اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضاً لأنها كثيرة فاستحق أن تجعل قسمياً مستقلاً بخلافها بمعنى في فقليلة فردت إلى اللام قليلاً للأقسام فتحصل أن الأقوال أربعة.

فَيَتَعَيَّنُ تَقْدِيرُ «مِنْ» إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسًا لِلْمُضَافِ، نَحْوُ: «هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ» وَالتَّقْدِيرُ: هَذَا ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ.

وَيَتَعَيَّنُ تَقْدِيرُ «فِي» إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا وَاقِعًا فِيهِ الْمُضَافُ، نَحْوُ: «أَعَجَبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا» أَيْ: ضَرْبُ زَيْدٍ فِي الْيَوْمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبا: ٣٣].

فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ تَقْدِيرُ «مِنْ» أَوْ «فِي» فَلَا إِضَافَةَ بِمَعْنَى اللَّامِ، نَحْوُ: «هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ، وَهَذِهِ يَدٌ عَمْرٍو» أَيْ: غُلَامٌ لَزَيْدٍ، وَيَدٌ لِعَمْرٍو.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَاخْضُضْ أَوَّلًا - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَخْضَصَةٍ، وَغَيْرِ مَخْضَصَةٍ.

فَالْمَخْضَصَةُ هِيَ: غَيْرُ إِضَافَةِ الْوَصْفِ الْمُشَابِهِ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِلَى مَعْمُولِهِ.

قوله: (جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الإخبار بالثاني عن الأول فلا حاجة لجعله شرطاً ثانياً بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف إليه، فلا بد عليه من زيادة صحة الإخبار لأن البعض يشمل الجزء والجزئي، وصحة الإخبار تخرج الأول فنحو: يد زيد وبعض القوم على معنى اللام لا من لعدم صحة الإخبار، أما على ما نقله في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالعضوية فعلى معنى من، ومنها عند ابن السراج، واختاره المصنف إضافة الأعداد إلى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير إلى المقدرات ككثير أرض لوجود الشرطين فيها، وعند الفارسي على معنى اللام. وأما إضافة عدد إلى عدد كثلاثمائة فقد اتفقا على أنها بمعنى من، ولا يضر في صحة الإخبار الاحتياج إلى تأويل مائة بمئات.

قوله: (ظرفاً) أي زمانياً أو مكانياً، حقيقةً أو مجازياً كـ: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ [سبا: ٣٣] ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٤١] ﴿أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

قوله: (بمعنى اللام) أي وإن لم يصح التصريح بها كيوم الأحد، وعلم الفقه فيكفي إفادة مدلولها وهو الاختصاص، وبهذا يرتفع الإشكال عن مواد الإضافة اللامية كما في الجامي، وقد يصح إظهارها عند إبدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذي مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل، لأنه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر، وأفراد الرجل ومن اللامية الإضافة اللفظية كما صرح به ابن جني والشلوبين، لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب أنها ليست على معنى حرف، ولا يدل للأول ظهورها في ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ﴿حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ﴾ [النساء: ٣٤] لأن هذه لام التقوية، لا لام الاختصاص.

وَعَبَّرَ الْمُحَضَّةُ هِيَ: إِضَافَةُ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ بَعْدَ، وَهَذِهِ لَا تُفِيدُ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ تَخْصِيصاً وَلَا تَعْرِيفاً، عَلَى مَا سَنُبَيِّنُ.

وَالْمَحْضَةُ: لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَتُفِيدُ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ: تَخْصِيصاً إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً، نَحْوُ: «هَذَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ» وَتَعْرِيفاً إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً، نَحْوُ: «هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ».

٣٨٨ - وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ «يَفْعَلُ» وَضُفَاءً، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ

٣٨٩ - كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

٣٩٠ - وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

قوله: (تخصيصاً) ليس المراد به ما يشمل التعريف، بل قلة الاشتراك فقط. فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسمه.

قوله: (تعریفاً) أي نوعاً من أنواعه المقررة في ال، فإن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره، وإنما تؤثر التعريف إذا كان المضاف قابلاً له بخلاف نحو: غيرك ومثلك وحسبك وناهيك، فلا يتعرف لتوغلّه في الإبهام. وكذا نحو: رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده، لأن رب وكم لا يجران المعارف فهما في تأويل أخ له وفصيل له وفصيل لها، وقيل: معرفتان للتسامح في التابع وأما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف لأنها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص لأن الجمل نكرات؟ استظهر الروداني الأول، ولا يتنافيه وقوعها صفة للنكرة لأنه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل، وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، كما هو مفاد التعليل وإلا كانت للتخصيص.

قوله: (وإن يشابه إلخ) هذا كاستثناء من قوله: واخصص أولاً إلخ، وكني بيفعل عن المضارع مطلقاً.

قوله: (وصفاً) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه يفعل إلا حيثئذ.

قوله: (كرب راجينا) استشكل بأن رب تصرف ما بعدها للمضي وإضافة الوصف الماضي محضة. وفيه نظر لأن الذي يجب مضيّه عند الأكثر هو العامل في محل المجرور ولا المجرور نفسه وقال في التسهيل: لا يلزم مضي عاملها ولا وصف مجرورها، فتدبر.

قوله: (وأي الإضافة إلخ) ذي اسم إشارة مبتدأ، والإضافة نعتة أو بدل منه، والمراد إضافة الوصف لمعموله وجملته اسمها لفظية خبره، وكما تسمى بذلك لرجوع فائدتها للفظ بتخفيف أو تحسين، تسمى غير محضة لأنها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف، ومجازية لأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وهو التخصيص أو التعريف.

قوله: (محضة ومعنوية) أي وحقيقية لنظير ما قبله، وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْإِضَافَةِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمَحْضَةِ؛ وَضَبَطَهَا الْمُصَنِّفُ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ وَضْفاً يُشَبِّهُ «يَفْعَلُ» - أَيُّ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ - وَهُوَ: كُلُّ اسْمٍ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ، بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ، أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بِمَعْنَى الْحَالِ. فَمِثَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ، الْآنَ أَوْ غَدًا، وَهَذَا رَاجِعُنَا». وَمِثَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ: «هَذَا مَضْرُوبُ الْأَبِ، وَهَذَا مَرْوَعُ الْقَلْبِ». وَمِثَالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ: «هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ، وَقَلِيلُ الْحِيلِ، وَعَظِيمُ الْأَمَلِ».

في التسهيل ثالثاً وهي الشبيهة بالمحضة. وحصره في سبعة أنواع منها إضافة الموصوف لصفته، والمسمى إلى اسمه وعكسهما، كما بينه الأشموني.

قوله: (كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل.

قوله: (بمعنى الحال إلخ) أي لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به، والفعل لا يتعرف، فكذا ما هو بمعناه. فإضافته لمعموله لا تفيد إلا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله، فيتعرف به. فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضي: هو كالحال. وقال السعد في شرح الكشف دافعاً للتنافي بين كلاميه في «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» و«جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا» [الأنعام: ٩٦] الاستمرار يحتوي على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل، ويتعرف بالإضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف المعرفة به، وتارة يُعْتَبَرُ جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل سَكْنًا، وذلك لثلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية، ويجعل سَكْنًا منصوباً بمحذوف أي يجعله سَكْنًا والتعويل على القرائن والمقامات اهـ. وفي الدماميني وغيره ما يوافقه، واختار السيد في دفع التنافي أن الاستمرار في: مالك يوم الدين ثبوتي، وفي: جاعل الليل تجددي بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملاً، وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول وفي حواشي السعد إنما وصف بمالك المعرفة لأن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية عند الجمهور اهـ، ولا يلزم مثله في: جاعل الليل سَكْنًا مع قولهم بأنها لفظية، لأن الليل مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك إذ المعنى: مالك الأمر والنهي في يوم الدين، بدليل قراءة: ملك، فتدبر.

قوله: (أو صفة مشبهة) هي ما دل على فاعل الحدث، وأفاد الدوام سواء أوزنت المضارع أم لا واسم الفاعل هو ما وزن المضارع، وأفاد الحدوث؛ فإن أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما في التوضيح وغيره. وقال الزمخشري وابن الحاجب: إن الصفة لا توازن المضارع أصلاً، وما أريد به الدوام مما وزنه كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة، فأسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكماً، وليست منها حقيقة، ولم يقيدوا الشارح بغير الماضي كسابقها لأنها للدوام أبداً ولا تكون للماضي وحده أصلاً ومقتضاه أن إضافته لفظية أبداً وهو ما في الرضي والتصريح قيل: لأنها

فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ غَيْرَ وَضْفٍ، أَوْ وَضْفاً غَيْرَ عَامِلٍ؛ فَالْإِضَافَةُ مَحْضَةٌ كَالْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ» واسم الفاعل بِمَعْنَى الْمَاضِي، نَحْوُ: «هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أُمْسٍ». وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعَدُّ» إِلَى أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مِنَ الْإِضَافَةِ - أَغْنِي غَيْرَ الْمَحْضَةِ - لَا يُفِيدُ تَخْصِيصاً وَلَا تَغْرِيفاً؛ وَلِذَلِكَ تَدْخُلُ «رُبُّ» عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ، نَحْوُ: «رُبُّ رَاجِحِنَا» وَتَوْصَفُ بِهِ التَّنْكِرَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] وَإِنَّمَا يُفِيدُ التَّخْفِيفَ؛ وَفَائِدَتُهُ تَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِ لَفْظِيَّةً.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَيُفِيدُ تَخْصِيصاً أَوْ تَغْرِيفاً، كَمَا تَقَدَّمَ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِ مَعْنَوِيَّةً، وَسُمِّيَتْ مَحْضَةً أَيْضاً؛ لِأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَحْضَةِ؛ فَإِنَّهَا

تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار. وقال الرضي: لأنها جائزة العمل أبداً، إما رفعاً أو نصباً. وأما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى راحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل بإضافتهما إلى مرفوعهما معنى لفظية أبداً كضامر بطنه ومسود وجهه، وأما عملهما النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ليشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقويا على عمل النصب، وإضافتهما حيثنذ لفظية دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل. فإذا أضيف لمنسوب معنى كان مضافاً لغير معموله فتعرف به وهذا ظاهر إن قلنا إن الوصف الاستمراري إضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر إطلاق الرضي. أما على ما مر عن السعد من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنها منها حقيقة أو ملحق بها على القولين ودفعه في حواشي السعد بأن اسم الفاعل قد يتمحض للماضي في بعض أحواله فتكون إضافته معنوية، فلذا اعتبر جانبه في الاستمراري والصفة لا تتمحض له أصلاً فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السيد من أن الاستمراري الثبوتي لا يعمل؛ وإضافته معنوية أن الصفة كذلك دائماً لأن استمرارها ثبوتي أبداً، وإلا أشكل الفرق بينهما، فتأمل؛ فإن في المقام دقة.

قوله: (كالمصدر) مثال لغير الوصف، وقيل إضافته لفظية لأنه عامل في محل مجروره رفعاً أو نصباً فأشبهه الصفة ورد بنعته بالمعرفة في قوله:

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْلِكَ مَنْ عَهْدْتُ عَذُولًا

وبأن تقدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه، ولا ضمير في المصدر.

قوله: (واسم الفاعل إلخ) مثال للوصف غير العامل، ومنه أفعال التفضيل لأنه لا يعمل في المفعول به، وإضافته محضة كما هو مذهب سيويه بدليل نعته بالمعرفة.

قوله: (لا يفيد تخصيصاً) أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه.

قوله: (التخفيف) أي بحذف التنوين الظاهر كما في: ضارب زيد، وأصله ضارب زيداً، أو

عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، تَقُولُ: «هَذَا ضَارِبُ زَيْدِ الْآنَ» عَلَى تَقْدِيرِ «هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا» وَمَعْنَاهُمَا مُتَّحِدٌ، وَإِنَّمَا أُضِيفَ طَلَبًا لِلِخَفَةِ.

٣٩١ - وَوُضِلَ «أَنَّ» بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَمَرٌ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ: كَ «الْجَعْدِ الشَّعْرُ»

٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كَ «زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسُ الْجَانِي» لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى الْمُضَافِ الَّذِي إِضَافَتُهُ مَخْصُةٌ، فَلَا تَقُولُ: «هَذَا الْغُلَامُ رَجُلٌ» لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مُتَافِيَةً لِلأَلِفِ وَاللَّامِ، فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا مَا كَانَتْ إِضَافَتُهُ غَيْرَ مَخْصُةٍ - وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «بِذَا الْمُضَافِ» - أَيُّ بِهِذَا الْمُضَافِ الَّذِي تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ قَبْلَ هَذَا الْبَيِّنَةِ - فَكَانَ الْقِيَاسُ أَيْضًا يَقْتَضِي أَنْ لَا تَدْخُلَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى الْمُضَافِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُمَا مُتَعَاقِبَانِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِ عَلَى نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ اغْتَفِرَ ذَلِكَ، بِشَرْطِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَ «الْجَعْدِ الشَّعْرُ»، وَالضَّارِبِ الرَّجُلِ، أَوْ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، كَ «زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسُ الْجَانِي».

المقدر نحو: حواج بيت الله، أو حذف نون المثنى والجمع، وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص وإلا فتفيد رفع القبح أيضاً كما في: الحسن الوجه، فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به قبح إجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع: الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف، والثاني تمييز لأنه نكرة.

قوله: (على تقدير الانفصال) أي بالضمير المستتر في الوصف كما مر.

قوله: (بذا المضاف) أي المشابه يفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة أو نعت له.

قوله: (لا يجوز إلخ) أي لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف، فيلزم من دخول ال الحصول الحاصل، أو اجتماع معرفين على شيء واحد.

قوله: (من أنهما) أي الإضافة وأل.

قوله: (بشرط إلخ) اعترض بأنه لا فائدة للإضافة حيث لا تخفيفاً لعدم التنوين فيه، ولا رفع قبح لأن الوصف متعدد فلا قبح في نصبه المفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منعت في: الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر. وأجيب بأن هذا الشرط بحسب الأصالة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة المحلاة بأل كالحسن الوجه. لأن رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط كما مر. فحمل عليها: الضارب الرجل في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين كما حملوها عليه في جواز النصب وإن كان قبيحاً فيها، وأيضاً ليكون دخول ال على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشكلة.

قوله: (أو على ما أضيف إليه) أي لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلذلك لا

فَإِنْ لَمْ تَدْخُلِ الْأَيْفَ وَاللَّامُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، اِمْتَنَعَتِ الْمَسْأَلَةُ؛ فَلَا تَقُولُ: «هَذَا الضَّارِبُ رَجُلٍ»، وَلَا «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدٌ»، وَلَا «هَذَا الضَّارِبُ رَأْسُ جَانٍ».

هَذَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ غَيْرَ مُثْنًى، وَلَا مَجْمُوعٍ جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْمُفْرَدُ كَمَا مَثَلٌ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: «الضَّوَارِبُ - أَوْ الضَّرَابُ - الرَّجُلِ، أَوْ غُلَامِ الرَّجُلِ»، وَجَمْعُ السَّلَامَةِ لِمَوْثَبٍ، نَحْوُ: «الضَّارِبَاتُ الرَّجُلِ، أَوْ غُلَامِ الرَّجُلِ».

فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ كَفَى وَجُودَهَا فِي الْمُضَافِ، وَلَمْ يُشْتَرَطْ وَجُودُهَا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع: الضارب رأس عبد الجاني. وبقي من صور الجواز الإضافة إلى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله:

* الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ *

وأوجب المبرّد في هذه النصب وهو محجوج بالسّماع، والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف.

قوله: (امتنعت المسألة) أي مسألة الإضافة، ووجب النصب، وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقاً كالضارب زيد والضاربة، هذا والضاربة فيجوز نصب الثلاثة أو جرّها بالإضافة بخلاف: الضارب رجل فيتعين النصب لامتناع إضافة المعرفة للنكرة، ووافقه المبرّد والرماني في الضمير دون غيره لكن أوجبا فيه الجرّ. ومذهب سيبويه أن الضمير كالظاهر الخالي من أل يتعين فيه المفعولية إن كان الوصف مُحَلًى بها كالضاربك لفقد شرط الإضافة، ويتعين فيه الجرّ إن كان مجرداً كضاربه، لفقد التنوين. وأما: الضارباك والضاربوه، فالجرّ فيه جائز لوجود شرطه، وهو كون الوصف مثنًى أو جمعاً، وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لأنها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الإضافة كقوله:

الْقَارِقُو الْحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

بنصب الحق وكثير. ورد ذلك جماعة بأن الأصل أن لا تسقط النون إلا للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير. هذا وظاهر مذهب سيبويه تعين النصب في نحو: الرجل أنت الضاربة، وإن عاد الضمير لما فيه أل ولينظر الفرق بينه وبين: الود أنت المستحقة صفوه، فإن هذا أولى منها لقربه من المضاف فتأمل.

قوله: (فلا تقول: هذا الضارب رجل) أي لانتفاء فائدة الإضافة، وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مرّ فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف، وكذا زيد عند غير الفراء.

٣٩٣ - وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ، إِنْ وَقَعَ مَثْنًى، أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعَ
 أَي: وَجُودُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْوَصْفِ الْمُضَافِ إِذَا كَانَ مَثْنًى، أَوْ جَمْعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمَثْنَى
 - أَي: عَلَى حَدِّ الْمَثْنَى، وَهُوَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ - يُغْنِي عَنْ وُجُودِهَا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛
 فَتَقُولُ: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدٌ، وَهَؤُلَاءِ الضَّارِبُونَ زَيْدٌ» وَتُحذفُ التَّوْنُ لِلإِضَافَةِ.

٣٩٤ - وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَثْنًى، وَأَوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ
 الْمُضَافُ يَتَخَصَّصُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ يَتَعَرَّفُ بِهِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَهُ؛ إِذْ لَا يَتَخَصَّصُ
 الشَّيْءُ أَوْ يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ فِي الْمَعْنَى: كَالْمُتَرَادِفَيْنِ وَكَالْمَوْصُوفِ
 وَصِفَتِهِ؛ فَلَا يَقَالُ: «قَمَحٌ بَرٌّ» وَلَا «رَجُلٌ قَائِمٌ» وَمَا وَرَدَ مُوهِمًا لِذَلِكَ مُؤَوَّلٌ، كَقَوْلِهِمْ: «سَعِيدٌ

قوله: (وكونها في الوصف إلخ) الجار يتعلق بالكون إن كان تاماً وخبره من حيث النقصان
 إن كان ناقصاً، كان خبره من حيث الابتداء وإن وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف،
 ومتعلقة محذوف أي وجود آل في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثنى إلخ. وقيل: إن وقع
 مبتدأ ثانٍ خبره كاف، والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في اغتفاره، ونقل عن المصنف كسر
 الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه. وعليه حل الشارح، أي إن وقع الوصف
 مثنى أو جمعاً فوجود آل فيه مُغْنٍ عن وجودها في المضاف إليه لكن فيه أن الكافي عن وجودها في
 المضاف إليه ليس هو وجودها في المضاف، بل وقوعه مثنى إلخ لأن وجودها في المضاف خلاف
 الأصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف إليه كأمر أو وقوعه مثنى أو جمعاً لأنه لما
 طال بالثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتاج لاتصالها بالمضاف إليه، أفاده الصبان.

قوله: (ولا يضاف اسم إلخ) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده، وعليها شرح
 الأشموني.

قوله: (لما به اتحد معنى) أي فقط كقمح برّ أو معنى ولفظاً كزيد زيد، مراداً بهما ذات
 واحدة فيجب فيهما الإتيان على التوكيد اللفظي، وخرج عنه المشترك المتحد اللفظ دون المعنى
 لفظياً كان كعين العين وزيد زيد مراداً بهما ذاتان أو معنوياً كأب الأب وابن الابن، فإن ذلك صحيح
 سائق.

قوله: (وما ورد إلخ) مقتضاه كالمتن أنه يقتصر في ذلك على المسموع وإن التأويل المذكور
 إنما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكابنا مثله، ولا ينافي ذلك ما تقدم في
 باب العلم من قوله:

* وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ *

لأن معناه: أبقى الإضافة الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك.

كُرِّزَ «فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ: لِأَنَّ الْمُرَادَ بِسَعِيدٍ وَكُرِّزَ فِيهِ وَاحِدٌ؛ فَيُؤَوَّلُ الْأَوَّلُ بِالمُسَمَّى، وَالثَّانِي بِالاسْمِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي مُسَمَّى كُرِّزَ، أَيْ: مُسَمَّى هَذَا الْاسْمِ، وَعَلَى ذَلِكَ يُؤَوَّلُ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ إِضَافَةِ الْمُتَرَادِفَيْنِ، كَ «يَوْمِ الْخَمِيسِ».

وَأَمَّا مَا ظَاهِرُهُ إِضَافَةُ الْمُوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، فَمُؤَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمُوصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، كَقَوْلِهِمْ: «حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى»، وَالْأَصْلُ: حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى: فَالْحَمَقَاءُ: صِفَةٌ لِلْبَقْلَةِ، لَا لِلْحَبَّةِ، وَالْأُولَى: صِفَةٌ لِلْسَّاعَةِ، لَا لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - وَهُوَ الْبَقْلَةُ، وَالسَّاعَةُ - وَأَقِيمَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ، فَصَارَ «حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى» فَلَمْ يُضَفِ الْمُوصُوفُ إِلَى صِفَتِهِ، بَلْ إِلَى صِفَةِ غَيْرِهِ.

٣٩٥ - وَزَيَّيْنَا أَلَسَّابَ ثَانِ أَوَّلَا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَلَا

قَدْ يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْمُؤَنَّثِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيثَ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صَالِحًا لِلْحَذْفِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَيُعْهَدُ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، نَحْوُ: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فَصَحَّ تَأْنِيثُ «بَعْضِ» لِإِضَافَتِهِ إِلَى أَصَابِعٍ وَهُوَ مُؤَنَّثٌ؛ لِصِحَّةِ الِاسْتِغْنَاءِ بِأَصَابِعِ عَنْهُ؛ فَتَقُولُ: «قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

قوله: (مؤولاً) أجازته الكوفيون بلا تأويل بشرط اختلاف اللفظين.

قوله: (فيؤول الأول بالمسمى إلخ) أي إذا كان الحكم مناسباً للمسمى، فإن ناسب الاسم كتبت سعيد كرز، عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى.

قوله: (كيوم الخميس) فيه أنه ليس من المترادفين بل من إضافة الأعم للأخص، وهي جائزة لإفادتها تخصيص الأعم، وأما عكسها فممتنع.

قوله: (حبة الحمقاء) بالمد هي الرجل، وصفت بالحمق لأنها تنبت في مجاري الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطوها الأقدام، وفي القاموس بقلة الحمقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال: الأصل بقلة الحبة الحمقاء، ولا شك أن الحبة التي هي بزر الرجل توصف بالحمق كما توصف به نفس الرجل لأنها من جملة ما ينبت في المجاري، فكل من العبارتين موهم لإضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من إضافة الأعم للأخص، فلا تحتاج لتأويل باعتبار أن الحمقاء صار كالعلم على تلك البقلة وإن كان خلاف الظاهر، واعلم أن التأويل في هذه المذكرات يصير الإضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص.

قوله: (مؤهلاً) بفتح الهاء من أوهله لكذا بمعنى أهله أي جعله أهلاً له، والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من إطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه، وهو كونه أهلاً.

قوله: (إقامة المضاف إليه إلخ) هذا مع ما بعده تفسير لصلاحيته للحذف، وليس شرطاً

[٢٢٣] مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ التَّوَاسِمِ
فَأَنْتَ الْمَرُّ لِإِصَافَتِهِ إِلَى الرِّيحِ، وَجَارَ ذَلِكَ لِصِحَّةِ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَرِّ بِالرِّيحِ، نَحْوُ:
«تَسْفَهَتْ الرِّيحُ».

وَرُبَّمَا كَانَ الْمُضَافُ مُؤَنَّثًا فَانْتَسَبَ التَّذْكِيرُ مِنَ الْمَذْكَرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فـ «رَحْمَةٌ»: مُؤَنَّثٌ،
وَانْتَسَبَتِ التَّذْكِيرُ بِإِصَافَتِهَا إِلَى «اللَّهُ» تَعَالَى.
فَإِنْ لَمْ يَضْلُحِ الْمُضَافُ لِلْحَذْفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنْهُ لَمْ يَجْزِ التَّأْنِيثُ؛ فَلَا تَقُولُ:
«خَرَجَتْ غُلامٌ هِنْدٌ» إِذْ لَا يُقَالُ: «خَرَجَتْ هِنْدٌ» وَيُنْفَعُهُ مِنْهُ خُرُوجُ الْعِلَامِ.

مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يُستغنى عنه في إفادة المعنى المراد بالمضاف إليه،
ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كبعضه؛ فالأول نحو: قطعت بعض أصابعه،
﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] كما شرقت صدر القناة من الدم والثاني كمر الرياح الآتي
وكقوله:

أَتَيْتُ الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةً وَلَدَيْهِمْ، تَرَكْتُ الْجَمِيلَ جَمِيلٌ

زاد الدماميني: أو كونه كل المضاف إليه نحو ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] فلا
يقال: أعجبتني يوم العروبة، لأن المضاف ليس كلاً ولا بعضاً ولا كبعض وإن كان صالحاً
للحذف.

قوله: (مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزاز رماح تسفهت أي أملت ومر الرياح
أي مرورها فاعله، وفيه الشاهد.

قوله: (فاكتسب التذكير) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاء، ومما يكتسبه
المضاف أيضاً ما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح، وكذا الظرفية ككل حين،
والمصدرية ككل الميل، وجوب التصدر كغلام من عندك، والجمع كقوله:

فَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَعَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

أو البناء بالإضافة إلى مبني كما سيأتي قِيلَ: والإعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر
لإضافته للمعرب، وفي أن إعرابه إنما هو لمعارضة الإضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف
إليه بدليل أن من يعربه لا يخصه بإضافة المعرب، بل مع المبني أيضاً كهذه خمسة عشر كما قاله
الدماميني.

قوله: (واكتسب التذكير إلخ) أي بدليل قوله: قريب، وإلا لقال: قريبة، ويرد عليه ﴿لَعَلَّ
السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] حيث ذكره بلا إضافة فالأوجه أن التذكير في الآيتين لإجراء فعليل
بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، وقيل: بل هو بمعنى مفعول

٣٩٦ - وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُهَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ، وَهُوَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ لَفْظًا وَمَعْنَى؛ فَلَا يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا - أَي: بِلا إِضَافَةٍ - وَهُوَ الْمُرَادُ بِشَطْرِ الْبَيْتِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «عِنْدَ، وَلَدَى، وَسِوَى، وَقُصَارَى الشَّيْءِ، وَحَمَادَاهُ: بِمَعْنَى: غَايَتُهُ».

وَالثَّانِي: مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ، نَحْوُ: «كُلُّ، وَبَعْضُ، وَأَيُّ»، وَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا - أَي: بِلا إِضَافَةٍ - وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَبَعْضُ ذَا» أَي: وَبَعْضُ مَا لَزِمَ الْإِضَافَةَ مَعْنَى قَدْ يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا لَفْظًا، وَسَيَأْتِي كُلُّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ.

٣٩٧ - وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَمْتَنَعَ إِبِلَاؤُهُ أَسْمَاءً ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

أي مقربة، وقيل: إنهم التزموا تذكير قريب في غير النسب للفرق بينهما. وقيل: الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي أن في كلام الشرح إطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب. والجواب أن التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لمعناه، فلا ضرر فيه صبان. ولك أن تقول: المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لأنه إذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون إلا كالمذكر وإن لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه إذ الإضافة لا تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر.

قوله: (وبعض الأسماء إلخ) يشعر بأن الأصل، والغالب في الأسماء صلاحيتها للإضافة وعدمها. وقوله: وبعض ذَا إلخ، يشعر بأن الأصل في ملازم الإضافة أن لا يقطع عنها. واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة وعدمها عشرة: ما تجوز إضافته وهو الغالب، وما تمتنع كالمضمرات والإشارات وغير أي من الموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب إضافته للجملة فإما لخصوص الفعلية وهو إذا ولما الحينية عند من جعلها اسماً، أو لمطلق الجملة، ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث، أو يقطع وهو إذ وما تجب إضافته للمفرد مطلقاً. فأما لفظاً أو نية وهو غير ومع والجهات ونحوها ككل إذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً أو لفظاً فقط ككلا وكلتا وعند وما عطف عليه في الشرح أو للمفرد الظاهر وهو: أولو وأولات وذو وذات وفروعهما كذا وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل، أو للضمير مطلقاً كوحذك وكل في التوكيد، أو لخصوص ضمير المخاطب كليك وأخواته.

قوله: (وقصاري) بضم القاف مقصوراً، وحماداه بحاء مهملة بوزنه، وقوله: بمعنى غايته راجع لهما ويقال في الأول قصيراً كالمصغر.

قوله: (حتماً) أي إضافة حتماً، أي واجبة.

قوله: (إبلاؤه) مصدر أولى المتعدي بالهمزة بمعنى اتباعه له، أي امتنع أن يجعل الاسم

٣٩٨ - كَوَحَّدَ، لَبَّيْ، وَدَوَّالِي، سَعْدَي، وَشَدَّ إِيْلَاءَ «يَدَيَّ» لَلْبَيِّ
مِنَ اللَّازِمِ لِلإِضَافَةِ لَفْظاً مَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْمُضْمَرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، نَحْوُ: «وَحَدَّكَ»
أَيُّ: مُتَفَرِّداً، وَ«لَبَّيْكَ» أَيْ: إِقَامَةً عَلَى إِجَابَتِكَ بَعْدَ إِقَامَةٍ، وَ «دَوَّالِيَّكَ» أَيْ: إِدَالَةً بَعْدَ إِدَالَةٍ، وَ
«سَعْدَيَّكَ» أَيْ: إِسْعَاداً بَعْدَ إِسْعَادٍ، وَشَدَّ إِضَافَةً «لَبَّيَّ» إِلَى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٢٤] إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زُرَّاءَ ذَاتِ مُثَرِّعِ بَيُونِ
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

وَشَدَّ إِضَافَةً «لَبَّيَّ» إِلَى الظَّاهِرِ، أَنْشَدَ سَيَبَوِيه:

[٢٢٥] دَعَوْتُ لِمَا تَابَنِي مِسُوراً فَلَبَّيَّ، فَلَبَّيَّ يَدَيَّ مِسُوراً

الظاهر تابعاً له فالهاء مفعوله الثاني، واسماً مفعوله الأول لأنه هو الذي كان فاعلاً قبل الهمزة،
وقوله الآتي: وشدَّ إيلاءَ يدي مصدر مضاف لمفعوله الأول، وللبي مفعوله الثاني، ولأمله للتقوية
هذا هو الصواب.

قوله: (وحدك) هو مصدر ملازم للإفراد والتذكير والنصب فقيل: على المصدرية لفعل لم
يلفظ به كفعل الأبوة والخوثة. وقيل: لفظ به حكى الأصمعي وحد يحده كوعد يعد وعداً إذا
انفرد، وقيل أصله إichاد مصدر أوحده بمعنى أفرده حذفت زوائده، وقيل على الحال لتأويله
بموجب أي منفرداً على ما مر في باب، وقد يُجَرُّ بعلى كجلس على وحده، أو بإضافة كنسج وحده
بوزن كريم، أي لا نظير له في الخير وكذا قريع وحده بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد،
ويقال جَحِيشٌ وحده وعُيَيْزٌ وحده مصغر حشش وغير وهو الحمار أي لا نظير له في الشر.

قوله: (لييك) أصله ألب لك البابين أي أقيم على طاعتك وإجابتك إقامتين، من ألب بالمكان
إذا أقام به فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك، ثم حذفت زوائده، وحذف
الجار، وأضيف للضمير كل ذلك ليسرّع المجيب إلى سماع خطاب مناديه، ويقال في الباقي نظير
ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أي أقام فلا يكون محذوف الزوائد، قاله الرضي.

قوله: (إدالة) الأنسب تداولاً بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لأن الإدالة هي الغلبة ولا
تناسب هنا بخلاف التداول فإنه التناوب أي تداولاً لطاعتك ومناوبة فيها.

قوله: (وسعديك) لا تستعمل إلا بعد لبيك لأنها توكيد لها.

قوله: (ودوني زوراء) بالزاي ثم الراء هي الأرض البعيدة، والجملة حال من ياء دعوتي،
والمترع البحر من قولهم: حوض ترع، بفتح التاء الفوقية والراء، أي ممتلئ. وبيون بفتح الموحدة
وضم المثناة التحتية أي واسعة بعيدة الأطراف، وفي قوله: لبيه، التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة
على حد «إِذَا كُتِّمَ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ» [يونس: ٢٢].

قوله: (دعوت إلخ) قائله لزمته ديةً، فدعا مسوراً لحملها فلباه، أي أجابه بقوله: لبيك.

كَذَا ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ شَاذٍ فِي «لَبِّي»، وَ «سَعْدَيْ». وَمَذْهَبُ سَيِّوَيْهِ أَنَّ «لَبَّيْكَ» وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ مُشْتَى، وَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَأَنَّ تَثْنِيَّةَ الْمَقْصُودِ بِهَا التَّكْثِيرُ؛ فَهُوَ عَلَى هَذَا مُلْحَقٌ بِالْمُشْتَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ» [الملك: ٤] أَي: كَرَاتٍ، فَ «كَرَّتَيْنِ»: لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ» أَي: مُزْدَجَرًا وَهُوَ كَلِيلٌ، وَلَا يَنْقَلِبُ الْبَصَرُ مُزْدَجَرًا كَلِيلًا مِنْ كَرَّتَيْنِ فَقَطْ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِ «كَرَّتَيْنِ» التَّكْثِيرُ، لَا اثْنَيْنِ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ «لَبَّيْكَ» مَعْنَاهُ: إِقَامَةٌ بَعْدَ إِقَامَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ الْاِثْنَيْنِ فَقَطْ، وَكَذَا بَاقِي أَخَوَاتِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِهَا.

وَمَذْهَبُ يُونُسَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَى، وَأَنَّ أَصْلَهُ لَبَّى، وَأَنَّهُ مَقْصُورٌ، قُلِبَتْ إِلَيْهِ يَاءٌ مَعَ الْمُضْمَرِ، كَمَا قُلِبَتْ أَلِفٌ «لَدَى، وَعَلَى» مَعَ الضَّمِيرِ، فِي «لَدَيْهِ» وَ «عَلَيْهِ».

فَقَوْلُهُ: فَلَبَّى، فَعَلَ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَسُورٌ عَطْفٌ عَلَى دَعْوَتِ، وَالْفَاءُ الثَّانِيَّةُ سَبَبِيَّةٌ أَيْ فَاجِبِيَّةٌ إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ إِذَا سَأَلْنِي فِي أَمْرِ نَابِهِ، وَخَصَّ يَدِيهِ لِأَنَّهُ أَعْطَاهُ بِهِمَا، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ أَجَابَ بِالْفِعْلِ كَالْقَوْلِ.

قَوْلُهُ: (مُشْتَى) أَيَّ بِحَسَبِ الْأَصْلِ، ثُمَّ قَصِدَ بِهِ التَّكْرَارَ وَانْسِلَخَ عَنِ التَّثْنِيَةِ، وَالْحَقُّ بِهَا فِي الْإِعْرَابِ نَظَرًا لِأَصْلِهِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ) أَيَّ الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا مَصَادِرُ مَحْذُوفَةِ الزَّوَادِ لَا أَسْمَاءُ مَصَادِرُ وَقَوْلُهُ: بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ أَيْ مِنْ أَلْفَاظِهَا إِلَّا لَبَّيْكَ وَهَذَا ذِكْرُ بَذَالَيْنِ مَعْجَمَتَيْنِ فَمِنْ مَعْنَاهُمَا فَيَقْدِرُ فِي سَعْدِيكَ أَسْعَدَ أَيَّ أَعَاوَنَ، وَفِي دَوَالِيكَ أَدَاوَلَ، وَفِي حَنَانِيكَ أَتَحَنَّنَ أَوْ أَحْنَ، وَفِي هَذَا ذِكْرُ أَسْرَعَ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِسْرَاعَ، وَفِي لَبَّيْكَ أَقِيمَ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُمَا مِنْ لَفْظِهِمَا كَذَا قِيلَ. وَفِيهِ أَنَّ لَبَّيْكَ مَأْخُودٌ مِنَ أَلْبٍ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ أَوْ مِنْ لَبٍّ بِمَعْنَاهُ كَمَا مَرَّ فَلَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ وَلَا ضَرَرَ فِي كَوْنِهِ مَحْذُوفِ الزَّوَادِ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مِثْلُ سَعْدِيكَ وَدَوَالِيكَ فِي ذَلِكَ. نَعَمْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّ مَعْنَى لَبَّيْكَ إِجَابَةٌ، بَعْدَ إِجَابَةٍ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مِنْ مَعْنَاهُ أَيْ أَجِيبُ لِأَنَّ لَبٍّ وَأَلْبٍ لَيْسَا بِمَعْنَى أَجِيبَ، أَهْ صَبَانَ.

لَا يُقَالُ: قَدْ وَجَدَ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ عَلَى هَذَا أَيْضًا وَهُوَ لَبَّى كَمَا فِي الْبَيْتِ الْمَارِّ فَإِنْ مَعْنَاهُ أَجَابَ كَمَا مَرَّ لِأَنَّا نَقُولُ: مَدْلُولُ لَبَّى أَنَّهُ قَالَ: لَبَّيْكَ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهُ لَبَّيْكَ لِلزُّومِ الدَّوْرَ فَتَأْمَلُ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ) أَيَّ رَدِّهِ فِي نَوَاحِي السَّمَاءِ كَرَّتَيْنِ، أَيْ مَرَّتَيْنِ. وَقَوْلُهُ فِي الْآيَةِ «هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ» [الملك: ٣] أَيَّ مِنْ خَلَلٍ بِصَدْعٍ أَوْ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَى) أَيَّ لَبَّيْكَ فَخِلَافَ يُونُسَ فِي خُصُوصِهِ، وَغُلَطُ ابْنِ النَّازِمِ فِي إِجْرَائِهِ فِي أَخَوَاتِهِ أَيْضًا.

وَرَدَّ عَلَيْهِ سَيِّوِيهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ لَمْ تَتَقَلَّبْ أَلْفُهُ مَعَ الظَّاهِرِ يَاءً، كَمَا لَا تَتَقَلَّبُ أَلِفُ «لَدَى» وَ«عَلَى»، فَكَمَا تَقُولُ: «عَلَى زَيْدٍ» وَ «لَدَى زَيْدٍ» كَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «لَبِئَ زَيْدٍ» لِكِنَّهُمْ لَمَّا أَضَافُوهُ إِلَى الظَّاهِرِ قَلَّبُوا الْأَلِفَ يَاءً، فَقَالُوا:

فَلَبِئَ يَدَيَّ مَسُورٍ

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُنْتَى، وَلَيْسَ بِمَقْصُورٍ كَمَا زَعَمَ يُونُسُ.

٣٩٩ - وَالزَّمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ «حَيْثُ» وَ «إِذُ» وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

٤٠٠ - إِفْرَادُ إِذُ، وَمَا كِإِذُ مَعْنَى كِإِذُ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانِبُذُ»

مِنَ الْمُلَازِمِ لِلإِضَافَةِ: مَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ: «حَيْثُ، وَإِذُ، وَإِذَا».

فَأَمَّا «حَيْثُ» فَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، نَحْوُ: «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»، وَإِلَى

قوله: (وَإِنْ يَنْوَنُ) نائب فاعله ضمير يعود على إِذُ، ونائب فاعل يحتمل هو قوله: إِفْرَادُ إِذُ، ولم يقل إِفْرَادَهَا إِضَاحاً لثلاث يتوهم عود الضمير إلى المذكور من حيث وَإِذَا.

قوله: (وَمَا كِإِذُ) مبتدأ خبره كِإِذُ الثاني، ومعنى منصوب على نزع الخافض أي والذي مثل إِذُ في المعنى من حيث كونه ظرفاً مبهماً ماضياً مثله في الإضافة إلى الجمل، وقوله: أَضِفْ جَوَازاً كالاستدراك على قوله: كاذبين به أنه مثله في مطلق الإضافة لا في وجوبها. ويحتمل أن الخبر قوله: أَضِفْ، والرباط محذوف، وكِإِذُ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أي والذي مثل إِذُ أضفه إضافة كإضافة إِذُ في كونها للجمل حال كونها جائزة.

قوله: (هُوَ حَيْثُ وَإِذَا) الأول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية إلا نادراً، وقد يراد بها الزمان، وثاؤها مثلثة، وقد تبدل ياءه واواً، قيل وألفاً وينو فقعس يعربونها، ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها، والثاني ظرف زمان ماضٍ، وقد ترد للاستقبال في الأصح بدليل ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٥] ﴿إِذِ الْأَغْلَاقُ فِيْ أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧١] وتلزم النصب محلاً على الظرفية ما لم يضاف إليها زمان كيومئذٍ، وإلا كانت في محل جر بالإضافة فلا تقع مفعولاً به، ولا بدلاً منه عند الجمهور وأما نحو ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٣٦] ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] فمؤول بأنها ظرف لمحذوف أي ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] واذكر قصة مريم إذ انتبذت، وترد للتعليل نحو: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] الخ أي لأجل ظلمكم وهل هي حينئذٍ حرف كاللام أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان، وترد للمفاجأة بعد بينا أو بينما كقوله:

* فَبَيْنَمَا الْعَسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ *

وهل هي حينئذٍ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة، أو زائد؟ أقوال.

قوله: (إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ) قال في التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها

الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، نَحْوُ: «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» أَوْ «حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ» وَشَدَّ إِضَافَتَهَا إِلَى مُفْرَدٍ كَقَوْلِهِ:

[٢٢٦] أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا
وَأَمَّا «إِذَا» فَتُضَافُ أَيْضًا إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَإِلَى الْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، وَيُؤْتَى بِالتَّنْوِينِ
عَوَضًا عَنْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَإِنْ يَنْوُنْ
يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذَا» أَيْ: «وَإِنْ يَنْوُنْ» «إِذَا» يُحْتَمَلُ إِفْرَادُهَا، أَيْ: عَدَمُ إِضَافَتِهَا لَفْظًا؛ لِوُقُوعِ التَّنْوِينِ
عَوَضًا عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا.
وَأَمَّا «إِذَا» فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، نَحْوُ: «آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، وَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا
إِلَى جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ؛ فَلَا تَقُولُ: «آتِيكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خِلَافًا لِقَوْمٍ، وَسَيَذْكُرُهَا الْمُصَنِّفُ.
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَا كَادَ مَعْنَى كَادَ» إِلَى أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ «إِذَا» - فِي كَوْنِهِ ظَرْفًا مَاضِيًّا غَيْرَ

فعالاً، وبعد إذ أن لا يكون خبرها فعلاً ماضياً نصُّ على ذلك سيبويه اهـ. ولعل ذلك شرط للحسن
لا للجواز لما في المعنى أن نصب زيد في: جلست حيث زيداً أراه، أرجح من رفعه على الابتداء
لأن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر اهـ. وفي الهمع يقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض
كجئت إذ زيد قام دون: إذ زيد يقوم، لأن إذ للماضي فيقبح أن تفصل منه.
قوله: (أما ترى الخ) تمامه:

* نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا

وترى بصرية مفعولها طالع، وحيث ظرف مكان متعلق بطالعاً، وقيل مفعولها حيث، وطالعاً
حال منها أي: ترى مكان سهيل حال كونه طالعاً فيه، أو من سهيل، والشاهد إضافة حيث إلى
المفرد وهو سهيل، وهل هي حينئذ مبنية على أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الإضافة
للجملة قولان، وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره، أي حيث سهيل مستقر طالعاً فلا شاهد فيه.
قوله: (إذ قام زيد) يشعر باشتراط مضي الفعل لفظاً كهذا المثال، ومثله الماضي معنى نحو
﴿وَإِذَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾ لا غيرهما [البقرة: ١٢٧].

قوله: (ويجوز حذف الجملة الخ) مثل إذ في ذلك إذا كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا
مِثْلَكُمْ لَأَكُنَّ مِنْكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤] وقد يحذف جزء الجملة بعد إذ كقوله:

* وَالْعَيْشُ مُثْقَلِبٌ إِذَا ذَاكَ أَفْنَانًا *

أي إذ ذاك كذلك، وليست مضافة لمفرد كما توهم.

قوله: (غير محدود) أي ليس له اختصاص أصلاً كما مثله ومنه يوم لا يختص بالنهار إلا

مَحْدُودٍ - يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا تُضَافُ إِلَيْهِ «إِذْ» مِنَ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «حِينَ، وَوَقْتُ، وَزَمَانٌ، وَيَوْمٌ» فَتَقُولُ: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتُ جَاءَ عَمْرُو، وَزَمَانٌ قَدِيمٌ بَكْرٌ، وَيَوْمٌ خَرَجَ خَالِدٌ» وَكَذَلِكَ تَقُولُ: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

وَإِنَّمَا قَالَ الْمُصَنَّفُ: «أَضِيفَ جَوَازًا» لِيُعْلِمَ أَنَّ هَذَا النَّوعَ - أَيَّ مَا كَانَ مِثْلَ «إِذْ» فِي الْمَعْنَى - يُضَافُ إِلَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ «إِذْ» - وَهُوَ الْجُمْلَةُ - جَوَازًا، لَا وَجُوبًا.
فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ غَيْرَ مَاضٍ، أَوْ مَحْدُودًا، لَمْ يُجَرَّ مُجَرًى «إِذْ» بَلْ يُعَامَلُ غَيْرُ الْمَاضِي - وَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ - مُعَامَلَةً «إِذَا» فَلَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، بَلْ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ؛ فَتَقُولُ: «أَجِئْتُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ» وَلَا يُضَافُ الْمَحْدُودُ إِلَى جُمْلَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «شَهْرٌ، وَحَوْلٌ» بَلْ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مُفْرَدٍ، نَحْوُ: «شَهْرٌ كَذَا، وَحَوْلٌ كَذَا».

٤٠١ - وَأَبْنِ أَوْ أَعْرَبْ مَا كَذَا قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرَبْنَا مَثَلُوا فِعْلًا بَيْنَا

٤٠٢ - وَقَبِلْ فِعْلًا مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأًا أَعْرَبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُقْنَدَا

بقريئة كأن يقال: ما رأيته يوماً وليلة، وإلا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهار أوله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء، فكل هذا يضاف للجمله بخلاف المحدود، وهو ما دلّ على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغداً.

قوله: (بل إلى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من أن مشبه إذ وإذا يعامل معاملتها فيضاف الأول إلى الجملتين، والثاني إلى الفعلية فقط مثلهما. ووافقه الناطم في مشبه إذ ولذلك اقتصر عليه دون مشبه إذا فجوز إضافته للاسمية بدليل «يَوْمٌ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ» [الذاريات: ١٣] وقوله:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فإن يوم فيهما مستقبل كإذا، وأجيب بأنه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه. فيوم فيهما مشبه لإذ لا لإذا، وقد صرح الشاطبي بأن مشبه إذا يجوز إعرابه وبنائه على التفصيل في مشبه إذ اهـ.

قوله: (نحو شهر وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والدمامي، وقيل: يضافان للجمله كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان.

قوله: (أو أعرب) بنقل فتحة الهمزة إلى الواو للوزن.

قوله: (ما كذا) تنازعه الفعلان قبله.

قوله: (مثلوا فعل) أي الذي تلاه فعل مبني.

تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ لُزُومًا، وَالثَّانِي: مَا يُضَافُ إِلَيْهَا جَوَازًا.

وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِلَى أَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، سَوَاءً أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، أَوْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ، أَوْ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، نَحْوُ: «هَذَا يَوْمٌ جَاءَ زَيْدٌ، وَيَوْمٌ يَقُومُ عَمْرُو، أَوْ يَوْمٌ بَكَرَ قَائِمٌ». وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَتَبِعَهُمُ الْفَارِسِيُّ وَالْمُصَنِّفُ، لَكِنَّ الْمُخْتَارَ فِيمَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ

قوله: (يجوز فيه الإعراب والبناء) فيده في الكافية بما إذا لم يكن مثني فقال: وما كإذ أجري ثم تُسني فليس عن إعرابه يستغني

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة، يجوز بناؤه عند إضافته لمفرد مبني كيومئذٍ وحينئذٍ، وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الإبهام إذا أُضيفت لمفرد مبني جاز أن تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من المضاف إليه بخلاف المختص لأن المبهم له شدة تعلق بما بعده لأن معناه لا يتضح إلا بما أُضيف إليه. فهو أهل لاكتسابه منه البناء نحو: ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تُنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق، والثاني فاعل تقطع، والثالث مبتدأ فتحصل أن الإضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع: إضافة الظرف المبهم إلى الجملة، وإضافته إلى مفرد مبني، وإضافة المبهم غير الظرف إلى مبني، ومنع ابن الناطم الأخيرين قائلًا لا يجوز أن تكون الإضافة إلى المفرد المبني سببًا للبناء لا في الظرف ولا غيره. لأنها تكف سبب البناء لاختصاصها بالأسماء فكيف تكون سببًا فيه! والفتحات فيما ذكر إعراب لأن مثل حال من الضمير في حق، وبينكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، ودون صفة لمبتدأ محذوف أي: مَنَّا قوم دون ذلك، اه. أي وأما يومئذٍ فنصب على الظرفية لا مبني.

تنبيه: عُدَّ في الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يُبنى على الفتح لا غير إلا أنه جعله نوعين فقط؛ أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة، والثاني الاسم المبهم زماناً أو غيره المضاف لمبني، فبناء الأول لإضافته للجملة، ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث، وأما الثاني فلاكتسابه من المضاف إليه كما مرَّ. ويُنبأ على حركة إشعاراً بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم، وحُصِّصَ بالفتح تخفيفاً لثقل الإضافة للجملة والمبني حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذٍ، لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياساً ولا سماعاً لأنه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما بني على الفتح لا غير. وقد صرح الصبان في عل الآتية بأن البناء الجائز بالإضافة إلى المبني هو الفتح لا الضم فكذا الإضافة إلى الجملة لأنهما من وادٍ واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعلم وأهله، لكنه خفي على متعصبي زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره.

بِمَاضِي الْبِنَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ بِالْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ قَوْلُهُ:

[٢٢٧] عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

بِقَتْحِ نُونٍ «حِينٍ» عَلَى الْبِنَاءِ، وَكَسَرِهَا عَلَى الْإِعْرَابِ.

وَمَا وَقَعَ قَبْلَ فِعْلِ مُعَرَّبٍ، أَوْ قَبْلَ مُبْتَدَأٍ؛ فَالْمُخْتَارُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا» أَيُّ: فَلَنْ يُعْلَطَ، وَقَدْ قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» [المائدة: ١١٩] بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِعْرَابِ، وَبِالْفَتْحِ عَلَى الْبِنَاءِ، هَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيمَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ صُدْرَتْ بِمُضَارِعٍ، أَوْ إِلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، إِلَّا الْإِعْرَابُ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ إِلَّا فِيمَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ صُدْرَتْ بِمَاضٍ. هَذَا حُكْمٌ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازاً، وَأَمَّا مَا يُضَافُ إِلَيْهَا وَجُوباً فَلَا زِمَ لِلْبِنَاءِ؛ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْاِفْتِقَارِ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَ «حَيْثُ، وَإِذَا، وَإِذَا».

٤٠٣ - وَالزَّمُوا «إِذَا» إِضَافَةٌ إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ، كَ «هُنَّ إِذَا أَعْتَلَى»

أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، مِنْ أَنَّ «إِذَا» تَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَلَا

قوله: (بفعل ماضٍ) الأولى مبني كعبارة المصنف لشموله المضارع مع إحدى النونين.

قوله: (على حين الخ) أي في حين، وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف بمعنى في وتمامه:

* فَقُلْتُ أَلَمَّا أَضَحَّ وَالشَّيْبُ وَازُعٌ *

بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو.

قوله: (ومذهب البصريين الخ) عللوه بأن سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب. وأجابوا عن الآية بأن اسم الإشارة عائد للمذكور قبله، ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه أنه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والأصل عدمها. وأيضاً فالمشاكلة إنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقاً لا الفعل وحده، إلا أن يقال: الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وإن كانت الإضافة إلى مجموع الجملة، وعلله المصنف بأن سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كلاماً تاماً وذلك عامٌ في كل جملة.

قوله: (جمل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن.

قوله: (كهن) بضم الهاء من هان يهون إذا سهل، أي تواضع إذا اعتلى، أي تكبر غيرك.

قوله: (إلى الجمل الفعلية) أي الماضوية غالباً ويقبل للمضارعية. وقد اجتمعا في قول أبي

ذؤيب:

تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ، فَلَا تَقُولُ: «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وَأَمَّا

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا ثَرَدَ إِلَى قَلِيلٍ تَفَنَّعَ

وإنما لزمها لتضمنها معنى الشرط غالباً، وإن خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن، والمظنون بخلاف باقي الأدوات فإنها للمشكوك والمستحيل كان ﴿كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١] وأما نحو ﴿أَفَأَنْ مِتُّ﴾ [الأنبياء: ٣٤] فلتنزيله منزلة المشكوك لإيهام زمن الموت، وقد تجرد عن الشرط نحو ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] بدليل خلو جملة: هم يغفرون من الفاء، ومن ذلك الواقعة في القسم نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١] وهي ظرف للمستقبل، وقد تجيء للماضي كآية ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ [الجمعة: ١١] وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالي، ولا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور. وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً» فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم أي لا علم شأنك إذا كنت الخ وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤَوْهَا﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لإذا وهي منصوبة بجوابها عند الأكثر لا بشرطها، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، واقتران جوابها بالفاء، وإذا الفجائية لا يمنع عمله فيها لتوسعهم في الظروف وإن لم تستحق التصدير فما ظنك بما يستحقه. أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقترن بهما وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب. ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط وقال إنها غير مضافة إليه مثلها كما يقول الجمع فيها إذا جزمت كما في المغني. وحينئذ فالفرق بينها وبين إذ وحيث أنها يحصل الربط فيها بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطاً كما في أين ومتى، وأما إذ وحيث فلولاً للإضافة ما حصل بهما ربط، وعند تجرُّدها عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما يظهر ليحصل بها الربط فتدبر. ومثل إذا لما الحينية، وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناءً على قول المصنف إنها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها، وتنصب بجوابها كما في القطر، وقيل ليست مضافة كسائر الشروط، وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين عند كثيرين. ولذا اختار في المغني كونها بمعنى إذ لا بمعنى حين كما قيل وأما نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ [هود: ٧٤] فالجواب فيهما محذوف أي: انقسموا قسمين، وأقبل يجادلنا ولا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كإذا وأما قوله:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فعلى حد ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] لأن سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهي أي سقط، وشم فعل أمر بمعنى انظر مقول القول، ومذهب س أنها حرف وجود لوجود فلا محل لها.

«أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» فـ «زَيْدٌ» مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَلَيْسَ مَرْفُوعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ.

وَحَالَفَهُ الْأَخْفَشُ؛ فَجَوَزَ كَوْنَهُ مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ.

وَزَعَمَ السَّيْرَافِيُّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَالْأَخْفَشِ فِي جَوَازِ وَقُوعِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ إِذَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي خَبَرِهِ؛ فَسِيبَوَيْهِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً، وَالْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ اسْماً؛ فَيَجُوزُ فِي «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» جَعْلُ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأً عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَالْأَخْفَشِ، وَيَجُوزُ «أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» عِنْدَ الْأَخْفَشِ فَقَطُّ.

٤٠٤ - لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ - بِلا - تَفَرُّقٍ - أَضِيفَ «كِلْتَا»، وَ «كِلَا» مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُلازِمَةِ لِلإِضَافَةِ لَفْظاً وَمَعْنَى: «كِلْتَا» وَ «كِلَا»؛ وَلَا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ، مَثْنًى لَفْظاً وَمَعْنًى، نَحْوُ: «جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ» أَوْ مَعْنًى دُونَ لَفْظٍ، نَحْوُ: «جَاءَنِي كِلَاهُمَا، وَكِلْتَاهُمَا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٢٨] إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِيلٌ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ»، وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «بِلا تَفَرُّقٍ» مِنْ مُعَرَّفٍ أَفْهَمَ الْاِثْنَيْنِ بِتَفَرُّقٍ، فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ «كِلا»، وَكِلْتَا» فَلَا تَقُولُ: «كِلا زَيْدٌ وَعَمْرٍو جَاءَ»، وَقَدْ جَاءَ شَاذاً، كَقَوْلِهِ:

[٢٢٩] كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْداً فِي النَّائِبَاتِ وَالنِّمَامِ الْمُحَلَّاتِ

قوله: (بفعل محذوف) أي يفسره المذكور مثله ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وأما قوله:

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ

فعلى إضمار كان أي: إذا كان باهلي نسبة إلى باهلة أُرذل قبيلة من قيس، وحظلية نسبة إلى حظلة أكرم قبيلة من تميم، والمدرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه.

قوله: (وخالفه الأخفش) أي تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية.

قوله: (بلا تفرق) أي بأن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى فالشروط ثلاثة: التعريف وإفهام اثنين وعدم التفرق.

قوله: (إن للخير النخ) المدى الغاية، والوجه والقبل يفتحان الجهة أي: وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذو جهة يصرف إليها فذلك مفرد لفظاً مثنى معنًى على حد «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ» [البقرة: ٦٨] أي المذكور من الفارض أي المسنة، والبكر أي الشابة، والعوان النصف.

قوله: (واجدي) بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولو راعى المغني لقال واجد أي

- ٤٠٥ - وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرِفٍ «أَيَّا» وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفَ
 ٤٠٦ - أَوْ تَنَوَّيَ الْأَجْزَاءَ وَأَخْصَصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةَ أَيَّا، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ
 ٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوْ اسْتِفْهَاماً فَمُطْلَقاً كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامُ
 مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ مَعْنَى «أَيِّ» وَلَا تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ، إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَتْ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٣٠] أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا
 أَوْ قَصَدْتَ الْأَجْزَاءَ، كَقَوْلِكَ: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟» أَيُّ: أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ، وَلِلَّذَلِكَ
 يَجَابُ بِالْأَجْزَاءِ، فَيَقَالُ: عَيْنُهُ، أَوْ أَنْفُهُ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا إِذَا قُصِدَ بِهَا الِاسْتِفْهَامُ.
 وَأَيُّ تَكُونُ: اسْتِفْهَامِيَّةً، وَشَرْطِيَّةً، وَصِفَةً، وَمَوْصُولَةً.

بالألف لأنه خبر مرفوع والياء مفعوله الأول، وعضداً مفعوله الثاني.
 قوله: (أَيَّا) أي شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية، وضمير كررتها لأي لا
 بالعموم السابق لأن الوصفية لا تكرر ولا تنوي بها الأجزاء.
 قوله: (أو تنوي الأجزاء) مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها، وفصل بينهما بجواب الشرط
 لكونه ليس أجنبياً، ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو: تنو، ممتنع لأنه يغتفر في الثواني
 فأفاده يس.

قوله: (وأخصص بالمعرفة) أي غير ما سبق منعه وهو المفرد المعرف غير المنوي به
 الأجزاء، والباء داخلة على المقصور عليه، وأيا مفعول أخصصن، وموصولة حال منه مقدمة.

قوله: (بالعكس) عطف على المعرفة فهو متعلق بأخصصن، والصفة عطف على أيا فهي
 مفعوله، أي وأخصص أيا الصفة بعكس المعرفة، وهو النكرة، والأولى بالضد لأن العكس لغة
 تبديل أول الشيء آخره، وليس مراداً هنا. ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس، أي
 والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أي خلافة، فإن العكس قد يطلق على مطلق التغير.

قوله: (فمطلقاً) إما صفة لمصدر محذوف أي تكميلاً مطلقاً، أو حال من الهاء، في بها أي
 سواء أضيفت لنكرة أو معرفة غير ما سبق منعه، لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في
 التانيث إلا أن يجعل مصدراً ميمياً أي ذات إطلاق لا اسم مفعول.

قوله: (إلا إذا تكررت)، ولا يجب إضافة الأولى منهما لضمير المتكلم خلافاً لبعضهم.
 قوله: (أو قصدت الأجزاء) مثله قصد الجنس كأى الدينار دينارك، وأى الكسب أطيب وكذا
 العطف بالواو كأى زيد وعمرو قام.

قوله: (إذا قصد بها الاستفهام) الحصر ممنوع فإن التكرار وقصد الأجزاء يأتیان في //

فَأَمَّا الْمَوْصُولَةُ فَذَكَرَ الْمُصَنَّفُ أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ فَتَقُولُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ»، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهَا تُضَافُ - أَيْضًا - إِلَى نَكْرَةٍ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ، نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلَيْنِ قَائِمًا».

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا كَانَ صِفَةً لِنَكْرَةٍ، أَوْ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ، وَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى نَكْرَةٍ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيُّ فَتَى»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٣١] فَأَوْمَأَتْ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيْمًا فَتَى
وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ: فَيُضَافَانِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَإِلَى النُّكْرَةِ مُطْلَقًا - أَيُّ سَوَاءَ كَانَا مُشْتَبِهَيْنِ، أَوْ مَجْمُوعَيْنِ، أَوْ مُفْرَدَيْنِ - إِلَّا الْمُفْرَدَ الْمَعْرِفَةَ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يُضَافَانِ إِلَيْهِ، إِلَّا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا تُضَافُ إِلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ «أَيًّا» إِنْ كَانَتْ صِفَةً أَوْ حَالًا، فَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلِإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ، وَبَزَيْدٍ أَيُّ فَتَى»، وَإِنْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً أَوْ شَرْطِيَّةً أَوْ مَوْصُولَةً، فَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلِإِضَافَةِ مَعْنَى لَا لَفْظًا، نَحْوُ: «أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ رَجُلٍ تَضْرِبُ أَضْرِبَ، وَأَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبَ، وَيُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ عِنْدَكَ، وَأَيُّ عِنْدَكَ» وَنَحْوُ: «أَيُّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرِبَ، وَأَيُّ رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرِبَ، وَأَيُّ الرَّجَالِ تَضْرِبُ أَضْرِبَ، وَأَيُّ رَجَالٍ تَضْرِبُ أَضْرِبَ، وَأَيُّ الرَّجُلَيْنِ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ الرَّجَالِ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ رَجُلٍ، وَأَيُّ رَجُلَيْنِ، وَأَيُّ رَجَالٍ؟».

٤٠٨ - وَالزَّمُوا إِضَافَةَ «لَدُنْ» فَجَرَّ وَنَصَبَ «عُدُوَّةً» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرَ

والشرطية أيضاً دون الحالية والوصفية وهما وإن شملهما عموم قول المصنف: وإن كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أنهما لا يضافان لمعرفة أصلاً - أفاده سم - فالشرطية المكررة كأبي وأيك جاء يكرم وذات الأجزاء أي زيد أعجبتك أعجبتني، والموصولة اضرب أي زيد وأي عمرو هو قائم، واقطع أي زيد هو قبيح أي الجزء الذي هو قبيح منه.

قوله: (إلا إلى المعرفة) أي غير ما سبق منعه.

قوله: (إلا إلى نكرة) أي مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى كالمثال الأول أو معنى فقط كالذي بعده، وكمررت برجل أي فتى، وهي حينئذ دالة على الكمال أي رجل كامل.

قوله: (حسب) هو اسم رجل، فتى، بنصب أي حال منه، وما زائدة وفتى مضاف إليه.

قوله: (فإنه لا يضاف إلا إلى معرفة) قد علمت ما فيه.

قوله: (لأن) كعصد على الأشهر، ويقال لدن كجبر، ولدن كبيد، ولدن كقلت بكسر التاء ولد كهل كقل ولد بفتح فضم وغير ذلك، وإذا أضيفت المنقوصة النون إلى مضمر وجب ردُّ النون فلا يقال: لده، سم.

٤٠٩ - وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتُحَّ وَكُسِرُ لِسْكَوْنٍ يَتَّصِلُ
مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ «لَدُنْ، وَمَعَ».

فَأَمَّا «لَدُنْ» فَلَا بُدَّاءٍ غَايَةٍ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ؛ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي
لُزُومِ اسْتِعْمَالِ وَاحِدٍ - وَهُوَ الظَّرْفِيَّةُ، وَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ - وَعَدَمُ جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِهَا، وَلَا تَخْرُجُ عَنْ

قوله: (فجر) فائدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الإضافة، ولا الحرف المقدر لأنه لم
يصرح بذلك في هذا الكتاب اكتفاءً باستفادته من ذلك ومن قوله في إعمال المصدر:

* وبعده جرّه الذي أضيف له *

وفي اسم الفاعل:

* وانصب بدأ الاعمال تلوأ واخفيض *

وفي الصفة المشبهة:

* فارفع بها وانصب وجّر *

وفي أسماء الأفعال:

* ويعملان الخفض مصدرين *

قوله: (ومع مع الخ) الأولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزموها كما أشار له
الشارح، والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل، والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع
الأولى لأنه لا يفيد لزومها الإضافة مع أنه المقصود.

قوله: (الملازمة للإضافة) أي لفظاً فقط لظاهر أو ضمير.

قوله: (ومع) أي الظرفية فهي الملازمة للإضافة بخلاف المفردة في نحو جاؤوا معاً فلازمة
للحالية على ما سيأتي.

قوله: (فلا ابتداء الخ) عبارة غيره لمبدأ غاية زمان الخ قال الدماميني فسمها نفس المبدأ لا
الابتداء، ومن ثم كانت اسماً بخلاف مِنْ وَمَذ.

قوله: (وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أي إن الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد
بخلاف عند، فإنها وإن لزمت الظرفية أو شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من،
وقد لا تكون ولذا يجوز: جئت من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه، لعدم الابتداء فيه،
وأيضاً فيجوز وقوع عند فضلة كما مثل، وعمدة كزيد عندك، والسفر من عند البصرة لأنها جزء
خبر، ولا يجوز في لدن إلا كونها فضلة فبنيت لشبهها بالحرف في الجمود، حيث لزمت ما ذكر
بخلاف عند، وليس جمودها بلزوم الظرفية أو شبهها كما قيل. لأن عند كذلك وقيل بنيت لشبهها
وضع الحرف في بعض لغاتها، وحمل الباقي عليه، ومر لها في أسباب البناء علة أخرى عن أبي

الظرفية إلا بجرها بمن وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، وقيس تعريبها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لِيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهِ﴾ [الكهف: ٢] لكنه أسكن الدال، وأشَمَّها الضم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٣٢] تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْنِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ

وَيَجِرُ مَا وَلِي «لَدُن» بِالْإِضَافَةِ، إِلَّا «غُدُوَّة» فَإِنَّهُمْ نَصَبُوهَا بَعْدَ «لَدُن» كَقَوْلِهِ:

[٢٣٣] وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبٍ

حيان، وكذا الجواب عن بنائها مع إضافتها فانظره. واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الأكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الإخبار بها كما ذكر. وكذا في أن الغالب جرها بمن، ويجوز إفرادها قبل غدوة كما سيأتي وتضاف إلى الجمل كقوله:

* وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَع *

وقوله:

صَرِيحُ غَوَايَ زَاقَهُنَّ وَرَفَقَهُ لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

وهي حينئذٍ تتمحض للزمان كما صرح به الرضي، إذ لا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان غير حيث. كما قاله ابن برهان، وهو الحق فتلك ستة أمور، وأما لدى فمثل عند مطلقاً حتى في الإعراب كما صرح به في المغني إلا أنها يمتنع جرها بالحرف، وقد مر الكلام على عند في باب الظرف.

قوله: (هو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن شب، ولدن أنت يافع.

قوله: (وقيس تعريبها) أي تشبهها بعند، وإعرابها عندهم مخصوص بلغتها المشهورة وهي كعضد فتحرك النون بالإعراب كما في التسهيل والهمع.

قوله: (لكنه أسكن الدال الخ) أي وكسر النون للإعراب، ولا ينافيه أن إعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لأن هذا السكون عارض للتخفيف بدليل إشمائها الضم كما صرح به في الهمع، ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال لا للإعراب.

قوله: (ويحتمل الخ) أي كما يحتمل أن الكسر للسكانين.

قوله: (مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، فإن قدر من مادته كمزجوراً كان قياساً وإلا فسماعي كما مر.

وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنَّفِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَنَضُبُ غُدُوَّةَ بِهَا عَنْهُمْ نَذْرٌ» وَقِيلَ: هِيَ خَبَرٌ لِكَانَ الْمَحْدُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَدُنْ كَانَتِ السَّاعَةُ غُدُوَّةً. وَيَجُوزُ فِي «غُدُوَّة» الْجَرُّ، وَهُوَ الْقِيَّاسُ، وَنَضُبُهَا نَادِرٌ فِي الْقِيَّاسِ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى «غُدُوَّة» الْمَنْصُوبَةِ بَعْدَ «لَدُنْ» جَاَزَ النَّضْبُ عَطْفًا عَلَى اللَّفْظِ، وَالْجَرُّ مُرَاعَاةٌ لِلْأَصْلِ؛ فَتَقُولُ: «لَدُنْ غُدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ» ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ. وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ فِي «غُدُوَّة» بَعْدَ «لَدُنْ» وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِكَانَ الْمَحْدُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ، وَ«كَانَ» تَامَةٌ.

وَأَمَّا «مَعَ» فَاسْمٌ لِمَكَانِ الْأَصْطِحَابِ أَوْ وَقْتِهِ، نَحْوُ: «جَلَسَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو، وَجَاءَ زَيْدٌ مَعَ

قوله: (على التمييز) أي للذن لأنها اسم لأول زمن مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لمفرد، ولذن على هذا منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى.

قوله: (ولهذا قال الخ) فإن المتبادر منه أن الباء للآلة فيفيد أنها هي الناصبة لغدوة، وفيه أنه يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لذن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى، ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون، واسم الفاعل لا ينصب بلا تنوين إلا مع أل فإن جُعِلَتِ الباء للمصاحبة صدق بإضمار كان.

قوله: (لذن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلاً، والدال على تقدير ذلك كلمة لذن وغدوة، واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الإضافة للجملة.

قوله: (الجر) أي بإضافة لذن إليها.

قوله: (للأصل) أي الغالب في تالي لذن من الجر فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعاً في مكان مجرور غالباً كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء، وإلا فغدوة ليس في محل جر أصلاً فهو من العطف على التوهم.

قوله: (مرفوع بكان) أي التامة.

قوله: (لمكان الاصطحاب) أي فقط كزيد مع عمرو، والله معكم. ولذا صح الإخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر، وقد تحتملها كأكل أو جلس زيد مع عمرو فإنه محتمل لزمان الاجتماع في الأكل أو الجلوس ولمكانه. ولذا مثل في الشارح للمكان، وقد تأتي لزمان يقرب من آخر نحو: «إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» [الشرح: ٥] أن مع اليوم أخاه غداً، وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة، وقد ترادف عند فتجرب بمن حكى س: ذهبت من معه، ومنه قراءة «هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ» [الأنبياء: ٢٤] بتنوين ذكر أي من عندي، وقد تفرد عن الإضافة فتد لا معها، وتنصب على الحال دائماً كجاء الزيدان أو الزيدون معاً، وقيل كثيراً، ويقال كونها ظرفاً مخبراً به كالزيدان أو الزيدون معاً فأصلة: معي فعل به كفتى، وإعرابه مقدر على الألف

بَكَرَ» وَالْمَشْهُورُ فِيهَا فَتَحَ الْعَيْنِ، وَهِيَ مُعْرَبَةٌ، وَفَتَحَتْهَا فَتَحَةُ إِعْرَابٍ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٣٤] فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا

وَزَعَمَ سَبِيؤُهُ أَنَّ تَسْكِينَهَا ضَرُورَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ لُغَةٌ رِبْعِيَّةٌ. وَهِيَ عِنْدَهُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ السَّاكِنَةَ الْعَيْنَ حَرْفٌ، وَادَّعَى النَّحَّاسُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ سَبِيؤُهُ زَعَمَ أَنَّ سَاكِنَةَ الْعَيْنِ اسْمٌ.

هَذَا حُكْمُهَا إِنْ وَلِيَهَا مَتَحَرِّكٌ - أَغْنِي أَنْهَا تَفْتَحُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَتَسْكُنُ، وَهِيَ لُغَةٌ رِبْعِيَّةٌ - فَإِنْ وَلِيَهَا سَاكِنٌ، فَالَّذِي يَنْصِبُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ يَبْقَى فَتَحَهَا فَيَقُولُ: «مَعَ ابْنِكَ» وَالَّذِي يَنْبِيئُهَا عَلَى السُّكُونِ يَكْسِرُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَيَقُولُ: «مَعَ ابْنِكَ».

المحذوفة عند المصنف، ومذهب الخليل أن فتحته إعراب، وليس مقصوداً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ. وأما يد فناقصة فيهما، وغالب الأسماء تام فيهما فالأقسام أربعة، وما ذكر من أن معاً بمعنى جميعاً هو ما قاله المصنف، ومال إليه في المغني وفرق بينهما ثعلب بأن ما تدل على اتحاد الوقت بخلاف: جميعاً، ويرد عليه قول امرئ القيس:

* مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعاً *

إذ وقت الكر والإقبال غير وقت الفر والإدبار، إلا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع.

قوله: (فتح إعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبراً أو حالاً وصفة وصله، ودالة على حضور نحو نجني ومن معي أو على قرب كما مر، نقله سم عن المصنف اه صبان. ولينظر ما هذا التعليل مع أن إعراب الأسماء لا يحتاج لعله. ولو سلم فالتعليل بلزوم الإضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل.

قوله: (فريشي الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال، ولماماً بكسر اللام أي وقتاً بعد وقت، والبيت لجرير يمدح به هشام بن عبد الملك.

قوله: (مبنية على السكون) قيل لجمودها بلزوم الظرفية، وقيل لتضمنها معنى المصاحبة، وإن لم يوضع له حرف.

قوله: (فالذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع، والأقرب فيه أن الوجهين للساكنة فالفتح طلباً للرخفة والكسر على أصل التخلص. وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة ولأن فتح الإعراب مر ذكره في قوله: ومع مع، فذكره ثانياً تكرر.

- ٤١٠ - واضمّم - بَنَاءٌ - «غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ، نَائِبًا مَا عَدِمَا
 ٤١١ - قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، وَدُونُ، وَالْجِهَاتُ أَيضًا، وَعَلُ
 ٤١٢ - وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا «قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَذْكُورَةُ - وَهِيَ: «غَيْرُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ، وَحَسْبُ،»

قوله: (واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء، أو حال من المفعول، وهو غير أو من فاعل اضمم، وعليه فيتنازع هو و اضمم في غير لأنه بمعنى بانياً. وكذا يقال في قوله: وأعرّبوا نصباً الخ. ولو قال وغير و اضممها إذا عدمت ما الخ لأفاد لزومها للإضافة لعطفها على لدن إلا أن يقال: راعى جواز قطعها لفظاً ومعنى بقلة.

قوله: (قبل كغير) مبتدأ وخبر، ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لحال نية المضاف إليه، والإعراب مع التنوين لقصد لفظها، وليس فيها ما يوجب تركه، وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع إعرابها أو بنائها وهي إما عطف على قبل بحذف العاطف في بعضها، أو مبتدآت حذف خبرها للدلالة ما قبلها.

قوله: (وأعرّبوا نصباً) أي أو جرأ بمن، واقتصر على النصب لأنه أصل الظروف.

قوله: (وما من بعده قد ذكرنا) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله: قبل كغير، فيجوز إعرابها نصباً كما سيأتي لكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله نصباً ما تعم نصب الظرف وغيره.

قوله: (وهي غير) أي إذا وقعت بعد ليس، وعلم المضاف إليه فجواز الأحوال الأربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها، ويجوز ليس غير بالبناء على الضم لنية معنى المضاف إليه لأنها كقبل في الإبهام كما قاله المبرد، وجعله الأخفش ضم إعراب، ولم تنون لنية لفظ المضاف إليه، ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الإضافة رأساً، على كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي: ليس غيرها مقبوضاً، أو هي الخبر على الأول في محل نصب، والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها، ويجوز قليلاً نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الإضافة، وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لا أنها حيثئذ فتحة بناء لإضافتها للمبني لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء، ويجوز الحذف أيضاً بعد لا، كما حققه في القاموس وردّ على من جعله لحناً بسماعه في قوله:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ قَوْرُبُنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرَ تُسْأَلُ

وحيثئذ فتبنى على الضم في محل نصب على أنها اسم لا، والخبر محذوف. ويجوز فتحها فإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل، وإن نوى لفظ المضاف إليه ففتحة إعراب لإضافتها تقديراً، فإن قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسماً لها فإن نوى معنى المضاف إليه كان ضم بناء أو لفظه فإعراب كما إذا نويت لقطعها عن الإضافة رأساً فتدبر.

قوله: (وحسب) اعلم أن لها استعمالين كما في التوضيح وغيره، أحدهما: إضافتها لفظاً

وَأَوَّلٌ، وَدُونٌ، وَالْجِهَاتُ السُّتُّ - وَهِيَ: أَمَامَكَ، وَخَلْفَكَ، وَقَوْلَكَ، وَتَحْتَكَ، وَيَمِينِكَ،

فتكون معربة بمعنى كافٍ اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة، فتارة تعطي حكم المشتقات نظراً لمعناها فتكون وصفاً لنكرة وحالاً من معرفة كمررت برجل حسبك من رجل، أو بزيد حسبك من رجل، وتارة تعطي حكم الجوامد نظراً للفظها فتقع مبتدأ أو خبراً في الحال أو في الأصل نحو ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨] بحسبك درهم فإن حسبك الله، وبهذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي، لأن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقاً. الثاني: قطعها عن الإضافة لفظاً فتشرب معنى النفي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبنى على الضم أبداً، وتلزم الوصفية كرايت رجلاً حسب، أو الحالية كهذا زيد حسب أي حسبي أو حسبك، أي كافيك عن طلب غيره، أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ، وحسب مبتدأ حذف خبره أي فحسب ذلك أو عكسه أي فذلك حسبي وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبر بها عن المعرفة، ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقد لأن قوله: وأعربوا نصباً إلخ يقتضي أن يقال فيها حسباً بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، كما هو المراد بقوله: إذا ما نكرا، مع أنه لم يسمع ولا وجه له في القياس، وأيضاً قوله: نكرا، يقتضي بمفهومه أنها عند إضافتها لفظاً أو معنى معرفة كغيرها مع أنها نكرة دائماً لما علمت، إلا أن يحمل قوله: وما من بعده قد ذكرنا، على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب، ولا على الآتية أفاده المصريح.

قوله: (وأول) الصحيح أن أصله أو أل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واواً وأدغم، وقيل أصله ووال بهمزة بعد واوين، قلبت الهمزة واواً، والواو الأولى همزة، وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثقلوا واوين أول الكلمة، وله استعمالات، فتارة يراد اسماً بمعنى مبدأ الشيء نحو: ما له أول ولا آخر، وتارة يرد وصفاً بمعنى سابق نحو: لقيته عاماً، أو لا بالتنوين لأنه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعل لا يمنع من الصرف إلا إذا لم تلحقه التاء كما سيأتي، وتارة بمعنى أسبق فتليه من، ويمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه، أو جار مجراه في تجرده من التاء، وتلو من له خلاف وتارة يرد ظرفاً كرايت الهلال أول الناس، أي قبلهم قال ابن هشام: وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعه عن الإضافة. قاله يساه صبان بزيادة.

قوله: (ودون) هو اسم للمكان الأدنى، أي الأقرب من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد، أي قريباً من مكانه. ثم توسّع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً، ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة، وأكرمت زيدا دون عمرو.

قوله: (ويمينك وشمالك) مثله في التوضيح والهمع وغيرهما، وخالف الرضي فمنع قطعهما عن الإضافة مبينين على الضم أو معربين بلا تنوين.

وَشِمَالَكَ - وَعَلَى لَهَا أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ ثَبَتَتْ فِي حَالَةٍ مِنْهَا، وَتُعَرَّبُ فِي بَقِيَّتِهَا.

فَتُعَرَّبُ إِذَا أُضِيفَتْ لَفْظًا نَحْوُ: «أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ، وَجِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ» أَوْ حَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَتَوَيَّ اللَّفْظُ، كَقَوْلِهِ:

[٢٣٥] وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وَتَبَقِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَالْمُضَافِ لَفْظًا؛ فَلَا تُنَوَّنُ إِلَّا إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَتَوَّ لَفْظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ، فَتَكُونُ حَيْثُ نَكَرَةً، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤] بِجَرِّ «قَبْلٍ، وَبَعْدٍ» وَتَنْوِينِهِمَا؛ وَكَقَوْلِهِ:

[٢٣٦] فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

قوله: (وعلى) اعلم أنها بمعنى فوق، وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف إليه كمثل الشارح، وفي الإعراب منونة لقطعها عن الإضافة أصلاً بأن أريد بها علو مجهول كقوله:

* كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *

بكسر اللام، أي من شيء عال فحقها التنوين لكنه ترك للروي لا لنية ثبوت لفظ المضاف إليه كما قيل، لأن المضاف إليه لا يحذف، ويتوى لفظه أو معناه إلا إذا علم كما مر، وهنا ليس كذلك إذ المراد من أي شيء عال لا علو شيء بخصوصه، وتخالفها في أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن ولو معربة ولا يجوز نصبها، وفي أنها لا تضاف لفظاً أصلاً. وأما قوله:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلُلُهُ أَرْمَضَ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم، إذ لا وجه له لو كان مضافاً، ولا يقال بني لإضافته إلى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كما مر، وهذا مضموم. وحيث أن مقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظاً وأنه يجوز نصبها قال الموضح: ما أظن شيئاً منهما واقعاً. وأما قول الصحاح يقال: أتيت من عل الديار، بالإضافة فسهو كما في شرح الشذور ويجب بما مر عن المصرح.

قوله: (ومن قبل نادى إلخ) بجر قبل بلا تنوين، أي ومن قبل ذلك وقراءة مفعول نادى فمولى بالتنوين أو مجرور بإضافة مولى إليه، والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته، ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله، والمراد بها الأمور المقتضية للعطف من المروءة والصداقة ونحوهما.

قوله: (من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة.

قوله: (أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح إذا وقف في حلقة الماء ونحوه، وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل، ويقال: أغصصته، متعدياً بالهمزة فعلى هذا

هذه الأحوال الثلاثة التي تُعَرَّبُ فيها.

أما الحالة الرابعة التي تُبْنَى فيها، فهي إذا حُذِفَ ما تُضَافُ إِلَيْهِ وَنَوِي مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ؛

يكون أغصُ بضم ففتح مبنياً للمفعول، والفرات العذب ويريوي بدله الحميم أي البارد، ويطلق أيضاً على الحارّ فهو من الأضداد.

قوله: (ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوي معنى الإضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في: بعد زيد، مثلاً. وذلك المعنى هو نسبة البعدية إلى خصوص زيد وأما نية اللفظ، فهي أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت. واعتراض بأن معنى الإضافة لا يتحقق إلا بمجموع المتضايفين، لأنه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف إليه. قال الأمير في حواشي الشذور على أنها ليست معنى لما صدق المضاف إليه كما هو المراد، ثم يقال: ما الدليل على أن المنوي لنا في هذه الحالة المعنى، وفي تلك اللفظ، والذي يخطر بالبال أنه عند الحذف لا ينوى إلا اللفظ. في تلك الحالة يجوز الإعراب والبناء على حدّ: نحو يوم إذا أضيف للجملة، ويقويه أنه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع أن بعد مثلاً لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتي هنا ولا يخفى ما فيه اهـ. وقال الصبان: الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف إليه معبراً عنه بأي عبارة كانت، فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية اللفظ فإنه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت، وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ، فهي قوية لنية لفظ المضاف إليه اهـ وفيه أن ضعف الإضافة بنية المعنى، وإن لم تقتض الإعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد، والإعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتضى، ولا يزال عنها إلا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجباً للبناء، وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الأوجه الآتية فتأمل. والجواب عن الأول أن الإضافة وإن كانت نسبة بين المتضايفين لكن خص بها الثاني لأنه العمدة في إفادتها لأنك إذا قلت: وبعد، وسكت، كانت البعدية كليّة تشمل بعديّة زيد وغيره، فما جاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية إلا من المضاف إليه. فقولهم: وينوى معناه، أي المعنى المتحصل والمتعين به، فإضافة المعنى له لأدنى ملابسة، وإنما خص بناؤه بهذه الحالة لأنه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فتحقه أن يؤدي بالحرف وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبهاً للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم: لتضمنه معنى الإضافة، أي لإفادته معناها ودلالته عليها في الجملة وإن كانت بعد مثلاً لم تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لأن البناء العارض يكفيه أدنى سبب أو لأنه لما أدى بالمضاف وحده، واستغنى به عن المضاف إليه صار مشبهاً لأحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده فمن ثم يسمونها الغايات لأنها صارت غاية أي آخراً في النطق بعد الحذف، وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الإضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبين، ويقال: الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنياً بلا موجب، فاحتيج إلى التماس تلك العلة المترتب

فَإِنَّهَا تُبْنَى حَيْثُذ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» وَقَوْلُهُ:

[٢٣٧]

أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضُ مِنْ عَلِ

وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا - قَالَ الضَّمُّ عَلَى الْبِنَاءِ لِنَيَّْةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى، وَالْفَتْحُ عَلَى الْإِعْرَابِ لِعَدَمِ نَيَّْةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، لَفْظاً وَمَعْنَى، وَإِعْرَابُهَا إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلصِّفَةِ وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَالْكَسْرُ عَلَى نَيَّْةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفْظاً.

فَقَوْلُ الْمُضَيَّفِ «وَاضْمُ بِنَاءٍ - الْبَيْتِ» إِشَارَةٌ إِلَى الْحَالَةِ الرَّابِعَةِ.

وَقَوْلُهُ: «نَاوِيًا مَا عُدِمَا» مُرَادُهُ أَنَّكَ تُبْنِيهَا عَلَى الضَّمِّ إِذَا حَذَفْتَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَتَوَيْتَهُ مَعْنَى

لَا لَفْظاً.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَاعْرَبُوا نَصْبًا» إِلَى الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ مَا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَلَمْ يُتْرَكْ لَفْظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ حَيْثُذ نَكْرَةً مُعْرَبَةً.

عليها شبه الحرف تصحيحاً للقواعد كما قالوا في نحو عمر، أن الدليل على عَدْلِهِ سماعه غير مصروف مع علة واحدة، ولا يخفى أن في ذلك مقنعاً يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والإعراب، وأما الاختصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء فهو وإن كان خالياً عن التكلف، لكنه مخالف لإجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين، وإن حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس، فتدبر والله أعلم.

قوله: (فإنها تُبْنَى) أي لما مر من تضمُّنها معنى الإضافة أو شبهها بأحرف الجواب أو لشبهها الحرف في الجمود بلزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية غالباً وعدم التثنية والجمع أو لافتقارها للمضاف إليه وإن كان مفرداً لأن هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف البناء الأصلي فلا بد فيه من الافتقار للجملة، وإنما أعربت عند ذكر المضاف إليه أو نية لفظه مع افتقارها إليه لمعارضته بالإضافة لفظاً أو تقديرًا وحُرِّكت للدلالة على طَرَوْ البناء، وكانت ضمة جبر الفوات إعرابها بأقوى الحركات، ولتستوفي باقي الحركات إذ في حالة إعرابها لا تضم بل تنصب أو تجر بمن فقط. لكن نقل المصري على الأزهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد إذا قطعت عن الإضافة أصلاً فيقال: أما بعد فكان كذا: والمسوخ للابتداء بالنكرة حيثُذ الوصف المعنوي، والرباط محذوف أي إما زمن تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضاً.

قوله: (أقْب) من القَبِّ وهو رقة الخصر يصف فرساً بأنه ضامر البطن عريض الظهر فقوله: من عل، أي من علوه وهو ظهره.

قوله: (من أول) أي من أول غيره أي من قبله.

قوله: (إعراب ما لا ينصرف) لا ينافيه أن الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى قبل لا في

وَقَوْلُهُ: «نُضِبًا» مَعْنَاهُ أَنَّهَا تَنْصَبُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا جُرَتْ، نَحْوُ: «مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ».

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنِّفُ لِلْحَالَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ - أَغْنَى الْأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةَ - لِأَنَّ حُكْمَهُمَا ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ مِنَ أَوَّلِ الْبَابِ - وَهُوَ: الْإِعْرَابُ. وَسَقُوطُ التَّنْوِينِ - كَمَا تَقَدَّمَ فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ بِكُلِّ مُضَافٍ مِثْلَهَا.

٤١٣ - وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا يُحَذَفُ الْمُضَافُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَيَقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَيَعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أَيْ: حُبُّ الْعِجْلِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أَيْ: أَمْرُ رَبِّكَ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ - وَهُوَ «حُبٌّ، وَأَمْرٌ» - وَأَعْرِبَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - وَهُوَ «الْعِجْلُ، وَرَبُّكَ» - بِإِعْرَابِهِ.

٤١٤ - وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أُبْقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

التي هي وصف بمعنى أسبق لأنه ذكر الفتح استطراداً لتتميم ما حكاها الفارسي ولعل المعنى حيثئذ أبدأ بذلك في وقت أسبق من غيره.

قوله: (يأتي خلفاً إلخ) أي غالباً بدليل قوله: وربما جروا إلخ.

قوله: (لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز: جاءني زيد، تريد غلام زيد، لحصول اللبس بخلاف أمثلة الشارح، فإن القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمذكور ولا بد من صلاحية الثاني لإعراب الأول فلا يحذف المضاف للجملة، لأنها لا تصلح لإعرابه.

تنبيه: قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الأخير مقام الأول نحو ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين، أي فكان مقدار مسافة قرينه قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدر، فإن فسّر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج إلى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل: في الآية قلب، أي مثل قابي قوس. والأصح أن الحذف تدريجي، حُذِفَ الأول فخلفه الثاني، ثم الثاني فخلفه الثالث وهكذا.

قوله: (بإعرابه) مثله باقي أحكامه لأنه يخلفه أيضاً في التذكير والتأنيث والإفراد والتنكير وغير ذلك، كما بينه الأشموني.

قوله: (وربما جروا) أي استدأموا جرّه.

قوله: (كما قد كان) أي كالجر الذي قد كان، والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتَي التركيب لا بالذات أو بناء على أن العرض لا يبيقي زمانين ووجه الشبه كون كل من الجرين أثراً للمضاف، ودفع ذلك توهم أنه جرٌ جديد بغير المضاف.

قوله: (لكن بشرط إلخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

٤١٥ - لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ
قَدْ يُحَذَفُ الْمُضَافُ وَيَبْقَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا، كَمَا كَانَ عِنْدَ ذِكْرِ الْمُضَافِ، لَكِنْ
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[٢٣٨] أَكُلُّ أَمْرِيءٍ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٌ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
وَالْتَقْدِيرُ: «وَكُلُّ نَارٍ» فَحَذَفَ «كُلُّ» وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا كَمَا كَانَ عِنْدَ ذِكْرِهَا،
وَالشَّرْطُ مَوْجُودٌ، وَهُوَ: الْعُطْفُ عَلَى مُمَائِلِ الْمَحذُوفِ وَهُوَ «كُلُّ» فِي قَوْلِهِ: «أَكُلُّ أَمْرِيءٍ».
وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُضَافُ وَيَبْقَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ، وَالْمَحذُوفُ لَيْسَ مُمَائِلًا لِلْمَلْفُوظِ،
بَلْ مُقَابِلٌ لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] فِي قِرَاءَةِ
مَنْ جَرَّ «الْآخِرَةَ»، وَالتَّقْدِيرُ: «وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ»، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَرُهُ «وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ
الْآخِرَةِ» فَيَكُونُ الْمَحذُوفُ عَلَى هَذَا مُمَائِلًا لِلْمَلْفُوظِ بِهِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَكَذَا قَدَرَهُ ابْنُ أَبِي
الرَّبِيعِ فِي شَرْحِهِ لِلإِبْرَاقِ.

٤١٦ - وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ - بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْلُتِ الْأَوَّلَا

يُحَذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَيَبْقَى الْمُضَافُ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ مُضَافًا؛ فَيُحَذَفُ تَتْوِينُهُ.

قوله: (توقد) مضارع أصله تتوقد.

قوله: (محذف كل إلخ) وإنما لم يعطف نار الأول على امرئ الأول العامل فيه كل، والثاني
على الثاني العامل فيه تحسين لأن العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عند س، أما على
حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسين.

قوله: (في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف
وهو الجملة لا معطوف وحده قيل: ومن جهة فصل العاطف من المجرور بخير لا مع أن شرط
الحذف اتصاله به كاليبت أو فصله منه بلا كقوله:

ولم أرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَشْرِكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرُّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعُ

أي ولا مثل الشر ونحو: ما كل سوداء فحمة، ولا بيضاء شحمة، أي ولا كل بيضاء، لكن
نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك.

قوله: (والأول أولى) أي تقدير باقي، فيكون مقابلاً للمعطوف عليه والشئ كثيراً ما يحمل
على مقابله.

قوله: (كحاله) حال من الأول، وإذا ظرف لحاله، أي فيبقى الأول كائناً كحاله وصفته وقت
اتصاله به.

قوله: (إذا عطف إلخ) أي ولو بغير الواو.

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضَافِ اسْمٌ مُضَافٌ إِلَى مِثْلِ الْمَحذُوفِ مِنَ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِمْ: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ رَجُلٍ مَنِ قَالَهَا» التَّقْدِيرُ: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا، وَرَجُلٌ مَنِ قَالَهَا» فَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «يَدَ» وَهُوَ «مَنِ قَالَهَا» لِذِلَالَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «رَجُلٍ» عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[٢٣٩] سَقَى الْأَرْضِينَ الْعَيْثُ سَهْلًا وَحَزْنَهَا

التَّقْدِيرُ: «سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا» فَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «سَهْلًا»؛ لِذِلَالَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «حَزْنًا» عَلَيْهِ.

هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَقَدْ يُفَعَّلُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُعْطَفْ مُضَافٌ إِلَى مِثْلِ الْمَحذُوفِ مِنَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً . فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
فَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «قَبْلِ» وَأَبْقَاهُ عَلَى حَالِهِ لَوْ كَانَ مُضَافًا، وَلَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ مُضَافٌ إِلَى مِثْلِ الْمَحذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ» وَمِثْلُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ شُدُودًا: «فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ» أَي: «فَلَا خَوْفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - مِنْ أَنَّ الْحَذْفَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْمُضَافُ إِلَى الْمَذْكُورِ - هُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ.

وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الْأَصْلَ: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلٌ مَنِ قَالَهَا» فَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «رَجُلٌ» فَصَارَ «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلٌ» ثُمَّ أَفْحَمَ قَوْلُهُ: «وَرَجُلٌ» بَيْنَ الْمُضَافِ - وَهُوَ «يَدَ» - وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ - الَّذِي هُوَ «مَنِ قَالَهَا» - فَصَارَ «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٌ مَنِ قَالَهَا».

قوله: (اسم مضاف إلى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الإضافة كقوله:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبي برزة: غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانني بفتح الياء بلا تنوين أي ثمانني غزوات.

قوله: (سهل وحزنها) بدلان من الأرضين، والحزن بفتح المهملة وسكون الزاي ضد السهل، ونيطت أي تعلق وفي عرى الآمال استعارة بالكناية وتخيل، ونيطت ترشيح.

قوله: (ومن قبل ذلك) وقيل: الأصل ومن قبلي، فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلًا عليها فلا شاهد فيه، لأن حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط.

قوله: (فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء، وهي قراءة ابن محيصن، ولا

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْحَذْفُ مِنَ الثَّانِي، لَا مِنَ الْأَوَّلِ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ بِالْعَكْسِ.
قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْكِتَابِ: وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ يَكُونُ الْأَسْمَانِ مُضَافَيْنِ إِلَى «مَنْ قَالَهَا» وَلَا حَذْفُ
فِي الْكَلَامِ: لَا مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَا مِنَ الثَّانِي.

٤١٨ - فَضَّلَ مُضَافٍ شَبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجْزَ، وَلَمْ يَعْصِ

٤١٩ - فَضَّلَ يَمِينٍ، وَاضْطَرَّاراً وَجِداً : بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِداً
أَجَازَ الْمُصَنِّفُ أَنْ يُفَصَّلَ - فِي الْاِخْتِيَارِ - بَيْنَ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ شَبْهُ الْفِعْلِ - وَالْمُرَادُ بِهِ
الْمَصْدَرُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ - وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، بِمَا نَصَبَهُ الْمُضَافُ: مِنْ مَفْعُولٍ بِهِ، أَوْ ظَرْفٍ، أَوْ
شَبْهِهِ.

فَمِثَالُ مَا فُصِّلَ فِيهِ بَيْنَهُمَا بِمَفْعُولٍ الْمُضَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ

مهملة أو عاملة كليس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فإن قدرت
الفتحة إعراباً كان في الشاهد أيضاً أو بناءً فلا.

قوله: (وعند الفراء إلخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابهما في الذكر كاليد والرجل والنصف
والربع وقبل وبعد، فكان العامل في المضاف إليه شيء واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول
واحد بخلاف نحو: رأيت دار و غلام زيد، فيمتنع لعدم الاصطحاب.

قوله: (فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف لمفعوله، وشبه فعل بالجر نعت
لمضاف، وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل، وعائد ما محذوف أي نصبه، ومفعولاً إلخ حال
ما أو من ضميرها المحذوف أي: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولاً
للمضاف أو ظرفاً له.

قوله: (فصل يمين) نائب فاعل يعب.

قوله: (بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصلاً بأجنبي
للضرورة، ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لأن ضمير المصدر لا يعمل عند من
قال به إلا بارزاً وهذا مستتر.

قوله: (أجاز المصنف) أي تبعاً للكوفيين وهو المختار، وخصه البصريون بالضرورة مطلقاً
ولما تبعهم الزمخشري رد قراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطلقاً أن لا يكون
المضاف إليه ضميراً لأنه لا يفصل من عامله.

قوله: (من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز: أعجبنى قول زيد منطلق عمرو، بجر عمرو
ورفع زيد، وتردد سم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع أن المتضايقين
كالشيء الواحد.

المُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ» [الأنعام: ١٣٧] فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، يَنْصَبُ «أَوْلَادٌ» وَجَرُّ الشُّرَكَاءِ.

وَمِثَالُ مَا فُصِّلَ فِيهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِظَرْفٍ نَصَبَهُ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ مُضَدَّرٌ مَا حَكِي عَنْ بَعْضِ مَنْ يُوثَّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ: «تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا، سَعَى لَهَا فِي رَدَّهَا».

وَمِثَالُ مَا فُصِّلَ فِيهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَفْعُولِ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ قِرَاءَةُ بَعْضِ السَّلَفِ: «فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ» [إبراهيم: ٤٧] يَنْصَبُ «وَعْدًا» وَجَرُّ «رُسُلٍ».

وَمِثَالُ الْفَضْلِ بِشِبْهِ الظَّرْفِ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي» وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فُضِّلَ مُضَافٌ - إِلَى آخِرِهِ».

وَجَاءَ الْفَضْلُ أَيْضًا فِي الْاِخْتِيَارِ بِالْقَسَمِ، حَكَى الْكِسَائِيُّ: «هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ»، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَلَمْ يُعَبَّ فَضْلُ يَمِينٍ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَاضْطِرَّارًا وَجِدًا» إِلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي

قوله: (قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين، وهو مضاف إلى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به، وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايفين، وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف إليه الفاعل فلا يعتمد به لكونه في غير مركزه، ولذا يستكره الفصل بالمرفوع اختياراً لتمكنه في موضعه.

قوله: (ترك يوماً الخ) ليس بنظم ويوماً ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف إليه، ومفعوله محذوف أي: ترك نفسك شأنها مع هواها يوماً، ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى.

قوله: (ينصب وعده) هو المفعول الثاني لمخلف، وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الأول المضاف إليه وهو رسله.

قوله: (تاركو لي صاحبي) أي فتاركو مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني: ويحتمل أن حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن «وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ» [البقرة: ١٠٢] لا للإضافة.

قوله: (بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختياراً. أما كقوله:

هَمَا خَطَطْنَا إِمَّا إِسَارَ وَمِئَةً وَإِمَّا دَمَ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

أي الخططان المعلومتان من السياق هما خططنا أسر أو قتل، والخطبة بالضم الخصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس مشبهاً للفعل فمقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما، فتأمل.

الضُرُورَةُ: بِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الْمُضَافِ، وَبِنَعْتِ الْمُضَافِ، وَبِالْتِّدَاءِ.
فَمِثَالُ الْأَجْنَبِيِّ قَوْلُهُ:

[٢٤٠] كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
فَقَصَلَ بِـ «يَوْمًا» بَيْنَ «كَفِّ» وَ «يَهُودِيٍّ» وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْ «كَفِّ»؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِـ «خُطَّ».
وَمِثَالُ التَّعْتِ قَوْلُهُ:

[٢٤١] نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

قوله: (بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفاً لغيره كما مثله أو مفعولاً
كقول جرير:

تسقي امتياعاً ندى المسواك ريقتها كَمَا تَضَمَّنَ ماءَ الْمُزْنَةِ الرَّصْفُ

أي تسقي المسواك ندى ريقتها، والامتياح الاستياك فهو إما ظرف أي وقت امتياح أو حال
أي ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماؤها أرق وأصفى من غيره أو فاعلاً
لغيره كقوله:

أنجب أيام والداه به إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف لما
مر، إلا أنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله:

نرى أسهماً للموت تُضْمِي ولا تنمي ولا ترعوي عن تَقْضِ أهواؤنا العزم

وقوله:

ما إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عِدْمُنَا قَهَرَ وَجِدِ صَبِّ

برفع أهواؤنا ووجد وجر العزم وصب ومنه غير ذلك.

قوله: (كما خط إلخ) ما مصدرية هي وصلتها عن محذوف أي: رسم هذه الدار كخط
الكتاب إلخ، ويقارب، أي يبين حروف الكتابة، ويزيل بفتح الياء أي يباعد بينها، والجملة صفة
يهودي فالضمير في الفعلين له.

قوله: (نَجَوْتُ إلخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل علي وعمر بن
العاص رضي الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا لسبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج علي
كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن بن ملجم المرادي، نسبة إلى مراد، بضم الميم قبيلة
باليمن على صلعه ثم حمل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه
وضرب به الأرض فحبسوه حتى مات الإمام علي بعد يومين فقتلوه، وأما معاوية فضربه صاحبه
فأصاب أورাকে وكان سميناً فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك، وأما عمر فاشتكى تلك

الأَصْلُ «مَنْ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ شَيْخِ الْأَبَاطِحِ» وَقَوْلُهُ:

[٢٤٢] وَلَيْتَنِي حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِفَنِي بِيَمِينٍ أَضَدَّقُ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ الْأَصْلُ «بِيَمِينٍ مُقْسِمٍ أَضَدَّقُ مِنْ يَمِينِكَ». وَمِثَالُ التَّدَايِ قَوْلُهُ:

[٢٤٣] وَفَاقَ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذُكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ وَقَوْلُهُ:

[٢٤٤] كَأَنَّ بَرْدُومَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٌ جِمَارٌ دُقُ بِاللُّجَامِ الْأَصْلُ «وَفَاقَ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ» وَ«كَأَنَّ بَرْدُومَ زَيْدٌ يَا أَبَا عِصَامٍ».

المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠ - آخِرَ مَا أَضِيفَ لِلْيَاءِ أَكْسِرُ، إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا: كَرَامٍ، وَقَدَى

٤٢١ - أَوْ يَكُ كَابِنِينَ وَزَيْدِينَ؛ فَذِي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتُذِي

الليلة فلم يخرج للصلاة وأتاب رجلاً من بني سهم يقال له خارجة فضربه الرجل فقتله، فلما أخذ وسمعهم يخاطبون عمر بالإمارة قال أوما قتلت عمرأ قالوا بل خارجة قال أردت عمرأ وأراد الله خارجة فقتله عمر وفي ذلك يقول الشاعر:

وَلَيْتَهَا إِذْ قَدَّتْ عَمْرَأَ بَخَارِجَةٍ قَدَّتْ عَلَيَّاءُ يَمَنْ شَاءَتْ مِنَ الْبَشَرِ

قوله: (الأصل إلخ) أي ففصل فيه بين المضاف وهو أبي والمضاف إليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، وفيه أنه ليس نعتاً لنفس المضاف بل لمجموع المتضايفين لأن العلم مركب منهما، لكن لما كانت تبعيته في الإعراب إنما هي للجزء الأول جعل نعتاً له.

قوله: (وفاق كعب إلخ) قال بجير بالجيم مصغراً أخو كعب بن زهير صاحب بانة سعاد يحرض به كعباً على الإسلام لأنه أسلم قبله.

قوله: (كأن بردون إلخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة من يلزمه الألف، وزيد بدل منه فلا شاهد فيه، والله أعلم.

المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

أفرده بالذكر لأن له أحكاماً ليست في الباب السابق.

قوله: (معتلاً) المراد به خصوص المنقوص والمقصور بقريئة تمثيله لا نحو ظبي فإنه كالصحيح هنا وإن كان المعتل يشمله.

قوله: ((أويك كابنين)) في حيز النفي كالذي قبله أي إذا لم يكن واحداً من هذه المذكورات.

٤٢٢ - وَتُدْغَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوِ ضُمَّ فَانْكَسَرَتْ يَهُنْ

٤٢٣ - وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ - عَنْ هُذَيْلٍ - انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ يُكْسَرُ آخِرُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا، وَلَا مَقْصُوصًا، وَلَا مُثْنًى، وَلَا مَجْمُوعًا جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ، كَالْمَفْرَدِ وَجَمْعِي التَّكْسِيرِ الصَّحِيحَيْنِ، وَجَمَعَ السَّلَامَةَ لِلْمُؤَنَّثِ، وَالْمُعْتَلِّ الْجَارِي مُجَرَّى الصَّحِيحِ، نَحْوُ: «غَلَامِي، وَغِلْمَانِي، وَفَتَاتِي، وَدُلُوبِي، وَطَبِيبِي». وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا أَوْ مَقْصُوصًا، فَإِنْ كَانَ مَقْصُوصًا أَذْغَمَتْ يَأُوهُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَفُتِحَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَتَقُولُ: «قَاضِيٌّ» رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ بِالْمُثْنَى وَجَمَعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فِي حَالَةِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ؛ فَتَقُولُ: «رَأَيْتُ غَلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ» وَ«مَرَرْتُ

قوله: (فذي) مبتدأ أول، وجميعها ثان، والياء ثالث، وفتحها رابع، وبعد بالضم حال من الياء أي بعد هذه المذكورات أو متعلق باحتذي بضم التاء ماض مجهول، أي اتبع وهو خبر عن فتحها، والجملة خبر عن الياء ربطت بالهاء من فتحها، والجملة خبر عن جميعها، والرباط محذوف وهو المضاف إليه بعد، والجملة عن ذي فإن جعل جميعها تأكيداً فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق المقابلة أن يقول: فذي جميعها سكون آخرها احتذي، لأن كلامه أولاً في آخر المضاف لا في حال الياء لكنه اكتفى بقوله: وتدغم الياء، وقوله: وألفاً سلم لاستلزام ذلك السكون.

قوله: (تدغم الياء) أي التي في آخر الاسم المضاف. وقوله: فيه، أي في ياء المتكلم المذكورة بقوله: جميعها الياء، وذكره هنا لتأولها باللفظ.

قوله: (والواو) أي بعد قلبها ياءً ولم يذكره المصنف للعلم بأن الإدغام إنما يكون في المثلين وللإشعار به من قوله: وإن ما قبل واو ضم فاكسره.

قوله: (يهن) بضم الهاء أي يسهل في النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى لأنه من الوهن وهو الضعف، ولو قال: يلن لسلم من عيب السناد.

قوله: (يكسر آخر المضاف إلخ) أي مع سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء اكتفاءً بالكسر قبلها وألفاً بعد فتح ما قبلها كغلاماً، وقد تحذف الألف اكتفاءً بالفتحة فالجملة خمسة أوجه، ولا تختص الثلاثة الأخيرة بالدعاء خلافاً للتسهيل لكنها تختص بالإضافة المحضة، أما في غيرها كمكرمي فلا حذف ولا قلب لأنها في نية الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة.

قوله: (كالمفرد إلخ) ذكر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن في أربعة.

قوله: (فتقول قاضي) إعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الإدغام، وإن كان قبل ذلك ثقیلاً فقط.

قوله: (رأيت غلامي) بفتح الميم وزيدي بكسر الدال وكذا ما بعده.

بِغَلَامِي وَزَيْدِي وَالْأَصْلُ: «بِغَلَامَيْنِ لِي وَزَيْدَيْنِ لِي، فَحُذِفَتِ التَّوْنُ وَاللَّامُ لِلإِضَافَةِ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَفُتِحَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ - فِي حَالَةِ الرَّفْعِ - فَتَقُولُ فِيهِ أَيْضاً: «جَاءَ زَيْدِي»، كَمَا تَقُولُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَالْأَصْلُ: زَيْدَوِي، اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ؛ فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، ثُمَّ قَلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ؛ فَصَارَ اللَّفْظُ: زَيْدِي. وَأَمَّا الْمُثْنَى - فِي حَالَةِ الرَّفْعِ - فَتَسْلِمُ أَلْفُهُ وَتُفْتَحُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَهُ، فَتَقُولُ: «زَيْدَايَ، وَغَلَامَايَ» عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ.

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ فَالْمَشْهُورُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ جَعَلَهُ كَالْمُثْنَى الْمَرْفُوعِ؛ فَتَقُولُ: «عَصَايَ، وَفَتَايَ».

وَهَذِهِ تَقْلِبُ أَلْفُهُ يَاءً وَتُدْغِمُهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَتُفْتَحُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَهُ، فَتَقُولُ: «عَصَايَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٤٥] سَبَقُوا هَوِيَّ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ؟

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ تُفْتَحُ مَعَ الْمَنْقُوصِ: كَ «رَامِيٍّ»، وَالْمَقْصُورِ: كَ «عَصَايَ» وَالْمُثْنَى: كَ «غَلَامَايَ» رَفْعاً، وَ «غَلَامِيٍّ» نَصْباً وَجَرّاً، وَجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ: كَ «زَيْدِيٍّ» رَفْعاً وَنَصْباً وَجَرّاً.

قوله: (فحذفت اللام والنون للإضافة) قال الصبان: هذا هو التحقيق عندي وإن اشتهر أن حذف اللام للخفة والنون للإضافة فليس في الشارح تسمح خلافاً لمن توهمه اهـ، ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي الإضافة للجمع بينهما في نحو لا أبا لك عن سيبويه كما مر في باب لا.

قوله: (لتصح الياء) أي المنقلبة عن الواو.

قوله: (زيدي) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذرهما مع الياء، وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر في باب الإعراب.

قوله: (تقلب ألفه ياءً) أي جوازاً عوضاً عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الإعراب، ومثله لا رجلين اهـ يس قال الموضح: واتفق الجميع على قلب الألف ياءً في: على ولدي مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اهـ، ومثلها إلى.

قوله: (سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة يرثي بها بنه الخمسة هلكوا جميعاً في طاعون

وأعنعوا، أي أسرعوا من العنق بفتحيتين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول، أي خرمتهم المنية، أي أخذتهم.

قوله: (أن ياء المتكلم تفتح إلخ) أي في الكثير الشائع، وتكسر قليلاً إذا كانت مشددة بأن

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَدَي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتَدَي».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَتُدْعَمُ» إِلَى أَنَّ الْوَائِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَالْيَاءُ فِي الْمُنْقُوصِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ وَالْمُثَنَّى، تُدْعَمُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ مَا قَبْلَ وَائِ ضَمَّ» إِلَى أَنَّ مَا قَبْلَ وَائِ الْجَمْعُ: إِنْ انْضَمَّ عِنْدَ وُجُودِ الْوَائِ يَجِبُ كَسْرُهُ عِنْدَ قَلْبِهَا يَاءً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ، فَإِنْ لَمْ يَنْضَمْ - بَلْ انْفَتَحَ - بَقِيَ عَلَى فَتْحِهِ، نَحْوُ: «مُضْطَفُون»؛ فَتَقُولُ: «مُضْطَفَي».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَلْفَا سَلِمَ» إِلَى أَنَّ مَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا كَالْمُثَنَّى وَالْمَقْصُورِ، لَا تُقْلَبُ أَلِفُهُ يَاءً، بَلْ تَسْلَمُ، نَحْوُ: «عَلَامَي» وَ«عَصَاي».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي الْمَقْصُورِ» إِلَى أَنَّ هَذِينَ لَا تُقْلَبُ أَلِفُ الْمَقْصُورِ خَاصَّةً؛ فَتَقُولُ: «عَصَي».

وَأَمَّا مَا عَدَا هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ فَيَجُوزُ فِي الْيَاءِ مَعَهُ: الْفَتْحُ، وَالتَّسْكِينُ؛ فَتَقُولُ: «عَلَامِي»، وَ«عَلَامِي».

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤ - يَفْعِلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقَّ فِي الْعَمَلِ : مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ أَلْ

أَدْعَمَ فِيهَا كَمُسْلِمٍ وَقَاضِيٍّ، وَبِهَا قَرَأَ حَمْزَةً «بِمَصْرِخِي» [إِبْرَاهِيم: ٢٢] وَكَسَرَ الْحَسْنَ وَالْأَعْمَشَ يَاءً عَصَايَ وَهُوَ أَوْعَفُ مِنَ الْكُسْرِ مَعَ التَّشْدِيدِ لَكِنَّهُ مَطْرَدٌ فِي لُغَةِ بَنِي يَرْبُوعَ، وَأَمَّا تَسْكِينُ «مَخْيَايَ» [الْأَنْعَام: ١٦٢] لَوْرَشٍ فَمِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا عَدَا هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ) هُوَ الْمَفْرَدُ وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ الصَّحِيحَانِ، وَالْمَعْتَلُ الْمَشْبَهُ لِلصَّحِيحِ وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَكُلُّ هَذِهِ يَجُوزُ فِيهَا التَّسْكِينُ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَبْنِيٍّ، وَالْفَتْحُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَهُوَ أَصْلُ ثَانٍ، وَكَذَا يَجُوزُ الْحَذْفُ وَالْقَلْبُ بِوَجْهِهِ كَمَا مَرَّ.

تَنْبِيهِ: إِذَا كَانَ آخِرُ الْأِسْمِ يَاءً مُشَدَّدَةً قَبْلَ الْإِضَافَةِ كَبَنِي تَصْغِيرِ ابْنِ وَكْرَسِي وَحَوَارِي فَهُوَ مِنَ الْمَعْتَلِ الْمَشْبَهُ لِلصَّحِيحِ لَكِنْ إِذَا أَضِيفَ لِلْيَاءِ وَجِبَ حَذْفُهَا لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ حَذْفُهَا بِدُونِ تَوَالٍ كَمَا مَرَّ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْإِخْتِيَارِ إِلَّا الْوَجُوبُ، وَإِذَا حَذَفَتْ فِيمَا أَنْ يَبْقَى كَسْرُ مَا قَبْلُهَا، أَوْ يَفْتَحُ عَلَى حَذْفِهَا بَعْدَ قَلْبِهَا أَلِفًا لِأَنَّهَا بَدَلٌ ثَقِيلٌ، أَوْ تَحْذِفُ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ الْأُولَيْنِ وَتَدْعِمُ الثَّانِيَةَ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَفْتَحُ عَلَى الْأَصْلِ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

قَوْلُهُ: (بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْإِخ) اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ عَمَلَ الْمَصْدَرِ لَشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ كَالْوَصْفِ،

٤٢٥ - إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ، وَلَا اسْمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ نَائِبًا مَتَابِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «ضَرْبًا زَيْدًا» وَ «زَيْدًا» مَنْصُوبٌ بِ «ضَرْبًا» لِنَيْابَتِهِ مَتَابِ «اضْرِبْ» وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ بِهِ كَمَا فِي «اضْرِبْ» وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ.

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُقَدَّرًا بِ «أَنْ» وَالْفِعْلِ، أَوْ بِ «مَا» وَالْفِعْلِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْفَصْلِ؛ فَيَقْدَرُ بِ «أَنْ» إِذَا أُرِيدَ الْمُضِيُّ أَوْ الْاسْتِيفَالُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسٍ - أَوْ غَدًا»، وَالتَّقْدِيرُ: مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسٍ، أَوْ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا غَدًا،

وليس كذلك بل لأنه أصل للفعل ولذلك عمل ماضياً وغيره لأنه أصل الكل والرصف لا يعمل إلا إذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع، وقد يجاب بأنه من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه وهو الفعل لا من إلحاق المشبه به بالمشبه، فعلة الإلحاق مسكوت عنها.

قوله: (في السمل) أي لا في غيره لأنه يخالف الفعل في أنه لا يعمل إلا بالشروط الآتية، وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره إذا حذف إلا إذا كان نائباً عن فعله، وفي رفعه نائب الفاعل خلاف، واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة في الحمام القرآن، ومن أكل وشرب الماء، بخلاف الفعل في الجميع.

قوله: (إِنْ كَانَ الْخ) فعل اسم كان ومع أن أو ما صفته وجملة يحل خبرها.

قوله: (نَائِبًا مَتَابِ الْفِعْلِ) قيل عمله سماعي، وقيل: ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط، وقيل: والإنشاء نحو: حمد الله والوعد نحو:

* قَالَتْ نَعَمْ وَبُلُوعًا بُغْيَةً وَمُئَى *

والتوبيخ كقوله:

* وَفَاقَانِي الْأَهْوَاءُ وَالْغِيُّ وَالْهَوَى *

أه صبان: وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطلق الخلف في ناصبه.

قوله: (أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا الْخ) في التسهيل أن ذلك غالب لا شرط، ومن غير الغالب قول بعض العرب: سَمِعَ أَذْنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ فَسَمِعَ مَبْتَدَأً مضاف لفاعله، وَأَخَاكَ مفعوله، ويقول حال سَدَتِ مَسَدَ الْخَبَرِ عَلَى حَدٍّ: ضَرْبِي الْعَبْدَ مَسِيئًا، أَي: سَمِعَ أَذْنِي أَخَاكَ حَاصِلَ إِذَا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ وَنَحْوُ: إِنْ ضَرَبَكَ زَيْدًا قَبِيحٌ وَكَانَ إِكْرَامَكَ بَكْرًا حَسَنًا، وَلَا إِعْرَاضَ عَنْ أَحَدٍ فَهَذِهِ الْمَصَادِرُ عَامِلَةٌ مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَأْوِيلُهَا بِالْفِعْلِ لِاتِّزَامِ الْعَرَبِ عَدَمَ وَقُوعِهِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِأَنَّهُمْ كَمَا فِي الدَّمَامِينِي لَا يَقُولُونَ: أَنْ اضْرِبَ الْعَبْدَ مَسِيئًا، وَلَا يَوْقَعُونَ أَنْ وَصَلَتْهَا بَعْدَ أَنْ وَكَانَ إِلَّا مَفْصُولَةً بِالْخَبَرِ نَحْوُ: ﴿إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا﴾ [طه: ١١٨] وَلَا الْحَرْفَ الْمَصْدَرِي وَصَلْتَهُ بَعْدَ لَا غَيْرِ «الْمَكْرَرَةُ أَهْ وَعِلَلْ

بعضهم الأول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بأن المخففة لاشتراط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما، ولا بأن المصدرية لأنها تخلص المضارع للاستقبال والقصد للإخبار بأن السمع حاصل لا سيحصل اهـ ونظر فيه بأنه يصح تقدير أن مع الماضي، فالأول أولى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطاً بأن التقدير سائغ بحسب الأصل، وإن امتنع لهذا العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدراً بآخر صحة النطق به مكانه فالحاصل أن الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حلوله محله، ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن الشذور في: مررت فإذا له صوت صوت حمار من أن العامل في صوت الثاني محذوف، لأن الأول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل، بل إنك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كأن يراد بالصوت الأول في هذا المثال الشيء المسموع فإنه لا يؤول بالفعل، وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لأن تأويل الثاني يفوت العدد، وتأويل الأول يجعله نوعياً بإسناد الفعل إلى فاعله، والقصد أنه لمجرد التوكيد. أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولاً مطلقاً كضربت زيداً ضرب عمرو بكراً، أي مثل ضرب عمرو بكراً فتأمل وفي الإسقاطي قال ابن هشام: قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بأل لا يحل محله فعل مع أنه يعمل، والجواب أنه يحل وأل كالجزء منه اهـ.

تنبيه: يشترط أيضاً أن لا يكون مضمرّاً خلافاً للكوفيين ولا مصغراً ولا بناء الوحدة كضربت، أما التي في أصل بنيتها كرحمة فلا تضر ولا مفصلاً من مفعوله بتابع أو غيره فلا يجوز: أعجني ضربك المبرح زيداً بخلاف: ضربك زيداً المبرح، لأن معموله كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى﴾ [الطارق: ٨-٩] إلخ فيوم معمول لمحذوف أي يرجعه لا لرجعه للفصل بينهما بخبر إن، ولا محذوفاً ولهذا ضعف تقدير متعلق البسمة اسماً كابتدائي كما مر مع جوابه هناك، ولا مؤخراً عن معموله لكن جواز الرضي تقديم معموله الظرفي، واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه ومنه ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ﴾ [الصفات: ١٠٢] ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] ﴿وَلَا يَنْغَوْنَ عَنْهَا جَوْلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً، وجعل الظرف متعلقاً بمحذوف حالاً من المصدر تكلف وأن يكون مفرداً، وشذ إعمال غيره كقوله:

بالفاء والنون والعين المهملة أي الخير والكرم، وترك المصنف الشروط لإغناء ما ذكره عنها إذ المضمّر لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدراً أصلاً، وتأويل المصغر وذو التاء، والمجموع يفوت المقصود منها وأما المفصول والمؤخر فلأن معمول الصلة لا يفصل بأجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج إليه، فتدبره والله أعلم.

وَيُقَدَّرُ بِـ «مَا» إِذَا أُريدَ بِهِ الْحَالُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الْآنَ»، التَّقْدِيرُ: مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا الْآنَ.

وَهَذَا الْمَصْدَرُ الْمُقَدَّرُ يَعْمَلُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: مُضَافًا، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا» وَمَجْرَدًا عَنِ الْإِضَافَةِ وَأَلٍ - وَهُوَ الْمُنَوَّنُ - نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا» وَمُحَلِّي بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا».

وَإِعْمَالُ الْمُضَافِ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ الْمُنَوَّنِ، وَإِعْمَالُ الْمُنَوَّنِ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ الْمُحَلِّي بِـ «أَلٍ»، وَلِهَذَا بَدَأَ الْمُصَنِّفُ بِذِكْرِ الْمُضَافِ، ثُمَّ الْمُجَرَّدِ، ثُمَّ الْمُحَلِّي.

وَمِنْ إِعْمَالِ الْمُنَوَّنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤] فَـ «يَتِيمًا» مَنْصُوبٌ بِـ «إِطْعَمَ»، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٤٦] بِضَرْبِ السُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

فـ «رُؤُوسَ» مَنْصُوبٌ بِـ «ضَرْبِ».

وَمِنْ إِعْمَالِهِ وَهُوَ مُحَلِّي بِـ «أَلٍ» قَوْلُهُ:

[٢٤٧] ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ
يَخَالُ الْفِرَارُ زِيَارَتِي الْأَجَلِ

وَقَوْلُهُ:

[٢٤٨] فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرُوزَةَ بَعْدَمَا
دَعَاكَ وَأَيْدِيَنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وَقَوْلُهُ:

قوله: (ويقدر بما إلخ) مقتضاه أن ما لا تقدر مع الماضي ولا المستقبل وليس كذلك، بل هي صالحة للأزمنة الثلاثة إلا أن يقال إنما خصوها بذكر الحال لتعذرهما مع أن ولأن دلالة أن مع الماضي على الماضي، ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما.

قوله: (أكثر من المنون) أي في الاستعمال وإلا فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير، ويليه المضاف لأنه كثيراً ما ينوي فيه الانفصال.

قوله: (بضرب) متعلق بأزلفتنا، والهام جمع هامة وهي الرأس كلها، وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها. فإضافته لضمير الرؤوس للتأكيد على الأول وسهله اختلاف اللفظين ومن إضافة الجزء للكل على الثاني، وأراد بالقليل العنق لأنه محل إقالة الرأس أي استقرارها.

قوله: (يخال الفرار إلخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت.

قوله: (فإنك والتائبين) هو مصدر أبنت الرجل لشدة الموحدة وإسكان النون إذا بكيته وأثنت عليه بعد الموت. ومن معانيه أن يعاب الإنسان في وجهه أو يذكر بقبيح، وكلها مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني: والتائبين بنون فتحية فموحدة وفُسِّرَ بالتعنيف، وهو منصوب على أنه مفعول

[٢٤٩] لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَزْتُ فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
فَ «أَعْدَاءَهُ»: مَنْصُوبٌ بِ «النَّكَايَةِ»، وَ «عُرْوَةُ» مَنْصُوبٌ بِ «التَّائِينَ» وَ «مِسْمَعًا» مَنْصُوبٌ بِ
«الضَّرْبِ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا سَمَ مَضْدَرٍ عَمَلٌ» إِلَى أَنَّ اسْمَ الْمَضْدَرِ قَدْ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ.
وَالْمُرَادُ بِاسْمِ الْمَضْدَرِ: مَا سَاوَى الْمَضْدَرَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ، وَخَالَفَهُ بِخُلُوهُ - لَفْظًا
وَتَقْدِيرًا - مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ دُونَ تَعْوِيضٍ: كَعَطَاءٍ، فَإِنَّهُ مُسَاوٍ لِإِعْطَاءٍ مَعْنَى، وَمُخَالَفٌ لَهُ
بِخُلُوهُ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي فِعْلِهِ، وَهُوَ خَالٍ مِنْهَا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، وَلَمْ يُعَوِّضْ عَنْهَا شَيْءٌ.

وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِمَّا خَلَا مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ لَفْظًا وَلَمْ يَخْلُ مِنْهُ تَقْدِيرًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ
اسْمَ مَضْدَرٍ، بَلْ يَكُونُ مَضْدَرًا، وَذَلِكَ نَحْوُ: «قَاتَلَ» فَإِنَّهُ مَضْدَرٌ «قَاتَلَ» وَقَدْ خَلَا مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي
قَبْلَ التَّاءِ فِي الْفِعْلِ، وَلَكِنْ خَلَا مِنْهَا لَفْظًا، وَلَمْ يَخْلُ مِنْهَا تَقْدِيرًا، وَلِذَلِكَ نَطَقَ بِهَا فِي بَعْضِ
الْمَوَاضِعِ، نَحْوُ: «قَاتَلَ قِتَالًا»، وَضَارَبَ ضِيرَابًا» لَكِنْ انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «دُونَ تَعْوِيضٍ» مِمَّا خَلَا مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، وَلَكِنْ عَوِّضَ
عَنْهُ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ اسْمَ مَضْدَرٍ، بَلْ هُوَ مَضْدَرٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: عِدَّةٌ؛ فَإِنَّهُ مَضْدَرٌ «وَعَدَ»
وَقَدْ خَلَا مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي فِعْلِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، وَلَكِنْ عَوِّضَ عَنْهَا التَّاءُ.

معه أو عطفاً على اسم أن وعروة مفعوله، وخبر إن في بيت بعده، ودعاك أي طلبك لنصرته،
ويروى: دعاك أي حفظك، وشوارح أي ممتدة لقتله.

قوله: (أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو، وأنكل أي أعجز مثلث الكاف
وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما في القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب.
قوله: (في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة، فإن
الصحيح الذي صوبه بعضهم أن مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق
معنوي، وما ذكره الشارح لفظي، وخرج بهذا القيد نحو: الكحل والذهن بضم أولهما فإنه، وإن
اشتمل على حروف الفعل، لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم.

قوله: (من بعض ما في فعله) أي من الحروف الأصلية أو الزائدة فإن حق المصدر أن
يتضمن حروف فعله إما بمساواة له كتكلم تكلماً أو بزيادة كأكرم إكراماً فإن نقص دون تعويض كان
اسم مصدر كتوضاً وضوءاً وتكلم كلاماً.

قوله: (دون تعويض) متعلق بخلوه.

قوله: (ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخره كما ذكره أولاً: كلم تكليماً وسلم
تسليماً فإنه نقص عن فعله إحدى اللامين المكررين، ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل
آخره لوجودها لغير تعويض في نحو: إكراماً.

وَزَعَمَ ابْنُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ «عَطَاءً» مَصْدَرٌ، وَأَنَّ هَمْزَتَهُ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ التَّحْوِيلَيْنِ.

وَمِنْ إِعْمَالِ اسْمِ الْمَصْدَرِ قَوْلُهُ:

[٢٥٠] أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرِّثَاءَا
فَ «الْمَائَةَ» مَنْصُوبٌ بِ «عَطَائِكَ» وَمِنْهُ حَدِيثُ الْمُوطَّأ: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ»، فَ «أَمْرَاتُهُ» مَنْصُوبٌ بِ «قُبْلَةِ» وَقَوْلُهُ:

[٢٥١] إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْآمَالِ إِلَّا مُيسَّرًا
وَقَوْلُهُ:

[٢٥٢] بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَعُدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا
وَإِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ قَلِيلٌ، وَمَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِ إِعْمَالِهِ فَقَدْ وَهَمَ؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ، وَقَالَ الصَّنَمَرِيُّ: إِعْمَالُهُ شَادُّ، وَأَنْشَدَ: * أَكْفَرًا - الْبَيْتَ *.

قوله: (وزعم ابن المصنف إلخ) لم ينفرد به بل تبع والده وجرى عليه الدماميني في شرح التسهيل، فقال: ينبغي أن يقيد لبعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعدها ما بينها وبين أفعالها أي توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر، وأما نحو: العطاء والثواب، فمصدران لقربهما من الفعل، إذ الأصل إعطاء وأثواباً فحذف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به اهـ.

قوله: (وبعد عطائك) اسم مصدر ومضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الإبل، والرتاع بالفوقية جمع راتعة.

قوله: (من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله، وأمراته مفعوله، والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء.

قوله: (إذا صح عون الخالق إلخ) هو بمعنى قوله:

إِذَا كَانَ عَوْنُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ مُسْعِفًا تَهَيَّأَ لَهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ مُرَادُهُ
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ لِلْفَتَى فَأَوَّلُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

قوله: (فلا تُرَيْنَ) مضارع مجهول، وألوفاً بفتح الهمزة وضم اللام أي محباً مفعوله الثاني.

قوله: (فإن الخلاف فيه مشهور) محله اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بميم زائدة لغير، مفاعلة أما العلم فلا يعمل اتفاقاً كيسار وفجار وبرة إن كانا من أفجر وأبر، أي صيره ذا فجور وبر، وإلا فهما مصدران لفجر وبر، ولا يرد ذلك على قوله: ولا سم مصدر عمل لأنه مقيد بقيد المصدر

وَقَالَ ضِيَاءُ الدِّينِ بُنَ الْعِلْجِ فِي الْبَسِيطِ: وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ مَا قَامَ مُقَامَ الْمَصْدَرِ يَعْمَلُ عَمَلَهُ، وَتُقِلُّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَدْ أَجَارَ ذَلِكَ قِيَاسًا.

٤٢٦ - وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمَلٍ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ

يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيَجْرُؤُ؛ ثُمَّ يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ» وَإِلَى الْمَفْعُولِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلُ، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٥٣] تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

وَلَيْسَ هَذَا الثَّانِي مَخْصُوصًا بِالضَّرُورَةِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فَأُغْرِبَ «مَنْ» فَاعِلًا بِحِجٍّ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: وَلِلَّهِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يَحِجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَ«مَنْ»:

وهو صحة تأويله بالفعل، وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقاً كالمضربة والمحمدة ومنه قوله:

أَظْلَمُ أَنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ

فالهزمة للنداء، ومصابكم اسم إن مضاف لفاعله، ورجلاً مفعوله، وجملة أهدى السلام تحية ظلم رجل، وتحية مفعول مطلق لأهدى كتعدت جلوساً أو حال من الفاعل وظلم خبر إن واحترز بغير المفاعلة من نحو: ضارب مضاربة فإنه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح، وتبعه الأشموني هنا وذكر غيرهما أن ذا الميم مصدر مطلقاً، وجرى عليه في الشذور.

قوله: (الصيمري) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة بلدة بالعجم.

قوله: (وبعد جره إلخ) فيه أفاده أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالإضافة، ولا الحرف المقدر وقوله: كمل، أي إن أردته وإلا فهو غير لازم فيزداد على صور الشارح الثلاثة صورتان إضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [التوبة: ١١٤] أي ربه، وعكسه نحو: لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير.

قوله: (تنفي يداها) أي الناقة المذكورة قبل، والهجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار، ونفي الدراهم مفعول مطلق أي نفياً كنفيتها وهو جمع درهام لغة في درهم، فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للإشباع بخلاف ياء صياريف، لأنه جمع صيرف، وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفاعل فهو بفتح التاء إلا تلقاء وتبيان، فبالكسر.

قوله: (وليس كذلك) أي لأن حج المستطيع ليس إلا على نفسه لا غيره، وإلا لزم تأنيب جميع الناس بترك مستطيع، واحد وهذا الرد مبني على أن أُل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد الذكري صح الاستشهاد لتقدم ذكر الناس رتبة من رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون، وأصرح منه في الاستشهاد حديث: وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً.

بَدَلٌ مِنَ «النَّاسِ»، وَالتَّقْدِيرُ: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ مُسْتَطَاعٌ حُجُّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: «مَنْ» مُبْتَدَأٌ،
وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ ذَلِكَ.
وَيُضَافُ الْمَصْدَرُ أَيْضاً إِلَى الظَّرْفِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلُ وَيَنْصَبُ الْمَفْعُولُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ
ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدَ عَمْرًا».

٤٢٧ - وَجُرَّ مَا يَشْبَعُ مَا جُرَّ، وَمِنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ
إِذَا أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فَقَاعِلُهُ يَكُونُ مَجْرُوراً لَفْظاً، مَرْفُوعاً مَحَلّاً؛ فَيَجُوزُ فِي
تَابِعِهِ - مِنَ الصِّفَةِ، وَالْعَطْفِ، وَغَيْرِهِمَا - مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ فَيَجُرُّ، وَمُرَاعَاةُ الْمَحَلِّ فَيَرْفَعُ، فَتَقُولُ:
«عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ، وَالظَّرِيفِ».
وَمِنْ إِتْبَاعِهِ عَلَى الْمَحَلِّ قَوْلُهُ:

[٢٥٤] حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
فَرَفَعَ «الْمَظْلُومَ» لِكَوْنِهِ نَعْتاً لِ «لِلْمُعَقَّبِ» عَلَى الْمَحَلِّ.
وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ، فَهُوَ مَجْرُورٌ لَفْظاً، مَنْصُوبٌ مَحَلّاً؛ فَيَجُوزُ - أَيْضاً - فِي تَابِعِهِ
مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ، وَمِنْ مُرَاعَاةِ الْمَحَلِّ قَوْلُهُ:

[٢٥٥] قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا
فَ «اللَّيَّانَا» مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ «الْإِفْلَاسِ».

قوله: (فمن بدل من الناس) أي بدل بعض، والرباط محذوف أي منهم كما أشار إليه
الشارح، ويلزم على ذلك الفصل بين البديل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ.

قوله: (وقيل من مبتدأ) وهي إما شرطية أو موصولة.

قوله: (وجرّ ما يتبع إلخ) ما الأولى مفعول جر، والثانية مفعول يتبع، وقوله: فحسن، خبر
لمحذوف أي فرأيه حسن. وإنما يجرّ التابع إذا عدم المانع لا في نحو: أعجبتني إكرامك وزيداً
لإقناع العطف بلا إعادة الخافض عند غير المصنف.

قوله: (حتى تهجر إلخ) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر، والرواح
من الزوال إلى الليل، وهاجها أي أثار أنثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر لهاج
على حد: قعدت جلوساً مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الطالب
لغريمه من عقب في الأمر طلبه بجِد، وحقه مفعول طلب، والمظلوم صفة المعقب على محله أي
هاجها هيجاناً كطلب المظلوم حقه.

قوله: (قد كنت دايئت) بتقديم التحتية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين
لي عليه، والليان بفتح اللام أكثر من كسرها: المماثلة والله أعلم.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

٤٢٨ - كَيْفِيَّةُ اسْمِ فَاعِلٍ فِي التَّحْمِيلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَحْذُولٍ

لَا يَخْلُو اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفًا بِأَلٍ، أَوْ مُجَرَّدًا.

فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ عَمَلُ فِعْلِهِ، مِنْ الرُّفْعِ وَالتَّضْبِيعِ، إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا أَوْ حَالًا، نَحْوُ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا - الْآنَ، أَوْ غَدًا».

وَأَيْنَمَا عَمِلَ لِجَرَيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ الْمُضَارِعُ، وَمَعْنَى جَرَيَانِهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ؛ لِمُوَافَقَةِ «ضَارِبٍ» لـ «يَضْرِبُ»؛ فَهُوَ مُشَبَّهٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ لَفْظًا وَمَعْنَى.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

عرفه التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، في حالتي التذكير والتأنيث، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل، وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفرح، وغير الجارية على فعل ككريم، وبالتأنيث نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير لأن مؤنثه هيفاء ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو: ضامر الكشح، مما دل على الاستمرار، ويخرج به أيضاً أفعال التفضيل لأنه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ما عدا الأول والأخير صفات مشبهة لا اسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سيأتي وإن شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدوث فخرج بالأول اسم المفعول، والثاني الصفة بجميع أوزانها، وأفعال التفضيل.

قوله: (في العمل) أي لا في غيره، فإنه يضاف لمعموله. ويطرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل، والمراد عمل التعدي أن تعدي فعله، واللزوم إن لزم، والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناءً على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل.

قوله: (بمحذول) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية، و: عن مضيه، متعلق به لاكتفاء الظرف برائحة الفعل وإن كان اسم المكان لا يعمل في غيره. والمعنى إن كان مكان عزل أي إبعاد عن مضى حدثه، والمكان هنا مجازي وهو التركيب، ولا يصح جعله بمعنى الحدث، والباء للملابسة أي إن كان ملتبساً بانعزال لأنه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتي.

قوله: (إن كان مستقبلاً أو حالاً) مثله الدال على الاستمرار على ما مر في الإضافة، ويشترط

وَأَنَّ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَعْمَلْ؛ لِعَدَمِ جَرَيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ؛ فَهُوَ مُشَبَّهٌ لَهُ مَعْنَى، لَا لَفْظاً؛ فَلَا تَقُولُ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسَ»، بَلْ يَجِبُ إِضَافَتُهُ، فَتَقُولُ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ أَمْسَ»، وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ إِعْمَالَهُ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ»، فَ «ذِرَاعِيهِ» مَنصُوبٌ بِ «بِأَسْطٍ»، وَهُوَ مَاضٍ، وَخَرَجَهُ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ حَالٍ مَاضِيَّةٌ.

٤٢٩ - وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ، أَوْ تَفْهِيمًا، أَوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْتَنَدًا

أَشَارَ بِهَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، كَأَن يَقَعَ بَعْدَ

أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ مَصْغَرًا وَلَا مَوْصُوفًا قَبْلَ عَمَلِهِ كَالْمَصْدَرِ لِأَنَّهُمَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ فَيُعْدَانِهِ عَنِ الْفِعْلِ، وَلَا تَضُرُّ التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ لِأَنَّهُمَا لَا يَغْيِرَانِ صِيغَةَ الْمَفْرَدِ كَالْتَصْغِيرِ، وَلَأَنَّ عِلْمَهُمَا تَلْحَقُ الْفِعْلَ وَإِنَّمَا أَبْطَلَا عَمَلَ الْمَصْدَرِ لِبَعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ بضعف دلالة على الزمان جداً لأن لزومه له غير يبين بخلاف الوصف.

قوله: (وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي إلا إذا صح وقوع المضارع موقعه نحو: كان زيد ضارباً عمرأ أمس لصحة: كان زيد يضرب إلخ بخلاف: هذا ضارب زيدأ أمس لعدم صحة يضرب بدله.

قوله: (فهو مشبه له) أي للماضي معنى لكونه بمعناه لا لفظاً لأنه لم يوازنه.

قوله: (وأجاز الكسائي إلخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميراً رفعه اتفاقاً أو ظاهراً فكذلك على ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور. قال السيوطي: وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه، ومقتضاه أنه يرفع الضمير وإن لم يعتمد في نحو: ضارب أنت أمس.

قوله: (حكاية حال) أي بدليل: ونقلهم دون وقلبناهم، والمعنى يسط ذراعيه. والمشهور في حكاية الحال أن يقدر الماضي واقعاً زمن التكلم، وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل، ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك إنما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جلّ وعلا فإن الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة إلى الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل، وفي كلامهم ما يؤيده.

قوله: (إلا إذا اعتمد على شيء) أي ليقرّ به من الفعل. وأشار الشارح إلى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فإن لم يعتمد لم يعمل خلافاً للأخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر، وعدم المضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغني: إن اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع إنما هو لعمل النصب، يعني به مجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرط لعمل الرفع في الظاهر أيضاً عند الجمهور قاله الدماميني والشمسي، أفاده الصبان.

الاستفهام، نَحَو: «أَضَارِبَ زَيْدَ عَمْرًا» أَوْ حَرْفِ النَّدَاءِ، نَحَو: «يَا طَالِعاً جَبَلًا» أَوْ التَّثْنِي، نَحَو: «مَا ضَارِبَ زَيْدَ عَمْرًا» أَوْ يَقَعُ نَعْتًا، نَحَو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبَ زَيْدًا» أَوْ حَالًا، نَحَو: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا» وَيَشْمَلُ هَذَيْنِ التَّوَعْنِ قَوْلُهُ: «أَوْ جَاصِقَةً» وَقَوْلُهُ: «أَوْ مُسْتَدًّا» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَعْمَلُ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا، وَهَذَا يَشْمَلُ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، نَحَو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا» وَخَبَرَ نَاسِخِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ، نَحَو: «كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا، وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبَ عَمْرًا، وَظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا ضَارِبًا بَكْرًا».

٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ
قَدْ يَعْتَمِدُ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى مَوْصُوفٍ مُقَدَّرٍ فَيَعْمَلُ عَمَلٌ فِعْلِيٌّ، كَمَا لَوْ اعْتَمَدَ عَلَى مَذْكُورٍ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٥٦] وَكَمْ مَالِيَّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحَوَ الْجَمْرَةَ الْبَيْضَ كَالْدُمَى
فَ «عَيْنِيهِ» مَنْصُوبٌ بِـ «مَالِيَّ» وَ «مَالِيَّ»: صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: وَكَمْ
شَخْصٍ مَالِيٍّ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[٢٥٧] كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

قوله: (أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر إذ التقدير يا رجلاً طالعاً جبلاً لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل! وقد يقال: لم ندع أن حرف النداء مسوغ بل إذا وليه الوصف عمل وهذا لا يتأفي كون المسوغ الموصوف المقدر وإنما صرح به هنا مع دخوله في قوله: وقد يكون ألخ، لدفع توهم أن النداء يبعده من الفعل فلا يعمل.
قوله: (والنفي) أي ولو تأويلاً نحو: إنما ضارب زيد عمراً، وغير مضيع نفسه عاقل.
قوله: (أو مفعوله) أي مفعول ناسخه.

قوله: (محذوف عرف) أي بقرينة حالية كاختصاص الصفة نحو: مررت بعاقل، أو مقالية كيتي الشارح بدليل بقيتهما، كالنداء لأنه ظاهر في العاقل بخلاف: مررت بقائم.
قوله: (وكم مالى إلخ) كم خبرية مبتدأ: حذف خبرها أي لا يفيد نظره شيئاً، ومالى اسم فاعل من ملأ يملأ تمييز لكم مجرور بإضافتهما إليه، وعينيه مفعوله، ومن شيء غيره أي ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب، والبيض أي النساء الحسان فاعلها، وكالدُمى حال منه وهو بضم الدال جمع دمية كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء لحسنها وبياضها فإن جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحو الجمرة أي صار البيض كائنة نحو الجمرة، وكالدُمى حال أيضاً، والمعنى على تمامها أظهر فتدبر.

قوله: (ليوهيها) بالياء التحتية بعد الهاء يقال: أُوْهِىَ الشيء يُوْهِيه أي أضعفه، ويروى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف وذهب التيس الجبلي.

التَّقْدِيرُ: كَوَعَلَ نَاطِحِ صَخْرَةٍ.

٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صَلََّةً أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى إِذَا وَقَعَ اسْمُ الْفَاعِلِ صَلََّةً لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ عَمِلَ: مَاضِيًا، وَمُسْتَقْبَلًا، وَحَالًا؛ لَوْقُوعِهِ حِينَئِذٍ مَوْقِعِ الْفِعْلِ؛ إِذْ حَقَّ الصَّلَاةُ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً؛ فَتَقُولُ: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا - الْآنَ، أَوْ غَدًا، أَوْ أَمْسًا».

هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ التَّحَوِّيَيْنِ، وَزَعَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّحَوِّيَيْنِ - مِنْهُمْ الرُّمَانِيُّ - أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ صَلََّةٌ لِأَلٍ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَاضِيًا، وَلَا يَعْمَلُ مُسْتَقْبَلًا، وَلَا حَالًا، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مُطْلَقًا، وَأَنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ، وَالْعَجَبُ أَنَّ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي التَّشْهِيلِ، وَزَعَمَ ابْنُهُ بَذَرَ الدِّينِ فِي شَرْحِهِ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا وَقَعَ صَلََّةً لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ عَمِلَ: مَاضِيًا، وَمُسْتَقْبَلًا، وَحَالًا؛ بِاتِّفَاقٍ، وَقَالَ بَعْدَ هَذَا أَيْضًا: ارْتَضَى جَمِيعُ التَّحَوِّيَيْنِ إِعْمَالَهُ يَغْنِي إِذَا كَانَ صَلََّةً لِأَلٍ.

٤٣٢ - فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ - فِي كَثَرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ

٤٣٣ - فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَقَعِلٍ يُصَاغُ لِلْكَثَرَةِ: فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ؛ فَيَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ عَلَى حَدِّ

قوله: (قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح، ولا عدم تصغير ولا وصف كما في ألفية ابن معطي والسيوطي.

قوله: (لا يعمل مطلقاً) أي وأل فيه معرفة لا موصولة.

قوله: (وزعم ابنه إلخ) هو ما في شرح الكافية، ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه.

قوله: (بدليل) خبر عن المذكورات قبله على حد «والملائكة بعد ذلك ظهير» [التحريم: ٤] أو لأن العطف بأو التي للأحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بدليل، وسوغ الابتداء بها كونها أعلاماً على أوزان خاصة. وقوله: في كثرة، أي في التنصيص عليها كمأ أو كيفاً، وأما فاعل فمحتمل لها وللقلة.

قوله: (يصاغ للكثرة) في نسخ من الثلاثي، وأخذه من قول المصنف عن فاعل لأنه إنما يجيء من الثلاثي فلا تُبنى هذه الأمثلة من غيره إلا ما شُدَّ من قولهم: دراك وسأر من أدرك وأسأر أي أبقى في الكأس بقية، ومعطاء ومهوان من أعطى، وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر، وزهوق من أزهق.

قوله: (فتعمل عمل الفعل) أي كلها على الصحيح حملاً على أصلها وهو اسم الفاعل، وأنكر الكوفيون إعمالها لزيادتها بالمبالغة على معاني أفعالها، ولزوال الشبه الصوري، والنصب

اسْمُ الْفَاعِلِ، وَإِعْمَالُ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ، وَإِعْمَالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ.

فَمِنْ إِعْمَالِ فَعَالٍ مَا سَمِعَهُ سَيِّئُونَهُ مِنْ قَوْلٍ بَعْضُهُمْ: «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ»، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[٢٥٨] أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

فَ «الْعَسَلُ» مَنصُوبٌ بِ «شَرَابٍ» وَ «جَلَالُهَا» مَنصُوبٌ بِ «لَبَّاسٍ».

وَمِنْ إِعْمَالِ مِفْعَالٍ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَائِكُهَا» فَ «بَوَائِكُهَا» مَنصُوبٌ بِ «مِنْحَارٍ».

وَمِنْ إِعْمَالِ فُعُولٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٥٩] عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِزَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرُّ دُونَهُ وَحَجِيجُ

قَلَى دِينَهُ، وَاهْتِاجٌ لِلشُّوقِ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

فَ «إِخْوَانُ» مَنصُوبٌ بِ «هَيُوجٍ».

وَمِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ» فَ «الدُّعَاءُ» مَنصُوبٌ بِ «سَمِيعٍ».

وَمِنْ إِعْمَالِ فَعِلٍ مَا أَنْشَدَهُ سَيِّئُونَهُ:

[٢٦٠] خَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر أكثر البصريين الأخيرين والجزمي فعلاً فقط.

قوله: (على حد اسم الفاعل) أي بشروطه وفاقاً وخلافاً.

قوله: (أما العسل فأنا شراب) فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إنما هو مع غير أما كما مر وسيأتي.

قوله: (أخا الحرب) كناية عن ملازمته لها، وإلى بمعنى اللام، وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جُلٍّ بضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه، والولاج فقال: من الولوج وهو الدخول، والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت، وأراد بها البيت نفسه، وأعقلا بمهملة ففاف من أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثانٍ لليس.

قوله: (لمنحار بوائكها) جمع بائكة وهي الناقة السمينة.

قوله: (عشية إلخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة الشرطية أي: لو تراءت إلخ، والجملة في محل جر بإضافة عشية إليها على ما في الصبان، فهي ظرف.

وَقَوْلُهُ:

[٢٦١] أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدٌ
فَ «أُمُورًا» مَنْصُوبٌ بِـ «حَذِرٍ» وَ «عِرْضِي» مَنْصُوبٌ بِـ «مَزَقٍ».

٤٣٤ - وَمَا سَوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْوَطِ حَيْثُمَا عَمِلَ
مَا سَوَى الْمُفْرَدِ هُوَ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعُ - نَحْوُ: «الضَّارِبَيْنِ، وَالضَّارِبَتَيْنِ، وَالضَّارِبِينَ،
وَالضَّرَابَ، وَالضُّوَارِبَ، وَالضَّارِبَاتِ - فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُفْرَدِ فِي الْعَمَلِ وَسَائِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ
مِنَ الشَّرْوَطِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدًا، وَهَؤُلَاءِ الْقَاتِلُونَ بَكْرًا»، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي، وَمِنْهُ
قَوْلُهُ:

لشيء غير مذكور في البيت أي: كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت
إلخ، ويحتمل أنها ظرف لتراءت فلا تكون مضافة ولم تتوَّن حيثنَّ للضرورة أو لمنع صرفها بأن
أراد بها عشية معينة، أي لو تراءت سعدى لراهب وقت العشية فلا إلخ، وبدون صفة لراهب وهي
بضم الدال قرية بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتُجرُّ، وحجيج مرفوعان بالابتداء، ودونه
خبر والجملة صفة ثانية لراهب، وهما اسما جمع لتاجر وحاج لا جمعان لأن الصحيح إن فعلاً
وفِعْلاً ليسا من صيغ الجمع قليل: والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه أنه لا يسوغ إلا بشرط كون
أحد المتعاطفين فقط مسوغاً ولا مسوغ هنا فإن اعتبر في أحدهما كونه وصفاً لمحذوف أي قوم
تجرّ مثلاً على حد «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١] أو الوصف المقدر أي تجر كثير لأن
المقام للمبالغة فالثاني مثله في ذلك ولا حاجة للعطف، وقلا بالقاف أي أبغض جواب لو واهتاج
أي ثار وإخوان العزاء أي الملازمين للتصبر مفعول مقدم لهيوج لأنه من هاج المتعدي لا اللازم
يقال هاج الشيء بنفسه وهجته أنا أي أثرته.

قوله: (أتاني أنهم إلخ) إن ومعمولها فاعل أتى ومزقون بفتح فكسر جمع مزق كذلك من
مزقت الثوب قطعته، والعرض محل المدح والذم من الإنسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام
ماء في جبل طيء تشرب منه الجحاش، والفديد بفاء ودالين مهملتين التصويت أي هم مثل جِحَاش
إلخ.

قوله: (فأموراً منصوب بحذر) أي لاعتماده على المبتدأ المقدر أي هو حذر وكذا ما ليس
ينجيه منصوب بآمن.

قوله: (وما سوى المفرد) مبتدأ خبره جعل، ومثله مفعول ثانٍ لجعل وحيث ظرف له، وما
زائدة وجملة عمل مضاف إليها حيث أو إن حيثما شرطية وعمل فعل الشرط، وجوابه محذوف أي
جعل مثله.

قوله: (وهم الضاربان والقاتلون) أي من اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد.

[٢٦٢]

أَوَالْفَأْ مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْجَمَى

أَصْلُهُ: الْحَمَامُ، وَقَوْلُهُ:

[٢٦٣] ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْزٍ

٤٣٥ - وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا، وَأَخْفِضَ، وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
يَجُوزُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا يَلِيهِ مِنْ مَفْعُولٍ، وَنَصْبُهُ لَهُ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا

قوله: (أوالفأ) جمع ألفة من الألفة وهي المحبة، وهو حال من القاطنات في قوله:

* الْقَاطِنَاتُ الْبَيْتَ غَيْرِ الرِّيمِ *

بضم الراء وشد التحتية جمع رائمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أوالفأ، والورق جمع ورقاء وهي الحمامة التي يضرب بياضها إلى سواد، والحمى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة وقلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروي.

قوله: (ثم زادوا أنهم إلخ) بفتح الهمزة على تقدير الباء أي زادوا على غيرهم بأنهم إلخ، أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف معمول زادوا للعموم وكذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفر وفخر بضميتين جمع غفور وفخور بالخاء المعجمة أي غير مفتخرين أو بالجيم من الفجور وهو الكذب، وذنبهم مفعول غفروا إضافته لأدنى ملائسة أي ذنب الغير معهم.

قوله: (وانصب إلخ) أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الأصل. وقيل: الخفض للخفض وقيل سواء. وأفاد أيضاً أن العامل لا يضاف للفاعل لأنه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول، وحكي إضافته للخبر في: أنا كائن أخيك لشبهه به، وأما قائم الأب فأضيف إلى فاعله لعدم عمله النصب، ومحل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالإضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك، وجعله الأخفش وهاشم في محل نصب كالهاء في الدرهم زيد مُعْطِيكُهُ، كما مر في الإضافة.

قوله: (وهو لنصب ما سواه) أي ما سوى التلو وهو مافصل عن الوصف بفواصل ولو غير مضاف إليه نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيقَةً﴾ [البقرة: ٢٠] وإنما ينصب ما سواه إذا لم يكن فاعلاً، وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيد أبوه، ولم يكن التلو مما يفصل به بين المتضايين

قوله: (العامل) خرج غيره فتجب إضافته لتاليه ونصب ما سواه ولو أكثر من واحد لامتناع الإضافة لشئئين كهذا معطي زيد أمس درهماً ومعلم بكر أمس عمراً قائماً، ونصبه بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافي بالوصف وإن كان ماضياً لشبهه المحلى بأل في عدم التنوين بسبب الإضافة ولطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات، ولما تعذرت الإضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾ [الأنعام: ٩٦] بلا احتياج إلى اعتبار الاستمرار

ضَارِبٌ زَيْدٌ، وَضَارِبٌ زَيْدًا فَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولَانِ وَأَضْفَتُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا وَجَبَ نَصْبُ الْآخَرِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، وَمُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا».

٤٣٦ - وَاجْزُزْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ كَ «مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ»

يَجُوزُ فِي تَابِعِ مَعْمُولِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْرُورِ بِالإِضَافَةِ: الْجَرْ، وَالنَّصْبُ، نَحْوُ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ وَعَمْرُو، وَعَمْرًا»؛ فَالْجَرْ مُرَاعَاةٌ لِلْقَطْعِ، وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - وَالتَّقْدِيرُ: «وَيَضْرِبُ عَمْرًا» أَوْ مُرَاعَاةٌ لِلْمَحَلِّ الْمَحْفُوضِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ رُويَ بِالْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ:

[٢٦٤] الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

فتأمل.

قوله: (فتقول إلخ) وبالوجهين قرئ

قوله: (وجب نصب الآخر) أي بالوصف لأنه عامل.

قوله: (تابع الذي إلخ) شمل جميع التوابع لأنه مفرد مضاف فيعُم، والمثال لا يخصص. وقوله: انخفض، مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن شرط الإتيان على المحل كونه أصلياً، والأصل في الوصف المستوفي للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو: الضارب الرجل وزيداً، لئلا يلزم إضافة الوصف المحلى بآل إلى الخالي منها، وجوزة سيبويه لأنه يغتفر في التابع.

قوله: (على إضمار فعل) الأرجح إضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من الجملة فإن كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو: «وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا وَالشَّمْسُ» [الأنعام: ٩٦] أي ويجعل الشمس.

قوله: (وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان منوناً، أو بآل أو مضافاً إلى أحد مفاعيله، وضارب ليس كذلك.

قوله: (الواهب إلخ) الهجان ككتاب الإبل البيض الكرام يستوي فيه المفرد المذكر وغيره، وهو بالجر صفة للمائة وعوذاً بضم المهملة وآخره معجمة حال منها وهو جمع عائد أي الناقة الحديثة التناج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق، وتزجي بزاي فجيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالها ويلزم على جر عبد إضافة الوصف المحلى بآل للخالي منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم في التابع كما مر، أو يخرج على مذهب المبرد من أنه يضاف إلى مضاف لضمير ما فيه آل.

قوله: (دينار) اسم رجل وكذا عبد رب وأخا عون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لأخا.

يَنْضَبُ «عَبْدٌ» وَجَرُّهُ، وَقَالَ الْآخَرُ:

[٢٦٥] هَلْ أَتَتْ بِاعْتِ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ
يَنْضَبُ «عَبْدٌ» عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ «دِينَارٍ» أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَوْ تَبَعْتُ عَبْدَ
رَبِّ».

٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ

٤٣٨ - فَهُوَ كَفِعْلِ صَيَغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»

جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ - مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ
الاسْتِقْبَالِ، بِشَرْطِ الْاِعْتِمَادِ، وَإِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَمِلَ مُطْلَقًا - يَثْبُتُ لِاسْمِ الْمَفْعُولِ؛
فَتَقُولُ: «أَمْضَرُوبُ الزَّيْدَانِ - الْآنَ، أَوْ غَدًا»، أَوْ «جَاءَ الْمَضْرُوبُ أَبُوهُمَا - الْآنَ، أَوْ غَدًا، أَوْ
أَمْسٍ».

وَحُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ حُكْمُ الْفِعْلِ الْمُبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ؛ فَيَرْفَعُ الْمَفْعُولُ كَمَا يَرْفَعُهُ فِعْلُهُ؛
فَكَمَا تَقُولُ: «ضَرَبَ الزَّيْدَانِ» تَقُولُ: «أَمْضَرُوبُ الزَّيْدَانِ؟» وَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولَانِ رَفَعَ أَحَدَهُمَا
وَنَضَبَ الْآخَرَ، نَحْوُ: «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»، فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى الْأَلْفِ

قوله: (وكل ما قرر إلخ) جعله مفعولاً ثانياً ليعطي، واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه
بالابتداء خبره جملة يعطي لسلامته من حذف الرابط إن جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه
ومن إنابة المفعول الثاني مع وجود الأول إن جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً.

قوله: (بلا تفاضل) متعلق بيعطي أي لأنه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل،
وذلك لم يستفد من قوله وكل ما إلخ حتى يكون تأكيداً كما قيل بل هو تأسيس.

قوله: (فهو كفعل) الأظهر كون الفاء فصيحة، أي إذا أردت كيفية عمل اسم المفعول
المستوفي للشروط فهو كفعل إلخ ولا يظهر كونها تفرعية لأن ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة.

قوله: (في معناه) أي في جزئه وهو الحدث، والمراد في عمله من إطلاق السبب وإرادة
المسبب لأن عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا
المعنى.

قوله: (كالمعطي إلخ) ألا فيه موصولة مبتدأ نقل إعرابها إلى صلتها وهو معطي لكونها
بصورة الحرف؛ وفي معطي ضمير يعود إلى أل هو نائب فاعله، وكفافاً كسحاب مفعوله الثاني وهو
ما يكفي الإنسان من الرزق بلا إسراف ولا تقتير ويكتفي خبر المبتدأ.

قوله: (وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول إجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الإضافة
إلى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الأصلي بأن يكون من الثلاثي كمفعول، ومن غيره

وَاللَّامِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَ «كَفَافًا» الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

٤٣٩. وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمِ مَرْفُوعٍ مَعْنَى، كَ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ»

يَجُوزُ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا كَانَ مَرْفُوعاً بِهِ؛ فَتَقُولُ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ» فَتُضَيِّفُ اسْمَ الْمَفْعُولِ إِلَى مَا كَانَ مَرْفُوعاً بِهِ، وَمِثْلُهُ «الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ»، وَالْأَصْلُ: «الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ» وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَا تَقُولُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ الْأَبِ زَيْدًا» تُرِيدُ «ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا».

كمضارعه المجهول فإن حُوِّلَ إلى فاعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافاً لابن عصفور.

تنبيه: قال الموضح في الحواشي إذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة لا نائبة لانسلاخه عما كان له قبل فأعطي حكم الصفة.

قوله: (فتضيف اسم المفعول إلخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع إلى الجر وليس كذلك لأن الوصف عين مرفوعة معني إذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، بل يحول الإسناد عن المرفوع كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجعله هو المضروب والمحمود مثلاً لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منون فينصبه تمييزاً وتشبيهاً بالمفعول، ثم يجر بالإضافة رفعاً لقبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين. فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبئ المصنف على جواز النصب فيه أيضاً كالصفة للزومه للإضافة لما علمت أنها فرعه ولأنها أكثر منه، وتحويل الإسناد مجاز عقلي لإسناد الشيء إلى غير من هو له.

قوله: (ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل إلخ) أي المتعدي لأكثر من واحد اتفاقاً فإن تعدى لواحد جاز عند المصنف إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثال الشارح، وقيل إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا، واختاره ابن عصفور وغيره، والجمهور على المنع مطلقاً ويشهد للجواز قوله:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنِّاعٍ وَإِنْ حَرَمًا

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقاً إن أريد به الدوام كضامر البطن لأنه يصير صفة مشبهة حقيقة، أو ملحقة بها على ما مر في الإضافة والله أعلم.

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠ - فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُتَعَدِّي مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَ «رَدَّ رَدًّا»
 الْفِعْلُ الثَّلَاثِيُّ الْمُتَعَدِّي يَجِيءُ مَصْدَرُهُ عَلَى «فَعَلَ» قِيَاسًا مُطَرِّدًا، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَيِّبَوْنِيهِ
 فِي مَوَاضِعٍ؛ فَتَقُولُ: رَدَّ رَدًّا، وَضَرَبَ ضَرْبًا، وَفَهِمَ فَهْمًا، وَرَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ، وَهُوَ
 غَيْرُ سَدِيدٍ.

٤٤١ - وَفَعِلَ اللَّازِمُ بِأَبْنِهِ فَعَلَ كَفَرَحَ، وَكَجَوَى، وَكَشَلَلَ

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

قدم أعمال البابين على صيغهما لأن العمل أهم لكونه من علم الإعراب والصيغ من الصرف
 فذكرها هنا استطرادي فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل.

قوله: (فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال، ومن للتبويض أي حال كون ذلك
 المعدى بعض الأفعال الثلاثة.

قوله: (على فعل قياساً) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحاكه حياكة وخاطه
 خياطة وحجمه حجامه قيل: وعبر الرؤيا عبارة، والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور أنه إذا
 ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع السماع خلافاً
 للفرء.

قوله: (فتقول إلخ) عدد المثال إشارة إلى أنه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً أو مفتوح
 العين أو مكسورها أما مضمومها فخاص باللازم ولا فرق أيضاً بين كونه صحيحاً كضرب ضرباً أو
 معتل الفاء كوعد وعداً ووطئ ووطئاً أو العين كباع بيعاً وخاف خوفاً، أو اللام كرمى رمياً ورقى
 بالكسر أي صعد السلم رقىاً وورد فيه أيضاً رقىاً بضم فكسر على فعول كما في الصحاح أو مهموزاً
 كأكل أكلاً وأمن أمناً.

قوله: (لا ينقاس) أي لأن مصادر الأفعال الثلاثة لا تدرك إلا بالسماع فإذا عدم لا يقاس
 على شيء منها.

قوله: (وفعل اللازم) أي المكسور العين أما مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي
 سبق.

قوله: (بابه فعل) أي قاعدة مصدره موازن فعل بفتحتين إلا إذا دل على لون فالغالب فيه فُعلة
 بالضم كسمر سمرة وشهب شهبة ودهم دهمة.

قوله: (كفرح إلخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عمى وبقي بقى
 والجوى حرقه العشق ونحوه، وبقي معتل الفاء كوجع وجعاً، والعين كعور عوراً، والمهموز
 كأسف أسفاً.

أَي: يَجِيءُ مُضَدَّرُ فَعْلٍ اللَّازِمِ عَلَى فَعْلٍ قِيَاسًا، كَفَرِحَ فَرَحًا، وَجَوِيَ جَوًى، وَشَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا.

٤٤٢ - وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ، كَعَدَا

٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا: فَعَالَا، أَوْ فَعَلَانَا - فَادَّر - أَوْ فَعَالَا

٤٤٤ - فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى، وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا

٤٤٥ - لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لِيَصَوْتٍ، وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

يَأْتِي مُضَدَّرُ فَعْلٍ اللَّازِمِ عَلَى فُعُولٍ قِيَاسًا؛ فَنَقُولُ: «قَعَدَ فُعُودًا، وَعَدَا عُدُودًا، وَبَكَرَ بُكُورًا».

قوله: (وشلت يده) أي فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شَلَّتْ بالكسر.

قوله: (مثل قعداً) حال من الضمير في اللازم وقوله كعدا عطف على مثل قعداً بإسقاط العاطف إذ لا وجه لعدم العطف مع أنه مثال ثانٍ لا أن يجعل قعد مثلاً لللازم من حيث فتح العين، وعداً مثلاً له من حيث المصدر وأشار به إلى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل، وبقي المضاعف كمر مروراً والمعتل إما باللام كعدا عُدُودًا وعنا عُتُودًا وعلا عُلُودًا أو الفاء كَوَصَلَ وَصُولًا. أما معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صَوَمًا ونَامَ نَوْمًا أو فَعَال كصَامَ صَيَامًا، وقَامَ قِيَامًا، أو فَعَالَةٌ كَنَاحَ نِيَاحَةٍ، ويقل فيه فُعُول كغابت الشمس غُيُوبًا.

قوله: (باطراد) حال من المستكن في له.

قوله: (مستوجباً) أي مستحقاً فعلاً بكسر الفاء أو فَعَلَانًا بفتحات، أو فَعَالًا بالضم أي، أو فعلياً كما يؤخذ من قوله: وشمل إلخ.

قوله: (كأبى) أي اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضاً للمتعدي بمعنى كره ففي القاموس: أبى الشيء يَأْبَاهُ وَيَأْبِيهِ إِبَاءً وَإِبَاءَةً بكسرهما كرهه اهـ.

قوله: (للداء) بالقصر للضرورة.

قوله: (أو لصوت) هو مع قوله: وشمل إلخ، يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فَعَالٍ وَفَعِيلٍ فإذا سمعاً فيه فذاك كنعتٍ نعيقاً ونعاقاً أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه والأخفش كبغم الظبي بَغَامًا وصهل الفرس صهيلاً وإن لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعهما في غيره. وكذا يقال في قوله: الآتي فعولة فعالة إلخ، فلا يرد اعتراض سم بأنه إن أراد التخيير فبعد وإلا لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل.

قوله: (وشمل) يتعين فتح ميمه للروي وإن جاز كسرهما.

قوله: (كصهل) من بابي ضرب ومنع كما في القاموس.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي مَصْدَرُهُ عَلَى فُعُول، إِذَا لَمْ يَسْتَحِقَّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ عَلَى: فِعَال، أَوْ فَعْلَان، أَوْ فُعَال. فَالَّذِي اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ عَلَى فِعَال هُوَ: كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ عَلَى امْتِنَاعٍ، كَأَبَى إِبَاءً، وَنَفَرَ نِفَارًا، وَشَرَدَ شِرَادًا، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَأَوَّلُ لِيْذِي امْتِنَاعٍ». وَالَّذِي اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ عَلَى فَعْلَان هُوَ: كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ عَلَى ثَقَلٍ؛ نَحْوُ: «طَافَ طَوْقَانًا، وَجَالَ جَوْلَانًا، وَنَزَا نَزَوَانًا»، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى ثَقَلًا». وَالَّذِي اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ عَلَى فُعَال هُوَ: كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ عَلَى ذَا، أَوْ صَوْتٍ؛ فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: سَعَلَ سُعَالًا، وَزَكِمَ زَكَامًا، وَمَشَى بِطْنُهُ مَشَاءً. وَمِثَالُ الثَّانِي: نَعَبَ الْغُرَابُ نُعَابًا، وَنَعَقَ الرَّاعِي نَعَاقًا، وَأَزَّتْ الْقِدْرُ أَزَازًا، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ».

قوله: (إذا لم يستحق إلخ) الحاصل أن فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فعول إلا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فمصدره فعالة بالكسر كتاجر تجارة وسفر سفارة وأمر إمارة ونقب نقابة أي صار نقيباً أي عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مر أن فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازماً كان كما هنا أو متعدياً كما مر ومنه نحو: نجر نجارة بالنون والجيم وكتب كتابة، وأما إتيانها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فنادر كولي عليهم ولاية.

قوله: (وشرد إلخ) بمعنى نفر ومن الامتناع أيضاً جمع جماعاً وأبق إبقاً. قوله: (ثقل) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد: قام قياماً وقعد قعوداً ومشى مشياً.

قوله: (جال) بالجيم بمعنى طاف، ونزا بالنون والزاي يقال نزا الفحل على أنشائه أي وثب وهو خاص بذئ الحافر والظلف والسباع.

قوله: (وزكم) هو من الأفعال اللازمة للمجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصل المقدر وجعلوه من المفتوح إشاراً للأخف وحملًا على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زكم كعني، وأزكمه فهو مزكوم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لأن كلامنا في زكم بلا همز لا المهموز لكن في نسخ منه: زكمه وأزكمه فهو مزكوم لا يقال: أصله متعدٍ بدليل بئانه للمفعول والكلام في اللازم لأننا نقول: اللازم يبنى للمجهول سماعاً كجُنَّ فيجعل هذا منه، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم على أن بناءه لذلك صوري فقط، وفي الحقيقة مبني للفاعل فمفعوله فاعل لا نائيه ومثله نتجت الشاة وعني بحاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر، وسقط في يديه أي ندم. فهذه الخمسة أفعال مبنية للمفعول صورة.

قوله: (نعب) بنون فمهملة فموحدة أي صوت.

قوله: (وأزّت القدر) بشد الزاي أي غلت من شدة النار.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ» إِلَى أَنَّ فَعِيلًا يَأْتِي مَصْدَرًا لِمَا دَلَّ عَلَى سَيْرٍ، وَلِمَا دَلَّ عَلَى صَوْتٍ؛ فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: دَمَلْ دَمِيلًا، وَرَحَلَ رَجِيلًا، وَمِثَالُ الثَّانِي: نَعَبَ نَعِييًا، وَنَعَقَ نَعِيقًا، وَأَزَتْ الْقَدْرُ أَزِيًا، وَصَهَلَتْ الْخَيْلُ صَهِيلًا.

٤٤٦ - فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهَلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلًا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى فَعَلٍ - وَلَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا - يَكُونُ مَصْدَرُهُ عَلَى فُعُولَةٍ، أَوْ عَلَى فَعَالَةٍ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: سَهَلَ سُهُولَةً، وَصَعَبَ صُعُوبَةً، وَعَذَبَ عَذُوبَةً، وَمِثَالُ الثَّانِي: جَزَلَ جَزَالَةً، وَفَضَحَ فَضَاحَةً، وَضَحَّمَ ضَحَامَةً.

٤٤٧ - وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ، كَسَخَطَ وَرَضَى يَغْنِي أَنَّ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْقِيَاسُ الثَّابِتُ فِي مَصْدَرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِمَقْيَسٍ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، نَحْوُ: سَخَطَ سَخَطًا، وَرَضَى رِضًا، وَذَهَبَ ذَهَابًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَعَظَّمَ عَظْمَةً.

قوله: (ذمل) بالمعجمة أي سار بلين ورفق.

قوله: (نعب نعيياً إلخ) أفاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فاعيل وفُعال ومنه صرخ ضراحاً وصريخاً وقد ينفرد فاعيل كسهل صهيلاً وصخذ الطائر صخيداً بمهملة معجمة ولم يمثل لانفراد فاعل كبغم الظبي بغاماً بالموحدة فمعجمة، وضح الثعلب ضباحاً بمعجمة فموحدة فمهملة كل ذلك بمعنى صوت أما الداء فيختص به فاعل وبالسير فاعيل.

قوله: (فعولة فعالة إلخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناظم ضابطاً لكل منهما فقال في شرح اللامية: إذا كان الوصف من فعل المضموم على فاعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فَعَالَةٌ كَمَلَّاحَةٌ وَظَرَّافَةٌ وَشَجَّاعَةٌ أَوْ عَلَى فَعَلٍ كسهل وصعب وعذب فقياسه فُعُولَةٌ كسُهولة وصُعوبة وعذوبة اهـ، وهو أغلبي فإن ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار مالحاً مصدره ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فاعيل.

قوله: (فبابه النقل) أي السماع.

قوله: (كسخط ورضى) قال الأشموني: بضم السين وكسر الراء، وقياسهما فعل بفتحتين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفرح ورد بأن تعديهما توسع بحذف الجار، والأصل سخط عليه ورضى عنه، وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف أصلاً لأنه لم يتعرض لمصدرهما القياسي، وليس في كلامه ما يدل على أنهما مثالان للآزم أو المتعدي كما لا يخفى خلافاً لمن توهمه، ومثلهما في أن قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدر أحزن، وبخل بالكسر.

قوله: (ذهاباً) قياسه ذهيباً لدالته على السير، لا ذهوباً كما قيل.

- ٤٤٨ - وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسٌ مَصْدَرُهُ كَقُدَّسَ التَّقْدِيسُ
 ٤٤٩ - وَزَكُّهُ تَزْكِيَّةٌ، وَأَجْمَلًا إِجْمَالٌ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا
 ٤٥٠ - وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَاذَةً، ثُمَّ أَقِمَ إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِمْ
 ٤٥١ - وَمَا يَلِيهِ الْآخِرُ مُدٌّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا
 ٤٥٢ - يَهْمَزُ وَضِلَ: كَاضْطَمَى، وَضَمَّ مَا يَزْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا
 ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي، وَهِيَ مَقِيسَةٌ كُلُّهَا.

قوله: (وشكر شكراناً) قياسه كضرب لتعديّه.

قوله: (وعظم عظمة) قياسه عِظامة وعُظومة، أو الأول فقط على الضابط المار ومثله قبح قُبْحاً وحسن حسناً والله أعلم.

قوله: (وغير ذي ثلاثة إلخ) الأحسن في إعرابه أن غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثانٍ، ومصدره مضاف إليه وكقدس خبر الثاني، والجملة خبر الأول، والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس حال من هاء مصدره، والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس إلخ أو قياسه حال كونه كقدس هو التقديس، وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله، وكقدس إلخ خبر لمحذوف، أي وذلك كقدس إلخ كما في المعرب، فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائماً وليس كذلك بدليل قوله: وغير ما مر السماع عاد له إلا أن يقال: مراده أن كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره الأشموني بذلك.

قوله: (إجمال من إلخ) من موصولة مضاف إليه وتجملاً بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجميل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلتها أي إجمال من تجميل تجملاً وقوله الآتي: وضم ما يربع إلخ، يعم ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص.

قوله: (وغالباً إلخ) ذا مبتدأ خبره لزوم، والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثانٍ خبره لزوم، والجملة خبر ذا حذف رابطها أي هذا المذكور من استعاذة وإقامة التاء لزمته غالباً أي صحبته لثلاً ينافي في الغلبة، ولم ترجع ذا إلى إقامة فقط ليكون لذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء، وإلا فهي داخلة في البيت بعده.

قوله: (وما يلي إلخ) الآخر فاعل يلي، ومفعوله محذوف، أي: ومُدَّ الحرف الذي يليه الآخر وافتتحه.

قوله: (مع كسر) متعلق بمد، ومما افتتحا حال من تَلَوَ.

قوله: (ما يربع) من ربعت القوم من باب منع: صرت رابعهم.

قوله: (في أمثال إلخ) متعلق بضم، والمراد المماثلة في الحركات والسكنات وعدد

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً أَوْ مُعْتَلّاً؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحاً فَمَضَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، نَحْوُ: «قَدَسَ تَقْدِيساً»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً» [النساء: ١٦٤] وَيَأْتِي - أَيْضاً - عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً» [النبا: ٢٨] وَيَأْتِي عَلَى فَعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ، وَقَدْ قُرِئَ: «وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً» بِتَخْفِيفِ الدَّالِ. وَإِنْ كَانَ مُعْتَلّاً فَمَضَرُهُ كَذَلِكَ، لَكِنْ يُحذف ياءُ التَّفْعِيلِ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ؛ فَيَصِيرُ مَضَرُهُ تَفْعَلَةً، نَحْوُ: «رَكَّى تَرْكِيَةً» وَنَدَرَ مَجِيئُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، كَقَوْلِهِ:

[٢٦٦] بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيَا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةَ صَبِيَا

وَإِنْ كَانَ مَهْمُوزاً - وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا - فَمَضَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، وَعَلَى تَفْعَلَةٍ، نَحْوُ: خَطَأً تَخْطِئاً وَتَخْطِئَةً، وَجَزْأً تَجْزِيئاً وَتَجْزِئَةً، وَتَبَأً تَنْبِيئاً وَتَنْبِئَةً. وَإِنْ كَانَ عَلَى «أَفْعَلٍ» فَمِيقَاسُ مَضَرِهِ عَلَى إِفْعَالٍ، نَحْوُ: أَكْرَمَ إِكْرَاماً، وَأَجْمَلَ إِجْمَالاً، وَأَعْطَى إِعْطَاءً.

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْتَلّاً الْعَيْنُ؛ فَإِنْ كَانَ مُعْتَلّاً الْعَيْنُ نُقِلَتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ وَحُذِفَتْ، وَعَوِضَ عَنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ غَالِباً، نَحْوُ: أَقَامَ إِقَامَةً، وَالْأَضْلُ: إِقْوَاماً، فَتُقِلَّتْ حَرَكَةُ الزَّوَاوِ إِلَى الْقَافِ، وَحُذِفَتْ، وَعَوِضَ عَنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَصَارَ إِقَامَةً.

الحروف، والبدء ببناء المطاوعة وشبهها وإن لم يكن من بابهِ وذلك عشرة أبنية: تَفْعَلُ كَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وَتَفَاعَلُ كَتَغَافَلَ تَغَافُلاً، وَتَفَعَّلَ كَتَلَمَّلَمَ تَلْمَلُماً وَتَدَخَّرَجَ تَدَخُّجاً، وَتَفَعَّلَ كَتَنَيطَّرَ تَنَيطُّراً، وَتَمَفَعَّلَ كَتَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً، وَتَفَوَّعَلَ كَتَجَوَّزَبَ تَجَوَّزِباً، وَتَفَعَّلَ كَتَقَلَّسَ تَقَلَّساً، وَتَفَعَّلَ كَتَرَهَوَّلَ تَرَهَوَّلاً، وَتَفَعَّلَتْ كَتَعَفَّرَتْ تَعَفَّرَتْ، وَالْعَاشِرُ تَفَعَّلَى كَتَدَلَّى تَدَلَّى وَتَدَنَّى تَدَنَّى وَتَسَلَّى تَسَلَّى. فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة الأخير كسرة لمناسبة الياء.

قوله: (ويأتي على فعال) ويأتي أيضاً على تَفْعَلَةٍ قليلاً كجَرَّبَ تَجْرِبَةً.

قوله: (بانَتْ تُنْزِي) يضم التاء وفتح النون وشد الزاي مكسورة أي تحرك، والشهلة العجوز.

قوله: (وتفعلة) هو أغلب من تفعيل.

قوله: (وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفاً لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن فلما التقت ساكنة مع الألف الثانية حذفت، فإن قلت: لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين قبله وأيضاً فشرط قلب الواو والياء ألفاً لتحرك ما بعدهما كما سيأتي في قول المصنف: إن حرك التالي وإن سكن كفف إعلال غير اللام إلخ ولذا صحت العين في نحو: بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت: أجب سم بأن هذا الشرط إنما هو فيما يستحق الإعلال لذاته كالفعل لوجود سببه في خلاف المصدر فبالحمل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب بأن هذا الشرط

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ أَقِمَّ إِقَامَةً»، وَقَوْلُهُ: «وَعَالِيَا ذَا النَّاءِ لَزِمَ» إِمَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ النَّاءَ تَعَوَّضُ غَالِيَا، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧].
وَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ، فَقِيَاسُ مُضَدَّرِهِ تَفَعَّلَ - بِضَمِّ الْعَيْنِ - نَحْوُ: تَجَمَّلَ تَجْمُلًا، وَتَعَلَّمَ تَعْلَمًا، وَتَكَرَّمَ تَكْرُمًا.

وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَضَلَّ كُسِرَ ثَالِثُهُ، وَزِيدَ أَلِفٌ قَبْلَ آخِرِهِ، سَوَاءً كَانَ عَلَى وَزْنِ انْفَعَلَ، أَوْ افْتَعَلَ، أَوْ اسْتَفَعَلَ، نَحْوُ: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، وَاضْطَمَى اضْطِمَاءً، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَا يَلِي الْآخِرَ مَدٌّ وَافْتَحَا».

فَإِنْ كَانَ اسْتَفَعَلَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ نُقِلَتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ، وَحُذِفَتْ، وَعَوَّضَ عَنْهَا نَاءُ الثَّانِيثِ لُزُومًا، نَحْوُ: اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً، وَالْأَصْلُ اسْتِعَوَاذًا، فَتُقِلَّتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الْعَيْنِ - وَهِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ - وَحُذِفَتْ، وَعَوَّضَ عَنْهَا النَّاءُ، فَصَارَ اسْتِعَاذَةً، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَاذَةً».

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَضُمَّ مَا يَزْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا» أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ «تَفَعَّلَ» يَكُونُ مُضَدَّرُهُ عَلَى تَفَعَّلَ - بِضَمِّ رَابِعِهِ - نَحْوُ: «تَلَمَّلَمَ تَلْمُلَمًا، وَتَدَخَّرَجَ تَدَخْرَجًا».

٤٥٣ - فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ - لِفَعْلَلًا، وَاجْعَلْ مَقِيماً ثَابِتاً لَا أَوَّلًا

إنما هو معتل اللام ليخرج غزواً ورمياً مسند الاثنين فلا يخفى خلله على من فهم قوله: إن حرك التالي إلخ، هذا وصريح الشارح أن المحذوف العين من إقامة ونحوها كإفادة وإجارة وإعادة فوزنها إفالة، وهو مذهب الفراء والأخفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الألف الزائدة فوزنها أفعلة.

قوله: (وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع.

قوله: (وإن كان في أوله همزة وصل) أي ثابتة أصالة فخرج ما أصله تفاعل أو تفعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزال قبل آخره الألف كأطير وأطير بشد الطاء فإن أصلهما تطاير وتطير، أدغمت التاء في الطاء، وأتى بهمزة الوصل فيقال أطاير يطاير أطاير أو أطير يطير أطيراً.

قوله: (فعلال) بكسر الفاء وجوباً إلا في المضاعف، وهو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، فيجوز فيه الفتح كزلال ووسواس وقلقال لكن الأكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤] أي الموسوس وليس في العربية فعلال بالفتح غيره والأصل كسره كما أنه ليس فيها تفعال بالكسر إلا تَلَقَّاء وتَبَيَّان، وما عداهما بالفتح كَتَذَّكَّرَ وَتَغَدَّدَ وَتَنَفَّدَ، ورجح المصنف أن التفعال مصدر لفعل المشدد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعل كذكر تذكيراً وتذكراً أو سماعي قولان.

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَّلَ عَلَى فَعْلَالٍ: كَذَخَرَجَ دَخْرَجًا، وَسَرَهَفَ سِرَهَافًا، وَعَلَى فَعْلَلَةٍ - وَهُوَ الْمَقِيسُ فِيهِ - نَحْوُ: «دَخَرَجَ دَخْرَجَةً، وَبَهَرَجَ بَهْرَجَةً، وَسَرَهَفَ سَرَهَفَةً».

٤٥٤ - لِتَفَاعَلَ: الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

كُلُّ فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ فَاعَلٍ فَمَصْدَرُهُ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ، نَحْوُ: «ضَارَبَ ضِرَابًا وَمُضَارَبَةً، وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَعَبَّرَ مَا مَرَّ - إلخ» إِلَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ مَصَادِرِ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «عَادَلَهُ» كَانَ السَّمَاعُ لَهُ عَدِيلًا، فَلَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِثَبَّتٍ، كَقَوْلِهِمْ - فِي مَصْدَرِ فَعَّلَ الْمُعْتَلِّ - تَفْعِيلًا، نَحْوُ:

بَاثَتْ تُثْزِي دَلْوَهَا تُثْزِيًا

وَالْقِيَاسُ تُثْزِيَةً، وَقَوْلُهُمْ فِي مَصْدَرِ حَوَّلَ حِيقَالًا، وَقِيَاسُهُ حَوَّلَةً - نَحْوُ: «دَخَرَجَ دَخْرَجَةً» - وَمِنْ وَرُودِ «حِيقَالٍ» قَوْلُهُ:

[٢٦٧] يَا قَوْمُ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

قوله: (وسرهف) يقال سَرَهَفْتُ الصَّبِيَّ، أَحَسَنْتُ غِذَاءَهُ.

قوله: (وهو المقيس فيه) أي الفعللة هو المقيس في فعلل كما مثله وكذا فيما ألحق به كَجَلْبَبِ جَلْبَبَةٍ إِذَا صَوْتُ وَبِطَرِ بِيْطَرَةٍ إِذَا عَالَجَ الْخَيْلَ وَقَلَنْسَ قَلَنْسَةً، وَأَمَّا الْفَعْلَالُ فَسَمَاعِي كَسِرَهَافٍ قَالَ فِي التَّوْضِيحِ وَشَرْحِهِ إِلَّا فِي الْمَضْعَفِ كَزَلْزَالٍ فِقْيَاسِي، وَلَمْ يَسْمَعْ فِي: دَخَرَجَ دَخْرَجًا كَمَا قَالَهُ الصِّمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَا فِي الْمَلْحَقِ بِفَعْلَلٍ إِلَّا فِي حَوَّلَ وَحِيقَالًا إِذَا كَبُرَ وَضْعُفُ عَنِ الْجَمَاعِ. وَبِذَلِكَ يَقِيدُ قَوْلَ النَّازِمِ فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ دَخْرَجًا مَجْرَدُ مِثَالٍ، وَلَيْسَ مَسْمُوعًا، وَقِيلَ إِنَّهُ قِيَاسٌ مُطْلَقًا.

قوله: (وبرهم) بالميم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالجيم أي أتى بالباطل والرديء من الشيء.

قوله: (الفاعل الفعّال إلخ) قال الدماميني والمطرود دائماً عند سيبويه المفاعلة، وأما الفعّال فقد يترك كجالسِه مُجَالَسَةً، وَلَمْ يَقُولُوا جَلَّاسًا وَتَتَعَيَّنُ الْمِفَاعَلَةُ فِيمَا فَازَهُ يَاءٌ كَيَاسَرُهُ مَيَاسَرَةٌ وَيَآمَنُهُ مَيَآمَنَةٌ لِثَقُلِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَشَذَّ يَوْمُهُ يَوْمًا لَا مَيَآمَنَةً.

قوله: (عادلَه) فعل ماضٍ من المعادلة كما يشير إليه الشارح، وفاعله ضمير السماع أو أن عاد فعل ماضٍ بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضاً وضمير له يعود لغير ففيه قلب، وعكس الضميرين، وإن أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الإبراز.

قوله: (بثبت) بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت القلب.

قوله: (وشر حيقال) الذي في الشواهد، وبعض حيقال وتقدم معناه.

وَقَوْلُهُمْ - فِي مَصْدَرٍ تَفَعَّلَ - تَفَعَّلًا، نَحَوَ: تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا، وَالْقِيَاسُ تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً، نَحَوَ: تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا.

٤٥٥ - وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ إِذَا أُريدَ بَيَانُ الْمَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ قِيلَ فَعْلَةٌ - يَفْتَحُ الْفَاءُ - نَحَوَ: صَرَبَتْهُ صَرْبَةً، وَقَتَلَتْهُ قَتْلَةً.

هَذَا إِذَا لَمْ يَنْبَغِ الْمَصْدَرُ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ، فَإِنْ بُنِيَ عَلَيْهَا وَصِفَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْوَحْدَةِ نَحَوَ: نَعْمَةً، وَرَحْمَةً، فَإِذَا أُريدَ الْمَرَّةُ وَصِفَ بِوَاحِدَةٍ. وَإِنْ أُريدَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ مِنْهُ قِيلَ: فَعْلَةٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ - نَحَوَ: جَلَسَ جَلْسَةً حَسَنَةً، وَقَعَدَ قَعْدَةً، وَمَاتَ مَيِّتَةً.

٤٥٦ - فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ إِذَا أُريدَ بَيَانُ الْمَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الْمَزِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، زِيدَ عَلَى الْمَصْدَرِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، نَحَوَ: أَكْرَمْتُهُ إِكْرَامَةً، وَدَخَرَجْتُهُ دِخْرَاجَةً.

قوله: (تملاقاً) بكسر التاء والميم وشد اللام يقال: تملقه وتملق له تملقاً وتملاقاً تودد إليه وتلطّف له قال:

ثلاثة أحباب فحبُّ علاقةٍ وحبُّ تملّاقٍ وحبُّ هو القتلُ
صباح.

قوله: (وفعللة لمرة) أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده، ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الأصلي على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس، ثم فعللة التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كأمثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف.

قوله: (الهيئة) أي لهيئة الحدث وكيفيته.

قوله: (فإن بنى عليها) أي مع الفتح لا مع الضم ككدره ولا الكسر كنشدة فإنهما يفتحان للمرة.

قوله: (بكسر الفاء) أي ما لم بين المصدر المطلق عليها كنشدة وذربة وهي الحدة في الشيء وإلا دلّ على الهيئة بالصفة أو غيرها كنشدة عظيمة، ودخل في ذلك فعللة بالضم أو الفتح فيكسران للهيئة.

قوله: (بالتا المره) أي في غير ما بني عليها كإقامة وإلا دلّ عليها بالوصف.

قوله: (كالخمرة) بكسر الخاء المعجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها.

وَشَدَّ بِنَاءُ فِعْلَةٍ لِلْهَيْئَةِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي، كَقَوْلِهِمْ: هِيَ حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ، فَبَنَوْا فِعْلَةً مِنْ «اخْتَمَرَ» وَ «هُوَ حَسَنُ الْعِمَّةِ» فَبَنَوْا فِعْلَةً مِنْ «تَعَمَّمَ».

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين (والصفات المشبهات بها)

خاتمة: يصاغ من الثلاثي مفعّل بفتح العين للزمان والمكان والحدث إذا اعتلّت لامه مطلقاً أو صحت ولم تكسر عين مضارعه كمقتل ومذهب فإن صحت مع كسر العين كيضرب فتيحت في المصدر، وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واوياً الفاء كورعد أولاً عند طيء، وأما غيرهم فيكسرون واوياً للثلاثة مطلقاً كسرت عين مضارعه أولاً عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

بفتح إذا ما اعتل بالأم مُطلقاً	يصاغ من الفعل الثلاثي مفعّل
كمغزى ومرماه ومرقاه من رقى	بمعنى زمان أو مكان ومصدر
أتاك بغير الكسر فاعلم وحققاً	كذلك صحيح اللام حيث مضارع
وفي غيره كسر فقل فيه منطوقاً	وإلا ففتح للمراد لمضد
فجئ باسم مفعول كمجرى ومرتقى	وإن رُمّت من غير الثلاثي هذه
فذلك أضحى بالسمع مُعلقاً	وما جاء من لفظ على غير هذه

والله أعلم.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

إضافة أبنية لأسماء للبيان، وإضافة أسماء لما بعده لامية، والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لأن اللامية لا تصح فيها أي أبنية هي أسماء للذوات الفاعلين إلخ، وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء والنون فما قيل إن أسماء الفاعلين ألفاظاً وهي لا تجمع كذلك لأنها من غير العاقل غفلة عجيبة لأن الفاعلين ليس وصفاً للألفاظ بل للذوات. وقوله بها أي بأسماء الفاعلين كظاهر القلب، أو المفعولين كمحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة، ويؤيد ما مر من أن اسم المفعول إذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة، ومرفوعه فاعل لا نائبه لكن الموافق لقوله الآتي: الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للأول فقط وهو المشهور وإنما ذكر الصفة هنا لأنه باب الأبنية، وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة إذا أريد به الدوام وأما الترجمة الآتية فلأحكامها كما أفرد عمل اسم الفاعل بترجمة.

٤٥٧ - كَفَاعِلٌ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ: إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ، كَعَدَا إِذَا أُريدَ بِنَاءِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيَّ جِيءَ بِهِ عَلَى مِثَالِ «فَاعِلٍ»، وَذَلِكَ مَقِيسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - مُتَعَدِّياً كَانَ أَوْ لَازِماً، نَحْوُ: ضَرَبَ فَهُوَ ضَارِبٌ، وَذَهَبَ فَهُوَ ذَاهِبٌ، وَعَدَا فَهُوَ عَادٍ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - فَإِذَا أُنْ يَكُونُ مُتَعَدِّياً، أَوْ لَازِماً؛ فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّياً فَمِقْيَاسُهُ أَيْضاً أَنْ يَأْتِيَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى فَاعِلٍ، نَحْوُ: رَكِبَ فَهُوَ رَاكِبٌ، وَعَلِمَ فَهُوَ عَالِمٌ، وَإِنْ كَانَ لَازِماً، أَوْ كَانَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى فَعَلٍ - بِضَمِّ الْعَيْنِ - فَلَا يُقَالُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُمَا فَاعِلٌ إِلَّا سَمَاعاً، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ غَيْرَ مُعَدِّي، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلٌ

٤٥٩ - وَأَفْعَلٌ، فَعْلَانٌ، نَحْوُ أَشِيرَ، وَنَحْوُ صَدَيَانِ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

أَيُّ: إِثْنَانُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ قَلِيلٌ فِي فَعَلٍ - بِضَمِّ الْعَيْنِ - كَقَوْلِهِمْ: حَمَضَ فَهُوَ حَامِضٌ، وَفِي فَعِلٍ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - غَيْرَ مُتَعَدٍّ، نَحْوُ: أَمِنَ فَهُوَ آمِنٌ، وَسَلِمَ فَهُوَ سَالِمٌ، وَعَقِرَتْ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ.

بَلْ قِيَاسُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ فَعِلٍ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ لَازِماً أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعِلٍ - بِكَسْرِ

قوله: (كفَاعِلُ إلخ) إما حال من اسم فاعل أي صغ اسم فاعل حال كونه موازناً لفاعل إذا كان من الثلاثي، أما من غيره فلا يوازن فاعل، أو صفة لمصدر محذوف أي صوغاً كصوغ فاعل، وإذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ، أو شرطية حذف جوابها العامل فيها لدلالة صغ عليه لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

قوله: (كغذا) بمعجمتين يستعمل لازماً كغذا الماء أي سال ومتعدياً كغذوت الصبي باللين أي ربيته وكلاهما صحيح ففي تمثيله به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضاً التقييد فيما بعده بقوله غير معدّي لأنه حال من فعل المكسور.

قوله: (بل قياسه فعل) أي إن دل على معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشر وبطر فهو أشر وبطر أي لا يحمد النعمة، وشذ مريض وكهل إذ قياسهما كفرح لأنهما عرضان، وقوله: وأفعل، أي إن دل على لون كحمر فهو أحمر أو خلقة أي حال ظاهرة في البدن كعمور وخور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس، وقوله فعْلَانُ أي إن دل على الامتلاء كروي فهو ريان أو حرارة الباطن كصدي فهو صديان أي عطشان.

قوله: (نحو من) أي اللازم كامن البلد أي اطمأن أهله، وقد يتعدى كأمنت العدو.

العَيْن - نَحَو: «نَضِرَ فَهُوَ نَضِيرٌ، وَبَطَرَ فَهُوَ بَطْرٌ، وَأَشِيرَ فَهُوَ أَشِيرٌ» أَوْ عَلَى فَعْلَانٍ، نَحَو: «عَطِشَ فَهُوَ عَطِشَانٌ، وَصَدِيَ فَهُوَ صَدْيَانٌ» أَوْ عَلَى أَفْعَلٍ، نَحَو: «سَوَدَ فَهُوَ أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فَهُوَ أَجْهَرٌ».

٤٦٠ - وَقَعْلٌ أَوْلَى، وَقَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخَمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفَعْلُ جَمْلٌ

٤٦١ - وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَقَعْلٌ، وَبَسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ - بِضَمِّ الْعَيْنِ - كَثُرَ مَجِيءُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ كَ «ضَخَمَ فَهُوَ ضَخَمٌ، وَشَهَمَ فَهُوَ شَهَمٌ» وَعَلَى فَعِيلٍ، نَحَو: «جَمَلَ فَهُوَ جَمِيلٌ، وَشَرَفَ فَهُوَ شَرِيفٌ».

وَيَقِلُّ مَجِيءُ اسْمِ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلٍ نَحَو: «خَطَبَ فَهُوَ أَخْطَبٌ» وَعَلَى فَعَلٍ نَحَو: «بَطَلَ فَهُوَ بَطَلٌ».

وَتَقَدَّمَ أَنَّ قِيَاسَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ فَعْلٍ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَاعِلٍ، وَقَدْ يَأْتِي اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ فَاعِلٍ قَلِيلًا، نَحَو: طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ، وَشَاخَ فَهُوَ شَيْخٌ، وَشَابَ فَهُوَ أَشَيْبٌ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَبَسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ».

٤٦٢ - وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ

٤٦٣ - مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِثْمَ زَائِدٍ، قَدْ سَبَقَا

٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنَظِّرِ

قوله: (وفعل أولى إلخ) لعله لم يصرح بالقياس لأنهما لم يكثرا في المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياسية فعيل لا فعل.

قوله: (والفعل جمل) ليس حشواً بل يخرج به جميل من: جملت الشحم بالفتح أي أذنته فجمل هو البناء للمجهول فهو جميل أي مجمول قاله الشاطبي، ويرده أن كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالأولى أنه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز.

قوله: (قد يغنى) مضارع غنى يغنى كفرح يفرح أي يستغني.

قوله: (ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد.

قوله: (خضب) بالخاء والضاد المعجمتين أي أحمر إلى الكدرة.

تنبيه: جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة إن قصد بها الثبوت وإن لم تضف لمرفوعها، وإطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في الاصطلاح الشائع فإن قصد بها الحدود كانت أسماء فاعلين، ونقل الإسقاطي أنه إذا أريد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل فيقال حاسن لا حسن، وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل إلا إذا دل على الثبوت،

يَقُولُ: زِنَتْ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الرَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ زِنَتْ الْمُضَارِعُ مِنْهُ بَعْدَ زِيَادَةِ الْمِيمِ فِي أَوَّلِهِ مَضْمُومَةٌ، وَيَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مُطْلَقًا: أَيِ سَوَاءٌ كَانَ مَكْسُورًا مِنَ الْمُضَارِعِ أَوْ مَفْتُوحًا، فَتَقُولُ: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، وَدَخَرَجَ يُدَخِّرُجُ فَهُوَ مُدَخِّرُجٌ، وَوَاصَلَ يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ، وَتَدَخَّرَجَ يَتَدَخَّرُجُ فَهُوَ مُتَدَخَّرُجٌ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلَّمٌ».

فَإِنْ أَرَدْتَ بِنَاءَ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الرَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَتَيْتَ بِهِ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَكِنْ تَفْتَحُ مِنْهُ مَا كَانَ مَكْسُورًا - وَهُوَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ - نَحْوُ: مُضَارَبٍ، وَمُقَاتَلٍ، وَمُنْتَظَرٍ.

٤٦٥ - وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدَ زِنَتْ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

إِذَا أُرِيدَ بِنَاءُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ جِيءَ بِهِ عَلَى زِنَةِ «مَفْعُولٍ» قِيَاسًا مُطَرِّدًا، نَحْوُ: «قَصَدْتُهُ فَهُوَ مَقْصُودٌ، وَضَرَبْتُهُ فَهُوَ مَضْرُوبٌ، وَمَرَزْتُ بِهِ فَهُوَ مَمْرُورٌ بِهِ».

٤٦٦ - وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

يَنْبُثُ «فَعِيلٍ» عَنْ «مَفْعُولٍ» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ، وَامْرَأَةً جَرِيحٍ، وَفَتَاةً كَحِيلٍ، وَفَتَى كَحِيلٍ، وَامْرَأَةً فَتِيلٍ، وَرَجُلًا فَتِيلٍ»، فَنَابَ جَرِيحٍ وَكَحِيلٍ وَفَتِيلٍ، عَنْ: مَجْرُوحٍ، وَمَكْحُولٍ، وَمَقْتُولٍ.

وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقا بها على ما مر، وبقية الأوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي، واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في هذا التفصيل.

قوله: (بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لا معه كما بينه المثال.

قوله: (ويكسر ما قبل آخره) أي ولو تقديرًا كمعتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ متن بضم التاء اتباعاً للميم اسم فاعل كما شذ الفتح في ألفاظ كأحصن فهو محصن وألفح بالفاء والحاء المهملة فهو مُلْفِحُ أي فقير مفلس، وأسهب فهو مُسْهِبٌ إذا تكلم بما لا يعقل، أما في المعقول فيكسر على القياس.

قوله: (ولكن تفتح منه) أي ولو تقديرًا كمعتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح.

قوله: (كآت من قصد) أي وذلك كوزن آتٍ من مصدر وهو مقصود بوزن مفعول، ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومقول ومرمى إلا أنها غيرت إذ أصلها مبيع ومقوول ومرموي نقلت حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما فحذفت واو مفعول للساكنين وقلبت ضمة الأول كسرة لتسلم الياء، وقلبت واو الثالث ياءً لاجتماعها ساكنة مع الياء فأدغم وكسر ما قبلها.

تنبيه: مراده بالثلاثي فيما مر المتصرف، أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول.

قوله: (وناب نقلاً) أي سماعاً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب.

وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَنَابَ ثَقُلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ».

وَرَعَمَ ابْنُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ نِيَابَةَ «فَعِيلٍ» عَنْ «مَفْعُولٍ» كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَتْ مَقِيسَةً، بِالْإِجْمَاعِ، وَفِي دَعْوَاهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ؛ فَقَدْ قَالَ وَالِدُهُ فِي التَّسْهِيلِ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَ ذِكْرِ نِيَابَةِ فَعِيلٍ عَنْ مَفْعُولٍ: وَلَيْسَ مَقِيسًا خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: وَرَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَقِيسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ لَيْسَ لَهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كَجَرِيحٍ، فَإِنْ كَانَ لِلْفِعْلِ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ لَمْ يَنْبُ قِيَاسًا كَعَلِيمٍ، وَقَالَ فِي بَابِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ: وَصَوَّغُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ عَلَى كَثَرَتِهِ غَيْرُ مَقِيسٍ، فَجَزَمَ بِأَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ كَمَا جَزَمَ بِهِ هُنَا، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي نَفْيَ الْخِلَافِ.

وَقَدْ يُعْتَدَرُ عَنِ ابْنِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ فَعِيلًا لَا يَنْبُثُ عَنْ مَفْعُولٍ، يَعْنِي نِيَابَةَ مُطْلَقَةً، أَيْ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ وَالِدُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مِنْ أَنَّ الْقَائِلَ بِقِيَاسِهِ يَخْصُهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ.

وَبَنَى الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «نَحْوُ: فَتَاهُ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ» عَلَى أَنَّ فَعِيلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ، وَسَتَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُبَيَّنَةً فِي بَابِ التَّأْنِيثِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَرَعَمَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّ فَعِيلًا يَنْبُثُ عَنْ مَفْعُولٍ: فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ، لَا فِي الْعَمَلِ؛ فَعَلَى هَذَا لَا تَقُولُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ» فَتَرْفَعُ «عَبْدُ» بِجَرِيحٍ، وَقَدْ صَرَّحَ غَيْرُهُ بِجَوَازِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قوله: (وليس مقيسة) فلا يقال: ضريب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم.

قوله: (خلافاً لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد قوله: (فيما ليس له فعيل إلخ) أي لأنه لا لبس فيه بخلاف ماله ذلك فيلبس بالفاعل.

قوله: (كعليم) أي وقدير ورحيم، فالحاصل إن كان فعل سمع له فعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده.

قوله: (فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفي فهو منفي لأن العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمنعنى أنه لا يعمل في الظاهر.

قوله: (وقد صرح غيره إلخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما بمعناه من الصفات حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٤٦٧ - صِفَةُ اسْتَحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ
قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصِّفَةِ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَذَاتٍ، وَهَذَا يَشْمُلُ: اسْمَ الْفَاعِلِ، وَاسْمَ
الْمَفْعُولِ، وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ عِلَامَةَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ اسْتِحْسَانُ جَرِّ فَاعِلِهَا بِهَا، نَحْوُ: «حَسَنَ الْوَجْهِ،
وَمُنْطَلَقَ اللِّسَانِ، وَطَاهِرَ الْقَلْبِ»، وَالْأَصْلُ: حَسَنُ وَجْهِهِ، وَمُنْطَلَقُ لِسَانِهِ، وَطَاهِرُ قَلْبِهِ؛
فَوَجْهُهُ: مَرْفُوعٌ بِحَسَنِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَلِسَانُهُ: مَرْفُوعٌ بِمُنْطَلَقٍ، وَقَلْبُهُ: مَرْفُوعٌ بِطَاهِرٍ، وَهَذَا لَا
يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ ضَارِبُ الْآبِ عَمْرًا» تُرِيدُ: ضَارِبُ آبُوهُ عَمْرًا،
وَلَا «زَيْدٌ قَائِمُ الْآبِ عَدَا» تُرِيدُ: زَيْدٌ قَائِمُ آبُوهُ عَدَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ
إِلَى مَرْفُوعِهِ؛ فَتَقُولُ: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْآبِ» وَهُوَ حِينَئِذٍ جَارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ.

٤٦٨ - وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أَي فِي دِلَالَتِهَا عَلَى حَدَثٍ، وَمَنْ قَامَ بِهِ وَقِيلَ لَهَا الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ وَغَيْرُهُمَا غَالِبًا، فَعَمِلَتْ
النَّصْبَ كَالْمَتَعَدِّي لِوَاحِدٍ لَكِنْ عَمَلُهَا أَحْطَ مِنْهُ لِأَنَّهَا لَمْ تَفِدِ الْحَدُوثَ مِثْلَهُ. وَأَمَّا اسْمُ التَّفْضِيلِ
فِيخَالَفُهُ مَطْلَقًا لِلزُّومِ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَإِفَادَتِهِ الدَّوَامَ فَلَمْ يَعْمَلِ النَّصْبَ أَصْلًا.

قَوْلُهُ: (صِفَةُ اسْتَحْسِنَ الْخ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ عَنِ الْمَشَبَّهَةِ وَمَعْنَى تَمَيِّزٍ أَوْ نَصْبٍ بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَقِيدٍ
بِهِ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَضَافُ لِلْفَاعِلِ إِلَّا بَعْدَ تَحْوِيلِ إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ فَلَمْ يَبْقَ فَاعِلًا إِلَّا فِي
الْمَعْنَى، وَالْمُرَادُ اسْتِحْسَانُ الْجَرِّ بِنَوْعِهَا لَا بِشَخْصِهَا لِثَلَا يَرِدُ صُورُ امْتِنَاعِ الْجَرِّ وَضَعْفُهُ الْآتِيَةُ قِيلَ:
اسْتِحْسَانُ الْجَرِّ بِهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِهَا صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَقَدْ جَعَلَ ذَلِكَ الْاسْتِحْسَانُ عِلَامَةً لَهَا
فَتَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهَا عَلَيْهِ وَهُوَ دَوْرٌ وَرَدَ بِمَنْعِ تَوَقُّفِ الْاسْتِحْسَانِ عَلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِهَا صِفَةً بَلْ عَلَى النَّظَرِ
فِي مَعْنَاهَا الثَّابِتِ لِفَاعِلِهَا بِحَيْثُ لَوْ حَوْلَ الْإِسْنَادِ عَنْهُ لَمْ يَقْبَحْ، وَلَمْ يَلْبَسْ فَيَسْتَحْسِنُ حِينَئِذٍ الْجَرِّ
وَأِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهَا تَسْمَى بِذَلِكَ فَلَا دَوْرَ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ حَسَنَ وَجْهِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْجَرَّ فَرَعَ عَنِ الرَّفْعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ عَنِ النَّصْبِ
كَمَا عِلْمٌ مِمَّا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (فَلَا تَقُولُ زَيْدٌ ضَارِبُ الْآبِ الْخ) أَي لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَتَعَدِّي لِوَاحِدٍ تَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ
لِفَاعِلِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَإِنْ قَصِدَ ثَبُوتُهُ لِلإِبَاسَةِ بِالْإِضَافَةِ لِلْمَفْعُولِ كَمَا مَرَّ. أَمَّا الْإِلَازِمُ كَقَائِمِ الْآبِ فَإِنَّمَا
تَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ إِذَا قَصِدَ بِهِ الْحَدُوثُ فَإِنَّهُ قَصِدَ بِهِ الدَّوَامَ كَانَ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَانْطَلَقَ عَلَيْهِ اسْمُهَا.

قَوْلُهُ: (أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ الْخ) أَي بِشَرَطِ قَصْدِ الدَّوَامِ.

قَوْلُهُ: (وَصَوَّغَهَا) عَطَفَ عَلَى جَرِّ أَي، وَاسْتَحْسِنَ صَوَّغَهَا بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِلْوُجُوبِ. أَوْ

يَغْنِي أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لَا تُصَاغُ مِنْ فِعْلِ مُتَعَدٍّ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ قَاتِلُ الْأَبِ بَكْرًا» تُرِيدُ قَاتِلُ أَبِيهِ بَكْرًا، بَلْ لَا تُصَاغُ إِلَّا مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ، نَحْوُ: «طَاهِرُ الْقَلْبِ، وَجَمِيلُ الظَّاهِرِ» وَلَا تَكُونُ إِلَّا لِلْحَالِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لِحَاضِرٍ»؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ - غَدًا، أَوْ أَمْسٍ».

وَتَبَّهَ بِقَوْلِهِ: «كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ» عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِي تَكُونُ عَلَى نَوْعَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: مَا وَازَنَ الْمُضَارِعَ، نَحْوُ: «طَاهِرُ الْقَلْبِ» وَهَذَا قَلِيلٌ فِيهَا، وَالثَّانِي: مَا لَمْ يُوَازِنْهُ، وَهُوَ الْكَثِيرُ، نَحْوُ: «جَمِيلُ الظَّاهِرِ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَكَرِيمُ الْأَبِ» وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ ثَلَاثِي وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا الْمُضَارِعَ، نَحْوُ: «مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ».

وَصَحَّحَ اسْمَ فَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لَهَا، عَلَيْنَا الْحَدُّ الَّذِي قَدْ خُذَ

أَيُّ: يَثْبُتُ لِهَذِهِ الصِّفَةِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي، وَهُوَ: الرَّفْعُ، وَالتَّصْبُّبُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» فَقِي «حَسَنٌ» صَمِيرٌ مَرْفُوعٌ هُوَ الْفَاعِلُ، وَ «الْوَجْهُ» مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ «حَسَنًا» شَيْءٌ بِضَارِبِ فَعْمَلٍ عَمَلُهُ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ خُذَ» إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ تَعْمَلُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي

مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب، أو قوله من لازم خبر فيفيد الحصر أي إنما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره.

قوله: «(لَا تَصَاغُ مِنْ مُتَعَدٍّ)» أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول إلى فعل بالضم كما قيل به في العلیم والرحمن والرحيم.

قوله: «(لَا لِلْحَالِ)» أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال. أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلاً عن الآخر وإفادتها الدوام عقلية كما نقله يس. لا وضعية لأنها لما انتفى عنها الحدوث، والتجدد ثبت الدوام عقلاً لأن الأصل في كل ثابت دوامه.

قوله: «(على نوعين)» أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع، وإطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه. ومذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً، ونحو: طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فأعطي حكم الصفة، وليس منها حقيقة، والمختار خلافه.

قوله: «(المعدى)» أي لواحد، والمراد العمل صورة، وإلا فمتنصوبه مفعول به حقيقة، ومنصوبها شبهه به أو تمييز.

قوله: «(علم الحد)» حال من المستكن في لها الواقع خبراً عن عمل.

سَبَقَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِمَادِهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِمَادِهِ.

٤٧٠ - وَسَبَقَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنِبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبَ

لَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فَرْعاً فِي الْعَمَلِ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ قَصُرَتْ عَنْهُ؛ فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا، كَمَا جَازَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ» كَمَا تَقُولُ: «زَيْدٌ عَمراً ضَارِبٌ» وَلَمْ تَعْمَلْ إِلَّا فِي سَبَبِيٍّ، نَحْوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» وَلَا تَعْمَلْ فِي أَجَنَبِيٍّ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمراً» وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ فِي السَّبَبِيِّ، وَالْأَجَنَبِيِّ، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ، وَضَارِبٌ عَمراً».

٤٧١ - فَارْفَعْ بِهَا، وَأَنْصِبْ، وَجُزْ - مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ - مَضْحُوبٌ أَلْ، وَمَا اتَّصَلَ

قوله: (وهو أنه لا بد الخ) لم يذكر كونها للحال أو للاستقبال للزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعملها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله: المعدى، أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك، قال في النهاية: وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اهـ يس.

قوله: (وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل، وهما عدم تقدّم معمولها، وكونه ذا سببية أي ذا تعلق وارتباط بموصوفها لاشتماله على ضميره كما سيبين، وتقدم منه تصريحاً وتلويحاً أربعة هي: استحسان الجر بها، وصوغها من اللازم، وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع، ويؤخذ واحد من قوله الآتي: وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً وبقي أشياء في التصريح وغيره.

قوله: (فلم يجوز تقديم معمولها) أي الشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه، وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيد بك واثق وفرح.

قوله: (كما جاز في اسم الفاعل) أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إلا إذا كان هو بأل أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيدا، ومررت بضارب زيدا فيمتنع تقديم زيد لا في نحو: لست بضارب زيدا لزيادة الجار.

قوله: (فلا تقول زيد الخ) أي بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول. أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه.

قوله: (إلا في سببي) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول، وكذا الجر لأنه فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً، أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لأن

- ٤٧٢ - بِهَا: مُضَافاً، أَوْ مُجَرِّداً، وَلَا تَجْرُزُ بِهَا - مَعَ أَلْ - سُمَا مِنْ أَلْ خَلَا
- ٤٧٣ - وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَيْهَا، وَمَا لَمْ يَخُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ إِذَا أَنْ تَكُونَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: «الْحَسَنُ» أَوْ مُجَرِّدَةً عَنْهُمَا، نَحْوُ: «حَسَنٌ» وَعَلَى كُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَخْلُو الْمَعْمُولُ مِنْ أَحْوَالِ سِتَّةٍ:
- الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ بِأَلْ، نَحْوُ: «الْحَسَنُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ».
- الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضَافاً لِمَا فِيهِ أَلْ، نَحْوُ: «الْحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ».
- الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافاً إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنَ وَجْهَهُ، وَبِرَّجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ».
- الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافاً إِلَى مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنَ وَجْهَهُ غَلَامِهِ، وَبِرَّجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ غَلَامِهِ».
- الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُجَرِّداً مِنْ أَلْ دُونَ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «الْحَسَنُ وَجْهَهُ أَبِ، وَحَسَنُ وَجْهَهُ أَبِ».

عملها فيهما بالحمل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو: أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح، نعم يجب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو: زيد حسن وجهه، كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر. والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف، ولو تقديراً كحسن الوجه أي منه، وقيل أَلْ خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه. فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً، وصورة ثلاثة لأنه: إما متصل بالصفة مع أَلْ كالحسن الوجه الجميلة، أو بدونها كقوله:

حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّلَامِ فِي الْحَرْبِ كَالْحَمْدِ مَكْفَهَرُ

فأعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أَلْ، وإما مفصول منها بضمير آخر مع خلوها من أَلْ كقريش نجباء الناس ذرية وكرامهم ومحل الضمير جر في الثانية لخلو الصفة من أَلْ مع مباشرتها له، ونصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين، وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بأَلْ فلم يذكره أحد لعدم جوازه.

قوله: (مع أَلْ) حال من الضمير المجرور بالباء، ودون أَلْ عطف عليه ومصحوب أَلْ بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير، وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة.

قوله: (من أحوال ستة) بقي ستة أخرى: وهي كون المعمول موصولاً كحسن ما تحت نقاته، أو موصوفاً يشبهه في كون صفته كحسن نوال أعطاه، أو مضافاً إلى أحدهما كحسن كل ما

السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ مُجَرَّداً مِنْ أَلْ وَإِلِصَافَةٍ، نَحْوُ: «الْحَسَنُ وَجْهًا، وَحَسَنَ وَجْهًا».

فَهَذِهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، وَالْمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ: إِمَّا أَنْ يُرْفَعَ، أَوْ يُنْصَبَ، أَوْ يُجَرَّ.

تحت نقابه وكل نوال أعطاه، أو مضافاً إلى ضمير يعود على مضاف لمضاف للضمير الموصوف كمررت بامرأة حسن وجه جاريته جميلة أنفه، فهاء أنفه راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف، أو مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى كمررت برجل حسن الوجهة جميل خالها، والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى كون مرجع الضمير معمولاً لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه، بخلاف هذه. فتكون صور السببي اثني عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لأن قوله مصحوب أَل واحد، وقوله مضافاً يشمل ثمانية ذكر الشارح منها أربعة فقط، والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح أنها أربعة فقط، والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحداً، وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنا عشر في كون الصفة بأل، أولاً يحصل أربعة وعشرون في أحوال إعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الأشموني، ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميراً تبلغ خمسة وسبعين. ثم إن الصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فتلك ثمانية، ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال إعراب الصفة الثلاثة، فتلك مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المائة، تبلغ أربعة عشر ألفاً وأربعمائة. يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لأن الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميراً لا تتعدد في جمعي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح مثلاً مذكراً، ومؤنثاً بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ، بثمانية وأربعين في أحوال إعراب الصفة بمائة وأربعين فهي المتعذرة، والباقي منه الجائز والمنتفع. وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره. وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيراً لأن أنواع السببي الاثني عشر منها ستة في كونه مضافاً للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير إما بأل أولاً، ويختلف في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال إعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة بأل أولاً، بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميراً. أما مرجعه بأل أولاً بستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب في المائة والاثنين والتسعين المائة تبلغ أحداً وعشرين ألفاً وثمانمائة وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لأنه يضرب في كون المرجع بأل أولاً، فتأمل والله أعلم.

قوله: (إما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة. وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن.

قوله: (أو ينصب) أي تشبيهاً بالمفعول به إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

فَيَتَحَصَّلُ حَيْثُ سِتُّ وَثَلَاثُونَ صُورَةً.

وَالِى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَارْفَعْ بِهَا» أَيْ: بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، «وَأَنْصُبْ، وَجُزْ، مَعَ أَلْ» أَيْ إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ بِأَلْ، نَحْوُ: «الْحَسَنُ» وَدُونَ «أَلْ» أَيْ إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ بِغَيْرِ أَلْ، نَحْوُ: «حَسَنٌ» «مُضْحُوبٌ أَلْ» أَيْ الْمَعْمُولُ الْمُصَاحِبُ لِأَلْ، نَحْوُ: «الْوَجْهَ» وَمَا اتَّصَلَ بِهَا: مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا «أَيْ: وَالْمَعْمُولُ الْمُتَّصِلُ بِهَا - أَيْ: بِالصِّفَةِ - إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ: «مُضَافًا» الْمَعْمُولُ الْمُضَافُ إِلَى مَا فِيهِ أَلْ، نَحْوُ: «وَجْهَ الْأَبِ» وَالْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «وَجْهَهُ» وَالْمُضَافُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «وَجْهَ غُلَامِهِ» وَالْمُضَافُ إِلَى الْمُجَرَّدِ مِنْ أَلْ دُونَ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «وَجْهَ أَبِي».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تَجْزُزْ بِهَا مَعَ أَلْ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ لَيْسَتْ كُلُّهَا عَلَى الْجَوَازِ، بَلْ يَمْتَنِعُ مِنْهَا - إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ بِأَلْ - أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

الْأُولَى: جَرُّ الْمَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «الْحَسَنُ وَجْهَهُ».

قوله: (أو مجرداً) تحته ثلاث صور: الموصول والموصوف وغيرهما كما مر.

قوله: (يدخل تحت قوله مضافاً الخ) كذا يدخل تحته المضاف للموصول، أو للموصوف أو لضمير عائِد على مضاف لمضاف لضمير الموصوف، أو لضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور كما مر.

قوله: (أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره هو، وهي تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الأسموني، وضابطها كل ما لزم عليه إضافة الصفة المحلّة بأل إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها، ولضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل. وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى. فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثني عشر يبقى ما ذكر، ثم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للكرة في نحو: الحسنى وجه ووجه أب لأن أَل في الصفة المشبهة معرفة على الأصح، ولأن هذه الإضافة لا تفيد تخفيفاً في نحو: الحسن وجهه أو وجه غلامه، أو ما تحت نقابه أو نوال إعطائه كما مر في بابها. وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة، ولا مجموعة وإلا جاز لحصول التخفيف بحذف النون كما مر. وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله: وما لم يخل الخ، مع قوله: فارفع بها الخ، أي وما لم يخل من أَل لا من الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو بجواز الجر وسماً. فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب في صور السببي الاثني عشر بسبعة وعشرين تضم للسته والثلاثين التي في خلو الصفة من أَل، فالجملة ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره، ثم تزيد.

قوله: (الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان الموصوف بغير أَل كزيد، وإلا جاز الجر

الثَّانِيَّةُ: جَرُّ الْمَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَى مَا أُصِيفَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «الْحَسَنَ وَجْهِهِ غُلَامِهِ».

الثَّالِثَةُ: جَرُّ الْمَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُجَرَّدِ مِنْ أَلْ دُونَ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «الْحَسَنَ وَجْهِهِ أَبٍ».

الرَّابِعَةُ: جَرُّ الْمَعْمُولِ الْمُجَرَّدِ مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «الْحَسَنَ وَجْهِهِ».

فَمَعْنَى كَلَامِهِ: «وَلَا تَجْزُزْ بِهَا» أَيَّ بِالصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ، إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ مَعَ أَلْ، اسْمًا خَلَا مِنْ أَلْ أَوْ خَلَا مِنَ الْإِضَافَةِ لِمَا فِيهِ أَلْ، وَذَلِكَ كَالْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ.

وَمَا لَمْ يَخُلْ مِنْ ذَلِكَ يَجُوزُ جَرُّهُ كَمَا يَجُوزُ رَفْعُهُ وَنَضْبُهُ؛ كَالْحَسَنِ الْوَجْهِ، وَالْحَسَنَ وَجْهِهِ الْأَبِ، وَكَمَا يَجُوزُ جَرُّ الْمَعْمُولِ وَنَضْبُهُ وَرَفْعُهُ إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ بِغَيْرِ أَلْ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

كمررت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حينئذٍ مضاف لضمير ما فيه كما مر عن التسهيل ومنه قوله:

سَبَّحْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الـ لِمُطِيفَةٍ كَشَحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنَّ أُسْبِي

بجر كشحه لإضافته لضمير ما فيه أَلْ وهو المتجرد أي البدن إذا تجرد عن ثيابه، والبضة بفتح الموحدة وشد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئة، والكشح ما بين الخاصرة والضلع، ومر في الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو: الحسن وجه أبيه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن وجه جارياتها الجميلة أنفه، فمحل منع جرها إذا كان الموصوف خالياً من أَلْ كزيد وهند وإلا جازاه وفيه نظر ظاهر لما مر في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذو أَلْ أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع: الضارب رأس عبد الجاني، فضمير المحلى بها في نحو الرجل الحسن وجه أبيه أولى بذلك، وكذا ما بعده فتأمل.

قوله: (يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه القبيح، وضابطه أن ترفع الصفة بأل أولاً نكرة وذلك أربعة: الحسن وجه، أو وجه أب، وحسن وجه أو وجه أب لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف. وإنما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع المعمول بأل أو مضافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً: الحسن الوجه أو وجه الأب أو حسن الوجه أو وجه الأب لأن أَلْ خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح، ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً، وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجه أو وجه الأب أو وجهه أو وجه أبيه، أو ما تحت نقابه، أو تجرها سوى المعرف بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه، أو ما تحت نقابه ووجه الضعف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي، وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء لنفسه، فتأمل والله أعلم.

التَّعَجُّبُ

٤٧٤ - بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِهِ «أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا

٤٧٥ - وَتَلَوُا أَلْفَعْلَ انْصِبْهُ: كَ «مَا» أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقَ بِهِمَا

لِلتَّعَجُّبِ صِيغَتَانِ: إِحْدَاهُمَا «مَا أَفْعَلَهُ» وَالثَّانِيَةُ «أَفْعِلْ بِهِ» وَإِلَيْهِمَا أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِالنِّبْتِ الْأَوَّلِ، أَيْ: انْطَقَ بِأَفْعَلٍ بَعْدَ «مَا» لِلتَّعَجُّبِ، نَحْوُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا» أَوْ جِيءَ بِأَفْعِلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا، نَحْوُ: «أَحْسَنَ بِالزَّيْدَيْنِ، وَأَصْدَقَ بِهِمَا».

فَمَا: مُبْتَدَأٌ، وَهِيَ نَكْرَةٌ تَامَّةٌ عِنْدَ سِبْوَئِهِ، وَ «أَحْسَنَ» فِعْلٌ مَاضٍ، فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ عَائِدٌ عَلَى «مَا» وَ «زَيْدًا» مَفْعُولٌ أَحْسَنَ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنِ «مَا»، وَالتَّقْدِيرُ: «شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا» أَيْ جَعَلَهُ حَسَنًا، وَكَذَلِكَ «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا».

التعجب

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه. ولذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب. ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في الشرع فإما مصروف إلى المخاطبين نحو: «فَمَا أَضْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ» [البقرة: ١٧٥] أي يجب أن يتعجب من ذلك، وإما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث «عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل» أي وهم أسارى المشركين يؤل أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة.

قوله: (تعجباً) مفعول لأجله كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب، أو حال من فاعل انطق، أي ذا تعجب أو متعجباً.

قوله: (للتعجب صيغتان) أي المبوب لهما عند النحاة وإلا فله صيغ كثيرة يوب نحو:

قوله: (فما مبتدأ) ويجب تقديمه إجماعاً لجريانه مجرى المثل فلا يغير.

قوله: (نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها لأن التعجب. إنما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التأكيد والمسوغ للابتداء قصد الإيهام كما في التسهيل.

قوله: (ضمير مستتر) أي وجوباً عائداً على ما ولذا أجمعوا على أسميتها، ويجب إضماره مفرداً مذكراً غالباً لا يتبع بتابع.

قوله: (والتقدير الخ) هذا باعتبار الأصل، ثم نقل لإنشاء التعجب من حسنه، وانمحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب مما يستحيل كونه مجعولاً كصفاته تعالى وفاقاً للسبكي وجماعة نحو: ما أقدر الله وما أعظمه لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجعولاً وله سبب أولاً كما قاله الرضي، فلا يرد أنه تعالى عظيم لا بجعل جاعل لانمحاء هذا

وَأَمَّا أَفْعَلُ فَفِعْلُ أَمْرٍ، وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ، لَا الْأَمْرُ، وَقَاعِلُهُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ.
وَاسْتَبْدِلَ عَلَى فِعْلِيَّةٍ أَفْعَلُ بِلَزُومِ ثَوْنِ الْوَقَايَةِ لَهُ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: «مَا
أَفْقَرَنِي إِلَى عَقْوِ اللَّهِ» وَعَلَى فِعْلِيَّةٍ «أَفْعَلُ» بِدُخُولِ ثَوْنِ التَّوَكُّيدِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

[٢٦٨] وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيْمَةٌ فَأَخْرَبَهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَبَا
أَرَادَ «وَأَخْرَبَيْنِ» بِثَوْنِ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ، فَأَبْدَلَهَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ.

المعنى فلم ينظر إليه أصلاً على أنه لو كان منظوراً إليه لقلنا: معنى شيء أعظم الله شيء وصفه
بالعظمة، أي دل عليها وهو مصنوعاته أو ذاته أي أنه تعالى عظيم لذاته لا شيء جعله عظيماً.
والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره، وكذا على الوجه الأول وكونه منقولاً إلى
إنشاء التعجب كما مر عن الرضي ولا يقتضي كونه مجازاً لأن ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن
يكون مفيداً له وإلا فالعرب لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا في أصل: قال، قول: أي ماحق
التركيب أن يكون عليه. وإن لم ينطق به فاستعماله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى
وغيرها فتأمل. أما إذا أريد به في جانبه تعالى الإخبار بأنه في غاية العظمة، وأن عظمته مما تحار
فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك، فمجاز.

قوله: (ففعل أمر) أي صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله: أحسن
زيد بهمة الصبرورة أي صار ذا حسن فهو في الأصل خبر ثم نقل إلى إنشاء التعجب فغيروا لفظه
من الماضي إلى الأمر ليكون بصورة الإنشاء، فقيح إسناد صيغة الأمر إلى الظاهر، فزيدت الباء في
الفاعل ليكون بصورة المفعول به كأمر يزيد رفعاً للقيح، فلزمت إلا إذا كان الفاعل أن وصلتها
كقوله:

* وأحب إلينا أن تكون المقدما *

أي بأن تكون لإطراد الحذف معها، وصار في حكم الفضلة فلم يؤنث الفعل له، وجاز حذفه
للقرينة كما سيأتي، وأما الباء في فاعل كفى فلا تلزم كقوله:

* يا ما أميلح غزلاناً شَدَنَ لَنَا *

فشاد لا يدل للاسمية.

قوله: (ومستبدل النخ) مجرور بواو رب، والغضبي بمعجمتين فموحدة بوزن سلمى المائة من
الإبل كما في الصحاح، وتعبه في القاموس بأنه تصحيف، والصواب أنه بالمشناة التحتية، بدل
الموحدة، وصرامة تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الإبل وقوله: وأحر بالمشناة التحتية، أي به
فحذف فاعله لدلالة الأول عليه. ومن طول فقر بيان للضمير أي ما أخرى ذلك المستبدل وما أحقه
بطول الفقر.

قوله: (الكونه مفعولاً) لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه إلا للدليل، ولا يتقدم على عامله

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَتَلَوْ أَفْعَل» إِلَى أَنَّ تَالِي «أَفْعَل» يُنْصَبُ لِكُونِهِ مَفْعُولاً، نَحْو: «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا».

ثُمَّ مَثَل بِقَوْلِهِ: «وَأَصْدِيقَ بِهِمَا» لِلصَّيْغَةِ الثَّانِيَةِ.

وَمَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ «مَا» نَكْرَةٌ تَامَّةٌ هُوَ الصَّحِيحُ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا، وَالتَّقْدِيرُ: «شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا» أَيْ جَعَلَهُ حَسَنًا، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا صِلَتُهَا، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْءٌ عَظِيمٌ» وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا، وَالتَّقْدِيرُ: «أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا؟» وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا صِفَةٌ لَهَا، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا عَظِيمٌ».

٤٧٦ - وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ أَسْتَبِيحُ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ

يَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، وَهُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ أَفْعَلِ وَالْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ بَعْدَ أَفْعَلِ، إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ:

[٢٦٩] أَرَى أَنَّمَا عَمِرُوا دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمُرُو، وَمَا كَانَ أَضْبَرَا

التَّقْدِيرُ: «وَمَا كَانَ أَضْبَرَهَا» فَحَذَفَ الضَّمِيرَ وَهُوَ مَفْعُولُ أَفْعَلِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ، وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» [الكهف: ٢٦] التَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَأَبْصِرْ بِهِمْ، فَحَذَفَ «بِهِمْ» لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

ولا يفصل بينهما إلا بالظرف. ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة، وكذا فاعل أفعَل.

قوله: (نكرة موصوفة) هو قول للأخفش أيضاً وله قول ثالث كقول سيبويه، وهو الصحيح المار.

قوله: (يضح) بكسر المعجمة أي يتضح والمراد به مطلق الظهور لأنه لا يشترط الوضوح الحقيقي قيل: ولا يبعد قراءته بالمهملة.

قوله: (يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لأن التعجب إنما هو من ذلك لا من ذاته سم. وإنما يحذف إذا كان ضميراً لا في نحو: ما أحسن زيداً أو أحسن بزيد، لعدم الدليل عليه، ولا في نحو: زيد ما أحسن زيداً، لثلاث تفوت نكتة الإظهار في مقام الإضمار وهي التفخيم.

قوله: (فحذف بهم) أي لأن لزوم جره كسائه صورة الفضلة وإن كان فاعلاً، وقيل: لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء.

[٢٧٠] فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمَ فَأَجْدِرُ
أَيُّ: فَأَجْدِرُ بِهِ فَحَذَفَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ بَعْدَ «أَفْعِلْ» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْطُوفاً عَلَى أَفْعِلْ مِثْلِهِ،
وَهُوَ شَاذٌ.

٤٧٧ - وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا مَنَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا
لَا يَتَصَرَّفُ فِعْلاً التَّعَجُّبُ، بَلْ يَلْزَمُ كُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً؛ فَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ أَفْعَلٍ غَيْرُ
الْمَاضِي، وَلَا مِنْ أَفْعِلْ غَيْرُ الْأَمْرِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ.

٤٧٨ - وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ

٤٧٩ - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا، وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فِعْلاً

يُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلاً التَّعَجُّبِ شُرُوطُ سَبْعَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا؛ فَلَا يُتَيْنَانِ مِمَّا زَادَ عَلَيْهِ، نَحْوُ: دَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا؛ فَلَا يُتَيْنَانِ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، كَنَعِمَ، وَبُشِسَ، وَعَسَى،
وَلَيْسَ.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قَابِلًا لِلْمُقَاضَلَةِ؛ فَلَا يُتَيْنَانِ مِنْ «مَاتَ» وَ «فَنِيَ» وَنَحْوَهُمَا؛ إِذْ لَا
مَزِيَّةَ فِيهِمَا لِشَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ.

قوله: (فذلك أن يلقى الخ) التمثيل به لجواز الحذف في: أفعل به يقتضي أن الشرط وجود
مطلق دليل على المحذوف وهو الأوجه وقيل: يشترط عطفه على مثل المحذوف كالأية، فهذا
البيت شاذ.

قوله: (من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث، وقابل صفة لفعل المقدر أو حال.

قوله: (سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطاً لأنه جعله موضوع الشروط فلا يصاغان مما لا
فعل له كالحمار، قيل والجلف. فلا يقال ما أحمره، وما أجلفه لكن في القاموس جَلَفَ جَلْفًا
كفرح فرحاً، وجلافة صار جافياً غليظاً، فأثبت له الفعل فيجوز: ما أجلفه.

قوله: ((مما زاد عليه) وشذ: ما أتقاه، وما أملاً القرية من: اتقى وامتلاً، واختلف في أفعل
كأكرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقاً، واختاره في التسهيل، وقيل: إن كان همزته لغير النقل نحو:
ما أظلم الليل، وقيل بالمنع مطلقاً.

قوله: (متصرفاً) أي تصرفاً تاماً ليخرج نحو: يدع ويدر.

قوله: (للمفاضلة) أي الزيادة والنقص، ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث أن مطلق
العلم والقدرة مثلاً قابل لذلك وإن كانت في جانبه تعالى لا تقبله.

قوله: (منفياً) أي لالتباسه بالمشب.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ تَامًا، وَاخْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، نَحْوُ: «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا؛ فَلَا تَقُولُ: «مَا أَكُونُ زَيْدًا قَائِمًا» وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ.

الخَامِسُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَثْبُتًا، وَاخْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الْمَثْبُوتِ لُزُومًا نَحْوُ: «مَا عَاجَ فُلَانٌ بِالدَّوَاءِ» أَيْ: مَا انْتَفَعَ بِهِ، أَوْ جَوَّازًا نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا».

السادسُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ، وَاخْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَلْوَانِ: كَسَوْدَ فَهُوَ أَسْوَدٌ، وَحَمَرَ فَهُوَ أَحْمَرٌ، وَالْغُبُوبَ كَحَوْلٍ فَهُوَ أَخْوَلٌ، وَعَوَرَ فَهُوَ أَعْوَرٌ؛ فَلَا تَقُولُ: «مَا أَسْوَدَهُ» وَلَا «مَا أَحْمَرَهُ» وَلَا «مَا أَخْوَلَهُ» وَلَا «مَا أَعْوَرَهُ» وَلَا «أَعْوَرَ بِهِ» وَلَا «أَخْوَلَ بِهِ».

السَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَثْبُتًا لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدًا»؛ فَلَا تَقُولُ: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا» تُرِيدُ التَّعَجُّبَ مِنْ ضَرْبِ أَوْقَعَ بِهِ؛ لِثَلَا يَلْتَبَسَ بِالتَّعَجُّبِ مِنْ ضَرْبِ أَوْقَعَهُ.

٤٨٠ - وَأَشَدِّدَ، أَوْ أَشَدَّ، أَوْ شَبَّهَهُمَا يَخْلُفُ مَا بَغَضَ الشَّرْطُ عَدِمًا

قوله: (ما عاج الخ) مضارعه يعيج أن ينتفع أما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيجيء في الإثبات أيضاً ومجيء الأول في الإثبات نادر كقوله:

وَلَمْ أَرْ شَيْئًا بَعْدَ لَيْلَى اللَّذَّةِ ولا مشرباً أزوئ به فاعيجُ

أي فانتفع.

قوله: (أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لا لتباس أفعل التفضيل بوصفه. فمنعوه هو والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة.

قوله: (فلا تقول ما أسوده) وكذا: ما أسمر عمراً، وما أصفر هذا الطائر، وما أبيض هذه الحمامة، وما أحمر هذا الفرس، إن أردت اللون في كل ذلك. فإن أردت السيادة والسمر أي الحديث ليلاً وصفير الطائر وبيض الحمامة وبتن فم الفرس جاز إسقاطي أي لأنه يقال: حمر البرذون بالكسر يخمر حمراً كفرح يفرح فرحاً إذا أنتن فوه من أكل الشعير، وإذا غيّر أحد بالخل يقال له: يا فا فرس حمر أفاده في الصحاح.

قوله: (لثلا يلتبس) فإن أمن اللبس جاز كما في التسهيل بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول فتقول: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا وكذا إن قامت قرينة على أنه من فعل المفعول.

قوله: (وأشدد) بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلهما شد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العدة لا اشتد حتى يرد أنهما شاذان فكيف يتوصل بهما إلى القياس، وأما أشد الرباعي فلم يسمع إلا ما قاله في الصحاح والقاموس: أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة، ويبعد أن يبنى منه نحو: ما أشد استخراجه.

٤٨١ - وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ - بَعْدَ - يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ
يَعْنِي أَنَّهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعْجِبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمِلِ الشَّرُوطَ بِأَشَدِّ وَنَحْوِهِ وَبِأَشَدِّ
وَنَحْوِهِ، وَيَنْتَصِبُ مَصْدَرُ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْعَادِمِ الشَّرُوطَ بَعْدَ «أَفْعَلٍ» مَفْعُولًا، وَيَجْرُ بَعْدَ «أَفْعَلٍ»
بِالْبَاءِ؛ فَتَقُولُ: «مَا أَشَدَّ دَخَرَجَتَهُ» وَاسْتَخْرَاجَهُ» وَ«أَشَدِّ بِدَخَرَجَتِهِ، وَاسْتَخْرَاجِهِ»، وَ «مَا أَقْبَحَ
عَوْرَهُ، وَأَقْبَحَ بِعَوْرِهِ، وَمَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وَأَشَدِّ بِحُمْرَتِهِ».

٤٨٢ - وَيَالْتَدَوِيرُ أَحْكُمُ لِيُغَيِّرَ مَا ذُكِرَ - وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُشِرَ
يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجِبِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَبْنِي مِنْهَا حُكْمَ
بُتُوْرِهِ، وَلَا يَقَاسُ عَلَى مَا سُمِعَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِمْ: «مَا أَخْصَرَهُ» مِنْ «اخْتَصَرَ» فَبَنَوْا أَفْعَلٌ مِنْ فِعْلِ
رَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَكَقَوْلِهِمْ: «مَا أَحْمَقَهُ» فَبَنَوْا أَفْعَلٌ مِنْ فِعْلِ
الْوَصْفِ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ، نَحْوُ: حِمَقٌ فَهُوَ أَحْمَقُ، وَقَوْلُهُمْ: «مَا أَعْسَاهُ، وَأَعْسِ بِهِ» فَبَنَوْا أَفْعَلٌ
وَأَفْعِلَ بِهِ مِنْ «عَسَى» وَهُوَ فِعْلٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ.

٤٨٣ - وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِمَا أَلْزَمَا

٤٨٤ - وَقَضَلَهُ - بِظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ - مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ
لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ فِعْلِ التَّعْجِبِ عَلَيْهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدًا مَا أَحْسَنَ» وَلَا «مَا زَيْدًا أَحْسَنَ»
وَلَا «بِزَيْدٍ أَحْسَنَ» وَيَجِبُ وَضَلُهُ بِعَامِلِهِ؛ فَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ، فَلَا تَقُولُ فِي «مَا أَحْسَنَ مُعْطِيكَ
الدَّرْهَمَ»: «مَا أَحْسَنَ الدَّرْهَمَ مُعْطِيكَ» وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَجْرُورِ وَغَيْرِهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «مَا

قوله: (يخلف ما الخ) وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربه، ولا يرد هذا عليه
لأن مراده ما يخلف وجوباً.

قوله: (ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل
للمنفي والمجهول إلا أن مصدرهما يكون مؤولاً لا صريحاً كما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما
ضرب زيد، وأشدد بهما. وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما ألبته اهـ. لكن الأولى
في المنفي المصدر الصريح نحو: ما أكثر عدم قيامه. واعلم أن أشد ونحوه قد يكون للتعجب
ابتداءً نحو: ما أكثر إبله، وما أشد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده.

قوله: (أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياساً على نظائره مما مر. وإن اقتضى
كلام الدماميني خلافه اهـ صبان.

قوله: (بأجنبي) المراد به غير المفعول في: ما أحسن زيداً، وغير الفاعل في: أفعل به
فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول: ما أحسن جالساً زيداً، ولا أحسن جالساً بزيد.

قوله: (ولا فرق في ذلك بين المجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب. كما مثله بقوله

أَحْسَنَ بَزِيدَ مَرَأً تَرِيدُ «مَا أَحْسَنَ مَرَأَ بَزِيدٍ» وَلَا «مَا أَحْسَنَ عِنْدَكَ جَالِسًا» تَرِيدُ «مَا أَحْسَنَ جَالِسًا عِنْدَكَ» فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ مَعْمُولًا لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ فِي جَوَازِ الْفَصْلِ بِكُلِّ مِنْهُمَا بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَعْمُولِهِ خِلَافٌ، وَالْمَشْهُورُ جَوَازُهُ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَالْمُبَرِّدِ وَمَنْ وَافَقَهُمَا، وَنَسَبَ الصِّمْرِئِ الْمَنَعَ إِلَى سَبِيئِهِ، وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ الْفَصْلُ فِي النَّثْرِ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ: «لِلَّهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ مَا أَحْسَنَ فِي الْهِنَجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا، وَاثْبَتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ بَقَاءَهَا» وَقَوْلُ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَقَدْ مَرَّ بِعَمَّارٍ فَمَسَحَ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ: «أَعَزَّزَ عَلَيَّ أَبَا الْيَقْطَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مُجَدِّلاً»، وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ مِنَ النَّظْمِ قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

[٢٧١] وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا، وَأَخْبِإِ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا وَقَوْلُهُ:

[٢٧٢] خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

نحو ما أحسن بزيد ماراً فإن الجار متعلق بماراً لا بأحسن، ومثله: أحسن عندك بجالس أما المعمول فيه الخلاف الآتي.

قوله: (والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور ولا تعين الفصل كما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب وقوله: خليلي ما أخرى، البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك لمحل الخلاف نظر إلا أن يقال هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف.

قوله: (عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والإسلام قتل سنة إحدى وعشرين من الهجرة.

قوله: (في الهيجاء) بالمد والقصر أي الحرب، واللزبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لزبة وهي الشدة والقحط، والمكرمات جمع مكرومة بضم الراء فيهما أي الكرم.

قوله: (أعزز علي) تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشدّه علي وفيه الفصل أيضاً بالنداء وهو أبا اليقطان فهو شاهد لجوازه.

قوله: (خليلي ما أخرى الخ) الأصل: ما أخرى أن يرى ذو اللب صبوراً أي: ما أحق الرؤية صبوراً بصاحب العقل، فإن يرى مفعول أخرى فصل بينهما بذي اللب، وهو فصل واجب لمكان الضمير في يرى كما مر، ومثله قوله:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطِي بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

فإن يخطي فاعل بأخلق حذف منه الباء، وفصل بينهما بذي الصبر وجوباً، والأصل: أخلق بأن يخطي الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطلوب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول لمذمن قرع الأبواب أي الملازم له، والله تعالى أعلم.

نَعَمْ وَبَيْسٌ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥ - فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نَعَمْ وَبَيْسٌ، رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ

٤٨٦ - مُقَارِنِي «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا: كَ «نَعَمْ عُقْبِي الْكُرْمَا»

٤٨٧ - وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرَا يُفْسَرُ مُمَيِّزٌ: كَ «نَعَمْ قَوْمًا مَعْشَرُهُ»

مَذْهَبُ جُمْهُورِ التَّحْوِيَّيْنَ أَنَّ «نَعَمْ، وَبَيْسٌ» فِعْلَانِ؛ بِدَلِيلِ دُخُولِ تَاءِ الثَّانِيَةِ السَّائِكَةِ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ: «نَعَمَتِ الْمَرْأَةُ هُنْدُ، وَبَيْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ».

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ - وَمِنْهُمْ الْفَرَاءُ - إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانِ، وَاسْتَدَلُّوا بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ «نَعَمْ السَّيِّئُ عَلَى بَيْسِ الْعَيِّزِ» وَقَوْلِ الْآخَرِ: «وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنَعَمْ الْوَلَدِ، نَصَرَهَا بِكَاءٍ، وَبَرَّهَا سَرَقَةً» وَخُرُجِ عَلَى جَعْلِ «نَعَمْ وَبَيْسٌ» مَفْعُولَيْنِ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ وَاقِعٍ

نعم وبئس وما جرى مجراهما

أي في إفادة المدح والذم كحبذا وساء ومجرى بفتح الميم لأن فعله جرى الثلاثي ولو قال: وما أجرى بالهمز لوجب ضمها. واعلم أنهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الأفعال تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم، وبئس زيد ببأس فهو بائس، وأخرى لإنشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سيأتي وهو المراد هنا.

قوله: (فعلان) خبر مقدم عن نعم وبئس، وغير صفته، ورافعان خبر لمحذوف أي هما رافعان لا نعت ثان لفعلان لأن المبتدأ فاصل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارني آل صفة لاسمين أي آل المعرفة لأنها المرادة عند الإطلاق فخرج لفظ الجلالة والذي.

قوله: (يرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له.

قوله: (إلى أنهما اسمان) أي بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف، ولا يراد أن المفيد له الجملة بتمامها لأنهما العمدة في إفادته فهما مبتدآن، وما كان فاعلاً على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم: ويبقى النظر في نحو: نعم رجلاً زيد فيحتمل أن رجلاً تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية، أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لأنه تابع للمجرور أي ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مروياً بالرفع فلعله مقطوع عما قبله.

قوله: (على بئس العييز) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والأنثى عيرة.

قوله: (ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بُشِّرَ ببيت.

قوله: (نصرها بكاء) أي أنها إذا أرادت أن تنصر أباهما مثلاً على أعدائه لا تقدر على الدفع

صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، وَهُوَ الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ، لَا «نِعَمَ وَبِئْسَ»، وَالتَّقْدِيرُ: نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى غَيْرِ مَقُولٍ فِيهِ بِئْسَ الْغَيْرُ، وَمَا هِيَ بِوَلَدٍ مَقُولٍ فِيهِ نِعَمَ الْوَلَدُ؛ فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَالصَّفَةُ، وَأَقِيمَ الْمَعْمُولُ مُقَامَهُمَا مَعَ بَقَاءِ «نِعَمَ وَبِئْسَ» عَلَى فِعْلَيْتِهِمَا.

وَهَذَانِ الْفِعْلَانِ لَا يَتَصَرَّفَانِ؛ فَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا غَيْرُ الْمَاضِي، وَلَا بُدَّ لَهُمَا مِنْ مَرْفُوعٍ هُوَ الْفَاعِلُ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُحَلًى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ» [الحج: ٧٨]، وَاخْتَلَفَ فِي هَذِهِ اللَّامِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ لِلْجِنْسِ حَقِيقَةٌ، فَمَدَحَتْ الْجِنْسَ كُلَّهُ مِنْ أَجْلِ زَيْدٍ، ثُمَّ خَصَصَتْ زَيْدًا بِالذِّكْرِ؛ فَتَكُونُ قَدْ مَدَحَتْهُ مَرَّتَيْنِ، وَقِيلَ: هِيَ لِلْجِنْسِ مَجَازًا، وَكَأَنَّكَ قَدْ جَعَلْتَ زَيْدًا الْجِنْسَ كُلَّهُ مُبَالَغَةً، وَقِيلَ: هِيَ لِلْعَهْدِ.

عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس، وبرها بكسر الباء، وبالراء أي إذا أرادت أن تبر أحدًا سرت له من زوجها أو غيره، ويحتمل أنه بفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والأخذ قهراً ومنه قولهم: من عزيز أي من غلب أخذ السلب أي أنها لا تقدر على الأخذ قهراً جهاراً كالرجل بل سرقة خفية.

قوله: (لا يتصرفان) أي لخروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ولزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف وهي لا تتصرف فكذا شبهها. قوله: (للجنس) أي في ضمن جميع الأفراد فهي أَل الاستغراقية كما عبر به بعضهم. وقوله حقيقة أي أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس حقيقة.

قوله: (من أجل زيد) أي فالجنس كله ممدوح تبعاً لزيد، والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله، وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئاً على زيد وإن جنسه ناقص، بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له، وعلى كل يلزم المناقضة في قولك: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر، ولأن الجنس الواحد صار ممدوحاً ومذموماً معاً، وأجيب باختلاف جهتي المدح والذم، ولا تناقض مع اختلاف الجهة.

قوله: (مجازاً) أي مرسلاً من إطلاق العام على الخاص لأن وضع الاستغراقية العموم. وقد أريد بها فرد معين بإدعاء أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات، أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الأفراد بجامع الإحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحاً لا قصداً، ولا تبعاً.

قوله: (للعهد) أي الذهني لأن مدخولها فرد مبهم كادخل السوق واشترى اللحم، ثم فسر ذلك الفرد بعد إبهامه بزيد مثلاً تفخيماً للمدح والذم، وقيل للعهد الخارجي، والمعهود هو المخصوص

الثاني: أَنْ يَكُونَ مُضَافاً إِلَى مَا فِيهِ «أَلْ»، كَقَوْلِهِ: «نِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنِعْمَ ذَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

الثالث: أَنْ يَكُونَ مُضْمِراً مُفَسَّراً بِتَكْرَرِ بَعْدَهُ مَنْصُوبَةً عَلَى التَّمْيِيزِ، نَحْوُ: «نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهُ» فِي «نِعْمَ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يُفَسِّرُهُ «قَوْماً» وَ «مَعْشَرُهُ» مُبْتَدَأٌ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ «مَعْشَرُهُ»

فَكَأَنَّكَ قُلْتَ زَيْدٌ نَعَمْ هُوَ فَوْضِعَ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِرِيزَادَةِ التَّقْرِيرِ وَالتَّفْخِيمِ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ قَدِمَ الْمَخْصُوصُ كَمَا ذَكَرَ وَكَذَا إِنْ آخَرَ وَأَعْرَبَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ لِتَقْدِمِهِ رَتْبَةً لَا إِنْ أَعْرَبَ خَبَرَ الْمَحْذُوفِ، أَوْ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْعَهْدِ وَالْإِنْشَاءِ لِتَعَلُّقِ الْإِنْشَاءِ بِالْمَدْحِ وَهُوَ فِعْلُ الشَّخْصِ الْمَادِحِ وَالْعَهْدِ بِالْمَمْدُوحِ.

قوله: (مضافاً إلى ما فيه أل) أي أو مضافاً لمضاف لما فيه أل كقوله:

* فَنِعْمَ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ *

وأما كونه مضافاً لضمير ما هي فيه كقوله:

* فَنِعْمَ أَخُو الْهَنْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا *

فالصحيح لا يقاس عليه، وإضافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله:

* فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ *

قوله: (أَنْ يَكُونَ مُضْمِراً) أي مستتراً لازماً للإفراد فلا يبرز في ثنية ولا جمع استغناء بجمع تمييزه، وشذ قول بعضهم: نعموا قوماً، كما شذ جره بالباء الزائدة في: نعم بهم قوماً كما حكاه الفارسي، ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر. ولا يتبع بتابع لأن لفظه ومعناه لا يتضحان إلا بشيء متظر بعد، وشذ تأكيد في: نعم هم قوماً أنتم، ومثله في كل ذلك ضمير الشأن وهل إذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوباً كنعمت امرأة هند، أو جوازا، أو تمتنع أقوال.

قوله: (مُفَسَّراً بِتَكْرَرِ) أي عامة متكررة الأفراد فلا يجوز: نعم شمساً هذه الشمس إذ لا ثاني لها أما نعم شمساً شمس هذا اليوم فيجوز لتعددتها بتعدد الأيام، ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل وتقديمه على المخصوص، وشذ: نعم زيد ومطابقته للمخصوص إفراداً وتذكيراً وغيرهما، وقبوله أل المعرفة لأنه خلف عما يجب قرنة بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحيته لها فخرج مثل وغير وأفعل من، وجوز المصنف حذفه إذا فهم المعنى كقوله ﷺ: ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة، وهي الوضوء يوم الجمعة.

قوله: (ومعشره مبتدأ) أي خبره الجملة قبله على ما سيأتي، والرباط إعادة المبتدأ بمعناه إن أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص، وعمومه للمبتدأ وغيره إن أريد به الجنس.

مَرْفُوعٌ يَنْعَمُ وَهُوَ الْفَاعِلُ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا، وَقَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ: إِنَّ «قَوْمًا» حَالٌ، وَبَعْضُهُمْ: إِنَّهُ تَمْيِيزٌ، وَمِثْلُ «نِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ»، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُثَسِّسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٧٣] لِنِعْمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حَذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِخْنِ
وَقَوْلُ الْآخَرِ:

[٢٧٤] تَقُولُ عَرَسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ: يَثْسُ أَمْرًا، وَإِنِّي يَثْسُ الْمَرَّةَ

٢٧٤ - رَجَعْتُ تَمْيِيزًا وَقَاجِلَ ظَهَرٍ نِسْبَةً خِلَافَ عَشِيرَتِهِمْ قَبْلَ اسْتِثْنَاءِ

اِخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّمْيِيزِ وَالْفَاعِلِ الظَّاهِرِ فِي «نِعْمَ» وَأَخَوَاتِهَا؛ فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ سِيبَوَيْهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا»، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى الْجَوَازِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

[٢٧٥] وَالتَّغْلِييُونَ يَثْسُ الْفَخْلُ فَخْلُهُمْ فَخْلًا، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِثْلُ طَيْقِ

قوله: (وهو الفاعل) أي وأغنى ذلك الفاعل عن المخصوص.

قوله: (تميز) أي محوّل عن الفاعل، والأصل: نعم القوم معشره فحول إسناد نعم عن القوم إلى معشره فنصب القوم تميزاً بعد تنكيره وكذا: نعم رجلاً زيد.

قوله: (يُثَسِّسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه مما قبله أي إبليس وذريته.

قوله: (لنعم مَوْثِلًا) أي ملجأ تمييز للضمير المستتر المولى هو المخصوص، والإخْن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع إخنة بكسر فسكون وهي الحقد.

قوله: (تَقُولُ عَرَسِي) أي زوجتي والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب، ولي بمعنى معي، والشاهد في يَثْسُ أَمْرًا وأما المرة بفتح الميم والراء لغة في المرأة ففاعل، يَثْسُ الثانية لأنها بآل وحذف المخصوص من كل منهما للإشعار به أي: يَثْسُ أَمْرًا أَنْتِ وَيَثْسُ الْمَرَأَةُ أَنَا.

قوله: (وَفَاعِلٌ) بالجر عطف على تمييز أو جملة ظهر صفة فاعل.

قوله: (لَا يَجُوزُ) أي لعدم إيهام الظاهر حتى يميز وتأوّلوا ما ورد بجعل المنصوب حالاً مؤكدة، أو ضرورة ورد بأن رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد يرد لمجرد التأكيد كقوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

فكذا ما ورد من هذا.

قوله: (وَالْغَالِبِينَ) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لانه في المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة، وقد تكسر كما قاله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم

وقوله:

[٢٧٦] تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادَ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا
وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: إِنَّ أَفَادَ التَّمْيِيزِ فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْفَاعِلِ جَاَزَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، نَحْوُ:
«نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدًا» وَإِلَّا فَلَا، نَحْوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا».
فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا، جَاَزَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمْيِيزِ؛ اتِّفَاقًا، نَحْوُ: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدًا».
٤٨٩ - وَ «مَا» مُسَمِّيٌّ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ، فِي نَحْوِ: «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»
تَقَعُ «مَا» بَعْدَ «نِعْمَ» وَبِسْ فَتَقُولُ: «نِعْمَ مَا» أَوْ «نِعِمَّا»، وَ «بِسْ مَا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِسْمَا أَشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾
[البقرة: ٩٠].

وَاخْتَلَفَ فِي «مَا» هَذِهِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ نَكْرَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَفَاعِلٌ «نِعْمَ» صَمِيرٌ
مُسْتَشِيرٌ، وَقِيلَ: هِيَ الْفَاعِلُ، وَهِيَ اسْمٌ مَعْرِفَةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ، وَنَسَبَهُ إِلَى سَيِّوِيَّةٍ.

منهم الأخطل، وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفعل الأب وهو فاعل بس، وفحلاً تمييز مؤكّد
له، وفحلهم هو المخصوص، ويؤخذ منه أنه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص. وهو
كذلك بخلاف ميمير الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاي وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة
الآلية، والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيه المذكر وغيره، ومعناه البليغ لكن المراد هنا
المرأة التي تعظم عجيزتها بإزارها قاله العيني. وفي القاموس المنطيق البليغ، والمرأة المتأزّرة
بحشية تعظم بها عجيزتها. اهـ وكان الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تحترم عليها المرأة وترسل
أعلاها على أسفلها.

قوله: (تزود الخ) الشاهد في: زاد آخر البيت فإنه تمييز لفاعل نعم الظاهر، وزاد أبيك هو
المخصوص، وقيل: زاداً مفعول تزود ومثل حال منه، وإن كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه.
قوله: (فتقول نعم ما) أي بلا إدغام الميمين.

قوله: (نكرة منصوبة الخ) وهي إما ناقصة، والفعل بعدها صفتها، والمخصوص محذوف أي
نعم وهو شيء بقوله: الفاضل ذلك الشيء أو تامة لا تحتاج لصفة والجملة بعدها وأما صفة
لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شيء بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص
أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يرد أن التامة تساوي الضمير إبهاماً فكيف تميزه لأنه يراد بها شيء
له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على أن التمييز قد يكون للتأكيد.

قوله: (هي الفاعل) أي فهي مستثناة من وجوب قرنه بال.

قوله: (وهي اسم معرفة) أي إما تامة لا تحتاج لصلة، والجملة صفة لمخصوص محذوف

٤٩٠ - وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ أَسْمَ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا يُذَكِّرُ بَعْدَ «نِعَمَ، وَيَش» وَقَاعِلِيهِمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ، هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَصْلُحَ لِجَعْلِهِ مُبْتَدَأً، وَجَعِلَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ خَبَرًا عَنْهُ، نَحْوُ: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَيَشَ الرَّجُلُ عَمْرُو، وَنِعَمَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ، وَيَشَ غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرُو، وَنِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَيَشَ رَجُلًا عَمْرُو، وَفِي إِعْرَابِهِ وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ عَنْهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: «هُوَ زَيْدٌ، وَهُوَ عَمْرُو» أَي: الْمَمْدُوحُ زَيْدٌ، وَالْمَمْدُومُ عَمْرُو.

وَمَتَّعَ بَعْضُهُمُ الْوَجْهَ الثَّانِي، وَأَوْجَبَ الْأَوَّلَ. وَقِيلَ: هُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «زَيْدٌ الْمَمْدُوحُ».

أي: نعم الشيء شيء بقوله الخ، وإما موصولة بالجملة، والمخصوص محذوف أي: نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول، أو أغنت هي وصلتها عن المخصوص، ولا حذف وقيل هي نكرة تامة، أو موصوفة بالجملة على قياس ما مر. وقيل غير ذلك فإن وليها مفرد نحو ﴿فَتَعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٩٠] فهي إما نكرة تامة تمييز للفاعل المستتر، أو معرفة تامة هي الفاعل، والمخصوص على كل ما بعدها أو هي مركبة مع الفعل. ولا موضع لها من الإعراب كحجذا وما بعدها فاعل فإن لم يلها مفرد ولا جملة، كدققته دقاً نعماً فهي إما معرفة تامة فاعل، أو نكرة تامة تمييز، والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئاً ذلك الدق.

قوله: (يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنا، وفي الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الأرجح ويجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر.

قوله: (هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنًى ولو بالتأويل كـ ﴿يَشَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ [الجمعة: ٥] أي مثل الذين وكونه مخرفة أو قريباً منها، وأخص من الفاعل لا مساوياً له. ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الإجمال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره.

قوله: (والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، والرباط عموم الفاعل أو تكرير المبتدأ بمعناه كما مر.

قوله: (وقيل هو مبتدأ الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم صحته كما في شرح التسهيل لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بما يسد مسدّه، وبقي قول رابع بدل من الفاعل، ويردّه أن البدل لا يلزم وهذا لازم، وأنه لا يصلح لمباشرة الفعل، وقد يقال: يغتفر في التابع كما في أنك: إئت قائم فإن أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة إن ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم وإن كان تابِعاً كما لزَم تابع مجرور رب.

٤٩١ - وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَ «الْعِلْمُ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ آخِرًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي أَيُّوبَ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أَي: نِعَمَ الْعَبْدِ أَيُّوبَ؛ فَحَذَفَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ - وَهُوَ أَيُّوبُ - لِذِلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ.

٤٩٢ - وَاجْعَلْ كَيْشَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعَمَ مُسَجَلًا

تُسْتَعْمَلُ «سَاءَ» فِي الذَّمِّ اسْتِعْمَالَ «بِئْسَ»؛ فَلَا يَكُونُ فَاعِلُهَا إِلَّا مَا يَكُونُ فَاعِلًا لِبِئْسَ - وَهُوَ الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: «سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وَالْمُضَافُ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: «سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ»، وَالْمُضْمَرُ الْمُفَسَّرُ بِنَكِيرَةٍ بَعْدَهُ، نَحْوُ: «سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٧٧] - وَيُذَكَّرُ بَعْدَهَا الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ، كَمَا يُذَكَّرُ بَعْدَ «بِئْسَ»، وَإِعْرَابُهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَاجْعَلْ فَعْلًا» إِلَى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ عَلَى فِعْلٍ لِقَصْدِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ «نِعَمٍ، وَبِئْسَ» فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ لَهُمَا مِنَ الْأَحْكَامِ؛

قوله: (وإن يقدم مشعر الخ) عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وأن المتقدم مشعر به فقط وإن صلح له حيث قال أولاً: ويذكر المخصوص بعد ثم قال: وإن يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصاً إذا أخر لأن العلم مبتدأ خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه، واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير. ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص لا المشعر به إلا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح العلم أو عكسه، وجملة: نعم المقتنى، مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر كونه من جملة أخرى، ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً، وقوله وإن يقدم مشعر به أي بنحوه كفى عن ذكره مؤخرأ أعم من كون المتقدم مخصوصاً إن صلح أو غيره إن لم يصلح، وإذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولاً واحداً، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم.

قوله: (مسجلاً) أي مطلقاً عن التقيد بحكم دون آخر.

قوله: (إلى أن كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فإن أصلها سواً بالفتح فحول إلى فعل بالضم ليلتحق بأفعال الغرائز أي الطباع وليصير قاصراً كبئس، وإنما أفردا بالذكر لكثرتها ولأنها للذم العام فهي أشبه ببئس من نحو حَمَقَ وَلَوْمَ لأنه ذم خاص، وقيل للإنفاق عليها دون فعل.

قوله: (يجوز أن يبنى منه الخ) لكن بشرط صلوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفاً تاماً الخ لنضمه معناه.

قوله: (معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها ستة أمور اثنان في معناه إشرابه التعجب وكونه

فَتَقُولُ: «شَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَلَوْ أَنَّ الرَّجُلَ بَكَرَ، وَشَرَفَ غُلَامَ الرَّجُلِ زَيْدًا، وَشَرَفَ رَجُلًا زَيْدًا». وَمُقْتَضَى هَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي عِلْمٍ أَنْ يُقَالَ: «عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا»، بِضَمِّ عَيْنِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ مَثَلُ هُوَ وَابْنُهُ بِهِ، وَصَرَّحَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَحْوِيلُ «عِلْمٍ، وَجَهْلٍ، وَسَمِعَ» إِلَى فَعْلٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ حِينَ اسْتَعْمَلَتْهَا هَذَا الاسْتِعْمَالَ أَبْقَتْهَا عَلَى كَسْرَةِ عَيْنِهَا، وَلَمْ تُحَوِّلْهَا إِلَى الضَّمِّ؛ فَلَا يَجُوزُ لَنَا تَحْوِيلُهَا، بَلْ نُبْقِيهَا عَلَى حَالِهَا، كَمَا أَبْقَوْهَا؛ فَتَقُولُ: «عِلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَجَهْلَ الرَّجُلِ عَمْرُو، وَسَمِعَ الرَّجُلَ بَكَرًا».

٤٩٣ - وَمِثْلُ نَعْمَ «حَبَدًا»، الْفَاعِلُ «ذَا»، وَإِنْ تُرِيدَ ذِمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَدًا»

يُقَالُ فِي الْمَدْحِ: «حَبَدًا زَيْدًا»، وَفِي الذَّمِّ: «لَا حَبَدًا زَيْدًا» كَقَوْلِهِ:

[٢٧٧] أَلَا حَبَدًا أَهْلَ الْمَلَا، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتَ مَيِّ فَلَا حَبَدًا هِيَا

وَاخْتُلِفَ فِي إِعْرَابِهَا؛ فَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ، وَابْنُ بُرْهَانَ، وَابْنُ خَرُوفٍ - وَزَعَمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَأَنَّ مَنْ نَقَلَ عَنْهُ غَيْرُهُ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ - وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ،

للمدح الخاص. واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من أل نحو «وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا» [النساء: ٦٩] وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيهاً بأسمع بهم كقوله:

حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

واثنان في فاعله المضمَر: جواز عوده ومطابقته لما قبله؛ ففي: زيد كرم رجلاً يحتمل عود الضمير إلى رجلاً كما في نعم، وإلى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول: الزيدون كرم رجلاً على الأول وكرموا رجلاً على الثاني فقول المصنف: كنعم مسجلاً ليس على سبيل الوجوب في كل الأحكام، والكلام في غير ساء أما هي فتلازم أحكام بئس كما يشير له الشرح، واستظهره الدماميني قال: هذا إن تحقق كان وجهاً آخر لافرادها بالذكر.

قوله: (لأن العرب الخ) في كلام السيوطي أن الذي شذَّ في هذه الثلاثة بعض العرب، ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم.

قوله: (ومثل نعم حبداً) أي حب من حبداً مثل نعم في كونها نقلت لإنشاء المدح العام وفي الفعلية على الأصح والمضي والجمود، وتزيد بإشعارها بأن المحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب، وتفارقتها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك.

قوله: (الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة.

قوله: (أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعدها بعلى.

إِلَى أَنَّ «حَبَّ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَ «ذَا» فَاعِلُهُ، وَأَمَّا الْمَخْصُوصُ فَجَوَزَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ، وَجَوَزَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: «هُوَ زَيْدٌ» أَيُّ: الْمَمْدُوحُ أَوِ الْمَمْدُومُ زَيْدٌ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ فِي الْمُفْتَضِلِّ، وَابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأُصُولِ، وَابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ - وَاخْتَارَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ - إِلَى أَنَّ «حَبْدًا» اسْمٌ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْمَخْصُوصُ خَبَرُهُ، أَوْ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْمَخْصُوصُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ؛ فَرُكِبَتْ «حَبَّ» مَعَ «ذَا» وَجُعِلَتْما اسْمًا وَاحِدًا. وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ ابْنُ دُرُسْتُوهِ - إِلَى أَنَّ «حَبْدًا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَ «زَيْدٌ» فَاعِلُهُ؛ فَرُكِبَتْ «حَبَّ» مَعَ «ذَا» وَجُعِلَتْما فِعْلًا، وَهَذَا أَوْعَى الْمَذَاهِبِ.

٤٩٤ - وَأَوَّلُ «ذَا» الْمَخْصُوصِ، أَيَّا كَانَ، لَا تَعْدِلُ بِذَا؛ فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا أَيُّ: أَوْعَى الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ اللَّذَمِّ بَعْدَ «ذَا» عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، مِنْ الْإِفْرَادِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالْجَمْعِ، وَلَا تُغَيَّرُ «ذَا» لِتَغْيِيرِ الْمَخْصُوصِ، بَلْ يُلْزَمُ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْمَثَلَ، وَالْمَثَلُ لَا يُغَيَّرُ، فَكَمَا تَقُولُ «الصَّيْفُ ضَيْعَتِ اللَّبَنِ» لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ وَالْمُفْرَدِ وَالْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ بِهَذَا اللَّفْظِ، تَقُولُ: «حَبْدًا زَيْدٌ وَحَبْدًا هِنْدٌ وَالزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ، وَالزَّيْدُونَ، وَالْهِنْدَاتُ» فَلَا تَخْرُجُ «ذَا» عَنِ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَلَوْ خَرَجَتْ لَقِيلَ: «حَبْدِي هِنْدٌ، وَحَبْدَانِ الزَّيْدَانِ، وَحَبَّتَانِ الْهِنْدَانِ، وَحَبَّ أُولَئِكَ الزَّيْدُونَ، أَوِ الْهِنْدَاتُ».

قوله: (وجعلنا اسماً) أي بمنزلة قولك: المحبوب، وغلب جانب الاسم على الفعلية مع تركبه منهما لشرفها.

قوله: (وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء إذا أتبعه لا بمعنى أعطى كما قيل، وذا مفعوله الثاني، والمخصوص الأول أي اجعل المخصوص والياً ذا أي تابعاً له، وأيا اسم شرط منصوب خبراً لكان. وهي فعل الشرط، واسمها ضمير المخصوص، والجواب قوله: لا تعدل بذا حذفت فاؤه للضرورة.

قوله: (بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وإن قدم على التمييز كحبذا زيد رجلاً وحبذا رجلاً زيد. أما مخصص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر.

قوله: (الصيف الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد تفریطه فيه، والصيف بالنصب ظرف لضيعة بكسر التاء خطاباً بالموث، وأصله أن امرأة طلقت زوجاً غنياً لكبره وأخذت شاباً فقيراً فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبناً فقال ما ذكر أي ضيعة اللبن في زمن الصيف فكيف تطليبه الآن فقالت: هذا ومذقه خير أي هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني.

قوله: (أو فجبر) الفاء زائدة لا عاطفة لأن العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي وإن شئت فجبر.

٤٩٥ - وَمَا سَوَى «ذَا» أَرْفَعُ بِحَبٍّ، أَوْ فُجِرَ بِأَلْبَا، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْمَا كَثُرَ
يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ «حَبٍّ» غَيْرِ «ذَا» مِنَ الْأَسْمَاءِ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ بِحَبٍّ، نَحْوُ:
«حَبِّ زَيْدٍ» وَالْجَرُّ بِبَاءٍ زَائِدَةٍ، نَحْوُ: «حَبِّ بَرِيدٍ» وَالْأَصْلُ حَبٌّ: حَبَّبْتُ، ثُمَّ أَدْغَمْتُ الْبَاءَ فِي
الْبَاءِ فَصَارَ حَبٌّ.

ثُمَّ إِنْ وَقَعَ بَعْدَ «حَبٍّ» ذَا وَجَبَ فَتْحُ الْحَاءِ؛ فَتَقُولُ: «حَبِّ ذَا» وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا غَيْرُ «ذَا»
جَازَ ضَمُّ الْحَاءِ، وَفَتْحُهَا؛ فَتَقُولُ: «حَبِّ زَيْدٍ» وَ «حَبِّ زَيْدٍ». وَرُويَ بِالْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ:
[٢٧٨] فَقُلْتُ: أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا، وَحَبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

٤٩٦ - ضُعُ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ «أَفْعَلٌ» لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ
يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجُبُ مِنْهَا - لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ - وَصُفَّ عَلَى وَزْنِ

قوله: (ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا
كثر.

قوله: (وجره بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لأن حب عند تجردها من ذا تكون من بابه
بخلاف فاعل نعم كما مر.

قوله: (وجب فتح الحاء) أي إن جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فإن بقيا على أصلهما بلا
تركيب جاز الوجهان كما في التصريح.

قوله: (جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين إليها لأن أصله حبب بالضم أي صار حبيباً،
وجاز فتحها بحذف الضمة بلا نقل، وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد
المدح أو الذم سواء كان حلقى الفاء كحب أولاً كضرب فتقول: ضُربَ الرجل زيد بسكون الراء مع
ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح.

قوله: (فقلت اقتلوها الخ) أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من: قتلت الشراب إذا
مزجته به لأنه يكسر حدته، والشاهد في وحب بها مقتولة أي ممزوجة فالهاء في بها فاعل حب
مجزور بالباء الزائدة، ومقتولة تمييز والله أعلم.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسماً لكل ما دل على الزيادة تفضيلاً كانت كأحسن أو
تنقيصاً كأقبح وإن لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض.

قوله: (وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الأسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن

«أَفْعَل» فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ» كَمَا تَقُولُ: «مَا أَفْضَلُ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا».

وَمَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِنْهُ امْتَنَعَ بِنَاءُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ؛ فَلَا يُبْنَى مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَذَخَرَجٍ وَاسْتَخْرَجَ، وَلَا مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، كَنِعِمَ وَبِئْسَ، وَلَا مِنْ فِعْلِ لَا يَقْبَلُ الْمُفَاضَلَةَ، كَمَاتَ وَفَنِي، وَلَا مِنْ فِعْلِ نَاقِصٍ، كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَلَا مِنْ فِعْلِ مَنفِيٍّ، نَحْوُ: «مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ، وَمَا ضَرَبَ» وَلَا مِنْ فِعْلِ يَأْتِي الْوُضْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ نَحْوُ: «حَمَرَ، وَعَوَرَ» وَلَا مِنْ فِعْلِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ وَجُنَّ» وَشَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فَبَنُوا أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ «اخْتَصِرَ» وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَمَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَقَالُوا: «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فَبَنُوا أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ - شَذُوذًا - مِنْ فِعْلِ الْوُضْفِ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ.

الفعل، ويؤخذ منه تعريف أفعل التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لا فعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل، والتعجب، والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك، وقولنا: ولو تقديرًا لإدخال خير وشر. فأصلهما أخير وأشر، وقد يستعملان كذلك كقراءة: من الكذاب الأشر وقوله:

* بلالُ خيرُ النَّاسِ وابنُ الأخيرِ *

حذفت همزتها لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياساً لا استعمالاً، وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لا فعل لهما، وقد يُحمل عليهما في الحذف أحب كقوله:

* وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا *

وهو قليل.

قوله: (من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعل الخلاف المار في التعجب. ومما سمع منه هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقاً، أو إن كانت الهمزة للنقل لأن همزتهما كذلك. وهذا المكان أفقر من غيره وهو شاذ على الأول فقط لأن همزته ليست للنقل.

قوله: (مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع، وأمنه بأن كان مجهولاً لزوماً فيجوز كانت أزهى من ديك وأعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحيين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوماً خلافاً لابن الناظم بدليل «شَغَلْتُنَا أَمْوَالُنَا» [الفتح: ١١].

قوله: (حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد، وكذا حنك الغراب بالنون بدلها، وهو منقاره يقال أسود حالك وحنك أي شديد السواد اه صحاح.

٤٩٧ - وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصَلْ لِمَانِعٍ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ حِينَ تَقْدَمُ - فِي بَابِ التَّعَجُّبِ - أَنَّهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمِلِ الشُّرُوطَ بِ «أَشَدُّ» وَنَحْوِهَا، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمِلِ الشُّرُوطَ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ؛ فَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدُّ اسْتِخْرَاجَهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً مِنْ زَيْدٍ» وَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدُّ حُمْرَتَهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زَيْدٍ» لَكِنَّ الْمَصْدَرَ يَنْتَصِبُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ «أَشَدُّ» مَفْعُولاً، وَهَهُنَا يَنْتَصِبُ تَمْيِيزاً.

٤٩٨ - وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُهُ أَبَدًا - تَقْدِيرًا، أَوْ لَفْظًا - بِمَنْ إِنْ جُرِّدًا لَا يَخْلُو أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَنْ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ؛ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُجَرِّدًا، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. فَإِنْ كَانَ مُجَرِّدًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ «مِنْ»: لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا، جَارَةً لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ

قوله: (وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي في: اختياراً لأن علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان، وقوله: لمانع متعلق بوصل، والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبراً عن ما.

قوله: (يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في التعجب فعل، وهنا اسم، ويستثنى المجهول والمنفي فلا يتوصل إليهما بذلك لأن مصدرهما يجب كونه مؤولاً كما مر فيكون معرفة بالمسند إليه فلا يصح نصبه تمييزاً لأشد بخلاف التعجب كذا قيل، وفي ذكر المنفي نظر لما مر من صحة الإتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو: هو أكثر عدم قيام. أما المجهول بلا قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم فتأمل.

قوله: (فلا بد أن تتصل به من) ولا يفصل بينهما إلا بمعمول أفعل نحو ﴿النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] أو بلو وما اتصل بها كقوله:

وَلَقُوكَ أَطْيَبَ لَوْ بَدَلْت لَنَا مِنْ مَاءٍ مُوهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد، وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية في الارتفاع في الخير أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للمجازاة فمعنى: زيد أفضل من عمر، وأنه جاوز عمراً في الفضل لا للابتداء وإلا جاز أن يقع بعدها إلى للانتهاء اهـ وأجيب بأن الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ في التفضيل إذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو إلى ما لا نهاية له وإذا بنى أفعل مما يتعدى بمن جاز تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو: هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمر ومن كل خير.

أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو» وَقَدْ تُحَذَفُ «مِنْ» وَمَجْرُورُهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أَيْ: وَأَعَزُّ مِنْكَ نَفَرًا.

وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ بِ «أَل» أَوْ مُضَافًا لَا تَصْحَبُهُ «مِنْ»؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، وَلَا «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ عَمْرٍو».

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ خَبْرًا، كَالآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَنَحْوِهَا، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ، وَقَدْ تُحَذَفُ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ خَبَرٍ، كَقَوْلِهِ:

[٢٧٩] دَنُوتٌ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا

فَ «أَجْمَلُ» أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّاءِ فِي «دَنُوتٍ» وَحُذِفَتْ مِنْهُ «مِنْ»، وَالتَّقْدِيرُ: دَنُوتٌ أَجْمَلُ مِنَ الْبَدْرِ، وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ.

وَيَلْزَمُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الْمُجَرَّدُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ إِلَى نَكْرَةٍ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

٤٤٩ - وَإِنْ لِمَسْكُورٍ يُضَفُّ، أَوْ جُرِّدًا أَلْزَمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوحَّدَا

فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهَذَا أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ امْرَأَةٍ،

قوله: (للدلالة عليها) أي فيمتنع حذفها بلا دليل.

قوله: (لا تصحبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول لأنها إنما تذكر توصلاً لمعرفة مع المجرد، وهو مذكور في المضاف صريحاً، وفي المحلّى بأل حكماً لأنها عهدية لتقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفضول.

قوله: (وأكثر ما يكون ذلك) أي حذف من ومجرورها من المجرد للقرينة.

قوله: (خبراً) أي منسوخاً.

قوله: (ب) أي أجمل إلخ) إشارة إلى أن: كالبدر مفعول ثانٍ لخلناك أي ظنناك.

قوله: (الزم تذكير إلخ) أي لأن المجرد يشبه أفعَلَ التعجب وزناً واشتقاقاً ودلالة على المزية فلزم لفظاً واحداً مثله ومن ثمّ لحنوا أبا نواس في قوله:

كان صُغرى وكُبرى مِنْ فِقَاقِعِهَا حِصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

لأن حقه أصغر وأكبر لتجرده وسيأتي الجواب عنه، والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فأعطي حكمه من امتناع مطابقتها للموصوف لكنها تجب في المضاف إليه كأمثلة الشارح الآتية، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فتقديره أول فريق كافر، والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم أن أفعَلَ التفضيل لا يضاف إلا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال: زيد أفضل امرأة لأنه بعض ما يضاف إليه.

وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ رِجَالٍ، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ نِسَاءٍ» فَيَكُونُ «أَفْعَلُ» فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ مُذَكَّرًا وَمُفْرَدًا، وَلَا يُؤَنَّثُ، وَلَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ.

٥٠٠ - وَتَلَوْ «أَل» طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

٥٠١ - هَذَا إِذَا تَوَيَّتْ مَعْنَى «مِنْ»، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهَوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرِنَ إِذَا كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بِ «أَل» لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ: فِي الْإِفْرَادِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَغَيْرِهِمَا؛ فَتَقُولُ: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ، وَهِنْدُ الْفُضْلَى، وَالْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، وَالْهِنْدَاتُ الْفُضْلُ، أَوِ الْفُضْلَيَاتُ»، وَلَا يَجُوزُ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ؛ فَلَا تَقُولُ: «الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُ» وَلَا «الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلُ» وَلَا «هِنْدُ الْأَفْضَلُ» وَلَا «الْهِنْدَانِ الْأَفْضَلُ» وَلَا «الْهِنْدَاتُ الْأَفْضَلُ» وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَرِنَ بِهِ «مِنْ»؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» فَأَمَّا قَوْلُهُ:

[٢٨٠] وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

فَيُخْرِجُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالْأَصْلُ: وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ، أَوْ جَعَلَ «مِنْهُمْ» مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ مُجَرَّدٍ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، لَا بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ - إلخ» إِلَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ،

قوله: (وتلو آل طبق) أي وتالي آل مطابق لما قبله لأن قرنه بها أضعف شبهه بأفعل

المتعجب.

قوله: (عن ذي معرفة) تعريض برد قول ابن السراج الآتي.

قوله: (معنى من) أي الحاصل عندها، وهو التفضيل لأنه ليس معنى لها بل لأفعل وظاهره إن قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف إلى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتي.

قوله: (والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلى بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها.

قوله: (لا يجوز أن تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولاً إن جرد فحقه أن يذكر هناك كما في نسخ.

قوله: (ولست بالأكثر إلخ) بناء الخطاب، وحصى أي عدداً تمييز لأكثر، والكثير بالمثلثة الغالب في الكثرة من كثرة بالتخفيف غلبه فيها.

وَقَصِدَ بِهِ التَّفْضِيلُ، جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا: اسْتِعْمَالُهُ كَالْمَجْرَدِ فَلَا يُطَابِقُ مَا قَبْلَهُ؛ فَتَقُولُ: «الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَذَا أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ» وَالثَّانِي: اسْتِعْمَالُهُ كَالْمَقْرُونِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ فَتَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ؛ فَتَقُولُ: «الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَقْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَذَا فَضَّلَى النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانِ فَضَّلَى النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانُ فَضَّلُ النِّسَاءِ، أَوْ فَضْلِيَّاتُ النِّسَاءِ»، وَلَا يَتَعَيَّنُ الاسْتِعْمَالُ الْأَوَّلُ، خِلَافاً لِابْنِ السَّرَاجِ، وَقَدْ وَرَدَ الاسْتِعْمَالَانِ فِي الْقُرْآنِ، فَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ غَيْرُ مُطَابِقٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مُطَابِقٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] وَقَدْ اجْتَمَعَ الاسْتِعْمَالَانِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً، الْمُوْطَنُونَ أَكْتِفَاً، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ».

وَالَّذِينَ أَجَازُوا الْوَجْهَيْنِ قَالُوا: الْأَفْصَحُ الْمُطَابَقَةُ، وَلِهَذَا عِيبٌ عَلَى صَاحِبِ الْفَصِيحِ فِي قَوْلِهِ: «فَاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ» قَالُوا: فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِالْفُضْحَى فَيَقُولُ: «فُضْحَاهُنَّ».

فَإِنْ لَمْ يُقْصَدِ التَّفْضِيلُ تَعَيَّنَتِ الْمُطَابَقَةُ، كَقَوْلِهِمْ: «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَغْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ» أَيْ: عَادِلَا بَنِي مَرْوَانَ.

قوله: (وقصد به التفضيل) أي على المضاف إليه خاصة.

قوله: (أحرص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدوهم مفعول أول، ولو طابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للإضافة، وياؤه للساكنين، وبقيت الكسرة قبلها.

قوله: (وكذلك جعلنا إلخ) الأولى تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي فأكابر مجرميها مفعوله، وفي كل قرية ظرف لو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا، وأكابر مجرميها مفعوله الأول، وفي كل قرية الثاني، ففيه ركة وتوهين للمعنى، والشاهد إضافة أكابر لمجرميها مع مطابقتها لموصوفه المقدر أي قوماً أكابر إلخ وهذا مما يرد قول ابن السراج رداً واضحاً فإن أجاب بأن أكابر ليس مضافاً مفعولاً ثانياً ومجرميها مفعول أول لزمه المطابقة في المجرد من أل والإضافة، وهي ممنوعة فإن قال: إن أكابر، منوي إضافته للمعرفة أي أكابرها وقع فيما فر منه.

قوله: (وقد اجتمع الاستعمالان) أي حيث أفرد أحب، وأقرب وجمع أحسن، وقال الزمخشري إنما جمع أحسن لأنه قصد به الزيادة المطلقة، وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص.

قوله: (الموطنون) بصيغة المفعول من وطأه بشد الطاء المهملة إذا مهده وسهله، والأكتاف الجوانب أي الذين سهلت أخلاقهم، ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد.

قوله: (الذين) قصد التفضيل أي على المضاف إليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أي عليه

وَالِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَصْدِ التَّفْضِيلِ وَعَدَمِ قَصْدِهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «هَذَا إِذَا تَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ - الْبَيِّنَاتِ» أَيَّ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ - أَغْنَى الْمُطَابَقَةُ وَعَدَمُهَا - مَشْرُوطٌ بِمَا إِذَا نُورِي بِالْإِضَافَةِ مَعْنَى «مِنْ» أَيَّ: إِذَا نُورِي التَّفْضِيلَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَذَّرْ ذَلِكَ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ طَبَقَ مَا اقْتَرَنَ بِهِ.

قِيلَ: وَمِنْ اسْتِعْمَالِ صِيغَةِ أَفْعَلٍ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ» [الروم: ٢٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ» [الإسراء: ٥٤] أَيَّ: وَهُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، وَرَبُّكُمْ عَلِيمٌ بِكُمْ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
أَيَّ: لَمْ أَكُنْ بِعَجَلِهِمْ، وَقَوْلُهُ:

وعلى غيره، أو لم يقصد تفضيل أصلاً بأن أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما لشبهه بالمعرف بأل في التعريف، وخلوه من لفظ من ومعناها، وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد ﷺ أفضل قرش أي أفضل الناس من بينهم، وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم، أو حسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لثلاث يضاف إلى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف إليه فلو قيل: أحسن الإخوة أو أحسن أبناء يعقوب، أي أحسن منهم لجاز فتأمل. والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة، وإن كان خارجاً عنه بعدها بحسب الإرادة لثلاث يلزم تفضيل الشيء على نفسه.

قوله: (الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند، والأشعج بالجيم وعمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي به لِشَجَّةٍ كَانَتْ فِي وَجْهِهِ أَضْيَفًا إِلَى بَنِي مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما.

قوله: (ومن استعمال إلخ) فصله بقليل لأن ما تقدم في المضاف إلى معرفة ولا خلاف في جواز عروءه عن التفضيل مع وجوب مطابقتها حيثئذ، وأما هذا ففي المجرد عن أل والإضافة ومن، وفيه الخلاف الآتي، وإذا عري المجرد عن التفضيل فالأكثر فيه عدم المطابقة حملاً على أغلب أحواله، وقد يطابق لخلوه عن من لفظاً ومعنى، وعلى هذا يخرج بيت أبي نواس المار، وقول العروضيين فاصلة صغرى وكبرى خلافاً لمن جعله لحناً.

قوله: (أي هين) أي لأن جميع الأشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض.

قوله: (إذ أجشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل.

قوله: (بعجلهم) أي فالنفى أصل العجلة لا زيادتها فقط بقريئة مدح نفسه، وأما أعجل الثاني

[٢٨١] إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
 أَي: دَعَائِمُهُ عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ، وَهَلْ يَنْقَاسُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ قَالَ الْمُبَرِّدُ: يَنْقَاسُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا
 يَنْقَاسُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ أَنَّ التَّخْوِيَّيْنَ لَا يَرَوْنَ ذَلِكَ، وَأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَالَ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إِنَّهُ بِمَعْنَى هَيْئٍ، وَفِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ - وَهُوَ
 الثَّانِي - إِنَّ الْمَعْنَى عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ وَإِنَّ التَّخْوِيَّيْنَ زِدُوا عَلَى أَبِي عُبَيْدَةَ ذَلِكَ، وَقَالُوا: لَا حُجَّةَ فِي
 ذَلِكَ لَهُ.

٥٠٢ - وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو «مِنْ» مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

٥٠٣ - كَمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» وَلَدَى إِيخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْراً وَرَدّاً
 تَقَدَّمَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ مُجَرَّداً جِيءَ بَعْدَهُ «بِمِنْ» جَارَةً لِلْمُفْضَلِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ
 أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، وَ«مِنْ» وَمَجْرُورُهَا مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْمُضَافِ؛ فَلَا يَجُوزُ
 تَقْدِيمُهُمَا عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِهَا اسْمَ
 اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُضَافاً إِلَى اسْمٍ اسْتِفْهَامٍ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ - حِينَئِذٍ - تَقْدِيمُ «مِنْ» وَمَجْرُورِهَا، نَحْوُ:

فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتصراره على الأول لكن فيه أن الأول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل.

قوله: (إن الذي سمك) يستعمل متعدياً بمعنى رفع كما هنا ومصدره سمكاً كضرباً، ولازماً
 بمعنى ارتفع، ومصدره سموكاً كقعوداً وأراد بالبيت الكعبة، والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي
 الأسطوانة أي العمود.

قوله: (عزيزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لأن قصده نفي المشاركة بالأصالة
 مع أن النزاع ليس في ذلك يس.

قوله: (وهل ينقاس ذلك) أي عرو المجرد عن التفضيل، وحاصله ثلاثة أقوال أشار إلى
 ثالثها بقوله: لا يرون ذلك، أي يمتنع قياساً وسماعاً قال في شرح التسهيل، والأصح قصره على
 السماع والأكثر فيما سمع منه عدم المطابقة.

قوله: (لا حجة في ذلك) أي لتأويله فأهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الإعادة
 أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد، وأما أعلم بكم تفضيل على من يعلم بعض
 الوجوه من الناس وإن كان لا مشارك له تعالى في علمه، وأما أعجل وأعز وأطول فلا مانع من
 حملها على التفضيل خصوصاً إذا أريد بالبيت الشرف والمجد كما قاله السعد.

قوله: (يجب تقديم من ومجرورها) أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل
 المصنف، وجاراه عليه الشارح لأن صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقاً ويلزم

«مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَمِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟» وَقَدْ وَرَدَ التَّقْدِيمُ شُدُوداً فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا» وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

[٢٨٢] فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا وَسَهْلًا، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبَ

وَالْتَّقْدِيرُ: بَلْ مَا زَوَّدَتْ أَطِيبَ مِنْهُ؛ وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ يَصِفُ نُسُوءَ بِالسُّمَنِ وَالْكَسَلِ:

[٢٨٣] وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قُطُوفٌ؛ وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

التَّقْدِيرُ: وَأَنَّ لَا شَيْءَ أَكْسَلُ مِنْهُنَّ، وَقَوْلُهُ:

[٢٨٤] إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا طَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التَّقْدِيرُ: فَأَسْمَاءُ أَمْلَحُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِينَةِ.

٥٠٤ - وَرَفَعَهُ الظَّاهِرُ نَزْرًا، وَمَتَى عَاقِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

٥٠٥ - كَلَنْ تَرَى فِي السَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أُولَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

لَا يَخْلُو أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مِنْ أَنْ يَصْلُحَ لَوْقُوعِ فِعْلٍ بِمَعْنَاهُ مَوْقَعُهُ، أَوْ لَا.

فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَوْقُوعِ فِعْلٍ بِمَعْنَاهُ مَوْقَعُهُ لَمْ يُزْفَعْ ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا يُزْفَعُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» فَفِي «أَفْضَلُ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى «زَيْدٌ» فَلَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو ممن بأجنبي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح: أنت ممن خير، لكان حسناً، وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة.

قوله: (أهلاً وسهلاً) منصوبان بمحذوف أي أتيتهم أهلاً ووجدتهم مكاناً سهلاً، وقوله: جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده، والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب لا بزودت.

قوله: (غير أن إلخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم، والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطأ.

قوله: (طعينة) هي في الأصل اليهودج فيه امرأة أو لا ثم سميت به المرأة ما دامت فيه قيل، وقد يطلق عليها مطلقاً وأملح أي أحسن.

قوله: (ورفعه الظاهر) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل، وعبارة الشذور يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقاً لا في مصدر، ولا مفعول به مطلقاً ولا في فاعل ملفوظ به إلا في مسألة الكحل.

قوله: (عاقب فعلاً) فيه قلب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه، ويقع في مكانه فعل.

أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ» فَتَرْفَعُ «أَبُوهُ» بِـ «أَفْضَلَ» إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ حَكَاهَا سَبِيحُونَهُ .
فَإِنْ صَلَحَ لَوْفُوعُ فِعْلٌ بِمَعْنَاهُ مَوْقَعُهُ أَنْ يُرْفَعَ ظَاهِرًا قِيَاسًا مُطَرِّدًا، وَذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ
وَقَعَ فِيهِ أَفْعَلٌ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَكَانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيًّا، مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ، نَحْوُ: «مَا
رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ» فَـ «الْكُحْلُ»: مَرْفُوعٌ بِـ «أَحْسَنَ» لِصِحَّةِ

قوله: (إلا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتاً لرجل مجرور بالفتحة وأبوه فاعله، وأكثر
العرب يرفعونه خبراً مقدماً عن أبوه، والجملة نعت لرجل.

قوله: (بعد نفي) أي ليتوجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفي بمعنى الفعل
المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى: انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في
عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه، ومقام المدح يعين
الثاني فإذا وضع الفعل المثبت مكانه بأن قيل: حسن الكحل في عين رجل كحسنه في عين زيد
أفاد المساواة الصادق بها أفعل، ثم يتوجه النفي إلى ذلك الفعل فتنتفي المساواة كالزيادة، ويثبت
النقص المراد كالأول، فكون أفعل مع النفي كالفعل المثبت إنما هو في الجملة وإلا فلا بد من
توجه النفي إلى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل.

قوله: (أو شبهه) هو النهي كلا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك، والاستفهام الإنكاري
كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن قال في شرح التسهيل، ولم يرد بهذين سماع لكن لا
بأس باستعماله بعدهما.

قوله: (أجنبياً) أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وإن
خرج أيضاً بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض
بالتأخر على المتقدم.

قوله: (باعتبارين) أي باعتبار محلين معينين زيد، والعين الأخرى فالمفضل، والمفضل عليه
شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يغني عما قبله لأن غير
الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات، وإنما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل
من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجه أيضاً إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله
بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك القوة
أفعل حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه،
ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه، ولذا لا ينصب
المفعول به.

قوله: (ما رأيت إلخ) إن جعلت بصريه فأحسن صفة رجلاً أو علمية فهو مفعولها الثاني
والكحل فاعل أحسن، وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله: منه وفي عين زيد

وُقُوعِ فِعْلٍ بِمَعْنَاهُ مَوْقَعُهُ، نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَزَيْدٍ» وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصُّومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» وَقَوْلُ الشَّاعِرِ، أَنْشَدَهُ سَبْيَوِيَّةَ:

[٢٨٥] مَرَزْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ، وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ - حِينَ يُظْلِمُ - وَادِيَا

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَسِيَّةٌ وَأَخَوْفَ - إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ - سَارِيَا

فَ «رَكْبٌ» مَرْفُوعٌ بِ «أَقْلَ»؛ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ «وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا» إِشَارَةٌ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى، وَقَوْلُهُ: «وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا» إِشَارَةٌ إِلَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.

حال من الهاء في منه، والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين: أولهما للموصوف، وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال، وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه، أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد، فتحذف مضافاً أو اثنين. وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو: ما أحد أحسن به الجميل من زيد فأصله من الجميل في زيد فأضيف الجميل لزيد لملاسته له ثم حذف ودخلت من على ملاسته وهو زيد، ومثله مثال المتن إذ أصله: لن ترى رفيقاً أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل، ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الأصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجميل بزيد كما قيل لأن المفاضلة إنما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه، وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، فالحاصل أن الضميرين قد يذكران معاً، وقد يحذفان معاً وقد يذكر أحدهما دون الآخر.

قوله: (ما من أيام إلخ) من زائدة وأيام اسم ما الحجازية وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر، وإلى الله متعلق بأحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لأنه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شذوذ لبنائه من المجهول إلا عند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه في رواية أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثل الناظم.

قوله: (مررت إلخ) جملة ولا أرى حالية، ووادياً مفعول أول لأرى، وكوادي مفعوله الثاني إن جعلت علمية، وإلا فهو حال من وادياً مقدم عليه، وأقل به بالنصب صفة وادياً، وركب فاعل أقل وفيه الشاهد، وجملة أتوه صفة ركب، وتسيئة بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحية مشددة أي مكثاً وهو تمييز لأقل فيما يظهر لا صفة لمصدر محذوف، ولا حال كما قيل لأن المعنى لا يظهر عليهما أي ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أرَ ركباً يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع، وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب، وما مصدرية، والاستثناء مفرغ أي في كل وقت وإلا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم.

(التوابع)

النعت

٥١٦ - يَشْبَحُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى نَعْتُ، وَتَوَكِيدٌ، وَعَظْفٌ، وَبَدَلُ
التَّابِعِ هُوَ: الْأِسْمُ الْمُشَارِكُ لِمَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ مُطْلَقًا.

النعت

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكنَّ النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين.

قوله: (الأسماء) خصها بالذكر لأنها الأصل، ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبديل والنسق قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي: مَتِّمٌ ما سبق، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله:

ولست مُقِرّاً للرجال ظلاماً أبى ذاك عمّاي الأكرمان وخالياً

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي واعلم أنه يتمتع فصل التابع من متبوعه بأجنبي محض عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كمعمول التابع نحو: حشر علينا يسير أو المتبوع كيعجبني ضريك زيدا الشديد، وكعامل المتبوع نحو: زيدا ضربت القائم، ومنه ﴿أَغْنِيَ اللَّهُ أَخِيذَ وَلِيٍّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ١٤] ومعمول عامله نحو: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [الصفافات: ١٥٩] ومنه: ﴿وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] ومفسر عامله نحو: ﴿إِنْ أَمْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] والقسم نحو: زيد والله العاقل وجوابه نحو: ﴿بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمُ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] والاعتراض نحو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦] والاستثناء نحو: ﴿قَمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ﴾ [المزمل: ٢] وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع.

قوله: (في إعرابه) قيل أي وجوداً وعدماً ليدخل نحو: قام قام، ولا لا مما ليس معرباً لكن هذا خارج بقوله: الاسم فلا يصح إدخاله هنا، وقد مر الاعتذار عن التقييد به، والمراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو: يا زيد الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فإنه مشارك في شبه الإعراب، وكذا في نفس الإعراب لكنه محلي في زيد، ومقدر في الفاضل لأن ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد لا بناء، ولا إعراب لعدم مقتضيهما فتدبر.

قوله: (مطلقاً) أي الحاصل في ذلك التركيب، والمتجدد في غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك: الرمان حلو حامض، فإنه مشارك في الإعراب الحاصل والمتجدد بالنسخ وليس تابعاً.

فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِكَ: «الاسْمُ الْمُشَارِكُ لِمَا قَبْلَهُ فِي إِغْرَابِهِ» سَائِرُ التَّوَابِعِ، وَخَيْرُ الْمُبْتَدَأِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ وَحَالُ الْمَنْصُوبِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرَّدًا».

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِكَ: «مُطْلَقًا» الْخَبَرُ وَحَالُ الْمَنْصُوبِ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يُشَارِكَانِ مَا قَبْلَهُمَا فِي إِغْرَابِهِ مُطْلَقًا، بَلْ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ، بِخِلَافِ التَّابِعِ؛ فَإِنَّهُ يُشَارِكُ مَا قَبْلَهُ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ مِنَ الْإِغْرَابِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، وَرَأَيْتُ زَيْدَا الْكَرِيمِ، وَجَاءَ زَيْدُ الْكَرِيمِ».

وَالتَّابِعُ عَلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ: التَّنْعُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَعَطْفُ التَّنْقِي، وَالْبَدَلُ.

٥٠٧ - فَالْتَّنْعُ تَابِعٌ مَتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ أُعْتُقَ

عَرَفَ التَّنْعُ بِأَنَّهُ «التَّابِعُ، الْمُكْمَلُ مَتَّبِعُهُ: بَيَانُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ» نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ، أَوْ مِنْ صِفَاتٍ مَا تَعَلَّقَ بِهِ - وَهُوَ سَبِيئُهُ - نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ».

فَقَوْلُهُ: «التَّابِعُ» يَشْمَلُ التَّوَابِعَ كُلَّهَا، وَقَوْلُهُ: «الْمُكْمَلُ - إِلَى آخِرِهِ» مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا التَّنْعَ مِنَ التَّوَابِعِ.

قوله: (على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور هو العامل في متبوعها إلا البدل فعامله مقدر خلافاً للمبرد وقيل: العامل في الجميع مقدر، وقيل العامل في النعت والبيان، والتوكيد التبعية، وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره وإذا اجتمعت التوابع فأعمل بترتيب قوله:

قَدَّمَ التَّنْعَ فَالْبَيَانَ فَأَكْثَرَ ثُمَّ أَيْدَلَ وَاخْتَمَ بِعَطْفِ الْحُرُوفِ

قوله: (يوسمه) الهاء فيه، وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع، والباء سببية، والوسم إما اسم بمعنى العلامة ففيه حذف مضاف أي متم متبوعه بسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها من وسمته بالسمه، وسماء علمته بالعلامة أي متم متبوعه بسبب تعليمه أي دلالته على معنى فيه إن كان نعتاً حقيقياً، وفيما تعلق به إن كان سببياً.

قوله: (المكمل متبوعه إلخ) أي أصل وضعه التكميل ببيان الصفة للإيضاح بها أو التخصيص، وأما كونه للمدح ونحوه فمجاز كما في الصبان، أو المراد بالمكمل المفيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلاً فيشمل جميع أقسامه، وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر.

قوله: (لما عدا النعت) أي لأنه ليس شيء من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات، والمعنى بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لأنه لا يقصد بهما وضعاً التكميل بإيضاح، ولا تخصيص، ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لأنهما وإن كمالا بالإيضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل بكون لفظهما أصرح من الأول إذ هما عين متبوعهما، وكذا البدل إذا عرض له الإيضاح كمثاله، وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء رجل تاجر.

وَالنَّعْتُ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْخَيْطِ»، وَلِلْمَدْحِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وَلِلذَّمِّ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْفَاسِقِ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] وَلِلتَّرْحِمِ نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ» وَلِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ: «أَمْسِ الدَّابِرَ لَا يَعُودُ»، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

٥٠٨ - وَلِيُحْفَظَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِيَمَّا تَلَا، كـ «امْرُؤٌ يَقُومُ كَرَمًا»
النَّعْتُ يَجِبُ فِيهِ أَنْ يَتَّبَعَ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِقَوْمٍ كَرَمَاءَ، وَمَرَزْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ»، فَلَا تُنْعَتُ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكِرَةِ، فَلَا تَقُولُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ كَرِيمٍ»، وَلَا تُنْعَتُ النَّكِرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ؛ فَلَا تَقُولُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ الْكَرِيمِ».

٥٠٩ - وَهُوَ - لَدَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّذْكِيرِ، أَوْ سَوَاهُمَا - كَالْفِعْلِ، فَأَقْبُ مَا قُمُوا
تَقْدَمُ أَنَّ النَّعْتَ لَا بُدَّ مِنْ مُطَابَقَتِهِ لِلْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ، وَالتَّعْرِيفِ أَوْ التَّنْكِيرِ، وَأَمَّا مُطَابَقَتُهُ لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ - وَهِيَ: التَّثْنِيَّةُ، وَالْجَمْعُ - وَالتَّذْكِيرُ وَغَيْرُهُ - وَهُوَ التَّأْنِيثُ - فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ.

فَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا طَابَقَ الْمَنْعُوتُ مُطْلَقًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، وَالزَّيْدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَالزَّيْدُونَ رَجَالٌ حَسَنُونَ، وَهِنَّ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ، وَالْهِنْدَانِ امْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَالْهِنْدَاتُ نِسَاءٌ حَسَنَاتُ»؛ فَيُطَابِقُ فِي: التَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالْإِفْرَادِ، وَالتَّثْنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ، كَمَا يُطَابِقُ الْفِعْلُ لَوْ جِثَّتْ مَكَانَ النَّعْتِ بِفِعْلِ فَقُلْتُ: «رَجُلٌ حَسَنٌ، وَرَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَرَجَالٌ حَسَنُوا، وَامْرَأَةٌ حَسَنَتْ، وَامْرَأَتَانِ حَسَنَتَا، وَنِسَاءٌ حَسَنَ».

وَإِنْ رَفَعَ أَيُّ النَّعْتِ اسْمًا ظَاهِرًا كَانَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا فِي التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَيَكُونُ مُفْرَدًا؛ فَيَجْرِي الْمَجْرَى الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا؛ فَتَقُولُ:

قوله: (نفخة واحدة) لا شك أن واحدة للتأكيد لأن المرة مستفادة من تحويل المصدر الأصلي وهو نفخاً إلى فعلة وليس هذا كرحمة وبغته مما بني على التاء حتى يكون قوله: واحدة تأسيساً لا تأكيداً كما قيل فتأمل.

قوله: (في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الأولى لا الثانية لأنها واقعة على المنعوت، والواو بمعنى أو لأن الثابت للمنعوت أحدهما، وقوله: تلا صلة أو صفة للثانية جرت على غير ما هي له، ولم يبرز لا من اللبس على مذهب الكوفيين، ونائب فاعل يعط ضمير النعت، وما الأولى مفعوله الثاني أي وليعط النعت ما ثبت للمنعوت الذي تلا هو من التعريف أو التنكير.

قوله: (مجري الفعل إذا رفع ظاهراً) أي في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجرده من

«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةً أُمَّهُ»، كَمَا تَقُولُ: «حَسُنَتْ أُمُّهُ»، وَ «بِأَمْرَاتَيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا، وَبِرَجَالٍ حَسَنٍ أَبَاؤُهُمْ»، كَمَا تَقُولُ: «حَسَنَ أَبَوَاهُمَا، وَحَسَنَ أَبَاؤُهُمْ».

فَالْحَاصِلُ أَنَّ النَّعْتَ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرًا طَابَقَ الْمَنْعُوتُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ: وَاحِدٍ مِنَ أَلْقَابِ الْإِغْرَابِ - وَهِيَ: الرَّفْعُ، وَالنُّصْبُ، وَالْجَرُّ - وَوَاحِدٍ مِنَ التَّغْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

وَإِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا طَابَقَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ: وَاحِدٍ مِنَ أَلْقَابِ الْإِغْرَابِ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّغْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَأَمَّا الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ - وَهِيَ: التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالْإِفْرَادُ، وَالتَّثْنِيَةُ، وَالْجَمْعُ - فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا: فَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى مُؤَنَّثٍ أُثْبِتَ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مُذَكَّرًا، وَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى مُذَكَّرٍ ذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مُؤَنَّثًا، وَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى مُفْرَدٍ، أَوْ مُثْنًى، أَوْ مَجْمُوعٍ - أُفْرِدَ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

٥١٠ - وَالنَّعْتُ بِمُشْتَقِّ كَصَفَبٍ وَذَرَبٍ وَشِبْهِهِ، كَذَا، وَذِي، وَالْمُنْتَسِبُ

لَا يَنْعَتُ إِلَّا بِمُشْتَقِّ لَفْظًا، أَوْ تَأْوِيلًا.

وَالْمُرَادُ بِالْمُشْتَقِّ هُنَا: مَا أُخِذَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى وَصَاحِبِهِ: كَاسِمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.

علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفرداً مؤنثاً أم لا، نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً كمررت برجل كرام أباه بل هو الأوضح لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يعر مجراه، ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحاً على لغة أكلوني البراغيث كالفعل فيقال: مررت برجل كريمين أبواه وحسين غلماناه وهو كذلك، ومقتضاه أيضاً جواز: برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم.

قوله: (طابق المنعوت في أربعة إلخ) أي ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجريح وكونه أفعَل تفضيل مجرداً أو مضافاً فالتكرة فإنه يلزم التذكير والإفراد.

قوله: (وذرب) بالذال المعجمة هو الحاذ اللسان مطلقاً أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو بالمهملة الخبير بالأشياء المعتاد لها.

قوله: (إلا بمشتق إلخ) أي عند الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقاً بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دماميني، وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلي بآل بعد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً أو يراناً نحو هذا الرجل قائم، أما على الأول فلا يجوز كونه نعتاً إلا المشتق كهذا القائم رجل.

وَالْمُؤَوَّلُ بِالمُشْتَقِّ: كَاسِمِ الإِشَارَةِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَيْدٍ هَذَا» أَيْ المُشَارِ إِلَيْهِ، وَكَذَا «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَالْمَوْصُولَةُ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ» أَيْ: صَاحِبِ مَالٍ، وَ «بِرَيْدٍ ذُو قَامٍ» أَيْ: القَائِمِ، وَالْمُنْتَسِبُ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أَيْ: مُنْتَسِبٍ إِلَى قُرَيْشٍ.

٥١١ - وَنَعَتْهُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

تَقَعُ الْجُمْلَةُ نَعْتًا كَمَا تَقَعُ خَبَرًا وَحَالًا، وَهِيَ مُؤَوَّلَةٌ بِالنِّكَرَةِ، وَلِذَلِكَ لَا يُنْعَتُ بِهَا إِلَّا النِّكَرَةُ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ» أَوْ «أَبُوهُ قَائِمٌ» وَلَا تُنْعَتُ بِهَا الْمَعْرِفَةُ؛ فَلَا تَقُولُ: «مَرَزْتُ بِرَيْدٍ قَامَ أَبُوهُ، أَوْ أَبُوهُ قَائِمٌ» وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ نَعْتُ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْجِنْسِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٨٦] وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْلِمْ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي

فَ «نَسْلَخُ» صِفَةٌ لِلَّيْلِ وَ «يَسُبُّنِي»: صِفَةٌ لِلَّيْلِمْ، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ؛ لِجَوَازِ كَوْنِ «نَسْلَخُ»، وَ «يَسُبُّنِي» حَالَيْنِ.

قوله: (وهو اسم الفاعل إلخ) أفاد بالحصص أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله، وهو اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها، ودخل في اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتل وصبور.

قوله: (كأسماء الإشارة) أي غير المكانية أما هي فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كائن.

قوله: (ذو) أي وفروعها.

قوله: (والموصولة) لا يشملها قول المتن، وذو بالياء إلا على لغة إعرابها لأن المبنية تلزمها الراو، ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بآل، وأل نفسها بخلاف من وما وأي.

قوله: (مؤولة بالنكرة) أي لا نكرة حقيقة وإن جرى على الألسنة قال الرضي لأن التعريف والتذكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وإن أولت به فنحو: جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم، في تأويل: جاء رجل قائم أبوه، ونحو: جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد.

قوله: (الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فرد مبهم، ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانون لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن.

قوله: (وآية لهم الليل) أي حقيقته في ضمن أي فرد في الليالي لأن السليخ من الأفراد لا الحقيقة.

قوله: (حالين) أي نظراً لصورة التعريف لا يقال: الحالية تفيد تقييد السب بحال المرور مع

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيتُهُ خَيْرًا» إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً مِنْ ضَمِيرٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَوْصُوفِ، وَقَدْ يُحْذَفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ:

[٢٨٧] وَمَا أَذْرِي أَعْيَرَهُمْ نَسَاءً وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

التَّقْدِيرُ: أَمْ مَالٌ أَصَابُوهُ، فَحُذِفَ الْهَاءُ، وَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا» [البقرة: ٤٨] أَيْ: لَا تُجْزِي فِيهِ، فَحُذِفَ «فِيهِ».

وَفِي كَيْفِيَّةِ حَذْفِهِ قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حُذِفَ بِجُمْلَتِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَالثَّانِي: أَنَّهُ حُذِفَ عَلَى التَّذْرِيجِ؛ فَحُذِفَ «فِي» أَوَّلًا، فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ، فَصَارَ «تَجْزِيهِ» ثُمَّ حُذِفَ هَذَا الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ، فَصَارَ تَجْزِي.

٥١٢ - وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَيْتُ الْقَوْلَ أَضْمَرُ نُسَبَ

لَا تَقَعُ الْجُمْلَةُ الطَّلِبِيَّةُ صِفَةً؛ فَلَا تَقُولُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَضْرَبُهُ»، وَتَقَعُ خَيْرًا خِلَافًا لِابْنِ الْأَثْبَارِيِّ؛ فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَضْرَبُهُ»، وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: «فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيتُهُ خَيْرًا» يُوهِمُ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَيْرًا يَجُوزُ أَنْ تَقَعُ صِفَةً قَالَ: «وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ» أَيْ: أَمْنَعُ وَقُوعَ الْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ فِي بَابِ التَّنْعِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ فِي بَابِ الْخَيْرِ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهُ نَعَتْ فِيهِ بِالْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ فَيُخْرِجُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ الْمُضْمَرُّ صِفَةً، وَالْجُمْلَةُ الطَّلِبِيَّةُ مَعْمُولُ الْقَوْلِ الْمُضْمَرِّ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ دَأْبُهُ وَعَادَتُهُ أَبَدًا وَإِنْ لَمْ يَمِرْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ إِرَادَةِ التَّقِيدِ بِلِ قَوْلِهِ: فَمَضِيَّتُ الْخِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ حَالُ السَّبِّ وَتَعَاوَلَ عَنْهُ، وَلِئِنْ سَلِمَ فَجَعَلَ الْحَالُ لَازِمَةً مُفِيدًا لِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (مَنْ ضَمِيرٌ يَرْبِطُهَا) أَيُ فَهِيَ كَالْخَبَرِ فِي أَصْلِ الرِّبْطِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِيهِ الضَّمِيرُ حِينَئِذٍ كَمَا مَرَّ لَأَنَّ طَلَبَ الْمُبْتَدَأِ لَهُ أَقْوَى مِنْ طَلَبِ الْمَنْعُوتِ لِلنَّعْتِ فَانْكَفَى فِيهِ بِأَدْنَى رِبْطٍ بِخِلَافِ النَّعْتِ، وَلَمْ يَقُلْ مَا أُعْطِيَتْهُ حَالًا لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ جُمْلَةَ النَّعْتِ أَشْبَهَ بِالْخَبَرِ مِنَ الْحَالِ وَلِذَا لَا تَرْبِطُ بِالْوَاوِ خِلَافًا لِلزَّمْخَسَرِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَمَا أَذْرِي الْخِ) قَبْلَهُ.

كُتِبَتْ إِلَيْهِمْ كُتُبًا مِرَارًا فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ لَهَا جَوَابُ

وَمَا أَذْرِي الْخِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمْنَعُ هَذَا الْخِ) فِي قُوَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: فَأَعْطَيْتُ الْخِ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّارِحُ. فَفِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ شَرْطَانِ وَهَذَا ثَالِثٌ وَبَقِيَ وَجُوبُ ذِكْرِ مَنْعُوتِهَا كَمَا سَيَأْتِي آخِرُ الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (لَا تَقَعُ الْخِ) أَيُ لَأَنَّ النَّعْتِ يَغِينُ مَنْعُوتَهُ، وَيَخْصُصُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا لِلْسَامِعِ قَبْلَ لِيَحْصَلَ بِهِ مَا ذَكَرَ وَالْإِنْشَائِيَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا خَارِجَ لِمَدْلُولِهَا إِذْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالتَّلَفُظِ بِهَا وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ مَعْرُوفًا لِلْمُبْتَدَأِ وَلَا مَخْصُصًا لَهُ جَازَ كَوْنُهُ إِنْشَائِيًّا.

[٢٨٨] حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتِ الذُّثْبَ قَطْ
فَظَاهِرُهُ هَذَا أَنَّ قَوْلَهُ: «هَلْ رَأَيْتِ الذُّثْبَ قَطْ» صِفَةٌ لـ «مَذْقٍ»، وَهِيَ جُمْلَةٌ طَلَبِيَّةٌ، وَلَكِنْ
لَيْسَ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَلْ «هَلْ رَأَيْتِ الذُّثْبَ قَطْ» مَقُولٌ لِقَوْلٍ مُضْمَرٍ هُوَ صِفَةٌ لـ «مَذْقٍ»،
وَالْتَقْدِيرُ: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَلْ رَأَيْتِ الذُّثْبَ قَطْ.
فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَلْزَمُ هَذَا التَّقْدِيرُ فِي الْجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي بَابِ الْحَبَرِ؛ فَيَكُونُ
تَقْدِيرُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ» زَيْدٌ مَقُولٌ فِيهِ اضْرِبْهُ؟
فَالْجَوَابُ أَنَّ فِيهِ خِلَافًا؛ فَمَذْهَبُ ابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيِّ التِّزَامُ ذَلِكَ، وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ
عَدَمُ التِّزَامِ.

٥١٣ - وَلَقَدْ تَنَبَّأُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرٍ فَالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُ الْمَصْدَرِ نَعْتًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَذِلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عَذِلٍ، وَبِرَجَالٍ عَذِلٍ،
وَبِامْرَأَةٍ عَذِلٍ، وَبِامْرَأَتَيْنِ عَذِلٍ، وَبِنِسَاءٍ عَذِلٍ» وَيَلْزَمُ جِنْدُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّعْتُّ بِهِ عَلَى
خِلَافِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى، لَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ: إِمَّا عَلَى وَضْعِ «عَذِلٍ»
مَوْضِعَ «عَادِلٍ» أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالْأَصْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي عَذِلٍ، ثُمَّ حُذِفَ «ذِي»
وَأُقِيمَ «عَذِلٌ» مُقَامَهُ، وَإِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ بِجَعْلِ الْعَيْنِ نَفْسَ الْمَعْنَى: مَجَازًا، أَوْ ادِّعَاءً.

قوله: (جاءوا بمذوق) أي بلبن مخلوط بالماء كثيراً حتى قلَّ بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته.

قوله: (فإن قلت إلخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الإنشاء خبراً هل يحتاج لإضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ.

قوله: (كثيراً) ومع كثرة مقصور على السماع كوقوعه حالاً وإن كان أكثر من النعت، وقد يشير إليه قوله: ونعتوا، وشرط المصدر كونه مفرداً مذكراً كما في المتن ومنكراً وصريحاً مؤولاً وثلاثياً أو بزنته وأن لا يبدأ بميم زائدة كمزار ومسير قيل وإلا امتنع النعت به رأساً وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها.

قوله: (فالتزموا إلخ) أي لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يشئ ولا يجمع فأجروه على أصله تنبيهاً على أن حقه أن لا ينعت به لجموده، وأنهم توسعوا بحذف المضاف أو قصداً للمبالغة.

قوله: (مجازاً) أي مرسلأ من إطلاق المعنى على محله، وهو الذات وأما على الأول فمن إطلاق اللازم وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف، وقوله: أو ادعاء أي بأن يدعي أن الذات هي نفس المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج إلى تأويل أصلاً كما نقل عن ابن هشام.

٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ: إِذَا اخْتَلَفَ فَصَاطِفاً فَرَّقُهُ، لَا إِذَا اخْتَلَفَ

إِذَا نَعْتُ غَيْرَ الْوَاحِدِ: فَإِذَا أُنْ يَخْتَلِفُ النَّعْتُ، أَوْ يَتَّفِقُ.

فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجَبَ التَّفْرِيقُ بِالْعَطْفِ؛ فَتَقُولُ: «مَرَزْتُ بِالزُّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ، وَبِرِّجَالٍ فَقِيهِهِ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ».

وَإِنْ اتَّفَقَ جِيءَ بِهِ مَثْنً، أَوْ مَجْمُوعاً، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرِّجَالٍ كُرَمَاءَ».

٥١٥ - وَنَعْتُ مَعْمُولٍ وَحِيدٍ مَعْنَى وَعَمَلٍ، أَتَّبَعْتُ بِغَيْرِ أَسْتِثْنَا

قوله: (ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة إذا اختلف إلخ لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لأن ما بعده فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه، والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى كان أو جمعاً كما مثله الشارح أو اسم جمع كقوله:

فَوَاقَيْنَاهُمْ مِثْنًا بِجَمْعٍ كَأَسَدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبٍ

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود، قيل أو أسماء متعاطفة كجاء زيد وعمرو الطويل والقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه، ولا يتعين فيه العطف.

قوله: (إذا اختلف) أي النعت لفظاً ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها أو لفظاً فقط كالذاهب والمنطلق، فكل ذلك تفريقه واجب.

قوله: (بالعطف) أي بخصوص الواو جمعاً ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الإدغام أن تأتي بحرفين: ساكن فمتحرك قيل: إلا نعت اسم الإشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لأن نعته لا يكون إلا طبقه لفظاً، وفي الحقيقة لا استثناء لأنه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق. نعم جوز بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت، ومما اختص به نعت اسم الإشارة كونه محلاً بأل فلا ينعت بغيره، وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبي وأما كونه جنساً لا مشتقاً فغالب، دمايني.

قوله: (كريمين) ولا يجوز كريم وكريم، نعم يجوز: مررت بإنسانين كريم وكريمة، لاختلافهما تأنيثاً ويجوز كريمين نظراً للتغليب، ومحل وجوب الجمع في المتفق إذا عدم مانعه، وإلا فيمتنع أعطيت زيداً أخاه الكريمين لأن التابع في حكم المتبوع، ولا يكون اسم واحد مفعولاً أولاً وثانياً بل يفرد كل بوصف، أو يجمعان في نعت مقطوع كما إذا اختلف العامل في المنعوتين، نص على ذلك الرضي.

قوله: (ونعت معمولي إلخ) نعت مفعول مقدم لأتبع ووحيدي صفة لمحذوف أي، ونعت معمولي عاملين وحيدي إلخ ومعنى، وعمل بالجر لإضافة وحيدي إليهما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقاً سواء كان المعمولان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً

إِذَا نُعِتَ مَعْمُولَانِ لِعَامِلَيْنِ مَتَّحِدَيِ الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ، أَتُبَعَ الثَّغْمُ الْمَنْعُوتُ: رَفْعاً، وَنَضْباً، وَجَزْأً، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ، وَمَرَزْتُ بَرِيدًا وَجُرْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالِحَيْنِ».

فَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ، أَوْ عَمَلُهُمَا - وَجِبَ الْقَطْعُ وَامْتِنَاعُ الْإِتْبَاعِ؛ فَتَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَيْنِ» بِالنَّضْبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، أَيْ: أَغْنِي الْعَاقِلَيْنِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، أَيْ: هُمَا الْعَاقِلَانِ، وَتَقُولُ: «انْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ» أَيْ: أَغْنِي الظَّرِيفَيْنِ، أَوْ «الظَّرِيفَانِ» أَيْ: هُمَا الظَّرِيفَانِ، وَ«مَرَزْتُ بَرِيدًا وَجَاوَزْتُ خَالِدًا الْكَاتِبَيْنِ، أَوْ الْكَاتِبَانِ».

٥١٦ - وَإِنْ نُعِيتَ كَثْرَتٌ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَتِرًا لِذِكْرِ هُنَّ أُتِيْعَتْ

لمن خص الإتياع بالأولين، وهذا البيت متعلق بقوله: لا إذا ائتلف، حيث أفاد أن نعوت غير الواحد إذا كانت متفقة لفظاً ومعنى لا تفرق بل تجمع في لفظ واحد فكأن قائلًا قال: وهل إذا جمعت تكون نعياً تابعاً أو مقطوعاً؟ فأفاد أنه لا يجوز الإتياع إلا إذا اتحد عاملاً المنعوتين معنى وعملاً كما مثله الشارح، والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله: أتبع، أي إن أردته وسكت عن نعت معمولي عامل واحد، وحكمه أنه إذا اتحد عمله ونسبته إليهما في المعنى كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الإتياع والقطع بشرطه وإن اختلفا كضرب زيد عمراً العاقلان وجب القطع وكذا إن اختلفت النسبة دون العمل كأعطيت زيداً أباه العاقلان كما مر عن الرضي وإن اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد عمراً وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح، وجاز هو والإتياع عند غيرهم فليل: يتبع بالرفع تغلياً له وقيل: بأيهما شئت لأن كلاهما مخاصم ومخاصم.

قوله: (متَّحِدَيِ المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً لتعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم إشارة كجاء هذا وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان بالإتياع لأن نعت اسم الإشارة لا يفصل منه فإن أخر جاز لعدم الفصل لكن مر أن نعته لا يكون إلا طبقه في اللفظ فتأمل.

قوله: (فإن اختلف معنى العاملين) أي ولو بالخبرية والإنشائية فلا إتياع في: قام زيد وهل قام عمرو العاقلان، لاختلافهما خبراً وإنشاء وإن اتحد معناهما أما نحو: هذا أبوك، ومن أخوك؟ فيمتنع فيه القطع كالإتياع لاختلافهما خبراً وإنشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولاً فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي إذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد.

قوله: (وجب القطع) أي بالنسبة لامتناع الإتياع فلا ينافي جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه، وإنما امتنع الإتياع لثلاث يعمل عاملان متنافيان في شيء واحد إذ العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لأن الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعاً ومنصوباً في آن واحد أما اتحادهما معنى وعملاً فيجعلهما كالشيء الواحد، وفي ذلك بحث قدمناه

إِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ - وَكَانَ الْمَنْعُوتُ لَا يَتَضَيَّحُ إِلَّا بِهَا جَمِيعاً - وَجَبَ إِتِّبَاعُهَا كُلُّهَا؛
فَتَقُولُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ».

٥١٧ - وَأَقْطَعُ أَوْ أَتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلِّناً
إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مُتَضَيِّحاً بِدُونِهَا كُلِّهَا، جَازَ فِيهَا جَمِيعُهَا: الْإِتِّبَاعُ، وَالْقَطْعُ، وَإِنْ كَانَ
مُعَيَّنًا بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ وَجَبَ فِيمَا لَا يَتَّعَيْنُ إِلَّا بِهِ الْإِتِّبَاعُ، وَجَازَ فِيمَا يَتَّعَيْنُ بِدُونِهِ: الْإِتِّبَاعُ،
وَالْقَطْعُ.

في باب الحال . والحاصل أن نعوت غير الواحد إن اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها إما
بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أولاً، وإن اتحدت لفظاً ومعنى فإن اتحد
عاملاً المنعوتين معنى وعاملاً أو كان العامل واحداً واتحد عمله ونسبته إليهما واتحد المنعوتان
تعريفاً وتنكيراً وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فإن انتفى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز
جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل .

قوله: (إذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافاً للزجاج فشرط
القطع تعين المنعوت بدون النعت واحداً أو أكثر، واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتاً كما
ذكره ابن هشام، وتكون جملة مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي .

قوله: (وجب اتباعها) اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعه مع جواز
الترك؟ وأجيب بأنها محتاج إليها بمقتضى الغرض، والقطع يشعر بالاستغناء فينبغي تناف .

قوله: (أو اتبع) ينقل فتحة الهمزة إلى الواو لأنه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما
قوله في البيت الآتي: أو انصب، فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لأنه من نصب
الثلاثي فهمزته للوصل .

قوله: (أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفاً على دونها أي وإن يكن
معيناً ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على
الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أي وإن يكن معيناً بدون بعضها، وعليهما فمفعول اقطع
محذوف أي اقطع ما سواه على الأول أو اقطعه وحده على الثاني، ويكون مصرحاً بمسألتني
الاستغناء عن جميع النعوت، وعن بعضها فقط . أما إن جعل بعضها بالنصب فمفعول اقطع كما قاله
المعرب والتقدير: إن يكن معيناً بدونها فاقطع جميعها، أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض
فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة .

قوله: (الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم المتبع، ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من
إطلاقه نعت اسم الإشارة، والنعت المؤكد نحو ﴿الْهَيْئِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] والملتزم الذكر نحو:
الشعري العبور فلا يجوز قطعها .

٥١٨ - وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمَرًا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا، لَنْ يَظْهَرَ
 أُنِي: إِذَا قُطِعَ النَّعْتُ عَنِ الْمَنْعُوتِ رُفِعَ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ، أَوْ نُصِبَ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ،
 نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، أَوْ الْكَرِيمِ» أُنِي: هُوَ الْكَرِيمُ، أَوْ أَغْنِي الْكَرِيمَ.
 وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ «لَنْ يَظْهَرَ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ إِضْمَارُ الرَّافِعِ أَوْ النَّاصِبِ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ،
 وَهَذَا صَحِيحٌ إِذَا كَانَ النَّعْتُ لِمَدْحٍ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ» أَوْ ذَمٍّ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو
 الْخَبِيثِ» أَوْ تَرْحُمٍ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ» فَأَمَّا إِذَا كَانَ لِتَخْصِيصٍ فَلَا يَجِبُ الْإِضْمَارُ،
 نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخَيَّاطِ، أَوْ الْخَيَّاطِ» وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ؛ فَتَقُولُ: «هُوَ الْخَيَّاطُ، أَوْ أَغْنِي
 الْخَيَّاطُ، وَالْمُرَادُ بِالرَّافِعِ وَالنَّاصِبِ لَفْظَةُ «هُوَ» أَوْ «أَغْنِي».

٥١٩ - وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُ
 أُنِي: يَجُوزُ حَذْفُ الْمَنْعُوتِ وَإِقَامَةُ النَّعْتِ مُقَامَهُ، إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

تنبيه: محل التفصيل المتقدم إذا كان المنعوت معرفة، أما النكرة فيتعين إتباع الأول من
 نعوتها، ولا يجوز في الباقي القطع سواء افتقر إلى جمعها أم لا، لأن القصد من نعتها تخصيصها
 وقد حصل بالأول فإن كان نعتها واحداً فقط امتنع قطعه على المشهور إلا في الشعر.
 قوله: (مضمر) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب، وحذف حال الآخر للدلالة
 عليه، ولا تنازع لأن الحال لا تضمّر، ومبتدأ مفعول مضمرأ وناصب عطف عليه، والألف في: لن
 يظهرها للثنائية كما حلّ عليه الشارح لأن أو التنويعية لا يفرد الضمير بعدها.
 قوله: (وهذا صحيح إلخ) أي ليكون حذفه الملتزم أمانة على قصد الإنشاء للمدح ونحوه
 ولو صرح بذكره لخفي ذلك القصد وتوهم كونه خبراً مستأنفاً.

قوله: (فإنما إذا كان لتخصيص) مراده ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث
 طالما توقفت فيه وهو أن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتى في نعت
 التخصيص مع أن المنعوت يفتقر إليه في تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم
 وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من النعوت المتعددة
 لنكرة، والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعيناً ما بنعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت
 المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة، وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر.

واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت
 المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو أمدح مثلاً كما نقله الدماميني عن المحققين والله أعلم.

قوله: (وما من المنعوت إلخ) يشمل حذفهما معاً نحو: «لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَخْيَى» [طه]:
 [٧٤] أي حياة نافعة.

قوله: (وإقامة النعت مقامه) أي بشرط صلوحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جملة لا

﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أَي دُرُوعاً سَابِغَاتٍ، وَكَذَلِكَ يُحَذَفُ النَّعْتُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، لِكُنْهٖ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أَي: الْبَيِّن، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]: أَي النَّاجِينَ.

التَّوَكُّيدُ

٥٢٠ - بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقِ الْمُؤَكِّدَا

مع كون المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ إذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما بإطرادٍ إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو: مَتَا ظَنَنْ، وَمَتَا أَقَامَ وَفِينَا سَلَمَ، وَفِينَا هَلَكَ أَي فَرِيقَ ظَنَنْ إِنْخَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثِمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ
أَي لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتِمِ فَكَسَرَ التَّاءَ مِنْ تَأْتِمِ وَقَلَبَ الْأَلْفَ يَاءَ وَحَذَفَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ:

* يَزِمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أَي بِكَفِّي رَجُلٌ كَانَ إِنْخَ.

قَوْلُهُ: (دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ) إِمَّا بِمَصَاحِبَةٍ مَا بَيْنَهُ نَحْوُ أَنْ: ﴿أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] بَعْدَ: ﴿أَلَّا لَهُ الْحَدِيدُ﴾ [سبأ: ١٠] وَإِمَّا بِاخْتِصَاصِ الصِّفَةِ بِهِ كَمَرَرْتُ بِكَاتِبٍ وَصَاهِلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

التَّوَكُّيدُ

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال: أَكَدَ وَوَكَّدَ تَأْكِيداً وَتَوَكُّيداً، أَطْلَقَ عَلَى التَّابِعِ الْآتِي مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ.

قَوْلُهُ: (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ) أَي مَرَاداً بِهِمَا جُمْلَةُ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْسٌ وَلَا عَيْنٌ حَقِيقَةً فَإِنْ أُرِيدَ بِالنَّفْسِ الدَّمُ وَبِالْعَيْنِ الْجَارِحَةُ كَسَفَكَتَ زَيْدٌ نَفْسَهُ، وَفَقَاتَ زَيْدٌ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنَا تَوَكُّيداً فَهُمَا فِي الْمَثَالِ بَدَلُ بَعْضٍ أَوْ لَمَنْعِ الْخُلُوفِ فَتُجَوِّزُ الْجَمْعَ وَإِذَا جَمَعَا وَجِبَ تَقْدِيمُ النَّفْسِ لِأَنَّهَا تَطْلُقُ عَلَى الذَّاتِ حَقِيقَةً بِخِلَافِ الْعَيْنِ، وَقِيلَ يَحْسَنُ فَقَطْ، وَيَجُوزُ جَرُّهُمَا بِيَاءٍ زَائِدَةٍ كَجَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ وَعَمِرُوا بِعَيْنِهِ بِخِلَافِ بَاقِي الْأَفَاضِ التَّوَكُّيدِ، وَأَمَّا: جَاؤُوا بِأَجْمَعِهِمْ، فَبُضْمُ الْمِيمِ مَفْرَدُهُ جَمْعُ كَفَّلَسَ أَوْ أَفْلَسَ أَي بِجَمَاعَتِهِمْ فَالْبَاءُ أَصْلِيَّةٌ وَلَيْسَ هُوَ أَجْمَعُ التَّوَكُّيدِ وَإِلَّا وَجِبَ تَجْرِيدُهُ مِنَ الضَّمِيرِ كَمَا هُوَ حَكْمُهَا وَحَكْمُ إِخْوَاتِهَا كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ، لَكِنْ نَقَلَ الدَّمَامِينِي وَغَيْرُهُ فَتَحَ الْمِيمَ.

قَوْلُهُ: (أَطْلَقَ) أَي إِفْرَاداً وَتَذْكِيراً أَوْ غَيْرَهُمَا.

٥٢١ - وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا
التَّوَكِيدُ قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا: التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ، وَسَيَأْتِي، وَالثَّانِي: التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ، وَهُوَ
عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَرْفَعُ تَوْهَمَ مُضَافٍ إِلَى الْمُؤَكَّدِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِهِذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَلَهُ لَفْظَانِ:
النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» فَ «نَفْسُهُ» تَوَكِيدٌ لـ «زَيْدٌ»، وَهُوَ يَرْفَعُ تَوْهَمَ أَنَّ
يَكُونُ التَّقْدِيرُ «جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ، أَوْ رَسُولُهُ» وَكَذَلِكَ «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ».
وَلَا بُدَّ مِنْ إِضَافَةِ النَّفْسِ أَوْ الْعَيْنِ إِلَى ضَمِيرٍ يُطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أَوْ
عَيْنُهُ، وَهَذَا نَفْسُهَا، أَوْ عَيْنُهَا».

ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْمُؤَكَّدِ بِهِمَا مَثْنَى أَوْ مَجْمُوعاً جَمَعْتُهُمَا عَلَى مِثَالِ أَفْعُلٍ؛ فَتَقُولُ: «جَاءَ
الرَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالْهَيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ،
وَالْهَيْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ، أَوْ أَعْيُنُهُنَّ».

٥٢٢ - وَكَلَامًا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ، وَكَلَامًا، جَمِيعاً - بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلاً
هَذَا هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ: مَا يَرْفَعُ تَوْهَمَ عَدَمِ إِزَادَةِ الشُّمُولِ،
وَالْمُسْتَعْمَلُ لِذَلِكَ «كُلٌّ»، وَكَلَامًا، وَكَلَامًا، وَجَمِيعًا.

قوله: (بأفعل) أي جمعاً ملتبساً بوزن أفعل أو على أفعل وهذه العبارة أحسن من قوله في
التسهيل: جمع قلة لأن عيناً تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكد به على المختار.

قوله: (ما ليس واحداً) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل
الأشمونى وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفساهما والمختار أنفسهما لأن
المثنى جمع في المعنى ولكراهة اجتماع مثنيين، وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه
كقطعت رأس الكبشين ورأسي الكبشين والمختار رؤوسهما.

قوله: (جاء زيد نفسه) إضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لأن
النفس أعلم من زيد.

قوله: (توهم أن يكون إلخ) أي فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز
العقلي بإسناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده، وأما توكيد الشمول
فيحتمل رفع المجاز المرسل بإطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع قائماً يكون باللفظي كما نقله
سم عن السعد والسيد، ثم المراد بالرفع في ذلك الإبعاد لا الرفع بالكلية كما استظهره ابن هشام
بدليل الإتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصاً بالأول لم يؤكد ثانياً.

قوله: (جاء خبر زيد) مثله جاء القوم أنفسهم فإنه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسولهم لا
توهم جاء بعضهم لأنه ليس للشمول فتدبر.

فَيُؤَكِّدُ بِكُلِّ وَجْمِيعٍ مَا كَانَ ذَا أَجْزَاءٍ يَصِحُّ وَفُوعٌ يَعْضُهَا مَوْقَعُهُ، نَحْوُ: «جَاءَ الرُّكْبُ كُلُّهُ، أَوْ جَمِيعُهُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أَوْ جَمِيعُهَا، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ، أَوْ جَمِيعُهُمْ، وَالْهِنْدَانُ كُلُّهُنَّ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ» وَلَا تَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ».

وَيُؤَكِّدُ بِكِلَا الْمُثْنَى الْمَذْكُورِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا»، وَبِكِلَا الْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا».

وَلَا بُدَّ مِنْ إِضَافَتِهَا كُلِّهَا إِلَى ضَمِيرٍ يُطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ كَمَا مَثَلُ.

٥٢٣ - وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلِّ فَاعِلُهُ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ

أَيُّ: اسْتَعْمَلَ الْعَرَبُ - لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّمُولِ كَكُلِّ - «عَامَّةً» مُضَافاً إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ» وَقُلَّ مَنْ عَدَّهَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ فِي أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ، وَقَدْ عَدَّهَا سَبِيحِيَّةً، وَإِنَّمَا قَالَ: «مِثْلُ النَّافِلَةِ» لِأَنَّ عَدَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ يُشَبِّهُ النَّافِلَةَ، أَيُّ: الزِّيَادَةُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ النُّحَوِيِّينَ لَمْ يَذْكُرْهَا.

٥٢٤ - وَيَعْدُ كُلُّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمُعَا

قوله: (ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله، ورأيتهم جميعاً لصحة: اشتريت نصفه، ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لأن المجرى لا يتعلق ببعض.

قوله: (ويؤكد بكلا وكلتا المثنى) أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند إليهما لا نحو: جاء زيد وذهب عمرو كلاهما، ولا يشترط حلول المفرد محلها عند الجمهور خلافاً للأخفش والفراء فيجوز: اختصم الزيدان كلاهما وإن لم يصح إسناد الاختصاص للواحد لأن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال.

قوله: (ولا بد من إضافتهما إلخ) أي لفظاً كما يفيد قول المصنف: بالضمير موصلاً فلا يكتفي بنيتها خلافاً للزمخشري ولا حجة في قوله تعالى: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً» [البقرة: ٢٩] ولا في قراءة: أنا كلا فيها على أن المعنى جميعه وكلنا لأن جميعاً حال من ما الموصولة، وكلا بدل من اسم أن لا تأكيداً وفرض الكلام فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد، «وَكُلٌّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ» [الأنبياء: ٣٣].

قوله: (فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذاً من عم، ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله: مثل النافلة، حال من فاعله.

قوله: (مضافاً إلى الضمير) أي لفظاً ككل، ولا يؤكد به إلا ذو أجزاء كما يؤخذ من التشبيه.

قوله: (لأن أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضاً فجميع لم يذكره الجمهور، ولم ينه عليه فلعلة أراد مثل النافلة لزوم التاء لها مع المذكر وغيره

أَيُّ: يُجَاءُ بَعْدَ «كُلِّ» بِأَجْمَعَ وَمَا بَعْدَهَا لِتَقْوِيَةِ قَصْدِ الشُّمُولِ؛ فَيُؤْتَى بِـ «أَجْمَعَ» بَعْدَ «كُلِّهِ» نَحْوُ: «جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعَ» وَبِـ «جَمْعَاءَ» بَعْدَ «كُلِّهَا»، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءَ» وَبِـ «أَجْمَعِينَ» بَعْدَ «كُلِّهِمْ» نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» وَبِـ «جُمَعَ» بَعْدَ «كُلِّهِنَّ» نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعَ».

٥٢٥ - وَذُرْنَ كُلٌّ قَدْ يَجِيءُ: أَجْمَعَ جَمْعَاءَ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعَ أَيُّ: قَدْ وَرَدَ اسْتِغْمَالُ الْعَرَبِ «أَجْمَعَ» فِي التَّوَكِيدِ غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهِ» نَحْوُ: «جَاءَ الْحَيْشُ أَجْمَعَ» وَاسْتِغْمَالُ «جَمْعَاءَ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهَا» نَحْوُ: «جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمْعَاءَ» وَاسْتِغْمَالُ «أَجْمَعِينَ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهِمْ» نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ» وَاسْتِغْمَالُ «جُمَعَ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهِنَّ» نَحْوُ: «جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعَ» وَزَعَمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٨٩] يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيحاً مُرْضِعاً تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَ شَنِ أَرْبَعَا إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعَا

٥٢٦ - وَإِنْ يُفِيدُ تَوَكِيدَ مَنكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ مَذَهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَوَكِيدُ التَّنْكِرَةِ: سَوَاءً كَانَتْ مَحْدُودَةً، كَيَوْمٍ، وَلَيْلَةٍ، وَشَهْرٍ، وَحَوْلٍ، أَوْ غَيْرَ مَحْدُودَةٍ، كَوَقْتٍ، وَزَمَنٍ، وَجَيْنٍ.

كاشترت العبد عامته كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبُ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] أي زائد على ما طلبه إبراهيم. قوله: (بأجمع) وقد يجاء بعد أجمع بأكتع ثم بأبضع زاد الكوفيون: ثم بأبتع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض، وقدمت كل لنصها على الإحاطة ثم أجمع لصراحتي في الجمعية على الباقي، ثم أكتع لأنه من تكثع الجلد إذا انقبض واجتمع، ثم أبضع لأنه من تبضع العرق إذا سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع، ثم أبتع لأنه من البتّع، وهو الشدة أو طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية، وهذه الألفاظ يمتنع إضافتها للضمير لأنها معارف إما بنيتها، أو بالعلمية الجنسية لمعنى الإحاطة والشمول، وعلى هذا فأجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعادل لأنه جمع فحقه جمع بسكون الميم كحمراء وحمرة على الأول تبدل العلمية بالوصفية، وقال الدماميني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا لف التأنيت الممدودة مطلقاً.

قوله: (الذلفاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة، وتطلق على المرأة الحسنة، والشاهد في أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضاً الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة أبكي، ومثله في التنزيل ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

قوله: (لا يجوز توكيد التنكرة) أي لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظاً وغيره فليزِم تخلفهما تعريفاً وتكثيراً، وهو ممنوع عندهم.

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ - جَوَّازُ تَوْكِيدِ النِّكَرَةِ الْمَحْدُودَةِ؛ لِحُصُولِ الْفَائِدَةِ بِذَلِكَ، نَحْوُ: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْثَعًا

وَقَوْلُهُ:

[٢٩٠] قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

٥٢٧ - وَأَخْبَرَ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ فَعْلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُثْنَى يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوْ الْعَيْنِ وَبِكِلَا وَكِلْتَا، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَلَا تَقُولُ «جَاءَ الْجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ» وَلَا «جَاءَ الْقَبِيلَتَانِ جَمْعًا وَإِنْ» اسْتِغْنَاءً بِكِلَا وَكِلْتَا عَنْهُمَا، وَأَجَّازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ.

٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكَّدُ الْمُسَمِّيَةُ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْحَيْنِ فَيُعَدُّ الْمُتَّفَصِّلُ

٥٢٩ - عَنَيْتُ ذَا الرَّفِيعِ، وَأَكْدُوا بِمَا سِرَاهِمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا

قوله: (المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفاً وتنكيراً ولم يشترط الرضي والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلاً بهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه.

قوله: (حولاً أكتعاً) أي فحولاً نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من ألفاظ الشمول من قولهم: حول كتيع أي تام، وفيه شاهد أيضاً لأفراد أكتع عن أجمع.

قوله: (قد صرّت) من الصرير وهو التصويت، والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر، أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم.

قوله: (واغن) أمر من عنى كفرح بمعنى استغنى.

قوله: (في مثنى) أي في تأكيد ما دل على اثنين، وإن لم يسم في الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما.

قوله: (عن وزن فعلاء) أي عن تشنية موازن فعلاء من الألفاظ المارة في قوله: وبعد كل أكدوا بأجمعاً إلخ وكان الأولى ذكر هذا بعدها لأنه من تعلقاتها، وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة.

قوله: (وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع، وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع كأكتعان وكنتعاون.

قوله: (فبعد المنفصل) أي فأكد بهما بعد المنفصل لثلا يقع اللبس في نحو: هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عيناها، لتبادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك،

لَا يَجُوزُ تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِالنَّفْسِ أَوِ الْعَيْنِ، إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ؛ فَتَقُولُ: «قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، أَوْ أَعْيُنَكُمْ» وَلَا تَقُلْ: «قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ». فَإِذَا أَكَّدْتَهُ بِغَيْرِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ؛ تَقُولُ: «قَوْمُوا كُلَّكُمْ» أَوْ «قَوْمُوا أَنْتُمْ كُلَّكُمْ».

وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ غَيْرَ ضَمِيرٍ رَفَعَ: بِأَنْ كَانَ ضَمِيرٌ نَضْبٌ أَوْ جَزْمٌ؛ فَتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، أَوْ عَيْنِكَ، وَمَرَرْتُ بِكُمْ كُلَّكُمْ، وَرَأَيْتُكَ نَفْسَكَ، أَوْ عَيْنَكَ، وَرَأَيْتُكُمْ كُلَّكُمْ».

٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ «أَذْرَجِي أَذْرَجِي» هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي التَّوْكِيدِ، وَهُوَ: التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ، وَهُوَ تَكَرُّارُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ بِعَيْنِهِ اغْتِنَاءً بِهِ، نَحْوُ: «أَذْرَجِي أَذْرَجِي» وَقَوْلُهُ:

[٢٩١] فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءَ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا» [الفجر: ٢١].

٥٣١ - وَلَا تُعَدُّ، لَفْظُ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَطِلَ

وطُرِدَا للباب في غير ذلك، وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقي الألفاظ.

قوله: (المرفوع المتصل) أي بارزاً كان كما مثله أو مستتراً كزيد قام هو نفسه.

قوله: (بضمير منفصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو: قوموا في الدار أنفسكم كلكم كما يقتضيه كلام التسهيل.

قوله: (وما من التوكيد إلخ) ما موصول مبتدأ أو لفظي خبر لمحذوف، والجملة صلة ما، ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لأنه في تأويل المشتق، وجملة يجيء خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجيء مكرراً وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف.

قوله: (وهو تكرار اللفظ الأول) أي إما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ﴾ [الطارق: ١٧] كما قاله السيوطي أو بمرادفه كقوله:

* أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ *

ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، والمراد تكراره إلى ثلاث فقط لاتفاق الأدياء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب، وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لأنها لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها.

قوله: (دكاً دكاً) منع بعضهم كونه تأكيداً لأن الثاني غير الأول إذ المراد دكاً بعد دك، وإنما هو حال لتأويله بمكرر أدكها كما أول ادخلوا رجلاً رجلاً بمتناوبين، وعلمته الحساب باباً باباً

أَيُّ: إِذَا أُريدَ تَكْرِيرُ لَفْظِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ لِلتَّوَكِيدِ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، إِلَّا بِشَرْطِ اتِّصَالِ الْمُؤَكِّدِ بِمَا اتَّصَلَ بِالْمُؤَكِّدِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ بِكَ»، وَرَغِبْتُ فِيهِ فِيهِ» وَلَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِكَ».

٥٣٢ - كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلَا بِهِ جَوَابُ: كَنَعَمْ، وَكَبَلَى

أَيُّ: كَذَلِكَ إِذَا أُريدَ تَوَكِيدُ الْحَرْفِ الَّذِي لَيْسَ لِلْجَوَابِ، يَجِبُ أَنْ يُعَادَ مَعَ الْحَرْفِ الْمُؤَكِّدِ مَا يَتَّصِلُ بِالْمُؤَكِّدِ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» وَ «فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وَلَا يَجُوزُ «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَلَا «فِي الدَّارِ زَيْدٌ».

فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ جَوَابًا - كَنَعَمْ، وَبَلَى، وَجَنِبَ، وَأَجَلَ، وَإِي، وَلَا - جَازَ إِعَادَتُهُ وَحْدَهُ؛ فَيَقَالُ لَكَ: «أَقَامَ زَيْدٌ؟ فَتَقُولُ: «نَعَمْ نَعَمْ» أَوْ «لَا لَا»، وَ «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟ فَتَقُولُ: «بَلَى بَلَى».

٥٣٣ - وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ اتَّفَعَلَ أَكْذِبْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

بمجموعاً أبوابه، ومثله ﴿صَفَاً صَفَاً﴾ [الفجر: ٢٢] أي صفوفاً مختلفة والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما لم يمكن إعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر إعرابه في كل من جزأيه دفعاً للتحكم، كذا قيل. ورده الفارسي بأن الدك في القيامة مرة واحد بدليل ﴿فَدَكْنَا ذَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] فيتعين كون الثاني تأكيداً وكذا صفاً صفاً إن قلنا إن الملائكة تكون يوم القيامة صفاً واحداً لا يعلم طوله إلا الله تعالى.

قوله: (كذا الحروف) وكذا الموصولات لا تؤكد إلا بإعادة الصلة.

قوله: (نعم) حرف جواب يصدق المخبر، ويعلم المستخبر، ويوعده الطالب، ومثلها في ذلك جَبَر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنياً على كسر الراء وأجل بفتح الجيم مبنياً على سكون اللام وأي بكسر الهمزة كما في المغني فكل ذلك يقرر ما قبله من إيجاب أو نفي، وأما لا فلا يبطال الإيجاب خاصة فلا يوجب بها نفي أصلاً عكس بلَى فإنها لا يوجب بها إلا النفي لتبطله وهو إما مجرد ﴿كَرَّعَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى﴾ [التغابن: ٧] أو مع استفهام حقيقي كبلى في جواب: أليس زيد قائماً أي لم ينتفِ قيامه أو توبيخه نحو ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠] أو تقرير كآية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] وكان القياس أن الإيجاب بها هذا لأنه إثبات معنى لأن همزة التقرير للنفي، ونفي النفي إيجاب ولهذا يمتنع إدخال أحد بعده لملازمته للنفي لكنهم راعوا لفظ النفي وحده فردوه ببلى في الأكثر لتقرر إبطاله المستفاد من الهمزة وتوكده، ويجوز إجابته بنعم نظراً لمعنى الإيجاب بشرط أمن اللبس بأن لا يتوهم بقاء النفي وعدم إبطاله كما هو شأن نعم، ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا لعدم صراحته في الكفر إذ يحتمل أن نعم تصديق للإيجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل أنها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن الهمزة، ولا

أَي: يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلِ كُلُّ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ: مَرْفُوعاً كَانَ، نَحْوُ: «قُمْتَ أَنتَ»، أَوْ مَنْصُوباً، نَحْوُ: «أَكْرَمْتَنِي أَنَا»، أَوْ مَجْرُوراً، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِهِ هُوَ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْعُطْفُ

٥٣٤ - الْعُطْفُ: إِمَّا ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقٍ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ
٥٣٥ - قَدْ ذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شَبَهُ الصِّفَةِ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ
الْعُطْفُ - كَمَا ذُكِرَ - ضَرْبَانِ؛ أَحَدُهُمَا: عَطْفُ النَّسَقِ، وَسَيَأْتِي، وَالثَّانِي: عَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِهَذَا الْبَابِ.

وَعَطْفُ الْبَيَانِ هُوَ: التَّابِعُ، الْجَامِدُ، الْمُسَبِّهُ لِلصِّفَةِ: فِي إِضْاحٍ مَتَّبِعِهِ، وَعَدَمِ اسْتِثْلَالِهِ، نَحْوُ:

[٢٩٢] أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

فَ «عُمَرُ» عَطْفُ بَيَانٍ؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّحٌ لِأَبِي حَفْصٍ.
فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «الْجَامِدُ» الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ أَوْ مُوَلَّاةٌ بِهِ، وَخَرَجَ بِمَا بَعْدَ ذَلِكَ: التَّوَكُّيدُ،

كفر على الأول نعم هو غير كاف في الإقرار لاحتماله غير المراد، ولذا لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتماله نفي الوحدة أفاده في المغني والله أعلم.

العطف

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني أو شرکه معه في الحكم.

قوله: (الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بأن كان صفة فصار علماً بالغلبة كالصعق والرحمن الرحيم.

قوله: (إيضاح متبوعه) أي إن كان معرفته، وتخصيصه إن كان نكرة، وقد يكون للمدح ففي الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح للتوكيد كما قاله بعضهم في قوله:

* يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرُ نَضْرُ *

لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيداً لفظياً.

قوله: (فخرج بقوله الجامد الصفة)، وتخرج أيضاً بقوله شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره، وقوله حقيقة القصد به منكشفة يصلح كونه بياناً لوجه الشبه إن نظرنا إلى مطلق انكشاف، وكونه

وَعَطْفِ النَّسَقِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُوضَحَانِ مَتَّبِعُهُمَا، وَالْبَدَلُ الْجَامِدُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ.

٥٣٦ - فَأَوَّلِيْنَهُ مِثْلُ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ الشُّغْلُ كَلِي

لَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ مُشَبَّهًا لِلصِّفَةِ، لَزِمَ فِيهِ مُوَافَقَةُ الْمَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ؛ فَيُؤَافِقُهُ فِي إِعْرَاضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ، وَتَذْكِيرِهِ أَوْ تَأْنِيَتِهِ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ تَشْيِيتِهِ أَوْ جَمْعِهِ.

٥٣٧ - فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

ذَهَبَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى امْتِنَاعِ كَوْنِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَمَتَّبِعِهِ نَكْرَتَيْنِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ - إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ؛ فَيَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ، قِيلَ: وَمِنْ تَنْكِيرِهِمَا قَوْلُهُ

بيانا لوجه الفرق بينه وبين الصفة إن نظرنا لقوله به أي إن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه، والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يؤول بالمشتق وإن أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله إذا ورد جامداً.

قوله: (لا يوضحان) أي الأصل فيهما ذلك وقد يعرض لهما الإيضاح.

قوله: (لأنه مستقل) ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله، وليس كذلك لأنه يخرج بقيد الإيضاح أيضاً فلا حاجة لذكر الاستقلال، ولا يرد على إخراجه أن كل عطف بيان يصح بدلاً إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين منزّل على مقصدي الإيضاح والاستقلال.

قوله: (فأوليينه) تفريع على قوله شبه الصفة لأن المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من عشرة فما أشبهها كذلك، وأول بمعنى أعط، والهاء مفعوله الأول، وقوله: أولاً من وفاق بيان لمحذوف مضاف إلى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرر فيه لأن التقدير: أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وإنما قدرنا مثل لأن المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر.

قوله: (وتعريفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفاً وتنعيراً. وأما قول الزمخشري: إن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات فمخالف لإجماعهم، ولا يصح تخريجه على مختار الرضي من جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما إفراداً وتذكيراً أيضاً وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار المغني عنه بأن مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيهما في كثير من الأحكام لنصهم على أن المبدل منه إذا تعدد، ولم يف البدل بالعدة، تعين قطعه فيخرج على البدلية فالأولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام إبراهيم منها.

قوله: (فقد يكونان) تفريع على قوله فأوليينه أي إذا أثبت أن له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته فقد يكونان إلخ وأتى به مع علمه مما قبله رداً على المخالف.

قوله: (ذهب أكثر النحويين إلخ) أي محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها ورد بأن بعض النكرة أخص من بعض فبين غيره، وكما يجوز ذلك في النعت.

تَعَالَى: ﴿تَوَفَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]؛ فزَيْتُونَةٌ: عَطْفُ بَيَانٍ لِشَجَرَةٍ، وَصَدِيدٌ: عَطْفُ بَيَانٍ لِمَاءٍ.

٥٣٨ - وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَغْمُرَا»

٥٣٩ - وَنَحْوِ «بَشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ كُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ عَطْفُ بَيَانٍ، جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً، نَحْوِ: «ضَرَبْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا» وَاسْتَشْنَى الْمُصَنَّفُ مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَتَيْنِ، يَتَعَيَّنُ فِيهِمَا كَوْنُ التَّابِعِ عَطْفُ بَيَانٍ:

الأولى: أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ مُفْرَداً، مَعْرِفَةً، مُعْرَباً؛ وَالْمَتَّبِعُ مُتَنَادٍ، نَحْوِ: «يَا غُلَامُ يَغْمُرَا» فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ «يَغْمُرَا» عَطْفُ بَيَانٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ؛ فَكَانَ يَجِبُ بِنَاءُ «يَغْمُرَا» عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لُفِظَ بِـ «يَا» مَعَهُ لَكَانَ كَذَلِكَ.

قوله: (صدید) هو الدم المختلط بالقیح، والمخالف يجعل ذلك كله بدلاً.

قوله: (وصالِحاً لبديلة) أي لبدل الكل دون غيره.

قوله: (يا غلام) منادی مبني، ويعمر بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر، وهو منصوب عطف بيان على محل غلام.

قوله: (مسألتین إلخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغني عنه التركيب أو لا يصح حلوله محل الأول اهـ. والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفرادہ أن تقتصر جملة الخبر إلى رابط وهو في التابع كهند قام زيد أخوها؛ فلو أعرب أخوها بدلاً لخلت جملة الخبر عن الرابط لأنه من جملة أخرى تقديراً وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو: رجل قام زيد أخوه والحال كهذا أخوه، وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألة المتن لأن المنع فيهما لعدم صحة إحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفرادہ أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بآل كيازید هذا، أو الحرث وأن يتبع وصف أي في النداء، ووصف اسم الإشارة بالخالي من آل کیا أيها الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو، وإن يتبع ما أضيف إليه كلا وكلتا بمفرق كجاء كلا أخويك زيد وعمرو وذهبت كلتا أختيك هند ودعد، فيمتنع البدل في كل ذلك لامتناع إحلاله محل الأول إذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بآل ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من آل ولا تضاف كلا وكلتا لمفرق كما يعلم من أبوابها ومن أفرادہ أيضاً أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء، والمنع في هذه الصور كصورتی المتن مبني على أن البدل لا بد من صحة حلوله محل الأول، ومنعه بعضهم لأنه يغتفر في الثواني، وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت بدلاً مع امتناع: إن أنت وغير ذلك مما هو كثير.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ خَالِياً مِنْ «أَل» وَالْمَتَّبِعُ بِأَل، وَقَدْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ صِفَةٌ بِأَل، نَحْو: «أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ زَيْدٌ»؛ فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ «زَيْدٍ» عَطْفٌ بَيَانٍ، وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ بَدَلاً مِنْ «الرَّجُلِ»؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٌ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، لِمَا عَرَفْتُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ مِنْ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ بِأَل لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ أَل، أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَى مَا فِيهِ أَل، وَمِثْلُ «أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ زَيْدٌ» قَوْلُهُ:

[٢٩٣] أَنَا ابْنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
فَبَشَرٍ: عَطْفٌ بَيَانٍ، وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ بَدَلاً؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: «أَنَا ابْنُ الثَّارِكِ بِشَرٍ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ» إِلَى أَنَّ تَجْوِيزَ كَوْنِ «بَشَرٍ» بَدَلاً غَيْرُ مَرْضِيٍّ، وَقَصَدَ بِذَلِكَ التَّنْبِيهَ عَلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ وَالْفَارِسِيِّ.

عطف النسق

٥٤٠ - تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ كَاخْصُصْ بُوْهُ وَثَنَاءً مِنْ صَدَقَ

قوله: (الطارِك البكري) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي: أنا ابن الذي ترك البكري بشراً حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لأجل وقوعها عليه، فمتعلق وقوعاً محذوف لا أنه هو عليه المذكور، وخبر الطير جملة ترقبه لثلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه، أفاده الصبان، والمعنى أنه ترك بشراً المذكور مثخناً بالجراح يعالج طلوع الروح، فالطير واقفة عليه ترقب موته لتزل تأكل منه لأنها لا تقع عليه ما دام حياً والله أعلم.

عطف النسق

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض، والمصدر نسقاً بالسكون قيل: وبالفصح أيضاً ويقال: نسقت الدر نظمته، ونسقت الشيء بالشيء إذا أتبعته إياه والمراد هنا المنسوق إطلاقاً للمصدر على المفعول، والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض.

قوله: (تال بحرف الخ) أي معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقديراً لأن حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد، وقوله: متبع أي مشرك للثاني بالأول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في: رأيت غضنفرأ أي أسداً فإن أسداً عطف بيان بالأجلى لا نسق، وإن كان تابعاً بحرف لأنه غير مشرك خلافاً للكوفيين، وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا

عَطْفُ النَّسَقِ هُوَ: التَّابِعُ، الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الَّتِي سَنَذَكُرُهَا، كَ «اِخْصَصْ يَوْذَ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ».

فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «الْمُتَوَسِّطُ - إِلَى آخِرِهِ» بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ.

٥٤١ - قَالَ عَطْفٌ مُطْلَقًا: يَوَاوِ، ثُمَّ فَا، حَتَّى، أَمْ، أَوْ، كَ «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»
حُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يُشْرِكُ الْمَعْطُوفَ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، أَيْ: لَفْظًا وَحُكْمًا، وَهِيَ:
الْوَاوُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو». وَثُمَّ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو». وَالْفَاءُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ
فَعَمْرُو». وَحَتَّى، نَحْوُ: «قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ». وَأَمْ، نَحْوُ: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟».
وَأَوْ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو».

وَالثَّانِي: مَا يُشْرِكُ لَفْظًا فَقَطْ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ:

٥٤٢ - وَاتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ: بَلْ، وَلَا، لَكِنْ، كَ «لَمْ يَزِدْ أَمْرٌ لَكِنْ طَلَا»

تصريح، ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فإن إعرابها بالعطف، ولا تسمى نعوتاً في الاصطلاح.

قوله: (مطلقاً) أي لفظاً ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيوييه أو من ضميره في الخبر على مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي.

قوله: (أم أو) بنقل فتح الهمزة للميم.

قوله: (أحدهما ما يشرك إلخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأو وإن قال الأكثر بعدم تشريكهما في المعنى لأن ما بعدهما مشارك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلاً نعم إذا اقتضيا إضراباً شريكاً لفظاً فقط كبل، ولم ينبه عليه هنا لقلته، والخلاف لفظي لأن نظر الأكثر إلى عدم تشريكهما في معنى العامل إذ القيام مثلاً لم يثبت إلا لأحد المتعاطفين لا لهما معاً، والثاني نظر إلى معناه المفاد بهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما له.

قوله: (فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف إليه، ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر لمحذوف أي فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره.

قوله: (طلا) بفتح المهملة مقصوراً هو ولد الظبية أول ما يولد، وقيل ولد البقرة الوحشية، وقيل ولد ذوات الظلف مطلقاً والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر ممدود فالخمر،

هَذِهِ الثَّلَاثَةُ تُشْرِكُ الثَّانِيَّ مَعَ الْأَوَّلِ فِي إِغْرَابِهِ، لَا فِي حُكْمِهِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو، وَجَاءَ زَيْدٌ لَا عَمَرُو، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

٥٤٣ - فَأَعْطَفَ بِوَاوٍ لَا حِقًّا أَوْ سَابِقًا - فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ الْعَطْفِ الثُّلَاثَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَعَانِيهَا.

قَالُوا: لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ؛ فَإِذَا قُلْتُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو» دَلَّ ذَلِكَ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِي نِسْبَةِ الْمَجِيءِ إِلَيْهِمَا، وَاحْتِمَالِ كَوْنِ «عَمَرُو» جَاءَ بَعْدَ «زَيْدٍ»، أَوْ جَاءَ قَبْلَهُ، أَوْ جَاءَ مُصَاحِبًا لَهُ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو بَعْدَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو مَعَهُ»، فَيُعْطَفُ بِهَا: اللَّاحِقُ، وَالسَّابِقُ، وَالْمُصَاحِبُ. وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ، وَرَدُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧].

٥٤٤ - وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ، كَ «اضْطَفَّ هَذَا وَأَبْنِي» اخْتَصَصَ الْوَاوُ - مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْعَطْفِ - بِأَنَّهَا يُعْطَفُ بِهَا حَيْثُ لَا يُكْتَفَى بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «اخْتَصَصَ زَيْدٌ وَعَمَرُو» وَلَوْ قُلْتُ: «اخْتَصَصَ زَيْدٌ» لَمْ يَجْزِ، وَمِثْلُهُ: «اضْطَفَّ هَذَا وَأَبْنِي، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمَرُو». وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالْفَاءِ وَلَا بِغَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ؛ فَلَا تَقُولُ: «اخْتَصَصَ زَيْدٌ فَعَمَرُو».

وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق، أو أصولها جمع طلية أو طلاة كما في القاموس. قوله: (لمطلق الجمع) أي الإجماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقيد بمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك.

قوله: (ورد إلخ) أي لأن مراد المشركين بقولهم: ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لإنكارهم له، واعلم أن استعمالها عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر وفي سبق ما قبلها راجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقليل.

قوله: (لا يغني متبوعه) أي لكون الحكم لا يقوم إلا بمتعدد كالاختصاص ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها. قال في التصريح: ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف، وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها إلى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بيته الصبان فإن حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كمات كل أب لي حتى آدم، والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعداً.

٢٤٥ - وَالْبَقَّةُ لِسَلْسَرَتَيْبٍ بِأَنْصَالٍ وَ «ثُمَّ» لِسَلْسَرَتَيْبٍ بِأَنْصَالٍ
 أَي: تَدُلُّ الْفَاءُ عَلَى تَأْخُرِ الْمَعْطُوفِ عَنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُتَّصِلًا بِهِ، وَ «ثُمَّ» عَلَى تَأْخُرِهِ
 عَنْهُ مُتَفَصِّلًا، أَي: مُتَرَاخِيًا عَنْهُ، نَحْو: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الَّذِي خَلَقَ

تنبيه: زعم الكوفيون أن الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى:
 «حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا» [الزمر: ٧٣] وقوله: «فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ
 وَنَادَيْنَاهُ» [الصافات: ١٠٣] فالأولى فيهما أو الثانية زائدة وما بعدها جواب إذا، ولما قيل هما
 عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت، والزيادة ظاهرة في
 قوله:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَىٰ لِأَجْبَرٍ عَظْمُهُ حِفَاطًا وَيَتَوَيَّ مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي
 وقوله:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي
 فإن ما بعد إذا الفجائية لا يقترن بالواو وجملة ينوي حال من مَنْ وهو مضارع مثبت لا يقترن
 بالواو إلا أن يقدر له مبتدأ أي وهو ينوي، أفاده المغني.

قوله: (بأنصال) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كتزويج زيد فولد له إذا لم يكن
 بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى: «أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنًا»
 [الأعراف: ٤] من حيث إن الإهلاك بعد البأس لا قبله لأن المعنى: أردنا إهلاكها فجاءها، وكذا
 يقال في حديث «توضاً فغسل وجهه» إلخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى: «أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ
 غُثَاءً» [الأعلى: ٥] ولا قوله: «فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً» [الحج: ٦٣] من حيث إن جعله غثاء
 أحوى أي أسود من شدة اليبس لا يعقب إخراجها واخضرار الأرض لا يعقب إنزال الماء لأن
 التقدير: فمضت مدة فجعله غثاء أو فتصبح الأرض لا يقال مضي المدة بتمامها لا يعقب الإخراج
 والإنزال لأنه يكفي تعقيب أولها وقبل الفاء فيهما نائبة عن ثم، أو هو من باب تزويج فولد له.

قوله: (لم تدل الفاء إلخ) والغالب إذا وليها جملة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف
 والتعقيب نحو: «فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ» [القصص: ١٥] «لَا كَلُولَ مِنْهَا فَمَا لَثُونٌ» [الصافات: ٦٦]
 [٢٧] «لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا» [ق: ٢٢] «فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صُرَّةٍ فَصَكَتْ» [الذاريات: ٢٦]
 [٢٩] «فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا» [الصافات: ٢] ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو:
 إن يسلم فهو يدخل الجنة، لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذ السبب التام للجنة وحدها هو
 الإسلام، واستمراره إلى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولاً قاله الدماميني.

قوله: (وإن على تأخير إلخ) اعترض بقوله تعالى: «خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا

فَسَوَى ﴿[الأعلى: ٢]، وَ «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ» [فاطر: ١١].

٥٤٦ - وَأَخْضَصَ بِقَاءٍ عَظْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ
اخْتَصَّتِ الْفَاءُ بِأَنَّهَا تَعْطِفُ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً - لِيُخْلَوْهُ عَنْ ضَمِيرِ الْمُؤْصُولِ - عَلَى
مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً - لِاسْتِمَالِهِ عَلَى الضَّمِيرِ - نَحْوُ: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الدُّبَابِ»، وَلَوْ
قُلْتُ: «وَيَغْضِبُ زَيْدٌ» أَوْ «ثُمَّ يَغْضِبُ زَيْدٌ» لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَدُلُّ عَلَى السَّبَبِيَّةِ، فَاسْتُغْنِيَ بِهَا
عَنِ الرَّابِطِ، وَلَوْ قُلْتُ: «الَّذِي يَطِيرُ وَيَغْضِبُ مِنْهُ زَيْدُ الدُّبَابِ» جَازٌ؛ لِأَنَّكَ أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ
الرَّابِطِ.

٥٤٧ - بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطِفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا
يُسْتَرْطَفُ فِي الْمَعْطُوفِ بِحَتَّى أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ:

رُؤُوسَهَا ﴿[الأعراف: ١٨٩] فَإِنْ خَلَقَ بَنِي آدَمَ مُتَأَخِّرًا عَنْ خَلْقِ زَوْجَتِهِ حَوَاءَ وَأَجِيبَ بِأَنَّهَا عاطفة على
محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم جعل إلخ أو ان ثم بمعنى الوار وزعم الأخفش
والكوفيون انها تزداد كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] ليتوبوا فَإِنْ تَابَ جَوَابُ
إِذَا قَبْلَهُ وَرَدَّ بِأَنَّ الْجَوَابَ مُحذَوْفٌ أَي حَتَّى ﴿إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ﴾ [التوبة: ١١٨] إلخ كَانَ
كِت وَكِت ثُمَّ تَابَ إلخ.

قوله: (اختصت الفاء بأنها إلخ) اقتصر على ذلك مراعاة للمتن وإلا فتختص بعكسه أيضاً
وهو عطف الصلة على ما ليس صلة كجاء الذي تقوم هند فيغضب هو، وكذا تختص بعطف جملة
لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له وعكسه كزيد يقوم فيقعده عمرو، ومررت
برجل أو يزيد يقوم فيقعده عمرو وعكس ذلك؛ فلو قال: وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد
فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال لكان أولى وفي التسهيل تختص أيضاً بعطف
مفصل على مجمل متحدين معنى نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ زَوْجَهُ﴾ [هود: ٤٥] فقال إلخ، والترتيب في
مثله ذكري لا معنوي لاتحاد معناه، ويمكن أن يجعل من ذلك: تَوْضُحاً فغسل وجهه إلخ.

قوله: (الذي يطير إلخ) جملة يطير صلة الذي وعائدها الضمير المستتر في يطير، وجملة
يغضب زيد عطف عليها خلت من العائدة لعطفها بالفاء السببية، والذباب خبر الذي.
قوله: (بعضاً) أي جزءاً كأكلت السمكة حتى رأسها أو فرداً كأكرمت القوم حتى زيدا أو نوعاً
كما مثله، وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كأعجبتني الجارية حتى حديثها بخلاف حتى
ولدها، وأما قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالرَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا

ينصب نعل فعلى تأويله باللقى ما يثقله، والنعل بعضه فصح عطفه، وألقاها على هذا تأكيد

في زيادة، أو نقص، نحو: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاءِ».

٥٤٨ - «أُمٌّ» بِهَا أَعْطِفُ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَةً
«أُمٌّ» عَلَى قِسْمَيْنِ: مُنْقَطِعَةٌ، وَسَائِيَّةٌ،

أو إن حتى ابتدائية ونعله نُصِبَ بمحذوف ويفسره ألقاها كما إذا رفع على الابتداء، والخبر ويروى بالجذر على جعلها جارة فيكون إلقاء النعل آخرًا.

قوله: (في زيادة أو نقص) أي معنويين كما مثله، ويعبر عنهما بالشرف والخسة أو حسيين كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الألوف المؤمن يجزي بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه مفرداً لا جملة صريحاً مؤولاً قيل وظاهر إلا ضميراً كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا فيجوز: قام الناس حتى أنا، فشروط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخرًا أم لا، وأما مجرورها فشروطه أن يكون مفرداً وظاهراً وآخرًا أو متصلاً به سواء كان صريحاً كـ ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ أو مؤولاً كـ ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١] وسواء كان غاية في خسة أو شرف أم لا فلكل منهما عموم وخصوص ففي: أكلت السمكة إلخ تصلح للعطف، والجذر لأن الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالباً وفي: حتى يرجع تتعين للجذر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بعضاً ولا غاية في زيادة أو نقص، وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخرًا، أما إن وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة أشكل أو ماضوية كحتى عفواً أو مضارع مرفوع لكونه حالاً أو ماضياً كحتى بقوله الرسول فهي ابتدائية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها وسيأتي لذلك مزيد.

تنبيه: حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو ولا للترتيب في الحكم فيجوز: مات كل أب لي حتى آدم، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر. نعم هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً أي تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه وإذا كان معطوفها آخرًا مجروراً وجب كما في التسهيل إعادة الجار لثلاث تلتبس بالجار كاعتكف في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنهم.

قوله: (إثر همز التسوية) أي بعدها، وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما أبالي كما اقتصر عليه الرضي، وأما الواقعة بعد: ما أدري ونحوه كلا أعلم وليت شعري فلطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي: ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المغني بل مال بعضهم إلى أنها بعد ما أبالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأي الجملة بعده مع أنه متعدي بنفسه، ويقل بالباء فمعنى: ما أبالي أريد قائم أم عمرو لا أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه ازدراء به وربما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله:

وَمُتَّصِلَةٌ، وَهِيَ: الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ نَحْوُ: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا» [إبراهيم: ٢١] وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ مُعْيِيَةٍ عَنْ «أَيَّ» نَحْوُ: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو» أَيَّ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟.

٥٤٩ - وَزَيْمًا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

وَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ فِي اللَّهِ مَضْرَعِي

فتأمل.

قوله: (ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد، وتسمى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام، وهي منحصرة في النوعين، ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع: سواء علي ألم يقم زيد أم قام.

قوله: (سواء علينا إلخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أي جزعنا وصبرنا سواء علينا أو عكسه لأن الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابق «هَذَا يَوْمٌ يَتَقَعُ» [المائدة: ١١٩] مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة «وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه» مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لأحد الشيئين لانسلاخ أم عن ذلك، وتجردها للعطف، والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً، ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ مؤخراً وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم، ولذا لَحَنَ في المعني قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيرافي أن أولاً تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال: وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء، وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء، والهمزة بمعنى أن الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه، وأتى بها لبيان الأمرين أي: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء. فأما للأحد كأو أو الجملة غير مسبوكة، ونقل عن السيرافي في مثله اه وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً لمنافاتها التسوية إلا أن يدعي انسلاخها عن الأحد كأم وعلى إعراب الرضي تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدر كالثابت على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها، وحيث أن الإشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بإنصاف.

قوله: (مغنية إلخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه

أَيَّ: قَدْ تُحَذَفُ الْهَمْزَةُ - يَعْنِي هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ، وَالْهَمْزَةُ الْمُغْنِيَّةُ عَنْ أَيَّ - عِنْدَ أَثْنِ اللَّبْسِ، وَتَكُونُ «أَم» مُتَّصِلَةً كَمَا كَانَتْ وَالْهَمْزَةُ مَوْجُودَةً، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مُحَيِّصِينَ: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ» [البقرة: ٦] بِإِسْقَاطِ الْهَمْزَةِ مِنْ «أُنْذِرْتَهُمْ»، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٩٤] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ
أَيَّ: أَسْبَغَ.

٥٥٠ - وَبِإِنْقِطَاعٍ وَيَمَعْنَى «بَلْ» وَقَتْ إِنَّ تَكْ مِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَتْ
أَيَّ: إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى «أَم» هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ، وَلَا هَمْزَةُ مُغْنِيَّةٌ عَنْ أَيَّ؛ فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ، وَتُفِيدُ

الدمامي، وتخالف همزة التسوية بأمرين الأول أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كذلك فتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين لا بنعم، أولاً لأنك إذا قلت: أزيد قام أم عمر وكنت عالماً بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجلب بتعيينه، وقد يجاب بلا تَخْطِئَةَ للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كما في قصة ذي اليمين وقياسه جواز نعم لإثباتهما معاً تخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صبان. وفيه أن تعميم النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد لا بل بقوله: كل ذلك لم يكن بقياسه في الإثبات أن لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فإن أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للأحد أو عن النفي أصلاً كأنك قلت: أثبت القيام لأحدهما أو لا فيجاب بنعم أو لا، ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة. الثاني: أن الغالب دخولها على مفردين، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو: «أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ» [النازعات: ٢٧] أو يتأخر نحو: «وَأَنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوَعَّدُونَ» [الأنبياء: ١٠٩] وقد تدخل على فعليتين كقوله:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَقْنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ

إذ الأرجح أن هي فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين نحو: ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد، ومفرد وجملة نحو: قال إن أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالباً إلا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر، وتقل على مفرد وجملة كقوله:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْتَفَرُّ أَمْ بَتَّ لَيْلَةً
بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

قوله: (وبمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وف وقيدت وخلت لام في قوله: وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك، وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لإحدهما بالآخرى.

قوله: (إن تك مما قيدت به خلت) أي بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلاً بل بالخبر المحض نحو: «لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ» [السجدة: ٢ - ٣] أو تسبق

الإضراب كَبَلْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة: ٢-٣] أَيْ: بَلْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ، وَمِثْلُهُ: «إِنَّهَا لِإِبِلٌ أَمْ شَاءَ» أَيْ: بَلْ هِيَ شَاءَ.

٥٥١ - حَبْرٌ، أَبَحٌ، قَسَمٌ - بَأَوْ - وَأَنْهَمُ، وَأَشْكُكُ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نَبِيٌّ
أَيْ: تُسْتَعْمَلُ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ، نَحْوُ: «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا» وَلِلْإِبَاحَةِ نَحْوُ:

باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: ١٦] إلخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالإنكار والنفي في ﴿أَلَمْ يَأْمُرْ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: ١٩٥] وكالتقرير أي جعل الشيء مقررًا ثابتًا نحو: ﴿أَفَبِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠] فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر، وكذا تكون مع الهمزة إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك أم لا؟ لأنه لو اقتصر على الأول لأجيب بنعم أو لا فلم يفتر السؤال إلى الثاني، وإنما يذكر لبيان أنه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضارباً عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله: أم لا، بلا فائدة كما نص عليه سيبويه، وأما إذا لم يكن نقيضه كأزيد قام أم عمرو؟ فتحتملها فإن كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة، وإن كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضارباً عن الأول فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه.

قوله: (وتفيد الإضراب) أي لزوماً لا تفارقه وكثيراً ما تفيد معه استفهاماً حقيقياً كأنها الإبل أم شاء أي: بل أهي شاء فاضرب عن الإخبار بكونها إبلاً إلى الاستفهام عن كونها شاء، وقد لا تقتضيه أصلاً نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] ﴿أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك: ٢٠] إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكذا: أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ، كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل الدماميني هذه للاستفهام التوبيخي.

قوله: (بل أهي شاء) إنما قدر هي لأن أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء خاص بالجمل، وعلى هذا فذكرها هنا استطرادي لتتميم أقسام أم، وقيل: تعطف الجمل فقط، وقال المصنف: وكذا المفرد بقلة سمع: إن هناك لإبلاً أم شاء، وأوّل بأن شاء نصب باري محذوفاً.

قوله: (للتخيير والإباحة) قال الشمني أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا إلا الشرعيين لأن الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعمّ الشرعيين كزوج هنداً أو أختها وغيرهما كمثال الشارح، فإن امتناع الجمع وإباحته فيهما إنما يؤخذان من قرائن الحال قال في المغني: ومن المعجب أنهم ذكروا الإباحة والتخيير لصيغة أفعّل ومثلوها بهذين المثالين، ثم ذكروهما لأو، ومثلوها بذلك لكن في ابن يعقوب على التلخيص أن المستفاد من الصيغة مطلق الإذن، ومن أو الإذن في الأحد الدائر وما وراء ذلك من جواز الجمع وعدمه

«جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّخْيِيرِ: أَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَمْنَعُ الْجَمْعَ، وَالتَّخْيِيرُ يَمْنَعُهُ، وَلِلتَّفْسِيرِ، نَحْوُ: «الْكَلِمَةُ اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ» وَلِلإِبْهَامِ عَلَى السَّامِعِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِالْجَائِي مِنْهُمَا وَقَصَدْتَ الْإِبْهَامَ عَلَى السَّامِعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، وَلِلشُّكِّ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» إِذَا كُنْتَ شَاكًا فِي الْجَائِي مِنْهُمَا، وَلِلإِضْرَابِ كَقَوْلِهِ:

[٢٩٥] مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أُخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَدٍ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي
أَيُّ: بَلْ زَادُوا.

٥٥٢ - وَرَبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ، إِذَا لَمْ يُلَفَّ ذُو التُّطْقِ لِلْبَسِ مَنَقْذًا
قَدْ تُسْتَعْمَلُ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاوِ عِنْدَ أَمَنِ اللَّبْسِ؛ كَقَوْلِهِ:

[٢٩٦] جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ
٥٥٣ - وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ»

فمن القرائن. فالفرق الذي في الشارح ليس راجعاً للفظ، أو بل للقرائن المنضمة إلى الكلام واعلم أن التخيير والإباحة إنما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كما في التوضيح لكن صرح الشاطبي بأن المختص بالخبر هو الشك والإبهام فقط، وأما الباقي كالتقسيم والإضراب ففي الموضوعين، وكلام المغني يشعر به.

قوله: (وللإضراب) أي بشرط تقدم نفي أو نهى، وإعادة العامل عند سبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو، ولم يشترط الكوفيون وأبو علي ذلك، ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال «أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا» بسكون الواو ولكن يحتمل أنها فيهما بمعنى الواو.

قوله: (ماذا ترى إلخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان. وقوله: قد بليت يروى: قد بَرِمَتْ بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسئمت.

قوله: (عاقبت الواو) أي جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع.

قوله: (جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز، ويروى إذا كانت بدل أو ولا شاهد فيه حيثئذ.

تنبيه: أو بعد النفي أو النهي لنفي الجميع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ أَيْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] لا الأحد فقط.

قوله: (في القصد) أي المعنى لا في العطف ففيه إشارة لرد القول بأنها عاطفة.

يَغْنِي أَنَّ «إِمَّا» الْمَسْبُوقَةَ بِمِثْلِهَا تُفِيدُ مَا تُفِيدُهُ «أَوْ»: مِنَ التَّخْيِيرِ، نَحْوُ: «خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا» وَالْإِبَاحَةِ، نَحْوُ: «جَالِسْ إِمَّا الْحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ»، وَالتَّقْسِيمِ، نَحْوُ: «الْكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ» وَالْإِبْهَامِ وَالشُّكِّ، نَحْوُ: «جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو». وَلَيْسَتْ «إِمَّا» هَذِهِ عَاطِفَةً، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَذَلِكَ لِدُخُولِ الْوَائِ عَلَيْهَا، وَحَرْفِ الْعَطْفِ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ.

٥٥٤ - وَأَوَّلُ «لَكِنْ» نَفْيًا أَوْ نَهْيًا، وَ«لَا» نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ أَثْبَاتًا تِلْكَ

أَيُّ: إِنَّمَا يُعْطَفُ بِالْكَفِّ بَعْدَ النَّفْيِ، نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا» وَبَعْدَ النَّهْيِ، نَحْوُ: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

وَيُعْطَفُ بـ «لَا» بَعْدَ التَّنَادِي، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو» وَالْأَمْرِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا» وَبَعْدَ الْإِثْبَاتِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو».

قوله: (أما الثانية) أي إن ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف للذكر ما يغني عنها كما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وقوله:

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفْ مِنْكَ عَثِي مِنْ سَمِينِي
وإلا فاطرِخْني واتَّخِذْني عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

قوله: (ما تفيده أو) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الإضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما إما ولم ينبه عليهما لقلتكما والخلاف فيهما.

قوله: (وليست أما هذه) أي الثانية ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة لأنها تعترض بين العامل ومعموله كقام إما زيد وإما عمرو.

قوله: (وأول لكن الخ) أي اجعلها والية أي تابعة لذلك فلا تعطف في الإثبات خلافاً للكوفيين في العطف بها فيه فتنتقل الحكم إلى ما بعدها، وتصير الأول مسكوتاً عنه كبل في الإثبات، وإنما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمال كقام زيد لكن عمرو لم يقم، ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الأصح فإن قدر له خبر جاز، ويشترط أيضاً أن لا تقترب بالواو وإلا كانت كذلك نحو ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي ولكن كان رسول الله. وليس رسول معطوفاً بالواو وعلى أبا لاختلافهما إيجاباً وسلباً، وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو. بل المعطوف بها الجملة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفها مفرداً فلا تعطف الجملة سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر، أو إثبات بل تتمحض للاستدراك، ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة.

وَلَا يُعْطَفُ بِـ «لَا» بَعْدَ النَّفْيِ، نَحْوُ: «مَا جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو» وَلَا يُعْطَفُ بِـ «لَكِنْ» فِي الْإِثْبَاتِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو».

٥٥٥. وَبَلْ كَلَيْكِنْ بَعْدَ مَضْحُونِيهَا كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْتَحِ بَلْ نَيْهَا

٥٥٦. وَانْقُلْ بِهَا لِلشَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

يُعْطَفُ بَلْ فِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ؛ فَتَكُونُ كَلَيْكِنْ: فِي أَنَّهَا تُقَرَّرُ حُكْمَ مَا قَبْلَهَا، وَتُثَبِّتُ تَقْيِضَهُ لِمَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا» فَقَرَّرَتِ النَّفْيَ وَالنَّهْيَ السَّابِقَيْنِ، وَتُثَبِّتُ الْقِيَامَ لِعَمْرُو، وَالْأَمْرَ بِضَرْبِهِ.

وَيُعْطَفُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ، وَالْأَمْرِ؛ فَتَقْيِدُ الْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ، وَتَنْقُلُ الْحُكْمَ إِلَى

قوله: (ولا الخ) لا مبتدأ خبره جملة تلا ونداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بلا أن تتلو نداء أو أمراً أو إثباتاً وكذا الدعاء والتحضيض، ويشترط أيضاً أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، وعكسه كما في التسهيل بخلاف لا امرأة، وأن يكون ما بعدها مفرداً ليس صفة لما قبلها ولا خبراً ولا حالاً وإلا خرجت عن العطف ووجب تكرارها نحو ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً، وأن لا تقترن بعاطف وإلا كان العطف به وتمحضت هي للنفي تأسيساً كجاء زيد لا بل عمرو أو تأكيداً كما جاء زيد ولا عمرو كما في المغني.

قوله: (وبل كلكن) أي في المعنى وبعد حال من بل أي إذا تلت بل نفياً أو نهياً كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله، ويثبت تقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير ومثلها في هذا المعنى وإن لم يذكره المصنف لكن إلا أنه مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فإن تلت إيجاباً أو أمراً نقلت الحكم إلى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونهياً، وهي حينئذ حرف عطف وإضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف إلا بعد هذه الأربعة لكن يختلف معناها كما رأيت، ويشترط أيضاً إفراد معطوفها على الصحيح وإلا كانت حرف ابتداء للإضراب الإبطالي نحو ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي بل هم عباد ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] أو الانتقالي من غرض إلى آخر نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٤]. [١٦]

قوله: (في مريع) كمقعد منزل القوم في الربيع خاصة، والتهياء بفوقية فتحية كصحراء وزناً ومعنى لكن قصرت للوقف، سميت بذلك لتوهان الماشي فيها.

قوله: (الجلبي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض، والتمني لأن الأمر قد يراد به ما فيه معنى الطلب فيشمليها فليس حشواً.

الثَّانِي، حَتَّى يَصِيرَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو، وَاضْرِبْ زَيْدًا بَلَّ عَمْرًا».

٥٥٧ - وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتُ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ

٥٥٨ - أَوْ فَاَصِلْ مَا، وَبِلا فَضِلْ يَرُدُّ فِي النِّظْمِ فَاشْيَاءَ، وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ إِذَا عَطَفْتُ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ وَجَبَ أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عَطَفْتُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَيَقَعُ الْفَضْلُ كَثِيرًا بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» [الأنبياء: ٥٤] فَقَوْلُهُ: «وَأَبَاؤُكُمْ» مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي «كُنْتُمْ» وَقَدْ فَصِلَ بِهِ «أَنْتُمْ» وَوَرَدَ - أَيْضًا - الْفَضْلُ بِغَيْرِ الضَّمِيرِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «أَوْ فَاَصِلْ مَا» وَذَلِكَ كَالْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ: «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» [الرعد: ٢٣]؛ فَمَنْ: مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَاوِ فِي يَدْخُلُونَهَا، وَصَحَّ ذَلِكَ لِلْفَضْلِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَهُوَ الْهَاءُ مِنْ «يَدْخُلُونَهَا» وَمِثْلُهُ الْفَضْلُ بِلا التَّائِيَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا أَسْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا» [الأنعام: ١٤٨]، فَ «أَبَاؤُنَا» مَعْطُوفٌ عَلَى «نَا»، وَجَارَ ذَلِكَ لِلْفَضْلِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِلا. وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَتِرُ فِي ذَلِكَ كَالْمُتَّصِلِ، نَحْوُ: «أَضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» [البقرة: ٣٥] فَ «زَوْجُكَ» مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي «أَسْكُنْ» وَصَحَّ ذَلِكَ لِلْفَضْلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ - وَهُوَ «أَنْتَ» - . وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَبِلا فَضِلْ يَرُدُّ» إِلَى أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي النِّظْمِ كَثِيرًا الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ بِلا فَضِلْ، كَقَوْلِهِ:

[٢٩٧] قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْفَلا تَعَسَّفَنَّ رَمَلا

قوله: (أو فاصل ما) بالجر عطفًا على ما قبله، وما نكرة صفة لفاصل لقصد التعميم أي: أي فاصل كان.

قوله: (على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترًا أو بارزًا وإنما اشترط الفصل لأنه كالجزء من عامله لفظًا ومعنى، ولا يعطف على جزء الكلمة فإذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه، وألحق به مطلق فصل لحصول الطول به.

قوله: (فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الأمر على الاسم الظاهر وهو ممنوع، ولذا قيل إنه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي: وليسكن زوجك كما سيأتي لأنه يغتفر في الثواني ورب شيء يصح تبعًا لا استقلالًا.

قوله: (قلت إذ أقبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحمرء، وتهادى أصله تهادى أي تتبخرت حذفت إحدى التاءين، والمراد بالنعاج بقر الوحش، والفلا بالفاء

قَقُولُهُ: «وَرُزْهُرٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي «أَقْبَلْتُ».

وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي النَّثْرِ قَلِيلًا، حَكَى سَيِّبُونِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» يَرْفَعُ «الْعَدَمُ» بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي «سَوَاءٍ».

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ: أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَفَصِّلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمَرُو»، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ وَالْمُتَفَصِّلُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمَرًا، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمَرًا».

وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ لَهُ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ» وَلَا يَجُوزُ «مَرَزْتُ بِكَ وَزَيْدٍ».

هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنَّفُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

٥٥٩ - وَعَوْدٌ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِلَا

٥٦٠ - وَلَيْسَ جُنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحُ شَيْئًا

أَيُّ: جَعَلَ جُمْهُورُ النَّحْوَةِ إِعَادَةَ الْخَافِضِ - إِذَا عُطِفَ عَلَى ضَمِيرٍ الْخَفِضِ - لَازِمًا، وَلَا أَقُولُ بِهِ؛ لِوُرُودِ السَّمَاعِ: نَثْرًا، وَنَظْمًا، بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ؛ فَمِنْ النَّثْرِ قِرَاءَةُ حَمْرَةٍ (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بِجَرِّ (الْأَرْحَامَ) عَطْفًا عَلَى الْهَاءِ الْمَجْرُورَةِ بِالْبَاءِ، وَمِنْ النَّظْمِ مَا أَنشَدَهُ سَيِّبُونِيهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[٢٩٨] فَالْيَوْمَ قَرِيبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

بِجَرِّ «الْأَيَّامُ» عَطْفًا عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةِ بِالْبَاءِ.

اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتعسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلك ورملاً نصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد بتعسفن الخ لأنه أقوى في التبخر لبعدها حيثئذ عن المارة.

قوله: (المستتر في سواء) أي لتأويله بمستوي هو والعدم، ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر».

قوله: (لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لثلاث يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر إلا بالاستعارة فجعل إعادة الجار عوضاً عن الفصل، واعلم أن المعطوف هو المجرور وحده، وهل جر بالعامل الأول لأن الثاني كالعدم معني وعملاً بدليل قولهم: بيني وبينك، مع أن بين لا تضاف إلا لمتعدد أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في كفى بالله، وكالاسم الزائد في قوله: ثم اسم السلام عليكما قولان أحصهما الثاني.

قوله: (بجر الأرحام) أي وتخفيف تساءلون، وجعل الجمهور الواو للقسم على عادة العرب من تعظيم الأرحام والأقسام بها، وجملة إن الله جوابه، وأجابوا عن البيت بشذوذه.

٥٦١ - وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عَطَفَتْهُ وَالْوَاوُ، إِذَا لَا لَبْسَ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ

٥٦٢ - يَسْتُطْنِبُ عَامِلٌ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، دَفْعاً لِرُفْهِمِ اتَّقِي

قَدْ تُحذفُ الْفَاءُ مَعَ مَعْطُوفِهَا لِلدَّلَالَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٤٨] أَيْ: فَأَقْطَرَ فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، فَحُذِفَ «أَقْطَرَ» وَالْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ أَيْ: رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ.

وَانْفَرَدَتْ الْوَاوُ - مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْعَطْفِ - بِأَنَّهَا تَعْطِفُ عَامِلاً مُحذُوفاً بَقِيَ مَعْمُولُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٩٩] إِذَا مَا الْعَانِيَاتِ بَرَزْنَ يَوْماً وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَ

قوله: (والفاء قد تحذف) قال ابن هشام هذا والبيتان بعده يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله: وإن على ضمير الخ، لأنه من أحكام المعطوف، وتكون بعد قوله: واخصص بفاء الخ، قال سم: وقد يقال هذه أيضاً تتعلق بالمعطوف من حيث إنه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله.

قوله: (والواو) عطف على الضمير في تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك وإذ ظرف متعلق بتحذف مضاف إلى جملة لا لبس أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليهما دليل.

قوله: (وهي) أي الواو ومزاد بضم الميم نعت لعامل أي محذوف، وجملة قد بقي معموله نعت ثان له، ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعاً كاسكن أنت وزوجك أو منصوباً ك﴿تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] وكبيت الشارح ومجروراً كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة فالمعطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الإيمان، ولا كل سوداء، وقوله: دفعاً، تعليل لمحذوف أي وإنما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لأجل دفع الوهم أي المحذور من تسلط فعل الأمر على الظاهر في الأول وكون الإيمان مُتَبَوَّأً أي مسكوناً في الثاني وإنما يتبوأ المنزل والعطف على معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل، والمعمولان بيضاء وشحمة.

قوله: (وكذا الواو) وتشاركهما أم كقوله:

فَمَا أَذْرِي أَرْشَدَ طَلَابُهَا

أَيْ أَمْ عَيٍّ، وَسَكَتَ عَنْهُ لِنُدُورِهِ.

قوله: (طليحان) بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان، وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف.

فَ «الْعُيُونُ»: مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَكَحَلْنَ الْعُيُونُ، وَالْفِعْلُ الْمَحذُوفُ مَعْطُوفٌ عَلَى «رَجَّجْنَ».

٥٦٣ - وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَأَ - هُنَا - اسْتَبِيحَ وَعَظَّفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ قَدْ يُحَذَفُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُنْثَى عَلَيْكُمْ﴾ [الحاقة: ٣١] قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: التَّقْدِيرُ: أَلَمْ تَأْتِكُمْ آيَاتِي فَلَمْ تَكُنْ تُنْثَى عَلَيْكُمْ، فَحُذِفَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، وَهُوَ «أَلَمْ تَأْتِكُمْ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَعَظَّفَكَ الْفِعْلَ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّ الْعَظْفَ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالْأَسْمَاءِ، بَلْ يَكُونُ فِيهَا وَفِي الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ، وَاضْرَبَ زَيْدٌ وَقُمَ».

٥٦٤ - وَأَعْظِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا يَجُوزُ أَنْ يُعْظِفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَنَحْوِهِ: وَيَجُوزُ أَيْضًا عَكْسُ هَذَا، وَهُوَ: أَنْ يُعْظِفَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْاسْمِ اسْمًا؛ فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣] وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأُمُصَّدِّقِينَ

قوله: (فالعيون منصوب بمحذوف) أي لأن التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى يصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن رَجَّجْنَ معنى زَيْنَ وَتَبَوَّؤُوا معنى استحسِنُوا أو آثَرُوا.

قوله: (وحذف متبوع) هو المعطوف عليه، وقوله: هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما لكن الحذف مع الفاء قليل كما في التسهيل.

قوله: (أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أو لم يسيروا ونحو ذلك، فالهمزة في ذلك كله بمحاليها الأصلي والفاء والواو عطفاً الجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة أي: أنهما كنم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه أنه تكلف، ولا يطرد في نحو ﴿أَقْمَنَ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] مع أن الزمخشري جزم في مواضع بمذهب الجمهور من أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهاً على صدرها، والأصل فألم تكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها.

قوله: (وفي الأفعال) أي بشرط اتحادها زمنياً سواء اتحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ﴾ [الآية [الفرقان: ١٠] على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لأنه مستقبل بسبب الشرط، والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل، والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو: يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج.

قوله: (فالمغيرات) أي فالخيال اللاتي أَعَزَّنَ صُبْحًا على العدو فَأَثَرُنَ به أي بذلك الوقت أو

وَالْمُصَدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴿[الحديد: ١٨]، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ:

[٣٠٠] فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عُدْوَهُ وَمُجِرٍ عَطَاءٍ يَسْتَحِقُّ الْمَعَايِرَ وَقَوْلُهُ:

[٣٠١] بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ فَ «مُجِرٍ»: مَعْطُوفٌ عَلَى «يُبِيرُ»، وَ «جَائِرٍ»: مَعْطُوفٌ عَلَى «يَقْصِدُ».

البذل

٥٦٥ - التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ - هُوَ الْمُسَمَّى بِذَلَا
الْبَذْلُ هُوَ: «التَّابِعُ، الْمَقْصُودُ، بِالنِّسْبَةِ، بِلَا وَاسِطَةٍ».

بمكان الإغارة نقعاً أي غباراً بشدة حركتهن فظهر أن أثرن لا محل له لعطفه على صلة آل، وهي كذلك وأما جرها فبالعارية من آل.

قوله: (فألفيته) أي وجدته ويبير بضم التحتية وكسر الموحدة آخره راء أي يهلك، والشاهد في قوله، ومجر اسم فاعل من الإجراء حيث عطفه على جملة يبير لأنها في تأويل الاسم إذ هي مفعول ثانٍ لألفيته فمجر نصب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة، وعطاء مفعوله والمعابر جمع معبر وهو المركب.

قوله: (بات يعشيها الخ) يصف الشاعر رجلاً بات يعاقب امرأته بالعضب الباتر أي السيف القاطع، وتسمية العقاب عشاء استعارة، ويقصد من القصد ضد الجوار في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأن الأصل في الوصف الأفراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه، والأسواق كأفلس جمع ساق والله أعلم.

البذل

هو لغة العوض قال تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [القلم: ٣٢] واصطلاحاً ما ذكره المصنف.

قوله: (هو المسمى بذلاً) أي عند البصريين أما الكوفيون فقليل يسمونه ترجمة وتبييناً وقيل تكريراً.

قوله: (المقصود بالنسبة) أي الحكم المنسوب إلى متبوعه إثباتاً أو نفيًا.

قوله: (بلا واسطة) المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ﴾ [الأحزاب: ٢١] الخ ونحو ﴿لَنَا عِيدٌ لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

فَ «التَّابِعُ» جِنْسٌ، وَ «الْمَقْصُودُ بِالنَّسْبَةِ»: فَضْلٌ، أَخْرَجَ: التَّعْتَ، وَالتَّوَكِيدَ، وَعَظَفَ الْبَيَانَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُكْمَلٌ لِلْمَقْصُودِ بِالنَّسْبَةِ، لَا مَقْصُودَ بِهَا، وَ «بِلَا وَاسِطَةٍ»: أَخْرَجَ الْمَعْطُوفَ بِبَلٍ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو»؛ فَإِنَّ «عَمْرًا» هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّسْبَةِ، وَلَكِنْ بِوَاسِطَةٍ - وَهِيَ بَلْ - وَأَخْرَجَ الْمَعْطُوفَ بِالْوَاوِ وَنَحْوَهَا؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودٌ بِالنَّسْبَةِ، وَلَكِنْ بِوَاسِطَةٍ.

٥٦٦ - مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ، يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ

قوله: (مكمل للمقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه.

قوله: (المعطوف ببل) أي بعد الإثبات كما مثله، وكذا المعطوف بـ لكن بعده بناء على قول الكوفيين به فإن كلا منهما هو المقصود بالحكم السابق، وهو الإثبات دون ما قبلهما لأنه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن. أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصوداً به أصلاً كما أن المعطوف بلا ليس مقصوداً بما قبلها بل يثبت له نقيض الأول، والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع: ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الأول، وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع، وما هو مقصود دون ما قبله، وهو معطوف بل ولكن في الإثبات فيخرج بعدم الواسطة، وما هو مقصود مع ما قبله. وهو ما عدا ذلك، وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظراً لكونه مقصوداً والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده، وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصوداً أصلاً. وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه إنما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فإنه لا يصح حذف زيد من: قطعت زيدا يده لعدم ما يعود إليه الضمير إلا أن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال، وكتأنيث الخبر في قوله:

إِن السُّيُوفَ غَدُّوْهَا وَرَوَّاحُهَا تَرَكْتُ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملاً في البدل، وقال الزمخشري معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له.

قوله: (مطابقاً) مفعول ثانٍ ليلفي مقدم عليه، ونائب فاعله يعود إلى: بدلاً، في البيت قبله.

قوله: (أو ما يشتمل) ما واقعة على بدل، ويشتمل مبني للفاعل، وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ البدل أي أو بدلاً يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل إن المشتمل هو البدل، أما على أنه المبدل منه كما أشار إليه الشارح بقوله: الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضميران لكن يلزم عليها عيب السناد، وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للمجهول، وعليه نائب فاعله ليسلم منهما، ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في: سرق زيد ثوبه لعدم اشتمال زيد على الثوب ولا الأول

- ٥٦٧ - وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ، إِنْ قُضِدَا صَحِبَ وَدُونَ قُضِدَ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ
- ٥٦٨ - كَزُرُهُ خَالِدًا، وَقَبِلَهُ يَدًا، وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مَدَى
الْبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

في: نفعني زيد علمه لعدم اشتمال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتمال مطلق الملازمة والتعلق بغير الكلية والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازاً، واختار الموضح أن المشتمل هو العامل قيل: وهو التحقيق فإنه يشتمل على معنى البدل أي بدل عليه إجمالاً لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم أنه مرتبط بشيء آخر كأعجبني زيد علمه أو حسنه إذ الإعجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن، وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه إنما يفيد تعلق السرقة بشيء منسوب لزيد لا بذاته، وكذا ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فإن السؤال إنما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لأنه معروف عندهم فقد دل العامل على معنى البدل إجمالاً وهو معنى اشتماله عليه، وفيه أنه لا يطرد في نحو: زيد ماله كثير مما عامله الابتداء فإنه يتعلق بالأول حقيقة فلا بدل على البدل، ولا يحسن تخريجه على أن الخبر هو العامل في المبتدأ لضعفه، وأيضاً يرد عليه ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ﴾ [البروج: ٤٤] فإن أصحاب ينسب للأخدود حقيقة فلا يدل على البدل، ولا يشتمل عليه. ولذا قال ابن غازي: معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره، ولا يرد أن بدل البعض والكل كذلك، لأن وجه التسمية لا يوجبها. والحاصل أنه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية وإلا لم يطرد في شيء منها.

قوله: (وذا) أي الذي كالمعطوف ببل أعز بضم الزاي أي أنسبه للإضراب بأن تقول: هو بدل إضراب إن قصد متبوعه معه، وقوله ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أي وإن وقع للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساده كما قاله سم. وهو المسمى ببدل النسيان، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط، وجملة به سلب صفته، ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا إعراب المرادي. ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط عن الاستخدام أي وإن وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم إلى الأول.

قوله: (على أربعة أقسام) زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلفيته غُدوة يوم الجمعة بنصب يوم إذ لا يصح جعله ظرفاً ثانياً لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطي: ووجدت له شاهداً في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئاً جَنَّتِ عَذْنُ﴾ [مريم: ٦٠] وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل آل في الجنة للجنس.

الأوّل: بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، وَهُوَ الْبَدَلُ الْمُطَابِقُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ الْمُسَاوِي لَهُ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ، وَزُرُهُ خَالِدًا».

الثاني: بَدَلَ الْاِشْتِمَالِ، وَهُوَ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ، نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَاعْرِفُهُ حَقُّهُ».

الرابع: الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍّ» وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: مَا يُقْصَدُ مَتَّبِعُهُ كَمَا يُقْصَدُ هُوَ، وَيُسَمَّى بَدَلَ الْإِضْرَابِ وَبَدَلَ الْبَدَاءِ، نَحْوُ: «أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا» قَصَدْتُ أَوَّلًا الْإِخْبَارَ بِأَنَّكَ أَكَلْتَ خُبْزًا، ثُمَّ بَدَأَ لَكَ أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّكَ أَكَلْتَ لَحْمًا أَيْضًا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَدَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ إِن قَصِدًا صَحِبَ» أَيُّ: الْبَدَلُ الَّذِي هُوَ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍّ أَنْسَبُهُ لِلْإِضْرَابِ إِنْ قُصِدَ مَتَّبِعُهُ كَمَا يُقْصَدُ هُوَ، الثَّانِي: مَا لَا يُقْصَدُ مَتَّبِعُهُ، بَلْ يَكُونُ الْمَقْصُودُ الْبَدَلُ فَقَطْ، وَإِنَّمَا غَلِطَ الْمُتَكَلِّمُ، فَذَكَرَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَيُسَمَّى بَدَلَ الْغَلَطِ وَالتَّسْيَانِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا» أَرَدْتُ أَنَّكَ تُخْبِرُ أَوَّلًا أَنَّكَ رَأَيْتَ حِمَارًا، فَغَلِطْتَ بِذِكْرِ

قوله: (بدل الكل) سماه المصنف بدل مطابق لوقوعه في أسمائه تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، سبأ: ٦] بالجر وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء تعالى الله عن ذلك.

قوله: (المساوي له في المعنى) أي بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ما صدقا، وإن اختلفا مفهوماً كزيد أخوك.

قوله: (بدل البعض) أي قليلاً كان أو مساوياً أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه . ولا بد فيه وفي بدل الاشتمال من ضمير يعود للمبدل منه عند الجمهور خلافاً لما في شرح الكافية وهو إما مذكور كما مثله، أو مقدر نحو: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] إن جعل بدلاً من الناس أي منهم، وكمثال المصنف فإن تقديره قبله اليد منه أو آل عوض عن الضمير أما بدل الكل فلا يحتاج لرباط لأنه عين المبدل منه في المعنى كجملة الخبر إذا كانت عين المبتدأ قيل، وإدخال آل على كل وبعض خطأ لملازمتها الإضافة لفظاً أو نية كقبل وبعد وأي. لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافة أصلاً.

قوله: (وهو الدال النحوي) أي فمتبوعه مشتمل عليه كما مر.

قوله: (الإضراب) أي الانتقال لا الإبطالي.

قوله: (وبدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور لأن المتكلم بعد ذكره الأول قصداً بدأ أي ظهر له ذكر الثاني وبعضهم نفاه، وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لا بل لأنه لم يثبت حذفها.

قوله: (بدل الغلط والتسيران) أي بدل شيء ذكر غلطاً بأن سبق اللسان إليه أو نسياناً بأن قصد

الرَّجُلِ؛ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سُلْبٌ» أَي: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَقْصُوداً فَيَسْمَى الْبَدَلُ بَدَلُ الْغَلَطِ؛ لِأَنَّهُ مُزِيلُ الْغَلَطِ الَّذِي سَبَقَ، وَهُوَ ذِكْرُ غَيْرِ الْمَقْصُودِ.

وقوله: «خُذْ تَبَلاً مَدَى» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالاً مِنَ الْقِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قُصِدَ التَّبَلُ وَالْمَدَى فَهُوَ بَدَلُ الْإِضْرَابِ، وَإِنْ قُصِدَ الْمَدَى فَقَطْ - وَهُوَ جَمْعُ مُدْيَةٍ، وَهِيَ الشَّفْرَةُ - فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ.

٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ، إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا

٥٧٠ - أَوْ اقْتَضَى بَعْضاً، أَوْ اشْتَمَلَا كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالَا

أَي: لَا يُبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْبَدَلُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وَاقْتَضَى الْإِحَاطَةَ وَالشُّمُولَ، أَوْ كَانَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلَنَا وَآخِرَنَا﴾ [المائدة: ١١٤]؛ فَ «أَوَّلَنَا» بَدَلُ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ - وَهُوَ «نَا» - فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْإِحَاطَةِ امْتَنَعَ، نَحْوُ: «رَأَيْتَكَ زَيْدًا».

أولاً، ثم تبين فساد قصده لا أن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لدفعهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح لكن الشارح تبعاً للمصنف، وكثير لم يفرقه من الغلط.

قوله: (لكل من القسمين) أي وللثالث أيضاً إن كان أراد أولاً الأمر بأخذ النبل نسياناً وهو اسم جمع للسهم، ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب أخذ المدى فذكره.

قوله: (وهي الشفرة) بفتح الشين المعجمة هي السكين العريضة والجمع شفار ككلبة وكراب وشفرات كسجدة وسجدات، والمدى بضم الميم في المفرد والجمع.

قوله: (ومن ضمير الحاضر) أي متكلاً كان أو مخاطباً بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير.

قوله: (أو اقتضى) عطف على جلا أي إلا ما أي بدلاً جلا إحاطة أي أظهرها بأن كان بدل كل دالاً على الشمول أو بدلاً اقتضى بعضاً الخ، وسكوته عن بدل الإضراب يقتضي عدم الجواز فيه لكن صرح العجامي بجوازه.

قوله: (كأنك) بكسر الهمزة أي كهذه الجملة وابتهاجك أي فرحك بدل اشتمال من الكاف، وجملة استمالاً بالسین المهملة خبر أن، والسين والتاء، زائدتان أو للصيرورة أي أن ابتهاجك آمال القلوب أو صيرها ماثلة إليك، ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير الابتهاج وإلا لقال استملت.

قوله: (لأولنا الخ) أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة الجميع كـ ﴿سبحان الله بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الأحزاب: ٤٢] أي كل وقت، وفي إعادة اللام دليل على أن البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر.

قوله: (امتنع) أي عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش.

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ:

[٣٠٢] دَرَيْنِي؛ إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا
فَ «حِلْمِي» بَدَلُ اسْتِمَالٍ مِنَ الْيَاءِ فِي «أَلْفَيْتَنِي».
وَالثَّالِثُ كَقَوْلِهِ:

[٣٠٣] أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رِجْلِي، فَرِجْلِي شَنْتَةُ الْمَنَاسِمِ
فَ «رِجْلِي» بَدَلُ بَغْضٍ مِنَ الْيَاءِ فِي «أَوْعَدَنِي».
وَفَهْمٌ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّهُ يُبَدِّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ مُطْلَقًا كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ، وَأَنَّ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ
يُبَدِّلُ مِنْهُ الظَّاهِرُ مُطْلَقًا، نَحْوُ: «رُزْزُهُ خَالِدًا».
٥٧١. وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْهَمْزُ يَلِي

قوله: (والأذاهم) جمع أدهم وهو قيد الحديد، وشنته بشين معجمة فمثلة فنون أي غليظة،
والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الإنسان بجامع
الغلط.

قوله: (فرجلي) أي الأولى بدل من الياء وقيل منادى استهزاء بالموعد.

قوله: (مطلقاً) أي بدل كل أو غيره.

قوله: (إن ضمير الغيبة الخ) قال الصبان أي البارز وإن لم يحضرني الآن التصريح به لا
المستتر فلا يجوز: هند أعجبتني جمالها، كما لا يجوز: تعجبتني جمالك اهـ. وهو غير مسلم
لتصريحهم في كلمة الشهادة بأن لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وأما امتناع ما
ذكره فليس للاستتار بل لأن أعجبتني ماض مؤنث فلا يُسند للمذكر بناء على وجوب صحة حلول
البدل محل الأول، وتعجبتني مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر، وأما في نحو: زيد
أعجبتني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلاً من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن
الدمامي إن صحة الإحلال غير لازمة لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بإنصاف.

واعلم أنه لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر مطلقاً إلا إذا أفاد إضراباً. وأما نحو:
قمت أنت ومررت بك أنت، فتوكيد اتفاقاً وكذا: رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو:
رأيت زيدا إياه، غير مسموع ولو سُمع كان توكيداً.

قوله: (وبدل المضمن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ،
وكذا بدل المضمن معنى الشرط يلي أن الشرطية كمن يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن
خيراً وإن شراً تُجر به ومتى تسافران ليلاً وإن نهاراً أتبعك، وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف
الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو: هل أحد جاءك زيداً وعمرو وإن تضرب أحداً زيداً أ

هَمْزاً، كَـ «مَنْ ذَا أَسْعِيدَ أَمْ عَلِيٌّ؟»
 إِذَا أُبْدِلَ مِنْ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ وَجَبَ دُخُولُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْبَدَلِ، نَحْوُ: «مَنْ ذَا
 أَسْعِيدَ أَمْ عَلِيٌّ؟ وَمَا تَفَعَّلَ أَحْيَرًا أَمْ شَرًّا؟ وَمَتَى تَأْتِينَا أَعْدَا أَمْ بَعْدَ عِدِّ؟»

٥٧٢ - وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، كَمَا مَنَّ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ
 كَمَا يُبْدَلُ الْاسْمُ مِنَ الْاسْمِ يُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، فَ «يَسْتَعِينُ بِنَا»: بَدَلٌ مِنْ «يَصِلُ
 إِلَيْنَا»، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ» [الفرقان: ٦٩] فَـ
 «يُضَاعَفُ»: بَدَلٌ مِنْ «يَلْقَى» فَأِعْرَابُهُ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ الْجَزْمُ، وَكَذَا قَوْلُهُ:

[٣٠٤] إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

عمرًا أضربه سم. ويرد على الشرط قوله ﷺ: «أَيُّمَا أُمَّةً وَلِدْتَ مِنْ سَيِّدِهَا فِيهِ حَرَّةٌ عَنْ دَبْرِ مَنْه»
 برفع أمة بدلاً من أي مع أنه لم يل حرف الشرط. والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل
 غالب ففي الكشف أن يومئذ بدل من إذا زلزلت وكذا قال أبو البقاء. ولذا لم يذكره هنا ولا في
 التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بأن البدل إنما يلي حرف
 الشرط إذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم. واستحسنه حاضروه مع أنه ترد عليه
 آية الزلزلة، وقد ظهر جواب آخر وهو أن المفهوم من أمثلتهم أن حرف الشرط إنما يذكر في بدل
 التفصيل فلا ترد آية الزلزلة، ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلاً فتأمل.

قوله: (كمن ذا الخ) من اسم استفهام مبتدأ خبره ذا، وسعيد بدل من من، والجملة في محل
 جر بالكاف لقصد لفظها.

قوله: (ويبدل الفعل الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز: إن
 جئني تمش إلي أكرمك، قاله ابن هشام ثم ألحق كما قاله الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه فبدل
 الكل كهذا المثال فإن المجيء هو نفس المشي، وبدل الاشتمال كالأية والبيت اللذين في الشارح
 فإن لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب، وقيل: هي هو فهو بدل كل والمبايعة تستلزم الأخذ كرهاً
 أو طوعاً، ومنه مثال المتن فإن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة، وإن كان مطلق
 الوصول لا يشتمل عليها، أو يقال إن الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين إليهم بنفسه أو
 رسوله بناء على أن البدل هو المشتمل. وإنما رتب قوله يمن على الاستعانة مع أنه قد يستعين ولا
 يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده، وبدل البعض نحو أن تصل تسجد لله
 يَرْحَمُكَ، ومن جعل هذا بدل اشتمال لأن الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مر من أن
 المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية وإلا كان كل بدل بعض، كذلك أفاده الصبان. والغلط
 جوزه سيويوه وجماعة، والقياس يقتضيه كان تُطعم زيداً تَكُسُهُ جَبَّةٌ يشرك اه.

قوله: (إن علي) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك أي الانقياد إليه، وعليّ بشد

فَ «تُؤَخِّدُ»: بَدَلٌ مِنْ «تُبَايَعَا» وَلِذَلِكَ نُصِبَ.

النداء

٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا، وَأَيُّ، وَآ» كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»

٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ «وَا» لِمَنْ نُدِبَ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبَ

الياء خبر إن مقدماً، والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم، وإن تبايعا بكسر الياء اسم إن، وتؤخذ بدل اشتغال من تبايعا وكرهاً مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذ كره أو حال أي كارهاً وهو أنسب بقوله طائعاً.

تنبيه: الدليل على أن البدل في هذه الأمثلة هو الفعل وحده لا جملة الفعل، والفاعل ظهور إعراب الأول من نصب أو جزم على الثاني فهو بدل مفرد من مفرد أما بدل الجملة من الجملة فكقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَيْنَ﴾ [الفرقان: ٦٨] لأن الأولى صلة الذي، والثانية بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم.

النداء

هو بكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيهما أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسي لأن قياس فاعل كنادى الفاعل وغيره سماعي، لكن وجه الضم مع المد أنه لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت، وقياسه فعال بالضم كصرخ صراحاً راعى اللفظ كسر ومد، ومن راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفاً، قيل: المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كما في العزى وهو لغة الدعاء بأي لفظ واصطلاحاً طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها، والمراد بالإقبال مطلق الإجابة فدخل: يا الله ولا تناقض في يا زيد ولا تقبل لأن يا لطلب إقباله ليسمع النهي فلم يتوجه له النهي إلا بعد إقباله، ولا ينادى حقيقة إلا المميز لأنه الذي تتأتى إجابته. وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكنية حيث شبهه بالميز في النفس ويا تخيل.

قوله: (وللمنادى) إلا ظهر فتح داله وإن صح الكسر أيضاً، والناء صفته من النَّأْي وهو البعد والكلف في كالناء بمعنى مثل أي مماثل معطوفة على مدخول آل الموصولة، وياؤها محذوفة للضرورة أي وللمنادى الذي هو ناء أو مماثلة يا الخ وإنما قدمها لأنها أعم الأدوات إذ تدخل كل نداء، ولا يقدر عنه الحذف غيرها، وتعين في الجلالة والمستغاث وأيها وأيتها لعدم سماعها غيرها إلا لبعدها حقيقة أو تنزيلًا فإنه غير لازم في ياء.

قوله: (وأى) بفتح الهمزة مقصورة، وقد تمد كما في التسهيل فتكمل الأدوات ثمانية.

قوله: (وآ) هو همزة ممدودة.

قوله: (والهمز) أي المقصور للداني أي القريب.

لَا يَخْلُو الْمُنَادَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْدُوبًا، أَوْ غَيْرَهُ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْدُوبٍ: «فِيمَا أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا، أَوْ فِي حُكْمِ الْبَعِيدِ - كَالثَّائِمِ وَالسَّاهِي - أَوْ قَرِيبًا، فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا أَوْ فِي حُكْمِهِ فَلَهُ مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ: «يَا، وَأَيُّ، وَآ، وَهْيَا» وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا فَلَهُ الْهَمْزَةُ، نَحْوُ: «أَزِيدُ أَقِيلُ»، وَإِنْ كَانَ مَنْدُوبًا - وَهُوَ الْمَتَّجِعُ عَلَيْهِ، أَوْ الْمَتَّوِّجِعُ مِنْهُ - فَلَهُ «وَا» نَحْوُ: «وَأَزِيدَا»، وَ «وَإِظْهَرَا» وَ «يَا» أَيْضًا، عِنْدَ عَدَمِ التَّبَاسُخِ بِغَيْرِ الْمَنْدُوبِ، فَإِنْ التَّبَسَّعَتْ «وَا» وَامْتَنَعَتْ «يَا».

٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ، وَمُضْمِرٍ، وَمَا جَاءَ مُسْتَعْتَابًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمَا

٥٧٦ - وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قُلْ، وَمَنْ يَدُلُّهُ فَأَنْصُرْ عَادِلُهُ

لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مَعَ الْمَنْدُوبِ، نَحْوُ: «وَأَزِيدَا» وَلَا مَعَ الضَّمِيرِ، نَحْوُ: «يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفَيْتُكَ» وَلَا مَعَ الْمُسْتَعَاتِ، نَحْوُ: «يَا لَزَيْدٍ».

فائدة: ذهب بعضهم إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهي حرف للاستفهام، وفعل أمر من الواي وهو الوعد واسم فعل بمعنى أَدْعُو لكنها في الثاني مكسورة، ولها في ذلك نظائر مرت كعلی ومن.

قوله: (فله الخ) أي لأن البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع، وهذه الأدوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أي بالقصر، ومذهب المبرد أن أيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب ويا للجميع، وكذا ابن برهان إلا أنه جعل أي للمتوسط، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله منزلته كما أشار له الشارح بقوله: أو في حكمه، وكذا لمجرد التأكيد اهتماماً بما يتلو النداء، وعلى منع عكسه للتأكيد لعدم تأتیه ولا مانع منه للتنزيل سم.

قوله: (وازيده) وا حرف نداء وندبة وزيداً منادى مضموم تقديرأ لمناسبة ألف الندبة والهاء للسكت.

قوله: (قد يُعْرَى) بضم الياء وشد الراء أي يجرّد من حرف النداء لفظاً.

قوله: (وذلك) أي التعري المفهوم من يعرى.

قوله: (والمشار له) حقه أن يقول: والمشار به أي اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه يا، لكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس، واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له، وهو اسم الإشارة، وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقاً، وقيد الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال: يا هذا.

قوله: (لا يجوز حذف الخ) أي لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المندوب والمستعات، ويفوت الدلالة على نداء المضمّر لكونه شاذاً قليلاً لا يقاس عليه على الصحيح. بل منعه بعضهم مطلقاً وأول ما سمع منه کیا إياك قد كفيك وقوله:

يَا أَبَجْرُ بَنَ أَبَجْرٍ يَا أَتْنَا أَتْنَا الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ فَيُحَذَفُ مَعَهَا الْحَرْفُ جَوَازاً؛ فَتَقُولُ فِي «يَا زَيْدُ أَقْبِلْ»: «زَيْدُ أَقْبِلْ» وَفِي «يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ»: «عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ».

لَكِنِ الْحَذْفُ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ قَلِيلٌ، وَكَذَا مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ، حَتَّى إِنْ أَكْثَرَ النُّحَوِّيْنَ مَنَعُوهُ، وَلَكِنْ أَجَازَهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، وَتَبِعَهُمُ الْمُصَنِّفُ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَادِلَهُ» أَيُّ: اَنْصُرْ مَنْ يَغْذِلُهُ عَلَى مَنَعِهِ؛ لِيُزَوِّدَ السَّمَاعَ بِهِ، فَمِمَّ وَرَدَ مِنْهُ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ» [البقرة: ٨٥] أَيُّ: يَا هَؤُلَاءِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٣٠٥] ذَا، اِزْعَوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْباً إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ
أَيُّ: يَا ذَا، وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ قَوْلُهُمْ: «أَصْبَحَ لَيْلٌ» أَيُّ: يَا لَيْلُ، وَ «أَطْرُقَ كَرَا» أَيُّ: يَا كَرَا.

أَبَانَ يَا فِيهِ لِلتَّنْبِيهِ، وَإِيَّاكَ مَفْعُولٌ لِمَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ كَفَيْتَكَ، وَأَنْتَ مَبْتَدَأٌ مُؤَكَّدٌ بَأَنْتِ الثَّانِيَةِ، وَالَّذِي خَبِرَهُ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ أَمَّا غَيْرُ فَلَا يَنَادِي اتِّفَاقاً، وَأَمَّا حَدِيثُ «يَا هُوَ يَا مِنْ لَا هُوَ إِلَّا هُوَ» فَلَفْظُ هُوَ فِي مِثْلِهِ اسْمُ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ لَا ضَمِيرٍ، وَقَوْلُكَ: يَا أَنَا لِحَنِ.

قَوْلُهُ: (كَذَا مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ) قِيدُهُ فِي التَّسْهِيلِ بِالْمَبْنِيِّ لِلنَّدَاءِ هُوَ النِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ أَمَّا غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ كَيَا رَجُلًا خَذَ بِيَدِي فَيُلْزِمُهُ الْحَرْفُ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ، وَظَاهِرُ الْأَشْمُونِيِّ بِلَا خِلَافٍ لَكِنْ صَرَحَ الْمُرَادِي بِأَنْ بَعْضُهُمْ أَجَازَ الْحَذْفَ مَعَهُ، أَيْضاً وَلَعَلَّهُ لَمْ يَعْتَبِرْهُ لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري، ويزاد لفظ الجلالة لثلاث نفوت الدلالة على النداء لكونه بآل، والمنادى البعيد لا يحتاجه لمد الصوت المنافي للحذف، والمتعجب منه لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً كَيَا لِلْمَاءِ وَالْعُشْبِ تَعْجِياً مِنْ كَثَرَتُهُمَا. فَالْجُمْلَةُ سَبْعَةٌ، وَفِي الْإِشَارَةِ وَاسْمِ الْجِنْسِ الْمَعِينُ الْخِلَافُ الَّذِي فِي الشَّارِحِ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى إِنْ أَكْثَرَ النُّحَوِّيْنَ مَنَعُوهُ) أَيُّ الْحَذْفِ فِيهِمَا وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَحَمَلُوا الْمَسْمُوعَ عَلَى ضَرُورَةٍ أَوْ شَذُوذٍ وَلَحْنُوا مِنْ اسْتِعْمَلَهُ مِنَ الْمَوْلَدِينَ وَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مَقِيسٌ مَطْرُودٌ فِيهِمَا، وَالْإِنْصَافُ الْقِيَاسُ عَلَى اسْمِ الْجِنْسِ لِكَثْرَتِهِ نِظْماً وَنَثْراً، وَقَصُرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ عَلَى السَّمَاعِ إِذْ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ، وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ أَصَحُّ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ الْخ) أَوَّلُهُ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنْ هَؤُلَاءِ بِمَعْنَى الَّذِينَ خَبِرَ أَنْتُمْ، وَتَقْتُلُونَ صَلَاتَهُ، أَوْ هُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ خَبِرَ أَنْتُمْ أَوْ عَكْسُهُ وَتَقْتُلُونَ حَالً.

قَوْلُهُ: (ذَا اِرْعَوَاءَ) مُصَدَّرٌ نَائِبٌ عَنْ فَعْلِهِ أَيُّ: يَا هَذَا اِنْكُفْ عَنِ دَوَاعِي الصَّبَا اِنْكَفَافاً.

قَوْلُهُ: (أَصْبَحَ لَيْلٌ) مِثْلُ يَضْرِبُ عِنْدَ إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ مِنَ الشَّيْءِ أَيُّ اِثْتُ بِالْصَبْحِ يَا لَيْلُ وَأَصْلُهُ أَنْ امْرَأَ الْقَيْسِ وَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ كَانَتْ تَكْرَهُهُ فَقَالَتْ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ يَا فَتَى، فَلَمْ يَلْتَفِتْ لِقَوْلِهَا فَرَجَعَتْ إِلَى خُطَابِ اللَّيْلِ كَأَنَّهَُا تَسْتَعِظُفُهُ لِيُخْلِصَهَا مِمَّا هِيَ فِيهِ بِمَجِيءِ الصَّبْحِ.

قَوْلُهُ: (أَطْرُقَ كَرَا) أَيُّ يَا كَرَوَانِ فَرُخِمَ بِحَذْفِ النُّونِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ فَتَبِعَتْهَا الْأَلْفُ

٥٧٧ - وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا
لَا يَخْلُو الْمُنَادَى مِنْ أَنْ يَكُونَ: مُفْرَدًا، أَوْ مُضَافًا، أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ.

فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، أَوْ نِكْرَةً مَقْصُودَةً، أَوْ نِكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ.

فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا - مَعْرِفَةً، أَوْ نِكْرَةً مَقْصُودَةً - بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ؛ فَإِنْ كَانَ يُرْفَعُ
بِالضَّمَّةِ بُنِيَ عَلَيْهَا، نَحْوُ: «يَا زَيْدٌ» وَ «يَا رَجُلٌ»، وَإِنْ كَانَ يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْوَاوِ فَكَذَلِكَ،
نَحْوُ: «يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ»، وَ «يَا زَيْدُونَ،»

لكونها ليناً زائداً ساكناً رابعاً كما سيأتي، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأكله حلال
إجماعاً كما في حياة الحيوان وهذا مثل تمامه أن النعام في القرى يضرب لمن تكبير، وقد تواضع
أشرف منه.

قوله: (وابن المعرف) أي سواء سبق تعريفه النداء كالعلم أو حصل به، وهو النكرة
المقصودة فإن تعريفها إنما هو بالقصد والإقبال عليها، والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية،
ويزيد بالنداء وضوحاً أنه يتكرر قبل النداء إذ المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة،
وإنما نكر عند إضافته لأن مقصودها الأصلي التعريف أو التخصيص فلو بقيت العلمية لغت
الإضافة، وأما النداء فمقصوده الأصلي طلب الإصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم، وإنما لم
يجتمع النداء مع ال لثلاثا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فإنها بغير أداة ظاهرة
فتدبر.

قوله: (بني الخ) قيل علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطاباً وإفراداً عن الإضافة ورد بأن النكرة
غير المقصودة كذلك مع إعرابها وإنما هي شبهه بكاف الضمير في نحو: أدعوك، خطاباً وإفراداً
وتعريفاً. وهي مشابهة لكاف ذلك لفظاً ومعنى. فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالإفراد
المضاف وشبهه، وبالتعريف النكرة وبني على حركة إيذاناً بعروض البناء، كانت ضمة لدفع اللبس
الحاصل بغيرها إذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها، والفتح يلبس به قلبها ألفاً
وحذفها. وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به.

قوله: (بالضمة) أي ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها في: يا موسى ويا قاض، ويحذف تنوين
قاض اتفاقاً لبنائه، وتثبت ياؤه عند الخليل إذ لم يبق موجب لحذفها، وتستمر محذوفة عن المبرد
لأنه نودي منوناً محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء، وبقي حذف يائه أفاده الصبان، والظاهر جريان
ذلك الخلاف في: يا فتى.

قوله: (يا زيدان) الظاهر أنه من النكرة المقصودة إذ لا يُشْتَنَّى العلم ولا يجمع إلا بعد تنكيره
ولذا تلزمه أل في غير النداء عوضاً عن العلمية. فكذا يعوض عنها تعريف النداء، وما يفيد صنيع
الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر: يا رجلان بعده للنكرة المقصودة فإنما ذلك باعتبار أنه قبل
التثنية كان علماً.

وَيَا رُجَيْلُونَ» وَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَادِيَ مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى، وَنَاصِبُهُ فِعْلٌ مُضَمَّرٌ نَابَتْ «يَا» مَتَابَهُ، فَأَصْلُ «يَا زَيْدٌ»: أَدْعُو زَيْدًا، فَحَذِفَ «أَدْعُو» وَنَابَتْ «يَا» مَتَابَهُ.

٥٧٨ - وَأَثَرُ النِّصَامِ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَاءِ وَلِئِجْرٍ مُجْرَى ذِي يَسَاءٍ جُدَّدَا

أَيُّ: إِذَا كَانَ الْاسْمُ الْمُتَنَادَى مُبْنِيًّا قَبْلَ النَّدَاءِ قُدِّرَ - بَعْدَ النَّدَاءِ - بِنَاوُهُ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «يَا هَذَا». وَيَجْرِي مُجْرَى مَا تَجَدَّدَ بِنَاوُهُ بِالنَّدَاءِ كَزَيْدٍ: فِي أَنَّهُ يَتَّبِعُ بِالرَّفْعِ مُرَاعَاةَ لِلضَّمِّ الْمُقَدَّرِ فِيهِ، وَبِالنَّصْبِ مُرَاعَاةَ لِلْمَحَلِّ، فَتَقُولُ: «يَا هَذَا الْعَاقِلُ، وَالْعَاقِلُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، كَمَا تَقُولُ: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ، وَالظَّرِيفُ».

٥٧٩ - وَالْمُفْرَدُ الْمَكْشُورُ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ - النِّصْبُ عَادِمًا خِلَافًا

تَقْدَمُ أَنَّ الْمُتَنَادِيَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مَقْصُودَةً يُبْنَى عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا نَكْرَةً: أَيُّ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ، أَوْ مُضَافًا، أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ - نُصِبَ.

قوله: (يا رجيلون) صغره ليسوغ جمعه الواو والنون.

قوله: (فعل مضممر) أي عند سيبويه، وقال المبرد نصب بحرف النداء لسد مسد الفعل، فعلى المذهبين: يا زيد جملة إلا أن جزأها مقداران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل، وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده، واستتر، الفاعل فيه لأنه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله. وأما المنادى ففضلة مفعول به إلا أنه واجب الذكر لثلاث يفتوت النداء.

قوله: (فحذف أَدْعُو) أي لزوماً لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده في طلب الإقبال، ولا يرد أن أَدْعُو خبر فلا يكون أصلاً للإنشاء وهو النداء: لجواز أن يقصد بالفعل الإنشاء أيضاً ولذا كان الأولى تقديره ماضياً لأنه الغالب في الإنشاء.

قوله: (في أنه يتبع بالرفع الخ) أي ولا يجوز اتباع حركته الأصلية في نحو: يا سيبويه ويا هؤلاء لبعدها بأصالتها عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه بعروضه أشبه الإعراب العارض بالعامل، وبهذا ينحل اللغز المشهور في هؤلاء وكذا المحكي فيني على ضم مقدر للحكاية كإعرابه في غير النداء، ويرفع تابعه، وينصب كيا تأبط شراً المقدام والمقدام، ولا يجوز اتباع حركته الأصلية، وفي قوله: بالرفع تسامح من يعلم الفصل الآتي.

قوله: (والمضافا) أي لغير ضمير الخطاب وإلا فلا ينادى أصلاً لثلاث يلزم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة إذ النداء للمضاف، والضمير لغيره وهو ممتنع.

قوله: (عادماً خلاناً) أي في الجملة وإلا فتعلب يجوز الضم إضافته غير محضة أو كما قيل:

وليس كلُّ خلافٍ جاء مُعْتَبَرًا إلا خلافٌ له حظٌّ من النظرِ

قوله: (أو مشبهاً به) هو ما اتصل به شيء من تمام معناه. فيطول به كالمضاف إما بكونه

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُ الْأَعْمَى «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي» وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٣٠٦] أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُكَ: «يَا غُلَامَ زَيْدٍ» وَ «يَا ضَارِبَ عَمْرٍو».

وَمِثَالُ الثَّالِثِ قَوْلُكَ «يَا طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا حَسَنًا وَجْهَهُ، وَيَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» فَيَمَنْ سَمِيَتْهُ بِذَلِكَ.

عاملاً فيه رفعاً أو غيره كما حسناً وجهه ويا طالعاً جبلاً ويا رفيقاً بالعباد وكذا يا غافلاً والموت يطالبه إن جعلت الجملة حالاً من الضمير في غافلاً أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كما ثلاثة وثلثين، وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يا رجلاً كريماً أقبل. وكقوله ﷺ في سجوده «يا عظيماً يرجى لكل عظيم ويا حليماً لا يعجل» وقول الشاعر:

* أَدَارًا بِخُرُوزِي هِنَجَتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً *

لأن النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تنمة المنادي كالمعمول من العامل، ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة، فإن وصفت بعد النداء وجب البناء لأنها حينئذ مفردة مقصودة، وإن احتمل الأمر إن جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة، لأنه يغتفر في المعرفة الطارئة، وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معاً لا المنعوت وحده أفاده المصريح وفي التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لاشبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقلوه هنا وابن المعرف المفرد أي وجوباً في غير الموصوف، وجواز فيه قال سم، ويحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو: يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر في سبويه.

قوله: (أيا راكباً الخ) أن شرطية مدغمة في ما الزائدة. وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن.

قوله: (ويا ضارب عمرو) أشار به للرد على ثعلب في الإضافة غير المحضة.

قوله: (ويا ثلاثة وثلثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف، الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب، ويمتنع حينئذ إدخال يا على الثاني لأنه جزء علم كعبد شمس فإن ناديت جماعة هذه عدتهم فإن لم تتعين نصبتهم أيضاً، وإن عينت فإن أردت بهما جماعتين معيتين ضمنت الأول لأنه نكرة مقصودة، وعرفت الثاني بأل على المختار لأنه نكرة أريد بها معين، ولم يكتف بتعريف النداء لأن يا لم تباشره ونصبته أو رفعته لأنه تابع المضموم إلا إذا أعيدت يا فيجب ضمه مجرداً من أل، وإن أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في التسمية سم.

٥٨٠ - وَنَحَوَ «زَيْدٌ» ضُمٌّ وَافْتَحَنَ، مِنْ نَحَوِ «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ» لَا تَهْنُ

أَيُّ: إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُفْرَدًا، عَلَمًا، وَوُصِفَ بِـ «ابْنٍ» مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ، وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ الْمُنَادَى وَبَيْنَ «ابْنٍ» - جَازَ لَكَ فِي الْمُنَادَى وَجْهَانِ: الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، نَحَوُ: «يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» وَالْفَتْحُ إِتْبَاعًا، نَحَوُ: «يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»؛ وَيَجِبُ حَذْفُ أَلِفِ «ابْنٍ» وَالْحَالَةُ هَذِهِ خَطَأً.

قوله: (ونحو زيد) مفعول ضم، ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد، ولا تهن بفتح التاء من: وهن يهن إذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله.

قوله: (إذا كان المنادى مفرداً الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال، وسيأتي محترزها وبقي سابع كون المنادى ظاهر الإعراب فنحو «يَا عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ» [المائدة: ١١٦] يتعين فيه تقدير الضم إذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح، وثامن وهو كون ابن مفرداً لا مثني ولا جمعاً ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسألة إعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه، فالمثني والجمع على حده خارجان عن ذلك. وانظر جمع التكسير کیا زيود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليلهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك إذ لا يكثر كالمفرد، وقد يكون خارجاً بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووي في شرح مسلم كون البنية حقيقية.

قوله: (وصف بابن) أي أو ابنه بخلاف بنت لقلة استعمالها في نحو ذلك.

قوله: (مضاف إلى علم) أي مذكر أو مؤنث، وكذا العلم الأول كيازيد بن فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب، وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفرداً أم لا صبان. وحقه أن يقول: مضافاً بالنصب على أنه حال من ابن لأنه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة.

قوله: (وجهان) أما الضم فعلى الأصل، وأما الفتح فيتباع لفتح ابن لكون الحاجز بينهما ساكناً غير حصين، أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف خمسة عشر، أو فتح إعراب على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص يضاف إليه لملاسته له. وأما فتح ابن فعلى الأول إعراب، وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر، وعلى الثالث لا إعراب ولا بناء كما في التصريح لأنه زائد لم يطلبه عامل فتقول في إعرابه على الأول: زيد منادى قدر ضمه لفتحة اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف على الثاني زيد ابن منادى وضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي، وعلى الثالث زيد منادى منصوب لإضافته إلى سعيد، ولفظ ابن مفحم بينهما لا محل له. ولا يصح بدلاً ولا عطف بيان لعدم تمام الأول إلا بالمضاف إليه. وهل يجوز كونه توكيداً لفظياً بالمرادف كما سيأتي في سعد سعد الأوس؟ فتكون فتحته إعراباً تأمل.

قوله: (ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح به قوله: والحالة هذه ما لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر. وإلا ثبتت وكذا إن عدم شرط كأن لم يقع بعد علم

٥٨١ - وَالضَّمُّ - إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْمًا، أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْمًا - قَدْ حُتِمَا
 أَي: إِذَا لَمْ يَقَعْ «ابْنٌ» بَعْدَ عِلْمٍ، أَوْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُ عِلْمٌ، وَجَبَ ضَمُّ الْمُتَادِي، وَامْتَنَعَ
 فَتَحُهُ؛ فَمِثَالُ الْأَوَّلِ نَحْوُ: «يَا غُلَامُ ابْنُ عَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ الظَّرِيفِ ابْنُ عَمْرٍو» وَمِثَالُ الثَّانِي: «يَا

كجاء ابن بكر أو ابن بكر علي أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلاً أو خبراً ولو منسوخاً أو
 نصب بأعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهماً عنه كهل زيد ابن بكر
 أو ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى، أو جمع كما مر مثاله أو لم يضاف لاسم أبيه حقيقة بل
 لضميره أو لجده أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلاً قال الدينوري في كتاب الرسم: أو للقلب غلب
 على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبلوي في نظم له: أو لأمه
 كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المائة لكن مر أنهم غلطوا من
 شرط تذكير العلمين في مسألة جواز الفتح. وقد قال في التسهيل: كل ما جوز فتح المنادى
 المضموم أوجب حذف تنوينه في غير النداء إلا لضرورة، وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبان:
 ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر. ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسماً أو كنية أو لقباً على
 ما صرح به ابن خروف، وجزم الراعي بوجوب التنوين وثبوت الألف إذا كان العلم الأول مضافاً
 كجاء أبو محمد ابن زيد، واختاره الصفدي بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في إضافة الثاني كجاء
 زيد ابن عبد الله اه.

قوله: (والضم الخ) مبتدأ خبره قد حتماً، وإن لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه والواو فيه
 بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كافٍ في تحتم الضم، والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختياراً
 وهو مضي فعل الشرط في المعنى كما سيأتي في عوامل الجزم أي فالضم متحتم أو إن قد حتماً
 جوابه حذفت فاؤه للضرورة والشرط جوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم، والوجه الأول أولى
 لعدم احتياجه إلى ضرورة كما مر غير مرة.

قوله: (أي إذا لم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الأول
 والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح، وكذا عدم ذكر ابن كذا زيد الفاضل إذ يصدق عليه أنه لم
 يقع الابن بعد علم لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع، وقوله أو لم يقع الخ هو مفاد عجز البيت.
 وهو محترز شرط رابع أي عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الأول كما إذا كان الابن
 غير صفة له بأن كان بدلاً منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس. وكذا يجب الضم إن ثنى
 الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى، أو جمع أو لم تكن البنية حقيقية أما إذا كان العلم الأول غير
 مفرد وهو محترز الأول كذا عبد الله بن زيد فيجب نصبه.

قوله: (يا غلام ابن عمر) اعترض وجوب ضمه بأن النكرة الموصوفة يجب نصبها، أو يجوز
 على ما مر إلا أن يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع، أو التركيب فلا ينافي في جواز
 النصب كشيبه المضاف أفاده الصبان.

زَيْدُ ابْنِ أَخِيْنَا» فَيَجِبُ بِنَاءُ «زَيْدٍ» عَلَى الضَّمِّ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، وَيَجِبُ إِثْبَاتُ أَلِفِ «ابْنٍ» وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

٥٨٢ - وَأَضْمَمْتُ، أَوْ أَتَصَبَّ - مَا اضْطَرَّاراً نُؤَنَّا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا
تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُتَنَادَى مُفْرَداً مَعْرِفَةً، أَوْ نَكِرَةً مَقْصُودَةً - يَجِبُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ، وَذَكَرَ
هُنَا أَنَّهُ إِذَا اضْطَرَّ شَاعِرٌ إِلَى تَثْوِينِ هَذَا الْمُتَنَادَى كَانَ لَهُ تَثْوِينُهُ وَهُوَ مَضْمُومٌ، وَكَانَ لَهُ نَضْبُهُ، وَقَدْ
وَرَدَ السَّمَاعُ بِهِمَا؛ فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ:

[٣٠٧] سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ:

[٣٠٨] ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي
٥٨٣ - وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ «أَلْ» إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَمَحْكِي الْجَمَلِ
٥٨٤ - وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّغْوِيضِ وَشَدَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضٍ
لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفِ النَّدَاءِ، وَ «أَلْ» فِي غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ
الْجَمَلِ، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ:

[٣٠٩] فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُغَقِّبَانَا شَرَا

قوله: (وأضمم الخ) في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى أن المنون اضطراراً يكون مبنياً إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعرباً إذا نصب رجوعاً لأصل الأسماء. وحينئذ يتعين في تابعه النصب، وفي الضم يجوز معه النصب.

قوله: (مما له الخ) بيان لما الأولى وحال منها، واستحقاق مبتدأ خبره بينا، وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما الثانية.

قوله: (ضربت صدرها إلي) أي متعجبة من نجاتي مع ما لاقيت من الحروب على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فإلي بمعنى مني متعلق بحال محذوفة كما ذكر، أو بضربت لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقي وواقي جمع واقية أي حافظة فأبدلت الواو الأولى همزة لما سيأتي في قوله: وهمزاً أول الواوين رد الخ.

قوله: (في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعته سمي به الشعر لاقتطاعه من الكلام.

قوله: (بين حرف النداء) إشارة إلى أن ذكر المصنف يا، مثال لا قيد فمثلاً باقي الأدوات.

قوله: (وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس إذا كان مشبهاً به نحو: يا

وَأَمَّا مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَحْكِي الْجَمَلِ فَيَجُوزُ، فَتَقُولُ: «يَا اللَّهُ» يَقْطَعُ الْهَمْزَةَ وَوَضْلُهَا، وَتَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ»: «يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ».

وَالْأَكْثَرُ فِي نِدَاءِ اسْمِ اللَّهِ «اللَّهُمَّ» بِمِيمٍ مُشَدَّدةٍ مُعَوَّضَةٍ مِنْ حَرْفِ النِّدَاءِ، وَشَدُّ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمِيمِ وَحَرْفِ النِّدَاءِ فِي قَوْلِهِ:

[٣١٠] إِنْني إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّا

الأسد شدةً، أَقْبِلْ، لأن تقديره يا مثل الأسد فحذف مثل، وأقيم المضاف إليه مقامه فلم تدخل يا في الحقيقة على أل، ولا يلزمه جواز: يا القرية على تقدير: يا أهل القرية لأن ذكر وجه الشبه في الأول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا سم، وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كذا الذي قام، وصوبه الناظم وإن منعه سيبويه فإن سمي به بلا صلته منع نداؤه اتفاقاً صبان.

قوله: (بقطع الهمزة) أي لأنها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء، وحيث ثبثت ألف يا وجوباً، وقوله وَوَضْلُهَا، أي نظراً لأصلها وحيث ثبثت ألف أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لأن ما بدئ بهمزة الوصل فعلاً كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءاً من الاسم فتقطع في النداء أيضاً ولا يجوز وصلها نظراً لأصلتها كما في الجلالة لأن له خواص ليست لغيره.

قوله: (اللهم بميم الخ) أي فهو منادى مبني على ضم الهاء على المختار في محل نصب، والميم عوض عن يا فراراً من دخولها على أل وخصت الميم لمناسبتها ليا في أنها للتعريف عند حمير، وشددت لتكون على حرفين كذا، وأخرت تبركاً بالبداة باسم الله تعالى إذ لا يجب كون العوض في محل المعوض منه كداء عدة وألف ابن، أما البدل فيجب فيه ذلك كما في: ماء وماء و تعالى وثعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سيبويه. كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء، وأجازته المبرد نحو ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٤٦] وحمله سيبويه على النداء المستأنف، وقد تحذف منه أل فيصير: لاهم وهو كثير في الشعر.

قوله: (إني إذا الخ) الحدث بفتحيتين الأمر الحادث من مكاره الدنيا وألما أي أنزل.

تمة: تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه: أحدها النداء المحض كما سمعته. ثانيها: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في ذهن السامع نحو: اللهم نعم في جواب: أزيد قائم. الثالث: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو: أنا أزورك اللهم لم تدعني، إذ الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين: اللهم إلا أن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة كالأول ولو سلم فيقال إنه منادى صورة فله حكمه والله أعلم.

فصل

٥٨٥ - تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَنْ أَلْزِمَهُ نَصْبًا، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ
أَيُّ: إِذَا كَانَ تَابِعُ الْمُنَادَى الْمُضْمُومِ مُضَافًا غَيْرَ مُصَاحِبٍ لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ وَجَبَ نَصْبُهُ،
نَحْوُ: «يَا زَيْدُ صَاحِبِ عَمْرٍو».

٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ أَنْصَبَ، أَوْ أَرْفَعَ، وَأَجْعَلَا كَمُسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلَا
أَيُّ: مَا سِوَى الْمُضَافِ الْمَذْكُورِ يَجُوزُ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ - وَهُوَ الْمُضَافُ الْمُصَاحِبُ لِلَّامِ،
وَالْمُفْرَدُ - فَتَقُولُ: «يَا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْآبِ» بِرَفْعِ «الْكَرِيمِ» وَنَصْبِهِ، وَ «يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ» بِرَفْعِ
«الظَّرِيفِ» وَنَصْبِهِ.

فصل

قوله: (تابع: ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره ألزمه، والمضاف صفته، دون آل حال من تابع أو من ضميره في المضاف قيل: ولو قال ذي البناء لشمل المثنى والجمع. وأنت خبير بأن البناء عند المصنف لفظي هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضممة وما ناب عنها فتدبر. والمراد الضم لفظاً أو تقديرًا کیا سيبويه ذا الفضل. والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو التعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده، واعلم أن تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظراً لكونه مخاطباً، والغيبة نظراً لكونه اسماً ظاهراً کیا زيد نفسك أو نفسه ويا تميم كلکم أو کلهم ويا ذا الذي قمت أو قام.

قوله: (وجب نصبه) أي مراعاةً لمحل المنادى، ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا إذا كانت إضافته محضة وإلاً جاز لكونها في نية الانفصال کیا رجل ضارب زيد بالضم والنصب، ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وإن صرح السيوطي بوجوب نصبه إن قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع أنه نكرة قلت: لا ينعت بذلك إلا النكرة المقصودة كما في الصبان، وقد مر أنه يتسامح في المعرفة الطارئة. وحينئذٍ فقول الشارح: يا زيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى. إلا أن يراد بصاحب الدوام أو أنه غلبت عليه الاسمية فتكون إضافته محضة، ويتعرف بها.

قوله: (وما سوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافاً أو غيره محلياً بال أولاً، إلا النسق والبدل فكمسثقل لما يأتي.

قوله: (والهـمرد) أي عن الإضافة فقط کیا زيد الظريف أو عنها وعن آل کیا رجل زيد، وكذا يا رجل ظريف بالرفع والنصب، ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر. وكذا المضاف إضافة غير محضة مع خلوه من آل والمشبه به كما مر. عن الرضي.

قوله: (يرفع الكريم) فيه تسميح فإن ضمة التابع إتياع للفظ المنادى لا إعراب ولا بناء كما

وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ حُكْمُ الصَّفَةِ؛ فَتَقُولُ: «يَا رَجُلُ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ» بِالرَّفْعِ
وَالنَّصْبِ، وَ «يَا تَوَيْمَ أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ».

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ وَالْبَدَلِ فِيهِ حُكْمُ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ؛ فَيَجِبُ ضَمُّهُ إِذَا كَانَ مُفْرَداً،
نَحْوُ: «يَا رَجُلُ زَيْدٌ» وَ «يَا رَجُلُ وَزَيْدٌ» كَمَا يَجِبُ الضَّمُّ لَوْ قُلْتَ: «يَا زَيْدٌ»، وَيَجِبُ نَصْبُهُ إِنْ
كَانَ مُضَافاً، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» وَ «يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ»، كَمَا يَجِبُ نَصْبُهُ لَوْ قُلْتَ: «يَا
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ».

٥٨٧ - وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ «أَلْ» مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

أَيُّ: إِنَّمَا يَجِبُ بِنَاءُ الْمُنْسُوقِ عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً بِغَيْرِ «أَلْ».

فَإِنْ كَانَ بِـ «أَلْ» جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَرَفْعٌ
يُنْتَقَى» أَيُّ: يُخْتَارُ؛ فَتَقُولُ: «يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ» بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا جِبَالُ
أُوبَيٍّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ» [سبا: ١٠] بِرَفْعِ «الطَّيْرِ» وَنَصْبِهِ.

قَالَ الدِّمَامِيُّ فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٍ لِحَرَكَةِ الْإِتْبَاعِ، وَلِذَلِكَ يَنْوِّنُ إِذَا خَلَا مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةُ لِعَدَمِ
بِنَائِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي النِّعَتِ إِذَا كَانَ طَارِئاً بَعْدَ النِّدَاءِ أَمَّا قَبْلَهُ فَيَنْصَبُ مَنَعُوتُهُ لَشَبْهِهِ
بِالْمُضَافِ كَمَا مَرَّ فَيَنْصَبُ النِّعَتُ تَبَعاً لَهُ.

قَوْلُهُ: (فَفِي حُكْمِ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ) أَيُّ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ وَهُوَ يَا وَالْعَاطِفِ
كَتَائِبِ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ ضَمُّهُ) أَيُّ ضَمُّ بِنَاءِ فَلَا يَنْوِّنُ كَمَا يَفِيدُهُ مَا بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ يَكُنِ الْخُ) اسْمُهَا مَا نُسِقَ، وَمَصْحُوبٌ أَلْ خَبَرُهَا مُقَدِّماً وَهَذَا تَقْيِيدٌ لِقَوْلِهِ:
كَمُسْتَقِلِّ الْخُ، وَخَصَّ التَّقْيِيدَ بِالنَّسَقِ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا خَالِياً مِنْ أَلْ إِذْ حُرِفَ النِّدَاءُ مُقَدَّرٌ قَبْلَهُ
فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا. وَقَوْلُهُ: وَرَفْعٌ، مُبْتَدَأُ سَوْغَةِ التَّقْسِيمِ.

قَوْلُهُ: (وَجْهَانِ) أَيُّ لَامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ حُرْفِ النِّدَاءِ قَبْلَهُ بِسَبَبِ أَلْ فَأَشْبَهَ النِّعَتِ فِي أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ
هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ فَجَازَ فِيهِ مِرَاعَاةُ لَفْظِ الْأَوَّلِ وَمَحَلُّهُ وَظَاهِرُهُ جَوَازُ رَفْعِهِ. وَلَوْ كَانَ مُضَافاً كَمَا
زَيْدٌ وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ قَالَ الصَّبَانُ: وَلَا بَعْدَ فِيهِ إِهْ أَيُّ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ تَكُونُ غَيْرَ مُحَضَّةٍ أَبَدَافٍ فِي نِيَّةِ
الْإِنْفِصَالِ إِذَا مَا إِضَافَتُهُ مُحَضَّةٌ لَا تَدْخُلُهُ أَلْ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَخْتَارُ الرِّفْعُ) أَيُّ تَبَعاً لِلْفِظَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَشَاكِلَةِ الْحَرَكَةِ، وَلِكُونِهِ أَكْثَرَ. وَاخْتَارَ أَبُو
عَمْرٍو وَغَيْرُهُ النَّصْبَ لِأَنَّ مَا فِيهِ أَلْ لَا يَبَاشِرُ حُرْفَ النِّدَاءِ فَلَا يَشَاكِلُ لَفْظَ مَا بَاشَرَهُ وَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ
الْآيَةِ فَقَدْ أَجْمَعَ فِيهَا الْقُرَاءُ سِوَى الْأَعْرَجِ عَلَى نَصْبِ الطَّيْرِ عَطْفاً عَلَى مَحَلِّ جِبَالِ، وَأَجِيبَ بِاحْتِمَالِ
أَنَّهُ بِالْعَطْفِ عَلَى: فَضْلاً قَبْلَهُ أَوْ بِسُحْرُنَا مُقَدَّرَاً.

٥٨٨ - وَأَيُّهَا، مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدَ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

٥٨٩ - وَأَيُّهَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

يُقَالُ: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا»، فَ «أَيُّ» مُنَادَى مُفْرَدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَ «هَا» زَائِدَةٌ، وَ «الرَّجُلُ» صِفَةٌ لِأَيُّ، وَيَجِبُ رَفْعُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ نَصْبَهُ قِيَاساً عَلَى جَوَازِ نَصْبِ «الظَّرِيفِ» فِي قَوْلِكَ «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.

وَلَا تُوصَفُ «أَيُّ» إِلَّا بِاسْمِ جَنْسٍ مُحَلَّى بِأَلْ، أَوْ بِاسْمِ إِشَارَةٍ، نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا أَقْبَلُ» أَوْ بِمَوْصُولٍ مُحَلَّى بِأَلْ «يَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا».

قوله: (وأيها الخ) مبتدأ خبره يلزم، ومصحوب أَلْ مفعوله مقدم عليه، وبعد وصفة وبالرفع أحوال منه أي وأيها يلزم مصحوب أَلْ حال كونه صفة له مرفوعاً كائناً بعده أو مصحوب أَلْ مبتدأ ثانٍ خبره يلزم، والجملة خبر أيها حذف رابطها أي يلزمها.

قوله: (ورد) أفرد ضمير الفاعل إما لتأويله بالمذكور من أيها وأيها الذي، أو حذف خبر أحدهما لدلالة الآخر عليه أي ورد أيضاً، وقوله بسوى هذا أي المذكور من مصحوب أَلْ وذا والذي.

قوله: (فأي منادى مفرد) أي نكرة مقصودة، وتكون بلفظ واحد وإن تثنيت صفتها أو جمعت كيا أيها الرجلان أو الرجال لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كيا أيتها النفس. ولا يجب كما قاله الدماميني.

قوله: (وما زائدة) أي حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضاً عما فاتها من الإضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة في نحو ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] وخصت ها بالنداء لأنه محل تنبيه، وما بالشرط لأنه يناسبه الإبهام، والأغلب فتح هذه الهاء، وقد تضم إذا لم يكن بعدها اسم إشارة.

قوله: (ويجب رفعه) أي تبعاً للفظها ففيه التسامح المار. وكذا يجب رفع نعتة إذا نعت كيا أيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما في الأشموني. والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع وإلا فتابع أي في محل نصب مثلها كما اختاره الصبان. ولم يوجد مانع من مراعاته في نعتة كما وجد في أي.

قوله: (لأن المقصود بالنداء) أي وأي وصلة لندائه لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبيهاً على أنه المنادى، وخصت أي بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها للمخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك قام مقامها.

قوله: (محلى بأل) أي الجنسية بحسب الأصل وإن صارت الآن للحضور كما تصير كذلك

٥٩٠ - وَدُوْا إِشَارَةً كَأَيِّ فِي الصَّفَةِ إِنَّ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةِ يُقَالُ: «يَا هَذَا الرَّجُلُ» فَيَجِبُ رَفْعُ «الرَّجُلِ» إِنْ جُعِلَ «هَذَا» وَضَلَّةٌ لِنِدَائِهِ كَمَا يَجِبُ رَفْعُ صِفَةِ «أَيِّ»، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةِ» فَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَضَلَّةٌ لِنِدَاءٍ مَا بَعْدَهُ لَمْ يَجِبْ رَفْعُ صِفَتِهِ، بَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ وَالنُّصْبُ.

٥٩١ - فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ» يَنْصَبُ ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ يُقَالُ: «يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ» وَ:

[٣١١] يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ

بعد اسم الإشارة، وخرج بها العهدة كالزيدين، والزائدة سواء قارنت الوضع كأليسع والسموأل أو كانت للمح كالحرث، أو في العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأي، ولا بدا بل ينادى هو مجرداً من أل. وأجاز في شرح الكافية إدخال يا على أل الزائدة المقارنة للوضع كأليسع.

قوله: (أو باسم الإشارة) أي بشرط خلوه من الكاف فلا يقال: يا أيها ذاك الرجل خلافاً لابن كيسان، ولا يشترط نعته حيثنذ بذي أل كما مثله الشارح، وفاقاً لابن عصفور والناظم بدليل قوله:

أَيُّهَا ذَانِ كُلاً زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاعِلًا قَيْمَنَ وَعَلَّ

بخلاف ما إذا نودي اسم الإشارة نفسه.

قوله: (كأي في الصفة) أي في لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة، ولم يستثنه لظهور أنه لا يوصف بمثله، ويراعى فيه حال المشار إليه من جمع وغيره نحو: يا هذان الرجلان بخلاف أي كما مر.

قوله: (يُفِيْتُ) بضم الياء مضارع أفات الرباعي، ومفعوله الأول محذوف أي يفيت المخاطب معرفة المشار إليه.

قوله: (إن جعل هذا وصلة لندائه) بأن قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس: يا ذا القائم، ويا ذا الذي قام فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده، وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه، ولا رفع وصفه إذا وصفه بغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله في غير النداء.

قوله: (في نحو سعد النخ) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً وكرراً مضافاً إلى غيره علماً كان كما مثل أو اسم جنس كيا رجل رجل القوم أو وصفاً كيا صاحب صاحب زيد خلافاً للكوفيين فإن لم يصف الثاني كيا زيد زيد لم يجب نصبه.

قوله: (في نحو سعد النخ) احتترز بالإضافة عن تيم مرة من قريش وتيم قيس وغيرهما.

[٣١٢]

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ

فَيَجِبُ نَصْبُ الثَّانِي، وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ: الضَّمُّ، وَالنَّصْبُ.

فَإِنْ ضُمَّ الْأَوَّلُ كَانَ الثَّانِي مَنْصُوبًا: عَلَى التَّوَكِيدِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ «أَغْنِي»، أَوْ عَلَى
الْبَدَلِيَّةِ، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ، أَوْ عَلَى النَّدَاءِ.

وَإِنْ نُصِبَ الْأَوَّلُ: فَمَذْهَبُ سَيِّوِيٍّ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْأِسْمِ الثَّانِي، وَأَنَّ الثَّانِي
مُقَحَّمٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَحذُوفٍ مِثْلُ مَا أُضِيفَ
إِلَيْهِ الثَّانِي، وَأَنَّ الْأَصْلَ: «يَا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ» فَحُذِفَ «عَدِيَّ» الْأَوَّلُ لِدَلَالَةِ الثَّانِي
عَلَيْهِ.

قوله: (اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل، والذبل جمع ذابل بمعنى
ضامرة وإضافة زيد إليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء لها في السير.

قوله: (فإن ضم الأول) أي لكونه مفرداً معرفة.

قوله: (على التوكيد) أي للأول باعتبار محله قاله المصنف: وتعب بأنّه لا يصح توكيداً
معنوياً لأنه ليس من ألفاظه، ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول، واختلاف جهتي التعريف
إذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء، والثاني بالإضافة لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية.
وللمصنف أن يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف. وإن اختلفت جهته أو اتصل به شيء.

قوله: (والثاني مقحم) أي زائد بناءً على جواز زيادة الأسماء. والفصل به بين المتضايقين
كلا فصل لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى. وكان حقه أن ينون لعدم الإضافة لكنه ترك للمشكلة.
وعليه ففتحته إتباع للأول فيما يظهر لأنه غير مطلوب لعامل. وصرّح الأشموني بنصب الثاني
توكيداً لفظياً، ووافق تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيد اللفظي ففتحته أعراب، ويغتر الفصل به،
وعدم تنوينه لما مر ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم إذ لا يكونان إلا بعد تمام
الأول كما مر في: زيد بن سعيد.

قوله: (إنه مضاف إلى محذوف الخ) أي، ونصب الثاني حينئذٍ على أحد الأوجه الخمسة
المذكورة عند ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر، وجعل
مجموعهما منادى مضافاً إلى ما بعد الثاني منصوباً بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم
الثاني، وأما حركة الأول ففتحة بنيّة كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم.

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ - وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنَّ يَضِفَ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا
إِذَا أُضِيفَ الْمُنَادَى إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ: فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، أَوْ مُعْتَلًّا.
فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا فَحُكْمُهُ كَحُكْمِهِ غَيْرَ مُنَادَى، وَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهُ فِي الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ.

وَأِنْ كَانَ صَحِيحًا جَارَ فِيهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ:
أَحَدُهَا: حَذْفُ الْيَاءِ، وَالِاسْتِعْنَاءُ بِالْكَسْرَةِ، نَحْوُ: «يَا عَبْدُ»، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ.
الثَّانِي: إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً، نَحْوُ: «يَا عَبْدِي» وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكَثَرَةِ.
الثَّالِثُ: قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا، وَحَذْفُهَا، وَالِاسْتِعْنَاءُ عَنْهَا بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ».

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: (وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو
أو ياء غير مشددة كفتاي ومسلمي وقاضي، وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحه
كما مر بيانه وتجويز العصام حذفها في المثنى والجمع اكتفاء ببيئتهما يرده التباس الجمع حينئذٍ
بالمفرد المضاف للياء ساكنة.

قوله: (وإن كان صحيحاً) أي أو معتلاً يشبهه.

قوله: (جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن لا يكون المضاف وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمي
وإلا تعين إثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها. أما في المثنى والجمع فتفتح فقط لأنه من
المعتل.

قوله: (وهو دون الأول) ويليهِ في الكثرة إثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف
فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازوه الأخفش والفارسي كقوله:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفٌ وَلَا بَلَيْتٌ وَلَا لَوَائِي

أي بقولي: يا لهفأ، ولم يرتبها المصنف لضيق النظم. وكان على الشارح بيانه، وتقدم أن
سكون الياء أصل أول لأنه أصل كل مبني، والفتح أصل ثانٍ لأنه أصل ما بُنِيَ على حرف واحد،
وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الإضافة. وإنما يكون ذلك فيما
يكثر نداؤه مضافاً للياء كالرب والأبوين والقوم لا نحو: الغلام قرئ ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾
[يوسف: ٢٣] وحكي: يا رب اغفر لي ويا أم لا تفعلي بالضم فهو منصوب لإضافته تقديرًا لكن منع
ظهور نصبه مشكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه إلا النصب لكن جوز أبو حيان رفعه إجراءً
له كالمفرد في حكم التابع أيضاً.

قوله: (قلب الياء ألفاً) أي لخفتها، وَيَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا بفتح ما قبل الياء أولاً ليجري على قاعدة

الرَّابِعُ: قَلْبُهَا أَلْفًا، وَإِبْقَاؤُهَا، وَقَلْبُ الْكَسْرِ فَتَحَةٌ، نَحْوُ: «يَا عَبْدًا».
الخَامِسُ: إِبْثَاتُ الْيَاءِ مُحَرَّكَةً بِالْفَتْحِ، نَحْوُ: «يَا عَبْدِي».

٥٩٣ - وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَاءِ اسْتَمَرَّ فِي «يَا ابْنَ أُمِّ، يَا ابْنَ عَمِّ - لَا مَقَرَّ»
إِذَا أُضِيفَ الْمُنَادَى إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَجَبَ إِبْثَاتُ الْيَاءِ، إِلَّا فِي «ابْنَ أُمِّ» وَ
«ابْنَ عَمِّ» فَتَحَذَفُ الْيَاءُ مِنْهُمَا لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَتُكْسَرُ الْيَمِيمُ أَوْ تُفْتَحُ؛ فَتَقُولُ: «يَا ابْنَ أُمِّ أَقْبِلْ»
وَ «يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَقَرَّ» بِفَتْحِ الْيَمِيمِ وَكَسْرِهَا.
٥٩٤ - وَفِي النَّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضَ وَاكْسِرَ أَوْ أَفْتَحَ، وَمِنْ الْيَاءِ الثَّانِي عَوْضٌ
يُقَالُ فِي النَّدَاءِ: «يَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ»

القلب، والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالإضافة كأصلها، وإن الفتحة قبلها لمناسبتها
ونصب النداء مقدر سم.

قوله: (وافتح) مبتدأ سوغه التقسيم، وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو
فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر أي أطرد خبر. وأفرده على إرادة المذكور لا لأن
العطف بأو لأن أو التقسيمية كالواو.

قوله: (إلا في ابن أم) مثل ابن ابنة، وكذا بنت كما في التصريح.

قوله: (فتحذف الياء منهما) أي وجوباً، وأما إثباتها في قوله:

* يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي *

وقبلها ألفاً في قوله:

* يَا ابْنَةَ عَمِّ لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي *

فضرورة.

قوله: (وتكسر الميم) أي لتدل على الياء المحذوفة وهو أجود من الفتح.

قوله: (أو تفتح) هو عند الكسائي لمناسبة الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء فأعرابه مقدّر
للمناسبة، وعند البصريين فتح بناء لتركيب الاسمين كخمس عشرة، وهو مضاف للياء تقديرًا كما
قاله الرضي. فأعرابه مقدر لحركة البناء التركيبي، ويحتمل قطعه عن الإضافة أصلاً فيقدر فيه الضم
كخمس عشرة.

قوله: (ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء.

قوله: (يا أبَتِ) أي زيادة على اللغات الست في: يا عبدي كما يفيد قول المصنف:
عرض. فأبت منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث فهي حرف إذ
لم تنقلب الياء إليها كالألف، ونصبه مقدر لفتحة مناسبة التاء إذ هي تقتضي فتح ما قبلها أبداً،

بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ: فَلَا تَقُولُ: «يَا أَبَتِي، وَيَا أُمَّتِي»؛ لِأَنَّ التَّاءَ عِوَضُ مِنَ الْيَاءِ؛ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ.

أَسْمَاءُ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

- ٥٩٥ - وَ «فُلٌ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ «لَوْ مَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطَّرَدَا
 ٥٩٦ - فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزُنْ «يَا خَبَاثُ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
 ٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكُورِ فَعِلُ وَلَا تَقْسُ، وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ «فُلٌ»
 مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ،

وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزداد آخر الاسم للتفخيم كعلامة وهو يناسب الأب والأم، وقد تُبدل هاء وفقاً وخطأ، وبهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كما في التسهيل فالأولى موافقته.

قوله: (بفتح التاء) هو الأقيس تبعاً لما هي عوض عنه، والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء، وسمع ضمها. وقد قرئ بهن فالجملة تسع لغات في نداء الأبوين.

قوله: (ولا يجوز إثبات الياء) ولا الألف المنقلبة عنها. وأما قوله:

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِيمَا قَائِمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وقوله:

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

فضرورة لكن الثاني أهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لأن هذه الألف لم تنقلب عن الياء، بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله أعلم.

أَسْمَاءُ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

لازمت فعل ماض كضاربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله ويقطع النظر عن الرسم يحتمل أنه اسم فاعل كضاربة أمأ، منون، والنداء مفعوله أو هو مضاف له.

قوله: (بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً آخر تختص بالنداء كآبَتِ وَأُمِّتِ واللهم.

قوله: (وزن يا خباث) فاعل اطرد وفي سب متعلق به، والأمر عطف على وزن يحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الأمر حال كونه كخباث هذا في الوزن والبناء على الكسر. وكذا في الشروط، وقوله: من الثلاثي، متعلق باطرد فهو راجع لهما لأنه شرط في كل منهما.

نَحْو: «يَا قُلْ» أَيْ: يَا رَجُلُ، وَ «يَا لُؤْمَانُ» لِلْعَظِيمِ اللَّؤْمِ، وَ «يَا تَوْمَانُ» لِلكَثِيرِ التَّوْمِ، وَهُوَ مَسْمُوعٌ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأَثْنَى» إِلَى أَنَّهُ يَنْقَاسُ فِي النَّدَاءِ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ فِي دَمِّ الْأَثْنَى وَسَبِّهَا، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، نَحْو: «يَا خَبَاثِ، وَيَا فَسَاقِ، وَيَا لَكَاعِ». وَكَذَلِكَ يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى

قوله: (يافل) بضم الفاء واللام وللأثنى فلة بضم الفاء فقط، وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الألف والنون للترخيم، وكلها كنيات عن الأعلام الشخصية. وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف إلا أن الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم وإلا لقليل للذكر: فُلا وللأثنى فلان كما يُعْلَمُ مما يأتي قال المصنف: ولا ينقصان في غير النداء إلا للضرورة وهو المراد بقوله هنا: وجر في الشعر فل، والصحيح عند البصريين أن فل وقلة كنياتان عن نكرتين من جنس الإنسان كما أشار إليه الشارح بقوله: أي يا رجل. وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً، وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما فلي بالياء، وأما فلان وفلانة فكنياتان عن الأعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما معنى ومادة وحكماً.

قوله: (يا لؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشح ودناءة النفس وبمعناه وحكمه يا مُلْثِمٌ ويا مُلْثِمَانِ ويا مُخْبِثَانِ وتؤمان بفتح النون والأكثر في بناء مفعلان كونه للذم كما ذكر وقد جاء في المدح كيا مطييان ويا مكرمان، ولا يخرج عن النداء. وأما قولهم: رجل مكرمان وامرأة ملثمانة فعلى إضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان.

قوله: (وهو مسموع) أي مقصور على السماع بإجماع في جميع الأوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف باطرده فيما بعدها إلا مفعلان ففي القياس عليه خلاف.

قوله: (في النداء الخ) إنما يختص فُعال بالنداء إذا كان وصفاً للذم كما ذكر بخلاف العلم كقطام. وأما قوله:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فعلى تقدير مقول فيها: يا لكاع أو هو ضرورة.

قوله: (مبنياً على الكسر).

اعلم أن فعال أمر كنزالي مبني لشبهه الحرف في الجمود كسائر أسماء الأفعال، أو لتضمنه معنى لام الأمر، وفعال وصفاً مبني لشبهه الأمر وزناً وعدلاً لأنه معدول عن فاعله كما أن الأمر معدول عن افعال. فهو مشبه للحرف بالواسطة، وبني على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة لأنها لأصل.

قوله: (ويا لكاع) أي يا خبيثة.

الأمْرِ، نَحْو: «نَزَالٍ، وَضَرَابٍ، وَقَتَالٍ»، أَيْ: «أَنْزِلْ، وَاضْرِبْ، وَاقْتُلْ».
وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ فَعْلٍ فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً مَقْصُوداً بِهِ سَبُّ الذُّكُورِ، نَحْو: «يَا فُسْقُ، وَيَا غَدْرُ،
وَيَا لُكْعُ» وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَجَزَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ» إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمَخْصُوصَةِ بِالنَّدَاءِ قَدْ تُسْتَعْمَلُ
فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، كَقَوْلِهِ:

[٣١٣] تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فُلَاناً عَنْ قُلِّ

الاستغاثة

٥٩٨ - إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لِلْمُرْتَضَى

قوله: (للدلالة على الأمر) ذكره هنا استطرادي لمناسبة خباث في وزنه وبنائه على الكسر
وشروطه لأن كلاهما لا يبنى إلا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يبينان من مزيد ونحو ذَرَاكَ من
أدرك سماعي، ولا من ناقص، ولا جامد، ولا من نحو: يذر ويدع لعدم تمام تصرفهما.

قوله: (يَا فُسْقُ الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر. وأما
لُكْعُ فعن الكع لأنه من لُكْعَ لِكَاعَةٍ كظرف ظرافة فهو أَلُكْعُ أي لئيم فَعُدِلَ عنه إلى لُكْعٍ للمبالغة،
ولم يسمع من هذا النوع إلا هذه الثلاثة وحيث معدول عن خبيث.

قوله: (قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر.

قوله: (في لجة) متعلق بقوله قبله:

* تدافع الشيب ولم تقبل *

والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الإبل أطلق عليها نفسها، واللجة بالفتح اختلاط
الأصوات في الحرب وأمسك الخ صفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر إبلاً أقبلت
متزاحمة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم: أمسك فلاناً عن فلان أي أحجز بينهم
والله أعلم.

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة، أو يعين على دفعها، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا
يا، ويمتنع حذفها كما مر.

قوله: (كيا للمرتضى) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بآل، وهو إجماع لأن يا لم تباشره
بخلاف غيره من المناديات.

يُقَالُ: «يَا لَزِيدٍ لَعْمَرُو» فَيَجْرُ الْمُسْتَغَاثُ بِلَامٍ مُفْتُوحَةٍ، وَيَجْرُ الْمُسْتَغَاثُ لَهُ بِلَامٍ مَكْسُورَةٍ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ، وَاللَّامُ تَفْتَحُ مَعَ الْمُضْمَرِ، نَحْوُ: «لَكَ، وَلَهُ».

٥٩٩ - وَافْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كُرِّرَتْ «يَا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا

قوله: (فيجر المستغاث بلام) أي فهو معرب وإن كان منادى مفرداً لأن تركيبه مع اللام أعطاء شبهاً بالمضاف، ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر، وإنما يعرب إذا وجدت اللام، وإلا فكغيره من المناديات كما سيأتي. وإذا كان معرباً قَبْلَ النداء وإلا بقي على بنائه كيا لهذا فذا مبني على السكون في محل نصب على النداء صبان. وينبغي كونه في محل جر باللام، ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لأنه مفعول به، وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تعين الجار.

قوله: (بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم أما معها فتكسر كقوله:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه، وكسر اللام لمناسبة الياء. ولكن الصحيح أن: يا لي لا يقع إلا مستغاثاً لأجله والمستغاث به محذوف وفاقاً لابن عصفور، واعلم أنه اختلف في هذه اللام ف قيل هي بقية آل، والأصل: يا آل زيد فحذف الهمزة تخفيفاً فالتقت الألف بعدها بألف يا فحذفت إحداهما للساكنين، وبقيت اللام فهي اسم مضاف إلى زيد، ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين، ومذهب الجمهور أنها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله ف قيل زائدة لا تتعلق بشيء، والصحيح أنها أصلية فعند سيويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى باللام كالتجى، وقيل بحرف النداء نيابته عن الفعل، ولا بد من التضمن هنا أيضاً.

قوله: (ويجر المستغاث له) أي من أجله وهو إما منتصر له فتتعين اللام كقول عمر: يا لله للمسلمين، أو منتصر عليه فقد تخلفها من لأنها تأتي للتعليل مثلها كقوله:

يَا لِلرَّجَالِ دَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينَا

قوله: (مكسورة) أي على أصل لام الجر مع الظاهر أما مع الضمير فتفتح كيا لزيد بذلك إلا مع ياء المتكلم على ما مر. وإذا قلت: يالك احتمل أن المخاطب مستغاث به وله، وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام جملتان، وقيل بفعل النداء أو بيا النابئة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعواً لزيد فهو جملة واحدة.

قوله: (وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوفاً، وقوله: مع المعطوف، أي مع الْمُسْتَغَاثِ به المعطوف أن كُرِّرَتْ يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله.

إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ مُسْتَعَاثٌ آخَرُ: فَإِمَّا أَنْ تَتَكَرَّرَ مَعَهُ «يَا» أَوْ لَا.
فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَزِمَ الْفَتْحُ، نَحْوُ: «يَا لَزِيدَ وَيَا لَعَمْرُو لِبَكْرٍ».

وَأِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَزِمَ الْكَسْرُ، نَحْوُ: «يَا لَزِيدَ وَلَعَمْرُو لِبَكْرٍ» كَمَا يَلْزِمُ كَسْرُ اللَّامِ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيئًا» أَيُّ: وَفِي سِوَى الْمُسْتَغَاثِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي تَكَرَّرَتْ مَعَهُ «يَا» اكْسِرِ اللَّامَ وَجُوبًا، فَتُكْسَرُ مَعَ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ تَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا» وَمَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ.

٦٠٠ - وَلَا مِمَّا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ الْإِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ الْإِفْ

تُحْدَفُ لَامُ الْمُسْتَغَاثِ، وَيُؤْتَى بِالْإِفْ فِي آخِرِهِ عِوَضًا عَنْهَا، نَحْوُ: «يَا زَيْدًا لَعَمْرُو» وَمِثْلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، نَحْوُ: «يَا لِلدَّاهِيَةِ» وَ «يَا لِلْعَجَبِ» فَيُجَرَّرُ بِلامٍ مَفْتُوحَةٍ كَمَا يُجَرَّرُ

قوله: (أي في سِوَى الْمُسْتَغَاثِ الْخ) أفاد أن اسم الإشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء، وبالمستغاث له كررت يا أم لا، ولا يصح إرجاعه للتكرار أو المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلا يشمل المستغاث الأول فيناقض قوله: اللام مفتوحاً مع أن أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك.

قوله: (ألف) مفعول عاقب وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله، والمفعول محذوف أي عاقبتها ألف أي ناوبتها من العقبة، وهي النوبة فكلُّ يجيء نوبة.

قوله: (عوضاً عنها) فلا يجمع بينهما، وقد يخلو منهما فيجعل كالمنادى في الحكم كقوله:

* أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعُجَابِ *

فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه عن الإضافة أصلاً.

قوله: (يا زيدا) الظاهر أنه حيثئذ مبني على ضم مقدر لمناسبة الألف في محل نصب على النداء قياساً على ما صرح به الشاطبي من أن المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر أفادة سم ويس فيجوز في تابعه الرفع اتباعاً لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي والجامي من بنائه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صبان. فإن لحقت الألف مضافاً كيا غلام زيد أظهر نصبه في الأول، وقدر الجر في الثاني للمناسبة أو مثني أو جمعاً فالظاهر أن تكون بعد نونهما، وأنهما يبينان على ما يرفعان به من ألف أو واو فيقال: يا زيد أنا ويا زيدونا فتأمل.

قوله: (نحو ياللداهية) أي تعجباً من عظمتها، وقولهم: يا للماء والعشب، تعجباً من كثرتهم وظاهر كلامه أن الاستغاثَة غير باقية، بل هو مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية مع إشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثَة حقيقية لأنه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلاً. فإذا قلت: يا للماء فكأنك تناديه، وتقول: احضر حتى يتعجب منك،

المُسْتَعَاثُ، وَتُعَاقِبُ اللَّامُ فِي الْأَسْمِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ أَلِفٌ، فَتَقُولُ: «يَا عَجَباً لِرَيْدٍ».

النَّدْبَةُ

- ٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلُ لِمُنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أَبْهَمَا
٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كـ «بِئْسَ زَمَزَمٌ» يَلِي «وَأَمِنْ حَفَرٌ»
الْمُنْدُوبُ هُوَ: الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «وَارَيْدَاهُ»، وَالْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ، نَحْوُ: «وَاطْهَرَاهُ».

وَيَاللَّعَجَبَ احضر حتى يروك فهذا وقتك، فاللام مفتوحة مثلها في: يالزيد، ويجوز كسرهما باعتبار أنه مستغاث له محذوف أي بالقومي للعجب وللماء وللدواهي فإن أتى بالألف تعين الاعتبار الأول . خاتمة: إذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز إلحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم.

النَّدْبَةُ

هي بضم النون لغة: مصدر ندب الميت إذا نوح عليه، وعدد خصاله، وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب، وعرفاً: نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه .
قوله: (ما للمنادي الخ) يشير إلى أن المندوب ليس منادى، وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله، ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح، ونقل الفارسي عن ابن يعيش أنه منادى . ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من أنه منادى مجازاً لا حقيقة فإذا قلت: يا محمداً، فكأنك تقول له: أقبل فأني مشتاق إليك، وواحزنه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك .
قوله: (ولا ما أبهما) عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حد ﴿ما أشركتنا ولا آباؤنا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

قوله: (ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهم كما بينه الشارح .
قوله: (بالذي) متعلق بالموصول لا يندب . وقوله اشتهر أي به فحذف العائد لجره بما جر الموصول، وإن لم يتحد عامل الحرفين لأنه غير شرط عند المصنف كما نقله عنه الشاطبي، أفاده السجاعي .

قوله: (كبئر زمزم الخ) مثال للموصول بما اشتهر به، ويثر بالنصب على حكاية مفعوليته لحضر، وقوله: يلي الخ، حال منه، وأصل زمزم زمزم بثلاث ميمات أبدلت الثانية زايأ .
قوله: (المتفجع عليه) أي لفقده حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض العرب: واعمراه واعمراه .

قوله: (والمتوجع منه) هو إما سبب الألم كوا مصيبتاه واجزنه وإما محله كواظهره وإرأساه، وقيل هذا يسمى المتوجع له .

وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ، فَلَا تُنْدَبُ التَّكْرَةُ؛ فَلَا يُقَالُ: «وَارْجُلَاهُ»، وَلَا الْمُبْهَمُ: كَأَسْمِ
الْإِشَارَةِ، نَحْوُ: «وَاهْذَاهُ» وَلَا الْمَوْصُولُ، إِلَّا إِنْ كَانَ خَالِيًا مِنْ «أَلٍ» وَاشْتَهَرَ بِالصَّلَةِ، كَقَوْلِهِمْ:
«وَأَمِنْ حَفَرٍ بِثَرٍّ زَمَزَمَةٌ».

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُهُ بِالْأَلِفِ مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

٦٠٤ - كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمُلَ مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلَتْ الْأَمْلَ

يَلْحَقُ آخِرُ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ أَلِفٌ، نَحْوُ: «وَارْزِدَا لَا تَبْعُدْ» وَيُحَذَفُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ أَلِفًا،

قوله: ((إلا المعرفة) أي بالعلمية أو بالإضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من أل كما في المنادى.

قوله: (فلا تندب النكرة) أي لفوات غرض التدبئة وهو الإعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصبيته، وإن جهلت المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهمرا لكن يمكن أنه مضاف لباء المتكلم محذوفة.

قوله: (ولا الموصول) الأولى، والموصول ليكون مثلاً ثانياً للمبهم لأنه منه، ومنه أيضاً الضمائر وأي فلا يقال: وأنتا، ولا. وأليهم قائم، لعدم تعيينها إلا إذا جعل شيء من ذلك علماً واشتهر.

قوله: (وأمن حفر الخ) وا: حرف نداء وندبة. ومن منادى مندوب وضمه مقدر لسكون البناء الأصلي لأن الموصول من المفرد كما مر. ولحاق الألف لم يؤثر فيه شيئاً لعدم اتصالها به، وجملة حفر صلتها، وزمزم إن اعتبر مذكراً كالقلب أو المكان فمنصرف تقدر فيه كسرة الجر لمناسبة الألف، أو مؤنثاً كالبر فغير منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة، وأما الموجودة فلمناسبة الألف.

قوله: (ومنتهى المندوب) أي حقيقة أو حكماً كالعلة فإنها في حكم الآخر.

قوله: (صله بالألف) أي جوازاً كما سيأتي.

قوله: (متلوها) أي الذي قبلها. وهو آخر المندوب إن كان ألفاً مثلها حذف إذ لا يمكن اجتماعهما فالمحذوف آخر المندوب لا ألف التدبئة لأنه أتى بها الغرض.

قوله: (كذلك الخ) أي كحذف مثل الألف لأجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لأجلها أيضاً فالصلة جرت على غير صاحبها لأن فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الأول، وهاء به للذي لا للتنوين. وقوله من صلة الخ بيان للذي، وسكت عن تنوين المندوب نفسه لأنه إن كان مفرداً فلا تنوين فيه وإلا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه المركب المزجي والإسنادي، وكل ذلك داخل في كلامه. وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف له فتقول وثلاثة وثلاثين فمن سميته بذلك!

كَقَوْلِكَ: «وَامُوسَا» فَحَذَفَ أَلِفَ «مُوسَى» وَأَتَى بِالْأَلِفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّدْبَةِ، أَوْ كَانَ تَنْوِينًا فِي آخِرِ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نَحْوُ: «وَأَمَّنْ حَفَرٌ بِثَرٍّ زَمَزَمَاهُ» وَنَحْوُ: «يَا غَلَامَ زَيْدَاهُ».

٦٠٥ - وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمُ لَابَسًا إِذَا كَانَ آخِرُ مَا تَلَحُّقُهُ أَلِفُ النَّدْبَةِ فَتَحَةً لِحَقِّقَتُهُ أَلِفُ النَّدْبَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لَهَا، فَتَقُولُ: «وَأَغْلَامَ أَحْمَدَاهُ» وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَجَبَ فَتْحُهُ، إِلَّا إِنْ أَوْقَعَ فِي لَبْسٍ. فَمِثَالُ مَا لَا يُوقَعُ فِي لَبْسٍ قَوْلُكَ فِي «غَلَامَ زَيْدٍ»: «وَأَغْلَامَ زَيْدَاهُ»، وَفِي «زَيْدٍ»: «وَأَزِيدَاهُ».

وَمِثَالُ مَا يُوقَعُ فَتْحُهُ فِي لَبْسٍ: «وَأَغْلَامُهُ»، وَأَغْلَامِكِيَّةُ «وَأَغْلَامِكِ» بِكَسْرِ الْكَافِ «وَأَغْلَامَهُ» بِضَمِّ الْهَاءِ، فَيَجِبُ قَلْبُ أَلِفِ النَّدْبَةِ: بَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً، وَبَعْدَ الضَّمِّ وَاوًا، لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ وَحَذَفْتَ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ وَفَتَحْتَ وَأَتَيْتَ بِأَلِفِ النَّدْبَةِ، فَقُلْتَ: «وَأَغْلَامَكَاهُ»، وَأَغْلَامَهَا» لَأَتَبَسَ الْمَنْدُوبُ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبَةِ بِالْمَنْدُوبِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَالتَّبَسَّ الْمَنْدُوبُ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبَةِ بِالْمَنْدُوبِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ. وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالشَّكْلُ حَتْمًا - إِلَى آخِرِهِ» أَيُّ: إِذَا شَكِلَ آخِرُ الْمَنْدُوبِ بِفَتْحٍ، أَوْ ضَمٍّ، أَوْ كَسْرِ، فَأَوَّلُهُ مُجَانِسًا لَهُ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ إِنْ كَانَ الْفَتْحُ مُوقِعًا فِي لَبْسٍ، نَحْوُ:

قوله: (إِنْ كَانَ أَلِفًا) أَي لِيَنَ سَوَاءَ كَانَتْ جُزْءَ كَلِمَةٍ كَالْمَقْصُورِ، أَوْ كَلِمَةٍ مُسْتَقْلَةٍ كَالْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. أَمَّا الْهَمْزَةُ فَلَا تَحْذَفُ بَلْ تَقَعُ بَعْدَهَا أَلِفُ النَّدْبَةِ كَوَازَكْرِيَا آهَ، وَأَجَازُ الْكُوفِيُونَ حَذْفَهَا فَتَحَذَفُ الْأَلِفُ قَبْلَهَا أَيْضًا لِاتِّقَائِهَا مَعَ أَلِفِ النَّدْبَةِ.

قوله: (وَامُوسَاهُ) مَبْنِي عَلَى ضَمٍّ مُقَدَّرٌ لِلتَّعْذُرِ كَمَا كَانَ قَبْلَ النَّدْبَةِ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ لِاتِّقَاءِ الْأَلْفَيْنِ، وَالْأَلِفُ الْمَوْجُودَةُ لِلنَّدْبَةِ، وَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ وَأَتَى بِهَا فِي هَذَا دُونَ مَا قَبْلَهُ لِيَعْرِفَ أَنَّهَا أَلِفُ النَّدْبَةِ لَا الْأَصْلِيَّةَ، وَأَجَازُ الْكُوفِيُونَ قَلْبَ أَلِفِهِ يَاءً فَقَالُوا يَا مُوسِيَا.

قوله: (تَنْوِينًا) أَخْرَجَ نُونِ الْمَثْنِيِّ وَالْجَمْعِ فَلَا تَحْذَفُ بَلْ يَقَالُ وَازِيدَانَاهُ وَازِيدُونَا، وَيَبْنِيَانِ عَلَى الْأَلِفِ وَالْوَاوِ كَالنَّدَاءِ الْمُحْضِ، وَأَلِفُ النَّدْبَةِ لَمْ تَتَوَثَّرْ فِيهِمَا شَيْئًا لِعَدَمِ اتِّصَالِهَا بِحُرْفِ الْإِعْرَابِ فَتَأْمَلُ.

قوله: (وَالشَّكْلُ الْخ) الْمُرَادُ بِهِ حَرَكَةُ الْحُرْفِ الَّذِي تَلِيهِ الْأَلِفُ أَي إِنْ كَانَ قَلْبُ تِلْكَ الْحَرَكَةِ فَتَحَةً لِمُنَاسَبَةِ الْأَلِفِ مُوقِعًا فِي لَبْسٍ وَجَبَ بِقَاوُهَا، وَتَقَلَّبَ الْأَلِفُ حَرْفًا مُجَانِسًا لَهَا فَقَوْلُهُ: أَوَّلُهُ أَي أَتْبَعَهُ، وَالْهَاءُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَمُجَانِسًا الْأَوَّلِ أَي: اجْعَلِ الْمُجَانِسَ تَابِعًا لِلشَّكْلِ، وَلَا يَصِحُّ عَكْسُهُ لِأَنَّ الشَّكْلَ مُتَبَوِّعٌ لَا تَابِعٌ.

قوله: (لَابَسًا) مَنْ لَبَسْتَ الْأَمْرَ عَلَيْهِ خَلَطْتَهُ.

«وَأَغْلَامُهُ، وَأَغْلَامُكِيهِ» وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَتْحُ مُوقِعاً فِي لَبْسٍ فَافْتَحْ آخِرَهُ، وَأَوَّلُهُ أَلِفُ النُّذْبَةِ،
نَحْوُ: «وَأَزِيدَا، وَوَأَغْلَامَ زِيدَا».

٦٠٦ - وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إِنْ تُرِدُ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزُودُ
أَيُّ: إِذَا وَقِفَ عَلَى الْمَنْدُوبِ لِحَقِّهِ بَعْدَ الْأَلِفِ هَاءُ السَّكْتِ، نَحْوُ: «وَأَزِيدَا»، أَوْ وَقِفَ
عَلَى الْأَلِفِ، نَحْوُ: «وَأَزِيدَا» وَلَا تَثْبُتُ الْهَاءُ فِي الْوَصْلِ إِلَّا ضَرُورَةً، كَقَوْلِهِ:

[٣١٤] أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

٦٠٧ - وَقَائِلٌ: وَأَعْبِدِيَا، وَأَعْبِدَا مَنْ فِي النُّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى
أَيُّ: إِذَا نُدِبَ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ سَكَنَ الْيَاءِ قِيلَ فِيهِ: «وَأَعْبِدِيَا» بِفَتْحِ
الْيَاءِ، وَالْحَاقِ أَلِفُ النُّذْبَةِ، أَوْ «يَا عَبْدًا»، بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَالْحَاقِ أَلِفُ النُّذْبَةِ.

قوله: (هاء سكت) وتسمى هاء الاستراحة.

قوله: (وَإِنْ تَشَأْ الْخ) تصريح بما علم من قوله: إن ترد بالنسبة للهاء لا للمد لأن قوله:
بالألف يوهم وجوبه فنبه هنا على عدم وجوبها مطلقاً، وقيل تجب أن ندب بيا لثلاثا يلتبس بالنداء
المحض، ثم إن ندب المفرد بلا ألف فكالمندى فيظهر في نحو: وازيد وامعد يكرب، ويقدر
لحركة البناء الأصلي في: واسيبويه وللحكاية في: واقام زيد وأن ندب الألف قدر ضمه في الجمع
لكن في الأولين لمناسب الألف، وفي الأخيرين يحتمل أنه كذلك وأنه مقدر لحركتي البناء
الأصلي، والحكاية المحذوفين لأجل الألف، كما كانا قبلها قال الصبان: والأول أظهر لأن اعتبار
الملفوظ به أولى من المحذوف، ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب
على المحل كما في المستغاث، وأما المضاف وشبهه كواغلام زيداه، واطالعا جبلاه فجزؤه الأول
منصوب مطلقاً كالنداء المحض، ويقدر إعراب الثاني مع الألف لمناسبتها وسيأتي المضاف لياء
المتكلم.

قوله: (أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ) من الهزج وعمرو الأول مندوب مبني على الضم الظاهر، والثاني
تأكيد له، وليس فيه حرف نذبة لثلاثاً ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو الأول، والشاهد
في عمراه لأن العروض محل الوصل لا في قوله: وعمرو بن الزبيره لأن آخر البيت محل وقف،
وقد يقال: لا شاهد في الأول أيضاً لأن العروض المصرفة في حكم الضرب.

قوله: (وقائل) خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته، والياء مفعول أبدى وذا سكون
حال منها.

قوله: (وأعبدِيَا) بفتح الياء لأجل ألف النذبة، وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة
الياء، والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الألف.

قوله: (أَوْ يَا عَبْدًا بِحَذْفِ الْيَاءِ) أي لالتقاءها ساكنة مع ألف النذبة فتقلب الكسر فتحة لمناسبة

وَإِذَا نُدِبَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَّحْذِفُ الْيَاءَ أَوْ يَسْتَعْنِي بِالْكَسْرَةِ، أَوْ يَقْلِبُ الْيَاءَ أَلِفًا وَالْكَسْرَةَ فَتْحَةً وَيَحْذِفُ الْأَلِفَ وَيَسْتَعْنِي بِالْفَتْحَةِ، أَوْ يَقْلِبُهَا أَلِفًا وَيُبْقِيهَا قِيلَ: «وَأَعْبَدًا» لَيْسَ إِلَّا.
وَإِذَا نُدِبَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَّفْتَحُ الْيَاءَ يُقَالُ «وَأَعْبَدِيَا» لَيْسَ إِلَّا.
فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ - أَعْنِي «وَأَعْبَدِيَا» وَ «وَأَعْبَدَا» - عَلَى لُغَةٍ مِّنْ سَكَنَ الْيَاءِ فَقَطْ، كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ.

الترخيم

٦٠٨ - تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سَعَا، فَيَمْنَنَ دَعَا سَعَادَا
الترخيم في اللُّغَةِ: تَرْقِيقُ الصَّوْتِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

الألف فهو مضاف تقديرًا ونصبه مقدر إما لمناسبة الألف الموجودة أو الياء المحذوفة نظير ما مر.
قوله: (واعبدا ليس إلا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الأول، وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث.
قوله: (يقال واعبديا) ولا عمل فيه سوى مجيء الألف بعد الياء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الترخيم

إطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمة روي لما قرأ ابن مسعود ﴿نَادُوا يَا مَالٌ﴾ [الزخرف: ٧٧] قال ابن عباس ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لأن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط نحوه إذ هو تحسين للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه بأنه ليس تحسيناً بل لشدة ضعفهم يعجزون عن إتمام الكلمة، وبهذه القراءة رد على من أنكرو ورود حذف بعض الكلمة المسمى بالافتتاح في القرآن. وكذا بفواتح السور إن جعل كل حرف من اسم من أسمائه تعالى أفاده في الإتيان.

قوله: (ترخيمًا) نصب على أنه مفعول مطلق لا حذف على حد: قعدت جلوساً لأن الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو مصدر نائب عن اللفظ بفعله في الطلب أي رخم ترخيمًا وحذف الخ تأكيد لفظي بالمساوي، أو حال مؤكدة من فاعل احذف لا من المنادى لأن حال المضاف إليه لا تتقدم على المضاف، أو ظرف لا حذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل إذ المعنى رخم حال كونك مرخماً، أو وقت الترخيم إلا أن يقدر مريداً للترخيم، ووقت إرادته وأما جعله مفعولاً له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع أنه ليس قلباً فإن قدر إرادة صار المعنى: رخم لإرادة الترخيم وفيه ركابة بخلاف ما قبله.

[٣١٥] لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي: لَا هَرَاءَ، وَلَا نَزْرُ
أَي: رَقِيقُ الْحَوَاشِي.

وَفِي الاصْطِلَاح: حَذَفَ أَوَاخِرَ الْكَلِمِ فِي النَّدَاءِ، نَحْو: «يَا سَعَا» وَالْأَصْلُ: «يَا سَعَادُ».

٦٠٩ - وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَاءَ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ، وَأَخْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَلَاةٍ أَلْهَاءَ قَدْ خَلَا

٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمُ، دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

لَا يَخْلُو الْمُنَادَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا بِأَلْهَاءَ، أَوْ لَا.

قوله: (لها بشر الخ) بعده:

وَعَيْسَانِ قَالَ

فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفَعَّلُ الْخَمْرُ

قالهما ذو الرمة في قصيدة أولها:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ

والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كما في القاموس، والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه وخصها بالذكر لأن تشوق السامع لأول الكلام وآخره أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء عن كله لأنه يلزم عادة من الإحاطة بالأطراف الإحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كله وهراء بضم الهاء وتحفيف الراء أي كثير ونزر ضده أي كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المملئة، والقلة المخلة.

قوله: (حذف أواخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا، والثاني ترخيم ضرورة وسيأتي هنا أيضاً، والثالث ترخيم التصغير الآتي في بابه، والتعريف العام لها حذف أواخر الكلم على وجه مخصوص.

قوله: (مطلقاً) سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم.

قوله: (وفره بعد) أي لا تحذف منه شيئاً بعد حذفها ولو كان قبلها لين زائد رابع كأرطا في أرطاة، وأجاز سيبويه ترخيمه ثانياً إن بقي بعد الهاء أربعة فأكثر وجعل منه:

* أَحَارِ بْنِ بَدْرِ قَدْ وَلِيَتْ وَلايَةً *

أي حارثة.

قوله: (فما فوق) بالضم أي فوقه.

قوله: (العلم) بدل من الرباعي ودون إضافة حال من الرباعي.

قوله: (متم) اسم مفعول نعت لإسناد أي ودون إسناد تام قال سم: وكأنه احترز به عن النسبة الإضافية والتوصيفية اهـ. وكيف ذلك مع أن قوله: دون إضافة يفيد أن الإضافة تمنع الترخيم

فَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا بِالْهَاءِ جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا، كَ «فَاطِمَةَ» أَوْ غَيْرَ عَلَمٍ، كَ «جَارِيَةَ» زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا مَثَّلَ، أَوْ غَيْرَ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَ «شَاةٍ». فَتَقُولُ: «يَا فَاطِمَ، وَيَا جَارِيَّ، وَيَا شَا» وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ «يَا شَا أَدْجُنِي»، أَيْ: أَقِيمِي بِحَذْفِ تَاءِ التَّائِيثِ لِلتَّرْخِيمِ، وَلَا يُحَذَفُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرَ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَجَوَزْنَاهُ» إِلَى قَوْلِهِ «بَعْدَ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَإِخْطَلَا - إِنْخِ» إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي، وَهُوَ: مَا لَيْسَ مُؤَنَّثًا بِالْهَاءِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُرَخَّمُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ رُبَاعِيًّا فَأَكْثَرَ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ مُرَكَّبًا: تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ، وَلَا إِسْنَادٍ.

وَذَلِكَ كَ «عُثْمَانَ، وَجَعْفَرَ»؛ فَتَقُولُ: «يَا عُثْمَ، وَيَا جَعْفَ».

وَخَرَجَ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَ «زَيْدٍ، وَعَمْرُو» وَمَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ غَيْرَ عَلَمٍ، كَ «عَقَائِمَ، وَقَاعِدَ»، وَمَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ كَ «عَبْدُ شَمْسٍ» وَمَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ، نَحْوُ: «شَابَ قَرْنَاهَا»؛ فَلَا يُرَخَّمُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ.

كالإسناد، فإن صح الاحتراز فليكن عن التوصيفية إن ثبت أنه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي، وإلا فهو بيان للواقع.

قوله: (أي سواء كان علماً الخ) بيان لمراده بالإطلاق إشارة إلى أنه لم يرد الإطلاق الكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله: إلا الرباعي الخ فإن شرط الترخيم في ذي الهاء وغيره أن لا يكون مضافاً كطلحة الخير وعبد الله، ولا شبهه كطلحة جيلاً وثلاثاً وثلاثين ولا ذا إسناد كقامت فاطمة وبرق نحره، ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأة ويا رجلاً خذا بيدي، ولا مختصاً بالنداء كقُلْ وقُلَّةٌ، ولا مبنياً قبله كخمسة عشر وحذام، ولا مستغنائاً، ولا مندوباً فكل ذلك لا يرخم وإن كان بالهاء. وأما شرط كونه رباعياً وعلماً فمختص بالمجرد فمراد المصنف الإطلاق عن هذين فقط.

قوله: (يا شا ادجني) أي أقيمي في البيت من قولهم: دجن يدجن دجوناً إذا أقام، وشاة داجن إذا ألقت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشا بالقصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه إن لقيها ساكن كهذا المثال، أما شاء بالمد فجمع شاة، وأصلها شوهة لجمعها على شياء، وتصغيرها على شويهة قلبت واوها ألفاً، ثم حذفت هاؤها، وقصد تعويض التاء الموجودة عنها.

قوله: (الثالث الخ) قد علمت أنه وما بعده لا يختصان بالمجرد.

قوله: (وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها، وشذ عند الأكثر قولهم: يا

وَأَمَّا مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ مَرْجٍ فَيُرْخَمُ بِحَذْفِ عَجْزِهِ، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ؛ فَتَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ «مُعْدِي كَرْبٍ»: «يَا مُعْدِي».

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكْمَلًا

٦١٣ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ - فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَشَحْ - قُفِي

أَيُّ: يَجِبُ أَنْ يُحْذَفَ مَعَ الْآخِرِ مَا قَبْلَهُ إِنْ كَانَ زَائِدًا لَيْنًا، أَيُّ: حَرْفُ لَيْنٍ، سَاكِنًا، زَائِعًا فَصَاعِدًا، وَذَلِكَ نَحْوُ: «عُثْمَانُ، وَمَنْصُورٌ، وَمِسْكِينٌ»؛ فَتَقُولُ: «يَا عُثْمُ، وَيَا مَنْصُورُ، وَيَا مِسْكُ»؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ زَائِدٍ، كَمُخْتَارٍ، أَوْ غَيْرِ لَيْنٍ، كَقِمَطَرٍ، أَوْ غَيْرِ سَاكِنٍ،

صاح ويا غضنف وأطرق كرا في صاحب وغضنفر وكروان، وقيل: يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء، وعليه فلا شذوذ.

قوله: (الذي تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر فالصلة جرت على غير صاحبها، ولم يبرز للعلم بأن الآخر تالٍ لا متلو.

قوله: (إن زيد الخ) يشمل المثنى وجمعي التصحيح أعلاماً فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله، ويمتنع بقاء الألف في هندات لأن تاءه ليست للتأنيث حتى يوفر بعدها. اه فارضي.

قوله: (لينا) حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودي فهو بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدراً أي ذا لين.

واعلم أن حروف واي إن سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق، أو تحركت فعلة فقط فكل مد لين، وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مد دائماً لأنها دائماً ساكنة بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف ساكناً وصف كاشف للين، والأولى مداً أبداً لينا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة تجانسه لفظاً كمنصور أو تقديراً كمصطفون، ويخرج به نحو: فرعون فإن فيه الخلاف الذي ذكره.

قوله: (بهما) متعلق بقففي بالبناء للمجهول أي أتبع وهو خبره عن فتح، وسوغ الابتداء به التنويع فيما يظهر لأنه نوع غير ما تقدم، والجملة صفة لواو ويا أي إذا أتبع بالواو، والياء فتح أي جعلاً تابعين له مع سكونهما ففي جواز حذفهما مع الآخر خلف.

قوله: (كمختار) أي لأن ألفه منقلبة عن أصل إذ أصله مختير بفتح الياء أو كسرهما.

قوله: (أو غير لين) كفرعون جعل اللين بمعنى المد فأخرج به ما ذكر وفيه نظر. يعلم مما مر وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو: شمال فإن همزته زائدة، وليست لينا كما يخرج نحو قنور لتحرك واوه واللين لا يكون إلا ساكناً.

كَفْتَوْرٍ، أَوْ غَيْرِ رَابِعٍ كَمَجِيدٍ - لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ؛ فَتَقُولُ: يَا مُخْتَا، وَيَا قِمَط، وَيَا قَتَو، وَيَا مَجِي.
وَأَمَّا فِرْعَوْنُ وَنَحْوُهُ - وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَ وَاوِهِ فَتَحَةً، أَوْ قَبْلَ يَائِهِ فَتَحَةً، كَعُزْنَيْقٍ - فَفِيهِ
خِلَافٌ؛ فَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَالْجَزْمِيِّ أَنَّهُمَا يُعَامِلَانِ مُعَامَلَةَ مُسْكِينٍ وَمَنْصُورٍ؛ فَتَقُولُ - عِنْدَهُمَا - يَا
فِرْعَ، وَيَا عُرْن، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِمَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَدَمَ جَوَازِ ذَلِكَ؛ فَتَقُولُ - عِنْدَهُمْ - يَا فِرْعَو، وَيَا
عُزْنِي.

٦١٤ - وَالْعَجَزُ أَخَذَ مِنْ مُرْكَبٍ، وَقُلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمَرُو نَقْلٌ
تَقْدَمُ أَنَّ الْمُرْكَبَ تَرْكِيبٌ مَزْجٌ يُرْخَمُ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ بِحَذْفِ عَجَزِهِ؛ فَتَقُولُ
فِي «مَعْلَدِي كَرِبَ»: يَا مَعْلَدِي، وَتَقْدَمُ أَيْضاً أَنَّ الْمُرْكَبَ تَرْكِيبٌ إِسْنَادٌ لَا يُرْخَمُ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ
يُرْخَمُ قَلِيلاً، وَأَنَّ عَمْرًا - يَغْنِي سَيِّبُونِي، وَهَذَا اسْمُهُ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو بَشِيرٍ، وَسَيِّبُونِي: لَقَبُهُ - نَقْلٌ
ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَيِّبُونِي فِي بَابِ التَّرْخِيمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَفَهُمُ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ
مِنْ كَلَامِهِ فِي بَعْضِ أَبْوَابِ النَّسَبِ جَوَازَ ذَلِكَ؛ فَتَقُولُ فِي «تَأَبَّطُ شَرًّا»: «يَا تَأَبَّطُ».

قوله: (كَفْتَوْر) بفتح القاف والنون وشد الواو آخره راء هو الصعب اليابس من كل شيء،
ومثله هيخ بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية فحاء، وهو الغلام السمين الممتلئ لحماً.

قوله: (كُعُزْنَيْقٍ) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء.

قوله: (ففيه خلاف) محله في غيره جمع المقصور بالواو أو الياء كمصطفون، ومصطفين
علمين فإنه تحذف منه الواو والياء مع النون قولاً واحداً لوجود الضم والكسر قبلهما تقديراً.

قوله: (وقل) فعل ماضٍ من القلة، وترخيم جملة فاعله.

قوله: (وذا عمرو الخ) ذا إشارة لترخيم الجملة وهو إما مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره
الجملة بعده حذف رابطها أي نقله.

قوله: (إن المركب المزجي يرخم) شمل نحو سيبويه وخمسة عشر فتقول: يا سيب ويا
خمسة بحذف العجز، ومنع الأول الكوفيون، والثاني الفراء، ويشكل على الجواز فيهما ما مر من
أن شرط المرخم عدم البناء إلا أن يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجي، ولو يسمع
ترخيمه مطلقاً ولو معرباً، وإنما قاسه النحويون على ما فيه تاء التأنيث لأن عجزه يشبهها في فتح ما
قبله غالباً، وفي حذفه للنسب وغير ذلك.

تنبيه: إذا رُخِّمَت اثنا عشر واثنا عشرة علمين حذفت الألف مع العجز، وكذا الياء في اثني
عشر فتقول: يا اثن ويا اثنت كما تحذفهما مع النون في اثنان واثنتين لأنها لين زائد الخ، والعجز
هنا بمتزلة النون من اثني. ولذلك لا يضافان، وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر.

قوله: (في أبواب النسب) أي حيث قال فيها: فتقول في النسب إلى تأبط شرأ: تأبطي، لأن
من العرب من يقول: يا تأبط اه فأفاد أن ترخيمه لغة قليلة.

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

٦١٦ - وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوَ مَحْذُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثُمَّ

٦١٧ - فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا ثَمُودُ»، وَ «يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي يَبَا

يَجُوزُ فِي الْمُرْخَمِ لُغَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا: أَنْ يُنَوَى الْمَحْذُوفُ مِنْهُ، وَالثَّانِيَةُ: أَنْ لَا يُنَوَى، وَيُعْبَرُ عَنِ الْأَوَّلَى بِلُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ، وَعَنِ الثَّانِيَةِ بِلُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ.

فَإِذَا رَحَّمْتَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ تَرَكْتَ الْبَاقِيَّ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ: مِنْ حَرَكَةٍ، أَوْ سُكُونٍ؛ فَتَقُولُ فِي «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفَرُ» وَفِي «حَارِثٍ»: «يَا حَارِثُ»، وَفِي «قِمَطَرٍ»: «يَا قِمَطُ».

قوله: (بعد حذف) بالتونين وما مفعول نويت أي إذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبساً بما، أي بحاله الذي أُلِفَ فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال، والحاصل أن المرخم إما أن يحذف منه حرف كسعاد، أو حرفان كمروان والمثنى والجمع، أو كلمة كمعدي كرب وخمسة عشر وتأبط شراً، أو كلمة وحرف كاثناً عشر، والباقي بعد الحذف إما مفتوح كمروان ومصطفون، أو مضموم كمنصور وقاضون، أو مكسور كحرث وقاضين، أو ساكن صحيح كقمطر، أو معتل كثمود فكل ذلك على هذه اللغة يبني على ضم مقدر على آخر المحذوف إلا اثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو والمحذوفين، ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف إلا إذا كان سكونه عارضاً للإدغام بعد مده كمُضَارٍّ ومُحَاجٌّ فيحرك بحركة أصله من كسر في اسم الفاعل أو فتح في المفعول وإلا جمع المعتل كمصطفون وقاضون فيرد إليه الحرف الذي كان حذف لالتقاءه ساكناً مع واو الجمع أو يائه لزوال سبب الحذف فتقول: يامصطفى، ويا قاضي برد الألف، والياء، واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديراً إما على لغة من لا ينتظر فيتعين الرد قطعاً لانتفاء السبب لفظاً، أو تقديراً لكن يلزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سيأتي من مراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخيمه إلا على اللغة الأولى بلا رد وعن الرضي ما يؤيده فتقول: يا مصطف بالفتح مطلقاً، ويا قاضٍ بالضم في قاضون، وبالكسر في قاضين أفاده الصبان.

قوله: (كما لو الخ) في موضع المفعول الثاني لاجعله، وما زائدة، ولو مصدرية وهو أولى من عكسه لكثرة زيادة ما، وجملة تماماً بالبناء للمجهول خير كان، ووضعاً نصب بترع الخافض أي اجعله ككونه متمماً بالآخر في الوضع إن لم تنو الخ.

قوله: (قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم، والرجل القصير كما في القاموس. وفسره في الصحاح بما يصاب فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فليل قمطرة، والجمع قماطر.

وَإِذَا رَحِّمْتَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ عَامَلَتِ الْآخِرَ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ لَوْ كَانَ هُوَ آخِرَ الْكَلِمَةِ وَضَعًا؛ فَتَنْبِيهِ عَلَى الضَّمِّ، وَتُعَامِلُهُ مُعَامَلَةَ الْأَسْمِ الثَّامِ؛ فَتَقُولُ: «يَا جَعْفُ، وَيَا حَارُ، وَيَا قِمَطُ» بِضَمِّ الْفَاءِ وَالرَّاءِ وَالطَّاءِ.

وَتَقُولُ فِي «ثُمُودَ» عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ: «يَا ثُمُو» بِوَاوٍ سَاكِنَةٍ، وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ تَقُولُ: «يَا ثُمِّي» فَتَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً وَالضَّمَّةَ كَسْرَةً؛ لِأَنَّكَ تُعَامِلُهُ مُعَامَلَةَ الْأَسْمِ الثَّامِ، وَلَا يُوجَدُ اسْمٌ مُعَرَّبٌ آخِرُهُ وَآوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ إِلَّا وَيَجِبُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً وَالضَّمَّةُ كَسْرَةً.

٦١٨ - وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كُمُسْلِمَةٍ وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَةٍ إِذَا رُحِّمَ مَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ - لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، كُمُسْلِمَةٍ - وَجَبَ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ؛ فَتَقُولُ: «يَا مُسْلِمُ» بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ، فَلَا تَقُولُ: «يَا مُسْلِمُ» - بِضَمِّ الْمِيمِ - لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِنِدَاءِ الْمُذَكَّرِ. وَأَمَّا مَا كَانَتْ فِيهِ التَّاءُ لَا لِلْفَرْقِ، فَيَرْحَمُ عَلَى اللَّغَتَيْنِ، فَتَقُولُ فِي: «مَسْلَمَةٍ» عَلَمًا: «يَا مَسْلَمُ» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا.

قوله: (على الضم) أي الظاهر إن كان صحيحاً وإلا قدرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي، ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه، وكذا على الأول كما استظهره يس. لأن الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت، وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله: أحرار بن عمر والنخ والمانع يجعله بدلاً.

قوله: (فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجري وأذلي جمع جزو وذلو لذلك إذ أصلهما: أجرو وأدلو كأفلس فقلبو الضمة كسرة والواو ياء فصار أجري وأدلي ثم أعلل كقاض. وتقول في كروان على الأولى يا كرو بفتح الواو، وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلا بفتح الياء والواو، وعلى الثانية يا سقاء وعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء.

قوله: (ولا يوجد اسم النخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء. وخرج بالاسم الفعل كيدعو لوصفه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فإن سمي به فأمر عارض، وبالمعرب المبني كهو وذو الطائية، وبضم ما قبلها نحو: دلو، والمراد ضمة لازمة ليخرج: هذا أبوك وأما نحو: سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي كسمند واسم طير.

قوله: (في كمسلمة) بضم الميم في الأولى، اسم فاعل ومؤنث، والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وإنما لم يلتبس هذه لقلة استعماله بلا تاء بخلاف الأول.

قوله: (ليس) قياس ذلك امتناع الترخيم أصلاً إذا ألبس كل من الوجهين كيا فتاة. وأما

٦١٩ - وَلَا ضِطْرَارَ رَخِمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَضْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا
قَدْ سَبَقَ أَنَّ التَّرْخِيمَ حَذْفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي النَّدَاءِ، وَقَدْ يُحْذَفُ لِلضَّرُورَةِ آخِرُ الْكَلِمَةِ فِي
غَيْرِ النَّدَاءِ، بِشَرْطِ كَوْنِهَا صَالِحَةً لِلنَّدَاءِ، كَ «أَحْمَدَ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢١٦] لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشُّو إِلَى ضَمِّ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
أَيُّ: طَرِيفُ بَنٍ مَالِكٍ.

تجوز المصنف ترخيم المثني والجمع بحذف زيادتيهما فإنما هو لغة من ينتظر حتى لا يلتبس
بالمفرد فتقول في نحو: زيدان وزيدان علمين: يا زيدا بالفتح في الأول والكسر في الثاني وكذا
في المنسوب، ويمتنع الضم لثلا يلتبس بالمفرد. وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقاً لذلك. وقد مر
ما في جمع المعتل.

قوله: (صالحة للنداء) خرج المحلَّى بأل ولذلك خطيء من جعل قوله:

* قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَيِّ *

مرخَّم الحمام للضرورة والصواب أن ذلك الحذف لا يسمى ترخيماً لعدم الصلاحية للنداء بل
حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروي في غاية الشذوذ، ويشترط أيضاً كوزن
الاسم إما بالتاء أو أكثر من ثلاثة وإلا فلا يرخم إلا للضرورة، ولا تشتط العلمية بل ترخم النكرة
كقوله:

* لَيْسَ حَيٍّ عَلَى الْمَثُونِ بِخَالٍ *

أي بخالد.

قوله: (تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام، والخصر بفتح المعجمة فالمهملة
شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو، زكريا.

تنبيه: ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز بإجماع كهذا البيت فإنه حذف الكاف ونون
الباقي جره بالإضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون، وأما على اللغة الثانية فأجازه سيويه، ومنعه
المبرد ويشهد للجواز قوله:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا

وقوله:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَى لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

فرخم أمانة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لانتظارها وإلا لضم الأول، وكسر
الثاني منوناً والله أعلم.

الإختصاص

٦٢٠ - أَلَاخْتِصَاصُ: كِنْدَاءِ دُونَ يَا ك «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ «أَرْجُونِيَا»

٦٢١ - وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيَّ» تَلَوَ «أَلْ» كَمِثْل «تَحْنُ الْعُزْبُ أَسْحَى مَنْ بَذَلْ»

الْاِخْتِصَاصُ يُشَبِّهُ النَّدَاءَ لَفْظًا، وَيُخَالِفُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مَعَهُ حَرْفُ نِدَاءٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ شَيْءٌ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تُصَاحِبَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

الاختصاص

هو لغةٌ مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه، واصطلاحاً قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخصٍ محذوفاً وجوباً، والباعث عليه إما فخر كعلي أيها الكريم يعتمد، أو تواضع كإني أيها العبد فقير إلى عفو ربي، أو بيان بالضمير المقصود كتحنُّ العرب أقرى الناس للضيف، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث.

قوله: (بإثر ارجونيا) أي بعده بأن يقال: ارجوني أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة، والواو فاعله والياء مفعوله، وأيها مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوفاً وجوباً، وها للتنبيه لخفتها لما مر في النداء، والفتى صفة أي مرفوع تبعاً للفظها بضممة مقدرة على الألف، والمراد بالفتى هو مدلول الياء، وهو المتكلم نفسه.

قوله: (يشبه النداء) أي فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعاً كما استعمل الخبر بصورة الأمر في: أحسن بزيد، والأمر بصورة الخبر في «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ» [البقرة: ٢٣٣].

قوله: (من ثلاثة أوجه) سنزيدك عليها.

قوله: (لا يستعمل معه حرف نداء) أي لفظاً ولا تقديراً بخلاف المنادى.

قوله: (يسبقه شيء) أي يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كتحن العرب الخ أو بعدها كارجونيا أيها الفتى وإلا كثر سبقه بضمير المتكلم كالأمثلة المذكورة، ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم، ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء السابق مخصص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفته النداء.

قوله: (أن تصاحبه) أي المخصوص الألف واللام لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى، ويخالفه أيضاً في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة، ويقل كونه علماً، وينصب لفظاً ولو كان مفرداً إلا أي فتضم، ولا يصح وصف أي هنا باسم الإشارة بخلاف النداء في الكل والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسماً ظاهراً معرفة واقعاً بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ، أو يشارك فيه

وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَنَحْنُ الْعُرَبُ أَسْخَى النَّاسِ»، وَقَوْلِهِ ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ». وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَخْصُ الْعَرَبَ، وَأَخْصُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ».

التَّحْذِيرُ، وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ - «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوُهُ - نَصَبٌ مُحَذَّرٌ، بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ
٦٢٣ - وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَا أَنْسَبَ، وَمَا سِوَاهُ سَثَرٌ فِعْلِيهِ لَنْ يَلْزَمَا

كنحن العرب الخ، ثم هو أربعة أنواع: الأول أيها وأيتها وحكماهما كالنداء فيلزمان الضم لما مر. والوصف بذي آل مرفوعاً تبعاً للفظهما لا باسم إشارة الثاني والثالث المعرف بآل أو الإضافة كنحن العرب أسخى الناس، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث فأسخى، ولا نورث خبر نحن، والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوفاً وجوباً بالرابع العلم وهو قليل كقوله:

* بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضُّبَابُ *

ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم إشارة بخلاف النداء، وجملة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف فالتقدير أرجونيا حال كوني مخصوصاً من بين الفتيان، وفي نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات قاله الرضي. أما في مثل نحو: العرب ونحو معاشر الأنبياء فمعتضة كما في المغني.

قوله: (ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة، وقال الشيعة: ما مفعول نورث، وصدقة حال من مفعول تركنا أي لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أي بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا التحريف الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به إلى الطعن في إمامة أبي بكر حيث منع فاطمة إرثها مستدلاً بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم.

التحذير والإغراء

جمعهما لاستواء أحكامهما وإن اختلف معناهما لأن التحذير هو التباعد عن الشيء والإغراء التسليط عليه وقدم الأول لتقديم التخلية بالمعجمة على التحلية.

قوله: (إياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر لفظ إياك والشر بعامل وجب استتاره، وقوله: ونحوه، أي الشر كإياك والأسد وإياك والمرء ونحو: إياك كيأياكما وإياكم وإياكن.

قوله: (ودون عطف الخ) حال من أيا أو متعلق بأنسب أي وأنسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوباً بالإياك حال كونه دون عطفه شيء عليه.

قوله: (وما سواه) أي المذكور من إياك مع عطف ودونه بأن يحذر بغير إياك.

٦٢٤ - إِلَّا مَعَ الْعَظْفِ، أَوْ التَّكْرَارِ، كَ «الضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ يَا ذَا السَّارِي»

التَّحْذِيرُ: تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ يَجِبُ الْإِخْتِرَازُ مِنْهُ.

فَإِنْ كَانَ بِإِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِ - وَهُوَ إِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ - وَجَبَ إِضْمَارُ النَّاصِبِ: سَوَاءً وَجَدَ عَظْفٌ أَمْ لَا؛ فَمِثَالُهُ مَعَ الْعَظْفِ: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فَ «إِيَّاكَ»: مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: إِيَّاكَ أَحْذَرُ، وَمِثَالُهُ بِدُونِ الْعَظْفِ، «إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا» أَيُّ: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

قوله: (كالضَّيْعَمِ) أي الأسد، والساري أي الماشي ليلاً.

قوله: (سواء وجد عطف) أي للمحذر منه كالشر على إياك أم لا بأن ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر إياك كقوله:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ السِّمَاءَ فَلِئِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أم لم يكرر كإياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرة في التحذير. فجعل بدلاً من اللفظ بالعامل. ولذلك تحمل ضمير الفاعل. فإياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع، وهو فاعل الفعل المحذوف فإن أكدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطف عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك، وإياك أنت وزيد بالرفع، يقبح تركه بخلاف إياك في ذلك.

قوله: (والتقدير إياك أحذر) اعلم أنه اختلف في تقدير العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السيرافي: وكثير الأصل: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك أي امنع نفسك من دنوها من الشر الخ فحذف أن والفعل، وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار: اتق نفسك والشر، ثم حذف الفعل والمضاف، وأنيب عنه الضمير فانفصل. وقيل: التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك، وهو أقل تكلفاً، وقيل: هو من عطف الجمل فلكل منهما عامل، أي إياك في أو باعد واحذر الشر أو دعه، واختار في شرح التسهيل أن الأصل: احذر تلاقي نفسك والشر بجرهما فحذف الفعل، ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس، وأنيب عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار إياك والشر فنصبهما إنما هو بطريق التباينة عن المضاف المحذوف الذي عمل فيه الفعل بالأصالة قال: وهو أقل تكلفاً إذا علمت ذلك، فقول الشارح: إياك احذر يقرأ بصيغة الأمر ويكون إشارة للقول الأخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه أن الشر محذر أيضاً لعطفه على الضمير إلا أن يبنى على أن العامل في الشر مقدّر أي احذر كما مشى عليه الشارح فيما سيأتي حيث قد رق رأسك واحذر السيف لكن يكون فيه عطف الإنشاء على الخبر. وفي نسخ: إياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لأنه بصدد تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل.

قوله: (وشله بدون العطف) أي بأن ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله، وكقوله

وَإِنْ كَانَ بَغِيرِ «إِيَّاكَ» وَأَخَوَاتِهِ - وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَمَا سِوَاهُ» - فَلَا يَجِبُ إِضْمَارُ النَّاصِبِ، إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، كَقَوْلِكَ: «مَازِ رَأْسِكَ وَالسَّيْفِ» أَيْ: يَا مَازُنُ قِ رَأْسِكَ وَاحْذَرِ السَّيْفَ، أَوْ التَّكْرَارِ، نَحْوُ: «الضَّيْعَمُ الضَّيْعَمُ» أَيْ: احْذَرِ الضَّيْعَمَ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَطْفٌ وَلَا تَكَرُّارٌ جَازَ إِضْمَارُ النَّاصِبِ وَإِظْهَارُهُ، نَحْوُ: «الْأَسَدُ» أَيْ: احْذَرِ الْأَسَدَ؛ فَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ.

فإياك إياك المراء، واختلف في تقدير العامل حيثئذ فقال الجمهور: العامل في إياك باعد محذوفاً، ويجب جر المحذر منه بمن لأن باعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي باعد نفسك منه، ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لأنه سماعي، وما في البيت ضرورة، وجوزه الناظم بتقدير عامل آخر كدع، وابنه بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كأحذرك الشر أو جنب نفسك الأسد، ويشهد لهما البيت، ويجوز عندهما: من الشر وأما نحو: إياك أن تفعل كذا فجائز عند الجميع لصلاحية لتقدير من قال: الحفيد، والأوجه أنه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كَدَغَ وَاتَّقَى وَخَلَّ وَنَحَّ إِذِ الْمَقْدَرُ لَيْسَ مُتَعَبِّدًا بِهِ. اهـ.

قوله: (وإن كان بغير إياك).

اعلم أن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول: بإياك وأخواته ويجب معه ذكر المحذر منه معطوفاً أو بدون عطف، ويجب ستر عامله مطلقاً كرر أم لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقي. الثاني: باسم ظاهر مضاف لضمير المحذر كرأسك أو نفسك. الثالث: بذكر المحذر منه فقط كالضيعم، وقد يكون بذكرهما معاً كرأسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما إلا مع إياك.

قوله: (إلا مع العطف) أي بالواو خاصة، وتعطف محذراً على محذر كإياك وزيداً أن تفعل أو محذراً منه على مثله نحو ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣] أي اتركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذراً منه على محذر كرأسك والسيف وإياك والشر، وستر العامل في الجميع واجب كما شمله إطلاق المصنف لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبديل من الفعل، ويجوز في الأولين دون الثالث كون الواو للمعية فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه، ويظهر العامل.

قوله: (ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل.

قوله: (قِ رأسك واحذر السياف) جرى على أن عامل الثاني مقدر، والظاهر جريان باقي الأقوال المارة هنا أيضاً فيقدر: احذر تلاقي رأسك والسيف، أو باعد رأسك من السياف والسياف منها، أو امنع رأسك أن تدنو من السياف والسياف أن يدنو منها لكنها لا تتأتى في نحو: ناقة الله وسقياها وإياك وزيداً أن تفعل بل الظاهر أنَّ العامل فيهما واحد قولاً واحداً، وإنما يتأتى الخلاف في عطف المحذر منه على المحذر فتأمل.

قوله: (أو التكرار) أي للمحذر منه كمثاله أو لغيره كرأسك رأسك.

٦٢٥ - وَشَذَّ «إِيَّايَ»، وَ «إِيَّاهُ» أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

حَقُّ التَّحْذِيرِ أَنْ يَكُونَ لِلْمُخَاطَبِ، وَشَذَّ مَجِيئُهُ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ» وَأَشَدُّ مِنْهُ مَجِيئُهُ لِلْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّنِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

٦٢٦ - وَكَمْحَذِّرٍ بِإِيَّا اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا

الإغراء هو: أَمْرُ الْمُخَاطَبِ بِزُرُومٍ مَا يُحْمَدُ بِهِ، وَهُوَ كَالْتَّحْذِيرِ: فِي أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ عَطْفٌ أَوْ تَكَرَّرَ وَجَبَ إِضْمَارُ نَاصِبِهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ «إِيَّا».

فَمِثَالُ مَا يَجِبُ مَعَهُ إِضْمَارُ النَّاصِبِ قَوْلُكَ: «أَخَاكَ أَخَاكَ»، وَقَوْلُكَ: «أَخَاكَ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ» أَيْ: الزَّمْ أَخَاكَ.

وَمِثْلُ مَا لَا يَلْزَمُ مَعَهُ الْإِضْمَارُ قَوْلُكَ: «أَخَاكَ» أَيْ: الزَّمْ أَخَاكَ.

قوله: (وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك انتبذ أي ارتمى، وبعد عن سبيل العدل.

قوله: (إيائي وأن يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضي الله تعالى عنه أوله لِنْتُكَ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَاخُ وَالسَّهَامُ وَإِيَّايَ الْخ. يأمرهم بأنهم يذبحون بالأسل وهو ما رق من الحديد كالسيف والسكين أو الرماخ أو السهام عند الرمي بها، وينهاهم عن حذف الأرنب بنحو حجر لأنه لا يحل به والأصل إيائي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسهم عن أن يحذف الخ، فهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر إذ المحذر منه، وهو حذف الأرنب ذكره في الثاني دون الأول، والمحذر وهو إيائي بالعكس ففيه احتباك.

قوله: (وإييا الشواب) بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة، ويروى بسين مهملة ثم همزة فتاء فوقية مع سواة، والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، وفيه شذوذات تحذير الغائب وإضافة أي الظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر.

فائدة: ذكر الرضي أن المحذر المكرر يكون ظاهراً كسيفك سيفك، ومضمراً كإياك إيائه وإياه وإياه إيائي وإيائي. وفي الهمع أن المحذر منه قد يكون ضمير غائب معطوفاً على المحذر كقوله:

فَلَا تَضْحَكْ أَخَا الْجَهْـلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

فإياه هنا حكم الأسد في إياك والأسد فعلى هذا لا يكون التحذير بضميري الغيبة والتكلم شاذاً إلا إذا جعل محذراً لا محذراً منه والله أعلم.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

٦٢٧ - مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوْهَ وَصَهْ

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ، كَ «أَمِينٍ» كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَ «وَيْ» وَهَيْهَاتَ تَرَزَّ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: أَلْفَاظٌ تَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ:

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

أي وأسماء الأصوات كما سيصرح به الشارح والإضافة بيانية، وقيل بالرفع عطف على أسماء لأنها ليست أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى إذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له، والمخاطب بها غير عاقل وأجيب بأن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بوضعه معناه، وهذه كذلك. ولم يقل أحد إن الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل.

قوله: (ما ناب عن فعل) أي ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لأنها فضلة فبان أن قوله: كشتان تتميم للحد فيجعل حالاً من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما في الأشموني، وجعله ابن المصنف مثلاً لا تتميماً فتكون خبراً لمحدوف، وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فخرج الحروف. والمراد ناب عن الفعل في إفادة معناه، وفي استعماله من كونه عاملاً غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اهـ. وفيه أن الفعل يستعمل معمولاً للجوازم والنواصب فالنباة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد أن الفعل لا يكون معمولاً لفعل، ولا لاسم بطريق الأصالة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما مر.

قوله: (كشتان) بفتح النون وكان الفراء يكسرها.

قوله: (وكذا أوه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما في المرادي.

قوله: (أسماء الأفعال أسماء) أي حقيقة عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كما للكوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها، ولا يؤكد طلبها بالنون كما لبعض البصريين، واستظهر الصبان أن هذا عين ما قبله فإن الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء وإلا كان مكابرة فالخلاف بينهما في العبارة. وعلى الأول فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم: اسم فعل لكن من حيث دلالة على معناه لا من حيث كونه لفظاً. ولذلك كان كلاماً تاماً بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر، وعلى أن مدلولها المصدر النائب عن فعله فمحلها نصب بأفعالها النابتة هي عنها كذا في التصريح، وإنما بنيت حينئذ مع إعراب تلك المصادر ولأن دخلها

فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَفِي عَمَلِهَا، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ - وَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا - كَمَهْ، بِمَعْنَى اكْتَفَ، وَآمِينَ، بِمَعْنَى اسْتَجَبَ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، كَشَتَّانَ، بِمَعْنَى افْتَرَقَ، تَقُولُ: «شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وَهَيْهَاتَ، بِمَعْنَى بَعْدَ، تَقُولُ: «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ»، وَمَعْنَاهُ: بَعْدَ، وَبِمَعْنَى الْمُضَارِعِ، كَأَوْهَ، بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ، وَوَيَّ، بِمَعْنَى أَعْجَبُ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مَقِيسٍ.

معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من معاني الحروف قاله المرادي، وعلى هذا فقولهم أسماء الأفعال أي اللغوية وهي المصادر فتأمل.

قوله: (في الدلالة على معناها) أي بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم.

قوله: (بمعنى انكفف) فسرته بذلك لأنه لازم بمعنى امتنع، وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسر وإن كان غير واجب لأن كف يستعمل لازماً ومتعدياً؛ تقول: كففته عن الشيء فكُفَّ أي منعه فامتنع كما في الصحاح.

قوله: (بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور، وقيد الزمخشري بالافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال: شَتَّانَ الخصمان عن مجلس الحكم، وتطلب فاعلاً دالاً على اثنين كشتان الزيدان، وقد تزايد بعدها ما كقوله:

شَتَّانَ مَا نُؤْمِي عَلَى كُورِهَا وَنَوْمِ حَسَّانَ أَخِي جَابِرِ

فما زائدة وما بعدها فاعل، والمراد بكورها رحل الناقة، وقد تزايد ما بين شتان وما بعدها كقوله:

* فشتان ما بين اليزيديين في التُّدَى *

فاليزيديين فاعل مرفوع تقديره: وما بين زائدة، وقيل ما موصولة بين واقعة على المسافة، وهي فاعل شتان بمعنى بُعد لا افترق أي بعد المسافة التي بينهما أفاده الدماميني، وأما قوله:

جَارِئَتُمُونِي بِالْوَصَالِ قَطِيعَةً شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي

فقال في شرح الشذور: لم تستعمله العرب، وقد يخرج على إضمار ما موصولة بين أهـ. أي فتكون شتان بمعنى بُعد وما بمعنى المسافة.

قوله: (هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات، وقد تزايد فيه اللام نحو «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ» [المؤمنون: ٣٦] وفيه نيف وأربعون لغة منها تثلث تائها.

قوله: (ووي الخ) أي كقوله تعالى: «وَيَّ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ» [القصص: ٨٢] فوي بمعنى أعجب، والكاف إما للتعليل أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، أو حرف خطاب توصل بوي، واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال في: «وَيَّ كَأَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ» [القصص: ٨٢].

قوله: (وكلاهما غير مقيس) أي الماضي والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثاني، وجعل أَوْه ووي بمعنى توجعت وتعجبت وهكذا.

وَقَدْ سَبَقَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُلازِمَةِ لِلنَّدَاءِ: أَنَّهُ يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ اسْمٍ فِعْلٍ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ؛ فَتَقُولُ: ضَرَابَ زَيْدًا، أَيْ اضْرِبْ، وَنَزَالَ، أَيْ انْزَلْ، وَكَتَابَ، أَيْ اكْتُبْ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا اسْتِعْنَاءً بِذِكْرِهِ هُنَاكَ.

٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

٦٣٠ - كَذَا رُوِيَ بَلَّةَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَا هُوَ فِي أَضْلِهِ ظَرْفٌ، وَمَا هُوَ مَجْرُورٌ بِحَرْفٍ، نَحْوُ: «عَلَيْكَ زَيْدًا» أَيْ: الزَّيْمَةُ، وَ «إِلَيْكَ» أَيْ: تَنْحُ، وَ «دُونَكَ زَيْدًا» أَيْ: خُذْهُ.

وَمِنْهَا: مَا يَسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا وَاسْمَ فِعْلٍ «كَرُوَيْدَ، وَبَلَّةَ».

فَإِنْ انْجَرَّ مَا بَعْدَهُمَا فَهُمَا مَصْدَرَانِ، نَحْوُ «رُوَيْدَ زَيْدًا» أَيْ إِزْوَادَ زَيْدٍ، أَيْ إِمَهَالَهُ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَ «بَلَّةَ زَيْدًا» أَيْ: تَرَكَهُ.

قوله: (والفعل النخ) أي فعل الأمر مبتدأ أول، وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الظرف قبله، والجملة خبر الأول يعني أن اسم فعل الأمر قسمان: مرتجل كما مر، ومنقول إما عن أحد الطرفين كدونك وعليك، أو عن مصدر كَرُوَيْدَ وَيَلَّةَ، وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الأصل وقاس الكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع: أمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر وإليك أي تنح ومكانك أي اثبت، فيكون لازماً. وحكى الكوفيون: مكانك زيداً أي انتظره فهو متعد، ولا تستعمل إلا مع الكاف لأن أمر غير المخاطب قليل، وشذ قياساً واستعمالاً: عليه رجلاً غيري أي ليلزمه وعلي الشيء أي لألزمه وإلي أي لأتخ. وأما قوله عليه الصلاة والسلام «ومن لم يستطع فعليه بالصوم» فقد حسنه الخطاب قبله في: يا معشر الشباب النخ فالهاء فاعل، والصوم مفعول على ما سيأتي، وقال ابن عصفور: عليه خبر مقدم لا اسم فعل، والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء، وقيل: عليه أمر للمخاطبين أي ألزموه الصوم أو دلوه عليه. وكذا قيل في: على الشيء أي ألزموني به فالهاء مفعول أول، والصوم ثان، والفاعل مستتر.

قوله: (عليك زيداً) عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيداً مفعوله، وقد يتعدى إليه بالباء «كعليك بذات الدين» فيكون بمعنى استمسك مثلاً، وصرح الرضي بأنها زائدة لأنها تزداد كثيراً في مفعول اسم الفعل لضعف عمره، وأما الكاف فهي ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لأن الجار لا يستعمل بدونها، ولأن الباء والهاء في قولهم: علي وعليه ضميران اتفاقاً، وهل هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله، والفاعل مستتر أي الزم أنت نفسك زيداً وإليك بمعنى نح نفسك، وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف في نحو: عليك وبالإضافة في نحو: دونك نظراً للأصل قبل النقل، والفاعل مستتر أقوال أصحابها ثلثها فإذا قلت: عليكم كلكم زيداً جاز رفع كل تأكيداً للمستكن، وجره توكيداً للمجرور وبهذا يعلم أن اسم الفعل هو الجار فقط، وفاعله مستتر فيه، والكاف كلمة

وَأِنْ انْتَصَبَ مَا بَعْدَهُمَا فَهَمَا اسْمَا فِعْلٍ نَحْوُ: «رُوَيْدَ زَيْدًا» أَيْ أَمَهْلَ زَيْدًا، وَ «بَلَّةَ عَمْرًا» أَيْ انْتَرَكُهُ.

٦٣١ - وَمَا لِمَا تَتَوَبُّ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخْرَجَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ
أَيُّ: يَثْبُتُ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَثْبُتُ لِمَا تَتَوَبُّ عَنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ.
فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ يَرْفَعُ فَقَطَّ كَانَ اسْمُ الْفِعْلِ كَذَلِكَ كَصَةُ: بِمَعْنَى اسْكُتْ، وَمَمَّةٌ: بِمَعْنَى

مستقلة، وقولهم: منقول من جار ومجرور فيه تسامح، ولم تجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر، ولا يضاف فتدبر.

قوله: (رويد زيد) أصله أَرُوْدَ زَيْدًا إِزْوَادًا أَيْ أَمَهْلُهُ إِمَهَالًا فَصَغَرُوا الْأَرْوَادَ بِحَذْفِ زِيَادَتِيهِ وَهَمَا الهمزة والألف تصغير الترخيم، واستعملوه مصدرًا نَائِبًا عَنْ فَعْلِهِ وَهُوَ أَرُوْدَ وَأَمَّا بَلَّةٌ فمصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو: اترك فهو نائب عنه كما أشار إليه الشارح، كما أن دَغَ فعل لا مصدر له من لفظه بل من معناه، وهو التَّرْكُ، ثم تارة يتونان فينصبان المفعول، وهو الأصل كرويداً زَيْدًا وَبَلَّةً عَمْرًا، وتارة يضافان إِلَيْهِ كِمِثَالِي الشارح فهما فيه مصدران نَائِبَانِ عَنْ فَعْلِهِمَا، ومضافان لمفعوليهما. وقيل بل إضافتهما للفاعل والمفعول محذوف. ولا يرد أن فاعل المصدر نائب عن فعله يجب استتاره لأن محله في المنون بدليل تمثيلهم، ثم نقلوهما عن المصدرية إلى اسم فعل الأمر فقالوا: رويد زيداً وبلة عمراً بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو، ولا موجب للبناء سوى ما ذكر فقول المتن ناصبين أي مع بنائهما لا مع تنوينهما لأنهما حينئذٍ مصدران، وقد يخرجان عن الطلب فيكون رُوَيْدٌ حَالًا أَوْ نَعْتًا عَلَى التَّأْوِيلِ بِالمشتق كساروا رويداً أَيْ مُرَوِّدِينَ أَوْ سِيرَاءَ رويداً أَيْ مُرَوِّدًا فِيهِ، ويكون بلة بمعنى كيف خبراً عما بعده كبلة زيد بالرفع، وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بلة ما أطلعتم عليه» أي من غيره، ويحتمل كما في الشمي أنها على أصلها مصدر بمعنى الترك، ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصي.

قوله: (وما لما الخ) ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها، ولم يبرز لا من اللبس، وعنه متعلق بتنوب أي وما استقر للفعل الذي تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الأولى حال منها أو من ضميرها في الصلة في الخبر لثلاثا تتقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى في متعلقة بتنوب والأول أوقع.

قوله: (والذي الخ) ما مفعول آخر، ولذي أي أسماء الأفعال خبر مقدم عن العمل، وفيه متعلق بالعمل، والجملة صلة ما أي وآخر المعمول الذي العمل فيه كائن لهذه.

قوله: (ما يثبت لما تنوب عنه) أي غالباً وإلا فأمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعد وهو استجب.

اَكْفَفَ، وَهَيْهَاتَ زَيْدٌ: بِمَعْنَى بَعْدَ زَيْدٍ؛ فَفِي «صَهْ وَهْ» ضَمِيرَانِ مُسْتَتِرَانِ، كَمَا فِي اسْكُثْ وَاَكْفَفَ، وَزَيْدٌ: مَرْفُوعٌ بِهِيَّاتَ كَمَا ارْتَفَعَ بَعْدَ.

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ يَرْفَعُ وَيَنْصِبُ كَانَ اسْمُ الْفِعْلِ كَذَلِكَ، كَ «دَرَاكَ زَيْدًا» أَي: أَذْرِكُهُ، وَ «ضَرَابِ عَمْرًا» أَي: اضْرِبْهُ، فَفِي «دَرَاكَ، وَضَرَابِ» ضَمِيرَانِ مُسْتَتِرَانِ، وَ «زَيْدًا، وَعَمْرًا» مَنْصُوبَانِ بِهِمَا.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَخْزَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ» إِلَى أَنَّ مَعْمُولَ اسْمِ الْفِعْلِ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ؛ فَتَقُولُ: «دَرَاكَ زَيْدًا» وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدًا دَرَاكَ» وَهَذَا بِخِلَافِ الْفِعْلِ؛ إِذْ يَجُوزُ «زَيْدًا أَذْرِكُ».

٦٣٢ - وَأَخْزَمَ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا سُمِّيَ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ أَسْمَاءُ لِحَاقِ التَّنْوِينِ لَهُ، فَتَقُولُ فِي صَهْ: صَهْ، وَفِي حَيْهَلْ: حَيْهَلًا، فَيَلْحَقُهَا التَّنْوِينُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ؛

قوله: (بمعنى اكفف) فيه ما مر فلا تغفل.

قوله: (ولا يجوز تقديمه) أجازة الكوفيون تمسكاً بقوله: كتاب الله عليكم، وقول الشاعر:

يا أيُّها المائحُ دلوي دُونَكَ إني رأيتُ النَّاسَ يَقْصِدُونَكَ

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكّد لمضمون ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي كتب ذلك الله عليكم كتاباً فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله كـ: ﴿صَبَغَهُ اللهُ﴾ [البقرة: ١٣٨] ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة، وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل، وأما دلوي فمبتدأ لا مفعول خبره جملة اسم الفعل، وفاعله حذف رابطها أي دونكه، والجملة خبرية مقصود بها الطلب، والمائح هو الذي ينزل البشر عند قلة مائها ليملاً منها الإناء.

قوله: (بخلاف الفعل) يخالفه أيضاً في أنه لا يعمل محذوفاً على الأصح، وأجازة المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف، وخرّج عليه الآية والبيت المتقدمين. وفي أنه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء.

قوله: (لحاق التنوين) بفتح اللام كما في المختار لها أي لبعضها وتنوينها، وعدمه سماعي كما أشعر به كلام المصنف، والحاصل أن ما سمع غير منون فقط كنزال وآمين وهيهات وأوه فهو لازم التعريف، ولا يجوز تنوينه، وما سمع منوناً فقط كواهاً وويهاً فهو لازم التنكير، ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينكر.

قوله: (وفي حيهل) أي بالبناء على الفتح حيهلاً أي بالتنوين، ويبدل في الوقف ألفاً، وقد ثبت في الوصل وهي مركبة من حي بمعنى أقبل، وهل التي للحث، والعجلة لا الاستفهامية

فَمَا نُونٌ مِنْهَا كَانَ نَكْرَةً، وَمَا لَمْ يَنْوُنْ كَانَ مَعْرِفَةً.

٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَغْفُلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كَ «قَبْ» وَالزَّمْ بِنَا التَّوَعُّينِ فَهَوَ قَدْ وَجِبَ

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ: أَلْفَاظٌ اسْتُعْمِلَتْ كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا، ذَالَّةٌ عَلَى خِطَابِ مَا لَا يَغْفُلُ، أَوْ عَلَى حِكَايَةِ صَوْتٍ مِنَ الْأَصْوَاتِ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: هَلَا: لِزَجْرِ الْخَيْلِ، وَعَدَسٌ: لِزَجْرِ الْبَغْلِ، وَالثَّانِي كَقَبْ: لَوْفُوحِ السَّيْفِ، وَعَاقِي: لِلْغُرَابِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالزَّمْ بِنَا التَّوَعُّينِ» إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَاءَ الْأَصْوَاتِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ،

فَجَعَلْنَا كَلِمَةً وَاحِدَةً مَبْنِيَّةً عَلَى الْفَتْحِ فِي الْكَثِيرِ أَه. فَارِضِي. وَيَكُونُ بِمَعْنَى احْضُرْ فَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ كَحِيهْلُ الثَّرِيدِ، وَبِمَعْنَى أَقْبَلَ فَيَتَعَدَّى بِعَلَى كَحِيهْلُ عَلَى الْخَيْرِ، وَبِمَعْنَى عَجَلَ فَيَتَعَدَّى بِالْبَاءِ نَحْوُ: إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحِيهْلًا بِعَمْرٍ، وَقَدْ تَفَرَّدَ حِي عَنْ هَلْ فَتَكُونُ بِمَعْنَى أَقْبَلَ أَوْ اثْبَتَ كَمَا فِي الدَّمَامِينِي.

قَوْلُهُ: (فَمَا نُونٌ مِنْهَا الْخ) قَالَ الرُّضِي: لَيْسَ الْمُرَادُ بِتَنْكِيرِ اسْمِ الْفِعْلِ، وَتَعْرِيفِهِ تَنْكِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَتَعْرِيفُهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْرِفُ، وَلَا يَنْكُرُ بَلْ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ ذَلِكَ الْفِعْلِ. فَصَهُ مَنُونًا بِمَعْنَى اسْكُتْ سَكُوتًا مَا أَيُّ أَفْعَلَ مَطْلُوقِ السَّكُوتِ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ إِذْ لَا تَعْيِينَ فِيهِ، وَصَهُ بِلَا تَنْوِينَ بِمَعْنَى اسْكُتْ السَّكُوتُ الْمَعْهُودُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْخَاصِّ مَعَ جَوَازِ غَيْرِهِ هَكَذَا حَقَّقَ الْمَقَامَ، وَدَعِ الْأَوْهَامَ أَه. سِنْدُوبِي وَقَدْ يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْمَعْرِفِ بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، ثُمَّ هَذَا الْكَلَامُ يَتَمَشَّى عَلَى أَنَّ مَدْلُولَهَا الْمَصْدَرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَكَذَا عَلَى أَنَّ مَدْلُولَهَا الْفِعْلُ خِلَافًا لِلْمَصْرُوحِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَرْجِعُ لِلْأَصْلِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ لَا إِلَى نَفْسِ الْمَدْلُولِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ مَا ذَكَرَ.

قَوْلُهُ: (مِنْ مُشَبِّهِ الْخ) بَيَانٌ لِمَا الْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ: صَوْتًا، أَيُّ اسْمِ صَوْتٍ.

قَوْلُهُ: (فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا) أَيُّ عَدَمِ احْتِيَاجِهَا فِي إِفَادَةِ الْمُرَادِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ كَمَا أَنَّ اسْمَ فِعْلِ الْأَمْرِ وَالْمَضَارِعِ كَذَلِكَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ مَرْكَبًا مَعَ فَاعِلِهِ الْمُسْتَرِّ، وَاسْمِ الصَّوْتِ مُفْرَدٌ لَا ضَمِيرٌ فِيهِ وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مَنْ نَحْوُ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ يَا دَارِ مِيَّةٍ مِمَّا خُوطِبَ بِهِ غَيْرُ الْعَاقِلِ، وَلَمْ يَكْتَفِ بِهِ فِي إِفَادَةِ الْمُرَادِ لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ لَا يَفِيدُ وَحْدَهُ بَلْ لَا يَدَّ أَنْ يَذْكَرَ بَعْدَهُ مَا قَصِدَ بِالنِّدَاءِ.

قَوْلُهُ: (لِزَجْرِ الْخَيْلِ) أَيُّ عَنِ الْبَطْءِ، وَقَوْلُهُ: لِلْبَغْلِ أَيُّ لِزَجْرِهِ كَذَلِكَ وَهَلَا بَوَزْنُ أَلَا كَمَا فِي الْهَمْعِ، وَقِيلَ يَنْوُنُ وَعَدَسٌ بِمَهْمَلَاتٍ مُفْتَوَحَ الْأَوَّلِينَ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ.

قَوْلُهُ: (كَقَبْ) بِفَتْحِ الْقَافِ، وَسَكُونِ الْمَوْحِدَةِ حِكَايَةِ صَوْتِ السَّيْفِ عَلَى الدَّرَقَةِ.

قَوْلُهُ: (إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ الْخ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَوْعِي الْأَصْوَاتِ لِتَقْدِمِ الْكَلَامِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ أَوَّلَ الْكِتَابِ.

وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْمُعَرَّبِ وَالْمُبْنِيِّ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَّةٌ لِشِبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي النَّبَاةِ عَنِ الْفِعْلِ
وَعَدَمِ التَّأَثُّرِ، حَيْثُ قَالَ «وَكَيْبَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأَثَّرٍ» وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ لِشِبْهِهَا
بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ.

نونا التوكيد

٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنُهُمَا
أَيَّ يَلْحَقُ الْفِعْلَ لِلتَّوْكِيدِ نُونَانِ: إِحْدَاهُمَا ثَقِيلَةٌ، كَ «أَذْهَبَنَّ»، وَالْأُخْرَى خَفِيفَةٌ كَ
«أَقْصِدْنُهُمَا»، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ» [يوسف: ٣٢].

قوله: (في النباة عن الفعل النخ) أي في كونها عاملة غير معمولة.
قوله: (لشبهها بأسماء الأفعال) أي فهي مشبهة للحرف بالواسطة، ولا حاجة إلى ذلك
لإمكان الشبه مباشرة فالأرجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة
كلام الابتداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الإعراب والله أعلم.

نونا التوكيد

قوله: (للفعل النخ) قدم المعمول لإفادة الحصر.
قوله: (بنونين) أي بكل منهما على انفراده، وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض
أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفاً، وحذفها للساكنين،، والشديدة بوقوعها بعد الألف كما
سيأتي. ورد بأن ذلك لا يدل على الأصالة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها،
وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها، وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق
بالأصالة، ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالباً، ولذلك قالت
زليخا: «لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ» النخ لأنها كانت أحرص على سجنه في بيتها لتراه كل وقت من كونه
صاغراً.

قوله: (يؤكدان) أي جوازاً أو وجوباً على ما سيبين.
قوله: (افعل) أي فعل الأمر ولو دعاء بأي صيغة لا خصوص هذه فهو من إطلاق الخاص
على العام وكذا قوله: ويفعل وخرج بهما الماضي ولو لفظاً فقط فلا يؤكد أنه أصلاً لأنهما يخلصان
الفعل للاستقبال المنافي للمضي، وكذا الاسم وأما قوله:

دامن سَعْدِكَ إِنْ رَجِمْتَ مُتِّيمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

وقوله:

* أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *

- ٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا
٦٣٧ - أَوْ تُثَبِّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا» وَلَمْ «وَيَعْدَ» «لَا»
٦٣٨ - وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرِ الْمُؤَكِّدِ أَفْتَحْ كَابِرُزَا

أَيُّ: تَلَحُّقُ نُونَا التَّوَكُّيدِ فِعْلُ الْأَمْرِ، نَحْوُ: «أَضْرِبَنَّ زَيْدًا» وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَقْبَلُ الدَّالُّ عَلَى طَلَبٍ، نَحْوُ: «لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَهَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا» وَالْوَاقِعُ شَرْطاً بَعْدَ «إِنَّ» الْمُؤَكِّدَ بِـ «مَا» نَحْوُ: «إِمَّا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَوْ ضَرْبَهُ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَإِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَزْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ» [الأنفال: ٥٧]،

فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الأول استقباله معنى لكونه دعاء.

قوله: (آتياً) حال من يفعل، وذا طلب حال من الضمير في آتياً، والمراد الطلب الحقيقي كالأمر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقولك للعاطس: يرحمك الله فلا يؤكد.

قوله: (أو شرطاً) عطف على ذا طلب وتالياً صفته وأما بالكسر مفعول تالياً أي أو آتياً فعل شرط تالياً أما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تالياً، وأما بدل منه.

قوله: (أو مثبتاً) عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتياً، ومستقبلاً إما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتياً، ويكون معطوفاً على مثبت بواو محذوفة، وفي قسم متعلق بآتياً.

قوله: (وبعدلاً) أي النافية، ولم يقيد بها بذلك لما علم من أطرادها بعد الطلب الذي من جملة لا النافية.

قوله: (وغير) بالجر عطفاً على لا.

قوله: (فعل الأمر) أي بالصيغة كقومن أما الأمر باللام فداخل فيما بعده.

قوله: (والفعل المضارع) أعلم أن له خمس حالات: الأول وجوب توكيده وذكرها بقوله: أو مثبتاً الخ، الثانية قرينه من الواجب، وذكرها بقوله: أو شرطاً. أما تالياً الثالثة كثرته وهي قوله آتياً ذا طلب. الرابعة: قلته وهي قوله: وقَلَّ بعدما الخ، وفي هذه مرتبتان: قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية، وأقل وذلك بعد لم وبعد شرط غير أما كذا في التوضيح وبقي سادسة: وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي، أو حال أو مفصول من لامة كما سيأتي.

قوله: (وهل تضربن زيداً) أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية ومثله التحضيض والعرض، والتمني كهلا تضربن زيداً وألا تنزلن عندنا وليتك تقيمن معنا فكل ذلك داخل في الطلب، وبقي من أقسامه التي لم يمثل لها الشارح الدعاء والترجي والأول داخل في الأمر والنهي والثاني لم أرَ من ذكره.

قوله: (شرطاً بعد أن الخ) مذهب سيبويه أن التوكيد حيثل قريب من الواجب، ولم يقع في

أَوِ الْوَاقِعِ جَوَابَ قَسَمٍ مُثَبَّتًا مُسْتَقْبَلًا، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا».

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُثَبَّتًا لَمْ يُؤَكَّدْ بِالنُّونِ، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَا تَفْعَلُ كَذَا» وَكَذَا إِنْ كَانَ حَالًا، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ».

وَقُلْ دُخُولُ النُّونِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «مَا» الزَّائِدَةِ الَّتِي لَا تَصْحَبُ «إِنْ».....

التنزيل غيره لأن أن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكد باللام، وأوجه المبرد والزجاج، وحملوا عدمه على الضرورة.

قوله: (مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لاه، وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معاً عند البصريين، وخلّوه من أحدهما شاذٌّ أو ضرورة فإن خلا منهما معاً نحو: والله أقوم، قُدِّرَ قبله حرف النفي وكان المعنى على نفي القيام. ولذا حكم الحنفية على من قال: والله أصوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لابتناء الإيمان على العرف، وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذٍ بأحدهما. وقد ورد في الشعر، وحكى سيويه: والله لأضربه.

قوله: (لم يؤكد بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله:

تَالله لَا يَحْمَدَنَّ المرءَ مُجْتَنِباً فِعْلَ الكرامِ ولو فَاقَ الوريَّ حَسْبَا

فشاذ أو ضرورة، ومن الجواب المنفي غير المؤكد «تَالله تَفْتَوُ تَذْكُرُ يُوْسُفُ» [يوسف: ٨٥] أي لا تفتؤ.

قوله: (وكذا إن كان حالاً) أي لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان، ومنه قراءة ابن كثير «لأقسم بيوم القيامة» [القيامة: ١] وقوله:

يَمِيناً لَأَبْغِضَ كُلَّ امرئٍ يُزْخَرِفُ قَوْلَاً وَلَا يَفْعَلُ

فلم يؤكد بالنون لأن البغض والإقسام أي الحلف موجودان حال التكلم لا مستقبلاً، وكذا تمتنع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو «لَأَلِيَّ الله تُحْشَرُونَ» [آل عمران: ١٥٨] «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» [الضحى: ٥].

قوله: (وقل دخول النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة، وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه إطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر. ومر عن التوضيح أن مثلها لا وأما بعد لم ويعد شرط غير أما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء.

قوله: (بعد ما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب حكى سيويه ربما يقولن ذلك ومنه قوله:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاثَ

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه.

نَحْوُ: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا» وَالْوَاقِعَ بَعْدَ «لَمْ» كَقَوْلِهِ:

[٣١٧] يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
وَالْوَاقِعَ بَعْدَ «لَا» النَّافِيَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً»
[الأنفال: ٢٥].

وَالْوَاقِعَ بَعْدَ غَيْرِ «إِمَّا» مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ:

[٣١٨] مَنْ نَشَقَفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ
وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَأَخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ» إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُؤَكِّدَ بِالنُّونِ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ
إِنْ لَمْ تَلِهْ أَلِفُ الضَّمِيرِ، أَوْ يَأْوُهُ، أَوْ وَاوُهُ، نَحْوُ: «اضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَاقْتُلَنَّ عَمْرًا».

قوله: (بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفي عنك أمراً أنت بصير به.

قوله: (ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر يصف جبلاً عمه
الخصب والنبات وقيل: لبناً في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الأبيات.

قوله: (لا تصيبن الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين، وغيرهم قال في
شرح الكافية وإنما أكده لأن النافية كالناحية في الصورة، ومثله قول الشاعر:

فلا الجارة الدنيا بها تَلَحَّيْنَهَا ولا الضيفُ فيها إن أناخ مُحَوَّل

إلا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها، وظاهر ذلك إطراده
مطلقاً لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً، وحملوا الآية
على النية فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين، والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم
الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم إلى إصابة الفتنة لأنه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير
المخاطبين تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فالإصابة خاصة بالمتعرضين، ومنهم من جعل
الجملة صفة فتنة بتقدير القول: مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في شأنها: لا تصيبن الخ
أي لا تجعلوها تصيبكم خاصة، ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهي إليها بلا
تحويل لأنه كان يجب كسر الباء من تصيبن لكونه خطاباً بالموثق، وهو الفتنة إلا أن تؤول بالافتتان
أو بالعذاب مثلاً فالإصابة حيثئذ عامة.

قوله: (من يشقن) بالتحية مبنياً للمفعول، أو بالفوقية للفاعل، يقال: ثقفته من باب فهم،
أي وجدته والآيب الراجع.

قوله: (بيني على الفتح) أي أمراً كان، أو مضارعاً صحيحاً أو معتلاً كاغزون وارمين واخشين
وهل تغزون الخ وبني لتركبه معها كخمسة عشر وحرك تخلصاً من السكونين في الأمر والمضارع
المجزوم، وحمل الباقي عليهما. وكانت فتحة للخفة ومر مزيد لذلك أول الكتاب.

- ٦٣٩ - وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
 ٦٤٠ - وَالْمُضْمَرُ أَحْدَفْتُهُ إِلَّا الْأَلْفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ
 ٦٤١ - فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً، غَيْرَ أَلِيا وَالْوَاوِ - يَاءً، كَاسَعَيْنِ سَعِيَا
 ٦٤٢ - وَأَحْدَفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
 ٦٤٣ - نَحْوُ «أَخْشَيْنَ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ، وَ «يَا قَوْمُ أَخْشَوْنَ» وَأَضْمَمَ، وَقَسَّ مُسَوِّبَا
 الْفِعْلُ الْمُؤَكَّدُ بِالثَّوْنِ: إِنْ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنَيْنِ، أَوْ وَاوٌ جَمْعٍ، أَوْ يَاءٌ مُحَاطَةً - حُرِّكَ مَا
 قَبْلَ الْأَلْفِ بِالْفَتْحِ، وَمَا قَبْلَ الْوَاوِ بِالضَّمِّ، وَمَا قَبْلَ الْيَاءِ بِالْكَسْرِ.
 وَيُحْدَفُ الضَّمِيرُ إِنْ كَانَ وَاوًا أَوْ يَاءً، وَيَبْقَى إِنْ كَانَ أَلْفًا؛ فَتَقُولُ: «يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِ»،
 وَيَا زَيْدُونَ هَلْ تَضْرِبَنَّ، وَيَا هِنْدُ هَلْ تَضْرِبِينَ»، وَالْأَصْلُ: هَلْ تَضْرِبَانِ، وَهَلْ تَضْرِبُونَنَّ، وَهَلْ
 تَضْرِبِينَ، فَحُذِفَتِ الثُّنُونُ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ لَإِتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ فَصَارَ «هَلْ
 تَضْرِبَنَّ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ» وَلَمْ تُحْدَفِ الْأَلْفُ لِخَفِيفَتِهَا؛ فَصَارَ «هَلْ تَضْرِبَانِ»، وَبَقِيَ الضَّمَّةُ دَالَّةً
 عَلَى الْوَاوِ، وَالْكَسْرَةُ دَالَّةً عَلَى الْيَاءِ.
 هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحًا.

قوله: (وأشكله الخ).

أعلم أن المصنف ذكر أصليين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر المؤكد، واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فإنه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله: وأشكله الخ. الثاني: أن ذلك الضمير يحذف إن كان ياء أو وَاوًا وهو المراد بقوله: والمضمر احذفه الخ، واستثنى منه أن يكون آخر الفعل ألفاً كيخشى فتحذف هي، ويبقى واو الضمير أو يآؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله: واحذفه من رافع هاتين الخ أفاده الموضح.

قوله: (لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرها مصدر نعت به.

قوله: (ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إبطاء لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

قوله: (فاجعله الخ) مفعوله الأول الهاء، والثاني: قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال كونه رافعاً غير الياء وغير الواو بأن رفع ألف اثنين أو ضميراً مستتراً أو نون نسوة أو اسماً ظاهراً كما سيأتي.

قوله: (واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء.

قوله: (فحذفت النون) أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد: النسوة جنن، وهذا التوالي في الثقل، وحملت عليها الخفيفة طرداً للباب أو الحذف معها للتخفيف.

قوله: (لإتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لأنه هنا ليس على حذوه، إذ شرطه كون

فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا: فَمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ أَلِفًا، أَوْ وَاوًا، أَوْ يَاءً.

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ وَاوًا أَوْ يَاءً حُذِفَتْ لِأَجْلِ وَاوِ الضَّمِيرِ أَوْ يَائِهِ، وَضُمَّ مَا بَقِيَ قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ، وَكُسِرَ مَا بَقِيَ قَبْلَ يَاءِ الضَّمِيرِ؛ فَتَقُولُ: «يَا زَيْدُونَ هَلْ تَغْزُونَ، وَهَلْ تَرْمُونَ، وَيَا هُنْدُ هَلْ تَغْزِينَ، وَهَلْ تَرْمِينَ».

فَإِذَا أَلْحَقْتَهُ نُونُ التَّوَكِيدِ فَعَلْتَ بِهِ مَا فَعَلْتَ بِالصَّحِيحِ: فَتَحْذِفُ نُونَ الرَّفْعِ، وَوَاوِ الضَّمِيرِ أَوْ يَاءَهُ؛ فَتَقُولُ: «يَا زَيْدُونَ هَلْ تَغْزُونَ، وَهَلْ تَرْمُونَ، وَيَا هُنْدُ هَلْ تَغْزِينَ، وَهَلْ تَرْمِينَ» هَذَا إِنْ أَسْنَدَ إِلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

الأول حرف لين، والثاني مدغماً وهما من كلمة واحدة كالمثال، والنون هنا ككلمة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الأخير بدليل «اتحاجوني» [الأنعام: ٨٠] وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة واستطالتها لو بقي الضمير وإنما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها لخفتها، ولثلا يلتبس بفعل المفرد، ولا يزول اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لأن علة الكسر وقوعها بعد الألف كما سيأتي. فلو حذفت لم تكسر النون، ولم تحذف الألف مع نون النسوة في أضربنا لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان. وقوله: بدليل أتحاجوني مقتضاه أن الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلمتين مع أن كلاً منهما جزء من الفعل المسند للواو إذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فإنها منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم إن بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وإن الحذف في نحو: تضربن لكون الالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم لم يحذف في تحاجوني؟ لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم إلا أن يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوقاية فلي تأمل.

قوله: (هل تغزون) أي بتخفيف النون لأنه غير مؤكد وكذا ما بعده. وأصله تغزون وترميون وتغزون بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الأولين وكسرتهما من الأخيرين لثقلهما، ثم حذفت واو الفعل وياؤه للساكنين فصار تَغْزُونَ الخ.

قوله: (فتحذف نون الرفع) أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياؤه لالتقائه ساكناً مع نون التوكيد أو للتخفيف أي وتبقى لام الفعل على حذفها، وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فإن قلت: كيف قول الشارح فعلت به ما فعلت بالصحيح مع أن الصحيح لا تحذف لامه؟ قلت: المراد أنه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع، ثم الضمير وشكر ما قبله بما يجانسه أما حذف لامه فسابق على التوكيد عند إتيان الضمير لا لأجله.

قوله: (هل تغزون وهل ترمون) بضم الزاي والميم في هذين وكسرها فيما بعد.

وَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى الْأَلْفِ لَمْ يُحْذَفْ آخِرُهُ، وَبَقِيَتِ الْأَلْفُ، وَشُكِّلَ مَا قَبْلَهَا بِحَرَكَةِ تُجَانِسِ الْأَلْفِ - وَهِيَ الْفَتْحَةُ - فَقُولُ: «هَلْ تَغْزُونَ، وَهَلْ تَرْمِيَانُ».

وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ أَلْفًا: فَإِنْ رَفَعَ الْفِعْلُ غَيْرَ الْوَائِ وَالْيَاءِ - كَالْأَلْفِ وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ - انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ الَّتِي فِي آخِرِ الْفِعْلِ يَاءً، وَفُتِحَتْ، نَحْوُ: «اسْعِيَانُ، وَهَلْ تَسْعِيَانُ، وَاسْعِيْنِ يَا زَيْدُ».

وَإِنْ رَفَعَ وَآوًا أَوْ يَاءً حُذِفَتِ الْأَلْفُ، وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهَا، وَضُمَّتِ الْوَائُ، وَكُسِرَتِ الْيَاءُ؛ فَقُولُ: «يَا زَيْدُونَ اخْشَوْنَ، وَيَا هَيْدُ اخْشِيْنِ».

هَذَا إِنْ لَحِقَتْهُ نُونُ التَّوْكِيدِ، وَإِنْ لَمْ تَلْحَقْهُ لَمْ تُضَمَّ الْوَائُ، وَلَمْ تُكْسَرْ الْيَاءُ بَلْ تُسَكَّنُهُمَا؛ فَقُولُ: «يَا زَيْدُونَ هَلْ تَخْشُونَ، وَيَا هَيْدُ هَلْ تَخْشِيْنِ، وَيَا زَيْدُونَ اخْشَوْا، وَيَا هَيْدُ اخْشِيْ».

٦٤٤ - وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لِكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكُسِرَ هَا أَلْفُ لَا تَقْعُ نُونُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ؛ فَلَا تَقُولُ: «اضْرِبَانُ» بِنُونٍ مُخَفَّفَةٍ، بَلْ يَجِبُ

قوله: (فإن أسند إلى الألف لم تحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد، ولا نون النسوة كهل تغزون وترمين يا زيد بالفتح وتغزونان وترمينان يا نسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه.

قوله: (كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة، والاسم الظاهر كاسعينا يا نسوة وهل يسعين زيد فتقلب الألف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة.

قوله: (إخشون وإخشين) فعلا أمر مؤكَّدان بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو، والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيد: اخشيوا واخشي قلبت لام الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للمساكنين فصار اخشوا واخشي بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه.

قوله: (هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده، وأصله تخشيون فعل به ما مر.

قوله: (ولم تقع إلخ) شروع فيما تنفر به كل من النونين فهذا للثقل وذكر الخفيفة بقوله واحذف إلخ، وخفيفة أما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلوم من السياق، أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه ولكن أياً كان.

قوله: (بعد الألف) أي اسماً كانت بأن أسند إليها الفعل، أو حرفاً بأن أسند للظاهر على لغة أكلوني البراغيث كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضربانان.

قوله: (فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه.

التَّشْدِيدُ؛ فَتَقُولُ: «اضْرِبْنَا» بِنُونٍ مُشَدَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ خِلَافاً لِيُونُسَ؛ فَإِنَّهُ أَجَازَ وَقُوعَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ، وَيَجِبُ عِنْدَهُ كَسْرُهَا.

٦٤٥ - وَالْأَلِفُ زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً فِعْلاً إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسَيْداً إِذَا أَكَّدَ الْفِعْلُ الْمُسْتَدُّ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ وَجَبَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ نُونِ الْإِنَاثِ وَنُونِ التَّوَكِيدِ بِالْأَلِفِ، كَرَاهِيَةِ تَوَالِي الْأَمْثَالِ، فَتَقُولُ: «اضْرِبْنَا» بِنُونٍ مُشَدَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ قَبْلَهَا أَلِفٌ.

٦٤٦ - وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفَ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ ٦٤٧ - وَارْدُودٌ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَضَلِ كَانَ عِدْماً ٦٤٨ - وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَفَعًا، كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ: قَفًا إِذَا وَلِيَ الْفِعْلُ الْمُؤَكَّدُ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ سَاكِنًا، وَجَبَ حَذْفُ النُّونِ لَاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَقُولُ: «اضْرِبِ الرَّجُلَ» بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَالْأَصْلُ «اضْرِبْنَا» فَحَذَفْتَ نُونُ التَّوَكِيدِ لِمُلَاقَاةِ السَّاكِنِ - وَهُوَ لَامُ التَّغْرِيفِ - وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣١٩] لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَظَمُكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

قوله: (مكسورة) أي لشبهها بنون المثنى في زيادتها آخرًا بعد ألف ومثله: اضربنا الآتي، ويجري فيه خلاف يونس.

قوله: (في الوقف) تنازعه أردد وحذفتها، وما مفعول أردد وكان عد ما صلتها ومن أجلها متعلق بعدم.

قوله: (وأبدلناها إلخ) مقابل قوله: وبعد غير فتحة إلخ.

قوله: (لا تهين) أصله قبل التوكيد لا تهين بحذف الياء وهي عين الفعل لالتقاء ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام، فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياساً لكون الفعل حينئذ طلبياً، وحينئذ فيظهر أنه معرب تقديرًا لاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الإناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب قاله السيد البليدي لكن مر في باب الإعراب وسيأتي في إعراب الفعل أنه إذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر. وقوله: علك لغة في لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة، والبيت من المنسرح لكن دخل في مستغفلن أول جزء منه الخبن فصار متغفلن مركب من، وتدين فدخله الخرم بالراء وهو حذف أول الوند فصار: فاعلن وذلك شاذ بعده:

وَصَلَّ حَبَالَ الْبَغِيدِ إِنْ وَصَلَ الْحَبِ لَمْ وَأَقْصُ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
وَارْضَ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَتَاكَ بِهِ مَنْ قَرَّ عَيْنًا بِعَيْشِهِ نَفَعَهُ

وَكَذَلِكَ تُحَذَفُ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ فِي الْوَقْفِ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ - أَيْ بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ - وَيُرَدُّ حِينَئِذٍ مَا كَانَ حَذَفَ لِأَجْلِ نُونِ التَّوَكُّيدِ؛ فَتَقُولُ فِي: «اضْرِبْ يَا زَيْدُونَ» إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْفِعْلِ: اضْرِبُوا، وَفِي: «اضْرِبْ يَا هَيْدُ»: اضْرِبِي؛ فَتُحَذَفُ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةُ لِلْوَقْفِ، وَتُرَدُّ الْوَاوُ الَّتِي حُذِفَتْ لِأَجْلِ نُونِ التَّوَكُّيدِ، وَكَذَلِكَ الْيَاءُ. فَإِنْ وَقَعَتْ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةُ بَعْدَ فَتْحَةٍ أُبْدِلَتِ النُّونُ فِي الْوَقْفِ أَيْضاً أَلِفًا: فَتَقُولُ فِي «اضْرِبْ يَا زَيْدُ»: اضْرِبَا.

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالُ غَيْرَ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالُ غَيْرَ مَنْ جَمَعَهُ
قوله: (وكذا تحذف إلخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف، ونادر حذفها بدونهما كقوله:
اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْقَرَسِ
* وما قيل قبل اليوم خالف تذكر *

بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح.
قوله: (في الوقف) قال أبو حيان الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيد، ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ، ويرد أنه ليس المراد أنها تدخل وقفاً، ثم تحذف بل إنه إذا ورد فعل مؤكد بها وصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لأجلها صبان.
قوله: (وترد إلخ) أي وجوباً لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين، وإنما كان الأكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضاً لأن المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فإنه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم.

ما لا ينصرف

ذكره عقب النون لأن له تعلقاً بالفعل بشبهه له كما أنها متعلقة به.

قوله: (الصرف تنوين) أي فقط كما هو مذهب المحققين، وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجوداً وعدماً لتأخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف، والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت، وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم رجع عن شبه الفعل.

قوله: (معنى) مفعول مبيّن وجملته به يكون إلخ صفة معنى.

الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنياً، وغير متمكن، وإن لم يشبه الحرف سمي معرباً، ومتمكناً.

ثم المعرب على قسمين:

أحدهما: ما أشبه الفعل، ويسمى غير منصرف، ومتمكناً غير أمكن.

والثاني: ما لم يشبه الفعل، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أمكن.

وعلامته المنصرف: أن يجز بالكَسرة مع الألف واللام، والإضافة، ويدونهما وأن يدخله الصرف - وهو التثوين الذي لغير مقابلة أو تعويض، الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل - نحو: «مررت بـغلام، وغلام زيد، والغلام».

واختار بقوله: «لغير مقابلة» من تثوين «أدركات» ونحوه؛ فإنه تثوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غير المنصرف: كأدركات، وهنديات - علم امرأة - وقد سبق الكلام في تسميته تثوين المقابلة.

قوله: (أمكن) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعّل تفضيل من مكن بالضم مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لأن بناء من غير الثلاثي المجرد شذ.

قوله: (ومتتمكناً غير أمكن) وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباعية.

قوله: (ويدونهما) هذا محل الافتراق وبينه وبين غير المصروف، وما قبله مشترك.

قوله: (لغير مقابلة إلخ) لو اقتصر كالأشموني على قوله: الدال على معنى إلخ، لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات إذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض، والدلالة على تنكير الاسم.

قوله: (عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضاً فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى أنه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وإنما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التثوين الدال على كون الاسم متمكناً أي غير مبني، ولا ممنوع من الصرف فأخذ المعرف وهو الصرف جزءاً من تعريفه وهو دور لتوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه، وجوابه أن المعترف في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه، وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزءاً من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضُرَّ أفاده سم.

قوله: (وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أنثى كما يصحب

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «أَوْ تَعْوِيضٍ» مِنْ تَنْوِينِ «جَوَارٍ، وَعَوَاشٍ» وَتَخَوُّهِمَا، فَإِنَّهُ عَوَّضَ مِنَ الْيَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: جَوَارِيٍّ، وَعَوَاشِيٍّ، وَهُوَ يَضْحَبُ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ، كَهَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ، وَأَمَّا الْمُنْصَرَفُ فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذَا التَّنْوِينُ.

وَيَجُزُّ بِالْفَتْحَةِ: إِنْ لَمْ يُضَفْ، أَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ «أَل» نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِأَحْمَدَ»؛ فَإِنْ أَضِيفَ، أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ «أَل» جُرَّ بِالْكَسْرِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِأَحْمَدِكُمْ، وَبِالْأَحْمَدِ».

وَأِنَّمَا يُنْمَعُ الْاسْمُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ عِلَّتَانِ

المنصرف منه، وهو ما كان باقياً على جمعيته كمسلمات وهندات، وما قيل إن كلام الشارح صريح في أن مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لأنه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأفاد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره، وحيث أنه مستثنى من المتن لأن مفهومه أن ما خلا عن التنوين لدال على الأمكنية غير منصرف فيشمل هذا فإن قلت كيف يكون منصرفاً مع أنه لم يقم به الصرف، وهو التنوين المذكور أوجب باحتمال أن الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته، وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته، والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الأمكنية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكر السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم إضافته لا المقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر.

قوله: (كهذين المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف.

قوله: (ويجوز بالفتحة) إلا ما سمي به من جمع المؤنث فإنه يجوز إعرابه كأصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك.

قوله: (بأحمدكم) الأولى بأفضلكم وبالأفضل لأن العلم لا يضاف، ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفاً قبلهما لزوال إحدى العلتين ومر في باب الإعراب مزيد لهذا المحل.

قوله: (علتان) أي فرعتان: لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه، وفي المعنى لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل وهو لا يكون إلا اسماً فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنى من جهتين مختلفتين فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل، فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفاً لثقله بشبه الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس لأنه مفرد جامد نكرة مذكر، وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التذكير، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ، وكذا ما فيه فرعتان في اللفظ فقط كإجمال فيه الجمع فرع الأفراد والتصغير فرع التكبير أو في المعنى فقط كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه، ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم فإن فيه الجمود ولزوم التأنيث اللفظ ومعنى التحقير، وهما فرعان

مِنْ عِلَلٍ تَسْعُ، أَوْ وَاحِدَةً مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ، وَالْعِلَلُ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

عَدَلٌ، وَوَصَفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ، وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ، وَوزُنُ فِعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

وَمَا يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ مِنْهَا اثْنَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَلِفُ التَّأْنِيثِ؛ مَقْصُودَةٌ كَانَتْ، كَ «حُبْلَى» أَوْ مَمْدُودَةٌ، كَ «حَمْرَاءَ». وَالثَّانِي: الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي، كَ «مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيحَ» وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُفَصَّلًا.

٦٥٠ - فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

عن عدمهما، وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر بخلاف نحو أحمد كما سيبين.

قوله: (علل تسع) ليس فيها معنوي سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظي حتى التأنيث المعنوي لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلاً.

قوله: (عدل) أي تحقيقي أو تقديري، وتأنيث أي لفظي أو معنوي، ومعرفة أي علمية ثم تركيب أي مزجي.

قوله: (والنون) عطف على عدل، وزائدة حال منها وجملة من قبلها ألف حال ثانية، ولم يقل: زائدة لعلمه من الأول.

قوله: (تقريب) أي لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية، وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله:

لُمْنَتَهَى الْجُمُوعُ مَنَعٌ وَالْأَلِفُ عُرِفَ مَعَ الْعُجْمَةِ تَرْكِيبٌ أَلِفٌ

تَأْنِيثٌ إِلْحَاقٍ وَعُرِفَ أَوْ صِفَ مَنَعٌ وَزِنَ عَدَلٌ وَزِيَادَةٌ تَفِي

قوله: (أحدهما ألف التأنيث) إنما استقلت بالمنع لأن في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها، وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالباً.

قوله: (الجمع المتناهي) إنما استقل بالمنع لأن فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية، وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً إذ ليس فيها ما يوازنه وحكماً لأنه لا يصغر على لفظه كالمفرد، ولا يجمع مرة أخرى تكسير ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع فإنه يجمع ويصغر كأنعام وأكلب يجمعان على أناعم وأكالب، ويصغران على لفظهما كأنبيعام وأكئلب، ويوازنان المفرد كصلصال، وتنضب فعلم أن أفعالاً وأفعلاً لم يخرجاً عن صيغ الآحاد كهذا الجمع خلافاً لابن الحاجب.

قوله: (كيفما وقع) كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين، ووقع فعل الشرط، وجوابه

قَدْ سَبَقَ أَنَّ أَلِفَ التَّائِيثِ تَقُومُ مُقَامَ عِلَّتَيْنِ - وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا - فَيَمْنَعُ مَا فِيهِ أَلِفُ التَّائِيثِ مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقاً، أَيْ: سِوَاءَ كَانَتِ الْأَلِفُ مَقْصُورَةً، كَ «حُبْلَى» أَوْ مَمْدُودَةً، كَ «حَمْرَاء» عِلْماً كَانَ مَا هِيَ فِيهِ، كَ «زَكْرِيَاءَ» أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ كَمَا مُثِّلَ.

٦٥١ - وَزَائِدُ فَعْلَانٍ - فِي وَصْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءً تَأْنِيثٌ خُتِمَ
أَيْ: يُمْنَعُ الْأِسْمُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْصِّفَةِ وَزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالْثُونِ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُؤَنَّثُ

محذوف لعلمه من منع أي كيفما وقع الذي حوى الألف منع الألف صرفه أي علماً كان أولاً كما مثله الشارح مفرداً كما ذكر أو جمعاً كجرحي، وأصدقاء اسماً كهذه أو صفة كحبلَى وحمراء هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشْمُونِي، وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كما في المعرب فيرد عليه أن التعميم فيها علم من قوله مطلقاً.

قوله: (أي سواء كانت إلخ) تفسير للإطلاق وقوله علماً تفسير لكيفما وقع.

قوله: (أو ممدودة) إطلاق المد عليها لمجاورتها له، وإلا فهي الهمزة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة؛ فأصل حمراء حمري بالقصر فلما قصروا المد زادوا قبلها ألفاً فقلبت الأخيرة همزة.

قوله: (وزائداً فعلاً) إما مبتدأ حذف خبره أي كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أي الألف منع الصرف هو وزائداً إلخ، وفعلاً مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة، وهو بفتح الفاء لا غير لما في العصام على الجامي أنه لا يوجد في الصفة فعلاً بالكسر مطلقاً، ولا بالضم إلا ومؤنثة فعلاً بالهاء كخمصان وخمصانة، وليس الكلام فيه لأنه مصروف، أما الاسم فعلى الأوزان الثلاثة.

قوله: (في وصف) حال من زائداً أو صفة له.

قوله: (سلم إلخ) هذا شرط، وفي العمدة وشرحها شرط آخر وهو أصالة الوصفية ليخرج: مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنح لعروض وصفيته لأن أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس، ويمكن أن قوله الآتي: وألغين، عارض الوصفية أي من فعلاً وأفعل وتمثيله بأربع لا يخص الثاني لأن المثال لا يخص.

قوله: «للصفة» هي العلة المعنوية فرع عن الجمود لاحتياجها إلى موصوف تنسب إليه بخلاف الجامد، واللفظية هي زيادة الألف والنون المضارعتين لألفي حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر، ولا تلحقهما التاء كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث، ولا تلحقهما التاء فلا يقال: سكرانة كما لا يقال حمراء، وإنما لم يكتف بالصفة وحدها مع أن فيها فرعية اللفظ أيضاً باشتقاقها من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لأنها كالمصدر في البقاء على الاسم والتركيب، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة الحدث إلى الموصوف، والمصدر صالح لذلك إجمالاً كرجل عدل فكانت كالمفقود، ولذا صرف نحو عالم وشريف.

فِي ذَلِكَ مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّائِيثِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: سَكَرَانَ، وَعَطَشَانَ، وَغَضَبَانَ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا سَكَرَانُ، وَرَأَيْتُ سَكَرَانَ، وَمَرَزْتُ بِسَكَرَانَ»؛ فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلصَّفَةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ، وَالشَّرْطُ مَوْجُودٌ فِيهِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: سَكَرَانَةٌ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: سَكَرَى، وَكَذَلِكَ عَطَشَانَ، وَغَضَبَانَ؛ فَتَقُولُ: امْرَأَةٌ عَطَشَى، وَغَضِبَى، وَلَا تَقُولُ: عَطَشَانَةٌ، وَلَا غَضَبَانَةٌ. فَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ عَلَى فَعْلَانٍ، وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى فَعْلَانَةٍ صَرَفَتْ؛ فَتَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ سَيِّفَانٌ،

قوله: (بشرط أن لا يكون إلخ) أي بأن يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل، أولاً مؤنث له أصلاً كالحيان لكبير اللحية ورحمن، والأول غير مصروف اتفاقاً، والثاني على الصحيح لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى لكثرتة أولى به من فعْلانة.

قوله: (والمؤنث على فعْلانة) لم يجرى من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله: اجزُ فعلى لفعالنا * إذا استثنيت حبلاناً ودخناناً وسخناناً * وسيفاناً وصحياناً وصؤجاناً وعلاناً * وقشواناً ومصاناً وموتاناً ونذماناً * وأتبعهن نصراناً وذيله المرادي بقوله:

وزد فيهن خنصاناً على لغة، وألياناً

فهذه أربعة عشر لفظاً كلها بفتح الفاء، ومؤنثها فعْلانة وما عداها من أوزان فعْلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف: أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب، وقد نظمها الشارح الأندلسي مع تفسيرها فقال:

كلُّ فعْلانٍ فهو أنثاءُ فعلى	غيرُ وصفِ النديمِ بالنذمان
ولذي البطنِ جاء حبلانُ أيضاً	ثم دخنانُ للكثيرِ الدخانِ
ثم سفيانُ للطويلِ وصؤجانُ	ولذي قوةٍ على الحملانِ
ثم صحيانُ إن حوى اليومَ صُحُوءاً	ثم سخنانُ وهو سخنُ الزمانِ
ثم موتانُ للضعيفِ قُوداً	ثم علانُ وهو ذو النسيانِ
ثم قشوانُ للذي قُلَّ لَحْماً	ثم نصرانُ جاء في النصراني
ولذي أليّةٍ كبيرةٍ أليان	وخمصانُ جاء في الخمصانِ
ثم مصانُ للنديمِ وفي لحيان	رحمنٌ يفقدُ النوعانِ

والبيت الذي قبل الأخير نظمه الصبان لما زاده المرادي، والخمصان ضامر البطن، وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء، والمصان بميم فصاد مهملة، والقشوان بقاف وشين معجمة، والعلان يعين مهملة والصؤجان بالمهملة والجيم الجمل القوي، وكل صلب من الدواب والناس، وخرج بندمان بمعنى النديم أي المتادم ندمان من الندم فلا يصرف لأن مؤنثه فعلى.

أَي: طَوِيلٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا سَيْفَانًا، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَيْفَانٍ، فَتَضَرَّفُهُ؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: سَيْفَانَةٌ، أَي: طَوِيلَةٌ.

٦٥٢ - وَوَصَفَ أَصْلِي، وَوَزَنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا: كَأَشْهَلَا

أَي: وَتُمْنَعُ الصَّفَةُ أَيْضًا، بِشَرْطِ كَوْنِهَا أَصْلِيَّةً، أَي: غَيْرَ عَارِضَةٍ، إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا كَوْنُهَا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، وَلَمْ تَقْبَلِ التَّاءَ، نَحْو: أَحْمَرٌ، وَأَخْضَرٌ.

فَإِنْ قَبِلَتِ التَّاءَ ضَرَفَتْ، نَحْو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَرْمَلٍ» أَي: فَقِيرٍ، فَتَضَرَّفُهُ؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: أَرْمَلَةٌ، بِخِلَافِ أَحْمَرٍ، وَأَخْضَرٍ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَنْضَرِفَانِ؛ إِذْ يُقَالُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: حَمْرَاءُ، وَخَضْرَاءُ، وَلَا يُقَالُ: أَحْمَرَةٌ، وَأَخْضَرَةٌ؛ فَمُنْعًا لِلصَّفَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ.

قوله: (صرف) أي لضعف زيادته بشبهها الأصول في لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكانها لم توجد ويشهد لذلك أن بني أسد يصرفون كل صفة على فعالن لأنهم يؤنثونه بالتاء مطلقاً.

قوله: (ووصف) عطف على الضمير في منع لا على زائد الآن الصحيح أن العطف بحرف غير مرتب على الأول أو مبتدأ حذف خبره كما مر، وأصلي بنقل حركة همزته إلى التنوين قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع.

قوله: (ممنوع إلخ) حال من وزن أفعل، أو من أفعل نفسه لأنه علم على الوزن، وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف.

قوله: (كأشهل) الشهلة اختلاط سواد العين بزرقة.

قوله: (ولم تقبل التاء) أي إما لأن مؤنثها فعلاء بالفتح والمد كأشهل وأحمر أو فعلى بالضم والقصر كأفعل التفضيل، أو لا مؤنث له أصلاً كأكمر لكبير كمره الذكر، وأدر لكبير الإدارة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الأصلي، وهو فرعية المعنى ووزن الفعل، وهو فرعية اللفظ لأن هذا الوزن أصل في الفعل، وهو به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكر فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لثلاث يخرج نحو: أحمر وأفضل من المصغر مع أنه لا ينصرف لأنه على وزن متأصل في الفعل كأبيطر مضارع يبطر إذا عالج الداب، ولا على وزن الفعل مطلقاً لثلاث يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لأنه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر أن الوزن الاعتبار هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم وجودها في الأوصاف أو لأنها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي.

قوله: (صرفت) أي عند غير الأخفش لضعف شبهها بلفظ المضارع لأن التاء لا تلحقه.

قوله: (برجل أرملة) خرج قولهم: عام أرملة أي قليل المطر فإنه لا يصرف لأن يعقوب حكى فيه: سنة رملى فلا يقبل التاء.

وَأِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ عَارِضَةً كَأَرْبَعٍ - فَإِنَّهُ لَيْسَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ، بَلْ اسْمٌ عَدِيدٌ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ صِفَةً فِي قَوْلِهِمْ: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ» - فَلَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِي مَنَعِهِ مِنَ الصَّرْفِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

٦٥٣ - وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

٦٥٤ - فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصَرَفَهُ مُنْعٌ

٦٥٥ - وَأَجْدَلٌ وَأَخِيلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنَعَا

أَيُّ: إِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُ الْاسْمِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ صِفَةً لَيْسَ بِأَصْلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَارِضٌ كَأَرْبَعٍ فَأَلْغِيهِ: أَيُّ لَا تَعْتَدُ بِهِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، كَمَا لَا تَعْتَدُ بِعُرُوضِ الْإِسْمِيَّةِ فِيمَا هُوَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ: كَ «أَدْهَمَ» لِلْقَيْدِ، فَإِنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ لِشَيْءٍ فِيهِ سَوَادٌ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ؛ فَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قَيْدٍ أَدْهَمَ، وَمَعَ هَذَا تَمَنُّعُهُ نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَجْدَلٌ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافُ - أَغْنِي: أَجْدَلًا لِلصَّغَرِ، وَأَخِيلًا لِطَائِرٍ، وَأَفْعَى لِلْحَيَّةِ - لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ؛ فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ لَا تَمْنَعَ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَكِنْ مَنَعَهَا بَعْضُهُمْ لِتَحْيِيلِ الْوَصْفِ فِيهَا، فَتَحْيِيلٌ فِي «أَجْدَلٍ» مَعْنَى الْقُوَّةِ، وَفِي «أَخِيلٍ» مَعْنَى التَّحْيِيلِ، وَفِي «أَفْعَى»

قوله: (والغين إلخ) تصريح بمفهوم قوله: أصلي وعارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا: عارض الإسمية.

قوله: (كأربع) بفتح الباء كمررت بنسوة أربع فإنه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً لأصله، والتمثيل لذلك لا ينافي أن فيه ملغياً آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بأرنب أي جبان فإنه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته.

قوله: (القيد) بيان بالأجلى مفسر للأدهم كما تقول: البر القمح والعقار الخمر اه سندوبي وفيه أن المراد من الأدهم لفظه لأنه هو الذي يوصف به، ويمنع من الصرف لا معناه، وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد، ولا يصح جعله بدلاً لأنه لا يستقل بالحكم إذ لا يصح التمثيل به، وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وإن كان التمثيل بلفظ فالمراد لفظ الأدهم الذي معناه القيد.

قوله: (وأجدل) هو الصقر، وفي المثل: بيض القطا يحضنه الأجدل يضرب للوضع يؤويه الشريف.

قوله: (وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلا ن جمع خال، وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تشاءم به تقول: أشأم من أخيل.

قوله: (ومع هذا فيمنع) مثله أسود اسماً للحية العظيمة، وأرقم اسماً لحية فيها نقط كالرقم.

قوله: (لتحليل الوصف إلخ) لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين لأن أجدل من الجدل

مَعْنَى الْحُبْثِ؛ فَمَنْعَهَا لِيُوزَنَ الْفِعْلُ وَالصِّفَةُ الْمُتَخَيَّلَةُ، وَالكَثِيرُ فِيهَا الصَّرْفُ؛ إِذْ لَا وَصْفِيَّةَ فِيهَا مُحَقَّقَةً.

٦٥٦ - وَمَنْعُ عَدْلِ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرُ

٦٥٧ - وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا، مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ، فَلْيُعْلَمَا

مِمَّا يَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمَاءِ: الْعَدْلُ وَالصِّفَةُ، وَذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الْعَدَدِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ، كَثَلَاثَ وَمَثْنَى؛ فَثَلَاثُ: مَعْدُولَةٌ عَنْ: ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وَمَثْنَى: مَعْدُولَةٌ عَنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فَتَقُولُ: «جَاءَ الْقَوْمُ ثَلَاثَ» أَيْ ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ، وَ«مَثْنَى» أَيْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ.

بالسكون، وهو الشدة، وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فأشبهت بذلك المشتق، وقيل: مشتقة من فَوَعَانَ السَّمِ أي حرارته فأصلها: أفعو قلبت العين موضع اللام، وقيل: من فعوة السَّمِ أي شدته فلا قلب.

قوله: (ومنع عدل) مصدر مضاف لفاعله، ومفعوله محذوف أي منعه الصرف مع وصف صفة عدل، ومعتبر خبر منع.

قوله: (في لفظ مثنى) مع قوله، ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره وإلا صرفت للإخلال بالعدل أفاده سم.

قوله: (ووزن مثنى) أي موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لأن جرهما للضمير شاذ كما مر وقوله: من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون موازن مثنى مأخوذاً من واحد لأربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال: من واحد وأربع لسلم منه.

قوله: (العدل) هو تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي غير قلب، أو تخفيف، أو إلحاق، أو معنى زائد فخرج من المعدول نحو: أيس مقلوب يش وفخذ بالسكون مخفف المكسور، وكوثر بزيادة الواو في كثر لإلحاقه بجعفر، ورجيل مصغر رجل لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها، والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدولاً عن فاعل غالباً كعمر وفي المؤنث فعال عن فاعلة كخادم بشرطه الآتي. والثاني في الصفات وهو إما في العدد وله صيغتان: فعال ومفعول كأحاد وموحد، أو في غيره وهو آخر وفائدته، أما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى وآخر وتخفيفه مع تمحضه للعلمية كما في عمر وزفر عن عامر وزافر لاحتمالهما لهما قبله للوصفية، ثم هو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفاً لعلم كونه معدولاً كما سيأتي في مثنى وآخر وتقديري إن لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالأعلام كما سيبين عمرو ونحوه.

قوله: (على فعال) بضم الفاء ومفعول بفتح الميم والعين.

قوله: (فثلاث معدول إلخ) أي فقولك: جاؤا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعدل عن هذا المكرر إلى

وَسَمِعَ اسْتِعْمَالَ هَذَيْنِ الْوَرْتَيْنِ - أَغْنَى فَعَالَ، وَمَفْعَل - مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ،
نَحْو: أَحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثْلَثَ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعٍ، وَسَمِعَ أَيْضاً فِي خَمْسَةِ
وَعَشْرَةٍ، نَحْو: خُمَاسَ وَمَخْمَسَ، وَعَشَارَ وَمَعَشَرَ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ سَمِعَ أَيْضاً فِي سِتَّةٍ وَسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ، نَحْو: سُدَّاسَ وَمَسْدَسَ،
وَسُبَاعَ وَمَسْبَعٍ، وَثَمَانَ وَمَثْمَنَ، وَتِسَاعَ وَمَتْسَعٍ.

وَمِمَّا يُنْتَعَمُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ وَالصِّفَةِ «أَخَرُ» الَّتِي فِي قَوْلِكَ: «مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أَخَرٍ» وَهُوَ
مَعْدُولٌ عَنِ الْآخَرِ.

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ الصِّفَةَ تُنْتَعَمُ مَعَ الْأَلِفِ وَالثَّوْنِ الرَّائِدَتَيْنِ، وَمَعَ وَزْنِ
الْفِعْلِ، وَمَعَ الْعَدْلِ.

ثلاث اختصاراً وتخفيفاً والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته، ولا تستعمل
هذه الألفاظ إلا ملحوظاً فيها معنى الوصف وإن كان أصلها أسماء للعدل، ولا يقال إن وصفيتها
عارضة كأصلها فلا تؤثر المنع لأن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضي فتكون
نعتاً كـ ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: ١] كقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ
النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ [النساء: ٣] وأخباراً كصلاة الليل مثنى مثنى وكرر هنا للتأكيد إذ لو اقتصر على واحد
لَوَفَّى بالمقصود.

قوله: (وزعم بعضهم إلخ) هو الصحيح كما قاله أبو حيان، ونقله عن جمع من أهل اللغة.

قوله: (أخر التي في قولك إلخ) أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة في مقابلة آخرين بالفتح
جمع آخر كذلك بمعنى مغاير، ومعنى المقابلة أن آخر وصف لجمع المؤنث كما أن آخرين لجمع
المذكر، وكلها في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخراً في صفة من الصفات، ثم صارت لمعنى
المغايرة وصوب الموضح في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها، وإنما تعطى حكمه لشبهها
به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها باسمين مغاير ومغاير كما أن أفعل لا بد له من مفضل
عليه، وخرج بذلك آخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فإنه
مصرف لعدم عدله إذ ليس أفعل تفضيل ولا في حكمه، وأخرجه في الكافية بقوله:

وَمَنْعَ الْعَدْلِ وَوَصْفَ آخِرَا مُقَابِلَا الْآخَرِينَ فَاخْصُرَا

قوله: (وهو معدول عن الآخر) أي بضم ففتح معرفاً بآل بدليل أنه أفعل تفضيل أو في حكمه
فحقه أن لا يجمع ولا يؤنث إلا مقروناً بآل أو مضافاً لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله
عما يستحقه من التعريف بآل هذا قول أكثر النحويين، وفيه أنه في نحو: نسوة آخر وأيام آخر نكرة
فكيف يعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه فالتحقيق أن عدله عن آخر بالفتح، والمد مراداً به جمع
المؤنث لأن حق أفعل التفضيل أن يكون في حال تجرده من آل والإضافة مفرداً مذكراً في جمـ

٦٥٨ - وَكُنْ لِجَمْعِ مُشْبِهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَمَا فِي

هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي تَسْتَقِيلُ بِالْمَنْعِ، وَهِيَ: الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي، وَضَابِطُهُ: كُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ أَلِفٍ تَكْسِيرِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ سَطْطَهَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ. وَتَبَّهَ بِقَوْلِهِ: «مُشْبِهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ» عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مَنَعَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ مِيمٌ، فَيَدْخُلُ «ضَوَارِبُ»، وَقَتَادِيلُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ تَحَرَّكَ الثَّانِي صُرِفَ نَحْوُ: صَيَافِلَةٍ.

أحواله نحو: ﴿يُؤَسِّفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا﴾ [يوسف: ٨] ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - أَحَبُّ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] ونحو هند أو الهندات أحب إليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿وَأَخْرَوْا غَيْرُفًا﴾ [التوبة: ١٠٢] فأخران يقومان فعلما أن من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد، وإنما خصوا العدل بآخر لأن أثره لا يظهر في غير إذ الأخرى فيها ألف التأنيث أوضح من العدل، وآخرون وآخران لا مدخل لهما هنا لإعرابهما بالحروف، وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه، وإنما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح، والأولى حذف الآية الأولى لأن الأخرى فيها ليست معدولة بل إنما أثبت لقرنها بأل فتدبر.

قوله: (وكن لجمع إلخ) لغلبته وليس بقيد بدليل قوله الآتي: ولسراويل إلخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وإن كان مفرداً.

قوله: (وضابطه إلخ) فيه قصور وحقه أن يقال: كل جمع فتح أوله، وكان ثالثه ألفاً ليس عوضاً، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضاً كسر أصلي ولو مقدراً كدواب وعذارى إذ أصلهما دوايب وعذارى بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة، والياء ألفاً فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الأحاد العربية إذ لا نجد مفرداً عربياً بهذه الأوصاف وأما سراويل فأعجمي، ومتى انتفى أحدها صرف لأنه إما مفرد أو بزنته فخرج مضموم الأول كعذافر بمهملة معجمة الجمل الشديد واسم للأسد، وكذا إن كانت ألفه غير ثالثة كصلصال أو كانت عوضاً عن إحدى ياءي النسب كيمان وشام أصلهما يماني وشامي بشد الياء حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا عنها الألف ففتحت همزة شامي بعد سكونها فصار: يمانى وشامى ثم أعجل كقاض فصار يمان وشام، ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فأصله ثمني فتحوا أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذفت إحدى الياءين إلى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة، ولا يتوهم أنها جوارٍ حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب: رأيت ثمانياً وشامياً بالتنوين بخلاف جوارٍ، وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر

٦٥٩ - وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعَا وَجَزَأَ أَجْرَهُ كَسَارِي

إِذَا كَانَ هَذَا الْجَمْعُ - أَغْنِي صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ - مُغْتَلَّ الْآخِرِ أَجْرِيَّتُهُ فِي الْجَزِّ وَالرَّفْعِ مُجَرَّى الْمَنْقُوصِ كَ«سَارِي» فَتَنَوُّنُهُ، وَتَقْدَرُ رَفْعُهُ أَوْ جَزُّهُ، وَيَكُونُ التَّنَوُّنُ عَوَضًا عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَتُثْبِتُ الْيَاءُ، وَتُحَرِّكُهَا بِالْفَتْحِ، بِغَيْرِ تَنَوُّنٍ، فَتَقُولُ: «هَؤُلَاءِ جَوَارٍ وَعَوَاشٍ، وَمَرَزْتُ بِجَوَارٍ وَعَوَاشٍ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيَّ وَعَوَاشِيَّ»، وَالْأَصْلُ فِي الْجَزِّ وَالرَّفْعِ «جَوَارِيٌّ» وَ«عَوَاشِيٌّ» فَحُذِفَتِ الْيَاءُ، وَعَوُضَ مِنْهَا التَّنَوُّنُ.

الرفع، وتعود الياء للإضافة كياء قاض فتقول ثمانمائة وحذفها لحن، وخرج أيضاً ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلي كتدان إذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء، أو تحرك وسط الثلاثة بعد الألف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكناً منوياً انفصاله بأن يكون مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كرباحي وظفاري نسبة إلى رباح وظفار بلد باليمن، أو تقديراً بأن بنيت الكلمة عليهما معاً كحوالي للمحتال وحواري للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة، وإنما قدر والنسب في الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة بنية المفرد قبل وجود الألف كقمري وبختي وكربي فإن جمعها وهو قماري وبختي وكراسي يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر أن صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو متقول عنه لا لمفرد بالأصالة والله أعلم.

قوله: (وذا اعتلال) مفعول لمحذوف يفسره أجره، ومنه أي من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه وكذا قوله: كالجواري، وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالعداري فلا يجري كسار بل يقلب كسره الأصلي فتحاً اتباعاً قبل الألف فتقلب ياؤه ألفاً، وقوله: أجره كساري أي، في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لا من كل وجه فإن جواري يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما.

قوله: (وجره) أي فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وإنما لم تظهر كفتحة النصب لأنها بدل

ثقل.

قوله: (فحذفت الياء إلخ) ظاهر الشرح أن أصله جواري بلا تنوين بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال فتحذف الضمة، وفتحة الجر لثقلهما على الياء، ثم الياء تخفيفاً، ويعوض عنها التنوين والأرجح تقديم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فأصله جوارمي بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم الياء للساكنين، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً إذ المحذوف لعله كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطعاً لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والزجاجي إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فأصله جواري بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها، وعوض عنها التنوين فحذفت الياء

٦٦٠ - وَلِسَرَاوِيلَ بِهِذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَفْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
يَعْنِي أَنَّ «سَرَاوِيلَ» لَمَّا كَانَتْ صِبْغَةً كَصِبْغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِشَبْهِهِ بِهِ،
وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، وَلِهَذَا قَالَ: «شَبَهُ
أَفْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ».

٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ مَنَعُهُ يَحِقُّ
أَيُّ: إِذَا سُمِّيَ بِالْجَمْعِ الْمُتَنَاهِي، أَوْ بِمَا أَلْحَقَ بِهِ لِكَوْنِهِ عَلَى زَنْتِهِ، كَشَرَاوِيلَ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ
مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَشَبْهِ الْعُجْمَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِي الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ مَا هُوَ عَلَى زَنْتِهِ؛ فَتَقُولُ
فِيْمَنْ اسْمُهُ مَسَاجِدُ أَوْ مَصَابِيحُ أَوْ سَرَاوِيلُ: «هَذَا مَسَاجِدُ، وَرَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَمَرَزْتُ بِمَسَاجِدَ»
وَكَذَا الْبَوَاقِي.

٦٦٢ - وَالْعِلْمُ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا

للساكنين، ويرده أن التعويض عن حركة المقصور كموسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب.

قوله: (ولسراويل إلخ) هو اسم جنس مفرد أعجمي نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون إلا لجمع أو منقول منه فحق ما وازنه بالشروط المارة المنع وإن كان مفرداً فيقال فيه: غير مصروف لموازنته منتهى الجمع وليس جمع سرؤالة سمي به المفرد كما زعم لأن سرؤالة لم يسمع. وأما قوله:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَغْطِفٍ

فمولد ولو سلم فهي لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعاً لها كما في شرح الكافية.

قوله: (وزعم بعضهم) هو ابن الحاجب، وأشار المتن إلى رده بقوله: عموم المنع أي في جميع الاستعمالات.

قوله: (وإن به سمي) نائب فاعله لفظ به، وإن تقدم عليه لما مر أن النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم إيقاعه في لبس بخلاف غير الظرف.

قوله: (كشراويل) بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس.

قوله: (للعلمية وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه منعه مطلقاً لشبهه بأصله كما منحوا سراويل، وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم.

قوله: (والعلم إلخ) اعلم أن ما لا ينصرف نوعان: أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير

تَرْكِيبَ مَرْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرْبَا»

مِمَّا يَمْنَعُ صَرْفَ الاسْمِ: الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرْكِيبُ، نَحْوُ: «مَعْدِيكَرْبُ، وَبَعْلَبُكَ» فَتَقُولُ: «هَذَا مَعْدِيكَرْبُ، وَرَأَيْتُ مَعْدِيكَرْبَ، وَمَرَرْتُ بِمَعْدِيكَرْبٍ»؛ فَتَجْعَلُ إِعْرَابَهُ عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي، وَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِ.

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي الْأَعْلَامِ الْمُرَكَّبَةِ فِي بَابِ الْعِلْمِ.

وهو الخمسة الماضية، والثاني لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الآن.

قوله: (تركيب مزج) أي خلط خرج تركيب الإضافة فإنه مصروف والإسناد فإنه محكي كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة.

قوله: (نحو معدي كربا) يحتمل أنه للاحتراز عن نحو سيبويه فإنه مبني تغليبا لجزئه الثاني كما مر أو هو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعربه غير مصروف، ولا ترد لغة بنائه لأن الكلام في المعربات، وكذا تركيب العدد فإنه محتم البناء كما سيأتي في بابه، وإذا سمي به ففيه ثلاثة مذاهب: إقراره على حاله، وإضافة صدره لجزئه، وإعرابه غير مصروف.

قوله: (فتجعل إعرابه على الجزء الثاني) وأما الأول فملازم للفتح إن لم يكن معتلا وللسكون إن كان هذه هي اللغة المشهورة، ومنهم من يضيف صدر المركب إلى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل، ويستصحب سكون يائه في نحو معدي كرب فتقدر عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفاً لثقل التركيب، ويخفف عجزه أبداً وهي إضافة لفظية لأن كلاً من الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها إلا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صاراً كالشيء الواحد ويعطي العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفرداً فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعُجْمة في هرمز من: رام هرمز اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائماً إعطاء لجزء العلم حكم العلم والإصراف كموت من حضر موت فإنه ليس فيه إلا العلمية، وكذا كرب من معدي كرب فإنه مصروف في اللغة المشهورة، وبعضهم يمنعه حيثئذ أي حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثاً معنوياً قال الخبيصي من قدر كرباً اسماً للكربة منعه، ومن قدره اسماً للحزن صرفه، ومن قدر بكاً وقلاً في بعلبك وقالي قلاً اسماً للبقعة منعه، أو لموضع أو مكان صرفه اه دمايني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو: أبي هريرة، وأبي زينب، وأبي عمر، وأبي عثمان وأبي يعقوب أعلاماً لا في نحو: عبد الله علماً لما صدره فلا يمنع أبداً وإن وجد فيه السببان لأنه مضاف.

فائدة: وقع السؤال عن أم كلثوم وهل يمنع عجزه للعلمية والتأنيث المعنوي كما منع في: أبي هريرة وأبي بكر للتأنيث اللفظي؟ فأجبت قبل أن أرى هذا المحل بالفرق بينهما بأن العلة الثانية وهي التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده، فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد

٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَعَطْفَان، وَكَأَصْبَهَانَا
 أَي: كَذَلِكَ يُمْنَعُ الْأِسْمُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ عَلَمًا، وَفِيهِ أَلْفٌ وَتُونٌ زَائِدَتَانِ: كَعَطْفَان،
 وَأَصْبَهَان - يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَهَا - فَنَقُولُ: «هَذَا عَطْفَان، وَرَأَيْتُ عَطْفَان، وَمَرَزْتُ بَعَطْفَان»
 فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالتُّونِ.

التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فإن فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوي لأنه مدلول لمجموع
 الجزأين لا للعجز وحده فالظاهر أن لا يمنع وهو الجاري على ألسنة المحدثين كما في الدماميني
 على المغني لتجزئ كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن
 قدر بكا إلخ أنه يمنع وذلك لأن اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين
 فكذا كلثوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من الكلمة وهي اجتماع لحم الوجه، ويؤخذ
 من قوله: ومن قدر كرباً اسماً للكربة منه أن عجز العلم المضاف يمنع إن كان معناه قبل التركيب
 مؤثلاً نظراً لأصله مع أن ذلك يزول بالعلمية فتأمل.

قوله: (كذاك حاوي إلخ) أي علم حاوي إلخ أي وإن لم يكن على وزن فعلا كما أشار إليه
 بالتمثيل فشمّل نحو: نجران وعمران وعثمان بخلاف الوصف فإنه يعتبر كونه على فعلا بالفتح
 كما مر، ونقل عن اسم أن قوله: كذاك جاري إلخ، مفيداً للعموم بجوهره بلا نظر للمثال إذ يصدق
 على نحو عمران أنه حاوي زائدي فعلا بخلاف قوله فيما مر: وزائداً فعلا في وصف فإنه يفيد
 أن زائدي غير المفتوح لا يؤثران أه وهو تحكم محض إذ زائداً نحو عمران ليسا زائدي فعلا
 بالفتح كما لفظ به بل زائدا المكسور، ويتسليم ذلك يلزم أن زائدي نحو خمصان بالضم من
 الأوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ما مر عاماً كهذا بلا فرق، وهو باطل فالأولى ما ذكرناه من
 النظر للمثال فتأمل.

قوله: (وكأصبهان) بفتح الهمزة وكسرها، ويفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشاركة فاء
 اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة
 والسلام.

قوله: (زائدتان) علامة زيادتهما هنا، وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريف كنسيان وكفران
 من نسي وكفر بخلاف طحّان وتّبّان بفتح التاء فإن النون أصلية فيهما لأنه نسبة للطحن وبيع التبن.
 أما تبان بالكسر فنعت لتبّع الحميري وبالضم سروال صغير يستر العورة فإن كانا في غير متصرف
 فعلا متهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كعثمان هذا في غير المضاعف، أما هو فإن قدرت
 أصالة تضعيفه فالزيادة فالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها إن قدرتها من العفة والحياة
 والحس بالكسرة أي الاحساس، أو بالفتح وهو القتل ﴿كَإِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]
 لزيادتهما وأن قدرتها من الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لأصالة النون فوزنها
 حينئذٍ فعلا لا فعلا، ومثل ذلك شيطان لأنه من شاط إذا احترق أو من شطن إذا بعد ومحل ما

٦٦٤ - كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقَى

٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورٍ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ: اِسْمُ امْرَأَةٍ لَا اِسْمَ ذَكَرَ

٦٦٦ - وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَعُجْمَةٌ - كِهْنَدٌ - وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

وَمِمَّا يَمْنَعُ صَرْفَهُ أَيْضًا: الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّائِيثُ.

فَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ مُؤَنَّثًا بِأَلْهَاءٍ اِمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقًا، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ عِلْمًا لِمَذَكَّرٍ كَطَلْحَةٍ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ كَفَاطِمَةٍ، زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا مَثَلٌ، أَمْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَثَبَةٍ وَقَلَةٍ، عِلْمَيْنِ. وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا بِالتَّغْلِيْقِ - أَيْ بِكَوْنِهِ عِلْمٌ أَثْنَى - فَمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، أَوْ عَلَى

ذكر في حسان غير الصحابي أما هو فممنوع قولاً واحداً لأنه المسموع في شعره وعلى السنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط وإلا فلا يتعدى.

قوله: (بهاء) الأولى كما عبر في باب التائيث فإن مذهب سيبويه أن الهاء بدل من التاء في الوقف وكأنه إنما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لأنها لا تمنع مع العلمية بل إن سمي بهما مذكر صرف قطعاً أو مؤنث كان ذا وجهين كهند لأن تاءهما ليست للتائيث عند سيبويه بل بنيت الكلمة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وسحت إما على أنها للتائيث مع بناء الكلمة عليها فتمنع مع العلمية مطلقاً فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ إن قلت: هو لا يصح على الأوان أيضاً لأنه لا يصدق على بنت أنه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت: الاحتراز بالنظر لما يتوهم أن قوله مؤنث بتاء أي معها فيصدق على بنت قطعاً فتدبر.

قوله: (العار) أي الخالي من التاء مع كونه مؤنثاً.

قوله: (فوق الثلاث) أي ذي الثلاث لأن الاسم لا يرتقي فوق الأحرف نفسها، بل فوق اسم آخر ذي أحرف شاطبي.

قوله: (أو كجور) عطف على محل ارتقى، وقوله أو اسم امرأة حال من زيد.

قوله: (وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لأنهما في مقابلة تحت المنع، وفي العادم خبر، وتذكيراً مفعول العادم وسبق صفته، وعجمة عطف عليه وكان ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند.

قوله: (للعلمية) هي فرعية المعنى، والتائيث فرعية اللفظ لأن تاء ملفوظة في نحو: فاطمة، ومقدرة في: زينب وسعاد فأقاموا تقديرها مقام ظهورها ولك أن تقول: إنما رجع تائيث زينب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وإنما اختص منع التائيث بالعلمية لأن العلم المؤنث تلزمه التاء لفظاً وتقديراً كما ذكر فأشبهت تاؤه ألف حبلى في اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففي حكم الانفصال لذهابها في: قائم وقاعد فلم تؤثر.

أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ اِئْتَمَعَ مِنَ الصَّرْفِ كَزَيْتَب، وَسُعَادَ، عَلَمَيْنِ؛ فَتَقُولُ: «هَذِهِ زَيْتَبُ، وَرَأَيْتُ زَيْتَبَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْتَبٍ» وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ فَإِنْ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ مُنْعٍ أَيْضاً كَسَقَرُ، وَإِنْ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ؛ فَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيّاً كَجُورِ - اسْمُ بَلَدٍ - أَوْ مَنقُولاً مِنْ مُذَكَّرٍ إِلَى مُؤنَّثٍ كَزَيْدَ - اسْمُ امْرَأَةٍ - مُنْعٍ أَيْضاً. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: بِأَنْ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ وَلَيْسَ أَعْجَمِيّاً وَلَا مَنقُولاً مِنْ مُذَكَّرٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: الْمُنْعُ، وَالصَّرْفُ، وَالْمُنْعُ أَوَّلَى؛ فَتَقُولُ: «هَذِهِ هِنْدُ، وَرَأَيْتُ هِنْدَ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدَ».

قوله: (بالتعليق) أي بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظاً.

قوله: (كزيتب إلخ) أي لتزليل الرابع منزلة التاء.

قوله: (كسقر) أي لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافاً لابن الأنباري.

قوله: (كجور) بضم الجيم أي لأن ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط وإن كان المعجمة وحدها لا تمنع الثلاثي لأنها هنا مقوية للتأنيث لا مستقلة بالمنع ومثل جور حمص وماء اسما بلدين.

قوله: (أو منقولاً إلخ) أي لأن ثقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم فيرجع إلى تحت المنع، وإنما جاز الوجهان في هند مع أنه مثله هيئة وحروفاً يزيد بأصالة تأنيثه لأن خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلاً إذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذاك هذا مذهب سيويه والجمهور وجعله الجرمي والمبرد ذا وجهين كهند.

قوله: (وجهان) فالمنع لوجود السبين والصرف لمقاومة السكون أحدهما.

فائدة: يجوز في أسماء القبائل والأرضين والكلم الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الأب وعدمه على إرادة الكلمة، والبقعة والقبيلة إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف في كلب وثقيف ومعد باعتبار الحي، وبدر وحنين على المكان، وكمنعه في يهود ومجوس علمين باعتبار القبيلة، ودمشق على البقعة وإلا إذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده في التسهيل، وشرحه مع زيادة، وقوله: وأسماء الكلم أي كأسماء حروف الهجاء، وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فإنها إذا أعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وإن كان الأكثر حكاية حالها الأصلي، وأما نحو قولك: قرأت هود فإن جعلته اسماً للسورة منعه لأنه كجور أو للنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أي سورة هود صرفته لما سيأتي، وكذا يقاس ما أشبهه، ويشكل على ما مر قولهم: جاءني قريش بالتنوين، وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] عند من نونه مع أن تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة فكان حقه المنع، وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف أي

٦٦٧ - وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ - صَرْفُهُ أَمْتَنُغْ وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمِ أَيْضاً: الْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ عِلْماً فِي اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كِإِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا إِبْرَاهِيمُ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَرَزْتُ إِبْرَاهِيمَ» فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَعْجَمِيُّ عِلْماً فِي لِسَانِ الْعَجَمِ، بَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، أَوْ كَانَ نِكْرَةً فِيهِمَا، كِلِجَامٍ - عِلْماً أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ - صَرْفَتْهُ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا لِجَامٌ، وَرَأَيْتُ لِجَاماً، وَمَرَزْتُ بِلِجَامٍ» وَكَذَلِكَ تَصْرِفُ مَا كَانَ عِلْماً أَعْجَمِيًّا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، سِوَاءِ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ كَشَتْرَ، أَوْ سَاكِنَةً كَنُوحٍ وَلُوطٍ.

أولاد قريش وشمود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] بعد ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤] وإلا لقال أو هي قائلة أو أنه أثبت باعتبار القبيلة، وصرف باعتبار الحي فهو مذكر ومؤنث باعتبارين، ولا منع فيه أفاده المرضي.

تنبيه: مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه، وليس كهند لأنه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو، وإنما صرف في ﴿أَهْطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] لتأويله بالمكان أو لأنه غير معين أي مصرًا من الأمصار.

قوله: (والعجمي الوضع والتعريف) من إضافة الوصف لمرفوعه أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله: مع زيد، إما حال من الهاء في صرفه وإن لزم عليه عمل المصدر مؤخراً للتسامح في الظرف، أو من الضمير في العجمي لتأوله بمشتق أي المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لا من العجمي نفسه لأنه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة.

قوله: (العجمة) طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج الاسم عن وزن الأسماء العربية كإبراهيم وأبريسم أو خُلُو الخماسي من حروف: مر بنفل، وهي المذلفة وكذا الرباعي إلا ما فيه السين فقد يكون عربياً كمسجد أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجيم مع القاف ولو بفواصل كما أطلقه بعضهم كصنجر وجرموق، أو مع الصاد كصولجان وجص، أو مع الكاف كأسكرجة، وكتبية الراء للنون أول الكلمة كترجس، والزاي للدال آخرها كمهندز.

قوله: (في لسان الأعجمي) المراد به ما عدا العربي لا خصوص الفارسي.

قوله: (بل في لسان العرب) أي سواء استعملته أو لا في معناه الأصلي، ثم نقلته للعلمية كلجَام وفيروز مسمى بهما، وهذا مصروف اتفاقاً أو جعلته علماً من أول الأمر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع، أو يبيع المعادن وقالون بالرومي اسم جنس للجيد، ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء، وهذا مصروف عند غير الشلوبيين وابن عصفور.

قوله: (محرك الوسط) أي لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث

٦٦٨ - كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ، وَيَعْلَى
 أي: كَذَلِكَ يُمْنَعُ صَرْفُ الْاسْمِ إِذَا كَانَ عَلَمًا، وَهُوَ عَلَى وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلَ؛ أَوْ يَغْلِبُ
 فيه .
 وَالْمُرَادُ بِالْوِزْنِ الَّذِي يَخْصُصُ الْفِعْلَ: مَا لَا يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِ إِلَّا نُدُورًا، وَذَلِكَ كَفَعَلَ وَفَعَلَ؛

فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل، وتحرك الوسط يزيده فممنوع .
 قوله: (كسقر) في نسخ كشر بفتح الشين المعجمة، والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم، ومحل
 صرف ذلك ما لم يرد به البقعة، وإلا تحتم للتأنيث المقوى بحركة الوسط، أو بالعجمة لا للعجمة
 وحدها .

فائدة: أسماء الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة
 حتى موسى عليه السلام لأنه معرف موشي وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لأن فرعون التقطه من
 بينهما فركبا اسماً عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه فإنما هو في موسى الحديد فليل من أوسيت
 رأسه إذا حلقتة فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفاً، وقيل هو فعلى من ماس يمس إذا
 تبيخر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الباء واواً لضم ما قبلها كموقن من اليقين فيمنع
 للآلف المقصورة كما في السمين، ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه
 عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة، ومن الأنبياء سبعة محمد ﷺ وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح
 وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الأول، وفقد شرطها في
 الباقي، وقيل هود ليس عربياً بل هو كنوح لأنه قبل إسماعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن
 إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله، وفي
 عزيز وجهان قرئ بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمي،
 أو إنه حذف تنوينه للسالكين تشبيهاً له بحرف المد، وأما إبليس فليل منعه للعجمة وقيل عربي
 مشتق من الإبلال وهو الإبعاد، وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة لأن العرب لم تسم به أصلاً بل هو
 خاص بمن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لا لأنه نظر له في الأحاد العربية كما قيل لأنه
 كإحليل وإكليل وغيرهما والله أعلم .

قوله: (كذلك ذو وزن) أي علم ذو وزن وقوله: أو غالب، بالجذر، عطف على يخص من
 عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه، والأحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لأنه وصف لوزن،
 والأصل فيه الأفراد أي ذو وزن خاص أو غالب وإن جرى الشارح في الحل على عكسه .

قوله: (كأحمد) منقول من المضارع أو الماضي المعدى بالهمز، أو اسم التفضيل سم .

قوله: (كفعل) أي الماضي المجهول، وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد
 اللام، وكذا المفتوح بقاء مطاوعة كتعلم أو بهمة وصل كانطلق، وتقطع همزته عند التسمية به لبعده

فَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِضَرْبٍ أَمْ كَلِمَ مَنَعْتَهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا ضَرْبٌ أَوْ كَلِمٌ، وَرَأَيْتُ ضَرْبَ أَوْ كَلِمَ، وَمَرَرْتُ بِضَرْبٍ أَوْ كَلِمَ».

وَالْمُرَادُ بِمَا يَغْلُبُ فِيهِ: أَنْ يَكُونَ الْوِزْنُ يُوجَدُ فِي الْفِعْلِ كَثِيرًا، أَوْ يَكُونُ فِيهِ زِيَادَةٌ تَذُلُّ

عن أصله، ومضارع وأمر غير الثلاث كَيُذَخَّرُجُ وَيَنْطَلِقُ ويستخرج ودرج إلخ إلا أمر المفاعلة، فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لأنها لا توجد في غيره إلا نادراً كدُئِلَ بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصيغ المعروف، واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ، فإذا سمي بشيء منها مجرداً عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستتراً، حكى: لأنه جملة أما مضارع الثلاثي وأمره فمن الغالب كما سيأتي، وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرة فيه فلا يؤثر، تصريح.

قوله: (هذا ضرب وكلم) أي يرفعهما لأنه خبر وليس مخكياً، والثاني منصوب بالفتحة، والثالث مجرور بها.

قوله: (والمراد بما يغلب إلخ) أشار بذلك إلى أن التعبير بغالب فيه قصور، وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لأنه يشمل ما كان كثيراً فيه، وما فيه الزيادة المذكورة وإن لم يغلب كما سيأتي إلا أن يراد الغالب حقيقة أو حكماً بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بأحمد ويعلى فإنه من الغالب حكماً.

قوله: (يوجد في الفعل كثيراً) أورد عليه أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال مع أن موازنه من الأسماء كخاتم مصروف اتفاقاً إلا أن يقال: كلامه مبني على الغالب أي إن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع غالباً، وقد لا تقتضيه.

قوله: (أو يكون فيه زيادة) أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كَيَرْمُجُ بمعجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض، وتنضب كتنصر لشجر، أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كأبيض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كأنصر وأقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط، وما قبله للكثرة والزيادة معاً، واعلم أن المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أو لا يكثر اسم الجنس، أما العلم فلا عبرة به لأنه يكون منقولاً من الفعل.

تنبيه: شرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ وابنم علمين لأنهما خرجا عن الأفعال يكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كاضرب وفي النصب كاعلم، وفي الرفع كاخرج وأن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو رد، وقيل: علمين لخروجهما بالإعلال إلى وزن قفل، وريم بخلاف نحو: يزيد وإن خرج إلى وزن بريد لأن زيادته تنبه على أصله.

عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ وَلَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْأِسْمِ؛ فَلأَوَّلُ كإِثْمِد وإِصْبَع؛ فَإِنَّ هَاتَيْنِ الصِّغَتَيْنِ يَكْثُرَانِ فِي الْفِعْلِ دُونَ الْأِسْمِ كَأَضْرَبَ، وَاسْمَعُ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَمْرِ الْمَأْخُوذِ مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ؛ فَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِإِثْمِدٍ وَإِصْبَعٍ مَنَعْتَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا إِثْمِدٌ، وَرَأَيْتُ إِثْمِدًا، وَمَرَزْتُ بِإِثْمِدٍ» وَالثَّانِي كَأَحْمَدَ، وَيَزِيدَ، فَإِنَّ كِلَا مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ - وَهُوَ التَّكْلُمُ وَالْغَيْبَةُ - وَلَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْأِسْمِ؛ فَهَذَا الْوِزْنُ غَالِبٌ فِي الْفِعْلِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ بِهِ أَوْلَى فَتَقُولُ: «هَذَا أَحْمَدُ وَيَزِيدُ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ وَيَزِيدَ، وَمَرَزْتُ بِأَحْمَدَ وَيَزِيدَ» فَيَمْنَعُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ.

فَإِنْ كَانَ الْوِزْنُ غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِالْفِعْلِ، وَلَا غَالِبٍ فِيهِ - لَمْ يُمْنَعْ مِنَ الصَّرْفِ، فَتَقُولُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ ضَرَبَ: «هَذَا ضَرَبَ، وَرَأَيْتُ ضَرَبًا، وَمَرَزْتُ بِضَرَبٍ»، لِأَنَّهُ يُوجَدُ فِي الْأِسْمِ كَحَجَرٍ وَفِي الْفِعْلِ كَضَرَبَ.

٦٦٩ - وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

أَي: وَيَمْنَعُ صَرْفُ الْأِسْمِ - أَيْضًا - لِلْعِلْمِيَّةِ وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةُ كَعَلْقَى، وَأَرْطَى؛ فَتَقُولُ فِيهِمَا عِلْمَيْنِ: «هَذَا عَلْقَى، وَرَأَيْتُ عَلْقَى، وَمَرَزْتُ بِعَلْقَى» فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَشَبَّهَ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ بِالْفِ التَّائِيثِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ مَا هِيَ فِيهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.....

قوله: (كإِثْمِد) بكسر الهمزة والميم كإضرب أمر أو إصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله:

وهمز أنملة ثلث وثالثه التسع في اصبع واختم بأصْبُوع

وقوله ونحوهما أي كابلهم بوزن انصر، وهو خوص الدوم.

قوله: (لِلْإِلْحَاقِ) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في تصاريفه، فيزاد به حرف كالألف من أَرطَى وعلقي لجعلهما كجعفر، وفي عزهى وذفرى كدرهم، وكإحدى الباءين في: جَلَبَبَ جَلْبَبَةً وجَلَبَابًا لجعلهما كدحرج ودحرجاً، أو حرفان كالياء والتاء في: حَلَيْتَ وحلاتيت وعفريت وعفاريت لِإِلْحَاقِهما بِقُنَادِيلٍ.

قوله: (كعَلْقَى) بعين مهملة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تُتَّخَذُ منه المكناس، ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس.

قوله: (وَأَرْطَى) اسم لشجر، وقيل ليست ألفه لِلْإِلْحَاقِ أَصْلِيَّةٌ فَوْزَنَهُ أَفْعَلَ فَيَمْنَعُ لَوْزَنِ الْفِعْلِ مع العلمية.

قوله: (وشبه ألف إلخ) من إضافة الصفة للموصوف أي وألف الإلحاق الشبيهة بألف التائيث المقصورة.

قوله: (من جهة إلخ) أي ومن جهة أن كلاً منهما زيادة غير مبدلة من شيء، وأنها لا تقع إلا

- أَغْنِي حَالُ كَوْنِهِ عِلْمًا - لَا يَقْبَلُ تَاءُ التَّائِيثِ؛ فَلَا تَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ عَلَقَى «عَلَقَا» كَمَا لَا تَقُولُ فِي حُبْلَى «حُبْلَا».

فَإِنْ كَانَ مَا فِيهِ أَلِفُ الْإِلْحَاقِ غَيْرَ عِلْمٍ كَعَلَقَى وَأَزْطَى - قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِمَا - صَرَفْتُهُ؛ لِأَنَّهَا وَالْحَالَةَ هَذِهِ لَا تُشَبِّهُ أَلِفَ التَّائِيثِ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ أَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَمْدُودَةً كَعَلَبَاءَ، فَإِنَّكَ تَصْرِفُ مَا هِيَ فِيهِ: عِلْمًا كَانَ، أَوْ نَكْرَةً.

٦٧٠ - وَالْعِلْمُ أَمْنَعُ صَرَفُهُ إِنْ عُذِلَا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كُتْعَلَا

٦٧١ - وَالْعُدْلُ وَالتَّغْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّغْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرُ

يُمْنَعُ صَرَفُ الْأَسْمِ لِلْعِلْمِيَّةِ - أَوْ شِبْهَهَا - وَلِلْعُدْلِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ.

في وزن صالح لألف التائيث كأرطى بوزن سكرى، وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة، وتفارقها في أن أَلِفَ الإلحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين، ولا يلحقان أَلِفَ التائيث مطلقاً ولذلك قال الفارسي: إنما لم تجعل أَلِفَ أرطى وعلقى للتائيث لقولهم: أرطاة وعلقاة، ولا يمكن اجتماع تائيثين اهـ وقد استعمل بعض الأسماء منوناً بجعل ألفه للإلحاق، وغير منون بجعلها للتائيث، وبهما قرئ «تترا» [المؤمنون: ٢٤] في السبع.

قوله: (حالة كونه علماً) ظاهره لمذكر أو مؤنث، ولكن في الثاني مانع آخر وهو التائيث المعنوي.

قوله: (لا تشبه أَلِفَ التائيث) أي شبيهاً كاملاً للحاقها التاء والتنوين كما مر وإن أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبيهاً مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمانع كألف التائيث والعلمية مهية لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لأن المشبه لغيره أخط رتبة منه احتمالان.

قوله: (كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق، وإنما كانت ألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس لا للتائيث لأنها تنوين، ولا تكون إلا في وزن لا يصلح لألف التائيث لكونه ليس من أوزانها ولأن همزة التائيث منقلبة عن أَلِفَ فهي مانعة كأصلها، وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم.

قوله: (والعلم) أي حقيقة أو حكماً بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية: لأن العلم شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس، ولا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ، أي بل هو مشبه للعلم كما في الشرح لكن قيل إنه علم جنس معنوي للإحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف إلا العلمية الحقيقية تصريح.

قوله: (كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أو في: وتعل أبر قبيلة، وأصله علم جنس للشلب.

الأول: مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ مِنَ الْفَاطِ التَّوَكِيدِ؛ فَإِنَّهُ يُنَمَّعُ مِنَ الصَّرْفِ لِشِبْهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «جَاءَ النِّسَاءُ جُمْعٌ، وَرَأَيْتُ النِّسَاءَ جُمْعٌ، وَمَرَزْتُ بِالنِّسَاءِ جُمْعٌ» وَالْأَصْلُ جَمْعَاوَاتٍ؛ لِأَنَّ مُفْرَدَهُ جَمْعَاءٌ، فَعُدِلَ عَنْ جَمْعَاوَاتٍ إِلَى جُمْعٍ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالإِضَافَةِ الْمُقَدَّرَةِ أَيُّ: جُمْعُهُنَّ، فَأَشْبَهَ تَعْرِيفُهُ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يُعَرِّفُهُ.

الثاني: الْعِلْمُ الْمَعْدُولُ إِلَى فَعْلٍ: كَعَمَرَ، وَزَفَرَ، وَثَعَلَ، وَالْأَصْلُ عَامِرٌ وَزَافِرٌ وَثَاعِلٌ؛ فَمَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ.

قوله: (لأن مفردة جمعاء) كحمراء والقياس في موازن فعلاء إذا كان اسماً لا صفة أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات، وأيضاً فإن مذكره جمع الواو والنون فحق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل عنه إلى جمع، هذا اختيار الناظم. وقيل: معدول عن فعل بضم فسكون لأنه قياس جمع أفعل فعلاء مذكره ومؤنثه كحمر جمع أحمر وحمراء، وقيل معدول عن فعالى كصحراء وصحاري، والأول أصح لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان صفة مذكرها أفعل ولا على فعآلى إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له وجمعاء ليس كذلك لأنه ليس صفة وله مذكر.

قوله: (أي جمعهن) فحذف الضمير للعلم به، ونوي. ولا يرد أن الإضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعاً؟ لأن محل إبطالها له مع وجود المضاف إليه لأن حكم المنع لا يتبين معه أما مع حذفه فلا مانع من اعتباره، وكذا يقال في آل الآتية.

قوله: (العلم المعدول) أي عدلاً تقديرياً، فإن طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة العلمية فقط فيقدر فيه العدل لثلاث يترتب المنع على علة واحدة؛ فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعد له كأدد، وكذا غير العلم من اسم الجنس كغفر وصرد، والصفة كحطم ولبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف وتخم. فكل ذلك غير معدول. وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى فإن منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل إذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو: جمع وسحر وآخر ومثنى فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علماً ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه. ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الأصل، والغالب في العربية أفاده الشنواني على القطر.

قوله: (وزفر) اسم عالم حنفي.

قوله: (والأصل عامر) أي فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة، وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً لا عن الصفة لأنها ليست بمعناه لتكثيرها، وقيل إن ثعل معدول عن أثعل لا ثاعل لأنه غير مستعمل يقال: رجل أثعل إذا اختلف منابت أسنانه. وكان فيها زوائد وامرأة ثعلى صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية إذ لو قيل: عامر لتوهم أنه صفة.

الثالث: «سَحَر» إِذَا أُرِيدَ مِنْ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ، نَحْو: «جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا» فَسَحَرُ مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ وَشِبْهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ السَّحَرِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَالْأَصْلُ فِي التَّعْرِيفِ أَنْ يَكُونَ بِأَلٍ، فَعُدِلَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَصَارَ تَعْرِيفُهُ كَتَّعْرِيفِ الْعِلْمِيَّةِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَمْ يُلْفَظْ مَعَهُ بِمَعْرُوفٍ.

٦٧٢ - وَانْسِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ جُسْمًا
٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ، وَأَصْرَفْنِ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

قوله: (سحر إذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كما مر أول الكتاب.

قوله: (يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه، وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لثلا يرد أن السحر آخر الليل فلا يصح إبداله منه على أنه يمكن جعل السحر من النهار مجازاً لمجاورته له.

قوله: (ممنوع من الصرف) أي عند الجمهور، وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الإضافة أو أل وقيل مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، ومر في أمس الفرق بين العدل والتضمين، وقيل لا معرف ولا مبني فالأقوال أربعة وهي في سحر المعين إذا كان ظرفاً فلو نكر أو عرف بأل مثلاً صرف لفوات العدل نحو ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] و: جئتكَ يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفاً مع تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوباً كطاب السحر أو سحرنا.

قوله: (والأصل في التعريف أن يكون بأل) أي أو بالإضافة فحيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكمنا بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل تحقيقي لذلك، وخص ذو أل دون المضاف اقتصاراً على ما يدفع الحاجة مع اختصاره.

قوله: (وصار مشبهاً لتعريف العلمية) أي وليس بعلم حقيقة كما يشير إليه قول المصنف والتعريف، لكن صرح في التسهيل بأنه علم شخصي أو جنسي فاستشكله أبو حيان بأن تعريفه حيثئذ بالعلمية، وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف يكون معدولاً عنه مع عدم اشتماله على معناه؟ اهـ. وصريح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي أل لما ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فما نقل عن السعد وغيره من أن رجب وصفر من الشهور إذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية، والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغي حملة على العلمية الحكمية وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت، ولأن العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين، والملجئ لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا، ويحتمل أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدة، وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل. وفي المصباح أن رجب الشهر مصروف وإن أريد به معين، وأما باقي الشهور فجماذي ممنوع لألف التأنيث، وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة والباقي مصروف والله أعلم.

أَيُّ: إِذَا كَانَ عِلْمُ الْمُؤَنَّثِ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ - كَحَذَامٍ، وَرَقَاشٍ - فَلِلْعَرَبِ فِيهِ مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا - وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ - بِنَاؤُهُ عَلَى الْكَسْرِ؛ فَتَقُولُ: «هَذِهِ حَذَامٌ، وَرَأَيْتُ حَذَامًا، وَمَرَزْتُ بِحَذَامٍ».

وَالثَّانِي - وَهُوَ مَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ - إِعْرَابُهُ كِإِعْرَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدَلِ، وَالْأَصْلُ حَازِمَةٌ وَرَاقِشَةٌ، فَعُدِلَ إِلَى حَذَامٍ وَرَقَاشٍ، كَمَا عُدِلَ عُمَرُ وَجُشْمٌ عَنْ عَامِرٍ وَجَاشِمٍ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمًا عِنْدَ تَمِيمٍ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَصْرِفْنِ مَا نَكَّرَا» إِلَى أَنَّ مَا كَانَ مَنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَعِلَّةٌ أُخْرَى إِذَا زَالَتْ عَنْهُ الْعِلْمِيَّةُ بِتَنْكِيرِهِ صُرِفَ لِزَوَالِ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ، وَبَقَاؤُهُ بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَفْتَضِي مَنَعَ الصَّرْفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبٍ، وَغَطَفَانَ، وَقَاطِمَةَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَأَحْمَدَ، وَعَلْقَى، وَعُمَرَ - أَعْلَامًا؛ فَهَذِهِ مَنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَشَيْءٍ آخَرَ، فَإِذَا نَكَّرْتَهَا صَرَفْتَهَا لِزَوَالِ أَحَدِ سَبَبَيْهَا - وَهُوَ الْعِلْمِيَّةُ - فَتَقُولُ: «رُبَّ مَعْدِيكَرِبٍ رَأَيْتُ» وَكَذَا الْبَاقِي.

قوله: (بناؤه على الكسر) أي مطلقاً سواء كان آخره راء كوبار أم لا. وإنما بني لشبهه المبني وهو: نزال، وزناً وعدلاً وتعريفاً لأنه معدول عن انزل. وهو معرفة لعدم تنوينه. ومن زاد في وجه الشبه وتأنيثاً فعله أول نزال بالكلمة أو بناه على مذهب المبرد من أنه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزل بمعنى المنزلة، ودراك بمعنى الدركة، وقيل: بني حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه، وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين. فلو سمي به مذكر زال موجب البناء لأنه الآن ليس مؤنثاً ولا معدولاً فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث الأصلي كغيره. قال سيبويه: ومن العرب من يصرفه حيثنذ.

قوله: (كإعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم إذا لم يكن آخره راء أما نحو وبار فأكثرهم يبنونه على الكسر كأهل الحجاز توصلاً إلى إمالة التي هي لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالأول وقد لفق الأعشى بين اللغتين لأن الأصح قدرة العربي على النطق بغير لغته إذا أراد فقل:

وَمَرُّ دَهْرٍ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ

فكسر الأول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منون كأقلهم وقيل: لا تلفيق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلکوا فيكتب بالواو والألف كساروا.

قوله: (للعلمية والعدل) هذا رأي سيبويه، وقال المبرد للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقيق التأنيث والعدل إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل، وعلى الأول منقول ممن فاعله علماً المنقولة عن الصفة كما مر في عمر.

قوله: (وجشّم) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم

سم.

قوله: (لنزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببه الوصفية، وهو العدل والوزن

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ التَّرْكِيبِ، وَمَعَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالثُّونِ، وَمَعَ التَّائِيثِ، وَمَعَ الْعُجْمَةِ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ، وَمَعَ أَلِفِ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ، وَمَعَ الْعَدَلِ.

٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَضِي كُلَّ مَنْقُوصٍ كَانَ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ يُعَامَلُ مُعَامَلَةً جَوَارٍ فِي أَنَّهُ يَنْوُنُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ تَنْوِينَ الْعَوَضِ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَاضٍ - عَلِمَ امْرَأَةً - فَإِنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ ضَارِبٍ - عَلِمَ امْرَأَةً - وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ؛ فَقَاضٍ كَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِجَوَارٍ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِي آخِرِهِ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ؛ فَتَقُولُ: «هَذِهِ قَاضٍ، وَمَرَزْتُ بِقَاضٍ، وَرَأَيْتُ قَاضِي» كَمَا تَقُولُ: «هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، وَمَرَزْتُ بِجَوَارٍ، وَرَأَيْتُ جَوَارِي».

٦٧٥ - وَلَا ضُطْرَارٍ، أَوْ تَنَاسُبٍ صَرَفٍ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ صَرَفٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

[٣٢٠] تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ؟

والزيادة، وكان فيه سبب مستقل وهو الألف، والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به، وسواء نكر بعد التسمية به أم لا، انظر الأشموني وحواشيه.

قوله: (ولتخص من كلامه) الحاصل أن المانع مع العلمية سبعة، ومع الوصفية ثلاثة، والمستقل بالمنع اثنان، وقد علمت أحكامها.

قوله: (وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضي نهج جوار أي طريقه في إعرابه سواء كان إحدى علميه العلمية، أو الوصفية فمثاله في العلمية: قاض علم امرأة كما في الشرح، ويعيل تصغير يعلى علم رجل فإنه يمنع الصرف للعلمية ووزن يذرح، وينون رفعا وجرأ عوضاً عن الياء، وينصب بالفتحة بلا تنوين، وكذا لو سميت بيرمي ويقضي، أما لو سميت بيجزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو، وتقلبها ياء لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم. ثم تجريه كما ذكر ومثاله في الوصفية أعيم تصغير أعى فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن أذرح فيجري فيه ما ذكر، ويقال أصلها قاضي ويعلي ويرمي ويغزي وأعيمي بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الإعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل، ثم الياء للساكنين، ويعوض عنها التنوين. وقس على ذلك والله أعلم.

قوله: (يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فإن الصرف للضرورة واجب، وللتناسب جائز، ويصدق بهما قول المصنف صرف.

قوله: (من طعائن) بالصرف للضرورة جمع طعينة، وهي المرأة في الهودج مشتقة من الطعن وهو السفر، وقد تطلق على المرأة وإن لم تكن في هودج ولا مسافرة وتمايم البيت:

وَهُوَ كَثِيرٌ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ.

وَوَرَدَ أَيْضاً صَرْفُهُ، لِلتَّنَاسُبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فَصَرَفَ «سَلَاسِلَ» لِمُنَاسَبَةِ مَا بَعْدَهُ.

وَأَمَّا مَنَعَ الْمُنْصَرِفِ مِنَ الصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ؛ فَأَجَازَهُ قَوْمٌ وَمَنَعَهُ آخَرُونَ، وَهُمْ أَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ، وَاسْتَشْهَدُوا لِمَنَعِهِ بِقَوْلِهِ:

* سَوَالُكَ نُقْبًا بَيْنَ حَزْنِي شَعْبَعَب *

والسؤالك جمع سالكة مفعول ثانٍ لتري، ومفعوله الأول طعائن زيدت فيه من ونقبا مفعول سؤالك أي طريقا في الجبل وحزني مثني حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الأرض وشعبعب اسم ماء.

قوله: (وأجمع عليه الخ) أي في الجملة، وإلا فقد قيل: في ذي الألف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته إذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن إلى كسر الأول فينون، ثم يكسر، وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله:

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ فِجَاعِلٌ جُزْءاً لآخرتي وَذُبِيّاً تَنَفُّعُ

بتنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من: قالوا لأن تنوينه إنما حذف لأجل من فلا يجمع بينهما، وردّه البصريون بأن حذفه إنما هو لأجل منع الصرف لا لأجل من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن مع وجود من، وقد نون: أمثل في قوله:

* وما الإضْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَل *

مع وجود من المتقدمة عليه.

تنبيه: أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختياراً، وزعم آخرون أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة. قال الأخفش: وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم إليه في الشعر فجرى على ألسنتهم.

قوله: (للتناسب) هو نوعان: تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرفة كتنوين سلاسلًا لمناسبة أغللاً وسعيراً، ﴿يَعُوقُ وَيَعُوقُ﴾ [نوح: ٢٣] في قراءة الأعمش لمناسبة نسرًا، والثاني لرؤوس الآي كتنوين: قوارير؛ الأول لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلاً. وفي الألف بدله وقفًا، وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه.

قوله: (فأجازه قوم الخ) أجازه الكوفيون مطلقاً وبعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره، ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم. وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختياراً.

قوله: (واستشهدوا لمنعه) أي لجواز منعه الصرف.

[٣٢١]

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرٌ ذُو الطُّوْلِ وَذُو الْعَرْصِ

فَمَنْعَ «عَامِرٍ» مِنَ الضَّرْبِ، وَلَيْسَ فِيهِ سِوَى الْعَلَمِيَّةِ، وَلِهَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْمَضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ».

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦ - أَرْفَعَ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، كَ «تَسْعَدُ»

إِذَا جُرِّدَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ عَنْ عَامِلِ النَّصْبِ وَعَامِلِ الْجَزْمِ رُفِعَ، وَاخْتَلَفَ فِي رَافِعِهِ؛ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ اِرْتَفَعَ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَسْمِ، فَ «يَضْرِبُ» فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ يَضْرِبُ» وَاقِعٌ

قوله: (وممن ولدوا النخ) هو رثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن، وآخر الشطر الأول ميم عامر، وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن والله أعلم.

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

قوله: (كتسعد) أما بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما أي أعانه، أو مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد، وهو اليمين ضد الشقاء، وأما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول، أو من أسعد المتعدي بالهمز بمعناه، أو مع كسرهما مبنياً للفاعل من أسعد.

قوله: (إذا جرد الفعل) أي في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله:

* مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *

بجزم تفد مع تجرده لفظاً لأن جازمه مقدر أي لتفد، وقوله: رفع أي لفظاً كما مثله أو تقديرأ كالمسكن للتخفيف نحو: يأمركم ويشعركم أو للوقف أو غيره فإن رفعه مقدر قيل، أو محلاً لأن المضارع مع النونين يرفع محلاً كما قاله يس. تبعاً لابن قاسم. ولذا لم يقيد المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع، وله محل النصب والجزم قيل: وإنما لم يقيد حيثئذ اكتفاء بقوله في باب الإعراب:

* وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا *

النخ فإن مفهومه أنه مع النونين غير معرب، وقد يقال: المنفي عنه مع النونين الإعراب اللفظي والتقدير لا المحلي أيضاً، وإلا لم يثبت له محل النصب والجزم أيضاً وهو خلاف المنصوص. ألا ترى أن الإعراب المحلي ثابت لجميع المبنيات. ومع ذلك يصدق عليها أنها غير معربة قطعاً فتدبر.

قوله: (موقع الاسم) أي إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم

مَوْقِعَ «ضَارِبٍ» فَازْتَفَعَ لِذَلِكَ، وَقِيلَ: اِزْتَفَعَ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ.

٦٧٧ - وَيَسْلُنُ انْصِبُهُ وَكَيْ، كَذَا بِأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

٦٧٨ - فَانْصَبَ بِهَا، وَالرُّفْعُ صَحِيحٌ، وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ، فَهُوَ مُطَرَّدٌ

يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ إِذَا صَحِبَهُ حَرْفُ نَاصِبٍ، وَهُوَ «لَنْ، أَوْ كَيْ، أَوْ أَنْ، أَوْ إِذَنْ» نَحْوُ: «لَنْ

فحيث وقع المضارع فيها استحقى الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها، والماضي وإن كان يقع في ذلك لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل. كذا قال البصريون، واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل، ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض، والتنفيس بالفعل والصلة، وخبر أفعال الشروع بالجملة وأجيب بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير إذ أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر تصريح.

قوله: (لتجرده) أي لدوران الرفع معه وجوداً وعدمًا، والدوران من مسالك العلة، ولا يرد أن التجرد عديمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لأن معنى التجرد الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدي. ولو سلم فهو عدم مقيد، والممتنع علة للوجودي هو المطلق، وأما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضي بأن عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على أنه إن أريد به أن علامة الوجودي تكون عدماً مطلقاً فهو باطل. أو مقيداً رجع للأول فتدبر وقال الكسائي رفع بأحرف المضارعة ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقيل بالمضارعة نفسها، قيل: ولا ثمرة لهذا الخلاف.

قوله: (لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أي حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مفيدة.

قوله: (والتي) إما مبتدأ خبره فانصب بها، ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره انصب، والفاء عاطفة عليه أي ولا بس التي الخ فانصب بها.

قوله: (واعتقد تخفيفها) أي حين رفع الفعل بعدها وقوله: فهو أي الرفع مع التخفيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ.

قوله: (وهو لن) هو حرف ينفي المضارع وينصبه، ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه، ولا يفيد تأييد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه، وأما قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] فالتأييد فيه من خارج عن لن لا منها، ولا تأكيده خلافاً له في كشفه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهور كزيداً لن أضرب خلافاً للأخفش، ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لأن ذلك خاص بما، ومنه قوله:

أَضْرَبَ، وَجِئْتُ كَيْ أَتَعْلَمَ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَإِذْنُ أَكْرِمَكَ - فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ: آتَيْكَ.

مُهْ عَازِلِي فَهَإِذَا لَنْ أَبْرَحَا بِمَثَلٍ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
وَلَا يَفْصِلُ الْفِعْلَ مِنْهَا إِلَّا ضَرُورَةُ كَقَوْلِهِ:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ

أَي لَنْ أَدْعُ الْقِتَالَ مَدَّةَ رُؤْيِي أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا، وَعِنْدَ إِرَادَةِ الْإِلْغَازِ تَكْتُبُ لِمَا كَلِمَةً وَاحِدَةً
فَيَقَالُ: أَيْنَ جَوَابٍ لِمَا وَبِمَ نَصَبِ أَدْعَ، وَأَشْهَدُ لَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى أَدْعَ لَثَلَا يَتَنَاقَضُ بَلْ عَلَى الْقِتَالِ
فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مَضْمُورَةٌ لِعَطْفِهِ عَلَى اسْمِ خَالِصِ أَي لَنْ أَدْعُ الْقِتَالَ، وَشُهُودُ الْهَيْجَاءِ قِيلَ وَالْجَزْمُ
بِهَا لُغَةٌ كَقَوْلِهِ:

* فَلَنْ يَخْلُ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ *

وقوله:

لَنْ يَخْبُ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَ

لَكِنْ الْأَوَّلُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِمَّا اجْتَزَى فِيهِ بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ لِلضَّرُورَةِ.

قَوْلُهُ: (وَكَيْ) أَيِ الْمَصْدَرِيَّةِ الَّتِي تَنْصَبُ بِنَفْسِهَا لِأَنَّهَا الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا التَّعْلِيلِيَّةِ فَإِنْ
النَّصْبُ بَعْدَهَا بِأَنْ مَضْمُورَةٌ. وَاعْلَمْ أَنَّ كَيْ إِمَّا مَصْدَرِيَّةٌ قِطْعًا أَوْ تَعْلِيلِيَّةٌ قِطْعًا، أَوْ مُحْتَمَلَةٌ لِهَمَا
فَالْأَوَّلَى هِيَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ اللَّامِ وَلَيْسَ بَعْدَهَا أَنْ نَحْوُ: ﴿لَكَيْلًا تَأْسُو﴾ [الحديد: ٢٣] وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهَا
تَعْلِيلِيَّةً لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْفَصِيحِ بِلَا ضَرُورَةٍ إِلَيْهِ، وَالثَّانِيَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:
الِدَاخِلَةُ عَلَى مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ: كَيْمَهُ بِمَعْنَى لَهُ أَوْ الْمَصْدَرِيَّةُ كَقَوْلِهِ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أَي لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ فَالْفِعْلُ مَسْبُوكٌ بِمَا وَكَيْ حَرْفُ جَرٍّ، وَقِيلَ: بِكَيْ، وَمَا كَفَتْهَا عَنِ الْعَمَلِ
فَتَقْدَرُ قَبْلَهَا اللَّامُ، وَالْمَذْكُورَةُ قَبْلَ اللَّامِ كَقَوْلِهِ:

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ
أَوْ قَبْلَ أَنْ كَقَوْلِهِ:

فَقَالَتْ: أَكَلْتُ النَّاسَ أَصْبَحْتُ مَا نَحَا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

فَكَيْ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَاللَّامِ مَعْنَى وَعَمَلًا، وَاللَّامُ بَعْدَهَا مُؤَكَّدَةٌ، وَالنَّصْبُ بَعْدَهَا بِأَنْ مَضْمُورَةٌ،
وَإِظْهَارُهَا فِي الْآخِرِ ضَرُورَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَجَاذَهُ الْكُوفِيُّونَ اخْتِيَارًا كَجَبُّ كَيْ أَنْ تَكْرَمْنِي،
وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ إِضْمَارَ أَنْ بَعْدَ اللَّامِ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ، وَيَمْتَنِعُ كَوْنُهَا فِي ذَلِكَ مَصْدَرِيَّةً. أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ،
وَأَمَّا مَعَ اللَّامِ فَلَثَلًا يَفْصِلُ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَصِلَتِهِ، وَأَمَّا مَعَ أَنْ أَوْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فَلَأَنَّ الْحَرْفَ
الْمَصْدَرِيَّ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْفَصِيحِ، وَالْمُحْتَمَلَةُ لِهَمَا قِسْمَانِ: الْمُنْفَرَدَةُ عَنِ اللَّامِ وَأَنْ نَحْوُ:

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «لَا بَعْدَ عِلْمٍ» إِلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَتْ «أَنْ» بَعْدَ عِلْمٍ وَنَحْوِهِ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ

﴿كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً﴾ [الحشر: ٧] فَإِنْ قَدَرْتَ قَبْلَهَا اللَّامَ مَصْدَرِيَّةً أَوْ بَعْدَهَا أَنْ فَجَارَةً، وَالْوَاقِعَةَ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ:

* اَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْتِي *

فَلَمْ يَجْعَلْهَا جَارَةً مُؤَكَّدَةً لِلَّامِ وَمَصْدَرِيَّةً مُؤَكَّدَةً بِأَنْ وَالْأَوَّلَ أَرْجَحُ لِأَنَّهُ لَصَوْقٌ أَنْ بِالْفِعْلِ يَرْجَحُ نَصَبُهَا، وَأَيْضًا هِيَ أَمْ بِأَبَاهَا فَلَا تُؤَكَّدُ غَيْرُهَا، وَاعْتَزَّ هُنَا دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ أَوْ الْمَصْدَرِ عَلَى مِثْلِهِ لِلزُّرُورَةِ إِذْ لَا يُمْكِنُ غَيْرُهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ فَصْلِهَا مِنَ الْفِعْلِ بِلَا النَّافِيَةِ، وَأَمَّا الزَّائِدَةُ كَمَا مَرَّ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، وَبِهِمَا مَعًا نَحْوُ: كَيْ مَا لَا يَكُونُ كَذَا، أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ خِلَافٌ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمًا مُخْتَصَرًا مِنْ كَيْفَ فَيَرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا كَقَوْلِهِ:

كَيْ تَجْتَنُّوْنَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا تُثْبِتُ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرِّمُ

أَيِ كَيْفَ تَجْتَنُّوْنَ.

قَوْلُهُ: (وَأَنَّ) أَيِ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ أَمْ الْبَابِ. وَلِذَا لَا يَضْمَرُ غَيْرُهَا، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا لَطَوِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَهِيَ تَنْصَبُ الْمَضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مُحَلًّا مَعَ النُّونِ، وَلَا تَنْصَبُ مُحَلَّ الْمَاضِي اتِّفَاقًا لِأَنَّهُا تَوْصِلُ بِهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِي مَعْنَاهُ شَيْئًا بِخِلَافِ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ قَبْلَهُ مُسْتَقْبَلًا نَاسِبٌ عَمَلُهَا فِي مُحَلِّهَا، وَيَمْتَنِعُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ عَلَيْهَا خِلَافًا لِلْفَرَاءِ لِأَنَّ مَعْمُولَ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَخَرَجَ بِالْمَصْدَرِيَّةِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: الْمَخْفَفَةُ، وَاسْتَعْلَمَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَالزَّائِدَةُ وَهِيَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ لَمَّا الْحِينَةِ نَحْوُ: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] وَبَيْنَ الْكَافِ وَمَجْرُورِهَا كَقَوْلِهِ:

* كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَالْمَفْسُورَةُ وَهِيَ الْمُسَبَّوْقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَتَأْخُرُ عَنْهَا جُمْلَةٌ، وَلَمْ تَقْتَرَنْ بِجَارٍ، وَهِيَ تَفْسِرُ مَفْعُولَ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا ظَاهِرًا كَانَ نَحْوُ: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنْ أَقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨] فَمَا يُوحَى هُوَ عَيْنُ اقْذِفِيهِ أَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أَيِ أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ شَيْئًا هُوَ اصْنَعْ، وَتَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ عَلَى مَعْنَى: أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَفْظَ اصْنَعْ فَإِنْ قَدَرَ قَبْلَهَا الْجَارُ كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً لِاخْتِصَاصِهِ بِالْأَسْمَاءِ وَلَوْ تَأْوِيلًا أَيِ أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ بِصَنْعِ الْفُلْكَ. وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ جُمْلَةٌ كَانَتْ مَخْفُفَةً نَحْوُ: ﴿وَأَجْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَدْخُولِهَا، وَالْمَفْسُورَةُ لِمَحْضِ التَّفْسِيرِ لَا التَّيْمِيمِ وَإِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ عَنْهَا جُمْلَةٌ اِمْتَنَعَتْ إِنْ فَلَا يَقَالُ: أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ مَا يَلِيْقُ أَنْ مَدْحًا بَلْ تَحْذِفُ، أَوْ يُؤْتَى بِدَلِيلِهَا بِأَيِّ فَتَدْبِرُ.

قَوْلُهُ: (مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ) أَيِ كَرَأْيٍ، وَتَحَقُّقٍ وَتَبَيَّنٍ وَظَنٍّ مُسْتَعْمَلٍ فِي الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ كَوْنُهَا فِي ذَلِكَ مَخْفُفَةً لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَا لَيْسَ مُسْتَقَرًّا وَلَا ثَابِتًا، وَالْعِلْمُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَحَقِّقِ فَلَا يَنَاسِبُهُ إِلَّا التَّوَكُّيدُ الْمَفَادُ بِالْمَخْفُفَةِ، وَالْأَكْثَرُ حَيْثُ الْفَصْلُ بَيْنَ إِنْ

- وَجَبَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَتَكُونُ حِينَئِذٍ مُحَقَّقَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ»، وَالتَّقْدِيرُ: أَنَّهُ يَقُومُ، فَحَقَّقْتُ أَنَّ، وَحَذَفْتُ اسْمَهَا، وَبَقِيَ خَبَرُهَا، وَهَذِهِ هِيَ غَيْرُ النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ثُنَائِيَّةٌ لَفْظًا ثَلَاثِيَّةٌ وَضَعًا، وَتِلْكَ ثُنَائِيَّةٌ لَفْظًا وَوَضَعًا.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ ظَنٍّْ وَنَحْوِهِ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرُّجْحَانِ - جَارٍ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: النَّصْبُ، عَلَى جَعْلِ «أَنَّ» مِنْ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ.

الثَّانِي: الرَّفْعُ، عَلَى جَعْلِ «أَنَّ» مُحَقَّقَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ.

فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ، وَأَنْ يَقُومَ»، وَالتَّقْدِيرُ - مَعَ الرَّفْعِ - ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَقُومُ، فَحَقَّقْتُ «أَنَّ» وَحَذَفْتُ اسْمَهَا، وَبَقِيَ خَبَرُهَا، وَهُوَ الْفِعْلُ وَقَاعِلُهُ.

٦٧٩ - وَيَبْغُضُهُمْ أَهْمَلُ «أَنَّ» حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْبَرَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يَعْنِي أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَمْ يُعْمِلِ «أَنَّ» النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ مَا لَا

والفعل بما سبق في إن وأخواتها، وأجرى سببويه والأخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت أن تفعل بالرفع. ومنه قوله:

إذا مت فاذنني إلى جنبِ كَرَمَةٍ تُرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي غُرُوقَهَا

ولا تَذِفْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَدُوقَهَا

يرفع أذوق كالفافية قبله.

قوله: (وجب رفع الفعل) وأما قراءة: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ» [طه: ٨٩] بالنصب فمما شذ، نعم إن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والإشارة مثلاً جاز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى، ولا أشير إلا بذلك قاله سببويه، وجوزه الفراء بلا تأويل.

قوله: (أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بأن المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بلا، ولذا أجمع عليه في: «أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا» [العنكبوت: ٢] أما مع الفصل بلا فالأرجح الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية، ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين ولن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك.

قوله: (والثاني الرفع) أي لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكأنه معلوم.

قوله: (وبعضهم أهمل أن الخ) وبعضهم جزم بها كقوله:

إذا ما عَدَدْنَا قَالًا وَلِدَانًا أَهْلَيْنَا تعالوا إلى أَنْ يَأْتِيَنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ

قوله: (أختها) بالجر بدل من أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضمير استحققت يرجع لأن، أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها

يَدُلُّ عَلَى يَقِينٍ أَوْ رُجْحَانٍ؛ فَيَرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَملاً عَلَى أُخْتِهَا «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ؛ لاشتراكهما في أَنَّهما يَقْدَرَانِ بِالْمَصْدَرِ، فَتَقُولُ: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ» كَمَا تَقُولُ: «عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ».

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ، مُوَصَّلاً

له بأن لم يتقدمها علم ولا ظن حملاً على ما بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائي، وكذلك بعضهم أعمل ما المصدرية حملاً على أن كذلك وخرج عليه قوله ﷺ: «كما تكونوا يولى عليكم» وقول الشاعر:

وَطَرَفَكَ إِذَا جِئْتَنَا فَأَحْبَسْنَاهُ لِكَيْمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

والأصح أن حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظماً ونشراً فلا حاجة إلى النصب بما، والكاف في البيت تعليلية، وما مصدرية على الوجهين، وقيل: الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة، وما زائدة فيه ثلاثة أوجه والمعنى: احبس طرفك عن النظر إلينا إذا جئتنا لأجل ظنهم أن هواك حيث تنظر سترأ علينا.

قوله: (فيرفع الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ﴿أَنَّ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع وقوله:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن أفاده الصبان.

قوله: (ونصبوا) أي أكثر العرب لزوماً عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازاً كما قيل فإن عدم بعضها لزم إهمالها، وبعضهم يلتزم إهمالها مطلقاً وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لأنها حرف غير مختص بقياسه الإهمال فلا التفات لمن أنكرها دمايني، والصحيح أنها حرف بسيط وناصب بنفسه لا بأن مضمرة بعده، ومعناها عند سيويه الجواب والجزاء غالباً لا دائماً كما قيل، لأنها قد تتمحض للجواب نحو: إذن أظنك صادقاً جواباً لمن قال: إني أحبك، لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة. وأيضاً هو حالي والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً، والصحيح إبدال نونها ألفاً في الوقف كتنبؤ المنسوب لأن الجمهور على كتابتها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف وعن المبرد والزجاج بوقف بالنون كأن ولن وتكتب بها وعن الفراء إن أهملت كتبت بالنون لتفرق من إذا الظرفية، وإن أعملت فبالألف لتمييزها بالعمل. والخلاف في غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالألف إجماعاً كما في الإتيان اتباعاً للمصاحف.

قوله: (والفعل بعد) جملة حالية من إذن أي، والحال أن الفعل كائن بعدها، وموصلاً بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف، وجملة قبله اليمين عطف على بعد أو على موصلاً فهي خبر أو حال.

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الَّتِي، وَأَنْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةٍ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ «إِذَنْ» وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ:
أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا.

الثاني: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً.

الثالث: أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا.

وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: أَنَا أَتَيْكَ، فَتَقُولُ: «إِذَنْ أَكْرَمَكَ».

فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَالًا لَمْ يُنْصَبْ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: أَجِبْكَ، فَتَقُولُ: «إِذَنْ أَظْنُكَ
صَادِقًا»؛ فَيَجِبُ رَفْعُ «أَظْنُ»، وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ تَتَّصِدَرْ، نَحْوُ: «زَيْدُ إِذَنْ
يُكْرِمُكَ»؛ فَإِنْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهَا حَرْفَ عَطْفٍ جَازٍ فِي الْفِعْلِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، نَحْوُ: «وَإِذَنْ
أَكْرَمَكَ»، وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، نَحْوُ: «إِذَنْ زَيْدُ يُكْرِمُكَ» فَإِنْ

قوله: (وانصب وارفعاً) أي الفعل والثاني مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً، وهذا كاستثناء
من مفهوم قوله: إن صدرت، وقوله: إذا شرطية، وإذن فاعل بمحذوف يفسره وقع.

قوله: (مستقبلاً) أي لأن سائر النواصب لا تعمل في غيره لتحقيقه في الوجود كالأسماء فلا
تعمل فيه عوامل الأفعال دمايني.

قوله: (إذا لم تتصدر) أي في جملتها بأن تأخرت كأكرمك إذن أو وقعت حشواً، ولا تقع
كذلك مع المضارع إلا في ثلاثة مواضع: بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح. أو
بين الشرط وجوابه، أو القسم وجوابه كإن تأتني إذن أكرمك أو والله إذن أكرمك، ويجب إهمالها
في الجميع وأما قوله:

لَا تَشْرِكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

بالنصب فضرورة أو خبر إن محذوف أي لا أستطيع ذلك وإذن الخ مستأنف.

قوله: (حرف عطف) هو الواو والفاء.

قوله: (جاز في الفعل الخ) التحقيق أنها إن عطفت على ما له محلُّ أُلغيت، وإلا جاز
الأمران. فإذا قيل: إن تزني أزرِك، وإذن أحسن إليك إن قدر العطف على الجواب أُلغيت وجوباً
لوقوعها حشواً، وجزم الفعل أو على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار تصدُّرها في
جملتها، والرفع على أن ما بعد الواو من تمام ما قبلها لربطها بينهما وهو الأرجح كما أشار إليه
المتن بتأكيد عدم تصدُّرها ظاهراً، وقيل يتعين النصب لأن العطف على الأول أولى أو لأنه
مستأنف، ومثل ذلك: زيد يقوم وإذن أحسن إليك إن عطفت على الفعلية يتعين الرفع أو على
الاسمية فالوجهان.

فُصِّلَتْ بِالْقَسَمِ نُصِبَتْ، نَحْوُ: «إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ».

٦٨٢ - وَبَيْنَ «لَا» وَلَا مَجْرُ الثَّرَمِ إِظْهَارُ «أَنَّ» نَاصِبَةٌ، وَإِنْ عُدِمَ

٦٨٣ - «لَا» فَأَنَّ أَعْمَلُ مُظْهِراً أَوْ مُضَمِّراً وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْماً أَضْمِراً

٦٨٤ - كَذَلِكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «إِلَّا» أَنْ خَفِيَ

اِخْتَصَصَتْ «أَنَّ» مِنْ بَيْنِ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ بِأَنَّهَا تَعْمَلُ: مُظْهِرَةً، وَمُضَمَّرَةً.

فَتُظْهِرُ وَجُوباً إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ لَامِ الْجَرِّ وَلَا النَّافِيَةِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ لَيْلًا تَضْرِبُ زَيْدًا».

وَتُظْهِرُ جَوَازاً إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ لَامِ الْجَرِّ وَلَمْ تَصْحَبْهَا لَا النَّافِيَةُ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ لِأَقْرَأَ» وَ «لِأَنْ أَقْرَأَ»، هَذَا إِذَا لَمْ تَسْبِقْهَا «كَانَ» الْمَنْفِيَّةُ.

قوله: (نصب) أي لأن القسم مؤكد للربط المستفاد منها، ومثله النافية لأنها لا تضر مع أن، فكذا مع إذن واغفر ابن بابشاذ الفصل بالدعاء والدعاء وابن عصفور بالظرفين. والصحيح منع كل ذلك إذ لم يسمع شيء منه.

قوله: (وبين لا) متعلق بإظهار وناصبه حال من أن دفع به توهم إهمالها لفصلها بلا.

قوله: (لا) نائب فاعل عدم وإن مفعول مقدم لأعمل أما بفتح الميم أمراً من عمل يعمل كفرح يفرح فهمزته وصل، وكسرت أن للساكنين أو بكسرهما أمر أمن أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته للقطع فتنتقل فتحتها للنون للوزن. وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة.

قوله: (وبعد نفي كان) أي بعد كان المنفية، وهو متعلق بأضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو: فأن أعمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام لأن قوله: وإن عدم لا معناه مع وجود اللام فكذا قوله: وأضمر بعد نفي كان، أي مع لام الجر.

قوله: (كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفي، وبعد أو متعلق به، وكذلك مفعول مطلق لخفي أو حال من فاعله أي إن خفي بعد أو خفاء مثل ذلك الذي بعد نفي كان أو حال كونه مماثلاً له في الوجوب.

قوله: (ولا النافية) أي أو الزائدة للتوكيد نحو ﴿لَيْلًا يَغْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] ولا يفصل بين الفعل وإن إلا بلا لأنها كلا فصل إذ تدخل بين الجار والمجرور كجئت بلا زاد.

قوله: (بعد لام الجر) أي للتعليل كانت كما مثل أو للعاقبة نحو ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ﴾ [القصص: ٨] أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل مُتَعَدٍّ نحو ﴿وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] ففي كل ذلك أن مضمرة جوازاً وقد تظهر نحو ﴿وَأَمْرًا لِيَكُونَ أَهْلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

قوله: (كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص الماضي ليدخل نحو ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ

فَإِنْ سَبَقَتْهَا «كَانَ» الْمَنْفِيَّةُ وَجَبَ إِضْمَارُ «أَنْ»، نَحْوُ: «مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ» وَلَا تَقُولُ: «لَإِنْ يَفْعَلَ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].
وَيَجِبُ إِضْمَارُ «أَنْ» بَعْدَ «أَوْ» الْمُقَدَّرَةِ بِحَتَّى، أَوْ إِلَّا؛ فَتُقَدَّرُ بِحَتَّى إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا مِمَّا يَنْقُضِي شَيْئًا فَشَيْئًا، وَتُقَدَّرُ بِإِلَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ:

لَهُمْ [النساء: ١٦٨] تسمى هذه اللام اصطلاحاً لام الجحود، والمراد به مطلق الإنكار من إطلاق الخاص على العام لأن الجحد لغة إنكار ما تعرفه فهو إنكار الحق خاصة، ولم يقيد كان بالناقصة لأنها المراد عند الإطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود، وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي مادتها خلافاً لمن أجازها في أخواتها، ومن أجازها في ظننت، وأطلق النفي، ومراده ما ينفي الماضي فقط. وهو خصوص ما مع الماضي، ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه، ولما لاتصال منفيها بالحال وأما إن فهي بمعنى ما، وإطلاقه يشملها. وقد زعم كثير في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بالنصب لغير الكسائي أنها لام الجحود مع أن النافية، ولكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم المسند إليه الكون بل الظاهر أنها لام كي، وإن شرطية أي ﴿وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٦] أي جزاؤهم بما هو أعظم منه وإن كان مكرهم لشدة معد لزوال الجبال أي الأمور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال: أنا أشجع من فلان وإن كان مُعَدًّا للنوازل اه أشموني.

قوله: (ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أي ما كان زيد مُرِيداً لفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل، واللام زائدة لتوكيد النفي، وهي الناصبة نفسها أي: ما كان زيد يفعل كذا، وتبعهم المصنف إلا أنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الأول التصريح بالخبر في قوله:

﴿ سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو ﴾

قوله: (بحتى أو إلا) أجود من قول التسهيل الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن أن مقدرة بعد أو لا أنها واقعة موقعها حتى يستغنى عن تقديرها، ولأن لحتى معنيين كلاهما يصلح لأو الغائية كما مثله والتعليل إذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو لأرضين الله أو يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل، ولا تصح فيه الغاية لإيهامه انقطاع الإرضاء عند حصول الغفران، وليس مراداً، وتعين الغاية فيما يحصل شيئاً فشيئاً نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والاستثناء فيما يحصل دفعة نحو: لأقتلنه أو يسلم. ويحتمل الثلاثة: لألزمك أو تقضيني حقي والمعنى على الاستثناء لألزمك في جميع الأزمان إلا زمن القضاء أي وقت انتهائه، وخرجت والتي لا تقدر بما ذكر بأن تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها إلا إذا عطف على اسم خالص كما سيأتي.

[٣٢٢] لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أُذْرِكَ الْمُئَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
 أَي: لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ حَتَّى أُذْرِكَ الْمُئَى؛ فـ «أُذْرِكَ»: مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» الْمُقَدَّرَةِ بَعْدَ أَوْ
 الَّتِي بِمَعْنَى حَتَّى، وَهِيَ وَاجِبَةٌ الْإِضْمَارِ، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ:

[٣٢٣] وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا
 أَي: كَسَرْتُ كُعُوبَهَا إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ، فـ «تَسْتَقِيمَ»: مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» بَعْدَ «أَوْ» وَاجِبَةٌ
 الْإِضْمَارِ.

٦٨٥ - وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ، كـ «جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ»

قوله: (لَأَسْتَسْهِلَنَّ الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية بل يحتمل الاستثناء أيضاً كما قاله
 أبو حيان.

قوله: (فَأُذْرِكَ مَنْصُوبٌ بِأَنْ) أي وهو مؤول بمصدر معطوف بأو على مصدر متصيد من
 الكلام السابق أي: ليكونني مني استسهال أو إدراك، وكذا يقاس الباقي.

قوله: (وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ) بالغين المعجمة والزاي أي عصرت وهززت الرمح والقناة بالقاف
 والنون والكعوب هو النواشر في أطراف الأتابيب، وهذا استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذه
 في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد، فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد إلا إن يحصل
 صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها، ولا يفارق
 ذلك إلا إذا استقامت، ويظهر صحة التعليل فيه.

قوله: (وبعد حتى) متعلق بإضممار الذي هو مبتدأ وحتم خبره، وهكذا حال من الضمير في
 حتم أو متعلق به أي إضممار أن بعد حتى حتم كهذا الإضممار السابق في التحتم، وعلى هذا فقوله:
 هكذا حشو. فإن جعل متعلقاً بإضممار أو خبراً عنه وحتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه لاحتمال
 أن التشبيه في مطلق النصب بها فليس حشواً.

قوله: (حتى) أي الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل، وتكون غائية إن كان ما بعدها
 غاية لما قبلها كمثاله، وتعليلية إن كان ما قبلها علة لما بعدها كأسلم حتى تدخل الجنة، وكمثال
 المتن ولا تصح فيه الغاية لإيهامه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراداً، ويحتملها، ﴿حَتَّى
 تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] زاد في التسهيل كونها بمعنى إلا وهو ظاهر في قوله:

وليس العطاء من الفضول سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

إذ لا يصح التعليل وهو ظاهر، ولا الغاية لإيهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها،
 وليس كذلك لأن العطاء من الفضول ليس سَمَاحَةً مطلقاً أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقر أم لا
 فهي للاستثناء المنقطع أي ليس السَمَاحَةُ في الجود مع الغنى لكن مع الفقر، وكذا قوله تعالى:

وَمِمَّا يَجِبُ إِضْمَارُ «أَنْ» بَعْدَهُ: حَتَّى، نَحْوُ: «سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْبَلَدَ»؛ وَ «حَتَّى»: حَرْفٌ جَرٌّ، وَ «أَذْخَلَ»: مَنْصُوبٌ بِأَنْ الْمُقَدَّرَةِ بَعْدَ حَتَّى، هَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا. فَإِنْ كَانَ حَالًا، أَوْ مُؤَوَّلًا بِالْحَالِ - وَجِبَ رَفْعُهُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ:

٦٨٦ - وَتِلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ أَرْفَعَنَّ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا
فَقُتِلَ: «سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْبَلَدَ» بِالرَّفْعِ، إِنْ قُلْتَهُ وَأَنْتَ دَاخِلٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الدُّخُولُ قَدْ وَقَعَ، وَقَصَدْتَ بِهِ حِكَايَةَ تِلْكَ الْحَالِ، نَحْوُ: «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلُهَا».

﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] لكنها للاستثناء المتصل من عموم الأحوال. أما حتى الجارة للمفرد الصريح فيلزم كونها غائية لأن مجرورها آخر، أو متصل به كأكلت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية. وقد مرّ في العطف.

قوله: (نحو سرت الخ) أي إذا أقلته قبل الدخول ليكون مستقبلاً.

قوله: (بأن المقدرة حتى) أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله:

حتى يكون عزيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ تَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارٌ

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها، ورد بعملها الجر في الاسم الصريح، ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل.

قوله: (مستقبلاً) أي لأن النصب بأن المقدرة وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال، ولا الماضي.

قوله: (وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجوداً في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله: كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعاً حال التكلم. وعلى كلّ تعبر بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فإن قدرت اتصافك وقت التكلم بالعزم على الدخول وجب النصب لأنه مستقبل حينئذ تأويلاً ولذلك قرئ قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالنصب لغير نافع مع أن قول الرسول وهو أليسع أو شعيا ماض بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزوال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلاً تأويلاً ورفع نافع على فرض القول واقعاً حال الحكاية استحضاراً لصورته، وحاصل مسألة حتى أن تفعل بعدها إن كان مستقبلاً بالنسبة للتكلم وجب نصبه كـ ﴿حتى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١] أو حاضراً وقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها إذا أقلته وقت الدخول، أو ماضياً جاز الأمران باعتبار جواز التأويل فإن قدرته حاضراً وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه، أو مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب، وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضراً فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلاً فيجب نصبه؟.

٦٨٧ - وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ مَحْضِينَ «أَنْ» وَسْتَرْهَا حَتْمٌ، نَصَبٌ يَغْنِي أَنْ «أَنْ» تَنْصِبُ - وَهِيَ وَاجِبَةُ الْحَذْفِ - الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْدَ الْفَاءِ الْمُجَابِ بِهَا نَفْيِ مَحْضٌ، أَوْ طَلَبِ مَحْضٌ؛ فَمِثَالُ النَّفْيِ «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ

واعلم أن شروط الرفع بعد حتى ثلاثة: حالية الفعل كما ذكر وتسببه عما قبلها فلا رفع في: سِرْتُ حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير، وكونه فضلة أي ليس ركناً في الإسناد فلا رفع في: كان سيري حتى أدخلها لأنه خبر كان ثم إن الرفع بشرطه يفيد الإخبار بحصول السير والدخول، ويتسبب الثاني عن الأول، والنصب يفيد الإخبار بحصول شيء واحد وهو السير بأن شيئاً آخر مترقب الحصول وهو الدخول، ولا يفيد وقوعه وإن كان معلوماً من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال والقول.

قوله: (وبعد فالنخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به، وجملة وسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر، وذكر ضمير أن الذي في نصب لتأوله الحرف وأنته في سترها لتأويلها بالكلمة، ومحضين صفة لنفي وطلب.

قوله: (المجواب بها النخ) سمي ما بعد الفاء جواباً لأن ما قبلها من النفي، والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب. ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيّد مما قبلها، والتقدير في المثال والآية: ما يكون منك إتيان فتحدث، ولا يكون قضاء عليهم فموتهم. وفي نحو: استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول وفي: ليت لي مالا فأحج ليت حصول مال لي فحجاً وهكذا. وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغني فإن لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بأن كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف، أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب. اهـ وقد يقال: يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كما يثبت كونك زيدا فإكرامك. ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الإسقاطي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام.

قوله: (نفي محض) أي سواء كان بالحرف كمثاله أو بالفعل كليس زيد حاضراً فيكلمك، أو بالاسم كأنك غير آت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما أو قد مراداً بها كلها النفي نحو: كأنك وال علينا فتشتبنا، وقلما تأتينا فتحدثنا، وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تأتينا ولا أنت وال.

قوله: (أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتي في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة. ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح.

قوله: (نحو ما تأتينا فتحدثنا) نصبه إما على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي

فَيَمُوتُوا» [فاطر: ٣٦]، وَمَعْنَى كَوْنِ النَّفْيِ مَحْضًا: أَنْ يَكُونَ خَالِصًا مِنْ مَعْنَى الْإِثْبَاتِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَالِصًا مِنْهُ وَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، نَحْوُ: «مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»، وَمِثَالُ الطَّلَبِ - وَهُوَ يَشْمَلُ: الْأَمْرَ، وَالنَّهْيَ، وَالِدُعَاءَ، وَالِاسْتِفْهَامَ، وَالْعَرْضَ، وَالتَّحْضِيضَ، وَالتَّمْنِيَّ - فَلَا مَرَّ، نَحْوُ: «أَتَتْنِي فَأَكْرَمَكَ»، وَمِنْهُ:

[٣٢٤] يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا
وَالنَّهْيُ نَحْوُ: «لَا تُضْرِبْ زَيْدًا فَيُضْرِبَكَ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ

الثاني بنفي الأول لتسبيه عنه أو على معنى: ما تأتينا محدثاً بجعل الثاني قيلاً في الأول فينصب عليه النفي قصداً إلى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث، ثم قد ينتفي الإتيان أيضاً فيكون في الفاء معنى التسبب، وقد يثبت وحده. وحينئذ فالفاء للمعية بلا تسبب أصلاً، وإنما نصب الفعل بعدها تشبيهاً بتلك كما قاله الرضي قال في المغني: وعلى المعنى الأول يحمل قوله تعالى: «لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا» [فاطر: ٣٦] دون الثاني. إذ يمتنع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان، ويتعين الثاني في نحو: ما يحكم الله حكماً فيجوز لاتقاء الجور وحده فإن قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع إما على معنى ما تأتينا فأنت تحدثنا بإضمار مبتدأ قصداً إلى نفي الأول، وإثبات الثاني فهو مستأنف، أو من عطف الجمل. وصورة التحديث بلا إتيان أن يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن، وإما على معنى ما تأتينا فما تحدثنا قصداً إلى نفي الفعلين من مجرد العطف بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمرو: لا يقضى عليهم فيموتون والسبعة «لَا يُؤَدَّنْ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ» [المرسلات: ٣٦] لو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم يرد لتناسب الفواصل.

قوله: (فإن لم يكن خالصاً الخ) أي بأن انتقض بإلا قبل الفعل كما مثله، أو كان نفياً بعد نفي كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بإلا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه سيبويه وروي بهما قوله:

وَمَا قَامَ مَنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالنَّهْيِ هِيَ أَعْرَفُ

خلافاً للمصنف وابنه حيث مثلاً به لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه.

قوله: (وهو يشمل الأمر الخ) أي والترجي أيضاً عند الكوفيين كما سيأتي في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالأجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله:

مُرْ وَاثَهُ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضْرِهِمْ تَمَنَّ وَاجْ كَذَاكَ النَّفْيِ قَدْ كَمَلَا

قوله: (يا ناق) مرخم ناقة والعنق بفتح تحتين نوع من السير، ونصبه على أنه صفة لمصدر محذوف أي سيراً عَنَقًا.

عَظِيمِي ﴿طه: ٨١﴾ وَالِدُعَاءِ نَحْو: «رَبِّ أَنْصُرْنِي فَلَا أَخْذَلْ» وَمِنْهُ:

[٣٢٥] رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلْ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرٍ سَتَنُ
وَالِاسْتِفْهَامِ نَحْو: «هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ؟» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ
فَيُشْفَعُوا لَنَا؟﴾ [الأعراف: ٥٣]، وَالْعَرَضُ نَحْو: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبُ خَيْرًا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٢٦] يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا؟
وَالْتَحْضِيضُ نَحْو: «لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ
فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ» [المنافقين: ١٠]، وَالتَّمْنَى، نَحْو: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا
عَظِيمًا» [النساء: ٧٣].

قوله: (سنن الساعين) بفتح السين أي طريقهم، وفي خير متعلق بالساعين.
قوله: (والاستفهام) شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل، ولا يكون بجملته اسمية
خيرها جامد. فلا يجوز: لم ضربت زيدا فيجازيك، بالنصب لمضي الضرب. فلا يمكن تصيد
مصدر مستقبل منه ليعطف عليه، ولا: هل زيد أخوك فنكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر. قال أبو
حيان: وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا، وقد حكى ابن كيسان أين ذهب زيد فتبعه بالنصب مع
مضي الفعل بل إذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير:
ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة منه. وهل يثبت كون زيد أخاك فإكرام منا اه إسقاطي
وهو نص فيما مر.

قوله: (من شفعاء) إما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام، أو مبتدأ خبره الظرف، ومن
زائدة، والتقدير: هل يكون لنا حصول شفعاء شفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما
مثل والإنكاري من مثل: زيد فيقاومه، والتوبيخي فيما يظهر نحو: أنتخاصم زيدا فيغضب عليك،
وأما التقرير الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦] وقوله:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

وأن يراعى معناه من الإثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى: ولرفع
هذه وجه آخر وهو عدم السببية إذ رؤية إنزال الماء ليست سبباً في الاخضرار بل سببه نفس
الإنزال. فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المغني، وقد يقال: محط التقرير هو الإنزال لا
الرؤية فالسببية موجودة مآلاً فتأمل.

قوله: (لباناتي) جمع لبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة، وإنما قال: بعض الروح لأنه رتب
الارتداد على الرجاء والراجي شيئاً قد لا يجزم بحصوله. فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء، وهذا البيت ساقط في نسخ.

وَمَعْنَى «أَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ مَحْضًا» أَنْ لَا يَكُونَ مَذْلُولًا عَلَيْهِ بِاسْمِ فِعْلٍ، وَلَا يَلْفِظُ الْحَبْرُ؛ فَإِنْ كَانَ مَذْلُولًا عَلَيْهِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، نَحْوُ: «صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَتَأَمُّ النَّاسُ».

٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ، إِنْ تَفَدَّ مَفْهُومَ مَعٍ، كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ
يَعْنِي أَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا الْمُضَارِعُ بِإِضْمَارِ «أَنْ» وَجُوبًا بَعْدَ الْفَاءِ يُنْصَبُ فِيهَا
كُلُّهَا بِ «أَنْ» مُضْمَرَةً وَجُوبًا بَعْدَ الْوَاوِ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْمُصَاحَبَةُ، نَحْوُ: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ
جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ» [التوبة: ١٦]، وَقَوْلُهُ:

قوله: (باسم فعل) أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع أولاً كما مثله هذا
مذهب الجمهور، وأجاز ابن عفاص نصب بعد الأول. قال في شرح الشذور: وما أجدره بأن
يكون صواباً، وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباً زيداً
فيتأدب.

قوله: (وحسبك الحديث:) مثال للطلب بالجملة الخبرية لأن حسب إما اسم فعل مضارع
بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيهاً بقبل وبعد، والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ،
والحديث خبره أو بالعكس فضمه إعراباً.

قوله: (والواو كالفاء) مثلها ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث «لا يبولن أحدكم
في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»، وجوز المصنف فيه الرفع والنصب، ويجوز الجزم أيضاً أفاده
الشنواني.

قوله: (أن تفد مفهوماً مع) حذف جواب الشرط مع أن فعله ليس ماضياً للضرورة أي فهي
كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بأن مضمرة، وفي أنها عاطفة للمصدر
المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به، واستظهر الدماميني قول الرضي بأنها ليست
للعطف بل هي بمعنى مع، أو للحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فمعنى قم
وأقوم قم وقيامي ثابت أو مع قياسي لأن العطف يفوت النص على المعية أي: ليكن قيام منك وقيام
مني.

قوله: (ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو إلا في خمسة: النفي والأمر والنهي
والاستفهام والتمني. وقاسه النحويون في الباقي، وقد مثل الشارح للأربعة الأولى، ومثال التمني
«يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبَّنَا وَنَكُونُ» [الأنعام: ٢٧] بنصبهما لحمزة وحفص.

قوله: (ولما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله علم بجهاذكم مصاحب للعمل بصبركم لعدم الصبر
فلا يعلمه الله تعالى: ومعنى تعلق علمه بالمعدوم أنه يعلم عدمه ولا وقوعه لأن علم المعدوم واقع
جهل.

[٣٢٧] فَقُلْتُ: أَذْعِي وَأَدْعُو؛ إِنَّ أُنْدَى لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ وَقَوْلِهِ:

[٣٢٨] لَا تَنْهَ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارَ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمُ وَقَوْلِهِ:

[٣٢٩] أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ؟ وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ تُفِذْ مَفْهُومٌ مَعٌ» عَمَّا إِذَا لَمْ تُفِذْ ذَلِكَ، بَلْ أَرَدْتَ التَّشْرِيكَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفِعْلِ، أَوْ أَرَدْتَ جَعْلَ مَا بَعْدَ الْوَائِ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَيْثُذِ النَّصْبِ. وَلِهَذَا جَارَ فِيمَا بَعْدَ الْوَائِ فِي قَوْلِكَ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ» ثَلَاثَةً أَوْجِهَ: الْجَزْمُ عَلَى التَّشْرِيكِ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ، نَحْوُ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ» أَيْ: وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ، وَالثَّانِي: الرَّفْعُ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، نَحْوُ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ» أَيْ: وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ، وَالثَّالِثُ: النَّصْبُ عَلَى مَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، نَحْوُ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ»، أَيْ: لَا يَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَأْكُلَ السَّمَكَ وَأَنْ تَشْرَبَ اللَّبْنَ، فَيَنْصَبُ هَذَا الْفِعْلُ بِأَنْ مَضْمَرَةً.

٦٨٩ - وَبَعْدَ غَيْرِ الثَّقِيِّ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطِ أَلْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ يَجُوزُ فِي جَوَابِ غَيْرِ الثَّقِيِّ، مِنْ الْأَشْيَاءِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا، أَنْ تُجْزَمَ إِذَا سَقَطَتِ الْقَاءُ

قوله: (فقلت ادعي) أصله ادعوي بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل، ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظراً للأصل وكسرهما نظراً للأن اه إسقاطي وقوله: أندى، اسم أن من الندى بفتح النون مقصوراً وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادي خبرها أو عكسه.

قوله: (عار عليك) خبر لمحذوف أي ذلك عار، وعظيم صفته، وجملة إذا فعلت معترضة بينهما.

قوله: (على التشريك بين الفعلين) أي في النهي فكل منهما منهي عنه استقلالاً، وقال الدماميني الجزم ليس نصاً في النهي عن كل إلا بإعادة لا، فإن لم تعد احتمل النهي عن المصاحبة، ورده الشمني بأنه احتمال بعيد.

قوله: (وأنت تشرب باللبن) يحتمل على هذا أنه نهى عن الأول، وإباحة الثاني، وهو المشهور فالواو استثنائية أي ولك شرب اللبن، ولا يتعين حيثُذِ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستثناء كما جرت به عادة النحويين، ويحتمل: أنهى عن المصاحبة على أن الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لأن المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو، مغني.

قوله: (أن ... قد ...) أي لم توجد الآن سواء وجدت قبل، ثم سقطت أم لم توجد أصلاً، وخرج بها الواو فلا يجوز عند سقوطها.

وَقَصِدَ الْجَزَاءُ، نَحْوُ: «رُزِنِي أَرْزُكَ»، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي، وَهَلْ هُوَ مَجْزُومٌ بِشَرْطِ مُقَدَّرٍ، أَيْ: رُزِنِي فَإِنْ تَرُزِنِي أَرْزُكَ، أَوْ بِالْجُمْلَةِ قَبْلَهُ؟ قَوْلَانِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَزْمُ فِي النَّهْيِ؛ فَلَا تَقُولُ: «مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا».

٦٩٠ - وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعِ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ لَا يَجُوزُ الْجَزْمُ عِنْدَ سُقُوطِ الْفَاءِ بَعْدَ النَّهْيِ، إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يَصِحَّ الْمَعْنَى بِتَقْدِيرِ دُخُولِ إِنْ

قوله: (وقصد الجزاء) أي بأن قصدت تسبب الفعل عن الطلب فإن لم يقصد وجب الرفع إما على الوصف إن كان قبله نكرة نحو ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٦] بالرفع، أو على الحال نحو ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] أو على الاستئناف كقوله:

* وقال رائدهم ارسوا نزاولها *

ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْفُفٌ﴾ [طه: ٦٩] بالرفع ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ﴾ [طه: ٧٧] ويحتمل هذا الوصفية أيضاً أي لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لأنها نكرة.

قوله: (بشرط مقدر) أي مع فعله بعد الطلب، وهذا مذهب الجمهور وهو المختار. ويتعين تقدير أن لأنها أم الباب ولتصريحهم بأنه لا يحذف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] لو كان تقديره أن تقل لهم ذلك يقيموها لم يتخلف عنها أحد لوجود لشرط وهو القول مع أن التخلف واقع لأن القول ليس شرطاً تاماً للامتنال بل لا بد معه من التوفيق فتدبر.

قوله: (أو الجملة قبله) أي فالجزم نفس الجملة إما لنيايتها عن حرف الشرط كما ناب ضرباً عن أضرب في العمل، أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل لكل وبقي قول رابع تركه الشارح لأنه أضعفها وهو أن الجزم بلام الأمر مقدرة.

قوله: (قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لا هذه النافية باعتبار ما بعد دخول أن، وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها.

قوله: (إلا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تمنن لعدم صحة أن لا تمنن تستكثر، وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من تمنن لأنه بمعناه أي لا تستكثر ما أنعمت به، وتعدده على الغير، وكذا قوله ﷺ «من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجدنا يؤذنا» بجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لا في جواب النهي إذ لا يصح أن لا يقربه يؤذنا فإن جعل معنى الآية تستكثر من الثواب تردد منه صح كونه جواب النهي لصحة أن لا تمنن أي تعدد النعم على الغير تردد ثواباً.

الشَّرْطِيَّةُ عَلَى لَا؛ فَتَقُولُ: «لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ» بِجَزْمِ «تَسْلَمَ»؛ إِذْ يَصِحُّ «إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ» وَلَا يَجُوزُ الْجَزْمُ فِي قَوْلِكَ: «لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»؛ إِذْ لَا يَصِحُّ «إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»، وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ ذَلِكَ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ دُخُولُ «إِنْ» عَلَى «لَا»؛ فَجَزَمَهُ عَلَى مَعْنَى «إِنْ تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ».

٦٩١- وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلَ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلَا قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ مَذْلُولًا عَلَيْهِ بِاسْمِ فِعْلٍ، أَوْ بِلَفْظِ الْخَبَرِ، لَمْ يَجْزِ تَنْصِبُهُ بَعْدَ الْفَاءِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ هُنَا، فَقَالَ: مَتَى كَانَ الْأَمْرُ يَغْيِرُ صِيغَةَ أَفْعَلَ وَنَحْوَهَا فَلَا يَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَلَكِنْ لَوْ أَسْقَطْتَ الْفَاءَ جَزَمْتَهُ كَقَوْلِكَ: «صَهْ أَحْسِنِ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَتِمُّ النَّاسُ»، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَجَزَمَهُ أَقْبَلَا».

٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ قَاطِبَةً أَنْ يُعَامَلَ الرَّجَاءُ مُعَامَلَةَ التَّمْنَى، فَيَنْصِبُ جَوَابَهُ الْمَقْرُونُ بِالْفَاءِ، كَمَا نَصَبَ جَوَابَ التَّمْنَى، وَتَابَعَهُمُ الْمُصَنِّفُ، وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ» [غافر: ٣٦، ٣٧] فِي قِرَاءَةٍ مَنْ نَصَبَ «أَطَّلِعَ» وَهُوَ حَقْصٌ عَنْ عَاصِمٍ.

قوله: (وأجاز ذلك الكسائي) أي تمسكاً بالآية والحديث المذكور، وبالقِيَاسِ عَلَى جَوَازِ النصب بعد الفاء في لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلُكَ، وَرَدَّ بِتَخْرِيجِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى مَا مَرَّ وَأَنَّ النصب لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ لَوُجُودِهِ بَعْدَ النفي وَلَا جَزْمَ بَعْدِهِ. اهـ وفي هَذَا نَظَرٌ لِتَجْوِيزِ الْكُوفِيِّينَ الْجَزْمَ بَعْدَ النفي أَيْضاً.

تنبيه: شرط الجزم بعد الأمر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع أن الشرطية وحدها موضعه كأحسن إلي أحسن إليك بخلاف لا أحسن إليك فلا يجوزم إذ لا يناسب: إن تحسن إلي لا أحسن إليك، ونحو: أين بيتك أزرك، أي أن تعرفنيه أزرك بخلاف: أين بيتك أضرب زيداً في السوق. وقس الباقي.

قوله: (أجاز الكوفيون) أي دون البصريين، وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن، أو لعطفه على الأسباب على حد:

* لَوْ لَا تَوَقَّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ *

أو بتضمين لعل معنى التمني ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب، وإطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال، وقد يدفع بأنه أَدْعَى قُرْبَهُ لِقَصْدِ التلبيس على قومه فأتى بلعل قال في الارتشاف: وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين.

قوله: (المقرون بالفاء) مثلها واو المعية كما مر.

٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعِلٌ عَطِفٌ تَنْصِبُهُ «أَنْ» : ثَابِتًا، أَوْ مُنْحَذِفٌ يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ بِأَنْ مَحْذُوفَةً أَوْ مَذْكُورَةً، بَعْدَ عَاطِفٍ تَقْدَّمَ عَلَيْهِ اسْمٌ خَالِصٌ : أَيْ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ :

[٣٣٠] وَلَبِئْسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبِئْسِ الشَّفُوفِ فَ «تَقَرَّرَ» مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مَحْذُوفَةٌ، وَهِيَ جَائِزَةُ الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ اسْمًا صَرِيحًا، وَهُوَ لَبِئْسُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

[٣٣١] إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَغْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ فَ «أَغْقَلُهُ» : مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مَحْذُوفَةٌ، وَهِيَ جَائِزَةُ الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ اسْمًا صَرِيحًا، وَهُوَ «قَتْلِي»، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

[٣٣٢] لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍّ فَارْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِثْرَابًا عَلَى تَرَبِّ

قوله : (فعل عطف) فيه مسامحة لأن المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك .

قوله : (بعد عاطف) مراده به خصوص الواو والفاء، وثم وأو ولذا لم يمثل لغيرها لعدم سماعه .

قوله : (اسم خالص) أي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرًا كان كما مثله أو غيره كلولا زيد، ويحسن إلي لهلكت وكقوله :

وَلَوْلَا رَجَالٌ مِنْ رَزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلٌ سَبِيحٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا
بنصب أسوء عطفاً على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة .

قوله : (للبس عباءة) الصواب كما في نسخ، ولبس بالواو عطفاً على قولها قبله :

لَبِئْسَتْ تَخَفُّقُ الْأَرْيَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَضَرٍ مُنِيفٍ
والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه .

قوله : (إني وقتلي سليكا) بالتصغير رجل كان قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها، فأخبر به هذا الشاعر فقتله، ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت تمثيلاً لحاله حيث ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لأن إناثها إذا عافت الماء أي امتنعت منه لا تضرب لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره .

قوله : (لأن قبله اسماً صريحاً الخ) اعترض بأن قتلي مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكاً على المفعولية، وأجيب بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع ساكنه فهو اسم تأويلاً .

قوله : (لولا توقع معتراً) بالعين المهملة أي فقير متعرض للسؤال والأثراب جمع ترب بكسر

فَ «أَرْضِيهِ: مَنْصُوبٌ «بِأَنَّ» مَحذُوفَةٌ جَوَازاً بَعْدَ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا اسماً صَرِيحاً - وَهُوَ «تَوَقُّعٌ» - وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى: ٥١] فَ «يُرْسِلُ»: مَنْصُوبٌ بِ «بِأَنَّ» الْجَائِزَةِ الْحَذْفِ، لِأَنَّ قَبْلَهُ «وَحياً» وَهُوَ اسْمٌ صَرِيحٌ.

فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ غَيْرَ صَرِيحٍ - أَي: مَقْصُوداً بِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ - لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ، نَحْو: «الطَّائِرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الذُّبَابِ» فَ «يَغْضِبُ»: يَجِبُ رَفْعُهُ، لِأَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى «طَائِرٍ» وَهُوَ اسْمٌ غَيْرُ صَرِيحٍ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْفِعْلِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لِأَنَّ، وَحَقُّ الصَّلَةِ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً، فَوُضِعَ «طَائِرٌ» مَوْضِعَ «يَطِيرُ» - وَالْأَصْلُ «الَّذِي يَطِيرُ» - فَلَمَّا جِيءَ بِأَنَّ عُدِلَ عَنِ الْفِعْلِ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ لِأَجْلِ أَل؛ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ.

٦٩٤ - وَشَذَّ حَذْفُ «أَنَّ» وَنَصْبُ، فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى لَمَّا فَرَعَ مِنْ ذِكْرِ الْأَمَاكِينِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا بِ «بِأَنَّ» مَحذُوفَةً - إِمَّا وَجُوباً، وَإِمَّا جَوَازاً - ذَكَرَ

الفوقية، وهو المساوي في العمر أي لولا أي متوقع لإرضاء كل من سألني ما كنت أوتر على أترابي بالعطاء أحداً بل أقصر عليهم.

قوله: (فيرسل منصوب) أي لغير نافع عطفاً على: وحياً، والاستثناء مفرغ من الأحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في حال من الأحوال إلا في حال كونه موحى إليه أي ملهماً له كأم موسى، أو مسمعاً له من وراء حجاب كموسى، أو مرسلأً إليه رسولاً كعادة باقي الأنبياء فكلها نصب على الحال، وتحتل المفعولية المطلقة على معنى إلا تكليم وحي أو تكليماً من وراء حجاب، أو تكليم إرسال، وعلى هذين فكان تامة، وأن يكلمة فاعلها، أو ناقصة، وعلى الثاني خبرها وحياً أي ما كان تكليم الله بشراً إلا تكليم إحياء الخ، ولبشر متعلق بكان أو بتبيين فهو خبر لمحذوف أي إرادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي لبشر.

قوله: (لم يجوز النصب) أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أما مع غير الصريح بأن كان مصدراً متوهماً كالمصيد مما قبل فاء السببية فيجب إضمار إن كما مر. ولم يجعل هذا كالاسم الصريح لأنه غير موجود.

قوله: (الطائر) مبتدأ خبره الذباب.

قوله: (في سوى مامر) هو عشرة يجوز الإضمار في خمسة: لام كي، والعطف على اسم خالص بالواو أو الفاء أو ثم أو أو، ويجب في خمسة: لام الجحود، وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية، ويزاد كي التعليلية فإن المصنف لم يذكرها، والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين، ويزاد أيضاً ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فإنه بأن مضمرة وجوباً وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف إن.

أَنْ حَذَفَ «أَنْ» وَالتَّصَبُّ بِهَا فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «مَرَّةٌ يَخْفَرُهَا» يَنْصَبُ «يَخْفَرُ» أَيُّ: مَرَّةٌ أَنْ يَخْفَرُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ «خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» أَيُّ: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٣٣] أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَخْضَرَ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِيْدِي؟
فِي رِوَايَةٍ مَنِ نَصَبَ «أَخْضَرَ» أَيُّ: أَنْ أَخْضَرَ.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥ - بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

٦٩٦ - وَأَجْزَمَ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذَا مَا

٦٩٧ - وَحَيْثُمَا أَلَى، وَحَرَفٌ إِذَا مَا كَلِنْ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

الْأَدَوَاتِ الْجَازِمَةُ لِلْمُضَارِعِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَهُوَ اللَّامُ الدَّالَّةُ عَلَى الْأَمْرِ، نَحْوُ: «لَيَقُمْ زَيْدٌ» أَوْ عَلَى

قوله: (شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح.

قوله: (ألا أي هذا) استفتاحية، وأيها منادى، وذا صفته في محل رفع، والزاجري بدل من ذا أو صفة له، وأخضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوعي، وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف: مره يحفرها فإنه حذف بلا دليل، وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل، فأجازه الأخفش وجعل منه «أَفْعِزْ الله تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ» [الزمر: ٦٤] وتسمع بالمعيدي خير برفع: أعبد وتسمع، وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في: «وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ» [الروم: ٢٤] أن يريكم صلة أن حذفت، وبقي الفعل مرفوعاً، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله اهـ. وذهب قوم إلى أن الحذف في غير ما مر سماعي مطلقاً رفع أو نصب قيل: وهو الصحيح. ويحتمله شرح التسهيل بأن يرجع قوله وهذا هو القياس إلى الرفع بعد حذف أن فقط لا إلى الحذف أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

قوله: (طالِباً) أي أمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً.

قوله: (وحرف) خبر مقدم عن إذا ما.

قوله: (ما يجزم فعلاً واحداً) أي أصالة؛ وإلا فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل.

قوله: (الدالة على الأمر) أي وضعاً وإن استعملت في غيره كالأخبار في: «فَلْيَمْدُدْ لَهُ

الدَّعَاءِ، نَحَوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وَ «لَا» الدَّالَّةُ عَلَى النَّهْيِ، نَحَوُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أَوْ عَلَى الدَّعَاءِ، نَحَوُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ١٨٦] وَ «لَمْ» وَ «لَمَّا» وَهُمَا لِلنَّفْيِ، وَيَخْتَصَّانِ بِالْمُضَارِعِ، وَيَقْلِبَانِ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيِّ، نَحَوُ: «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ، وَلَمَّا يَقُمْ عَمْرُو» وَلَا يَكُونُ النَّفْيُ بِلَمَّا إِلَّا مُتَّصِلًا بِالْحَالِ.

الرَّحْمَنُ مَدًّا [مریم: ٧٥] والتهديد في: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفَرْ﴾ [الكهف: ٢٩] وكذا يقال في لا الناهية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله. وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو: لأكرم ولتكرم يا زيد لأن الأمر فيهما للغائب وتقل في فعلهما المعلوم، والثاني أقل لأن له صيغة تخصه. وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام، ومنه قراءة أبيّ وأنس «فبذلك فلتفرحوا» وحديث: «لتأخذوا مصافكم»، ومن الأول ولنحمل خطاياكم قوموا فلا تصل لكم، والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها لا زائدة على الأظهر، ويروى: فلا أصلي بالنصب على أنها لام كي، والفاء زائدة، ويروى بسكون الباء تخفيفاً وهذه اللام مكسورة حملاً على لام الجر لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء، والشيء يحمل على مقابله، وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر، وتحريكها بعد ثم أجود، والأصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي.

قوله: (الدالة على النهي) خرج الزائدة والناحية، وجوز الكوفيون جزم النافية إذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء: ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم وأجيب بأن الجزم على توهم الشرط قبله أي إن لم أربطه ينفلت، وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير، وفعل المتكلم قليل جداً لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر إلا إن كان مجهولاً فيكثر لأن المنهي غير المتكلم كما في التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد.

قوله: (وهما للنفي الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية، ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١٨].

* أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ *

وخرج بلما هذه لما الحينية فتختص بالماضي لفظاً ومعنى كما مر في الإضافة ولما الإيجابية وهي التي بمعنى إلا فتختص بالجمل الاسمية نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] أو بالماضي لفظاً لا معنى كأنشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك إلا فعله فلا يدخلان على المضارع أصلاً.

قوله: (ولا يكون الخ) إشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق. وأما في لم فقد يتصل نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾، وقد ينقطع نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١] أي ثم كان وبقرّب نفيها من الحال فلا يجوز: لما يقيم زيد في العام الماضي

وَالثَّانِي: مَا يَجْزُمُ فَعْلَيْنِ، وَهُوَ «إِنْ» نَحْوُ: «وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ

بخلاف لم ويكون منفياً متوقع الحصول غالباً نحو: ﴿لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٌ﴾ [ص: ٨] أي إلى الآن ما ذاقوه وسيدوقونه. قال الزمخشري ولذا كان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] مشعراً بإيمانهم بعد لأن توقعه تعالى محقق الحصول، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، ويجوز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم إلا ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ﴾ [هود: ١١١] بشد إن ولما أي لما يهملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم. واختار ابن هشام ﴿لَمَّا يُؤْفِقُوا أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٩] بدليل ليوفيهم لأن التوفية متوقعة بخلاف الإهمال، وأجاب الدماميني بأن توقع ما بعدها أغلبي كما مر على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الإهمال بدليل استرسالهم في القبائح، وتختص لم بضد ما مر، وبمصاحبة الشرط كلو لم وإن لم، وتفصل من مجزومها اضطراراً كقوله:

فَاضْطَحَّتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلُ

وقد لا تجزم نحو: لم يوفون بالجار، قيل والنصب بها لغة قراءة ألم نشرح، وقوله: *

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْر أَيُّوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

بفتح نشرح ويقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة، ثم حذفها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها قاله في شرح الكافية، وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن.

قوله: (والثاني ما يجزم فعلين) أي غالباً، وقد يجزم فعلاً، وجملة كما سيثله الشارح، وقد يجزم فعلاً واحداً كما سيأتي في قوله:

* وَيَعْدُ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنَ *

وإنما عملت هذه الأدوات في شيئين دون حروف الجر لإفادتها، ربط الثاني بالأول فكأنهما شيء واحد وقيل الأدوات لم تعمل إلا في الشرط وحده عمل في الجواب أو هو مع الأداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما، ثم إن الجواب إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً، ولا محل لجملته كجملة الشرط لأخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء، أو إذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء، أو إذا في محل جزم لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المغني والكشاف وقال الدماميني وأقره الشمني: الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اهـ. ولا يقال إنها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لأنها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو: من يُقِمُّ فإني أكرمه في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر، وعلى الثاني محل

بِهِ اللَّهُ ﴿[البقرة: ٢٨٤]، وَ «مَنْ» نَحْو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] وَ «مَا» نَحْو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] وَ «مَهُمَا» نَحْو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾

الخبرية فقط كهي في نحو: من يقيم أكرمه اتفاقاً لظهور أثر الشرط في الفعل.
قوله: (وهي أن) هي أم الباب، وقد تكون نافية كلياً ومخففة من المشددة كما مر في بابهما، وزائدة كقوله:

وَرَجَّحَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ لِقِيَّتَهُ عَلَى السُّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

ونحو: زيد وإن كان أكثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو للحال أي زيد بخيل، والحال أنه أكثر ماله، وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل، والواو للعطف على مقدر أي إن لم يكن ماله وإن أكثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق إذ لا يعلق على الشيء ونقيضه معاً بل التعميم أي إنه بخيل على كل حال.

قوله: (وما تفعلوا الخ) ما اسم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي: أي شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء أي ومن شر، ويعلمه جواب الشرط أي يجازكم به من إطلاق السبب وهو العلم على المسبب، وهو الجزاء وحاصل إعراب أسماء الشروط، وكذا الاستفهام أن الأداة إن وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً نحو: متى تأتته وأياناً تؤمنك وحيثما تستقيم الخ، وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً كـ ﴿أَيُّمَّا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه، وإن وقعت على حدث مفعول مطلق لفعل الشرط كأني ضرب تضرب اضرب، أو على ذات فإن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يقيم أضربه فهي مبتدأ وكذا إن كان متعدياً واقعاً على أجنبي منها نحو: من يعمل سوءاً يجز به، وخبره إما جملة الشرط أو الجواب، أوهما معاً أقوال فإن كان متعدياً وسلط على الأداة فهي مفعوله نحو: وما تفعلوا من خير، ومن يضرب زيداً أضربه وإن سلط على ضميرها، أو على ملاسبه فاشتغال نحو من يضربه، أو من يضرب أخاه زيداً أضربه فيجوز في من كونها مفعولاً لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ أو في خبره ما مر. وإنما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس إذا لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه، ولأنه قد يقترن بالفاء أو إذا الفجائية. وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتر ذلك في إذا لأنها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الإضافة.

قوله: (مهما تأتينا الخ) مهما اسم شرط إما مبتدأ في خبر ما مر، أو مفعول بمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تأت على حد: زيداً مررت به، والأول أرجح لما مر في الاشتغال، ومن آية بيان لمهما فهو حال منها، أو من هاء به العائدة إليها، والضمير في بها عائد على آية كما اختاره في

لَتَسْحَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿[الأعراف: ١٣٢] و«أَيُّ» نَحْو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١] و«مَتَى» كَقَوْلِهِ:

[٣٣٤] مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ
و«أَيَّانَ» كَقَوْلِهِ:

[٣٣٥] أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنَ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا
و«أَيْنَمَا» كَقَوْلِهِ:

[٣٣٦] أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

و«إِذْ مَا» نَحْو قَوْلِهِ:

[٣٣٧] وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا
و«حَيْثُمَا» نَحْو قَوْلِهِ:

[٣٣٨] حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ الدَّهْرُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

المعني لا على مهما، وقوله فما نحن الخ جواب الشرط. والأرجح كون ما حجازية لا مهملة لأن الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجرداً من الباء إلا منصوباً فالأولى الحمل عليه فمؤمنين إما في محل نصب خبر ما، أو رفع خبر نحن.

قوله: (أيا ما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط، وهو تدعوا لأنه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الأول: وتنوين أي عوض عن المضاف إليه أي أي اسم تسموه وما صلة لتأكيد الإبهام في أي وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن فأوقع فله الأسماء موقع الجواب للمبالغة.

قوله: (تعشوا) حال من فاعل تأت فهو مرفوع لا مجزوم من عشا يعشوا إذا أتى ناراً يرجو عندها القرى.

قوله: (أينما الريح الخ) صدره:

* صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ *

أي تلك المرأة كالصاعدة أي الرمح في اللين، والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء، وخضّه بالذكر لأن الثابت فيه أنضر من غيره.

قوله: (وإنك إذ ما تأت) من الإتيان أي تفعل وكذا آتيا ويروى تَأَبَّ وآتِيَا من أَبِي يَأْتِي إِذَا امْتَنَعَ.

قوله: (نجاحاً) أي ظفراً بالمراد، وغابر الأزمان يطلق على المستقبل كما هنا، وعلى الماضي أيضاً.

و«أَتَى» نَحْوُ قَوْلِهِ:

[٣٣٩] خَلِيلِي أَتَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
وهذه الأدوات - الَّتِي تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ - كُلُّهَا أَسْمَاءٌ، إِلَّا «إِنْ»، وَإِذَا مَا» فَإِنَّهُمَا حَرْفَانِ، وَكَذَلِكَ
الأدوات الَّتِي تَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً كُلُّهَا حُرُوفٌ.

٦٩٨ - فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ: شَرْطٌ قُدِّمًا يَشْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَاباً وَسَمًا
يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ فِي قَوْلِهِ: «وَأَجْزِمُ بِإِنْ - إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَتَى» يَقْتَضِيَانِ

قوله: (إِلَّا أَنْ وَإِذَا مَا) فَإِنْ حُرْفٌ اتِّفَاقاً وَإِذَا مَا عَلَى الْأَصَحِّ فَهُمَا لِمَجْرَدِ التَّعْلِيلِ لَا مَحَلَّ
لَهُمَا، وَالْبَوَاقِي أَسْمَاءٌ اتِّفَاقاً إِلَّا مَهْمَا فَعَلَى الْأَصَحِّ، وَقَدْ عَلِمْتَ إِعْرَابُهَا. وَكُلُّهَا ظُرُوفٌ إِلَّا مِنْ وَمَا
ومهما فمَنْ لِلتَّعْمِيمِ فِي ذَوِي الْعِلْمِ، وَمَا وَمَهْمَا لِغَيْرِهِمْ فَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَقِيلَ مَهْمَا أَعْمَ مِنْ مَا
وإِلَّا أَيُّ فَحَسَبَ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ مِنْ ظَرْفٍ وَغَيْرِهِ، وَالظَّرْفُ إِمَّا زَمَانِي وَهُوَ مَتَى وَأَيَّانَ فَهُمَا لِلتَّعْمِيمِ
الْأَزْمَنَةِ، وَقِيلَ أَيَّانَ خَاصَّةً بِالْمُسْتَقْبَلِ وَلَوْ غَيْرَ شَرْطِيَّةٍ فَلَا يَقَالُ: أَيَّانَ خَرَجْتَ أَوْ مَكَانِي وَهُوَ أَيْنَ
وَأَتَى وَحَيْثُمَا فَهِيَ لِلتَّعْمِيمِ الْأَمَكَّةُ فَجُمْلَةُ الْأَدَوَاتِ الْجَازِمَةِ فِعْلَيْنِ أَحَدُ عَشَرَ وَهِيَ بِالنَّظَرِ لِاتِّصَالِهَا بِمَا
وَعَدَمِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ:

تَلْزِمُ مَا فِي حَيْثُمَا وَإِذَا مَا وَامْتَنَعَتْ فِي مَا وَمِنْ وَمَهْمَا
كَذَلِكَ فِي أَتَى وَبَاقِيهَا أَتَى وَجِهَانِ إِثْبَاتٌ وَحُذْفٌ ثَبَتَا

ولم يذكر المصنف منها إذا وكيف ولو لأن المشهور في إذا لا تجزم إلا في الشعر كما في
شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل أن جزمها في الشعر كثير، وفي النثر نادر. وأما كيف فقد تكون
شرطاً غير جازم نحو ينفق كيف يشاء «يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ» [آل عمران: ٦] وجوابها
في ذلك محذوف لدلالة قبله، وأجاز الكوفيون جزمها فقيلاً مطلقاً وقيل بشرط اقترانها بما، وأما لو
فستأتي.

قوله: (فعلين الخ) مفعول مقدم ليقضين، والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسماً، لإيهامه أن
إِنْ وَإِذَا لَا يَقْتَضِيَانِ فِعْلَيْنِ. وَعَلَى هَذَا فَمَفْعُولُ قَوْلِهِ سَابِقاً وَاجْزِمُ بِأَنْ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ هُنَا أَوْ
إِنْ فِعْلَيْنِ مَفْعُولُهُ، وَجُمْلَةُ يَقْتَضِيَانِ صِفَتُهُ حُذِفَ رَابِطُهَا أَيُّ يَقْتَضِيَانِهَا. وَعَلَى هَذَا فَجُمْلَةُ وَحَرْفٌ إِذَا
مَا مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَفْعُولِهِ.

قوله: (شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوخ التفصيل، أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط،
وقدم صفته، وجملة يتلو الجزء من الفعل والفاعل إما مستأنفة أو خبر ثانٍ لشرط أو صفة ثانية له،
والرابط محذوف أي يتلوه، وفي نسخ شرطاً بالنصب فهو مفعول ليقضين على أن جملته مستأنفة
لا نعت لفعلين الذي هو مفعول اجزم.

قوله: (وسمًا) أي سمى، ونائب فاعله يعود على الجزء وجواباً لمفعوله الثاني أي أن الفعل

جُمْلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا - وَهِيَ الْمُتَقَدِّمَةُ - تُسَمَّى شَرْطًا، وَالثَّانِيَةُ فَالْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِعْلِيَّةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَسْمِيَّةً، نَحْوُ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

إِذَا كَانَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ جُمْلَتَيْنِ فِعْلِيَّتَيْنِ فَيَكُونَانِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلَانِ مَاضِيَيْنِ، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» وَيَكُونَانِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ» [الإسراء: ٧].

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضَارِعَيْنِ، نَحْوُ: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ» [البقرة: ٢٨٤].

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَاضِيًّا وَالثَّانِي مُضَارِعًا، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّاتَهَا نُوفْ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا» [هود: ١٥].

الثاني كما يسمى جزاء لترتبه على الأول كالشواب المترتب على الفعل يسمى جواباً لشبهه جواب السؤال في لزومه لكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز في الأصل ثم صاراً حقيقة عرفية.

قوله: (جملتين) الأولى فعلين كما عبر به المصنف لأن الشرط لا يكون جملة أصلاً، وليكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلاً كالشرط وإن لم يكن لازماً فيه.

قوله: (وهي المتأخرة) أخذه من قوله: يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أدواته كما هو مذهب البصريين، وما يتقدم على الأداة من شبه الجواب فهو دليله، والجواب محذوف لا هو الجواب نفسه خلافاً للكوفيين. وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أدواته، ولا معمول الشرط على الأداة لصداقتها فلا يتقدم عليها شيء من أجزاء جملتها خلافاً للكسائي فيهما.

قوله: (وماضيين) مفعول ثانٍ لتلفيهما بمعنى تجدهما، والمراد ماضيين لفظاً فقط لأن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطاً، وجواباً سواء في ذلك كان غيرها على الأصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقد، أم لا. وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما واقعان في الماضي كـ «إِنْ كُنْتُ قُلْتُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ» [المائدة: ١١٦] و«إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ» [يوسف: ٧٧] «وَأِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ» [يوسف: ٢٦] فمؤول بأن المراد أن يتبين في المستقبل أنني كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك قد علمته «وَأِنْ يَسْرِقْ» [يوسف: ٧٧] في المستقبل فأخبركم أنه قد سرق أخوه وإن يتبين قَدْ قَمِيصُهُ مِنْ دُبُرٍ فاعلموا أنها كذبت، وقيل الجواب في الأخيرين محذوف، والمذكور تعليل له أي أن يسرق فتأس، لأنه قد سرق إلخ وإن تبين قَدْ قَمِيصُهُ مِنْ دُبُرٍ فهو بريء لأنها كذبت، ونظيره «وَأِنْ يَكْذُوبُكَ فَقَدْ كَذَبْتَ رَسُولٌ» [آل عمران: ١٨٤] أي فتسل بمن قبلك.

قوله: (على أربعة أنحاء) أي أقسام والأحسن كونهما معاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما،

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُضَارِعاً، وَالثَّانِي مَاضِياً، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٤٠] مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئَةٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَسَنٌ أَيْ: إِذَا كَانَ الشَّرْطُ مَاضِياً وَالْجَزَاءُ مُضَارِعاً - جَازَ جَزُمُ الْجَزَاءِ، وَرَفَعُهُ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ: فَتَقُولُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو، وَيَقُومُ عَمْرُو» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٤١] وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظاً أو معنى وهو المضارع المنفي بلم أو مختلفين كأن لم تقم فمت ثم كون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لأن فيه خروجاً من الأضعف وهو عدم التأثير إلى الأقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة، وأجازه الفراء والمصنف اختياراً بدليل الحديث الذي في الشرح فقوله: وهو قليل أي عند المصنف والفراء والأولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضياً وعدمه، ويجوز اختلافهما.

قوله: (من يكذبنني إلخ) كنت بفتح التاء خطاباً للممدوحه والشجا بفتح الشين المعجمة، والجيم ما ينشب في الحلق أي يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ في العنق.

قوله: (وبعد ماض) أما متعلق برفع وإن كان مؤخراً لأن الأصح توسعهم في الظرف كما مر أو حال من الجزاء أي رفعك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن. والمراد الماضي ولو معنى كأن لم تقم أقوم بالرفع، ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الإحسان فإن لم تكن تراه على قول الصوفية إن تراه جواب الشرط أي إن فنيت عن نفسك وشهواتها رأيته رؤية حضور ومشاهدة قلبية.

قوله: (حسن) فيه إشارة إلى أن الجزم أحسن كما في شرح الكافية، والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه عن الأداة إلا على الجواب المحذوف لا أنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملاً فيما قبل الأداة كزيد إن أتاني أكرمه، ويمتنع جزم المعطوف عليه لأنه مستأنف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب بتقدير الفاء وسيأتي أن المضارع مع الفاء يرفع وجوباً لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده، ويمتنع التفسير لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء الأداة لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معاً، ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول بالضرورة لأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل، وفيه مجال للمناقشة.

قوله: (وإن أتاه خليل) أي فقير من الخلّة بفتح المعجمة وهي الحاجة، والمسغبة المجاعة. ويروى يوم مسألة وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع.

وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مُضَارِعاً وَالْجَزَاءُ مُضَارِعاً وَجَبَ الْجَزْمُ فِيهِمَا وَرَفُعَ الْجَزَاءِ ضَعِيفٌ كَقَوْلِهِ:

[٣٤٢] يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ

٧٠١. وَأَقْرَعُ يَمَّا حَتَمًا جَوَاباً لَوْ جُعِلَ شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا، لَمْ يَنْجَعِلْ أَيْ: إِذَا كَانَ الْجَوَابُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، وَذَلِكَ كَالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، نَحْوُ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ» وَكَفَعِلِ الْأَمْرِ، نَحْوُ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَضْرِبْهُ» وَكَالْفِعْلِيَّةِ الْمُنْفِيَّةِ بِمَا، نَحْوُ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أَضْرِبْهُ» أَوْ «لَنْ» نَحْوُ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أَضْرِبْهُ».

قوله: (وإن كان الشرط مضارعاً) أي غير منفي بلم وإلا فكالماضي كما مر.

قوله: (وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده.

قوله: (ضعيف) ظاهره كالمصنف أنه لا يختص بالضرورة شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان: أينما تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد: والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقاً كما بعد الماضي، وقال سيويه: الأرجح ذلك إذا لم يكن قبله ما يطلبه كأنك في بيت الشارح وإلا فالأولى كونه خبراً عنه دالاً على الجواب على التقديم والتأخير، ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا وأطلق حذف الجواب فيما مر، ولا يأتي هنا القول الثالث فيما مر لفقد علته إذ الأداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء، وظاهر المصنف أن المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقاً للمبرد أو سماه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيويه.

قوله: (يا أقرع إلخ) بالضم والفتح كما مر في نحو: أزيد بن سعيد.

قوله: (وجب اقترانه بالفاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء إذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة وخضت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له، ولا تحذف إلا في ضرورة كقوله:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْعَيِّ وَالصَّبَا سَيُلْقَى عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

وقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الناس مثلاً

أو ندور كحديث: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها».

قوله: (كالجملة الاسمية) أورد عليه: وإن أطعموهم أنكم لمشركون، وأجيب بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي أشركتم ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه لأن ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشمني وغيره، ويكفي دالاً على القسم عدم الفاء في الجواب، وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله:

فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا - كَالْمُضَارِعِ الَّذِي لَيْسَ مَنْفِيًّا بِمَا، وَلَا بِلَنْ، وَلَا مَقْرُونًا بِحَرْفِ التَّنْفِيسِ، وَلَا بِقَدْ، وَكَالْمَاضِي الْمُتَصَرِّفِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَقْرُونٍ بِقَدْ - لَمْ يَجِبِ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، نَحْوُ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِئُ عَمْرُو» أَوْ «قَامَ عَمْرُو».

٧٠٢ - وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ كَ «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ»

طَلِبِيَّةٌ وَاسْمِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وبما وقد وبِلَنْ وبِالتَّنْفِيسِ

مثال الجامد «إِنْ تَرَنِّي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي» [الكهف: ٣٩]، والمقرون بقَدْ «إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ» [يوسف: ٧٧]، وبِالتَّنْفِيسِ [التوبة: ٢٨] وزاد في المعني الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلها كان نحو: «أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا» [المائدة: ٣٢]، وكذا المصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو: «وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ» [الأنعام: ٣٥] الآية.

قوله: (وكفعل الأمر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصريح لكن إن كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بعراققتها في الاستفهام نحو: «أَقَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ» [الزمر: ١٩] أو بغيرها آخر عنها كإن قام زيد فهل تكرمه أو فمن يكرمه أو فأيكم يكرمه.

قوله: (لم يجب اقترانه بالفاء) بل إن كان مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم جاز اقترانه بها كما صرح به ابن الناظم قال الإسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الأخير، ويجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لا أن الفعل نفسه هو الجواب وإلا كان يجب جزمه، ويحكم بزيادة الفاء مع أن العرب التزمت رفعه معها فدل على أصالتها داخلة على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو: فمن يؤمن بربه فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة: «إِنْ تَضِلْ إِخْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ» [الروم: ٣٦] بكسران ورفع تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر إلخ ونحو: إن قام زيد فيقوم عمرو. وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وما فعلى ثلاثة أضرب: فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كإن قام زيد قام عمرو، أو ماضياً لفظاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير: قد كان قميصه إلخ فإن قصد بالمستقبل وعد أو وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد أجزاء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقيق وقوعه نحو: «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ» [البقرة: ٢٨٤] وجاز عدمه باعتبار استقباله.

قوله: (وتخلف الفاء) بالمد مفعول تخلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى المفاجأة من إضافة الدال للمدلول، وهل إذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف.

أَيُّ: إِذَا كَانَ الْجَوَابُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، وَيَجُوزُ إِقَامَةُ «إِذَا» الْفُجَائِيَّةِ مُقَامَ الْفَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وَلَمْ يُقَيَّدِ الْمُصَنِّفُ الْجُمْلَةَ بِكَوْنِهَا اِسْمِيَّةً اسْتِغْنَاءً بِقَهْمِ ذَلِكَ مِنَ التَّمْيِيلِ، وَهُوَ «إِنْ تَجَدَّ إِذَا لَنَا مَكَافَاةً».

٧٠٣ - وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنَ بِالْفَاءِ أَوْ الْوَائِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ جَزَاءِ الشَّرْطِ فِعْلٌ مَقْرُونٌ بِالْفَاءِ أَوْ الْوَائِ - جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْجَزْمُ، وَالرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَقَدْ قُرِئَ بِالثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بِجَزْمِ «يَغْفِرُ» وَرَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ بِالثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ:

قوله: (جملة اسمية) أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو: إن قام زيد فويل، أو فما عمرو قائم أو فإن عمراً قائم وأشعر تمثيله أنه لا يربط بإذ إلا بعد إن دون غيرها من الأدوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان: وقد تظافرت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع فيحتاج في غيرها إلى سماع، وقد سمع بعد إذا الشرطية نحو: «فإذا أصاب به مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ» [الروم: ٤٨] اهـ. وأفهم قوله نخلف منع جمعها مع الفاء لأنها خلف عنها، وأما قوله تعالى: «حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ» [الأنبياء: ٩٦] إلى قوله فإذا هي شاخصة فإذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء إسقاطي.

قوله: (والفعل من بعد إلخ) تقدم إعراب مثله غير مرة.

قوله: (الجزم) أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كما في التصريح أي لما مر عن المغني أنها مع الفاء في محل الجزم كقراءة: «مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ» [الأعراف: ١٨٦] «وَإِنْ تُخَفِّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ» [البقرة: ٢٧١] بجزم يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أما على قول الدماميني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها، ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر.

قوله: (والرفع) أي استئنافاً بناء على أن الفاء يستأنف بها كالواو أو عطفاً على مجموع الشرط وجوابه.

قوله: (والنصب) أي بإضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستفهام لأن الجزاء يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بشم جاء الرفع كآية: «وَإِنْ يَقَاتِلُوكُمْ يُولُوكُمْ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ» [آل عمران: ١١١] والجزم كآية: «وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا» [محمد: ٣٨] وامتنع النصب إذ لا مدخل فيه لثم.

قوله: (الرفع) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس.

[٣٤٣] فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ربيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَتَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
رُوي بِجَزْمٍ «تَأْخُذْ» وَرَفَعِهِ، وَنَصْبِهِ.

٧٠٤ - وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتَفَا
إِذَا وَقَعَ بَيْنَ فِعْلِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَقْرُونٌ بِالْفَاءِ، أَوْ الْوَاوِ - جَازَ نَصْبُهُ
وَجَزَمَهُ، نَحْوُ: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ، وَيَخْرُجَ خَالِدٌ، أَكْرِمَكَ» بِجَزْمٍ «يَخْرُجُ» وَنَصْبِهِ، وَمِنْ النَّصْبِ
قَوْلُهُ:

[٣٤٤] وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُمُ
يَجُوزُ حَذْفُ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَالْاِسْتِغْنَاءُ بِالشَّرْطِ عَنْهُ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى

قوله: (أبو قابوس) كنية النعمان بن المنذر وملك العرب غير مصروف للعلمية والعجمة وشبهه
بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن الملتجئ إليه وذباب العيش بكسر المعجمة عقبه وأجب
الظهر أي مقطوعة، والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير، والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل
الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنامه أي نبقى بعده في شدة وسوء حال.

قوله: (وجزم أو نصب) مبتدأ سوغه التقسيم ولفعل إما خير أو متعلق بهما على التنازع
والخير محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية وأثر ظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض
مجهول أي حوط بالجملتين ونائب فاعله إما عائد لفعل فالفه للإطلاق أو للفاء والواو للتثنية
وجواب الشرط محذوف أي جاز ذلك.

قوله: (جاز جزمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستفهام في عدم التحقيق، ويمتنع
الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء أشموني قال الإسقاطي: وهلا جاز على الاعتراض لجواز
اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المغني اهـ. وقد
قرأ الجمهور قوله تعالى: «ثُمَّ يُدْرِكُ الْمَوْتَ» [النساء: ١٠٠] بالجزم عطفاً على يخرج وجواب
الشرط فقد وقع أجره على الله، وقرأ الحسن بالنصب، وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع
وخرجها ابن جني على إضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المعزوم كذا في إعراب السمين.

قوله: (إن المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله تفتناً للإيضاح وحاصله اشتراط الدليل
على أيهما حذف.

قوله: (حذف جواب الشرط إلخ) أي بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط

حَذَفِهِ، نَحْوُ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» فَحَذَفُ جَوَابِ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ «أَنْتَ ظَالِمٌ» عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَنْتَ ظَالِمٌ، إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ»، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي لِسَانِهِمْ.
وَأَمَّا عَكْسُهُ - وَهُوَ حَذْفُ الشَّرْطِ وَالاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِالْجَزَاءِ - فَقَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:
[٣٤٥] فَطَلَّفَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ

ماضياً لفظاً كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كأنت ظالم إن لم تفعل، ومنه [الزخرف: ٨٧] ﴿لَيْسَ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجَمَنَّكَ﴾ [مریم: ٤٦] فجملة ليقولن ولأرجمنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضی شرطه، ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض إلا في الضرورة خلافاً للكوفيين، ولا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّزْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾ [آل عمران: ١٨٤] حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وإن تجهروا فلا فائدة في الجهر لأنه يعلم السر وإن يكذبوك فتأس لأنه قد كذبت مع أن شرطه غير ماض لأن محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده لكن يرد نحو ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦] حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعله غير ماض إلا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر.

قوله: (وهذا كثير) عبارة المغني حذف جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو: هو ظالم إن فعل. والثاني: هو إن فعل ظالم ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] اه، وكذا يجب إن كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج بقوله إن تقدم عليه إلخ ما إذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥] إلخ أي فافعل أو وقع جواباً نحو إن جاء في جواب: أتكرم زيدا فإن الحذف فيهما جائز لا واجب.

قوله: (فقليل) أي إذا حذف جملة الشرط كلها كقوله:

* متى تَوَخَّذُوا قَسراً بِظَنَّةٍ عَامِرٍ *

أي متى تثقفوا تؤخذوا أما إذا بقي منها بقية كلا النافية في بيت الشارح ونحو: إن خير فخير فكثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي، ومن الكثير أيضاً بل الواجب حذف فعل الشرط وإبقاء مفسره في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] لكن بشرط مضی الفعل مع إن خاصة فالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله:

* أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ *

وقوله:

* ولديك إن هو يَسْتَرِذُكَ مَزِيدٌ *

أَيُّ: وَإِلَّا تُطْلَقُهَا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ.

٧٠٦ - وَأَخَذِيفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَخْرَزَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ يَسْتَدْعِي جَوَاباً، وَجَوَابُ الشَّرْطِ: إِمَّا مَجْزُومٌ، أَوْ مَفْرُوعٌ بِالْفَاءِ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ إِنْ كَانَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مُثَبَّتَةً، مُصَدَّرَةً بِمُضَارِعٍ - أَكْدَ بِاللَّامِ وَالتَّوْنِ نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَا ضَرِيْبَ زَيْدًا» وَإِنْ صُدْرَتْ بِمَا ضِ افْتَرَنَ بِاللَّامِ وَقَدْ، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ» وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً فَبِإِنْ وَاللَّامِ، أَوْ اللَّامِ وَحْدَهَا، أَوْ بِإِنْ وَحْدَهَا، نَحْوُ: «وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ» وَ «وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» وَ «وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ» وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مَنفِيَّةً فَيَنْفِي بِمَا أَوْ لَا أَوْ إِنْ، نَحْوُ: «وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ» وَالْاِسْمِيَّةُ كَذَلِكَ.

قوله: (مفروقك) كمقعد ومجلس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر.

قوله: (وجواب الشرط إلخ) أي يستدل على كون المذكور جواباً للشرط أو للقسم بهذه العلامات.

قوله: (باللام والتون) أي بهما معاً وجوباً عند البصريين فإن خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد.

قوله: (باللام وقد) أي غالباً وقد يجرّد لفظاً منهما معاً أو أحدهما فيقدّران فيه كـ «قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ» [البروج: ٤] فإنه جواب القسم في أول السورة حذفت منه اللام، وقد للطول كما في المغني وهذا في الماضي المثبت المتصرف أما للنفي فسيأتي، وأما الجامد فيقترن باللام فقط نحو: والله لعسى زيد أن يقوم أو لنعم رجلاً زَيْدًا لا لبس فلا تقترن بشيء كوالله ليس زيد قائم، فتأمل.

قوله: (فبأن واللام إلخ) الأكثر اجتماعهما ونادر تجرّدها منهما كقول أبي بكر في تشاجر بينه وبين عمر: والله أنا كنت أظلم منه. إلا أن استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود: والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

قوله: (نفي بما إلخ) أي وجرّد من اللام وجوباً سواء كان الفعل مضارعاً كما مثله، أو ماضياً كآية: «وَلَيْتَ زَالًا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ» [فاطر: ٤١] أي ما أمسكهما ونحو: والله ما قام زيد أو لا قام، وشذ النفي بلم أو لن كما شذ اقتران المنفي باللام.

قوله: (والاسمية كذلك) أي تنفي بما أو لا أو أن، وتجرّد من اللام وما مر كله في القسم غير الاستعطافي أما هو فجوابه جملة انشائية كقوله:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبِلْتَ فَاهَا

وقوله:

فَإِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقَسَمَ حَذَفَ جَوَابُ الْمُتَأَخَّرِ مِنْهُمَا لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ؛ فَتَقُولُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ يَقُمُ عَمْرُو»؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الْقَسَمِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو»؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ.

٧٠٧ - وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبِلَ ذُو خَبَرٍ فَالشَّرْطُ رُجِحَ، مُطْلَقًا، بِلا حَذَرٍ
أَي: إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسَمُ أُجِيبَ السَّابِقُ مِنْهُمَا، وَحُذِفَ جَوَابُ الْمُتَأَخَّرِ، هَذَا إِذَا لَمْ
يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِمَا ذُو خَبَرٍ؛ فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا ذُو خَبَرٍ رُجِحَ الشَّرْطُ مُطْلَقًا، أَي: سَوَاءٌ كَانَ مُتَقَدِّمًا أَوْ
مُتَأَخَّرًا؛ فَيُجَابُ الشَّرْطُ وَتُحْذَفُ جَوَابُ الْقَسَمِ؛ فَتَقُولُ: «زَيْدٌ إِنْ قَامَ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ» وَ «زَيْدٌ وَاللَّهِ
إِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ».

٧٠٨ - وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ
أَي: وَقَدْ جَاءَ قَلِيلًا تَرْجِيحُ الشَّرْطِ عَلَى الْقَسَمِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا وَتَقَدُّمِ الْقَسَمِ، وَإِنْ لَمْ
يَتَقَدَّمْ ذُو خَبَرٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

بَعِيثُكَ يَا سَلَمَى ارْجَحِي ذَا صَبَابَةٍ

ولا يجاب بالإنشاء قَسَمٌ غَيْرُهُ.

قوله: (فإذا اجتمع شرط وقسم) أي ولو كان القسم مقدراً كما مر في: «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ
لَمُشْرِكُونَ» [الأنعام: ١٢١].

قوله: (حذف جواب المتأخر منهما) يستثنى الشرط الامتناعي كـ «ولو لا فیتعین الاستغناء
بجوابه عن جواب القسم وإن تأخر خلافاً لابن عصفور كقوله:

*

قال الدماميني: والحق أن لولا وجوابها جواب القسم، ولم يغنِ شيء عن شيء وهو مقتضى
كلام التسهيل في باب القسم.

تنبيه: إذا تأخر القسم مقروناً بالفاء وجب جعل الجواب له، وجملة القسم جواب الشرط
كأن قام زيد فوالله لأضربه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على
تقديرها وهو ضعيف لأن حذفها خاص بالضرورة أشموني.

قوله: (وقبل) بالضم خبر مقدم عن ذو خبر أي ما يطلب خبراً من مبتدأ أو ناسخ.

قوله: (وقد جاء قليلاً إلخ) هذا مذهب الفراء كما في حواشي البيضاوي، ومنعه الجمهور
وحملوا البيت على الضرورة أو أن اللام زائدة لا موطئة وانظر لِمَ لَمْ يجعل الشرط وجوابه جواب
القسم كما مر في: لولا الله إلخ.

[٣٤٦] لَيْتَن مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نُسْتَفِيلُ
فَلَامُ «لَيْتَن» مُوَطَّئَةٌ لِقَسَمٍ مَحْذُوفٍ - وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهِ لَيْتَن - وَ«إِنْ»: شَرْطٌ، وَجَوَابُهُ «لَا
تُلْفِنَا» وَهُوَ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَلَمْ يُجِبِ الْقَسَمُ، بَلْ حُذِفَ جَوَابُهُ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ
عَلَيْهِ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى الْكَثِيرِ - وَهُوَ إِبْجَابَةُ الْقَسَمِ لَتَقْدُمِهِ - لَقِيلَ: لَا تُلْفِنَا؛ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ
مَرْفُوعٌ.

فصل لو

٧٠٩ - «لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ، فِي مُضِيِّ، وَيَقِيلُ إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلَ
لَوْ تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَيْنِ:

قوله: (لئن منيت) أي ابتليت وغِبُّ الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته، وخص غب المعركة
لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيهاً على شدة شجاعتهم وعدم إهمالهم
العدو في أي حالة، وننتفل بالفاء لا بالقاف أي ننبأ ونفصل.

قوله: (فلام لئن موطئة إلخ) هو من قولهم: موضع وطئ أي يسهل المشي فيه فكأنها
وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع تفهم الجواب، وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة
الشرط مطلقاً بعد قسم لفظي، أو مقدر لتؤذن بأن الجواب له لا للشرط، والغالب دخولها على أن
وهي غير لام الجواب، ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمَّح وقال الزمخشري وغيره: لا يجب
دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كما الموصولة في آية:
﴿لَمَّا آتَيْنَكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] أولاً كما الزائدة في آية: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْتِيهِمُ﴾
[هود: ١١١] ظاهر المغني الأول كذا في حواشي البيضاوي.

قوله: (بإثبات الياء) واحتمال أنه جواب القسم حذفت ياؤه للضرورة بعيد؛ والله أعلم.

فصل لو

قوله: (استعمالين) زاد غيره أربعة: العرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً،
والتحضيض: لو تأمر فتطاع، والتقليل «تصدقوا ولو بظلف محرق» ذكره ابن هشام اللخمي فهي
حيثُ حذف حرف تقليل لا جواب له كالأولين لكن نظر فيه الدماميني بأن كل ما أورد شاهد على التقليل
تصلح فيه شرطية بمعنى إن حذف جوابها، والتقليل مستفاد من المقام أي وإن كان التصديق بظلف
فلا تتركوه. الرابع: التمني نحو: لَوْ تَأْتَيْنَا فتحدثنا بالنصب قيل ومنه ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧]
أي رجعة إلى الدنيا ولذا نصب فنكون في جوابها لكن يحتمل أنه نصب لعطفه على الاسم الخالص
وهو كرة ومذهب المصنف أن لو هذه هي المصدر به أغنت عن فعل التمني والأصل: وددت لو
تأتينني إلخ فحذف وددت لإشعار لو به لكثرة مصاحبتها له فأشهدت ليت في الإشعار بالتمني فنصب

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، وَعَلَامَتُهَا صِحَّةُ وَفُوعٍ «أَنَّ» مَوْقِعَهَا، نَحْوُ: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أَيُّ: قِيَامُهُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمَوْضُولِ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَلَا يَلِيهَا - غَالِبًا - إِلَّا مَاضٍ مَعْنَى، وَلِهَذَا قَالَ: «لَوْ حَرَفٌ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ»، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ» وَفَسَّرَهَا سَبَبِيَّةً بِأَنَّهَا حَرَفٌ لِمَا كَانَ

جوابها كلياً وإنما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرية لا يدخل على مثله لأن التقدير لو ثبت أن لنا كرة فصلة لو محذوفة، وإن وصلتها فاعل به فإن قلت: لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر أنها مفعول لفعل التمني الذي نابت عنه، والتقدير وددت إتيانك فتحديثك ووددنا ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لو الشرطية أشربت معنى التمني أي فلا بد لها من جزء كالشرط ولو مقدراً وقيل هي قسم برأسها فلا جزء لها كما هي على قول المصنف ولا تسبك بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الأقوال قد يجيء لها جواب بمنصوب كلياً، وقد لا يجيء.

قوله: (مصدرية) أي فترادف أن معنى وسبكاً في إبقاء الماضي بعدها على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال إلا أنها لا تنصب ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلاً كقولها ما كان ضرك لو مننت أي منك أو مفعولاً نحو: «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ» [البقرة: ٩٦] أو خبراً كقول الأعشى:

وَرِيْثًا فَاتٍ قَوْمًا جُلَّ أَمْرِهِمْ مِّنَ الثَّانِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

والظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحو ود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود أي يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تكلف لا يخفى ويشهد لثبوتها «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا» [القلم: ٩] بنصب يدهنوا عطفاً على تدهن لأن معناه أن تدهن فهو من العطف على معنى، وقيل نصب في جواب ودُّوا لإشعاره بالتمني وفيه أن الجواب لا يكون إلا للإنشاء بالاستقراء وردوا خبر عن تمنٍّ حصل منهم فتأمل.

قوله: (في مضى) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول إذ المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف للحصولين، وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق بمعنى الإخبار بأن الجواب كان مربوطاً بالشرط ومعلقاً عليه في النفوس فهو حالي أي حال النطق بلولاً في الماضي أفاده سم.

قوله: (حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإتيان بكان للاحتراز عن إن فإنها لما يقع في المستقبل ومثلها إذا لكنها ليست حرفاً، والإتيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فإنها لما وقع في الماضي لوقوع غيره وبالسین الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كما لم يقع في الماضي فهي مصرحة بأن الجواب لم يكن وقع، ولا

سَيَقَعُ لَوْفُوعٌ غَيْرُهُ، وَقَسَرَهَا غَيْرُهُ بِأَنَّهَا حَزَفُ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ الْأَخِيرَةُ هِيَ

هو واقع الآن فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على الثاني كان يحصل في الماضي عند حصول الأول، وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لأجل امتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم في الدمايني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال: حرف امتناع لامتناع كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وإن أوهم صنيع الشرح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر إلى منطوق لو وغيره إلى المفهوم أه صبان وقول الدمايني: لأن عدم اللازم إلخ فيه نظر لأن الأول ليس لازماً للثاني بل ملزوم له، وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل حصول الأول فالأول ملزوم لا لازم، وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة سيبويه إنما تفيد أن لو تدل التزاماً على امتناع الثاني من حيث ربطه بالأول الممتنع بمقتضاها من حيث أن الأول لازم لأن اللازم هو الثاني لا الأول فتأمل.

قوله: (حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد لاقتضاها كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك لأن الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم، وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب، واللازم لجواز تعدد الأسباب فيوجد لسبب آخر وكذا يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدل على امتناع نال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فمجيء زيد محكوم بانتفائه بمقتضى لو، ويكونه يستلزم ثبوته ثبوت إكرامه في الماضي وهل هناك حيثلذ إكرام آخر غير اللازم عن المجيء أولاً، لا يتعرض لذلك بل الأكثر امتناع الأول، والثاني معاً أه إلا أن تؤول عبارة القوم وسيبويه بأن المراد فيهما أنها تدل على امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب، وهو الشرط لا على امتناعه مطلقاً أي أن جوابها ممتنع من حيث امتناع المعلق عليه، وقد يكون ثابتاً لسبب غيره لا أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ما ذكروا الحاصل لو تدل مطابقة على أنه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب، ويلزمه انتفاء شرطها أبداً إذ لو كان حاصله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليل في الماضي بل للإيجاب فيه مثل لما لأن الثابت الحاصل لا يعلق وأما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقاً بل إذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الأكثر نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] فانتفاء الرفع، وهذاية الجميع لا من ذات لو بل لأنه لا سبب لهما غير المشيئة المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً أما إذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كلو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً لاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج ونفيه أصلاً وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كما في المطول إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء، ونقيضه أليق فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بأبعد النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتاً كآية: ﴿وَلَوْ

فَاعِلٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «لَوْ ثَبَتَ أَنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ لَقُمْتُ» أَي: لَوْ ثَبَتَ قِيَامُ زَيْدٍ، وَقِيلَ: زَالَتْ عَنِ الِاخْتِصَاصِ، وَ«أَنَّ» وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ مُبْتَدَأً، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ» أَي: لَوْ قِيَامُ زَيْدٍ ثَابِتٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ.

٧١١ - وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صَرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى قَدْ سَبَقَ أَنَّ «لَوْ» هَذِهِ لَا يَلِيهَا - فِي الْغَالِبِ - إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُضَارِعٌ فَإِنَّهَا تَقْلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيِّ، كَقَوْلِهِ:

[٣٤٨] رُهْبَانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَاهَدْتَهُمْ
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا
وَلَا بُدَّ لَلْوِ هَذِهِ مِنْ جَوَابٍ، وَجَوَابُهَا: إِمَّا فَعْلٌ مَاضٍ، أَوْ مُضَارِعٌ مُنْفِيٌّ بِلَمْ.

إِضْمَارُ كَانَ الشَّائِنَةِ وَقَالَ السِّيْرَافِيُّ هُوَ مِنَ الْأَوَّلِ فَحَلَقِي فَاعِلٌ بِمَحذُوفٍ يَفْسِرُهُ شَرْقُ أَي لَوْ شَرْقُ حَلَقِي هُوَ شَرْقٌ فَحَذَفَ الْفَعْلُ أَوَّلًا، ثُمَّ الضَّمِيرُ الْمُبْتَدَأُ فَهِيَ مَخْتَصَةٌ بِالْفَعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

قَوْلُهُ: (فَاعِلٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ) أَي كَمَا هِيَ كَذَلِكَ بَعْدَ مَا الْمَصْدُورَةُ اتِّفَاقًا نَحْوُ: لَا أَكَلِمَهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ أَي مَا ثَبَتَ أَنَّ الْخَ وَيَرْجَحُهُ أَنَّ فِيهِ إِبْقَاءٌ لَوْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِالْفَعْلِ وَأَوْجِبَ الزَّمْخَشَرِيُّ كَوْنَ خَبَرٍ إِنْ حِينَئِذٍ فَعْلًا لِيَكُونَ عَوْضًا عَنِ الْمَحذُوفِ مَعَ أَنَّ وَقُوعَهُ اسْمًا شَائِعٌ جَامِدًا كَانَ كَأَيَّةٍ «وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ» [لقمان: ٢٧] أَوْ مُشْتَقًّا كَقَوْلِ لَيْدٍ:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَاحِ أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

ومثله كثير.

قَوْلُهُ: (وهذا مذهب سيبيويه) ظاهره رجوع الإشارة إلى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون أو وصلتها مبتدأ لا يحتاج الخبر لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه ولعله قول ثان له.

قَوْلُهُ: (أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية، والتي بمعنى أن واحترز بالغالب عن الثانية لأن التي تصرف المضارع إلى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر.

قَوْلُهُ: (رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور، وجملة ييكون حال من هاء عهدتهم، وعزة اسم محبوبته، وصرح باسمها تلذذاً وتصحيحاً للوزن وإلا فحقها الإضمار كسابقه.

قَوْلُهُ: (ولا بُدَّ لَوِ هَذِهِ) أي الشرطية بقسميها فخرج الزائدة لمجرد الوصل فلا تحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر في أن الوصلية، والجواب إما مذكور أو محذوف لدليل نحو: «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ» [الرعد: ٣١] إلخ تقديره والله أعلم: ما نفعهم وكقول عمر وحاتم المارين.

قَوْلُهُ: (منفي بلم) أي لا بغيرها لأنه يشترط في جوابها المضى لفظاً أو معنى وهو هذا،

وَإِذَا كَانَ جَوَابُهَا مُثَبَّتًا، فَلَا أَكْثَرَ اقْتِرَائُهُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو» وَيَجُوزُ حَذْفُهَا؛ فَتَقُولُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو».

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بَلَمْ لَمْ تَصَحِّبْهَا اللَّامُ؛ فَتَقُولُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو».

وَإِنْ نَفِيٍّ بِمَا فَلَا أَكْثَرَ تَجَرُّدُهُ مِنَ اللَّامِ، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ مَا قَامَ عَمْرُو»، وَيَجُوزُ اقْتِرَائُهُ بِهَا، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمَا قَامَ عَمْرُو».

أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْ مَا

٧١٢ - أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَقَا - لَيْلُوا تَلَوَهَا وَجُوبًا - أَلِفًا

والماضي إما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرنى أن لا يمر عليّ ثلاثة وعندي منه شيء» فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يراد أن المضارع المنفي بما مستقبل لفظاً ومعنى، والظاهر أن لا في: أن لا يمر زائدة للتوكيد على حد: لثلا يعلم أهل الكتاب أي لأن يعلم قيل، وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو: «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ» [البقرة: ١٠٣] إلخ لأن بين الاسم والماضي تشابهاً من حيث قبول اللام، والأصح أن جملة لمثوبة إلخ مستأنفة فاللام للابتداء أو في جواب قسم مقدر لا في جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا تحتاج لجواب كما في التوضيح والتمني على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم تلهفاً عليهم، ويحتمل أنها شرطية حذف جوابها أي لأثبوا.

قوله: (مثبتاً) أي ماضياً مثبتاً.

قوله: (منفياً بلم) أي مضارعاً منفياً بلم.

قوله: (لم تصحبه اللام) أي لأنها لا تصحب منفياً بغير ما، كما في التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم.

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا

قوله: (أما كهمما إلخ) المراد أنها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لا أنها بمعناها جميعاً لأنها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل.

قوله: (وفا إلخ) كالاستدراك على ما قبله لما ستعرفه، وفا مبتدأ خبره جملة ألف، وألفه للإطلاق، ووجوباً حال من ضمير ألف الراجع للفاء، ولتلو مفعوله إن بني للفاعل بزيادة اللام للتقوية وإلا تعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحباً لتاليها وعليها هذا الإعراب فلا مسوغ للابتداء بفا لا أن تجعل الجملة حالاً لازمة من أما فيسوغ على حد:

أَمَّا: حَرْفُ تَفْصِيلٍ، وَهِيَ قَائِمَةٌ مَقَامَ أَدَاةِ الشَّرْطِ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ: وَلِهَذَا فَسَّرَهَا سَيِّبُونَهُ

* سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ *

ويمكن جعل قوله: لتلو صفة لفا فيسوغها أي وفا مصاحبة لتلو تلوها ألف وجوباً فتأمل.

قوله: (أما حرف تفصيل) أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر، ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي: الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسباً أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول: أما زيد فمنطلق أي وأما غيره فلا فهي على هذا للتفصيل اهـ تصريح والحق أن ذلك لا يتأتى في كل المواضع إذ التزامه في نحو: أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل والمقابل كان يقال: الازمان مختلفة أما بعد كذا فأقول وأما قبلها فلا ونقل حفيد العصام عن الزمخشري أن التفصيل إما لمجمل سابق، أو لمتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهيمه، ويترك ما عداه ومنه: أما بعد فلا تقدير على هذا إلا أنه مخالف لأكثر النحاة اهـ. وإذا كانت للتفصيل فأما إن تكرر مع كل الأقسام كـ ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ [الكهف: ٨٠] إلخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾ [النساء: ١٧٥] إلخ أي وأما غيرهم فبضد ذلك أو بكلام يذكر في موضعه نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] إلخ أي وأما الذين آمنوا فيكون علمه إلى ربههم بدليل ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] إلخ.

قوله: (مقام أداة الشرط) أي دائماً فلا تفارقه كالتركيد، ولذا قال الموضح: هي حرف شرط وتركيد دائماً، وتفصيل غالباً وصريح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل نائبة عنه ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها، ولا تصلح للعطف إذ لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو ما مر ولا الفعل على مفعوله في نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] وهكذا ولا للزيادة لعدم الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء في أفعل به باطل لأن اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة بخلاف اللزوم في أفعل به فلرفع قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قيل: لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول: إما علماً فعالماً ولا شك أنه عالم ذكرت العلم أم لا أجب بأنه من إقامة السبب مقام المسبب أي مهما تذكر العلم فأنت محق لأنه عالم، ومثله كثير وأما كونها للتركيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه بما حاصله أن جوابها لما كان معلقاً على المحقق، وهو وجود شيء في الدنيا بدليل تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لا محالة إذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلا تذكر إلا عند قصد التحقيق.

قوله: (ولهذا فسرهما سيبويه إلخ) قد يقال: هذا التفسير لا يدل إلا على نيابتها عن الأداة فقط، والفعل محذوف بعدها وإنما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب أنهم التزموا حذف الفعل بعد أما، وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو

بِمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَالْمَذْكُورُ بَعْدَهَا جَوَابُ الشَّرْطِ؛ فَلِذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْفَاءُ، نَحْوُ: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، وَالْأَصْلُ: «مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» فَأَنْبِيتُ «أَمَّا» مُنَابَ «مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ»؛ فَصَارَ «أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ثُمَّ أُخْرِتِ الْفَاءُ إِلَى الْخَبَرِ، فَصَارَ «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَقَا لِيَلُو تَلُوَهَا وَجُوبَا أَلْفَا».

٧١٣ - وَحَذَفَ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثَرٍ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُسِبَا قَدْ سَبَقَ أَنَّ هَذِهِ الْفَاءُ مُلْتَزِمَةُ الذَّكْرِ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

كالعوض من الفعل المحذوف، والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما اه صبان.

قوله: (فلذلك لزمته الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمته الفاء التي تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف، وإبقاء لأثره في الجملة فلزوم الفاء إنما هو لنيابتها عن الأداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لأنها لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الأداة لأنها هي العاملة في الجواب على المختار فإن قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح لمباشرة الأداة كما مر فلم لزمتم أما مطلقاً؟ أجيب بأنه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي: لأنها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمته الفاء، وامتنع جزمه ولو مضارعاً.

قوله: (والأصل مهما إلخ) فمهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويمكن إما تامة ففاعلها ضمير مهما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أي موجوداً ومن شيء بيان لمهما للتعميم ودفع إرادة نوع بعينه، وقيل من زائدة، وشيء فاعل يكن، وحينئذ فرباط جملة الخبر بالمبتدأ إعادته بمعناه لأن مهما معناه شيء وإنما خص الجمهور ومهما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لأن أن للشك والشرط هنا محقق وأياً تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة وغيرهما خاص بقبيل كالزمان في متى، والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم، ووجود شيء ما لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على أنها بمعناها. وحكى المصريح عن بعضهم تقديرها بأن، لأنها أم الباب أي إن أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت أن وشرطها وأنبيت أما منابهما.

قوله: (ثم أخرت الفاء) أي إصلاحاً للفظ لكراهته تلو الفاء وإما ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلخوا الفاء عن موضعها وفصلوا بينهما بجزء من الجواب. وذلك واحد من ستة إما بالمبتدأ كمثال الشارح، أو بالخبر كأما في الدار فزيد، أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظاً ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] أو محلاً ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء ﴿وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] على نصب ثمود

[٣٤٩] فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ
 أَي: فَلَا قِتَالَ، وَحُذِفَتْ فِي النَّثْرِ أَيْضًا: بِكَثْرَةِ، وَيَقْلَةُ؛ فَالْكَثْرَةُ عِنْدَ حَذْفِ الْقَوْلِ مَعَهَا،
 كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟» [آل عمران: ١٠٦] أَي
 قِيْلَ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ، وَالْقَلِيلُ: مَا كَانَ بِخِلَافِهِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالُ
 يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ» هَكَذَا وَقَعَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ «مَا بَالَ» بِحَذْفِ الْفَاءِ،
 وَالْأَصْلُ: أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالَ رِجَالُ، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ.

ويجب تقدير عامله بعد الفاء لثلاثي الفاصل بينها وبين أما، أو بظرف كأما اليوم فاضرب زيداً،
 والمختار عند المصنف أنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لإما النائية عنه ليكون
 المعلق عليه مطلقاً فيكون أبلغ في تحقق الجواب، ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها إلا مع أما
 لكونها مزحقة عن مكانها كما مر. السادس: بجملة الشرط دون جوابه «فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ
 فَرَوْحٌ» [الواقعة: ٨٨] أي فجزاؤه روح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لثلاثي
 يبحف بها، ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لأسبقهما فالفصل إما باسم واحد
 منه الموصول مع صلته، أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا بأكثر إلا بالجملة الدعائية إن
 تقدمها فاصل كأما اليوم رحمك الله فالأمر كذا. اهـ أشموني. والظاهر أن مثلها الجملة الاعتراضية
 كما سيأتي عن الهمع في آية «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ» [آل عمران: ١٠٦].

قوله: (فأما القتال النخ) مبتدأ خبره جملة: لا قتال لديكم، والرباط إعادة المبتدأ بلفظه،
 والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة. وقد يقال: يصح تقدير القول أي فأقول:
 لا قتال لديكم، والرباط حيثنذ ما مر، أو محذوف أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الإخبار
 والمعنى حيثنذ خلافاً لمن منعه. وقوله سيراً اسم لكن، وخبرها محذوف أي ولكن سيراً لديكم أو
 هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسيرون سيراً أو عراض المواكب بكسر العين
 المهملة، وبالضاد المعجمة شقها وناحتها.

قوله: (لكثرة عند حذف القول معها) ظاهره تبعاً لمفهوم المتن أن حذفها حيثنذ كثير فيفيد
 جواز إبقائها مع حذف القول على قلة، وهو ظاهر الهمع، وصرح الأشموني كالتوضيح بوجوب
 حذفها مع القول استغناء عنهما بالمقول، وحكى في الهمع قولاً بمنع حذفها ولو مع القول إلا
 للضرورة. وإن الجواب في الآية «فَذُوقُوا» [الأنعام: ٣٠] والأصل، فيقال لهم: ذوقوا فحذف
 القول، وانتقلت الفاء للمقول، وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول
 ثلاثة أقوال.

قوله: (ما بال رجال) الأولى: في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقدير فأقول: ما بال
 النخ. وأظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً فإنه إخبار بشيء
 مضى لا يصح فيه تقدير القول.

٧١٤ - لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدًا لِلْوَلَا وَلَوْمَا اسْتِعْمَالَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونَا دَالِّينِ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدًا»، وَيَلْزَمَانِ حِينَئِذٍ الْإِبْتِدَاءَ؛ فَلَا يَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ بَعْدَهُمَا مَحذُوفًا وَجُوبًا، وَلَا بُدَّ لَهُمَا مِنْ جَوَابٍ، فَإِنْ كَانَ مُثْبِتًا قُرِنَ بِاللَّامِ، غَالِيًا، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بِمَا تَجَرَّدَ عَنْهَا غَالِيًا، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بَلَمَ لَمْ يَفْتَرِنْ بِهَا، نَحْوُ: «لَوْلَا زَيْدٌ لَاكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَاكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ مَا جَاءَ عَمْرُو، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَمْ يَجِيءَ عَمْرُو»؛ فزَيْدٌ - فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا - مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْلَا زَيْدٌ مُوجُودٌ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ.

٧١٥ - وَبِهِمَا التَّخْصِصُ مَزًى، وَهَلَاءُ، أَلَا، أَوَّلِيئُهَا الْفِعْلَانِ أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى الاسْتِعْمَالِ الثَّانِي لِلْوَلَا وَلَوْمَا، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّخْصِصِ؛ وَيَخْتَصُّانِ حِينَئِذٍ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: «لَوْلَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَلَوْمَا قَتَلْتُ بَكْرًا» فَإِنْ قَصَدْتَ بِهِمَا التَّوْبِيخَ

قوله: (إذا امتناعاً) مفعول لعقد أي ربطاً امتناعاً لشيء بوجود غيره.

قوله: (إلا على المبتدأ) أي ولو ضميراً متصلاً كلولاه ولولاك فإنها وإن كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشيء عند سبويه لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوباً.

قوله: (من جواب) أي كجواب لو في شروطه المارة، وقد يحذف للدليل نحو ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] أي لهلكتم.

قوله: (غالباً) من غيره في المثبت:

* لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَّانِي كُنْتُ مُعْتَدِرًا *

وفي المنفي بما قوله:

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الطَّاعِنِينَ لَمَّا أَبَقْتُ نَوَاهِمَ لَنَا رُوحاً وَلَا جَسَداً

قوله: (وبهها الخ) متعلق بمز أي ميزر والتخصيص مفعوله، وهلا عطف على الهاء من بهما، أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك، وإلا ألا عطف على هلا بحذف العاطف.

قوله: (فإن قصدت بهما التوبيخ) أي بلولا ولوما وكذا هلا وإلا فإنها كلها ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل، والتنديم أي الإيقاع في الندم، وحيتذ تختص بالماضي لفظاً نحو ﴿وَلَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣] ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [الأحقاف: ٢٨] ومنه: هلا التقدم، في البيت الآتي، أو تأويلاً كقوله: وإلا الكمي الخ أي لولا عددتم. وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني.

كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا، وَإِنْ قَصَدْتَ بِهِمَا الْحَثَّ عَلَى الْفِعْلِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ الْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا﴾ أَيُّ: لِيَتَفَقَّهُوا. وَبَيَّعَةُ أَدَوَاتِ التَّخْضِيزِ حُكْمُهَا كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: «هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا» وَلَا فَعَلْتَ كَذَا» وَلَا مُحَقِّقَةً كَالْأَلَامُ مُشَدَّدَةً.

٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ، أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ قَدْ سَبَقَ أَنْ أَدَوَاتِ التَّخْضِيزِ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيِّنَاتِ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْاسْمُ بَعْدَهَا، وَيَكُونُ مَعْمُولًا لِفِعْلِ مُضْمَرٍ، أَوْ لِفِعْلِ مُؤَخَّرٍ عَنِ الْاسْمِ؛ فَلَا أَوَّلَ كَقَوْلِهِ:

[٣٥٠] هَلَّا التَّقْدُمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

فَ «التَّقْدُمُ» مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: هَلَّا وَجِدَ التَّقْدُمُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[٣٥١] تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوَطْرَى، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا

فَ «الْكَمِيُّ»: مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْلَا تَعْدُونَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَ، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: لَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ، فَ «زَيْدًا» مَفْعُولٌ «ضَرَبْتَ».

قوله: (كان مستقبلاً) أي لفظاً كهلا تضرب زيدا أو معنى كما مثله.

قوله: (وَأَلَا مخففاً) أي فيكون للتخفيض نحو ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا﴾ [التوبة: ١٣] ولم يذكرها في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض، وهو كالتخفيض إلا أنه طلب بلين لا بإزعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لمشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التخفيض فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور، أو للإشارة إلى أنها قد تأتي له كالأية فتكون خمسة.

قوله: (بفعل مضمر) متعلق بعلق الواقع صفة لاسم، وقوله: أو بظاهر أي أو بفعل ظاهر، وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل المضمر كإن الشأنية نحو:

* فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

قوله: (الأن بعد الخ) قيل بحذف الهمزة، ونقل حركتها اللام، ولعله الرواية. وإلا فالوزن صحيح مع الهمزة، واللجاجة من لج يلج كعلم يعلم، وتلحوني من لحيت الرجل إذا لمته. وقوله: والقلوب صحاح، أي خالية من الغضب عامرة بالود.

قوله: (تعدون عثر النيب) بكسر النون جمع ناب وهي المسنة من النوق وبني منادي، وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحمقاء، والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه أي المتغطي به، والمقنع الذي على رأسه بيضة الحديد والله أعلم.

الإخبار بالذي، والألف واللام

- ٧١٧ - مَا قِيلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبَرٌ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
- ٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
- ٧١٩ - نَحْوُ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا»؛ فَذَا «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخِذَا هَذَا الْبَابَ وَضَعَهُ التَّحْوِثُونَ لَامْتِحَانِ الطَّالِبِ وَتَذْرِيبِهِ، كَمَا وَضَعُوا بَابَ التَّمْرِينِ فِي التَّصْرِيفِ لِذَلِكَ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَخْبِرْ عَنْ اسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِ «الَّذِي»؛ فَظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّكَ تَجْعَلُ «الَّذِي» خَبَرًا عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ، لَكِنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَجْعُولُ خَبَرًا هُوَ ذَلِكَ الْاسْمُ، وَالْمُخْبِرُ

الإخبار بالذي والألف واللام

قوله: (ما قيل الخ) ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبر، وجمله قبل أخبر صلته، والعائد الهاء في عنه، والذي مقصود لفظه أولاً وثانياً فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني، وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية. إما مترادفة أو متداخلة.

قوله: (وما سواهما) أي سوى الاسم الذي قيل: أخبر عنه، وسوى لفظ الذي من بقية الجملة.

قوله: (خلف معطي التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الإخبار عنه. وهذا الاسم هو معطي التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فإنه يصير خبراً بعد أن كان مفعولاً مثلاً.

قوله: (لامتحان الطالب) أي فيسمى باب الامتحان، وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر، وكثيراً إما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوي الحكم لأن فيه إسنادين إلى الضمير، وإلى الظاهر، أو القصر في نحو الذي قام زيد رداً على من اعتقد خلافه أو شركته، أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

قوله: (كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه إلا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لابتنائه على جميع أبوابها وجواب ذلك: قَرَأَى كَسَكْرَى، وأصله قرأاً بهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياءً ثم ألفاً لما سيأتي في الإبدال. قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال، وقد أعدته ثلاثاً وهي كيف تبني من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ أفلح بالنقل، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك؟ وجوابها أن أصله ووأى

عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ «الَّذِي» كَمَا سَتَعْرِفُهُ، فَقِيلَ: إِنَّ الْبَاءَ فِي «بِالَّذِي» بِمَعْنَى «عَنْ»، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْ الَّذِي.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَكَ ذَلِكَ؛ فَجِئْ بِالَّذِي، وَاجْعَلْهُ مُبْتَدَأً، وَاجْعَلْ ذَلِكَ الْاسْمَ خَبَرًا عَنْ الَّذِي، وَخُذِ الْجُمْلَةَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا ذَلِكَ الْاسْمُ فَوَسِّطْهَا بَيْنَ الَّذِي وَبَيْنَ خَبَرِهِ، وَهُوَ الَّذِي الْاسْمُ، وَاجْعَلِ الْجُمْلَةَ صِلَةً لِلَّذِي، وَاجْعَلِ الْعَائِدَةَ عَلَى الَّذِي الْمَوْصُولِ ضَمِيرًا، تَجْعَلْهُ عِوَضًا عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ الَّذِي صَيَّرْتَهُ خَبَرًا.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَخْبِرْ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ «ضَرَبْتُ زَيْدًا»؛ فَتَقُولُ: الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، قَالِذِي: مُبْتَدَأً، وَزَيْدٌ: خَبَرُهُ، وَضَرَبْتُهُ: صِلَةُ الَّذِي، وَالْهَاءُ فِي «ضَرَبْتُهُ» خَلْفٌ عَنْ «زَيْدٍ» الَّذِي جَعَلْتَهُ خَبَرًا، وَهِيَ عَائِدَةٌ عَلَى «الَّذِي».

كوكب قلبت الياء ألفاً لتحركها، وفتح ما قبلها فصار وواى كسكرى، ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة، قلبت الأولى همزة فصار أوى فإذا جمعته قلت أوون بحذف الألف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفىون فإذا أضفته لنفسك قلت أوي بحذف النون للإضافة، وقلب واو الجمع ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء اه صبان.

قوله: (بمعنى عن) أي وعنه بمعنى به أي أخبر عن الذي بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذي وللاستعانة أي أخبر متوصلاً إلى هذا الإخبار بالذي.

قوله: (فجىء بالذي الخ) حاصله خمسة: إعمال الابتداء بالذي، وتأخير ذلك الاسم ورفعته على الخبرية، وجعل ما بينهما صلة الذي وأن تجعل في المكان الذي كان فيه الاسم ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه وكذا مطابقاً للموصول لأنه عائده، ويلزم كونه غائباً وإن كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب لأن الموصول في حكم الغائب فإذا قيل: أخبر عن التاء من: ضربت زَيْدًا قلت: الذي ضرب زَيْدًا أنا فعملت ما ذكر من الأعمال إلا أن التاء إذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميراً متصلاً فلذا جيء بأننا بدلها، والضمير الخلف عنها مستتر في ضرب، أو عن بكر من: ضرب زيد بكراً قلت: الذي ضربه زيد بكراً فهاء ضربه خلف قدمت على الفاعل مع أن بكراً كان مؤخراً لا متناع فصل الضمير مع إمكان اتصاله، ويجوز حذفها عائداً منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت: الذي زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر وعن زيد من: جاء زيد وبكر قلت: الذي جاء هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه، أو عن زيد من: مررت بزید وبكر قلت: الذي مررت به وببكر زيد بإعادة الجار في المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من: جئت رغبة فيك قلت: التي جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لأن الضمير يرد

٧٢٠ - وَيَاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُشَبَّهَ
 أَيُّ: إِذَا كَانَ الْاسْمُ - الَّذِي قِيلَ لَكَ أَخْبِرَ عَنْهُ - مُتْنِي فَجِيءَ بِالْمَوْصُولِ مُتْنِي كَاللَّذِينَ،
 وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعًا فَجِيءَ بِهِ كَذَلِكَ كَالَّذِينَ، وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا فَجِيءَ بِهِ كَذَلِكَ كَالَّتِي.
 وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُطَابَقَةِ الْمَوْصُولِ لِلْاسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُ، وَلَا بُدَّ
 مِنْ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ: إِنْ مُفْرَدًا فَمُفْرَدًا، وَإِنْ مُتْنِي فَمُتْنِي، وَإِنْ مَجْمُوعًا فَمَجْمُوعًا، وَإِنْ
 مَذْكَرًا فَمَذْكَرًا، وَإِنْ مُؤَنَّثًا فَمُؤَنَّثًا.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَخْبِرَ عَنِ «الرَّيْدَيْنِ» مِنْ «ضَرَبْتُ الرَّيْدَيْنِ» قُلْتَ: «اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الرَّيْدَانِ»
 وَإِذَا قِيلَ: أَخْبِرَ عَنِ «الرَّيْدَيْنِ» مِنْ «ضَرَبْتُ الرَّيْدَيْنِ» قُلْتَ: «الَّذَيْنِ ضَرَبْتُهُمَا الرَّيْدُونِ» وَإِذَا قِيلَ:
 أَخْبِرَ عَنِ «هِنْدٍ» مِنْ «ضَرَبْتُ هِنْدًا» قُلْتَ: «الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ».

٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَغْرِيفٍ لِمَا أَخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ - كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ، فَرَاعٍ مَا رَعَوْا
 يُشْتَرَطُ فِي الْاسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالَّذِي شُرُوطُ:

الأشياء إلى أصولها، أو عن يوم الجمعة من: صمت يوم الجمعة قلت: الذي صمت فيه يوم
 الجمعة فجاء الخلف بفي لما ذكر وقس على ذلك.

قوله: (وباللذين الخ) أي وكذا اللتين واللاتي، واللاتي والآلي لا بغير ذلك من الموصولات
 ولو قال وبفروع الذي نحو التي لوفى بذلك.

قوله: (إذا كان الاسم الموصول) كذا في نسخ، والصواب حذف الموصول.
 قوله: (المخبر عنه به) أي بالموصول أي بسببه على ما تقدم وقوله: لأنه أي الاسم خبر عنه
 أي عن الموصول.

قوله: (قبول الخ) شروع في شروط الاسم المخبر عنه بعد أن بين كيفية الإخبار، وهذا
 الباب منحصر في هذين الطرفين.

قوله: (قد حتما) خبر عن قبول فألفه للإطلاق لا للتثنية لأن الضمير للمضاف لا للمضاف
 إليه.

قوله: (وكذا الغنى) بالقصر أي الاستغناء أما الممدود فهو التغني بالألحان، وهو مبتدأ خبره
 شرط لا العكس لأنه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة، وكذا حال من الضمير في شرط لتأويله بمشروط
 أي حال كونه مثل ذلك القبول في التحتم.

قوله: (يشترط في الاسم الخ) أفاد أنه لا دخل في هذا الباب للفعل، ولا للحرف إلا إذا
 قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول: الذي هو فعل ماض ضرب.

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّأْخِيرِ؛ فَلَا يُخْبَرُ بِالَّذِي عَمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِغْنَاءِ، نَحْوُ: مَنْ، وَمَا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّعْرِيفِ؛ فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ؛ فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا، كَالِهَاءِ فِي «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ

قوله: (قابلاً للتأخير) أي بنفسه أو بدله كما مر في التاء من: ضربت زيداً.

قوله: (عمّا له صدر الكلام) أي لأن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور، فتفوته الصدارة، ومثله ضمير الفصل على أنه اسم لثلاث يفوته لزوم التوسط، وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعلياً يخبر عمّا له الصدر مع تقدمه فلو قيل: أخبر عن: أيهم من أيهم قائم قلت: أيهم الذي هو قائم على أن أيهم خبر مقدم عن الذي، أو عن من في من تضرب أضرب قلت: من الذي تضربه أضرب فهاء تضربه خلف عن من في إعرابها لأنها كانت مفعولاً مقديماً أخرت لاتصالها بالفعل، ويجوز حذفها لأنها عائد منصوب بالفعل.

قوله: (كأسماء الشرط الخ) أي وكم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر.

قوله: (عن الحال والتمييز) أي للزومهما التنكير فلا يخلفهما الضمير فلا يجوز في: جاء زيد راكباً وطاب نفساً أن تقول: الذي جاء زيد إياه وراكب وطاب إياه نفس.

قوله: (فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] والاسم الظاهر في

﴿وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ﴾

فلا يقال: الذي لباس التقوى هو خير ذلك، ولا الذي في رحمته أطمع الله للمانع الآتي، وكذا الأسماء الواقعة في الأمثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها بأجنبي إذ الأمثال لا تغير ألفاظها.

قوله: (كالهاء في زيد ضربته) أي لعدم الغنى عنها بالأجنبي كزيد وعمرو، لأنك تقول في الإخبار عنها: الذي زيد ضربته هو فتفصلها مؤخرة وهاء ضربته الآن خلف عنها، ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر. فتبقى حيث جملته الخبر عن زيد بلا رابط. فإن جعلتها رابطاً انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد.

قوله: (الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني إذ الإضمار تعريف، وزيادة وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكر الثاني زيادة بيان، وقد ظهر أن أو في قوله: أو بمضمر بمعنى الواو لأنه شرط

بِمُضْمَرٍ؛ فَلَا يُخْبِرُ عَنِ الْمُوصُوفِ دُونَ صِفَتِهِ، وَلَا عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ فَلَا تُخْبِرُ عَنْ «رَجُلٍ» وَحْدَهُ، مِنْ قَوْلِكَ «ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا» فَلَا تَقُولُ: الَّذِي ضَرَبْتُهُ ظَرِيفًا رَجُلٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ لَوَضَعْتَ مَكَانَهُ ضَمِيرًا، وَحَيِّثُذِ يَلْزَمُ وَصْفُ الضَّمِيرِ، وَالضَّمِيرُ لَا يُوصَفُ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ؛ فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُوصُوفِ مَعَ صِفَتِهِ جَارَ ذَلِكَ؛ لَانْتِفَاءُ هَذَا الْمَحْذُورِ، كَقَوْلِهِ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

وَكَذَلِكَ لَا تُخْبِرُ عَنِ الْمُضَافِ وَحْدَهُ؛ فَلَا تُخْبِرُ عَنْ «غُلَامٍ» وَحْدَهُ مِنْ «ضَرَبْتُ غُلَامًا زَيْدًا»؛ لِأَنَّكَ تَضَعُ مَكَانَهُ ضَمِيرًا كَمَا تَقَرَّرَ، وَالضَّمِيرُ لَا يُضَافُ؛ فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ جَارَ ذَلِكَ؛ لَانْتِفَاءُ الْمَانِعِ؛ فَتَقُولُ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ غُلَامٌ زَيْدٌ».

مستقل غير الغنى بالأجنبي، وأن الشروط في كلامه ثلاثة فقط لأن الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازماً للنفي كديار، ولا لغير الرفع كسبحان، والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبراً، ولا في جملة إنشائية كزيد من أين زيد لأنها لا تصلح لجعلها صلة، وأن يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الأعلام كبكر من أبي بكر إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء، وأن يكون بعض جملة واحدة، أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في: إن قام زيد قمت، فتقول: الذي إن قام قمت زيد، وكالمتعاطفين بالفاء في: قام زيد فقعد عمرو فتقول: الذي قام فقعد عمرو زيد لأن ما في الفاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء.

قوله: (بمضمر) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في: رب رجل لقيته لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن، وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذ لأنه لا يخلفه الضمير، ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها.

قوله: (فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح: لأن الضمير لا يوصف، ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده، وصلته وحدها لكونهما شيئاً واحداً ويجوز عنهما معاً ففي: جاء الذي قام تقول: الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميراً مستتراً في جاء، وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لأن الضمير لا يتعلق بشيء، ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه ففي كما مر مثاله. بقي ما إذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار أو عندك، فهل يصح الإخبار عن مجموعهما كأن تقول: الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يتمتع أصلاً فليحذر.

قوله: (عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففي نحو: سر أبا زيد قرب من بكر الكريم يصح الإخبار عن زيد وحده بقولك: الذي سر أباه

٧٢٣ - وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

٧٢٤ - إِنْ صَحَّ صَوْعٌ صِلَةٌ مِنْهُ لِأَنَّ كَصَوْعٍ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ»

يُخْبِرُ بِ«الَّذِي» عَنِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ فِي جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ؛ فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ»، وَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ «ضَرَبْتُ زَيْدًا»: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ».

وَلَا يُخْبِرُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَنِ الْأِسْمِ، إِلَّا إِذَا كَانَ وَاقِعًا فِي جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، وَكَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَصْغَ مِنْهُ صِلَةٌ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ.

وَلَا يُخْبِرُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَنِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ فِي جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، وَلَا عَنِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ فِي جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فِعْلُهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ: كَالرَّجُلِ مِنْ قَوْلِكَ: «نِعَمَ الرَّجُلُ»؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِنْ «نِعَمَ» صِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ.

وَتُخْبِرُ عَنِ الْأِسْمِ الْكَرِيمِ مِنْ قَوْلِكَ: «وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ» فَتَقُولُ: «الْوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ» وَتُخْبِرُ أَيْضًا عَنِ «الْبَطْلِ»؛ فَتَقُولُ: «الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلُ».

٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا رَفِيعَتْ صِلَةُ أَلٍ ضَمِيرٌ غَيْرُهَا أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ

قرب من بكر الكريم زيد، ويمتنع عن كل من الباقي وحده لأن الأب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة، والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده، وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما معاً فتقول: الذي سر أبا زيد قرب من بكر الكريم ففي سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر عن المضاف مع المضاف إليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذي سر أبا زيد قرب منه بكر الكريم، وفي هذا الإخبار عن المجرور بدون جاره.

قوله: (عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدماً أي على سائر أجزائه لا مطلقاً بأن تكون الجملة الفعلية، ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في: زيداً ضربت، لأنه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل.

قوله: (كصوغ واق) الظاهر أنه خبر لمحذوف أي وذلك كصوغ واق لأنه مثال لما مر، وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف أي صوغاً كصوغ واق.

قوله: (إلا إذا كان الخ) أي يشترط زيادة على ما مر أربعة شروط: فعلية الجملة، وتقدم فعلها، وتصرفه، وإثباته وأشار المصنف لهذين بقوله: إن صح الخ لأن صلة أل لا تصاغ من جامد ولا منفي.

قوله: (الواقية الله) وذكر الهاء واجب لأن عائد أل لا يحذف إلا ضرورة.

الْوَصْفُ الْوَاقِعُ صَلَةً لَأَنَّهُ، إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ عَلَى غَيْرِهَا؛ فَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَيْهَا اسْتَتَرَ، وَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَى غَيْرِهَا انْقَصَلَ.

فَإِنْ قُلْتُ: «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً» فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ النَّاءِ فِي «بَلَّغْتُ» قُلْتُ: «الْمُبْلَغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا»؛ فَفِي «الْمُبْلَغِ» ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ فَيَجِبُ اسْتِتَارُهُ.

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ «الزَّيْدَيْنِ» مِنَ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ قُلْتُ: «الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ» فَ«أَنَا»: مَرْفُوعٌ بِ«الْمُبْلَغِ» وَلَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ هُنَا مُتْنًى، وَهُوَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ؛ فَيَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ.

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ «الْعَمَرَيْنِ» مِنَ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ، قُلْتُ: «الْمُبْلَغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ»؛ فَيَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَكَذَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ «رِسَالَةٍ» مِنَ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ هُنَا الرِّسَالَةُ، وَالْمُرَادُ بِالضَّمِيرِ الَّذِي تَرْفَعُهُ صَلَةُ أَلِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَتَقُولُ: «الْمُبْلَغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً».

الْعَدَدُ

٧٢٦ - ثَلَاثَةُ بِالنَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ

قوله: (فيجب إبراز الضمير) أي لجريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم.

العدد

هو ما وضع لكمية الأحاد، ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين، ومعنى التقابل أن تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالأربعة فإن حاشيتيها إما خمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد. ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد لأنه ليس له حاشية سفلى، وقيل عدد لوقوعه في جوابكم. وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لأن له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر، ولا تختص بالنصف خلافاً لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار. فإن العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان، ونصف مجموعهما واحد، والمراد هنا الألفاظ الدالة على المعدود.

قوله: (ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط أي قلها، وبالناء حال منه لقصد لفظه أو نعت، وللعشرة متعلق بقل.

«ألفاً» مِنَ الْأَعْدَادِ الْمُضَافَةِ، وَأَنْهُمَا لَا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى مُفْرَدٍ، نَحْوُ: «عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ»، وَأَلْفٌ دِرْهَمٌ» وَوَرَدَ إِضَافَةُ «مِائَةٍ» إِلَى جَمْعٍ قَلِيلًا، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ حَمْزَةِ الْكِسَائِيِّ: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بِإِضَافَةِ مِائَةٍ إِلَى سِنِينَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَدَدَ الْمُضَافَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى جَمْعٍ، وَهُوَ: ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشْرَةٍ.

وَالثَّانِي: مَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مُفْرَدٍ، وَهُوَ: مِائَةٌ، وَأَلْفٌ، وَتَثْنِيَّتُهُمَا، نَحْوُ: «مِائَتَا دِرْهَمٍ»، وَأَلْفَا دِرْهَمٍ» وَأَمَّا إِضَافَةُ «مِائَةٍ» إِلَى جَمِيعِ فَقِيلَ.

٧٢٩ - وَأَحَدٌ أَذْكَرُ، وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ

٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةٍ

٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قُضْدَا

قوله: (إلا إلى مفرد) أي لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيهما فأخذت من العشرة الإضافة، ومن العشرين الأفراد ولم يعكس لخفة هذا بحذف التنوين للإضافة، وأما الألف فعوض عن عشر مائة فعومل معاملتها.

قوله: (ومنه قراءة حمزة الخ) أي فسنيين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة إذ هي عشر عشرات كما أن تلك عشرة آحاد. ومن ينون مائة يجعل سنين بدلاً من ثلاثمائة أو بياناً له لا تمييز لثلاث يشذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج: ولاقتضائه أن كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين إذ تمييز المائة واحد منها وأقله ثلاثة فأقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل، وهذا وارد على الجر أيضاً إذ هو تمييز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها إلا إذا كان مفرداً، أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كهو في العشرة في قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس، والمشكلة في الجمعية كما مر.

قوله: (واحد) أي المستعمل في الإثبات، وأصل همزته الواو، وقد يؤتى بها تنبيهاً على الأصل فيقال وَحَدَّ عَشْرَ ومعناه أول العدد، وجمعه آحاد أما الملازم للنفي فهمزته أصلية، معناه إنسان ولا يستعمل في العدد ولا في الإثبات.

قوله: (مركباً) الأولى كسر كافه ليناسب قاصد في كونه حالاً من فاعل اذكر.

قوله: (إحدى عشرة) يجب سكون الشين للقافية إذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وإن كان فتحها لغة، وهو الأصل إلا أن السكون أفصح، وهو لغة الحجاز، ولا تستعمل إحدى إلا مركبة، أو معطوفاً عليها، أو مضافة ﴿إِحْدَى الْكَبِيرِ﴾ [المدر: ٣٥] لا مفردة.

قوله: (ومع غير أحد الخ) تقدير البيت: إفعال في العشرة مع غير أحد وإحدى ما فعلته فيها

٧٣٢- وَلِلثَلَاثَةِ وَتِسْعَةٍ وَهَاتَا بَيِّنَتُهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا أُدْخِلَا
لَمَّا فَرَعَ مِنْ ذِكْرِ الْعَدَدِ الْمُضَافِ، ذَكَرَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَ؛ فَيُرَكَّبُ «عَشْرَةٌ» مَعَ مَا دُونَهَا إِلَى
وَاحِدٍ، نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ» هَذَا
لِلْمَذْكُورِ، وَنَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ: «إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ - إِلَى
تِسْعَ عَشْرَةَ» فَلِلْمَذْكُورِ: أَحَدٌ وَاثْنَانِ، وَلِلْمُؤَنَّثِ إِحْدَى وَاثْنَتَانِ.
وَأَمَّا «ثَلَاثَةٌ» وَمَا بَعْدَهَا إِلَى «تِسْعَةٍ» فَحُكْمُهَا بَعْدَ التَّرَكِيبِ كَحُكْمِهَا قَبْلَهُ؛ فَتَثْبُتُ النَّاءُ فِيهَا
إِنْ كَانَ الْمَعْدُودُ مُذَكَّرًا، وَتَسْقُطُ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا.

وَأَمَّا «عَشْرَةٌ» - وَهُوَ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ - فَتَسْقُطُ النَّاءُ مِنْهُ إِنْ كَانَ الْمَعْدُودُ مُذَكَّرًا، وَتَثْبُتُ إِنْ
كَانَ مُؤَنَّثًا، عَلَى الْعَكْسِ مِنْ «ثَلَاثَةٍ» فَمَا بَعْدَهَا؛ فَتَقُولُ: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ
عَشْرَةَ امْرَأَةً»، وَكَذَلِكَ حُكْمُ «عَشْرَةٍ» مَعَ أَحَدٍ وَإِحْدَى، وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ؛ فَتَقُولُ: «أَحَدَ عَشَرَ
رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» بِإِسْقَاطِ النَّاءِ، وَتَقُولُ: «إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» بِإِثْبَاتِ
النَّاءِ.

معهما أي من تأنيثها للمؤنث، وتذكيرها للمذكر فالفاء زائدة، وما مفعول مقدم لإفعل، ومع ظرف
لغو متعلق بإفعل، أو حال من العشرة المعلومة مما قبله، متعلق فعلت، وأفعل محذوف أي في
العشرة وقصدًا إما بمعنى قاصداً للفعل ومتوجهاً إليه، أو مقتصدًا أي عادلاً فيه وأفاد بهذا البيت
حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها بما بعده حكم التسعة فما دونها مع العشرة.

قوله: (وَأَمَّا ثَلَاثَةٌ وَمَا بَعْدَهَا إلخ) منه ثمانية فإذا ركبت تكون كحالها قبل أي بالناء في المذكر
كثمانية عشر يوماً، وبحذفها في المؤنث كثمانية عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات
فتح الياء، وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها، وأما إذا لم تتركب فإن أضيفت إلى مؤنث
كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثمانية نسوة فيقدر عليها الضم والكسر، ويظهر الفتح
كالمنقوص، أو إلى مذكر فبالنَّاء لا غير كثمانية رجال وكذا إن لم تضاف، والمعدود مذكر فإن كان
مؤنثاً فالكثير إجراؤها كالمنقوص كجاءني من النساء ثمانٍ ومررت بثمان، ورأيت ثمانياً بالتثنية لأنه
مصروف كما مر ويقال رأيت ثمانين بلا تنوين لشبهها بجوار لفظاً ومعنى، ويقل حذف الياء مع
إعرابها على النون كقوله:

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حَسَانٍ وَأَرْبَعُ فَتَعُورُهَا ثَمَانٍ

قوله: (وَأَمَّا عَشْرَةٌ إلخ) إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها الكراهة
اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلاً ولكراهة إخلاء لفظين معاً مؤنث من
العلامة في ثلاثة عشر امرأة، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة فاستحقت الأصل في
العدد دونها، ولأن تأنيث الكلمة وتذكيرها إنما يكون قياساً في آخرها، وإنما لم يبالوا باجتماع

وَيَجُوزُ فِي شَيْنٍ «عَشْرَةً» مَعَ الْمُؤَنَّثِ التَّسْكِينِ، وَيَجُوزُ أَيْضاً كَسْرُهَا، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ.

٧٣٣ - وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ أَتَتْ، وَعَشْرًا أَتَتْ، إِذَا أَتَتْ تَشَا أَوْ ذَكَرَا

٧٣٤ - وَالْيَا لِيُغَيِّرَ الرَّفْعَ، وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيِ سَوَاهُمَا أَلِفٌ

قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يُقَالُ فِي الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ «عَشْرٌ» فِي التَّذْكِيرِ، وَ «عَشْرَةٌ» فِي التَّأْنِيثِ، وَسَبَقَ أَيْضاً أَنَّهُ يُقَالُ «أَحَدٌ» فِي الْمَذْكَرِ، وَ «إِحْدَى» فِي الْمُؤَنَّثِ، وَأَنَّهُ يُقَالُ «ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ - إِلَى تِسْعَةٍ» بِالتَّاءِ لِلْمَذْكَرِ، وَسُقُوطُهَا لِلْمُؤَنَّثِ.

وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يُقَالُ: «اِثْنَا عَشَرَ» لِلْمَذْكَرِ، بِتَاءٍ فِي الصَّدْرِ وَالْعَجْزِ، نَحْوُ: «عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» وَيُقَالُ: «اِثْنَا عَشْرَةَ أَمْرًا» لِلْمُؤَنَّثِ، بِتَاءٍ فِي الصَّدْرِ وَالْعَجْزِ.

وَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ: «وَالْيَا لِيُغَيِّرَ الرَّفْعَ» عَلَى أَنَّ الْأَعْدَادَ الْمُرَكَّبَةَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ: صَدْرُهَا وَعَجْزُهَا،

تَأْنِيثُهَا فِي إِحْدَى عَشْرَةٍ، وَثْنَتِي عَشْرَةٍ مَعَ أَنَّهُ كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لاختلافهما في الأول مع أن الألف كجزء الكلمة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير إذ قالوا في حبلِي: حبلِيَاتٍ وَحَبَالِي، بخلاف التاء فتسقط كجفان وجففات في جفنة ولبناء الكلمة على التاء في الثاني إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة.

قوله: (ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع، ويصرح به قول التوضيح، وإذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرهما أكثر تميم تشبيهاً بتاء كتف وبعض تميم يقيها على فتحها الأصلي، وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعمش «فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اِثْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا» [البقرة: ٦٠] اهـ. وبذلك يعلم أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات، وإلا فالسكون واجب عند الحجازيين فإن حذفت التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر أحد عشر كوكباً، وقد قرئ اثنا عشر شهراً بالسكون وفيه اجتماع ساكنين.

قوله: (وأول) أي أتبع أي اجعل لفظ عشرة تابعاً لاثنتي إلخ فعشرة مفعول أول، واثنتي ثان، وقوله إذا أتى نشر على ترتيب اللف، وتشا بالقصر لغة، أو ضرورة، أو حذفت همزته لاجتماعهما مع همزة أو، أفاد بذلك حكم اثنتين واثنتين إذا ركباً لثلاثاً يتوهم أنهما في التذكير والتأنيث كثلاثة في حال تركيبها، أما حكم العشرة فمعلوم من قوله: ومع غير أحد إلخ كما أن قوله: واليا لغير الرفع إلخ معلوم من باب الإعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائهما عند التركيب.

قوله: (كلها مبنية إلخ) أما العجز فَلْيَتَضَمَّنْهُ معنى حرف العطف إذ الأصل: خمس وعشر مثلاً ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العاطف كقوله:

* كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرَ ابْنُ عَشْرِ وَأَرْبَعِ *

وَتَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، نَحَوَ: «أَحَدَ عَشَرَ» يَفْتَحُ الْجُزْأَيْنِ، وَ «ثَلَاثَ عَشْرَةَ» يَفْتَحُ الْجُزْأَيْنِ. وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ «اِثْنَا عَشَرَ»، وَ «اِثْنَتَا عَشْرَةَ»؛ فَإِنَّ صَدْرَهُمَا يُعْرَبُ بِالْأَلْفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَزًّا، كَمَا يُعْرَبُ الْمُثْنَى، وَأَمَّا عَجْزُهَا فَيَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ؛ فَتَقُولُ: «جَاءَ اِثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَرَأَيْتُ اِثْنِي عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَرْتُ بِاِثْنِي عَشَرَ رَجُلًا، وَجَاءَتِ اِثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَرَأَيْتُ اِثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَمَرَرْتُ بِاِثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ امْرَأَةً».

٧٣٥ - وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْعَدَدَ مُضَافٌ وَمُرَكَّبٌ، وَذَكَرَ هُنَا الْعَدَدَ الْمُفْرَدَ - وَهُوَ مِنْ «عِشْرِينَ» إِلَى «تِسْعِينَ» - وَيَكُونُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَلَا يَكُونُ مُمَيِّزُهُ إِلَّا مُفْرَدًا، مَنصُوبًا، نَحَوَ: «عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً» وَيُذَكَّرُ قَبْلَهُ التَّيْفُ، وَيُعْطَفُ هُوَ عَلَيْهِ؛ فَيَقَالُ: «أَحَدُ وَعِشْرُونَ، وَاِثْنَانِ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ» بِالتَّاءِ فِي «ثَلَاثَةٍ»، وَكَذَا مَا بَعْدَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ لِلْمَذْكَرِ، وَيُقَالُ لِلْمُؤَنَّثِ: «إِحْدَى وَعِشْرُونَ، وَاِثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ» بِلَا تَاءٍ فِي «ثَلَاثَ» وَكَذَا مَا بَعْدَ الثَّلَاثِ إِلَى التَّسْعِ. وَتَلَخَّصَ مِمَّا سَبَقَ، وَمِنْ هَذَا، أَنَّ أَسْمَاءَ الْعَدَدِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: مُضَافَةٌ، وَمُرَكَّبَةٌ، وَمُفْرَدَةٌ، وَمَعْطُوفَةٌ.

٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزُ عِشْرُونَ فَسَوِّئْنِيهِمَا

وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره، وأما الصدر فلأنه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح، واعترض بأن جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لأنه وسط كلمة، والبناء إنما يكون في الآخر كالإعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقاً ولو غير عددي إلا أن يقال: تسومح في تسمية فتحة الصدر بناء لمشاركة العجز، ولشبهها البناء في اللزوم وإن كانت في الحقيقة فتحة بنية.

قوله: (وتبنى على الفتح) إنما بنيت على حركة إشعاراً بعروض البناء، وكانت فتحة تخفيفاً لثقل التركيب.

قوله: (يعرب بالألف) أي لعدم تركيبه، بل عشر واقعة موقع نون المثني، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ففي: جاء اثنا عشر رجلاً، اثنا مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثني، وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما مر لا محل له من الإعراب لوقوعه موقع نون المثني، ولا يصح أن يقال: إنه مضاف إليه.

قوله: (بواحد) أي منكر منصوب كما يعطيه المثال، والحين بالكسر الزمن.

قوله: (النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخف، وأصله نيوف كسيوف من ناف

أَي: تَمَيِّزُ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ كَتَمَيِّزِ «عَشْرِينَ» وَأَخَوَاتِهِ؛ فَيَكُونُ مُفْرَدًا مَنْصُوبًا، نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَإِخْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً».

٧٣٧- وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ يَجُوزُ فِي الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ إِضَافَتُهَا إِلَى غَيْرِ مُمَيِّزِهَا، مَا عَدَا «اِثْنَيْ عَشَرَ» فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ؛ فَلَا يُقَالُ: «اِثْنَا عَشَرَ».

وَإِذَا أَضِيفَ الْعَدَدُ الْمُرَكَّبُ: فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ يَبْقَى الْجُزْءَانِ عَلَى بِنَائِهِمَا؛ فَتَقُولُ: «هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَمَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ» بِفَتْحِ آخِرِ الْجُزْأَيْنِ. وَقَدْ يُعْرَبُ الْعَجُزُ مَعَ بَقَاءِ الصَّدْرِ عَلَى بِنَائِهِ؛ فَتَقُولُ: «هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ»، وَمَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ.

ينوف إذا زاد وهو كما في الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد إلى العقد الثاني، والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فما فوقه بخلاف بضعة ويضع فمن ثلاثة إلى تسعة على المختار، ولهما حكم الثلاثة في الأفراد، والإضافة، والتركيب، والعطف.

قوله: (فَيَكُونُ مُفْرَدًا مَنْصُوبًا) أي عند الجمهور، وأجاز الفراء جمعه تَمَسْكًا بظاهر قوله تعالى: «اِثْنَيْ عَشَرَ أَسْبَاطًا أُمَمًا» [الأعراف: ١٦٠] وأجيب بأن أسباطاً بدل كل من اثنني عشرة، والتميز محذوف أي فرقة لا تميز، وإلا وجب تذكير العددين لأن السبط مذكر. وقال المصنف إنه تمييز أنث عدده لوصفه بالموثوث وهو أُمَمٌ لأنه جمع أمة، ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب وإلا فهو مشكل لكن قال بعضهم إذا كان كل واحد من المعدود جاز جمع التمييز فإن المعدود هنا قبائل، وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر.

قوله: (وَعَجُزٌ) مبتدأ سوغه التقسيم، وقد يعرب خبره.

قوله: (يَجُوزُ فِي الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ إِلَخ) أي كما يجوز في غيرها فإن العدد مطلقاً تجوز إضافته إلى غير تمييزه نحو عشروك وثلاثة زيد، وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر أصلاً لأنك لا تقول ثلاثة زيد إلا لمن عرف جنسها وإنما خص المركب لأجل قوله: يبق البناء إلخ.

قوله: (مَا عَدَا اِثْنَيْ عَشَرَ) أي واثنني عشر لأن عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الإضافة كالنون، وحذفها يلبس بالإضافة إلى اثنين.

قوله: (وَقَدْ يُعْرَبُ الْعَجُزُ) أي لأن الإضافة تَرُدُّ الْأَسْمَاءَ إِلَى أَصُولِهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلِذَا اسْتَحْسَنَهُ الْأَخْفَشُ وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ إِنَّهُ الْأَفْصَحُ لَكِنْ فِي التَّسْهِيلِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُعْرَبِ الصَّدْرُ لِأَنَّ الْمُضَافَ مَجْمُوعَ الْجُزْأَيْنِ فَهُمَا كَاسِمٍ وَاحِدٍ إِعْرَابُهُ فِي آخِرِهِ.

قوله: (مَعَ بَقَاءِ الصَّدْرِ عَلَى بِنَائِهِ) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون إعراب الصدر مضافاً إلى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك إذا أضيف كخمسَةَ عَشَرَ.

٧٣٨ - وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةِ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا

٧٣٩ - وَأَخْتِمَتْهُ فِي التَّائِيَةِ بِالتَّاءِ، وَمَتَّى ذَكَّرْتُ فَادَّكَّرَ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا يُصَاغُ «مِنْ اثْنَيْنِ» إِلَى «عَشْرَةٍ» اسْمٌ مُوَازٍ لِفَاعِلٍ، كَمَا يُصَاغُ مِنْ «فَعَلٍ» نَحْوُ: ضَارِبٌ مِنْ ضَرَبَ؛ فَيُقَالُ: ثَانٍ، وَثَالِثٌ، وَرَابِعٌ - إِلَى عَاشِرٍ، بِلَا تَاءٍ فِي التَّذْكِيرِ، وَبِتَاءٍ فِي التَّائِيَةِ.

٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ

٧٤١ - وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

لِفَاعِلِ الْمَصْوَغِ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ اسْتِعْمَالًا:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُفْرَدَ؛ فَيُقَالُ: ثَانٍ، وَثَانِيَّةٌ، وَثَالِثٌ، وَثَالِثَةٌ، كَمَا سَبَقَ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يُفْرَدَ، وَحِينَئِذٍ: إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ، مَعَ مَا قَبْلَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ.

قوله: (كفاعل) إما صفة لمفعول صغ المحذوف أي صغ وزناً كفاعل من اثنين إلخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله، وظاهر ذلك مع قوله الآتي فحكم جاعل له احكما فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة إلخ سواء كان بمعنى بعض، أو جاعل وهو مسلم في الأول، والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي لأنها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر، وترت يداه من التراب ولا فعل لها بمعناها، وأما الثاني فمشتق من الشئ والثلاث والربع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثلث الرجلين، وربعت الثلاثة إلخ وكلها من باب يضرب ضرباً إلا الربع والسبع والتسع فمن باب شفع يشفع شفعاً إلا أن يرجع الضمير في قوله: له احكما إلى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو اثنين هنا مضاف أي من مادة اثنين.

قوله: (منه بني إلخ) الهاء في منه وإليه عائدة على الموصول الواقع على العدد، ونائب فاعل بني يعود إلى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما سيشرح له الشارح في الحل، ومفعول تضيف ضمير محذوف يعود إلى فاعل أيضاً، ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه، أو في إضافته إلى كله.

قوله: (أحدهما أن يفرد) أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة، ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع، المقامة الثانية لا مطلق واحد كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله: وصغ من اثنين إلى آخر البيتين.

قوله: (والثاني أن لا يفرد إلخ) تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله: وإن ترد بعض إلخ، وبقوله: وإن ترد جعل إلخ، فاستعمالاته مع غير العشرة ثلاثة، وسيأتي له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمالات فاعل العدد سبعة كما في التوضيح.

فَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَجِبُ إِضَافَةُ فَاعِلٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ؛ فَتَقُولُ فِي التَّذْكِيرِ: «ثَانِي اثْنَيْنِ، وَثَالِثَ ثَلَاثَةٍ، وَرَابِعَ أَرْبَعَةٍ - إِلَى عَاشِرِ عَشْرَةٍ» وَتَقُولُ فِي التَّأْنِيثِ: «ثَانِيَةٌ اثْنَتَيْنِ، وَثَالِثَةٌ ثَلَاثٍ، وَرَابِعَةٌ أَرْبَعٍ - إِلَى عَاشِرَةِ عَشْرٍ»، وَالْمَعْنَى: أَحَدُ اثْنَيْنِ، وَإِحْدَى اثْنَتَيْنِ، وَأَحَدُ عَشْرٍ، وَإِحْدَى عَشْرَةٍ.

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ تُرِدُ بَعْضَ الَّذِي - الْبَيْتِ» أَي: وَإِنْ تُرِدُ بِفَاعِلٍ - الْمَصْوَغِ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَهُ إِلَى عَشْرَةٍ - بَعْضَ الَّذِي بُنِيَ فَاعِلٌ مِنْهُ: أَيِ وَاحِدًا مِمَّا اشْتَقَّ مِنْهُ، فَأَضِيفَ إِلَيْهِ مِثْلُ بَعْضٍ، وَالَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ.

وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ يَجُوزُ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا: إِضَافَةُ فَاعِلٍ إِلَى مَا يَلِيهِ، وَالثَّانِي: تَنْوِينُهُ وَنَصْبُ مَا يَلِيهِ بِهِ، كَمَا يُفَعَّلُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «ضَارِبُ زَيْدٍ، وَضَارِبُ زَيْدًا». فَتَقُولُ فِي التَّذْكِيرِ: «ثَالِثُ اثْنَيْنِ، وَثَالِثُ اثْنَيْنِ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ» وَهَكَذَا إِلَى «عَاشِرِ تِسْعَةٍ، وَعَاشِرِ تِسْعَةٍ».

وَتَقُولُ فِي التَّأْنِيثِ: «ثَالِثَةٌ اثْنَتَيْنِ، وَثَالِثَةٌ اثْنَتَيْنِ، وَرَابِعَةٌ ثَلَاثٍ، وَرَابِعَةٌ ثَلَاثًا»، وَهَكَذَا إِلَى «عَاشِرَةِ تِسْعٍ، وَعَاشِرَةِ تِسْعًا»، وَالْمَعْنَى: جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، وَالثَّلَاثَةَ أَرْبَعَةً. وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ تُرِدُ جَعْلَ الْأَقْلِّ مِثْلَ مَا فَوْقَ»، أَي: وَإِنْ تُرِدُ بِفَاعِلٍ -

قوله: (والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في فاعل أن يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير كخامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافته لأصله كما يجب إضافة البعض لكله كيد زيد فلا ينصب ما بعده على المختار لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] اهـ وصريح ذلك أنه لا يعتبر في الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً أو رابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصح في نحو: عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى، ولا يجب كونه في العاشرة إذ يبعد في الآية أن المراد بثاني اثنين، وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية، أو الثالثة بل المراد أنه بعض تلك العدة لا زائد عليهما بلا نظر لكونه ثانياً أو غيره فما في الصبان عن الجامي مما يخالف ذلك غير سديد فتأمل.

قوله: (المعنى ما يليه به) إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وإلا تعينت إضافته لأنه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر.

قوله: (اثنين الخ) ظاهره أنه لا يقال: ثاني واحد، وأجازه بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه، ولا مانع منه.

المَصْوَغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا قَوْفُهُ - جَعَلَ مَا هُوَ أَقْلُ عَدَدًا مِثْلَ مَا قَوْفُهُ، فَاحْكُمْ لَهُ بِحُكْمِ جَاعِلٍ: مِنْ جَوَازِ الإِضَافَةِ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَتَثْوِينِهِ وَنَضْبِهِ.

٧٤٢ - وَإِنْ أُرِدَتْ مِثْلُ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣ - أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضْفَ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَثْوِي يَفِي

٧٤٤ - وَشَاعَ الاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا

٧٤٥ - وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنَ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَأَوْ يُخْتَمَدُ

قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يُتَى فَاعِلٌ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ بَعْضُ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ: كَثَانِي اثْنَيْنِ، وَالثَّانِي: أَنْ يُرَادَ بِهِ جَعْلُ الْأَقْلُ مُسَاوِيًا لِمَا قَوْفُهُ: كَثَالِثِ اثْنَيْنِ. وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ أُريدَ بِنَاءِ فَاعِلٍ مِنَ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْأُولَى - وَهُوَ أَنَّهُ بَعْضُ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ - يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُوْهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ صَدْرُ أَوَّلِهِمَا «فَاعِلٌ» فِي التَّذْكِيرِ، وَ «فَاعِلَةٌ» فِي التَّأْنِيثِ، وَعَجَزُهُمَا «عَشْرٌ» فِي التَّذْكِيرِ، وَ «عَشْرَةٌ» فِي التَّأْنِيثِ، وَصَدْرُ الثَّانِي مِنْهُمَا فِي التَّذْكِيرِ: «أَحَدٌ، وَاثْنَانِ، وَثَلَاثَةٌ - بِالتَّاءِ - إِلَى تِسْعَةٍ»، وَفِي التَّأْنِيثِ: «إِحْدَى، وَاثْنَتَانِ، وَثَلَاثٌ - بِالتَّاءِ - إِلَى تِسْعٍ»، نَحْوُ: «ثَالِثَ عَشَرَ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ» وَهَكَذَا إِلَى «تَاسِعَ عَشَرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ»، وَ «ثَالِثَةُ عَشْرَةٍ،

قوله: (مثل ما فرقة) أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين.

قوله: (وإن أردت إلخ) مثل مفعول أردت، ومركباً حال منه، أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو إما أن يستعمل كثنائي اثنين أي أنه بعض تلك العدة بلا نظر للاتصاف بمعناه وهو الذي ذكره المصنف، وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها، وإما أن يستعمل كجاعل، وسيشير إليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة أي أن المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للمذكر وبالضد والاختصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معاً فيه.

قوله: (يفي) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرتة للرؤي، أو مرفوع على أن جملة صفة لمركب أي مركب، وافٍ بما تنويه.

قوله: (وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين، وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي في إفادة معنى ثاني اثنين.

قوله: (وقبل عشرين) متعلق باذكر وبابه عطف على عشرين والفاعل نصب ما ذكر.

قوله: (من اسم العدد) أي من مادته ليصح في الوجه الثاني كما مر.

ثَلَاثَ عَشْرَةَ - إِلَى تَاسِعَةِ عَشْرَةَ، تِسْعَ عَشْرَةَ، وَتَكُونُ الْكَلِمَاتُ الْأَرْبَعُ مَبْنِيَّةً عَلَى الْفَتْحِ.
 الثَّانِي: أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى صَدْرِ الْمُرَكَّبِ الْأَوَّلِ، فَيُعْرَبُ وَيُضَافُ إِلَى الْمُرَكَّبِ الثَّانِي بَاقِيَا
 الثَّانِي عَلَى بِنَاءِ جُزْأَيْهِ، نَحْوُ: «هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ، وَهَذِهِ ثَالِثَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ».
 الثَّالِثُ: أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى الْمُرَكَّبِ الْأَوَّلِ بَاقِيَا عَلَى بِنَاءِ صَدْرِهِ وَعَجْزِهِ، نَحْوُ: «هَذَا ثَالِثُ
 عَشَرَ، وَثَالِثَةُ عَشْرَةَ»، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَسَاءَ الْأَسْتَعْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا، وَنَحْوِهِ».
 وَلَا يُسْتَعْمَلُ فَاعِلٌ مِنَ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي - وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِهِ جَعْلُ
 الْأَقْلَ مُسَاوِيَا لِمَا قَوْفَهُ - فَلَا يُقَالُ «رَابِعُ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ» وَكَذَلِكَ الْجَمِيعُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ
 الْمُصَنِّفُ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْأَوَّلِ.
 وَحَادِي: مَقْلُوبٌ وَاحِدٍ، وَحَادِيَّةٌ: مَقْلُوبٌ وَاحِدَةٍ، جَعَلُوا فَأَهُمَا بَعْدَ لَامِهِمَا، وَلَا

قوله: (تكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح) أي ما عدا اثنا واثنتا، وكذا يقال فيما سيأتي
 ومحل التركيب الأول بحسب العامل فيه، والثاني جر أبداً لأنه مضاف إليه، وهذا الوجه قليل حتى
 قيل بمنعه.

قوله: (على صدر المركب الأول) هو لفظ ثاني فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه، ويضاف إلى
 المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله، أو فاعلاً بحالتيه إلخ أي حالتي التذكير وضده.

قوله: (الثالث) أي من أوجه استعماله كثنائي اثنين أن يقتصر إلخ، أي ويحذف الثاني بتمامه
 والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده، ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين هو المستعمل كالمفرد
 ليفيد الاتصاف بمعناه، والصحيح كما ذكره الموضح أن المقتصر عليه في هذا الوجه هو فاعل
 صدر الأول وعجز الثاني، وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلاً وحينئذ إما أن يعربا معاً
 لزوال التركيب فيهما فيجر الثاني أبداً بالإضافة، ويكون الأول بحسب العوامل، أو يعرب الأول،
 ويبني الثاني حكاة ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه، ولا
 يقاس حينئذ على انتزاعهما من تركيبين بخلاف إعراب الأول فتلخص في استعماله كثنائي اثنين
 خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الأول بتمامه، وإنما هو في استعماله
 كالمفرد أفاده في التوضيح.

قوله: (فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أي عند الكوفيين وأكثر البصريين، وأجازه سيبويه
 وجماعة قياساً فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الأول بواحد كما مثله الشارح والمعنى
 مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه، ويتعين إضافة الأول للثاني لأن الوصف لا يعمل النصب إلا
 منوناً وتوينه هنا ممتنع لتركيبه مع عشر. نعم لك أن تحذف عشر من الأول فتقول: رابع ثلاثة عشر
 فإن نَوْنَهُ نصبت به الثاني محلاً.

قوله: (جعلوا فاءهما إلخ) أي فصارا أحاد ووحاد وقُلِبَتِ واوهما ياءً لتطرفها إثر كسرة لأن

يُسْتَعْمَلُ «حَادِي» إِلَّا مَعَ «عَشْرٍ»، وَلَا تُسْتَعْمَلُ «حَادِيَّةٌ» إِلَّا مَعَ «عَشْرَةٍ» وَيُسْتَعْمَلَانِ أَيْضاً مَعَ «عِشْرِينَ» وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «حَادِي وَتِسْعُونَ، وَحَادِيَّةٌ وَتِسْعُونَ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَقَبْلَ عِشْرِينَ - الْبَيْتِ» إِلَى أَنَّ فَاعِلَ الْمَصْغُوعِ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ يُسْتَعْمَلُ قَبْلَ الْعُقُودِ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ الْعُقُودُ، نَحْوُ: «حَادِي وَعِشْرُونَ، وَتَاسِعٌ وَعِشْرُونَ - إِلَى التَّسْعِينَ».

وَقَوْلُهُ: «بِحَالَتَيْهِ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ قَبْلَ الْعُقُودِ بِالْحَالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ سَبَقَتَا، وَهُوَ أَنَّهُ يُقَالُ: «فَاعِلٌ فِي التَّذْكِيرِ، وَفَاعِلَةٌ فِي التَّأْنِيثِ».

كَمْ، وَكَايٌ، وَكَذَا

٧٤٦ - مَيَّزَ فِي الاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عِشْرِينَ، كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

٧٤٧ - وَأَجَزَ أَنْ تُجَرَّ «سِنْ» مُضْمِراً إِنَّ وَلَيْتَ «كَمْ» حَزَفَ جَرَّ مُظْهَراً

«كَمْ» اسْمٌ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «عَلَى كَمْ جُدَّعَ سَقَفَتِ بَيْتِكَ» وَهِيَ اسْمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ، وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ تَمْيِيزٍ، نَحْوُ: «كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟» وَقَدْ تُحذفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «كَمْ ضُمَّتْ؟» أَيْ: كَمْ يَوْمًا ضُمَّتْ.

وَتَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً،

تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعلَّ الأول كقاض دون الثاني لفتح يائه.

قوله: (إلى أن فاعل المصوغ إلخ) هذا هو الاستعمال السابع.

قوله: (ويعطف عليه العقود) الظاهر أنه حينئذ يفيد الانصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرين كالمفرد فإن عطفت العقود على ما اشتق منه كثنائي اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الإضافة والنصب، ويمتنع: حادي عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين: شهر جمادى ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اه قال السيوطي، والمنقول عن سيبويه جواز ذكره كل الشهور وهو قول الأكثر والله أعلم.

كَمْ وَكَايٌ وَكَذَا

ذكره بعد العدد لأنها كنايةات عنه.

قوله: (ككم شخصاً إلخ) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه منصوب به وجملة سما خبره والجملة في محل جر بالكاف.

قوله: (وأجز إن) بنقل فتحة الهمزة إلى الزاي للوزن.

قوله: (استفهامية) أي بمعنى أي عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء.

وَحَبْرِيَّةٌ؛ فَالْحَبْرِيَّةُ سَيَذْكُرُهَا، وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ يَكُونُ مُمَيِّزُهَا كَمُمَيِّزِ «عَشْرِينَ» وَأَخَوَاتِهِ؛ فَيَكُونُ مُفْرَداً مَنْصُوباً، نَحْوُ: «كَمْ دِرْهَمًا قَبِضْتُ» وَيَجُوزُ جَرُّهُ بِـ «مِنْ» مُضْمَرَةً إِنْ وَلَيْتَ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ، نَحْوُ: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا» أَيْ: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ وَجَبَ نَصْبُهُ.

٧٤٨ - وَأَسْتَعْمِلْنَاهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةَ أَوْ مَائَةً: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً

٧٤٩ - كَكَمْ كَأَيٍّ، وَكَذَا، وَيَنْتَصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصِيبُ

قوله: (وخبرية) أي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لأن ما هي فيه إخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب.

قوله: (مفرداً منصوباً) أي لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم إن كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الأحاد ككم غلماناً لك؟ أي كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك؟ بخلاف: كم فرداً منها؟ وهو تفصيل حسن صبان.

قوله: (كم درهماً قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهماً تمييزها منصوب بها. قوله: (ويجوز جره إلخ) أي يترجح على النصب بالشرط المذكور، وقوله: بمن مضمرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تجر التمييز مطلقاً لبيان جنس المميز، وقال الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالمشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها، وقيل: يجوز نحو: بكم من درهم اشتريت؟.

قوله: (فإن لم يدخل عليها حرف جر إلخ) هذا التفصيل هو المختار، ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهر وإن جرت كم بالإضافة كعبد كم رجلاً ضربت فانظره، ووراء هذا التفصيل مذهبان؛ وجوب نصبه مطلقاً، وإن جرت كم وجوازه مطلقاً حملاً على الخبرية، وعليه حمل بعضهم: كم عمة لك يا جرير؟ بالجر بناء على أنها فيه استفهامية للتهكم، وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما إذا دخل عليها حرف جر أو بإضافتها إليه. واعلم أن ابن الحاجب ذكر أن من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو: وكم من ملك، والاستفهامية بقلّة أي وإن لم تُجَرَّ. قال الرضي: ولم أعثر على شاهده فردة في المطول بقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] وفيه لطافة أفاده الضبان.

قوله: (ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندي أو مفعول لمحذوف أي ملكة ورجال تمييز مجرور بإضافتها إليه كتمييز العشرة ومرة كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف، وأصلها مرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء.

قوله: (ككم كأَيٍّ إلخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كأَيٍّ، وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف

تُسْتَعْمَلُ «كَمْ» لِلتَّكْثِيرِ، فَتُمَيِّزُ بِجَمْعِ مَجْرُورٍ كَعَشْرَةٍ، أَوْ بِمُفْرَدٍ مَجْرُورٍ كَمَائَةٍ، نَحْوُ: «كَمْ غُلَمَانٍ مَلَكَتْ، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقَتْ»، وَالْمَعْنَى: كَثِيرًا مِنَ الْغُلَمَانِ مَلَكَتْ، وَكَثِيرًا مِنَ الدَّرَاهِمِ أَنْفَقَتْ.

وَمِثْلُ «كَمْ» - فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّكْثِيرِ - كَذَا، وَكَأَيٍّ، وَمُمَيِّزُهُمَا مُنْصُوبٌ أَوْ مَجْرُورٌ بِوَجْنٍ -

لِهَا، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى عَدَدٍ مَبْهُمٍ وَالتَّكْثِيرِ، وَقَوْلُهُ وَيَنْصَبُ إلَى كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنَ التَّشْبِيهِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُفْرَدٍ مَجْرُورٍ) هُوَ الْأَكْثَرُ وَالْأَفْصَحُ وَمِنْهُ كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ؟ بِالْجَرِّ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا فِيهِ خَبَرِيَّةٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَيْسَ الْجَمْعُ بِشَاذٍ قَلِيلٌ، وَلِغَةِ تَمِيمٍ نَصَبَ تَمْيِيزِهَا الْمُفْرَدَ حَمَلًا عَلَى الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَحَمَلَ عَلَيْهَا: كَمْ عَمَةٍ بِالنَّصَبِ وَمَرَّ فِي الْمَبْتَدَأِ شَرْحَ هَذَا الْبَيْتِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْجَرَّ هُنَا بِإِضَافَةٍ كَمْ إِلَيْهِ لَا بِمَنْ مَقْدَرَةٌ كَمَا نَقَلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ لَكِنْ رُبَّمَا يُؤَيِّدُهُمْ مَا مَرَّ مِنْ كَثْرَةِ جَرِّهِ بِهَا نَحْوُ: وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ، وَشَرْطُ وَجُوبِ الْجَرِّ اتِّصَالُهُ بِهَا فَإِنْ فَصَلَ مِنْهَا بِأَحَدِ الظَّرْفَيْنِ اخْتِيرَ نَصْبُهُ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ كَقَوْلِهِ:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
بِجَرِّ مُقْرِفٍ وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ لَيْسَ أَصِيلًا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ إِذْ هُوَ مِنْ أَبَوَيْهِ عَجْمِي، وَأُمُّهُ عَرَبِيَّةٌ، أَوْ
بِهِمَا مَعًا كَكَمْ عِنْدِي مِنَ النَّاسِ رَجُلًا، أَوْ بِجُمْلَةٍ كَقَوْلِهِ:

* كَمْ نَالْتَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ *

وَجِبَ نَصْبُهُ لَتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ حَيْثُ ذُكِرَتْ عَلَى الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَالْفَصْلُ مُطْلَقًا خَاصٌّ بِالضَّرُورَةِ.

تَنْبِيْهُ: تَتَّفَقُ كَمْ الْخَبَرِيَّةُ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي الْأَسْمِيَّةِ، وَالْبِنَاءِ عَلَى السَّكُونِ، وَالِافْتِقَارِ إِلَى الْمُمَيِّزِ لِإِبْهَامِهِمَا، وَجَوَازُ حَذْفِهِ لِلدَّلِيلِ، وَلِزُومِ الصَّدْرِ كَمَا سَيَأْتِي، وَفِي وَجْهِهِ الْإِعْرَابُ فَإِنْ تَقَدَّمَا جَارٌ فَمَحَلُّهُمَا جَرٌّ وَإِلَّا فَإِنْ كُنِّيَ بِهِمَا عَنِ الْحَدَثِ، أَوْ الظَّرْفِ فَنَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ أَوْ الظَّرْفِيَّةِ كَكَمْ ضَرْبَةٌ أَوْ يَوْمًا ضَرَبْتُ، وَإِنْ كُنِيَ بِهِمَا عَنِ الذَّوَاتِ فَإِنْ لَمْ يَلْهَمَا فَعَلٌ كَكَمْ رَجُلٌ عِنْدِي؟ أَوْ كَانَ لَازِمًا كَكَمْ رَجُلًا قَامَ؟ أَوْ مُتَعَدِّيًا رَافِعًا لِمُضْمِرِهِمَا كَكَمْ رَجُلٌ ضَرَبَ زَيْدًا؟ أَوْ لِسَبِيحِهِمَا كَكَمْ رَجُلٌ ضَرَبَ أَبُوهُ زَيْدًا؟ أَوْ أَخَذَ مَفْعُولُهُ كَكَمْ رَجُلٌ ضَرَبَ زَيْدًا؟ عِنْدَهُ فَهَمَّا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لَمْ يَشْتَغَلْ بِشَيْءٍ كَكَمْ عَبْدٌ مَلَكَتْ فَهَمَّا مَفْعُولَانِ، أَوْ اشْتَغَلَ بِمُضْمِرِهِمَا أَوْ سَبَبَهُمَا كَكَمْ رَجُلٌ ضَرَبْتَهُ، أَوْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ فَاشْتَغَالَ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنْ تَمْيِيزُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مُفْرَدًا عَلَى الْأَصَحِّ وَأَصْلُهُ النَّصَبُ، وَيَفْصَلُ مِنْهَا فِي السَّعَةِ وَفِي الْخَبَرِيَّةِ يَجُوزُ مُفْرَدًا وَجَمْعًا، وَأَصْلُهُ الْجَرُّ وَلَا يَفْصَلُ إِلَّا ضَرُورَةٌ كَمَا مَرَّ كُلُّ ذَلِكَ وَفِي أَنَّ الْخَبَرِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَيَخْتَصُّ بِالْمَاضِي فَلَا يَجُوزُ كَمْ غُلَمَانٍ سَأَلْتَهُمْ؟ وَالْكَلَامُ مَعَهَا يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذْبَ، وَلَا تَسْتَدْعِي جَوَابًا، وَلَا يَقْتَرِنُ الْبَدَلُ مِنْهَا بِالْهَمْزَةِ بِخِلَافِ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي الْجَمْعِ.

قَوْلُهُ: (فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّكْثِيرِ) ظَاهِرُهُ فِي كَأَيٍّ دُونَ كَذَا لِأَنَّهَا كُنَايَةٌ عَنْ عَدَدٍ مَبْهُمٍ قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَلَوْ وَاحِدًا دَمَامِيْنِي.

وَهُوَ الْأَكْثَرُ. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَأَيَّ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وَ «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا».

وَتُسْتَعْمَلُ «كَذَا» مُفْرَدَةً كَهَذَا الْمِثَالِ، وَمُرَكَّبَةً، نَحْوُ: «مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا» وَمَعْطُوفًا عَلَيْهَا مِثْلُهَا، نَحْوُ: «مَلَكْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا».

وَ «كَمْ» لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ خَبَرِيَّةٌ؛ فَلَا تَقُولُ: «صَرَبْتُ كَمْ رَجُلًا» وَلَا «مَلَكْتُ كَمْ غُلْمَانٍ» وَكَذَلِكَ «كَأَيَّ» بِخِلَافِ «كَذَا»، نَحْوُ: «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا».

قوله: (وكأي) أي بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوماً، ويكتب نوناً لأنها مركبة من الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الأصلية، ولذا رسم في المصحف نوناً وجاز الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله، ويقال فيها كائن كلفظ قاض، وكان بحذف المدة بعد الكاف، وكأين بسكون الهمزة، وكسر الياء، بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات، والتنوين في الكل أصلها التنوين وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، ويليهما كائن كقاض، وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر كقوله:

اطرد اليأس بالرجاء فكائن ألماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

قوله: (أو مجرور بمن) خاص بكأي بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها، ولا يجز بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين لأن عجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله، وإن أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف: أو به صل من أي بتمييز دين بالنظر للمجموع.

قوله: (وهو الأكثر) أي جر تمييز كأَيَّ بمن أكثر من نصبه بل أوجه ابن عصفور، ويمتنع بالإضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله.

قوله: (ومركبة) أي مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لأن الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت، ودرهماً تمييزها، والثانية تأكيد لها.

قوله: (ومعطوفاً عليها) هو الغالب وقل ورود الأولين كما في التسهيل، بل منع ابن خروف سماعهما.

قوله: (لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل إلا المضاف، وحرف الجر، وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها إعرابها فاعلاً في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] والصحيح أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدي أو الله ولا تخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [يس: ٣١] إلخ فكم فيه مفعول أهلكنا، والجملة في محل نصب يبروا لتعليقه عنها بكم، وأنهم إليهم لا يرجعون مفعول لأجله لبروا، وقيل غير ذلك.

قوله: (بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثاله، واعلم أن كأَيَّ، وكذا يتفقان مع كمن

الحكاية

في الاسمية، والبناء والإبهام، والافتقار إلى المميز، وتنفرد كأني بموافقتها في التصدر وفي التكثير تارة وهو الأغلب، والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبت الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن مسعود: كأني تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين، وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع، ومفرد، ويخالفانها في أن كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع إضافتهما إلى التمييز كما مر، وتنفرد كأني بمخالفتهما في غلبة جر تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه، ولا يدخل عليها جار خلافاً لمن أجاز بكأني تبيع هذا الثوب، ولا تميز إلا بمفرد، وتنفرد كذا بمخالفتهما في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كما مر والله أعلم.

الحكاية

هي لغة: المماثلة واصطلاحاً: إيراد اللفظ المسموع بهيته أو إيراد صفته أو معناه وهي إما حكاية جملة، وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها، أو معناها، وإما حكاية مفرد وهي ضربان: حكاية اللفظ المفرد مع استفهام، ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف، والمحكي فيها صفة اللفظ، وحكايته بدون استفهام فإن كان الحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب: دعنا من تمرتان لمن قال له: هاتان تمرتان، أو على نفس اللفظ فلا؛ وهذا هو المراد بقول الكافية:

وإن نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فابنِ أو أعربِ واجْعَلْنَهَا إِسْمًا

وحاصل ذلك أنه إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز إعرابه بحسب العوامل، وجازت حكايته على أصله مع تقدير إعرابه فتقول: ضرب، وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً، أو بفتح الأولين وسكون الثانيين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين إن حكي لم يغير سواء كان ثانيه ليناً أم لا كغيره، وإن أعرب وثانيه وجب تضعيفه نحو: لو وفي، حرف بشد الواو والياء كقوله:

أَلَا مَ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْشِنِي أَوْائِلُهُ

ومنه الحديث «إياكم واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان» فضعفها وقرنها بأل لصيرورتها اسماً للفظ، ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما ولا للساكين تقول ما ولا حرف بهمزة بعد الألف فإن صح ثانيه كمن جاز التضعيف، وعدمه أفاده الفارضي وفي الرضي وشرح اللبان للسيد أنه يجب تضعيف الشنائي المراد لفظه إذا أعرب صحيحاً كان أو معتلاً فإن جعل علماً لغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لثلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب في المعتل لثلا يسقط حرف العلة للتونين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص أن أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثاني، وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين.

- ٧٥٠ - أَحَكَّ «بَائِي» مَا لِمَنْكُورٍ سُجِّلَ عَنْهُ بِهَا: فِي الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلُ
 ٧٥١ - وَوَقْفًا أَحَكَّ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ» وَالنُّونَ حَرَكُ مُطْلَقًا؛ وَأَشْبَعْنَ
 ٧٥٢ - وَقُلْ: «مَنَانٍ، وَمَنِينٍ» بَعْدَ «لِي» إِلْفَانٍ بِابْنَيْنِ وَسَكَنٌ تُعْدِلِ
 ٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتُ»: «مَنَّة» وَالنُّونَ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكَّنَةً
 ٧٥٤ - وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّاءَ وَالْإِلْفَ بِمَنْ بِإِثْرِ «ذَا بِنِسْوَةِ كَلِيفٍ»
 ٧٥٥ - وَقُلْ: «مَنْوَنٌ، وَمَنِينٌ» مُسَكَّنًا إِنْ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ قُطْنَا
 ٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلَ فَلَفُظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ وَتَادِرُ «مَنْوَنٌ» فِي نَظْمٍ عُرِفَ

قوله: (احك بأي) الباء للآلة أو ظرفية سم.

قوله: (بالمَنْكُور) أي ما ثبت له من صفة الإعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكي صفتها وحدها بل هي وصفها بعد من خاصة.

قوله: (في الوقف) متعلق بإحك.

قوله: (والنون حرك إلخ) الجملة تفسير لإحك لأن حكاية النكرة بمن هي نفس تحريكها، وإشباعها لا غيرهما كما يوهمه العطف.

قوله: (مطلقاً) أي في أحوال الإعراب الثلاثة.

قوله: (وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة، وإلا لأبدلت فيه ألفاً كما قاله ابن غازي.

قوله: (منان ومنين) بصيغة المثني فيهما.

قوله: (إلفان) بكسر الهمزة مثني الإلف كذلك بمعنى مؤالف وبابنين أي معهما وهو لف ونشر مرتب فمنان الحكاية إلفان، ومنين لابنين.

قوله: (وسكن) أي النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك وكذا ما سيأتي.

قوله: (أتت بنت) الجملة مفعول قال، ومنه مفعول قل وهي بناء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لأجلها، وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيهاً على أنه تأنيث محكي لا لمن فيقال: منت لاغتفار الساكنين في الوقف، وإنما حكي فيها التأنيث دون الإعراب لسكون التاء في الوقف أبداً فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الإعراب.

قوله: (مسكنه) أي للتنبيه على أن التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى، ولم تسكن نون المفرد على الأشهر لدفع الساكنين.

قوله: (مسكناً) حال من فاعل قل أي مسكناً آخرهما.

قوله: (وإن تصل) محترز قوله: ووقفا احك إلخ.

إِنْ سُئِلَ بِـ «أَيَّ» عَنْ مَنكُورٍ مَذْكُورٍ فِي كَلَامٍ سَابِقٍ حُكِيَ فِي «أَيَّ» مَا لِذَلِكَ الْمَنكُورِ مِنْ إِغْرَابٍ، وَتَذَكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ، وَيَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ وَضَلًّا وَوَقْفًا؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلٌ»: «أَيَّ» وَلِمَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ رَجُلًا»: «أَيَّ» وَلِمَنْ قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ»: «أَيَّ» وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي الْوَضَلِ، نَحْوُ: «أَيَّ يَا فَتَى، وَأَيَّ يَا فَتَى، وَأَيَّ يَا فَتَى» وَتَقُولُ فِي التَّأْنِيثِ: «أَيَّةٌ» وَفِي التَّثْنِيَّةِ «أَيَّانِ، وَأَيَّتَانِ» رَفْعًا، وَ «أَيَّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ» جَرًّا وَنَضْبًا، وَفِي الْجَمْعِ «أَيُّونَ، وَأَيَّاتٌ» رَفْعًا، وَ «أَيَّيْنِ، وَأَيَّاتٍ» جَرًّا وَنَضْبًا.

وَإِنْ سُئِلَ عَنِ الْمَنكُورِ الْمَذْكُورِ بِـ «مَنْ» حُكِيَ فِيهَا مَا لَهُ مِنْ إِغْرَابٍ، وَتَشْيُعِ الْحَرَكَةِ الَّتِي عَلَى الثُّونِ؛ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا حَرْفٌ مُجَانِسٌ لَهَا، وَيُحْكَى فِيهَا مَا لَهُ مِنْ تَأْنِيثٍ وَتَذَكِيرٍ، وَتَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ، وَلَا تَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَّا وَقْفًا، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلٌ»: «مَنْ» وَلِمَنْ قَالَ:

قوله: (مذكوراً إلخ) خرج المسؤول بها ابتداء فلا يحكى فيها شيء بل تكون بحسب العوامل، ومفردة مذكرة لا غير مثل من، وشذ قوله:

بأي كتاب أم بأية سئة ترى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

قوله: (فتقول لمن قال إلخ) فأى في جميع الأمثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل إعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف، أو هي لحكاية ما في اللفظ المسموع والإعراب مقدر قولان؛ فعلى الأول تكون بحسب مثل عوامل المحكي لكن في نحو المثال الأول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لصدارتها أي أي جاء، وقال الكوفيون فاعل بمحذوف ليطابق المحكي، واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر عندهم، أما الثانية فمفعول لمحذوف مؤخر لما ذكر أي أيأ رأيت، والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أي بأي مررت، وكذا القياس وفيه أن حذف الجار، وإبقاء عمله شاذ، وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائماً محذوف الخبر أي أي هو أو هم مثلاً، ورفع مقدر لحركة الحكاية، أو حرفها مطلقاً، وقيل: ظاهر في الرفع إذ لا ضرورة لتقديره.

قوله: (وإن سئل عن المنكور) أي العاقل لا اختصاص من به بخلاف أي، وإنما اختصت حكاية الصفة لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالباً إما محكية، أو غير محكية.

قوله: (وتشيع الحركة) أي التي اجتلبت للحكاية فالحروف التي بعدها إنما هي إشباع لها دفعاً للوقوف على المتحرك، وقيل: الحروف ليست للإشباع بل اجتلبت للحكاية، أو لا فلزم تحريك ما قبلها، وصححه أبو حيان، وقيل بدل من التنوين في المحكي، ومن مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية، أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أو لا، وليست منان ومنين ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي، أو في محل رفع أبداً مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على قياس ما مر في أي.

«رَأَيْتُ رَجُلًا»: «مَنَا» وَلَمَنْ قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ»: «مَنِي» وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَذْكُورِ. «مَتَانُ» رَفْعًا، وَ «مَتَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا، وَتُسَكَّنُ التَّوْنُ فِيهِمَا؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلَانِ»: «مَتَانُ» وَلَمَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ»: «مَتَيْنِ» وَلَمَنْ قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ»: «مَتَيْنِ».

وَتَقُولُ لِلْمَوْثُوثَةِ: «مَنَهُ» رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا؛ فَإِذَا قِيلَ: «أَتَتْ بِنْتُ» فَقُلْ: «مَنَهُ» رَفْعًا، وَكَذَا فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ.

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ «مَتَانُ» رَفْعًا، وَ «مَتَيْنِ» جَرًّا وَنَصْبًا، يَسْكُونُ التَّوْنُ الَّتِي قَبْلَ التَّاءِ، وَتُسَكَّنُ تَوْنُ التَّثْنِيَةِ، وَقَدْ وَرَدَ قَلِيلًا فَتَنْحُ التَّوْنُ الَّتِي قَبْلَ التَّاءِ، نَحْوُ: «مَتَانُ وَمَتَيْنِ» وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْفَتْحُ نَزَرُ».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: «مَنَاتُ» بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ كَهِنْدَاتٍ، فَإِذَا قِيلَ: «جَاءَ نِسْوَةٌ» فَقُلْ: «مَنَاتُ» وَكَذَا تَفْعُلُ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ.

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ رَفْعًا: «مَنُونُ» رَفْعًا، وَ «مَنِينِ» نَصْبًا وَجَرًّا، يَسْكُونُ التَّوْنُ فِيهِمَا؛ فَإِذَا قِيلَ: «جَاءَ قَوْمٌ» فَقُلْ: «مَنُونُ» وَإِذَا قِيلَ: «مَرَرْتُ بِقَوْمٍ» أَوْ «رَأَيْتُ قَوْمًا» فَقُلْ: «مَنِينِ». هَذَا حُكْمُ «مَنْ» إِذَا حُكِيَ بِهَا فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا وَصَلَتْ لَمْ يُحْكَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لَكِنْ تَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ؛ فَتَقُولُ: «مَنْ يَا قَتَّى» لِقَائِلِ جَمِيعِ مَا تَقْدَمُ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ قَلِيلًا «مَنُونُ» وَضَلًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

[٣٥٢] أَتَوْنَا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنُونُ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْحِجْنُ، قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا!

قوله: (ولمن قال مررت برجلين منين) ظاهرة لا يجب إعادة الجار فيحتمل أن محله جر بحرف محذوف، أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي، وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي، ويقدر متعلقه بعدهما لما مر، وينبغي جوازه قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستبaths لا يلزم الصدر.

قوله: (أتوا ناري إلخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلًا كما في الشارح وتحريك النون، وكونه حكاية المقدر غير مذكور كما ذكره ابن المصنف، والتقدير: أتوا ناري فقالوا: أتينا فقلت إلخ. وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ آخر لأنه ليس نكرة، وجعله المصريح حكاية للضمير في: أتوا بلا تقدير، وردّه يس كما في الصبان بأن الشاعر قال للجن حين إتيانهم له: منون أنتم؟ ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا إلخ فالنطق بأتوا متأخر عن منون فكيف يحكي به فيتعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة. أما على ما قيل إن هذا الشعر أكذوبة من أكاذيب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل.

قوله: (عموا ظلامًا) أصله أنعموا أي تنعموا في الظلام ويروى: عموا صباحًا وكلاهما صحيح لأنه من قصيدتين لشاعرين.

فَقَالَ: «مَتُونُ أَنْتُمْ» وَالْقِيَاسُ «مَنْ أَنْتُمْ».

٧٥٧ - وَالْعَلَمُ أَحْكِيئُهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إِنَّ عَرِيتُ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَفْتَرَنُ
يَجُوزُ أَنْ يُحْكِيَ الْعَلَمُ بِ «مَنْ» إِنَّ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا عَاطِفٌ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: «جَاءَنِي
زَيْدٌ»: «مَنْ زَيْدٌ» وَلِمَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»: «مَنْ زَيْدًا» وَلِمَنْ قَالَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» «مَنْ زَيْدٍ»
فَتَحْكِي فِي الْعَلَمِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ «مَنْ» مَا لِلْعَلَمِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ مِنَ الْإِعْرَابِ.
وَمَنْ: مُبْتَدَأٌ، وَالْعَلَمُ الَّذِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا، أَوْ خَبَرٌ عَنِ الْأِسْمِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ مَنْ.
فَإِنْ سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ لَمْ يَجْزِ أَنْ يُحْكِيَ فِي الْعَلَمِ الَّذِي بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، بَلْ
يَجِبُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ «مَنْ» أَوْ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ «مَنْ»؛ فَتَقُولُ لِقَائِلٍ: «جَاءَ زَيْدٌ، أَوْ رَأَيْتُ
زَيْدًا، أَوْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: «وَمَنْ زَيْدٌ».

قوله: (والعلم احكيئه) أي عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدها مطلقاً على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضاً بل هو الأرجح.

قوله: (من بعد من) ظاهر مطلقاً أي وقفاً ووصلاً، وهو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف إنما هو حكاية صفة النكرة بها. أما أي فلا يحكى العلم بعدها كما لا تحكى سائر المعارف مطلقاً فإذا قيل: رأيت زيداً أو مررت بزید قلت: أي زيد برفع زيد لا غير لأن أي يظهر إعرابها فكرهوا مخالفة الثاني لها بخلاف من.

قوله: (يجوز أن يحكى العلم) أي بشرط كونه لعاقِل، وأن لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال: سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه، وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل فلا يقال: من زيداً العاقل لمن قال: رأيت زيداً العاقل نعم إن كان النعت بابن مضاف إلى علم حكى لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو: من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال: رأيت زيد بن عمرو، وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه فيحكى المتعاطفان إن كانا معاً علمين كزيداً وعمراً، أو الأول فقط كزيداً وأخاه بخلاف أخا زيد وعمراً.

قوله: (خبر عنها) فهو مرفوع بضمه مقدرة في الأحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية، وقيل حركته في الرفع إعراب.

قوله: (أو خبره عن الاسم) أي أو من خبر إلخ.

قوله: (عاطف) هو الواو خاصة، وقيل والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف لأنه للاستئناف، وقال الرضي: إنه للعطف على كلام المخاطب، ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر في جواب: رأيت زيداً مثلاً.

تنبيه: ظهر مما مر أن من تخالف أياً في خمسة أشياء اختصاصها بالعاقل، وبالوقف ويجب

وَلَا يُحَكِّى مِنَ الْمَعَارِفِ إِلَّا الْعِلْمُ؛ فَلَا تَقُولُ لِقَائِلٍ: «رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ» «مَنْ غُلَامَ زَيْدٍ؟»
يَنْصُبُ غُلَامٌ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ؛ فَتَقُولُ: «مَنْ غُلَامَ زَيْدٍ»، وَكَذَلِكَ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ.

التَّأْنِيثُ

٧٥٨ - عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ، وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ: كَالْكَيْفِ

٧٥٩ - وَيُعْرَفُ التَّفْذِيرُ: بِالضَّمِيرِ، وَلَخْوِهِ، كَالرَّدِّ فِي الشَّصْفِيرِ

أَصْلُ الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، وَالتَّأْنِيثُ فَرْعٌ عَنِ التَّذْكِيرِ، وَلِكُونَ التَّذْكِيرِ هُوَ الْأَصْلُ
اسْتَعْنَى الْأِسْمُ الْمُذَكَّرُ عَنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّذْكِيرِ، وَلِكُونَ التَّأْنِيثُ فَرْعًا عَنِ التَّذْكِيرِ افْتَقَرَ إِلَى
عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ - وَهِيَ: التَّاءُ، وَالْأَلِفُ الْمُقْصُورَةُ، أَوِ الْمَمْدُودَةُ - وَالتَّاءُ أَكْثَرُ فِي الْأِسْتِعْمَالِ مِنْ

فيها الإشباع ولا تختص بالنكرة، ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث في نحو مئة ومئتان بخلاف
أي في الجميع.

قوله: (إلا العلم) أي اسماً كان أو لقباً، أو كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز في
غيره والله أعلم.

التَّأْنِيثُ

لم يقل والتذكير كما قال المعرب والمبني والنكرة والمعرفة لأنه لم يبينه هنا قصداً. وإن لزم
من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر.

قوله: (علامة التأنيث إلخ) أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الأصل
كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر في: أنت، والنون في:
هن.

قوله: (تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لأن التاء أصل عند البصريين، ولتشمل تاء الفعل الساكنة،
وأشار بأو إلى عدم اجتماعهما فلا يقال: ذكراً، وأما علاقة لنبت، وأرطاة لشجر فألفهما مع التاء
للإلحاق بجعفر، ومع عدمها للتأنيث سم. وفيه أنه في حالة عدم التاء منهما يحتمل أن ألفهما
للإلحاق أيضاً كما مر وسيأتي فتدبر.

قوله: (وفي أسماء) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجموع
كجوار.

قوله: (والألف المقصورة) هي ألف لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث،
والممدودة كذلك إلا أنه يزداد قبلها ألف فتقلب هي همزة كما سيأتي عن البصريين.

قوله: (أكثر إلخ) أي وأظهر دلالة على التأنيث لأنها لا تلتبس أما الألف فتلتبس بألف
الإلحاق والتكثير فيحتاج إلى تمييزها بما سيأتي.

الْأَلِفِ، وَلِذَلِكَ قُدِّرَتْ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ كَعَيْنٍ وَكَتِفٍ .
وَيُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِ مَا لَا عِلَامَةَ فِيهِ ظَاهِرَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ: بِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا،
نَحْوُ: «الْكَتِفَ نَهَشْتُهَا، وَالْعَيْنَ كَحَلَّتْهَا» وَبِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَوَصْفِهِ بِالْمُؤَنَّثِ نَحْوُ: «أَكَلْتُ كَتِفًا
مَسْهُومَةً» وَكَرَّرَ التَّاءَ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ: كَكَتِيفَةٍ، وَيَدِيَّةٍ.

- ٧٦٠ - وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا
٧٦١ - كَذَلِكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ
٧٦٢ - وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ

قوله: (ولذلك قدرت) أي ولأن وضعها على العروض والانكفاء فيجوز أن تحذف بخلاف الألف.

قوله: (ما لا علامة فيه) أي مما هو مجازي التأنيث والتذكير، وباب هذا الاستدلال السماع وإلا وجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفضيل بين الحقيقي والمجازي موضحاً منظوماً مع حكم الألفاظ المقصودة فانظره.

قوله: (كوصفه إلخ) أي وكتأنيث خبره أو حاله أو عدده أو إشارته أو فعله.

قوله: (في التصغير) هذه العلامة تختص بالثلاثي، وبالرباعي إذا صُغِرَ للترخيم كَعَتِيفَةٍ وَذُرَيْعَةٍ تصغير عناق وذراع.

قوله: (نحو كتيفة ويديّة) أي من الأعضاء المزدوجة فإنها مؤنثة كعين وأذن ورجل، وغير المزدوج مذكر كذا في التصريح، وهو غير مطرد فمن المزدوج: الحاجب والصدغ، والخذ، واللحي، والمرفق، والزند والكوع والكرسوع وهي مذكورة، وكذا الذراع عند بعض عكل والعضد، والإبط والضرس مما يذكر، ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت، وتبعه الجوهري وغيره، ومن المنفرد: الكبد، والكرش، وهما مؤنثان والعنق، واللسان، والقفا، والمتن، والمعني تذكر وتؤنث أفاده الفارضي بزيادة من فتح الباري، وبعضه في المصباح.

قوله: (ولا تلي) أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث أما غير الفارقة فتلي فعولاً كغيره كملولة من الملل وفُرُوقَةٌ من الْفَرْقِ بفتحيتين وهو الخوف فإن التاء فيهما للمبالغة لا للفرق، ولذلك تلحق المذكر والمؤنث.

قوله: (ولا المِفْعَال) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعل.

قوله: (تالفرق) بقصر تا وإضافتها للفرق.

قوله: (ومن فَعِيلٍ) متعلق بتمتنع الواقع خبراً عن التاء، وكقتيل حال من فَعِيلٍ لقصد لفظه، وجواب الشرط محذوف لدلالة تمتنع عليه.

قَدْ سَبَقَ أَنَّ هَذِهِ التَّاءَ إِنَّمَا زِيدَتْ فِي الْأَسْمَاءِ لِتُمَيِّزَ الْمُؤَنَّثَ عَنِ الْمَذْكَرِ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ: كَقَائِمٍ وَقَائِمَةٍ، وَقَاعِدٍ وَقَاعِدَةٍ، وَيَقِلُّ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ: كَرَجُلٍ وَرَجُلَةٍ، وَإِنْسَانٍ وَإِنْسَانَةٍ، وَامْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تَلِي قَارِقَةً فَعُولًا - الْأَبْيَاتِ» إِلَى أَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَا تَلْحَقُهُ هَذِهِ التَّاءُ، وَهُوَ: مَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى «فَعُولٍ» وَكَانَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «أَصْلًا» وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الَّذِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الْأَوَّلَ أَصْلًا لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الثَّانِي، وَذَلِكَ نَحْوُ: «شَكُورٍ، وَصَبُورٍ» بِمَعْنَى شَاكِرٍ وَصَابِرٍ؛ فَيُقَالُ لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ «صَبُورٍ، وَشَكُورٍ» بِلا تَاءٍ، نَحْوُ: «هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ».

فَإِنْ كَانَ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَقَدْ تَلْحَقَهُ التَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: «رَكُوبَةٌ» - بِمَعْنَى مَرْكُوبَةٍ -.

وَكَذَلِكَ لَا تَلْحَقُ التَّاءُ وَصْفًا عَلَى «مِفْعَالٍ» كَامْرَأَةٍ مِهْذَارٍ - وَهِيَ الْكَثِيرَةُ الْهَذَرِ، وَهُوَ

قوله: (لتمييز المؤنث) أي الأصل فيها ذلك، وتكثر زيادتها في الأسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة، والمصنوعات كلبن ولبنة وقد تزداد في الجنس لتمييزه من الواحد ككماء وكمء، وقد تأتي للمبالغة كراوية لكثير الرواية، أو لتأكيدا كعلامة ونسابة، وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كأشعثي وأشاعثة وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين إقامة ولا م سنة أو عن مدة تفعيل كتركبة، وقد تأتي لمجرد تكثير حروف الكلمة كقرية وبلدة وغرفة، ولغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيدا فانسلخت عن التأنيث فتأمل.

قوله: (ويقل ذلك في الأسماء) أي أسماء الأجناس الجامدة بدليل مثاله لأنها تكثر في الأعلام كفاطمة وعائشة فتدبر.

قوله: (وإنسانية) في القاموس امرأة إنسان، وبالهاء لغة عامية، وسمع في شعر كأنه مولد.

لَقَدْ كَسَتْنِي فِي الْهَوَى مَلَابِسَ الصَّبِّ الْعَزَلِ
إِنْسَانَةً فَتَّانَةً بَدْرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجَلِ
إِذَا زُنْتُ عَيْنِي بِهَا فَبِالْدموعِ تَغْتَسِلُ

اهـ.

قوله: (لأنه أكثر) أي ولأن بنية الفاعل أصل المفعول.

قوله: (فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل إنها قليلة.

قوله: (مهذار) بالذال المعجمة.

الْهَذْيَانِ - أَوْ عَلَى «مَفْعِلٍ» كَامْرَأَةٍ مَغْطِيرٍ - مِنْ «عَطَرَتِ الْمَرْأَةُ» إِذَا اسْتَعْمَلَتِ الطِّيبَ - أَوْ عَلَى «مَفْعَلٍ» كِمَغْشَمٍ - وَهُوَ: الَّذِي لَا يَتَّبِعُهُ شَيْءٌ عَمَّا يُرِيدُهُ وَيَهْوَاهُ مِنْ شَجَاعَتِهِ.
وَمَا لِحَقَّتْهُ النَّاءُ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ فَشَازٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، نَحْوُ:
«عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ، وَمَسْكِينٌ وَمَسْكِينَةٌ».

وَأَمَّا «فَعِيلٌ» فِيمَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَوْ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ؛ فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ لِحَقَّتْهُ النَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: «رَجُلٌ كَرِيمٌ. وَامْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ»، وَقَدْ حُذِفَتْ مِنْهُ قَلِيلًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَنْ يُخَيِّبِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ» [يس: ٧٨]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» [الأعراف: ٥٦]، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ - وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَقَتِيلٍ» - فِيمَا أَنْ يُسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ أَوْ لَا؛ فَإِنْ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ - أَيُّ: لَمْ يَتَّبِعْ مَوْصُوفَهُ - لِحَقَّتْهُ النَّاءُ، نَحْوُ: «هَذِهِ ذَبِيحَةٌ، وَنَطِيحَةٌ، وَأَكِيلَةٌ» أَيُّ: مَذْبُوحَةٌ وَمَنْطُوحَةٌ وَمَأْكُولَةُ السَّبْعِ، وَإِنْ لَمْ

قوله: (عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لأنه بمعنى مفعول فليس بشاذ.

قوله: (وميقان) من اليقين أي لا يسمع شيئاً إلا أيقنه وتحققه.

قوله: (لحقته الناء في التأنيث) أي فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى مفعول، ولم يعكس لأن الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف، ورحم كفاعل بخلاف الثاني فإنه سماعي لا ينقاس في فعل من الأفعال فكان بعيداً عن فاعل، فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث.

قوله: (وقد حذفت منه) أي حملاً له على فعيل بمعنى مفعول كما حمل هذا عليه في إلحاقه الناء كما سيأتي.

قوله: (وهي رميم) مبني على أنه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية، وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القليل وكذا قريب أي مقربة، وقيل إنما حذفت الناء لتأويل الرحمة بالغفران، أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب، وقيل غير ذلك.

قوله: (أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظاً ولا معنى بأن لم يجز على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فخرج ما علم موصوفة بقرينة كإشارة إليه، أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه الناء فالمدار على العلم به، وإن لم يتبعه لفظاً فلو قال المتن:

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ غَالِباً التَّائِيَةً تَحْذِيفُ

لكان أوضح.

قوله: (لحقته الناء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث، ومعرفة الموصوف تغني عنها في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً، ومهذاراً، ومعطيراً، ومغشماً، ولم يفرقوا في حذف تائهاً بين علم الموصوف وعدمه فإن كان ذلك قياساً فالكل سواء، أو بالسماع وهو الظاهر فلا إشكال أهد سيوطي.

يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ - أَي: بِأَنْ يَتَّبَعَ مَوْصُوفُهُ - حُذِفَتْ مِنْهُ التَّاءُ غَالِيًا، نَحْو: «مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ جَرِيحٍ، وَبِعَيْنٍ كَجِيلٍ، أَي: مَجْرُوحَةٍ وَمَكْحُولَةٍ، وَقَدْ تَلَحَّه التَّاءُ قَلِيلًا، نَحْو: «خَصْلَةٌ دَمِيمَةٌ» أَي: مَذْمُومَةٌ، وَ «فَعْلَةٌ حَمِيدَةٌ» أَي: مَحْمُودَةٌ.

- ٧٦٣ - وَالْأَلْفُ التَّائِيثُ: ذَاتُ قَصْرِ، وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أَتْنَى النُّعْرِ
٧٦٤ - وَالِاسْتِثَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى يُبْدِيهِ وَزُنُّ «أَرْنَى، وَالطُّوْلَى
٧٦٥ - وَمَرَطَى» وَوَزُنُّ «فَعْلَى» جَمْعًا أَوْ مُصَدَّرًا، أَوْ صِفَةً: كَشْبَعَى
٧٦٦ - وَكُحْبَارَى،

قوله: (بأن تبع موصوفه) أي ولو تقديرًا كما مر، والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما إذا كان الوصف خبرًا، أو حالًا، أو بيانًا لا خصوص النعت النحوي.

قوله: (وقد تلحقه التاء) أي تشبيهاً بفعل بمعنى فاعل كما مر.

قوله: (وذات مد) اعترض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو: حمراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لأنها هي تمد مع أن هذا لم يقله أحد بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معاً، وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها، والألف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الألف قبلها كما مر ويُجاب بأن الإضافة في ذات مد لأدنى ملابسة. والمراد أنها مصاحبة، وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين، ويحمل على مذهب البصريين لأنه المختار والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه فيجري على مذهب الأخفش. غاية الأمر أنه أطلق الألف على مجموعهما.

قوله: (أتنى التاء) أي نحو الألف التي في اسم الأتني من العُر وهو غُرَاء كَحُمُرٍ وَحَمْرَاء.

قوله: (والاستيثار) مبتدأ وفي مباني أي الكائن في مباني، ويبدية خبره والمراد بالمباني الألفاظ التي تحل فيها الألف والحكم بالإشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها لما سيأتي.

قوله: (أرني) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة.

قوله: (والطولى) بالضم أفعّل تفضيل مؤنث أطول كفضلى، وأفضل.

قوله: (كشبي) مؤنث شعبان مثال للصفة.

قوله: (وكحبارى) الكاف اسم بمعنى عطف على أربي أو على وزن، وكحبارى بضم الحاء المهملة فموحدة اسم طائر يستوي فيه الواحد المذكر وغيره، طويل العنق والمنقار مادي اللون شديد الطيران كثير السلاح أي الروث، وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو مأكول، وولدها يسمى النهار، وفرخ الكروان يسمى الليل.

..... سَمَّهَى، سَبَطَرَى، ذَكَرَى، وَحْشَى، مَعَ الْكُفْرَى

٧٦٧ - كَذَلِكَ خُلِيطَى، مَعَ الشَّقَارَى، وَأَعَزُّ لِقَيْرٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

قَدْ سَبَقَ أَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: الْمَقْصُورَةُ، كَحَبْلَى وَسَكْرَى، وَالثَّانِي:
الْمَمْدُودَةُ، كَحَمْرَاءَ وَعَرَاءَ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَوْزَانٌ تُعْرَفُ بِهَا.

فَأَمَّا الْمَقْصُورَةُ فَلَهَا أَوْزَانٌ مَشْهُورَةٌ، وَأَوْزَانٌ نَادِرَةٌ.

فَمِنْ الْمَشْهُورَةِ: فَعْلَى، نَحْوُ: أَرَبَى - لِلدَّاهِيَةِ، وَشَعْبَى - لِمَوْضِعٍ.

وَمِنْهَا: فَعْلَى، اسْمًا كَبْهَمَى - لِنَبْتٍ، أَوْ صِفَةً كَحَبْلَى، وَالطَّوْلَى، أَوْ مَصْدَرًا كَرَجْعَى.

وَمِنْهَا: فَعْلَى، اسْمًا كَبَرْدَى - لِنَهْرٍ بِدِمَشْقَ، أَوْ مَصْدَرًا كَمَرَطَى - لِضَرْبٍ مِنَ الْعَذْوِ، أَوْ

قوله: (سَمَّهَى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل.

قوله: (سَبَطَرَى) بكسر السين المهملة وفتح الواو وسكون الطاء المهملة بعدها راء.

قوله: (وَحْشَى) بمهمله مكسورة فمثلثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية.

قوله: (مَعَ الْكُفْرَى) بضم الكاف والفاء وشد الراء، وبثلاث الكاف مع فتح الفاء أشموني.

قوله: (خُلِيطَى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة، والشقاوي بضم الشين المعجمة

وشد القاف.

قوله: (اسْتِنْدَارًا) أي ندوراً مفعول أعز بمعنى أنسب.

قوله: (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَوْزَانٌ) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر، وللممدودة سبعة عشر.

قوله: (فَمِنْ الْمَشْهُورَةِ فَعْلَى) أي بضم ففتح تبع في ذلك ظاهر المتن، وقد استشكله الموضح

بندوره في المقصورة، بل قيل: شاذ، ولم يأت منه إلا أَرَبَى للداهية، وأَرْنَى بالنون لحب يعقد به

اللبن، وَجَبَى بجيم فمهملة فموحدة لكبار النمل، وشَعْبَى بمعجمة فمهملة فموحدة، وأدْمَى بدال

مهملة فميم وجنفي بجيم فنون ففاء لمواضع وهو في الممدودة كثير وسيأتي آخر الباب فهو من

الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون، وفي شرح العمدة إن سمهى، وخليطى، وشقارى من

الأبنية الشاذة إلا أن يراد المجموع كما مر.

قوله: (وَمِنْهَا فَعْلَى) أي بضم فسكون كبهمى لنبت أي فالفه للتأنيث، فلا تلحقها التاء

وقولهم: بهمة شاذ، وقيل: للإلحاق، وأما الذي بمعنى الشجاع فبهمة بالتاء.

قوله: (وَمِنْهَا فَعْلَى اسْمًا) أي بفتحات وعدّه في التسهيل من المشترك، ومنه مع الممدودة

قرماء، وجنفاء لموضعين، ويقصران أيضاً، وابن دأثاء بمهملة فهمزة فمثلثة وهي الأمة، ولا يحفظ

غيرها.

قوله: (بِمَوْحِدَةٍ فَرَاءَ فَمَهْمَلَةٍ نَهْرٍ بِدِمَشْقَ)

قوله: (بِمِيمٍ فَرَاءَ فِطَاءَ مَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَاتٍ، وَقَوْلُهُ الْعَذْوُ بَفَتْحٍ فَسَكُونٍ أَيْ سُرْعَةٍ)

صِفَّةٌ كَحَيْدَى، يُقَالُ: حَمَارٌ حَيْدَى، أَي: يَحِيدُ عَنْ ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ.
 قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَلَمْ يَجِءْ فِي نُعُوتِ الْمَذْكَرِ شَيْءٌ عَلَى غَيْرِهِ.
 وَمِنْهَا: فَعَلَى، جَمْعاً، كَصَرَعَى جَمَعَ صَرِيع، أَوْ مَصْدَرًا كَدَغَوَى، أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
 وَكَسَلَى.

وَمِنْهَا: فُعَالَى، كَحَبَارَى لَطَائِرٍ، وَيَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.
 وَمِنْهَا: فُعَلَى، كَسَمَّهَى لِلْبَاطِلِ.
 وَمِنْهَا: فِعَلَى، كَسِبَطَرَى، لِضَرْبٍ مِنَ الْمَشْيِ.
 وَمِنْهَا: فِعَلَى، مَصْدَرًا كَذَكَرَى، أَوْ جَمْعًا كَطَرَبَى جَمَعَ طَرَبَانٍ، وَهِيَ دَوْبِيَّةٌ كَالْهَرَّةِ مُنْتِنَةٌ
 الرِّيحِ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَفْسُو فِي ثَوْبٍ أَحَدِهِمْ إِذَا صَادَهَا، فَلَا تَذْهَبُ رَائِحَتُهُ حَتَّى يَبْلَى

المشي يقال: مرطت الناقة مرطى، وبشكت بشكى بموحدة فمعجمة، وجمزت جمزى بجيم فميم
 فزاي أي أسرعت، والأفعال الثلاثة بوزن ضرب، ومصادرهما على فعلى.
 قوله: (كحيدى) بمهملتين بينهما تحتية.

قوله: (فعلى جمعاً) أي بفتح فسكون، وهو من الأوزان المشتركة في الصفة، ومنه في
 الممدودة حمراء واحترز بقوله جمعاً إلخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل
 تكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى، وقد تمد كالعواء أحد منازل القمر، ويقصر أيضاً وللإلحاق
 أخرى كعلقاء بالتاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدبغ به، وعلقى لنبت، وتترى بمعنى متواترين
 فمن نونها جعل الألف للإلحاق، ومن لم ينون جعلها للتأنيث.

قوله: (فُعَالَى) بضم الفاء، ويجيء اسماً كحبارى وسمانى، وجمعاً كسكارى قيل وصفة
 لمفرد كجمل علادي بعين ودال مهملتين أي شديد.

قوله: (ومنها فعلى كسمهى) أي بضم الأول وفتح الثاني. مشدداً.

قوله: (فعلى كسبطرى) أي بكسر ففتح فسكون مشية فيها تبخر، ودفقى بمهملة ففاء ففاف
 بوزنها مشية بتدقيق وإسراع.

قوله: (فعلى مصدراً) أي بكسر فسكون. ولم يطلقها، كالمصنف، بل قيدها بالمصدر
 والجمع لأنها في غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للإلحاق إن نونت كعزهى للرجل الذي
 لا يلهو انظر الأشموني.

قوله: (ظربى) بطاء مشالة فراء موحدة.

قوله: (ظربان) بفتح فكسر أو بكسر فسكون.

قوله: (تفسو إلخ) أي فيجعل فسوّه سلاحاً يحترز به فلا يقربه أحد إلا أرسل عليه ما لا

النُّوبُ، وَكَجَجَلَى جَمْعَ حَجَلٍ؛ وَلَيْسَ فِي الْجُمُوعِ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَى غَيْرُهُمَا.

وَمِنْهَا: فَعْلَى، كَحِثْيَى، بِمَعْنَى الْحَثِّ.

وَمِنْهَا: فُعْلَى، نَحْوُ كُفْرَى - لَوَعَاءِ الطَّلَعِ.

وَمِنْهَا: فُعْلَى، نَحْوُ خُلَيْطَى - لِلَاخْتِلَاطِ، وَيُقَالُ: وَقَعُوا فِي خُلَيْطَى، أَيْ: اخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ.

وَمِنْهَا: فُعَالَى، نَحْوُ شُقَارَى - لِنَبْتٍ.

٧٦٨ - لِمَدَّهَا: فَعْلَاءُ، أَفْعَلَاءُ - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَفَعْلَاءُ

٧٦٩ - ثُمَّ فَعَالًا، فَعْلَلًا، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ، فَعْلَلِيًّا، مَفْعُولًا

٧٧٠ - وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أَخْذًا

لِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ أَوْزَانٌ كَثِيرَةٌ، تَبَّهَ الْمُصَنِّفُ عَلَى بَعْضِهَا.

فَمِنْهَا: فَعْلَاءُ، اسْمًا كَصَحْرَاءَ، أَوْ صِفَةً مُذَكَّرَهَا عَلَى أَفْعَلٍ كَحَمْرَاءَ، وَعَلَى غَيْرِ أَفْعَلٍ كَدِيمَةِ هَظْلَاءَ، وَلَا يُقَالُ: سَحَابٌ أَهْطَلُ، بَلْ سَحَابٌ هَظَلُ؛ وَقَوْلُهُمْ: قَرَسَ أَوْ نَاقَةً رَوْعَاءَ،

يُطَبِّقُهُ وَيُسَمُّونَهُ مَفْرُقَ الْإِبِلِ لِنَفَارِهَا مِنْ فَسْوِهِ، وَيَدْخُلُ حَجَرُ الضَّبِّ فِيْفَسُو عَلَيْهِ ثَلَاثًا فَيُغْشَى عَلَيْهِ فَيَأْكُلُهُ وَأَوْلَادَهُ.

قوله: (وَكَجَجَلَى) بمهملة جمع حَجَلَةٍ بفتحات طائر.

قوله: (فَعْلَى) أي بكسر الفاء والعين المشددة، والصحيح قصره على السماع، ولم يجيء إلا مصدرًا كحِثْيَى مصدر حَثَّ أي طلب بشدة على غير قياس، وجعله في التسهيل من الممدودة أيضاً كَحَصِيصَاءَ للاختصاص، وَفَخِيرَاءَ للفخر يقصران.

قوله: (فُعْلَى) بضم الأولين وشد الثالث.

قوله: (فُعْلَى) أي بضم الأول وفتح الثاني مشدداً، ومنه قُبِيطَى لنوع من الحلوى يسمى الناطف، ولغيزى للغز، ولم يسمع منه مع الممدودة إلا قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن.

قوله: (فُعَالَى) أي بضم الأول وشد الثاني، ومنه الخبازى المعروفة، وتخفيف باؤها، ويقال خبيزة.

قوله: (مثلث العين) حال من أفعلاء، وإضافته لفظية فلا يتعرف بها.

قوله: (مطلق العين) حال من فعالي، ومطلق فاء حال من ضمير أخذ الراجع إلى فعلاء أي غيره مقيد بحركة.

قوله: (كديمة هظلاء) الديمة مطر بلا رعد ولا برق.

أَي: حَدِيدَةُ الْقِيَادِ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ الْمَذَكَّرُ مِنْهُمَا؛ فَلَا يُقَالُ: جَمَلٌ أَرْوَعٌ، وَكَامِرَةٌ حَسَنَاءٌ، وَلَا يُقَالُ: رَجُلٌ أَحْسَنُ، وَالْهَظْلُ: تَتَابُعُ الْمَطَرِ وَالْدَّمَغِ وَسَيْلَانُهُ، يُقَالُ: هَظَلَتِ السَّمَاءُ تَهْطِلُ هَظْلًا وَهَظْلَانًا وَتَهْطَلَا.

وَمِنْهَا: أَفْعَلَاءٌ - مَثَلْتُ الْعَيْنَ - نَحَوْ قَوْلِهِمْ لِلْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ: أَرْبُعَاءٌ - بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا وَكُسْرِهَا.

وَمِنْهَا: فَعْلَلَاءٌ، نَحَوْ عَقْرَبَاءٌ - لِأَثْنَى الْعَقَارِبِ.

وَمِنْهَا: فَعَالَاءٌ، نَحَوْ قِصَاصَاءَ - لِلْقِصَاصِ.

وَمِنْهَا: فُعْلَلَاءٌ، كَقُرْفُصَاءَ.

وَمِنْهَا: فَاعُولَاءٌ، كَعَاشُورَاءَ.

وَمِنْهَا: فَاعِلَاءٌ، كَقَاصِصَاءَ - لِجُحْرِ مِنْ جِحْرَةِ الْيَرْبُوعِ.

وَمِنْهَا: فَعْلِيَاءٌ، نَحَو: كَبْرِيَاءَ، وَهِيَ الْعَظْمَةُ.

وَمِنْهَا: مَفْعُولَاءٌ، نَحَو: مَشْيُوحَاءَ، جَمْعُ شَيْخٍ.

وَمِنْهَا: فَعَالَاءٌ - مُطْلَقُ الْعَيْنِ، أَي: مَضْمُومُهَا، وَمَفْتُوحُهَا، وَمَكْسُورُهَا - نَحَو:

قوله: (سحاب هَظِل) أي بكسر الطاء ويقال هَطَال بشدها.

قوله: (رورغاء) قيل بالراء والغين المعجمة من راغ الثعلب ذهب يمنه ويسره لكن في الصحاح في باب العين المهملة، والرورغاء من النوق الحديدية الفؤاد، وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكور اهـ وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه فتدبر.

قوله: (تهطل هَظْلًا) كَتَنَصَّرَ نَصْرًا وَهَظْلَانًا بفتحات، وَتَهْطَلَا بفتح المثناة فوق.

قوله: (مثلث العين) أي مع فتح الهمزة.

قوله: (ومنها فَعْلَلَاءٌ) أي بفتح فسكون فتح.

قوله: (لأثنى العقارب) أي ولمكان أيضاً.

قوله: (ومنها فعَالَاءٌ) أي بكسر الفاء.

قوله: (كَقُرْفُصَاءَ) بضم الأول ويجوز في ثالثة الفتح والضم يقال: قعد القرفصاء إذا قعد على قدميه وألبسه، وألصق بطنه بفخذيه.

قوله: (لِجُحْرِ) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جحرة بوزن عنبة جمع جحر كما في المصباح.

قوله: (فَعْلِيَاءَ) بكسر الفاء واللام وسكون العين.

قوله: (فعَالَاءَ مطلق العين) أي مع فتح الفاء.

دُبُوقَاء - لِلْعَذْرَةِ، وَبَرَسَاء، لُغَةٌ فِي الْبَرَسَاءِ، وَهُمْ النَّاسُ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: يُقَالُ: مَا أَذْرِي
أَيُّ الْبَرَسَاءِ هُوَ، أَيُّ: أَيُّ النَّاسِ هُوَ، وَكَثِيرَاء: وَمِنْهَا: فَعَلَاء - مُطْلَقُ الْفَاءِ، أَيُّ: مَضْمُومُهَا، وَمَفْتُوحُهَا، وَمَكْسُورُهَا - نَحْوُ: خِيَلَاء -
لِلتَّكْبِيرِ، وَجَنَفَاء - اسْمُ مَكَانٍ، وَسِيرَاء - لِيُزْرَدَ فِيهِ خُطُوطُ صُفْرِ.

الْمَقْصُودُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحَا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

قوله: (دُبُوقَاء) بدال مهملة فموحدة ثم قاف.
قوله: (لِلْعَذْرَةِ) بفتح المهملة وكسر المعجمة هي الفضلة الغليظة.
قوله: (براساء) بفتح الموحدة والراء والسين المهملة.
قوله: (في البرساء) أي ممدوداً.
قوله: (وكثيراء) بالمثلثة اسم ليزر كما في الفارسي.
قوله: (مطلق الفاء) أي مع فتح العين.
قوله: (خِيَلَاء) بضم المعجمة وفتح التحتية.
قوله: (جَنَفَاء) بفتح الجيم والنون والفاء.
قوله: (وسيراء) بكسر السين المهملة، وفتح التحتية والراء، ويطلق على الذهب وعلى نبت
أيضاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الْمَقْصُودُ وَالْمَمْدُودُ

قال الجار بردي: هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحاً على المبني، ولا
الفعل، والحرف أي كما يفيد تعريف الشارح، وقولهم في هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى
اللغة كقول القراء في: جاء وشاء ممدودان اه. ويرد عليه إطلاقهما على ألفي التانيث إطلاقاً شائعاً
كالألف المقصورة والممدودة، كما يطلقان على الاسم المشتمل عليهما كحبلَى وصَحْرَاء، ويبعد
أنه ليس حقيقة عرفية إلا أن يستثني من غير المتمكن فتأمل. ثم ما قيل أن تعريف الشارح يشملان
نحو: حبلَى وصَحْرَاء مع أنهما قد تقدما قبل فذكرهما ثانياً تكرار يرد بأن ذكرهما السابق من حيث
التانيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرار على أن ذكر العام بعد الخاص لا يعد
تكراراً فتدبر.

قوله: (إذا اسم) أي صحيح.

قوله: (وكان ذا نظير) أي من المُعَلِّ، وقوله: كالأسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم
يمثل لنظيره من المعمل.

- ٧٧٢ - فَلِنُظَيِّرْهُ الْمُعَلَّ الْآخِرَ نُيُوتُ قُصْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
- ٧٧٣ - كَفَعَلٍ وَقُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفَعَلَةٍ وَقُعَلَةٍ، نَحْوُ الدُّمَى الْمُقْصُورِ: هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي حَرْفُ إِعْرَابِهِ أَلْفٌ لَازِمَةٌ.
- فَخَرَجَ بِأَلَا سَمِ: الْفِعْلُ، نَحْوَ يَرْضَى، وَيَحْزِفُ إِعْرَابِهِ: الْمَبْنِيُّ، نَحْوَ إِذَا، وَبِلَا زِمَةٍ: الْمُشْتَى، نَحْوَ الزَّيْدَانِ، فَإِنَّ أَلْفَهُ تَنْقَلِبُ يَاءً فِي الْجَرِّ وَالتَّضْبِ.
- وَالْمَقْصُورُ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِيَاسِيٍّ، وَسَمَاعِيٍّ.
- فَالْقِيَاسِيُّ: كُلُّ اسْمٍ مُعْتَلٍّ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ، مُلْتَزِمٌ فَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَذَلِكَ:

قوله: (كَفَعَلٍ) بكسر ففتح وقُفَلٍ بضم ففتح وفُعَلَةٍ بكسر فسكون، والثاني بضم فسكون، وهذا عطف على قوله: كالأسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لأنه نوع ثانٍ مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحاً، أو معتلاً وقوله نحو: الدمي مثال للمعتل من هذا النوع، ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الأول، وإنما قدرنا العاطف، ولم نجعله مثلاً لقوله: فلنظيره المعمل إلخ، كما أن الأسف مثال للصحيح كما قاله سم. وأقروه لثلاثيهم أنه نظير الأسف، وليس كذلك فتدبر. والحاصل أن الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصوراً أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الأول: مصدر فعل بالكسر اللازم فإن قياسه فعل بفتحتين وقد أشار إلى هذا مقتصراً على تمثيل صحيحه بالأسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل، وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالدمى ففيه شبه احتباك، ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم فإن معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومضطفى، ومنها أفعل سواء كان للتفضيل كأقصى نظير أفضل أم لا كأعمى وكأحمر، ومنها جمع فعلى بالضم أنثى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصي ودني جمع قصوى ودنيا وغير ذلك.

قوله: (حرف إعرابه) من إضافة المحل للحال فيه لأن الألف محل الإعراب لا نفسه، وهذا التعريف لما يعم القياسي والسماعي، وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريفي المتن فقاصران على القياسي منهما.

- قوله: (نحو يرضى) هو خارج أيضاً بقوله: لازمة لأن ألفه تذهب للجزم.
- قوله: (المبني) أي سواء كان اسماً كإذا ومتى، أو فعلاً كرمى ودعا، أو حرفاً كعلى وإلى.
- فكل ذلك لا يسمى مقصوراً اصطلاحاً.
- قوله: (المشتى) مثله الأسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعاً وجراً لا يقال ألف المقصور تذهب إذا نون فلا تكون لازمة لأن المحذوف لعله تصريفية كالثابت.
- قوله: (قياسي) هو وظيفة النحوي والسماعي وظيفة اللغوي الذي يسرد ألفاظ العرب، ويفسرها.
- قوله: (كل اسم معتل) الأولى محل لأن المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا، والمعمل هو

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ فَعِلَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَعَلًا، يَفْتَحُ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ، نَحْوُ: أَسِفَ
 أَسْفًا، فَإِذَا كَانَ مُعْتَلًّا وَجَبَ قَصْرُهُ، نَحْوُ: جَوِيَ جَوًى، لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ مُلْتَزِمٌ
 فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَنَحْوُ: فَعَلَ فِي جَمْعِ فَعْلَةٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَفَعَلَ فِي جَمْعِ فَعْلَةٍ بِضَمِّ الْفَاءِ،
 نَحْوُ: مَرَى جَمْعَ مَرِيَّةٍ، وَمُدَى جَمْعَ مُدِيَّةٍ، فَإِنَّ نَظِيرَهُمَا مِنَ الصَّحِيحِ قَرُبٌ وَقُرْبٌ جَمْعَ قُرْبَةٍ
 وَقُرْبَةٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ فَعْلَةٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ يَكُونُ عَلَى فَعْلٍ، بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي، وَجَمْعَ فَعْلَةٍ بِضَمِّ
 الْفَاءِ يَكُونُ عَلَى فَعْلٍ، بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي.

وَالذَّمَى: جَمْعُ ذُمِيَّةٍ، وَهِيَ الصُّورَةُ مِنَ الْعَاجِ وَنَحْوِهِ.

٧٧٤ - وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَاَلَمَدُ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ بِهِمْزٌ وَضِلَّ: كَارَعَوَى وَكَارَتَأَى

وَلَمَّا فَرَعَ مِنَ الْمَقْصُورِ شَرَعَ فِي الْمَمْدُودِ، وَهُوَ: الْأِسْمُ الَّذِي فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ، تَلِي أَلِفًا
 زَائِدَةً، نَحْوُ حَمْرَاءَ، وَكِسَاءَ، وَرِدَاءَ.

فَخَرَجَ بِالِاسْمِ الْفِعْلُ نَحْوُ: «يَشَاءُ»، وَيَقُولُهُ: «تَلِي أَلِفًا زَائِدَةً» مَا كَانَ فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ تَلِي
 أَلِفًا غَيْرَ زَائِدَةٍ، كَمَاءَ، وَأَاءٍ جَمْعَ آءَةٍ، وَهُوَ شَجَرٌ.
 وَالْمَمْدُودَةُ أَيْضًا كَالْمَقْصُورِ: قِيَاسِيٌّ، وَسَمَاعِيٌّ.

المغير، وهو المراد هنا لأن الاسم لا يوصف بالقصر إلا بعد تغيير يائه مثلاً، وأما قول المتن:
 المعمل الآخر فالأولى فيه المعتل لأنه هو الذي يصح فيه تحليل ثبوت القصر. أما المعمل وهو المغير
 فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه إذا فتأمل.

قوله: (جوى جوى) بالجمع كفرحاً وهو الحرقعة من حزن أو عشق.

قوله: (فإن نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن، ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا
 خصوص الوزن.

قوله: (مرية) بالراء هو الجدال ومدية بالبدال السكين.

قوله: (قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله.

قوله: (وما استحق) أي من الصحيح، وألف مفعوله، وَقِفَ عَلَيْهِ بالسكون على لغة ربيعة
 وقوله: في نظيره، أي من المعتل الآخر لأن حرف العلة إذا تطرف بعد ألف زائدة قلب هَمْزَةً.

قوله: (نحو حمراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لما سيأتي.

قوله: (كماء) أي فلا يسمى ممدوداً كما نص عليه الفارسي لعروض مدّه لأن ألفه بدل من
 الواو في: موه لا زائدة.

قوله: (وَاء) بهمزتين بينهما ألف، وكذا آءة كجام، وجامه، وانظر ما أصل ألفهما.

فَالْقِيَاسِيُّ: كُلُّ مُعْتَلٍّ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ، مُلْتَزِمٌ زِيَادَةُ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ، وَذَلِكَ كَمَصْدَرٍ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَضَلَّ، نَحْوُ: أَرْعَوَى أَرْعَوَاءً، وَأَرْتَأَى أَرْتِئَاءً، وَاسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً؛ فَإِنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، وَاقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، وَكَذَا مَصْدَرٌ كُلُّ فِعْلٍ مُعْتَلٍّ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ، نَحْوُ: أُعْطِيَ إِعْطَاءً؛ فَإِنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْرَمَ إِكْرَامًا.

٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النِّظِيرِ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٍّ، يَنْقَلِبُ: كَالْحِجَا، وَكَالْحِذَا

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَهُوَ الْمَقْصُورُ السَّمَاعِيُّ، وَالْمَمْدُودُ السَّمَاعِيُّ.

وَضَابِطُهَا: أَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ اطَّرَدَ فَتَحَّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَقَصُرَ مُوقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَمَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ اطَّرَدَ زِيَادَةُ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ فَمَدَّ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ. فَمِنَ الْمَقْصُورِ السَّمَاعِيِّ: الْفَتَى، وَاحِدُ الْفَتَيَانِ، وَالْحِجَا: الْعَقْلُ، وَالثَّرَى، الثَّرَابُ، وَالسَّنَا: الضُّوءُ.

قوله: (كل معتل الخ) أي معتل الآخر، وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان أن نحو: حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي لأنهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور، وهمزة الممدود القياسيين فمقلبان عن أصل كما لا يخفى، وقد لا يتوقف في ذلك وسيأتي عن الفراء ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياساً إلا أن يقال: المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الأوزان فتدبر.

قوله: (وارتأى) بوزن افتعل من الرأي أي التدبّر يقال: ارتأى في أمره ارتئاء إذا تدبّره، وأصله ارتأى ارتئاءً كاقْتَتَلَ اقْتِتَالًا قُلِبَتْ ياء الفعل ألفاً لانفتاح ما قبلها، وياء المصدر همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

قوله: (وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالاً على صوت أو مرض فإن قياسه فُعال بالضم كرفعاء لصوت ذوات الخف وثغاء بمثلثة فمعجمة لصوت الشاة، ومشاء لإطلاق البطن، ونظيرهما من الصحيح بغام لصوت الظبي، ودوار لدوران الرأس، وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء، وعادى عداً كضارب ضراباً، وقاتل قتالاً، وغير ذلك.

قوله: (والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل، وذا قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أي العادم النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ، وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومر ما فيه.

قوله: (كالحجى الخ) لف ونشر مرتب فالحجى بمهمله فجيم مقصور لا غير، والحذاء بمهمله فمعجمة ممدود لا غير لكن قصره للوزن.

قوله: (فمن المقصور السماعي الخ) أي لأنها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الأوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية، والوصفية مثلاً. وإن وجد وزنها كبطل وعنب.

وَمِنَ الْمَمْدُودِ السَّمَاعِي: الْفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السَّنِّ، وَالسَّاءُ: الشَّرْفُ، وَالْثَرَاءُ، كَثْرَةُ الْمَالِ، وَالْحِذَاءُ: الثُّغْلُ.

٧٧٧ - وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفِ يَمْعٍ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ قَصْرِ الْمَمْدُودِ لِلضَّرُورَةِ. وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ مَدِّ الْمَقْصُورِ؛ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى الْمَنْعِ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى الْجَوَازِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

[٣٥٣] يَا لَكَ مِنْ تَمْرِ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ
فَمَدَّ «اللَّهَاءُ» لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ.

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحاً

٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَبَعَاتٍ
٧٧٩ - كَذَا الَّذِي لَيْثاً أَصْلُهُ، نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدِ الَّذِي أُمِيزَ كَسْتَسِ
٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا ثَقَلْبٍ وَأَوَّ الْأَلْفِ وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ

قوله: (مجمع عليه) أي في الجملة وإلا فقد منعه الفراء فيما له قياس يوجب مده كفعلاء أفعل، ويرده في السماع.

قوله: (قصر الممدود) أي لأنه رجوع إلى الأصل. وهو القصر كقوله:

* لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ *

قوله: (يا لك الخ) يا للتنبية، وذلك خبر مبتدأ محذوف أي لك شيء، ومن للبيان كذا في الصبان، وفيه نظر لعدم ملايمته للمعنى. فالظاهر أنه كقولهم: يا للماء والعشب، تعجباً من كثرتهما، فيا واللام للاستغاثة استعمالاً في التعجب مجازاً، و: من تمر بيان للكاف كقوله: فيا لك من ليل كأنه قيل: أحضر يا تمر ليتعجب منك فالمنادى في الحقيقة هو الكاف فتدبر، والشيشاء بمعجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي الثمر الذي لم يشتد حبه، وينشب بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق، والله جمع لهاء كحصى وحصاة وهي لحمه مطبقة في أقصى سقف الحنك والله أعلم.

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحاً

اقتصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجمعه وإن كان هذا الباب يعقد للتثنية، والجمع مطلقاً وتصحيحاً إما تمييز محول عن المضاف إليه أي: وكيفية تصحيح جمعهما، أو حال من جمع أي مصححاً، ولم يذكر تكسيرهما لأن له باباً يخصه.

الاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، أَوْ كَانَ مَنْقُوصاً، لِحَقَّتْهُ عِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ؛ فَتَقُولُ فِي «رَجُلٍ، وَجَارِيَةٍ، وَقَاضٍ»: «رَجُلَانِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ». وَإِنْ كَانَ مَقْصُوراً فَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرِهِ، عَلَى مَا نَذَرْنَاهُ الْآنَ. وَإِنْ كَانَ مَمْدُوداً فَسَيَأْتِي حُكْمُهُ.

فَإِنْ كَانَتْ أَلِفُ الْمَقْصُورِ رَابِعَةً فَصَاعِداً قُلِبَتْ يَاءٌ؛ فَتَقُولُ فِي «مَلْهَى»: «مَلْهَيَانِ» وَفِي «مُسْتَفْصَى»: «مُسْتَفْصَيَانِ» وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً: فَإِنْ كَانَتْ بَدَلاً مِنْ الْيَاءِ - كَفَتَى وَرَحَى - قُلِبَتْ أَيْضاً يَاءً؛ فَتَقُولُ: «فَتَيَانِ، وَرَحَيَانِ»، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ ثَالِثَةً مَجْهُولَةً الْأَصْلِ وَأُمِلَّتْ؛ فَتَقُولُ فِي «مَتَى» عِلْماً: «مَتَيَانِ» وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً بَدَلاً مِنْ وَائٍ - كَعَصَا وَقَفَا - قُلِبَتْ وَائِياً؛ فَتَقُولُ: «عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ»، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً مَجْهُولَةً الْأَصْلِ وَلَمْ تُمَلَّ، كَالِي عِلْماً؛ فَتَقُولُ: «إِلَوَانِ». فَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَلِفَ الْمَقْصُورِ تُقَلَّبُ يَاءً فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: الْأَوَّلُ: إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً.

قوله: (رابعة الخ) أي سواء كان أصلها ياء كمسعى من سعت، أو وائياً كما ذكره. قوله: (قلبت ياء) أي لكونها مع علامة التثنية، ولا يمكن تحريكها لأن الألف لا تقبل الحركة، وحذفها يلبس المثنى عند إضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاي، وإنما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعاً إلى أصلها في نحو: مسعى. كما رجعت إليه في نحو: فتى، وحملت على الفعل غير الثلاثي في نحو: ملهى لرد الواو فيه إلى الياء كالياء واصطفت من اللهو والصفوة كما سيأتي في قوله:

* والواو لا ما بَعْدَ الْفَتْحِ يَا انْقَلَبْ *

وأما في الجامد الذي أميل فلأن الإمالة في المفرد تنحو بالألف نحو الياء فردت إليها في التثنية، أما ما لم يمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلاً فرجع إلى الواو.

قوله: (مجهولة الأصل) هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعاً لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادي ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو قال: لأنه لا يدري أهى عن وائٍ أو ياء اهـ أي لأنه ليس له أصل يرجع إليه في الاشتقاق، وليست أصلية لأن ألف الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما، والظاهر في ألف موسى ونحوه من الأسماء الأعجمية أنها من المجهولة بمعنى أنه لا يدري أهى زائدة كحبلَى أم أصلية أم منقلبة. وموسى الحديد قيل بوزن حبلَى فألفه زائدة للتأنيث، وقيل مذكر بوزن مفعول من أوسيت رأسه حلقتة فألفه عن ياء أفاده في الصحاح.

قوله: (في متى علماً) قيد به هنا، وفيما يأتي لأنه قبل العلمية لا يثنى، ولا يوصف بالقصر لبنائه.

الثاني: إِذَا كَانَتْ ثَالِثَةً بَدَلًا مِنْ يَاءٍ.

الثالث: إِذَا كَانَتْ ثَالِثَةً مَجْهُولَةً الْأَصْلِ وَأُمِيلَتْ.

وَتُقْلَبُ وَآوَاءٌ فِي مَوْضِعَيْنِ:

الأول: إِذَا كَانَتْ ثَالِثَةً بَدَلًا مِنَ الْوَائِ.

الثاني: إِذَا كَانَتْ ثَالِثَةً مَجْهُولَةً الْأَصْلِ وَلَمْ تُمَلَّ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلَ قَدْ أَلِفَ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا عُمِلَ هَذَا الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَقْصُورِ - أَغْنَى قَلْبَ الْأَلِفِ يَاءً أَوْ وَآوَاءً - لِحَقَّقَتِهَا عَلَامَةُ الثَّنِيَّةِ، الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا أَوَّلَ الْكِتَابِ، وَهِيَ الْأَلِفُ وَالثُّوْنُ الْمَكْسُورَةُ رَفْعًا، وَالْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا وَالثُّوْنُ الْمَكْسُورَةُ جَزَاءً وَنَضْبًا.

٧٨١ - وَمَا كَصَخْرَاءٍ بِوَائٍ ثُنْيَا وَنَحْوِ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

٧٨٢ - بِوَائٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ صَحَّحَ، وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى كَيْفِيَّةِ ثَنِيَّةِ الْمَقْصُورِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ كَيْفِيَّةِ ثَنِيَّةِ الْمَمْدُودِ. وَالْمَمْدُودُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ هَمْزُهُ بَدَلًا مِنْ أَلِفِ الثَّانِيَّةِ، أَوْ لِلْإِلْحَاقِ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ، أَوْ أَضْلًا.

فَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَلِفِ الثَّانِيَّةِ؛ فَالْمَشْهُورُ قَلْبُهَا وَآوَاءٌ؛ فَتَقُولُ فِي: «صَخْرَاءَ، وَحَمْرَاءَ»: «صَخْرَاوَانِ، وَحَمْرَوَانِ».

وَإِنْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ، كَعِلْبَاءَ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ، نَحْوُ: كِسَاءٍ، وَحَيَاءٍ جَازَ فِيهَا وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا: قَلْبُهَا وَآوَاءٌ؛ فَتَقُولُ: «عِلْبَاوَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَحَيَاوَانِ»، وَالثَّانِي: إِبْقَاءُ الْهَمْزَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ؛ فَتَقُولُ: «عِلْبَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَحَيَاءَانِ» وَالْقَلْبُ فِي الْمُلْحَقَةِ أَوْلَى مِنْ إِبْقَاءِ الْهَمْزَةِ، وَإِبْقَاءُ الْهَمْزَةِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ أَصْلٍ أَوْلَى مِنْ قَلْبِهَا وَآوَاءٍ.

قوله: (ونحو علباء) مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه، وبواو خبره، وقوله: صحيح أي لهمزة وجوباً فلا يجوز إبدالها.

قوله: (كعلباء) بكسر العين المهملة هي عصبه العنق، وأصلها علباي بزيادة الياء لإلحاقها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

قوله: (في الملحقة) بكسر الحاء لأنها ألحقت مدخولها بغيره، وإنما ترجع قلبها لشبهها بألف حمراء في أنها بدل عن حرف زائد.

قوله: (وإبقاء الهمزة الخ) أي لقربها من الأضالة بإبدالها من أصلي.

وَأَنَّ كَانَتْ الْهَمْزَةُ الْمَمْدُودَةُ أَضْلاً وَجَبَ إِنْقَاؤُهَا؛ فَتَقُولُ فِي «قُرَاءَ، وَوُضَاءَ»: «قُرَاءَان، وَوُضَاءَان».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَا شُدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ» إِلَى أَنَّ مَا جَاءَ مِنْ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ أَوْ الْمَمْدُودِ عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرَ، اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْخَوَزَلِيِّ «الْخَوَزَلَانِ» وَالْقِيَّاسُ «الْخَوَزَلِيَّانِ»، وَقَوْلُهُمْ فِي: «حَمْرَاءَ»: «حَمْرَايَانِ» وَالْقِيَّاسُ «حَمْرَاوَانِ».

٧٨٣ - وَأَخَذَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنِيِّ مَا بِهِ تَكْمُلًا

٧٨٤ - وَالْمُشْعَرُ أَبْقَى مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَالْف

٧٨٥ - فَالْأَلْفُ أَقْلِبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الْأَزْمَنِ تَنْحِيَةً

إِذَا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الْمُثْنِيِّ - وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ - لِحَقَّقَتِ الْعَلَامَةُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ؛ فَتَقُولُ فِي «زَيْدٍ»: «زَيْدُونَ».

وَإِنْ جُمِعَ الْمَنْقُوصُ هَذَا الْجَمْعَ حُذِفَتْ يَأْوُهُ، وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ

قوله: (قراء) هو الناسك المتعبد، ووضاء هو الوضيء حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كأل. ووضو كظرف.

قوله: (الخوزلي) بفتح المعجمة وسكون الواو، وفتح الزاي مشية فيها تثاقل، وتبخر وهو مثال للمقصور.

قوله: (في جمع) أي حال إرادته.

قوله: (على حد المشي) أي طريقه في الإعراب بحرفين، وسلامة بناء واحده، وحذف نونه للإضافة وهو جمع المذكر السالم.

قوله: (مشعراً) حال من الفتح، أو من فاعل أبق.

قوله: (وإن جمعته) أي المقصور.

قوله: (فالألف) مفعول أقلب، وقلبها مفعول مطلق نوعي أي أقلبها قلباً كقلبها في التثنية.

قوله: (وتاء) بالمد مفعول أول لألزم بهمزة القطع مفتوحة لأنه من ألزم الرباعي، ذي التاء بالقصر مضاف إليه وتنحية أي إزالة مفعوله الثاني.

قوله: (إذا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعده زيادة على المتن، وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والتون، وكذا بالألف والتاء كثنيتها سواء استغني عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيتها.

قوله: (وضم ما قبل الواو) أي في الرفع، وإنما لم يبق الكسر مشعراً بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله، ولثلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة.

وَكَسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ فِي قَاضٍ: قَاضُونَ، رَفَعًا، وَقَاضِينَ، جَزًّا وَنَضْبًا.

وَأَنَّ جُمُعَ الْمَمْدُودِ هَذَا الْجَمْعُ عُمِلَ مُعَامَلَتُهُ فِي الثَّنِيَّةِ؛ فَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ، أَوْ لِلِإِلْحَاقِ - جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: إِبْقَاءُ الْهَمْزَةِ، وَإِبْدَالُهَا وَآوًا؛ فَيُقَالُ فِي «كِسَاءٍ» عِلْمًا: «كِسَاوُونَ، وَكِسَاوُونَ»، وَكَذَلِكَ عِلْبَاءٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً وَجَبَ إِبْقَاؤُهَا؛ فَتَقُولُ فِي «قُرَاءٍ»: «قُرَاوُونَ».

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ - وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - فَتُحَذَفُ أَلْفُهُ إِذَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالثَّوْنِ، وَتَبْقَى الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْهَا؛ فَتَقُولُ فِي مُصْطَفَى: «مُصْطَفُونَ» رَفَعًا، وَ «مُصْطَفَيْنِ» جَزًّا وَنَضْبًا، يَفْتَحُ الْفَاءُ مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَإِنْ جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَتَاءٍ قُلِبَتِ أَلْفُهُ، كَمَا تُقْلَبُ فِي الثَّنِيَّةِ، يَفْتَحُ الْفَاءُ مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَإِنْ جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَتَاءٍ قُلِبَتِ أَلْفُهُ، كَمَا تُقْلَبُ فِي الثَّنِيَّةِ؛ فَتَقُولُ فِي «حُبْلَى»: «حُبْلِيَّاتٍ» وَفِي «فَتَى، وَعَصَا» عِلْمِي مُؤَنَّثٍ: «فَتِيَّاتٍ، وَعَصَوَاتٍ».

قوله: (وكسر ما قبل الياء) أي في النصب والجر، والمراد بقاء كسره لأنه مكسور قبل الياء، وقيل: يكسر كسراً جديداً لتناسب الياء والواو في اجتلاب حركة ما قبلهما، وهو تكلف.

قوله: (قاضون) أصله قاضيون بضم الياء، وأصل قاضين قاضيين بياءين أولاهما مكسورة حذفت حركة يائهما لثقلها، ثم الياء للساكنين، ثم ضُمَّتْ ضَادُ الْأَوَّلِ لِمُنَاسَبَةِ الْوَاوِ وَبَقِيَ كَسْرُ الثَّانِي لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ، أَوْ يُقَالُ فِي الْأَوَّلِ نَقَلْتُ ضِمَّةَ الْيَاءِ إِلَى الضَّادِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ حَذَفْتُ الْيَاءَ لِلْسَّاكِنِينَ.

قوله: (مصطفون) أصله مصطفون بواوين أولاهما مضمومة لام الكلمة لأنه من الصفوة، والثانية واو الجمع، وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فياء قلبت واوها ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وما قيل إن الواو الأولى تقلب أولاً ياء لتطرفها بعد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين، ثم تقلب الياء ألفاً مردود بأنه تطويل بلا طائل إذ لا حاجة إلى الياء هنا، بل تقلب ألفاً من أول الأمر بخلافها في الثنية، وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج إلى بقائها فيهما لما مر آنفاً.

قوله: (قلبت ألفه الخ) أي فحكمه كثنيتيه سواء، وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والألف فلهما حكم ثنيتيهما، وإنما لم يستغن عن ذكر جمع المقصور بذكر ثنيتيه كالممدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود، وأما المنقوص فليس الباب له.

قوله: (علمي مؤنث) قيد به لأن الجمع بالألف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة إلا إذا كان علم مؤنث، أو مصغر غير العاقل أو وصفه كما مر.

وَلِنْ كَانَ بَعْدَ أَلِفِ الْمَقْصُورِ تَاءٌ وَجَبَ حِينَئِذٍ حَذْفُهَا؛ فَتَقُولُ فِي «فَتَاةٍ»: «فَتَيَاتٍ» وَفِي «فَتَاةٍ»: «فَتَوَاتٍ».

- ٧٨٦ - رَسَالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أُنْبِلَ إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءِهِ بِمَا شَكِلَ
 ٧٨٧ - إِذَا سَاكَنَ الْعَيْنَ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مُخْتَصِمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
 ٧٨٨ - وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكَلَامًا قَدْ رَوَوْا
 إِذَا جُمِعَ الْأِسْمُ الثَّلَاثِيُّ، الصَّحِيحُ الْعَيْنِ، السَّاكِنُهَا، الْمُؤَنَّثُ، الْمُخْتَوِّمُ بِالتَّاءِ أَوْ الْمُجَرَّدُ عَنْهَا، بِأَلِفٍ وَتَاءٍ، أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاءُهُ فِي الْحَرَكَةِ مُطْلَقًا؛ فَتَقُولُ: «فِي» «دَعْدٍ»: «دَعْدَاتٍ»، وَفِي «جَفَنَةٍ»: «جَفَنَاتٍ»، وَفِي «جُمْلٍ»، وَبُسْرَةٍ: «جُمْلَاتٍ»، وَبُسْرَاتٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَفِي «هِنْدٍ»، وَكُسْرَةٍ: «هِنْدَاتٍ»، وَكُسْرَاتٍ بِكُسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.
 وَيَجُوزُ فِي الْعَيْنِ بَعْدَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ التَّسْكِينُ وَالْفَتْحُ؛ فَتَقُولُ: جُمْلَاتٍ، وَجُمْلَاتٍ،

قوله: (فتاة) بالتاء المثناة فوق لقول الشارح في جمعها: فتيات بالياء، أما جمع فتاة بالقاف والنون أي الرمح أو حفرة الماء فَتَوَاتٍ بالواو كما في التصريح.

قوله: (رسالم العين) أي من الإعلال والتضعيف كما سيأتي، وهو مفعول أول بأنبل أي أعطى والثلاثي نعت، واسمًا حال منه، وإتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء مفعوله الثاني، وبما شكل متعلق بإتباع، والباء بمعنى في، ونائب فاعل شكل ضمير الفاء. وذكره لتأولها باللفظ، ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ما جرت على غيرها، وحذف العائد المجرور وربما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقاً وهو نادر كما مر في الموصول أي: أعطى الاسم الثلاثي السالم العين إتباع عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء.

قوله: (إن ساكن العين مؤنثاً) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين، وبدا فعل الشرط، وجوابه محذوف أي فأئله ما ذكر ومحتتماً حال ثالثة، ومجرداً عطف عليه.

قوله: (سكن التالي) أي العين التالي، وغير مفعول التالي، أو مجرور بإضافته إليه.

قوله: (أتبعت عينه) أي وجوباً في مفتوح الفاء، وجوازاً في مضمومها، ومكسورها فالأمر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معاً بدليل البيت الثالث.

قوله: (كجفنة) كقصعة وزناً ومعنى.

قوله: (جمل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة.

قوله: (التسكين والفتح) أي مع الإتيان ففي مضموم الفاء، ومكسورها ثلاث لغات إلا إذا كانت لام الأول ياء، والثاني واو فيمتنع الإتيان كما ذكره بقوله: ومنعوا الخ إما مفتوح الفاء فليس فيه إلا الإتيان صحيحاً كان كجفنة، أو معتلاً كظبية وظبيات وجوز في التسهيل تسكين المعتل.

وَبُسْرَاتٍ، وَبُسْرَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَكِسْرَاتٍ، وَكِسْرَاتٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ الْفَتْحَةِ، بَلْ يَجِبُ الْإِتْبَاعُ.

وَاخْتَرَزَ بِالثَّلَاثِي مِنْ غَيْرِهِ كَجَعْفَرٍ - عَلَّمَ مُؤَنَّثٍ، وَبِالْأَسْمِ عَنِ الصَّفَةِ، كَصُخْمَةٍ، وَبِالصَّحِيحِ الْعَيْنِ مِنْ مُعْتَلِّهَا كَجَوْزَةٍ، وَبِالسَّائِكِ الْعَيْنِ مِنْ مُحَرَّكِهَا، كَشَجَرَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا إِتْبَاعَ فِي هَذِهِ كُلِّهَا؛ بَلْ يَجِبُ إِنْقَاءُ الْعَيْنِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَمْعِ؛ فَتَقُولُ: «جَعْفَرَاتٍ، وَصُخَّمَاتٍ، وَجَوَزَاتٍ، وَشَجَرَاتٍ»، وَاخْتَرَزَ بِالمُؤَنَّثِ مِنَ الْمَذْكُورِ كَبَذَرٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُجْمَعُ بِالْأَلِفِ وَالنَّاءِ.

٧٨٩ - وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ، وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ يَغْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُؤَنَّثُ الْمَذْكُورُ مَكْسُورَ الْفَاءِ، وَكَانَتْ لَامُهُ وَآوًا؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ فِيهِ إِتْبَاعُ الْعَيْنِ لِلْفَاءِ؛ فَلَا يُقَالُ فِي «ذِرْوَةٍ» ذِرَوَاتٍ - بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ قَبْلَ الْوَائِ، بَلْ يَجِبُ فَتْحُ الْعَيْنِ أَوْ تَسْكِينُهَا؛ فَتَقُولُ: ذِرَوَاتٍ، أَوْ ذِرَوَاتٍ، وَشَدَّ قَوْلُهُمْ «جِرَوَاتٍ» بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ إِذَا كَانَتْ الْفَاءُ مَضْمُومَةً وَاللَّامُ يَاءً، نَحْوُ: «زُبْيَةٍ»؛ فَلَا تَقُولُ: «زُبْيَاتٍ» بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ قَبْلَ الْيَاءِ، بَلْ يَجِبُ الْفَتْحُ أَوْ التَّسْكِينُ؛ فَتَقُولُ: «زُبْيَاتٍ، أَوْ زُبْيَاتٍ».

٧٩٠ - وَتَادِرُ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأَنَّهُ اسْتَمَى

قوله: (عن معتلها) هو ضربان: ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة، وديمة فهذا يبقى على حاله، وضرب قبل عينه فتحة كجوزة، وفيه لغتان: الإتياع لهديل، والإسكان لغيرهم، وسيدكرها هذا في المنتهي لقوم، وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن، أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينة في الجمع.

قوله: (ومنعوا الخ) إشارة إلى أن لإتياع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الخمسة، المتقدمة وهو أن لا تكون اللام وآوًا في إتياع الكسرة، ولا ياء في الضمة، وفهم منه جواز الفتح والإسكان حيث لا يمنع غير الإتياع، وكذا جواز إتياع الضمة إذا كانت اللام وآوًا كخطوة، وإتياع الكسرة مع الياء كلحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كما لم يبالوا بضميتين قبل الواو في خطوات.

قوله: (ذِرْوَةٍ) بكسر الذال المعجمة أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد، والجروة مثلث الجيم مع سكون الراء الأثني من ولد الكلب أو السبع.

قوله: (تَادِرُ) خبر مقدم عن غير.

يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا جَاءَ جَمْعُ هَذَا الْمُؤَنَّثِ عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرَ عُدَّ نَادِرًا، أَوْ ضَرُورَةً، أَوْ لُغَةً لِقَوْمٍ.
فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِمْ فِي «جِرْوَةٍ»: «جِرَوَاتٍ» بِكُسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.
وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ:

[٣٥٤] وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الضَّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
فَسَكَنَ عَيْنَ «زَفَرَاتٍ» ضَرُورَةً، وَالْقِيَاسُ فَتَحُهَا إِتْبَاعًا.
وَالثَّالِثُ كَقَوْلِ هَذِيلٍ فِي جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ وَنَحْوِهِمَا: «جَوَزَاتٍ، وَبَيْضَاتٍ» - بِفَتْحِ الْفَاءِ
وَالْعَيْنِ - وَالْمَشْهُورُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ تُسَكِّنُ الْعَيْنَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١ - أَفْعَلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ تُمَتْ أَفْعَالٌ - جُمُوعٌ قَلِيلَةٌ
جَمْعُ التَّكْسِيرِ هُوَ: مَا دَلَّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ بِتَغْيِيرِ ظَاهِرِ كَرَجَلٍ وَرِجَالٍ أَوْ مُقَدَّرِ كَفُلْكِ -

قوله: (وحملت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة، وخص الضحى والعشي
لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما، ويدان تشية يد بمعنى القوة للتأكيد والله سبحانه وتعالى أعلم.

جمع التكسير

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري: لفساد السنة العامة إلا في الجموع فلم يحتج
للتنبية عليها لأن النحو إنما وضع لإصلاح ما فسد وقيل: لأن كل الجموع مرجعها السماع فالأولى
بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه، وقال بعض المتأخرين: أكثر الجموع سماعي
لكن منها ما يغلب فيحتاج إلى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في النكت.

قوله: (أفعلة) مبتدأ أو أفعال، وفعله وأفعال عطف عليه، وجموع خبرها، والثلاثة الأولى غير
مصروفة للعلمية على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعال ولها وللتأنيث اللفظي في الباقيين
لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هي، ثم العاطفة أثبت بالتاء المفتوحة في لغة، وأصلها السكون فإن
قلت: جموع جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربع؟ قلت لكثرة ما يوازنها من الألفاظ
على أن جموع مما يستعمل في القلة حقيقة لأنه ليس لمفرده جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي،
أو يجري على مذهب السعد الآتي.

قوله: (بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل، أو الزيادة أو غيرهما من أقسام
التكسير المشهورة، وهو تغيير صوري لا حقيقي لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره،
بل هو لفظ آخر غيره، والياء للالة، أو السببية فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية،

لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ، وَالضَّمَّةُ الَّتِي فِي الْمُفْرَدِ كَضَمَّةُ قُلٍّ وَالضَّمَّةُ الَّتِي فِي الْجَمْعِ كَضَمَّةُ أُسْدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: جَمْعٌ قَلَّةٌ، وَجَمْعٌ كَثْرَةٌ، فَجَمْعُ الْقَلَّةِ يَدُلُّ حَقِيقَةً عَلَى ثَلَاثَةٍ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْعَشْرَةِ، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ يَدُلُّ عَلَى مَا فَوْقَ الْعَشْرَةِ إِلَى غَيْرِ نَهَائِيَةٍ، وَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ الْآخَرِ مَجَازاً.

وَأَمثلةُ جَمْعِ الْقَلَّةِ: أَفْعَلَةٌ كَأَسْلِحَةٍ، وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ، وَفَعْلَةٌ كَفَيْتَةٍ، وَأَفْعَالٌ كَأَفْرَاسٍ. وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ فَجُمُوعٌ كَثْرَةٌ.

وحينئذٍ فلا يشمل جمعي التصحيح لأن دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة، بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل، وحمل عليه المؤنث، وأما نحو «صنوان» [الرد: ٤] فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتغيير، وخرج أيضاً نحو: قاضون، وجفئات بالفتح إذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية، بل هو للإعلال والإتباع فلا يخرجان عن التصحيح، وإن اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جَفَنَاتٍ تكسير فتدبر.

قوله: (كذلك للمفرد والجمع) هذا مذهب سيبويه واختار في التسهيل أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع، فلا يقدر فيه تغيير، وإنما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد، وغير من غير كونه جمعاً، أو اسمه لأنهم ثنوه مراداً به المفرد، فقالوا: فلكان، ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب، والفرق بينهما بثنائية المفرد وعدمها، ولم يأت مثل ذلك إلا سبعة ألفاظ في الأشموني وحواشيه.

قوله: (إلى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده.

قوله: (على ما فوق العشرة) فهما مختلفان بَدْءاً وانتهاءً، واختار السعد وغيره أن بدء كل منهما ثلاثة، وانتهاء القلة عشرة، ولا نهاية للكثرة فيتحدان بَدْءاً لا انتهاء، وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة، وبذلك يندفع ما أورده القرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة، وأقله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع إمكان الحقيقة؟ ويدفع أيضاً بأن دراهم ليس مجازاً في الثلاثة لأنه ليس لمفردة جمع قلة، أما نحو: ثياب مما له جمع قلة فيتعين فيه الجواب الأول.

قوله: (مجازاً) أي إن وجد الجمعان للمفرد كما سيأتي.

قوله: (من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهما لمطلق الجمع المتحقق في الكثرة والقلة بلا نظر إلى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعاً لابن خروف فيصلحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي، كحيوان للإنسان، والفرس لا اللفظي كما توهم، وقيل هما للقلة حقيقة وللکثرة مجازاً، واعلم أن جَمُوعِ التَّكْسِيرِ ثمانية وعشرون منها للقلة الأربعة المذكورة فقط على

٧٩٢ - وَيَبْغُضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعَا يَفِي كَارِجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفْيِ
قَدْ يُسْتَعْنَى بِبَعْضِ أُبْنِيَةِ الْقِلَّةِ عَنْ بَعْضِ أُبْنِيَةِ الْكَثَرَةِ: كَرِجُلٍ وَأَزْجُلٍ، وَعَنْقٍ وَأَعْنَاقٍ،
وَقُودٍ وَأَقْدَادٍ.

وَقَدْ يُسْتَعْنَى بِبَعْضِ أُبْنِيَةِ الْكَثَرَةِ عَنْ بَعْضِ أُبْنِيَةِ الْقِلَّةِ: كَرِجُلٍ وَرِجَالٍ، وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ.

٧٩٣ - لِفَعْلٍ أَسْمَاءٌ صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ وَلِلرَّبَائِعِيِّ أَسْمَاءٌ أَيْضًا يُجْعَلُ

المختار، والباقي للكثرة، وكلها في المتن إلا فعالي بالضم كسكاري كذا في الفارسي والقلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس، أو الاستغراق.

قوله: (وبعض ذي) أي وبعض موازنات ذي يفي بكثرة ووضعاً تمييز محول عن الفاعل على الظاهر أي يفي وضعه وقوله والعكس جا أي وضعاً أيضاً بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة. ويستغنوا به عن وضع الآخر، فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازاً، بل حقيقة بالاشتراك المعنوي ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً كأرجل في جمع رجل بكسر فسكون، وكرجال في جمع رجل بضم الجيم، فإنهم لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قلة للثاني فإن وجد البناء للفظ واحد كأفلس وفلوس في فلس، وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة وتسمى النيابة في الاستعمال إذا علمت ذلك، فتشيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعاً بالصفى بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفة وهي الصخرة الملساء وأصله صفوي كفلوس قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء لمناسبتها فيه نظر، إذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا إصفاء على أفعال أيضاً، كما في الصحاح فكان الأولى حذفه إلا أن يحمل قوله: والعكس جا، على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال، وبعد ذلك فنيابة بناء الكثرة عن القلة وضعاً، أو استعمالاً إنما تأتي على مذهب غير السعد كما مر.

قوله: (قد سبق أنه) صوابه قد ذكر أي المصنف إذ لم تسبق النيابة وضعاً بل ذكر الشارح المجاز فقط، وفي نسخ: قد يستغنى، وهو الصواب.

قوله: (لفعل) أي بفتح فسكون.

قوله: (عيناً) أي وفاء ولم يضاعف، وكان عليه أن يزيد ذلك فإن أفعل لا يطرد في معتل الفاء كوعد ووعد ووقف ووكر ووصف ووقت وهم لثقل الضم بعد الواو، ولا في المضاعف كجدر وحد وبر وشق وقد وفذ وعم وفن، وشذ من الأول وجه وأوجه، ومن الثاني كف وأكف، بل قياسهما أفعال كأوعاد وأوقات وكأجداد وأرياب وأفذاذ، وكثيراً ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم إن أريد بصحيح العين ما ليس معتلاً ولا مضاعفاً كما هو اصطلاح لبعضهم ولم يرد الثاني نكت بزيادة.

٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ: فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدِّ الْأَحْرَفِ أَفْعُلُ: جَمَعَ لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ عَلَى فَعْلٍ، صَحِيحِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ، وَظَنِي وَأَظُنُّ، وَأَصْلُهُ أَظْيِي، فَقَلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ فَصَارَ أَظْيِي؛ فَعُومِلَ مُعَامَلَةً قَاضٍ. وَخَرَجَ بِالْاسْمِ الصِّفَةِ، فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ ضَخْمٍ وَأَضْحَمٍ، وَجَاءَ عَبْدٌ وَأَعْبَدُ، لِاسْتِعْمَالِ هَذِهِ الصِّفَةِ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وَخَرَجَ بِصَحِيحِ الْعَيْنِ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ، نَحْوُ: تَوْبٍ وَعَيْنٍ، وَشَدَّ عَيْنٍ وَأَعَيْنَ، وَتَوَّبَ وَاتَّوَّبَ.

وَأَفْعُلُ - أَيْضاً - جَمَعَ لِكُلِّ اسْمٍ، مُؤَنَّثٍ، رُبَاعِيٍّ، قَبْلَ آخِرِهِ مُدَّةٌ كَعَنَاقٍ وَأَعْنُقُ، وَيَمِينٍ وَأَيْمُنٍ.

وَشَدَّ مِنَ الْمَذَكَّرِ: شَهَابٌ وَأَشْهَبٌ، وَغَرَابٌ وَأَغْرَبٌ.

٧٩٥ - وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ مِنَ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا - بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

قوله: (يجعل) نائب فاعله يعود على أفعل، ومفعوله الثاني قوله: للرباعي وقوله: إن كان أي الرباعي والعناق بفتح المهملة أنثى المعز. قوله: (صحيح العين) أي سواء صحت لامة أيضاً أم لا كما مثله.

قوله: (وأظن) بفتح الهمزة وكسر الموحدة آخره منوناً، ومثل: أدل وأجر وآم جمع دلو وجرو وأمة بفتحيتين، وأصلها أدلو وأجرو وآمو بضم ما قبل الواو، قلبت الضمة كسرة توصلاً لقلب الواو ياء، لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة، ثم أُعِلَّ كَقَاضٍ، وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال فجمع على أفعل صبان، وفي الصحاح أصل الأمة أموة بالتحريك لجمعه على آم، وهو أفعل كائنتق، ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك. اهـ ولعل الأول هو الصواب. فتقول: هذه أظن وأدل وآم ومررت بأظن وأدل وآم ورأيت أظياً وأدلياً وأمياً. كما تقول في قاض.

قوله: (لاستعمال هذه الصفة الخ) أفاد أن كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعل.

قوله: (وشد عين أو عين) أي قياساً لكثرة استعماله وأعينهم تفيض من الدمع وتلد الأعين.

قوله: (لكل اسم مؤنث) أي بغير علامة لا نحو سحابة، وخرج بالاسم الصفة كشجاع، وبالمند نحو خنصر.

قوله: (وغير ما أفعل الخ) غير مبتدأ خبره يرد، وبأفعال متعلق به، وجملة أفعل فيه مطرد صلة ما، ومن الثلاثي بيان لغير منسوب بتبويض فهو حال منها، أو من ضميرها في برد لا بيان لما لأنه يصير المعنى: وغير الثلاثي المطرد فيه أفعل يرد بأفعال فيصدق بالزائد على الثلاثة مع أن: أفعال فيه سماعي كشهيد وأشهاد وشريف وأشراف وجاهل وأجهال وعدو وأعداء، واعلم أن أوزان

٧٩٦ - وَغَالِبًا أَعْنَاهُمْ فِغْلَانٌ فِي فَعَلٍ: كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانٌ قَدْ سَبَقَ أَنْ أَفْعَلَ جَمْعَ لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ عَلَى فَعْلٍ صَحِيحِ الْعَيْنِ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ مَا لَا يَطْرُدُ فِيهِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ أَفْعَلُ يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ كَثُوبٌ وَأَثُوبٌ، وَجَمَلٌ وَأَجْمَالٌ، وَعَضْدٌ وَأَعْصَادٌ، وَجَمَلٌ وَأَخْمَالٌ، وَعِئْبٌ وَأَعْنَابٌ، وَإِبِلٌ وَأَبَالٌ، وَقُفْلٌ وَأَقْفَالٌ. وَأَمَّا جَمْعُ فَعْلٍ الصَّحِيحِ الْعَيْنِ عَلَى أَفْعَالٍ فَشَاذٌ: كَقَرْخٍ وَأَفْرَاحٍ. وَأَمَّا فَعْلٌ فَجَاءَ بَعْضُهُ عَلَى أَفْعَالٍ: كَرُطَبٍ وَأَرْطَابٍ، وَالْغَالِبُ مَجِيئُهُ عَلَى فِغْلَانٍ كَصِرْدٍ وَصِرْدَانٍ، وَنَعْرٍ وَنَعْرَانٍ.

الثلثي اثنا عشر من ضرب ثلث فإنه في ثلث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين، وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرد فيها أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين، والتسعة الباقية تجمع على أفعال، وكذا فعل المعتل العين كثوب وأثوب، فالجملة عشر صور يشملها قوله وغير الخ. وقد مثل الشرح جميعها إلا فعل بضميتين كعنت وأعناق، وبفتح فكسر ككتف وأكتاف، ويزاد عليها فعل المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه أوهام ويدخل في إطلاق المصنف إن ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحاً كان أو معتلاً حيث فصل فيه دون غيره فانظره. وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال، بل نحو هذين يجمع على فعال كما يعلم مما يأتي، وشذ من الصفة جلف وأجلاف وحر وأحرار.

قوله: (وَعَالِيَا إِنْخ) إشارة إلى استثناء صورة مما دخل تحت قوله: وغير الخ، وهي فعل بضم ففتح فجمعه على أفعال قليل كما مثله الشارح أي شاذ، والغالب فيه فعلان بكسر فسكون، وهو من جموع الكثرة وإنما ذكره هنا لأجل الاستدراك على قوله وغير الخ.

قوله: (كثُوبٌ) مثال للمعتل من فعل، وكمل أمثلة فتح الفاء بقوله: وجمل بالجيـم وعضد لكن ترك منه كسر العين ككتف ونمر ومثل لمكسور الفاء بحمل وعنب وإبل، وضم العين فيه مهمل كما مر ولم يذكر لمضموم الفاء قفل وبقي عنت، وسيأتي صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي.

قوله: (وَأَبَالٌ) أصله أَبَالٌ بهمزةين أبدلت الثانية ألفاً.

قوله: (الصَّحِيحِ الْعَيْنِ) أي والفاء وغير المضاعف كما مر.

قوله: (كَقَرْخٍ وَأَفْرَاحٍ) مثله زند وأزناد وقوله: (كَصِرْدٍ) طائر فوق العصفور نصفه أبيض، ونصفه أسود أكله حرام على المعتمد اهـ سيوطي.

قوله: (وَنَعْرٍ) بالنون والغين المعجمة طير كالعصفور أحمر المنقار، الأنثى نَعْرَةٌ كهمة، وأهل المدينة يسمونه البُلْبُل.

قوله: (فِي اسْمٍ مَذْكُورٍ) متعلق باطرد وكذا عنهم، ويمد صفة لاسم وثالث صفة لمد، أو

٧٩٧ - فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعِلَّةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدَ

٧٩٨ - وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ، أَوْ إِغْلَالٍ

«أَفْعِلَّةٌ» جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ، مُذَكَّرٍ، رُبَاعِيٍّ، ثَالِثُهُ مَدَّةٌ، نَحْوُ: قَذَالٍ وَأَفْذِلَّةٍ، وَرَغِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ، وَعَمُودٍ وَأَعْمِدَةٍ.

وَالْتَزَمَ أَفْعِلَّةً فِي جَمْعِ الْمُضَاعَفِ أَوْ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنْ فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ: كَبَنَاتٍ وَأَبْتَةٌ، وَزِمَامٍ وَأَزِمَةٌ؛ وَقَبَاءٍ، وَأَقْبِيَّةٍ؛ وَفَنَاءٍ وَأَفْنِيَّةٍ.

مضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية والتأنيث، وتنوينه يفسد الوزن، وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها لتتوين ثالث وأطرد خبره.

قوله: (وَالزَّمَهُ) بفتح الزاي أي ألزم أفعلة في فعال بالفتح، أو فعال بالكسر حال كونهما مصاحبي إلخ وأشار بذلك إلى أن ما مدته ياء أو واو من الرباعي المذكور كـرغيف وعمود، وما مدته ألف وهو غير مضاعف أو معتل كقذال يتقاس فيه غير أفعلة أيضاً وهو فعل بضميتين كما سيذكره، أما ذو الألف المضاعف، أو المعتل فيلزم فيه أفعلة.

قوله: (جمع لكل اسم إلخ) القيود أربعة فمتى انتفى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة وشذ من الصفة: شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح، ومن المؤنث: عقاب وأعقبة وقياسه أعقب وعقب بضميتين وعقبان، ومن غير الرباعي قدح وأقدحة وياب وأبوبة والقياس قداح وأقداح وأبواب، ومما ليس مده ثالثاً نحو جائر وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائر.

قوله: (نحو قذال) بالقاف والذال المعجمة كسحاب مجمع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

قوله: (المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجرداً كان أو مزيداً.

قوله: (كبنات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت، وأصل أبتة أبتة فلما اجتمع مثلاًن نقلت كسرة أولهما إلى الباء قبله ثم أدغم ومثله أزمة والزمَام في الأصل الخيط الذي يشد في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود، ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل في أنف البعير تكون من صفر ونحوه، والخشاش بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم أنف البعير، وأما الخزامة فهي من شعر وبهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سجاجي.

قوله: (قَبَاء) بفتح القاف نوع من الثياب، وأصله قباو بالواو وقال في المصباح كأنه من قبو الحرف أقبوه إذا ضمته أي عند النطق به سمي بذلك لأنه يضم على البدن فكأنه المسمى الآن بالقفطان.

قوله: (وفناء) بكسر الفاء وبالنون ما حول الدار وأصله فَنَاءٍ بالياء.

- ٧٩٩ - فَعَلَ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحُمْرًا وَفِعْلَةً جَمْعاً يَنْقُلُ يُدْرَى
مِنْ أَمْثَلَةٍ جَمْعُ الْكَثْرَةِ: فَعَلَ، وَهُوَ مُطَرَّدٌ فِي كُلِّ وَصْفٍ يَكُونُ الْمَذْكُورُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ،
وَالْمُؤَنَّثُ مِنْهُ عَلَى فَعْلَاءَ، نَحْوُ: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ وَحُمْرَاءُ وَحُمْرٌ.
وَمِنْ أَمْثَلَةٍ جَمْعُ الْقَلَّةِ: فِعْلَةٌ، وَلَمْ يَطْرُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَبْنِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ، وَمِنْ
الَّذِي حُفِظَ مِنْهُ: فَتَى وَفَتِيَّةٌ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، وَغُلَامٌ وَغُلَامَةٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ.
٨٠٠ - وَفُعِلَ لِاسْمِ رَبَّاسَعِيٍّ، بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ، أَعْلَالاً فَقَدْ
٨٠١ - مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَفُعِلَ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

قوله: (فعل لنحو إلخ) أي بضم فسكون لكن يجب كسر فائه في جمع ما عينه ياء كيبيض في أبيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر المضموم إلخ، ويكثر في الشعر ضم عينه إن صححت هي ولامه ولم يضاعف كقوله:

* وَأَنْكَرْتَنِي دَوَاتِ الْأَغْنِي الثَّجَلِ *

بضم الجيم فإن اعتلت عينه كييض أو لامه كعمي أو ضوعف كغر بالغين المعجمة لم يجز الضم.
قوله: (وفعللة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري وينقل متعلق به وجمعاً مفعوله الثاني وإنما
صرح به مع أن الكلام في الجموع الواردة لقول ابن السراج بأنه اسم جمع لا جمع لعدم إطراده
والأولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جموع القلة.
قوله: (في وصف يكون إلخ) أي فأفعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان، ومثله ما إذا كانا
وصفين منفردين لمانع في الخلقة لاختصاص المعنى بأحدهما كأكرم، وأدر للمذكر ورتقاء وعفلاء
للمؤنث، وهي بمهملة ففاء التي يجتمع في فرجها شيء يشبه الأدرة للرجل فيتعين فيهما كمر وأدر
ورتن وعفل بضم فسكون، أما إذا انفرد أفعل عن فعلاء لمانع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل
ألي لكبير الآلية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز إذ لم يقولوا أعجز ولا ألياء في أشهر اللغات مع
صحتهما معنى فمقتضى إطلاقه هنا قياسه فيه أيضاً كعجز وألي وهو ما نص عليه في شرح الكافية
وفي التسهيل أنه محفوظ فيه.

قوله: (وفعل) بضممتين مبتدأ خبره لاسم ويمد صفة اسم والباء للمصاحبة، وجملة قد زيد
صفة مد وإعلالاً مفعول مقدم لفقد، وفاعله ضمير اللام والجملة صفة لها.

قوله: (في الأعم) أي في الاستعمال الأعم أي الغالب المطرد، وذو الألف نائب فاعل
يضاعف وهو استثناء من قوله: بمد والجار متعلق بمحذوف متصيّد من المقام أي يشترط في ذي
الألف عدم المضاعفة في الاستعمال الأعم فإن ضوعف لم يجمع على فعل في الأعم بل في النادر
أما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره.

قوله: (وفعل جمعاً) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون، ونحو بالجر عطفاً على فعلة.

٨٠٢ - وَنَحْوِ كُبْرَى، وَلِفُعْلَةٍ فِعْلٌ، وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ

مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: فُعْلٌ، وَهُوَ مُطَرِدٌ فِي كُلِّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ، قَدْ زِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ، بِشَرْطِ كَوْنِهِ صَحِيحَ الْآخِرِ، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ إِنْ كَانَتْ الْمَدَّةُ أَلْفًا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ: قَذَالٍ وَقَذَلٍ، وَحِمَارٍ وَحُمَرٍ، وَكَرَاعٍ وَكُرْعٍ، وَذِرَاعٍ وَذُرْعٍ، وَقَضِيبٍ وَقُضْبٍ، وَعَمُودٍ وَعُمُدٍ.

وَأَمَّا الْمُضَاعَفُ: فَإِنْ كَانَتْ مَدَّتُهُ أَلْفًا فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ غَيْرِ مُطَرِدٍ، نَحْوُ: عِنَانٍ وَعُغْنٍ، وَحِجَاجٍ وَحُجُجٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَدَّتُهُ غَيْرَ أَلْفٍ فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ مُطَرِدٍ، نَحْوُ: سَرِيرٍ وَسُرُرٍ، وَذُلُولٍ وَذُلُلٍ.

قوله: (ولفعلة) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح.

قوله: (وهو مطرد في كل اسم إلخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل إلا أفعول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر وفخور وفخر وشذ نذر في نذير وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف التون وهي المرأة المتقنة ففي مفهوم الاسم تفصيل، وخرج بالرباعي غيره كنار وقنطار بالمد الخالي منه وشذ نمرة ونمر، ويكونه قبل اللام نحو دانق، وبصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا تجمع على فعل. واعلم أنه يجب تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك، أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء صحت كقذال وقذل، أو كانت كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها لما مر في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر.

قوله: (بين المذكر والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ما مر أن نحو: قضيب وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل، ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعول وفعل.

قوله: (وكرع) بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكر ويؤنث، ومثله في الفرس والإبل يسمى وظيقاً بوأو فطاء مشالة ثم فاء كما في الصحاح وفي المثل: أُعْطِيَ الْعَبْدُ كِرَاعاً فَطَلَبَ ذِرَاعاً يَضْرِبُ لِمَنْ أُعْطِيَ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ يَرْجُوهُ فَطَمَعَ فِي أَكْثَرِ مِنْهُ، والكرع أيضاً اسم لجماعة الخيل، وتمثيله بذلك تبعاً لشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كمفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر إطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل أنه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال: غراب وغرب وعقاب وعقب وينقاس في كراع أكرع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل.

قوله: (نحو عنان) بكسر العين المهملة ما تقاد به الدابة وبفتحها السحاب، وقياسه أعة، وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة وكسرها، وبجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعَلٌ، وَهُوَ جَمْعٌ لِاسْمٍ عَلَى فُعْلَةٍ أَوْ عَلَى فُعْلَى - أَتْنَى الْأَفْعَلِ -
فَالْأَوَّلُ: كَقَرْبَةٍ وَقَرْبٍ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ؛ وَالثَّانِي: كَكَبْرَى وَكَبَرٍ، وَصُغْرَى وَصُغْرٍ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعَلٌ، وَهُوَ جَمْعٌ لِاسْمٍ عَلَى فِعْلَةٍ، نَحْوُ: كِسْرَةٍ وَكَسَرٍ، وَحِجَّةٍ
وَحَجَّجٍ، وَمِرْيَةٍ وَمَرَى، وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُ فِعْلَةٍ عَلَى فَعْلٍ، نَحْوُ: لَيْحِيَّةٍ وَلَيْحَى، وَحِلْيَةٍ وَحَلَى.

٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فُعْلَةٍ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ
وَمِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: فُعْلَةٌ، وَهُوَ مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ وَصْفٍ، عَلَى فَاعِلٍ، مُغْتَلٍ اللَّامِ لِمُدَّكَّرٍ
عَاقِلٍ، كَرَامٍ وَرَمَامَةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ.

وَمِنْهَا: فُعْلَةٌ، وَهُوَ مُطَرِّدٌ فِي وَصْفٍ، عَلَى فَاعِلٍ، صَحِيحُ اللَّامِ، لِمُدَّكَّرٍ عَاقِلٍ، نَحْوُ:
كَامِلٍ وَكَمَلَهُ، وَسَاجِرٍ وَسَحَرَةٍ، وَاسْتَعْنَى الْمُصَنِّفُ عَنْ ذِكْرِ الْفِيُودِ الْمَذْكُورَةِ بِالتَّمَثِيلِ بِمَا اشْتَمَلَتْ
عَلَيْهَا، وَهُوَ رَامٍ وَكَامِلٍ.

٨٠٤ - فَعْلَى لِيُوصَفَ كَقَتِيلٍ، وَزَمِنْ، وَهَالِكٍ، وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

قوله: (لاسم على فُعْلَةٍ) أي بضم فسكون خرج الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة،
وشذ رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم.

قوله: (نحو كسرة) أي بشرط كون الاسم تاماً لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم
الصفة كصغرة وكبرة، وبالتام نحو رقة للغضة فإن أصلها ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض
عنها التاء فلا يجمعان على فعل، وشذ من الأول رجل صمّة أي شجاع وصمم وامرأة ذرية أي
حديدة اللسان، وذرب ولا يرد عليه إهمال هذين الشرطين لأن فعلة لم تجيء صفة إلا نادراً في
الفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم وأما رقة فليس الآن على فعلة.

قوله: (في نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به لأن المضاف إليه لا يعمل فيما
قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد يطرد في نحو رام.

قوله: (على فاعل صحيح اللام إلخ) خرج نحو: سيد وبر وخبيث وناعق فجمعها على سادة
وبررة وخبثة ونعقة شاذ أشموني.

قوله: (فعلى لوصف) أي بفتح فسكون.

قوله: (وزمن وهالك) بالجر عطفاً على قتيل وميت مبتدأ خبره قمن بكسر الميم أي حقيق أو
زمن وما بعده مبتدأ خبره قمن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لأنه خبر عن جمع والمفتوح يستوي فيه
الواحد وغيره، قاله المكودي. وفي قول الشارح: ويحمل عليه إلخ ميل إلى هذا لكن يلزم عليه
عيب السناد في القافية فالأولى كسر ميمه خبراً عن الثلاثة لتأولها بالمذكور أو خبراً عن زمن
وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه.

مِنْ أَمَثَلَةٍ جَمَعَ الْكَثْرَةَ: فَعَلَى، وَهُوَ جَمْعٌ لِيَوْصِفِ، عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، ذَالٌ عَلَى هَلَاكِ أَوْ تَوَجُّعٍ: كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى.

وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي الْمَعْنَى، مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ: كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى، وَمِنْ فَعِيلٍ، كَزَمِينٍ وَزَمَنَى، وَمِنْ فَاعِلٍ: كَهَالِكٍ وَهَلَكَى، وَمِنْ فَعِيلٍ: كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى وَأَفْعَلٌ نَحْوُ: أَحْمَقَ وَحَمَقَى.

٨٠٥ - لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلُهُ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَقَعْلٍ قَلَّ لَهُ مِنْ أَمَثَلَةٍ جَمَعَ الْكَثْرَةَ فِعْلَةً؛ وَهُوَ جَمْعُ لِفَعْلٍ، اسْمًا، صَحِيحُ اللَّامِ، نَحْوُ: قُرْطٌ وَقِرْطَةٌ، وَدُرْجٌ وَدِرْجَةٌ، وَكُوزٌ وَكُوزَةٌ، وَيُحْفَظُ فِي اسْمٍ عَلَى فِعْلٍ، نَحْوُ: قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ،

قوله: (على هلاك إلخ) أي أو تشتت ليدخل أسير وأسرى.

قوله: (ما أشبهه) أي في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الأربعة في الشارح وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى، وبها قرأ حمزة ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ [الحج: ٢٢] وما سوى ذلك محفوظ كقولهم: رجل كيس أي عاقل، ورجال كيسى، وسنان ضرب أي حاد وأسنة دُرْبَى قيل: والتوجع إما في نفس الموصوف أو غيره ليدخل: أحمق وسكران لأنهما يوجعان غيرهما، وفيه أنه حينئذ يدخل ضرب لأنه يوجع غيره مع أن فعلى لا يتقاس فيه وإن سمع فالأولى قصر التوجع على نفس الموصوف فإن شأن السكران والأحمق أن يوجع نفسه، وأدخلهما الموضح بقوله: ما دل على آفة قال شارحه: وهذان الوصفان مما دل على نقص ما.

قوله: (كميت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فعيل بتقديم الياء على العين المكسورة، وقيل غير ذلك.

قوله: (لفعل اسماً) أي بضم فسكون وفعله بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كحلوا ومر ويصح لأمأ نحو: عضو فلا يجمعان على فعلة.

قوله: (الوضع) مبتدأ خبره قلله أي إن وضع العرب قلل وزن فعلة في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الأشموني المفتوح وهو أولى، وهما مقيدان إن بما مر في فعل بالضم أي بكونهما اسمين صحاً لأمأ فالمعتل كظبي ونحي لا يجمع على فعلة أصلاً، وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضاً تمييز القليل من الممتنع والتادر.

قوله: (قُرْط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يعلق في شحمة الأذن.

قوله: (قِرْد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلم قال في الصحاح: القرد واحد القروء وقد يجمع على قِرْدَةٍ كقيل وقيلة.

أَوْ عَلَى فِعْلٍ نَحْو: عَزَدَ وَغَرَدَ.

٨٠٦ - وَفَعَلَ لِمَاعِلٍ وَقَاعِلَهُ وَصَفَيْنِ، نَحَوَ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهُ

٨٠٧ - وَمِثْلُهُ الْمُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لِمَا نَدَّرَا

وَمِنْ أُمُثْلِهِ جَمْعُ الْكَثْرَةِ: فَعَّلَ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي وَضْفٍ، صَحِيحُ اللَّامِ، عَلَى فَاعِلٍ أَوْ فَاعِلَةٍ، نَحْو: ضَارِبٍ وَضُرِبَ وَصَائِمٍ وَصُومَ، وَضَارِيَةٍ وَضُرِبَ وَصَائِمَةٍ وَصُومَ.

وَمِنْهَا فَعَالٌ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي وَضْفٍ، صَحِيحُ اللَّامِ، عَلَى فَاعِلٍ، لِمَذْكُرٍ، نَحْو: صَائِمٍ وَصُومًا، وَقَائِمٍ وَقَوَامَ.

وَنَدَّرَ فَعَلَ وَفَعَالَ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ الْمَذْكُرِ، نَحْو: غَارِ وَغُرِّي، وَسَارِ وَسُرِّي، وَعَافٍ وَعُفِّي، وَقَالُوا: غَرَاءٌ فِي جَمْعِ غَارٍ، وَسَرَاءٌ فِي جَمْعِ سَارٍ، وَنَدَّرَ أَيْضًا فِي جَمْعِ فَاعِلَةٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[٣٥٥] أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ
يَعْنِي جَمْعَ صَادَةٍ.

٨٠٨ - فَعَلَ وَفَعَلَهُ فَعَالٌ لَهُمَا وَقَلَ فِيمَا عَيْتُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

قوله: (عَزَدَ) بفتح المعجمة وسكون الراء فذال مهملة نوع من الكمأة وحكي كسر العين؛ صحاح.

قوله: (وَفَعَلَ) بضم الفاء وفتح العين مشددة.

قوله: (فِيمَا ذُكِّرَا) بشد الكاف أي في خصوص المذكور.

قوله: (وَذَانِ) بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعال وألف ندرا للثنائية.

قوله: (فِي وَضْفٍ) خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهي الخشبة المعرضة في وسطه فلا يجمعان على ما ذكر أما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لأنهما وصفان.

قوله: (عَلَى فَاعِلٍ) نحو صائم وصوام أفاد قيد التذكير الذي في المتن بسكونه عن فاعلة فيه دون فعل وفي نسخ على فاعل المذكور نحو: صائم إلخ وهو أولى.

قوله: (وَعُزِّي) بضم المعجمة وشد الزاي منونة أصله عزي كعذال قلبت الياء ألفاً وحذفت للتنوين، وسراء بشد الراء ممدوداً أصله سراي قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ويجوز في كل منهما المد والقصر.

قوله: (فَعَلَ وَفَعَلَهُ) بفتح فسكون فيهما، وفعال بكسر الفاء، وجملة ما ذكره له أربعة عشر وزناً يطرد في ثمانية منها ويشيع في خمسة ويلزم في واحد.

مِنْ أَمْثَلَةٍ جَمَعَ الْكَثْرَةُ: فِعَالٌ، وَهُوَ مُطَرَّدٌ فِي فَعَلٍ وَقَعْلَةٍ، اسْمَيْنِ، نَحْوُ: كَعَبٌ وَكَعَابٌ، وَتَوْبٌ وَتِيَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ، أَوْ وَصَفَيْنِ، نَحْوُ: صَغَبٌ وَصِغَابٌ، وَصَغْبَةٌ وَصِغَابٌ، وَقَلٌّ فِيمَا عِنْتُهُ يَاءٌ، نَحْوُ: ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ، وَضَيْعَةٌ وَضِيَّاعٌ.

٨٠٩ - وَقَعَلَ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اهْتِزَالاً

٨١٠ - أَوْ يَكُ مَضْعَافاً، وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو الشَّاءِ وَقُعْلٌ مَعَ فَعْلٍ، فَاقْبَلِ
أَي: اطَّرَدَ أَيْضاً فِعَالٌ فِي فَعَلٍ وَقَعْلَةٍ، مَا لَمْ يَكُنْ لَامُهُمَا مُعْتَلّاً أَوْ مُضَاعَفاً، نَحْوُ: «جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ، وَتَمْرَةٌ وَتِمَارٌ».

وَاطَّرَدَ أَيْضاً فِعَالٌ فِي فَعْلٍ وَقُعْلٍ، نَحْوُ: «ذَيْبٌ وَذَيْبَابٌ، وَزُمَحٌ وَزِمَاحٌ. وَاخْتَرَزَ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامَ، كَفَتَى، وَمِنَ الْمُضْعَفِ كَطَلٌ.

٨١١ - وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَزَدَ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءٍ أَيْضاً اطَّرَدَ

وَاطَّرَدَ أَيْضاً فِعَالٌ فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ: مُقْتَرَنَةٌ بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَةٌ عَنْهَا، كَكَرِيمٍ وَكَرَامٍ، وَكَرِيمَةٍ وَكَرَامٍ، وَمَرِيضٍ وَمَرَاضٍ، وَمَرِيضَةٍ وَمَرَاضٍ.

٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَصَفٍ
.....

قوله: (نحو ضيف وضياف) أي وضيعه وضياع وقل أيضاً فيما فاؤه ياء كما في التسهيل
كيعار في جمع يعرو ويعرة بالمهملة وهي الشاة تربط للأسد في بيته وفي المثل أذل من اليعر.

قوله: (وفعل أيضاً) أي بفتحتين له فعال أي المذكور.

قوله: (ذو التاء) أي من فعل المذكور بقيده وهو كونه بفتحتين غير معتل ولا مضاعف لا
مطلقاً ولم يصرح بذلك لوضوحه.

قوله: (وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما.

قوله: (ما لم تعتل لاهمها) يشترط أيضاً كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل.

قوله: (واطرد أيضاً في فعل وفعل) أي بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو وكون
ثانيهما غير واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدي بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيال
شامي فكل ذلك لا يجمع على فعال.

قوله: (وفي فاعيل) متعلق بورد، وفاعله ضمير فعال، ووصف فاعل حال من فاعيل،
والمراد: ورد باطراد أخذاً من التشبيه بعده، وخرج بالوصف الاسم كقضيبي وجريدة بفاعل،
وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال، وكذا معتل اللام كقوي وقوية.

قوله: (وشاع) أي كثر فعال في هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أي وليس مطرداً فيه

..... عَلَى فَعْلَانَا، أَوْ أَنْثِيَّهِ، أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

٨١٣ - وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ، وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي
أَي: وَاطَّرَدَ أَيْضاً مَجِيءُ فِعَالٍ جَمْعاً، لِيُوصَفَ عَلَى فَعْلَانٍ، أَوْ عَلَى فَعْلَانَةٍ، أَوْ عَلَى
فَعْلَى، نَحْو: عَطَّشَانٍ وَعِطَّاشٍ، وَعَطَّشَى وَعِطَّاشٍ، وَنَدَمَانَةٌ وَنَدَامٍ.
وَكَذَلِكَ اطَّرَدَ فِعَالٌ فِي وَصْفٍ، عَلَى فَعْلَانٍ، أَوْ عَلَى فَعْلَانَةٍ، نَحْو: «خُمْصَانٍ وَخِمَاصٍ،
وَحُمْصَانَةٍ وَخِمَاصٍ».

وَالْتَرَمَ فِعَالٌ فِي كُلِّ وَصْفٍ عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ، مُعْتَلِّ الْعَيْنِ، نَحْو: «طَوِيلٌ وَطَوَالٌ،
وَطَوِيلَةٌ وَطَوَالٌ».

٨١٤ - وَيَبْفَعُولُ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٍ يَخْصُصُ غَالِباً، كَذَلِكَ يَطْرُدُ

٨١٥ - فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقًا الْفَاءُ، وَقَعْلٌ لَهُ، وَلِلْفُعَالِ فَعْلَانٌ حَيَصَلَ

٨١٦ - وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقُلَ فِي غَيْرِهِمَا

كما صرح في شرح الكافية، أما في الثمانية المتقدمة فمطرد لكن يجوز فيها غيره ككرماء في كريم،
ومرضى في مريض، وأكعب وأجبل في كعب وجبل، وفي نحو: طويل لازم أي لا يجمع على
غيره وذلك لقلته. ففي المحكم أن فعلاً لم يأت صفة واوي العين صحيح الفاء واللام إلا في
ثلاث كلمات: طويل وقويم وسهم صوب أي صائب تصريح.

قوله: (على فعلاً) أي يفتح فسكون، وأنثيه أي فعلى وفعلاً بالفتح، وقوله أو على فعلاً
أي بضم فسكون، وكذا فعلاً لأنها أثناء.

قوله: (خُصَّصَ) بضم الخاء المعجمة أي ضامر البطن.

قوله: (وبفعول) بضم الفاء متعلق بيبخص فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره يخصص، وغالباً حال
من نائب فاعله، والباء داخلة على المقصور عليه، والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافي
الغلبة أي لا يتجاوز به إلى غيره من جموع التكسير في الغالب، وقد يتجاوز به كنمر ونمار أو نمرة
بضميتين.

قوله: (كذلك يطرد) أي فاعول.

قوله: (وفعل) بفتححتين مبتدأ خبره له أي فعل كائن لفعل أي من مفرداته أو له خبر
لمحذوف أي له فاعول، والجملة خبر فعل.

قوله: (للفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبراً عن فعلاً بكسر فسكون.

قوله: (وشاع) أي فعلاً، ومقتضاه عدم إطراده في ذلك لكنه صرح في شرح الكافية
بالأطراد.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: فُعُولٌ، وَهُوَ مُطْرِدٌ فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ عَلَى فَعِلٍ نَحْوُ: «كَبِدَ وَكَبُودَ، وَوَعَلَ وَوُعُولٌ» وَهُوَ مُلْتَزِمٌ فِيهِ غَالِبًا.

وَأُطْرِدَ فُعُولٌ أَيْضًا فِي اسْمٍ عَلَى فَعْلٍ - بَفَتْحِ الْفَاءِ - نَحْوُ: «كَعَبَ وَكُعُوبٌ، وَقُلُسٌ وَقُلُوسٌ» أَوْ عَلَى فِعْلٍ - بِكَسْرِ الْفَاءِ - نَحْوُ: «جَمَلَ وَحُمُولٌ، وَضَرَسَ وَضُرُوسٌ» أَوْ عَلَى فَعْلٍ - بِضَمِّ الْفَاءِ - نَحْوُ: «جُنْدَ وَجُنُودٌ، وَبُرَدَ وَبُرُودٌ».

وَيَخْفَظُ فُعُولٌ فِي فَعْلٍ، نَحْوُ: «أَسَدَ وَأُسُودٌ» وَيَفْهَمُ كَوْنُهُ غَيْرَ مُطْرِدٍ مِنْ قَوْلِهِ: «وَفَعَلَ لَهُ» وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِأُطْرَادٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلِلْفِعَالِ فِعْلَانِ حَصَلَ» إِلَى أَنَّ مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِعْلَانَا؛ وَهُوَ مُطْرِدٌ فِي اسْمٍ عَلَى فَعَالٍ، نَحْوُ: «غَلَامَ وَغِلْمَانٍ، وَغَرَابَ وَغِرْبَانٍ».

وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ مُطْرِدٌ فِي فَعْلٍ: كَصَرَدَ وَصِرْدَانٍ.

وَأُطْرِدَ فِعْلَانِ - أَيْضًا - فِي جَمْعٍ مَا عَيْنُهُ وَآوٌ: مِنْ فَعْلٍ، أَوْ فَعْلٍ؛ نَحْوُ: «عُودٍ وَعِيدَانِ، وَحُوتٍ وَحِيتَانٍ، وَقَاعٍ وَقِيعَانٍ، وَتَاجٍ وَتِيْجَانٍ».

قوله: (في اسم ثلاثي إلخ) أخذ القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد.

قوله: (ووعل) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية، والأثنى وعلة.

قوله: (غالباً) تقدم محترزه.

قوله: (على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واواً، وشذ فوج وفوج.

قوله: (أو على فعل) بضم الفاء أي غير واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدي ولا مضاعفاً كخف وخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجلف وحلو فلا تجمع على فحول.

قوله: (قيل ويفهم إلخ) قائله ابن المصنف قال ابن هشام: فإن قلت: لو كان الإطلاق هنا يقتضي عدم الأطراد للزم مثله في قوله:

* لفعل اسماً صح عيناً أفعال *

لإطلاقه أيضاً قلت: الإطلاق هنا قد صاحب ما نص على أطراد فبقي هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه. وقال المرادي: المفهوم من المتن أنه مطرد لأنه لم يذكر إلا المطرد غالباً فإن ذكر غيره بينه بنحو: قل أو نذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص على أطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية.

قوله: (من فَعْلٍ) أي بضم فسكون الثاني بفتحتين وقوله: نحو عود وحوت تمثيل للأول، وكذا: نون وكوز وقاع للثاني، وكذا: تاج ودار وجار فأصلها قوع، وتوج ودور وجور.

قوله: (في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما

وَقَلَّ فَعْلَانٌ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ، نَحْوُ: «أَخٍ وَإِخْوَانٍ، وَغَزَالٍ وَغَزْلَانٍ».

٨١٧ - وَفَعْلَانُ اسْمًا، وَفَعِيلًا، وَفَعَلٌ غَيْرُ مُعَلِّ الْعَيْنِ - فَعْلَانٌ شَمِلَ

مِنْ أَبْنِيَّةِ جَمْعِ الْكُثْرَةِ: فَعْلَانٌ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي اسْمِ صَحِيحِ الْعَيْنِ، عَلَى فَعَلٍ، نَحْوُ: «ظَهَرَ وَظَهْرَانٍ، وَبَطَّنَ وَبُطْنَانٌ» أَوْ عَلَى فَعِيلٍ، نَحْوُ: «قَضِيبٌ وَقَضْبَانٌ، وَرَغِيفٌ وَرَغْفَانٌ» أَوْ عَلَى فَعَلٍ، نَحْوُ: «ذَكَرٌ وَذُكْرَانٍ، وَحَمَلٌ وَحُمْلَانٌ».

٨١٨ - وَلِكَرِيمٍ وَبَسْخِيلٍ فَعْلَانٌ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءٌ فِي الْمُعَلِّ لَامًا، وَمُضْعَفٌ، وَعَيْرُ ذَلِكَ قَلَّ

عدا نحو: غراب وصرد بدليل قوله: وللفعال فعلان، وغالباً أغناهم فعلان إلخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله:

لِلجَسَلِ وَالْخُرْصِ فِي التَّكْسِيرِ فَعْلَانٍ وَهَكَذَا قُلَّ خَشْفَانٍ وَخَيْطَانٍ

رئد وشقذ وشيخ هكذا جُمِعَتْ ومثُلُ ذَلِكَ صَنَوَانٍ وَقَنَوَانٍ

فالحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضاً على حصول والخرص بضم وكسر الحاء المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كما في الصحاح، والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطع النعام، والرئد المثل، وأيضاً فرخ الشجرة، وقيل ما لان من أغصانها، والشقذ ولد الحرباء والشيخ نبت، والصنو والقنو مثلان تصريح.

قوله: (نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم إطراده في فعل بفتحتين صحيح العين وإن ورد منه نحو: أخ وإخوان وفتى وفتيان، وَخَرَّبَ بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحُبَارِي وَخَرَّبَانٍ لکن في شرح العمدة، والتسهيل قياسه فيه، وأصل أخ أخو حذفت لامة اعتباطاً، ولا يجمع على إخوان إلا أخ الصداقة أما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم، ولا يرد: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] لأن معناه كإخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال إخوة وأخوان في كل منهما.

قوله: (وفَعْلَانُ اسماً) بفتح فسكون وفَعْلَانُ الثاني بفتحتين، وفعلان بضم فسكون، وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاءً بالأول فخرج نحو: ضخم وجميل، وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان، وفي التسهيل قياسه أيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم إطراده.

قوله: (في اسم صحيح العين إلخ) صريحه أن قول المتن: غير معل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو: سيف وسوط نحو: قوي وعويل ونحو: قود وقاع، وخصه الأشموني بالأخير فقط، وقال: مقتضاه قياسه في نحو: سيف وقوي فتأمل.

قوله: (ومضعف) عطف على المعلن، أي وفي مضعف.

مِنْ أَمْثِلَةٍ جَمَعَ الْكَثْرَةُ: فُعَلَاءٌ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ - بِمَعْنَى فَاعِلٍ - صِفَةً لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ،
غَيْرِ مُضَاعَفٍ، وَلَا مُعْتَلٍّ، نَحْوُ: «ظَرِيفٌ وَظَرَفَاءٌ، وَكَرِيمٌ وَكَرَمَاءٌ، وَبَخِيلٌ وَبُخَلَاءٌ».
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا» إِلَى أَنَّ مَا شَابَهُ فَعِيلًا - فِي كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى مَعْنَى هُوَ
كَالْعَرِيزَةِ - يُجْمَعُ عَلَى فُعَلَاءٍ، نَحْوُ: عَاقِلٌ وَعَقَلَاءٌ، وَصَالِحٌ وَصَلَحَاءٌ، وَشَاعِرٌ وَشُعَرَاءٌ.
وَيَتَوَبُّ عَنْ فُعَلَاءٍ فِي الْمُضَاعَفِ وَالْمُعْتَلِّ: أَفْعَلَاءٌ، نَحْوُ: «شَدِيدٌ وَأَشِيدَاءٌ، وَوَلِيٌّ
وَأَوْلِيَاءٌ».

وَقَدْ يَجِيءُ «أَفْعَلَاءٌ» جَمْعًا لِعَيْنٍ مَا ذُكِرَ، نَحْوُ: «نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ، وَهَيْئٌ وَأَهْوِنَاءٌ».

٨٢٠ - فَوَاعِلٌ لِفَوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

قوله: (في فَعِيلٍ إلخ) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحاً وتلويحاً كون المفرد بوزن
فَعِيلٍ، وشبهه مما سيأتي، وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل غير مضاعف، ولا معتل
دالاً على سجية مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضييب ونصيب وبالمذكر المؤنث كشريفة،
وأما: خليفة وخلفاء وسفيهة فبالحمل على المذكر، وبالعاقل نحو: مكان فسيح، وبمعنى فاعل
نحو: قتيل وجريح، وشذ أسير وأسراء ونحوه وسيأتي المعتل والمضاعف.

قوله: (كونه دالاً إلخ) أشار بذلك إلى أن المراد المشابهة في المعنى، وهي دلالة على مذكر
أعم من كونها في اللفظ أيضاً كخبيث ولثيم أولاً سواء كان على فاعل كما مثله، أو فعال بالضم
كشجاع وشجعاء، وسواء على المدح كما ذكر، أو الذم كفاسق وفسقاء، وخفاف أي خفيف
وخففاء كما في التسهيل وإن اقتصر في شرح الكافية على فاعل، وعلى المدح، وتبعه الشارح في
التمثيل فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل.

قوله: (في المضاعف إلخ) أي من فَعِيلٍ المتقدم ذكره كما في الأشموني والتصريح.

قوله: (لغير ما ذكر) أي لغير المضاعف، والمعتل من فَعِيلٍ بمعنى فاعل فدخل في النادر
نحو ظنين، وأظناء بمعنى مَنُتْهُومٌ وصديق وأصدقاء لأنه ليس مضاعفاً، ولا معتلاً.

قوله: (والقياس نصباء وهو ناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لأن نصيب اسم فلا يجمع على
فعلاء كما مر قريباً بل قياسه نصب بضممتين، أو أنصبه كما مر سابقاً، وأما هَيْنٌ فقد استكمل
الشروط الثمانية المارة إلا أن أصله هيون فعل به كسيد مع أن فعلاء لا ينقاس إلا في فَعِيلٍ وشبهه
من فاعل، أو فعال كما مر فتأمل.

قوله: (لفوعل وفاعل) أي بفتح العين.

قوله: (مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل بالكسر غير صفة علماً كان كجابر وجوابر
أو لا ككاهل، وهو أعلى الظهر مما يلي العنق.

٨٢١ - وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةٍ، وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ، مَعَ مَا مَائِلُهُ مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: فَوَاعِلٌ، وَهُوَ لِاسْمٍ عَلَى فَوَعَلَ، نَحْوُ: «جَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ» أَوْ عَلَى فَاعَلَ، نَحْوُ: «طَائِعٍ وَطَوَائِعٍ»، أَوْ عَلَى فَاعِلَاءَ، نَحْوُ: «قَاصِصَاءَ وَقَوَاصِصَ» أَوْ عَلَى فَاعِلٍ، نَحْوُ: «كَاهِلٍ، وَكَوَاهِلٍ».

وَفَوَاعِلٍ - أَيْضاً - جَمْعٌ لِيَوْضِفٍ عَلَى فَاعِلٍ إِنْ كَانَ لِمُؤَنَّثٍ عَاقِلٍ، نَحْوُ: «حَائِضٍ وَحَوَائِضٍ»، أَوْ لِمَذَكَّرٍ مَا لَا يَغْفُلُ، نَحْوُ: «صَاهِلٍ وَصَوَاهِلٍ». فَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ الَّذِي عَلَى فَاعِلٍ لِمَذَكَّرٍ عَاقِلٍ، لَمْ يُجْمَعْ عَلَى فَوَاعِلٍ، وَشَذَّ «فَارِسٍ وَقَوَارِسٍ، وَسَابِقٍ وَسَوَاقٍ».

وَفَوَاعِلٍ - أَيْضاً - جَمْعٌ لِفَاعِلَةٍ، نَحْوُ: «صَاحِبَةٍ وَصَوَاحِبٍ، وَفَاطِمَةٍ وَقَوَاطِمٍ».

٨٢٢ - وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: فَعَائِلٌ، وَهُوَ: لِكُلِّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ، بِمَدَّةٍ قَبْلَ آخِرِهِ، مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «سَحَابَةٍ وَسَحَابٍ، وَرِسَالَةٍ وَرِسَائِلٍ، وَكُنَاسَةٍ وَكُنَائِسٍ، وَصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ، وَحَلْوَةٍ وَحَلَائِبٍ» أَوْ مُجَرَّدًا مِنْهَا، نَحْوُ: «شَمَالٍ وَشَمَائِلٍ، وَعُقَابٍ وَعَقَائِبٍ، وَعَجُوزٍ وَعَجَائِزٍ».

قوله: (قاصعاء) هو حجر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل، زكريا.

قوله: (وشذ فارس وفوارس) مثله هالك وهالك وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك: فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو قياسي لأنه جمع فاعلة لا فاعل.

قوله: (لفاعلة) أي صفة كانت أو علماً كما مثله، أو اسماً غير علم كنافية ونواصي.

قوله: (وبفعائل) بفتح الفاء أجمعن فعالة مثلث الفاء.

قوله: (أو مزاله) الهاء إما ضمير التاء على تأويلها بالحرف فمزال عطف على ذا فهو حال من فعالة، أو هي هاء التانيث فهو عطف على محذوف صفة لتاء أي ذا تاء ثابتة، أو مزالة.

قوله: (لكل اسم) الحاصل أو فعائل ينقاس في عشرة أوزان يشملها المتن لأن فعالة مثلث الفاء بناء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح، وبالكسر لليد وعقاب بالضم فتلك ستة، والمراد بشبهها فعول وفعيل بناء كحلوبة وحلائب، وظريفة وظرائف، وبدونها كعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد، وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى، وشذ دليل ودلائل وجزور للبعير المذكر المذبوح وجزائر ووصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة منونة لأن أصله سمائي أعْلُ كجوار، وتقييد الشرح بالاسم يقتضي أنه شرط في الجميع وليس كذلك بل إنما هو شرط في ذوات التاء سوى فعيلة ينقاس فيها فعائل، ولو كان صفة كظريفة وظرائف كما في التسهيل ولم يقيد الموضح بذلك في ذي التاء ولا غيره، وشرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب.

٨٢٣ - وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا مِنْ أَمْثِلَةٍ جَمَعَ الْكَثْرَةُ: فَعَالِي، وَفَعَالَى، وَيَشْتَرِكَانِ فِيمَا كَانَ عَلَى فَعْلَاءَ، اسْمًا كَصَحْرَاءَ وَصَحَارِي وَصَحَارَى، أَوْ صِفَةً كَعَذْرَاءَ وَعَذَارِي وَعَذَارَى.

٨٢٤ - وَأَجْعَلَ فَعَالِيٍّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ، كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْحَرْبَ مِنْ أَمْثِلَةٍ جَمَعَ الْكَثْرَةُ: فَعَالِيٍّ، وَهُوَ جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ، ثَلَاثِيٍّ، آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ لِلنَّسَبِ، نَحْوُ: «كُرْسِيٍّ وَكُرَاسِيٍّ، وَيَزْدِي وَيَرَادِي»، وَلَا يُقَالُ: «بَضْرِي وَبَصَارِي».

٨٢٥ - وَبِالْفَعَالِ وَشَبَّهَهُ انْطَقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ أَرْتَقَى

قوله: (وبالفعالي) بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما، ولا تثبت ياء الأول إلا إذا كان بال أو مضافاً، أما المجرد فكجوار.

قوله: (كصحراء وصحار إلخ) وجاء أيضاً صحاري وعذاري بشد الياء، وهو الأصل لأن الألف الأولى من صحراء تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع، وتقلب الهمزة أيضاً ياء، ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف إحدى الياءين فإن حذفت الثانية المحركة قيل: صحاري بالكسر، أو الأولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفاً، وتسلم من الحذف فيقال: صحاري.

قوله: (أو صفة كعذراء) هو صفة للبكر سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها، وصريح الشرح كالمصنف إطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً، وهو ما في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتن.

قوله: (واجعل فعالي) بفتح الفاء وكسر اللام وشد التحتية.

قوله: (لغير ذي نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلاً ككرسي، أو فيه نسب غير مجدد بأن صار منسياً فالتحق بما لا نسب فيه كمهري فإن أصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن، ثم كثر فصار اسماً للنجيب من الإبل فيجمع على مهاري، وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بأن مقتضى كلامه أن كرسياً فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً، وذلك لأن توجه النفي إلى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معاً، وينفي القيد وحده، والكرسي مثال للأول، وترك مثال الثاني فلا حاجة إلى جعل جدد صفة كاشفة، ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لأن قوله: كالكرسي حال من غير فيقيده بذلك، وعلامة ياء النسب المجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل، وهو المنسوب إليه، وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له.

قوله: (وبالفعال إلخ) اعلم أن الجُمُوع المتقدمة كلها للثلاثي المجرد والمزيد وهي خمسة وعشرون بناءً؛ منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة، ومثلها في كونه للثلاثي شبه فعال، وبقي منها فعالي بضم الفاء وفتح اللام، وقد أحل به المصنف وهو يترجح في نحو: سكران وسكري على

- ٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدًا، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
 ٨٢٧ - وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
 ٨٢٨ - وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحَذَفَهُ، مَا لَمْ يَكْ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا
 مِنْ أُمْتِلَةٍ جَمَعَ الْكَثْرَةُ: «فَعَالِلٌ» وَشَبَّهَهُ، وَهُوَ: كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثُهُ أَلْفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ.
 فَيُجْمَعُ بِفَعَالِلٍ: كُلُّ اسْمٍ، رُبَاعِيٍّ، غَيْرٍ مَزِيدٍ فِيهِ،

فَعَالِي بفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو: أسير وقديم ما لم يكن أوله ياء كيتيم فيقال: أسارى وقُدَامِي بالضم لا غير وفي غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح، وأما فعائل فللرباعي الأصول فما فوقه فالجملة ثمانية وعشرون هي أبنية التكسير المشهورة وبقي أبنية أخرى مختلف فيها، وبهذا يعلم أن قوله: من غير ما مضى خاص بشبه فعائل أي في المرتقي على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يَمْضِ ذكر إلا للثلاثي المزيد كباب أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب، أما فعائل فلم يَمْضِ لمفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً كذا قيل. ولا حاجة لذلك فإن قوله: من غير ما مضى يصدق بالثلاثي المزيد المغاير للأوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لأنه من غير ما مضى فيصح رجوعه لفعائل وشبهه لكن على التوزيع فتدبر.

قوله: (ومن خماسي) متعلق بأنف، وجملة جرد صفة لخماسي، والآخر مفعول انف أي احذف الآخر من كل خماسي مجرد.

قوله: (والرابع إلخ) أي والحرف الرابع من الخماسي المجرد قد يحذف إلخ.

قوله: (وزائد العادي) اسم فاعل من عدا، كذا إذا جاوزه والرباعي مفعوله وسكنت ياؤه للضرورة كقوله:

دَحِ الْقِتَالِ وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا *

أو على لغة من يقدر النصب على الياء، أو مضاف إليه احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي.

قوله: (ما لم يك) أي الزائد ليناً بفتح اللام كما هو الرواية مخفف لين بالتشديد فإن كسرت قدر مضاف أي ذالين وقوله: إثره خبر مقدم عن الموصول، وختما بالبناء للفاعل صلته، والجملة صفة ليناً أي احذف زائد مجاوز الرباعي ما لم يكن حرفاً ليناً وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أي ما لم يكن ليناً قبل الآخر.

قوله: (وهو كل جمع إلخ) أي فالمراد شبهه في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن التصريفي كمساجد وصيارف وسلالم فإن وزنها التصريفي مفاعل وفياعل وفعاعل، ومنه ما مر من نحو: كواهل وكراسي وصحاري.

نَحْو: «جَعْفَرٌ وَجَعْفَرٌ، وَزَبْرَجٌ وَزَبْرَجٌ، وَبُرْثُنٌ وَبُرْثُنٌ».

وَيُجْمَعُ بِشَبْهِهِ: كُلُّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ، مَزِيدٌ فِيهِ، كـ «جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، وَصَيْرَفٌ، وَصَيَارِفٌ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ».

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» مِنَ الرُّبَاعِيِّ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُ جَمْعِهِ: كَأَحْمَرٍ، وَحَمْرَاءَ، وَنَحْوِهِمَا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمِنْ خُمَاسِيٍّ جُرَّدَ الْآخِرُ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ» إِلَى أَنَّ الْخُمَاسِيَّ الْمُجَرَّدَ عَنِ الزِّيَادَةِ يُجْمَعُ عَلَى فَعَائِلٍ قِيَاسًا، وَيُحَذَفُ خَامِسُهُ، نَحْو: «سَفَارِجٍ» فِي سَفَرَجَلٍ، وَ «فَرَاذِدٍ» فِي فَرَزْدَقٍ، وَ «خَوَارِنَ» فِي خَوْزَنْقٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ - الْبَيْتُ: إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ رَابِعِ الْخُمَاسِيِّ الْمُجَرَّدِ عَنِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْقَاءُ خَامِسِهِ، إِذَا كَانَ رَابِعُهُ مُشَبَّهًا لِلْحَرْفِ الزَّائِدِ - بِأَنَّهُ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، كُنُونِ «خَوْزَنْقٍ»، أَوْ كَانَ مِنْ مَخْرَجِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ،»

قوله: (جعفر) هو في الأصل النهر الصغير.

قوله: (وزبرج) بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة والحلى من ذهب وغيره.

قوله: (وبُرْثُن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الأصابع كما في القاموس وعلى مقلب الأسد والطير، وهو الذي كالأصبع للإنسان.

قوله: (كل رباعي مزيد فيه) في التوضيح أن فعالل ينقاس في أربعة أنواع؛ الرباعي المجرد كجعفر، والمزید كيدحرج، ومتدحرج، والخماسي المجرد كسفرجل، والمزید كخندريس، وشبه فعالل ينقاس في مزید الثلاثي غير ما مر سواء كان بحرف كمسجد أو حرفين كمنطلق، أو ثلاثة كمستخرج وسواء كانت زيادته للإلحاق كجوهـر وصيرف أم لا كما مر إذا علمت ذلك تعلم ما في كلام الشارح لأنه يوهـم أن المراد رباعي الأصول المزید فيه وليس كذلك إلا أن يقال: مثاله يدل على أن المراد ما صار رباعياً بالزيادة، لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل.

قوله: (في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين، وقولهم جمع فرزدقة تسامح، أو مرادهم الجمع اللغوي، وبه سمي الشاعر المشهور.

قوله: (خندرق) بخاء معجمة فдал مهملة فراء فنون هو العنكوب كما في الصحاح أما خَوْزَنْقٍ بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر، ولا يصح ذكره هنا لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بحذفها فتأمل.

قوله: (من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان وتسهيل، والمراد أنه منها صورة لا أنه

كَذَالِ «فَرَزْدَقٍ» - فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «خَوَارِقُ، وَفَرَّازِقُ» وَالْكَثِيرُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ حَذْفُ الْخَامِسِ وَإِبْقَاءُ الرَّابِعِ، نَحْوُ: «خَوَارِنَ، وَفَرَّازِدَ».

فَإِنْ كَانَ الرَّابِعُ غَيْرَ مُشَبِّهِ لِلزَّائِدِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ، بَلْ يَتَعَيَّنُ حَذْفُ الْخَامِسِ؛ فَتَقُولُ فِي «سَفَرَجَلٍ»: «سَفَارِجٍ» وَلَا يَجُوزُ «سَفَارِلٍ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِيِّ - الْبَيْتِ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخُمَاسِيُّ مَزِيداً فِيهِ حَرْفٌ حُذِفَ ذَلِكَ الْحَرْفُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفٌ مَدُّ قَبْلَ الْآخِرِ؛ فَتَقُولُ فِي «سَبْطَرِي»: «سَبَاطِرٍ»، وَفِي «فَدَوْكُسٍ»: «فَدَاكِسٍ»، وَفِي «مُدْخَرَجٍ»: «دَحَارَجٍ».

فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الزَّائِدُ حَرْفٌ مَدُّ قَبْلَ الْآخِرِ لَمْ يُحَذَفْ، بَلْ يُجْمَعُ الْأِسْمُ عَلَى «فَعَالِيلٍ»

مزيد حقيقة وإلا لم يكن الاسم خماسياً مجرداً، وسيأتي أن لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد إلا في آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظاً.

قوله: (كذال فرزدق) أي فإنها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا.

قوله: (وهي سفرجل) هو ثمر معروف مَقْوٌ مُدِرٌّ مُشْتَهٍ مسكِّنٌ للعطش وإذا أكل بعد الطعام أطلق، وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى.

قوله: (وأشار بقوله وزائد إلخ) اعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الأصول زيد فيه حرف كمدرج، أو حرفان كمدرج فيقال: دحارج أو ثلاثة كاحرنجام فيقال: حراجيم بقلب الألف الأخيرة ياء، وحذف غيرها، ويشمل أيضاً الخماسي المزيد فيه حرف كقرطبوس للداهية، وخندريس للخمر لأن العادي الرباعي يشمل ما جاوزه بزائد فقط، أو بزائد وأصلي فيحذف منه حرفان؛ الزائد لما ذكره هنا، وخامس الأصول لقوله فيما مر: ومن خماسي إلخ فتقول قَرَّاطِبٍ وَخَنَادِرٍ لكن الشارح اقتصر على الأول فقط، وقوله: إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف المراد به ما صار خماسياً بالزيادة لا أنه خماسي الأصول فتأمل.

قوله: (سَبْطَرِي) بكسر السين مشية بتبخر.

قوله: (وَفَدَوْكُسٍ) بفتح الفاء والذال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد والرجل الشديد كما في القاموس، والعدد الكثير كما في زكريا.

قوله: (حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحاً أولاً وهو المسمى باللين كغَزْنِيْقٍ، وَفَزْدَوْسٍ فيقال فيهما غَرَانِيْقٍ وَفَرَادِيْسٍ فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو: كناهر في كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم، والرجل الضخم وخرج حرف اللين الأصلي كمختار ومنقاد فإنه لا يقلب بل يحذف، ويقال: مختار ومنقاد

نحو: «قِرْطَاسٌ وَقِرَاطِيسٌ، وَقِنْدِيلٌ وَقَنَادِيلٌ، وَعُضْفُورٌ وَعَصَافِيرٌ».

٨٢٩ - وَالسَّيْنُ وَالْثَّاءُ مِنْ كَ «مُسْتَدْعٍ» أَزَلَّ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُجِلَّ

٨٣٠ - وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سَوَاءٍ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

إِذَا اشْتَمَلَ الْأِسْمُ عَلَى زِيَادَةٍ، لَوْ أُبْقِيَتْ لاختَلَّ بِنَاءُ الْجَمْعِ، الَّذِي هُوَ نِهَائِيَّةٌ مَا تَرْتَقِي إِلَيْهِ الْجُمُوعُ - وَهُوَ فَعَالِلٌ، وَفَعَالِيلٌ - حُذِفَتِ الزِّيَادَةُ، فَإِنْ أَمَكَّنَ جَمْعُهُ عَلَى إِحْدَى الصَّيغَتَيْنِ، يَحْذَفُ بَعْضُ الزَّوَائِدِ وَإِبْقَاءُ الْبَعْضِ؛ فَلَهُ حَالَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ لِلْبَعْضِ مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ.

كذا في الأشموني، وفيه نظر ظاهر إذ القياس أن يقال: مخاير ومقايد بحذف النون، والتاء لزيادتهما دون الألف بل ترد لأصلها وهو الياء، وقد اعترض عليه ابن سم بأن الصواب حذفهما لأنهما ليسا من أفراد الرباعي المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد الآتي في قوله: والسين والتاء إلخ، ونقل الفارضي عن المصنف في العمدة أنهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون، وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم، وشذ ملاعين في ملعون، ويستثنى مفعول لمؤنث كمرضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد.

قوله: (قنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كما نص عليه.

قوله: (والسين والتاء إلخ) اعلم أن قول المصنف: وبفعال إلخ، يشمل الرباعي فأكثر مزيداً وغيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف الخماسي المجرد إلى الحذف بيّنه بقوله: ومن خماسي إلى آخر البيتين، ثم ذكر حكم رباعي الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي إلخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد بقوله: والسين، والتاء إلخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله: إذ بينا الجمع إلخ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع منه الثلاثي المزيد وغيره، ثم بين ما هو الأولى بالحذف بقوله: والميم أولى إلخ، أفاده سم.

قوله: (والميم أولى من سواء) أي من باقي حروف الزيادة لترجّحها عليها بما سيأتي، ولعله حذف منها قيد السبق لعلمه مما بعد، أو لأن زيادتها في غير الصدر ممتنعة، أو نادرة والمراد بقوله: أولى وجوب إبقائها.

قوله: (والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبداً للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي.

قوله: (مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معاً كما مثله أو اللفظ فقط كأن يغني حذفه عن حذف غيره كما يأتي في خَيْرُيُونُ وكان لا يخرج الاسم بإبقائه إلى عدم النظر كاستخراج جمعه: تخاريج

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ.

وَالأُولَى هِيَ الْمُرَادَةُ هُنَا، وَالثَّانِيَةُ سَتَأْتِي فِي الْبَيْتِ الَّذِي فِي آخِرِ الْبَابِ.
وَمِثَالُ الْأُولَى «مُسْتَدْعٍ» فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ: «مَدَاعٍ» فَتُحَذِفُ السَّيْنَ وَالتَّاءَ، وَتُبْقِي الْمِيمَ؛
لأنَّهَا مُصَدَّرَةٌ وَمُجَرَّدَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى، وَتَقُولُ فِي «الْثَّانِيَةِ»، وَ «يَلْنَدِدُ»: «أَلَادٌ»، وَ «يَلَادٌ»
فَتُحَذِفُ الثُّونَ، وَتُبْقِي الْهَمْزَةَ مِنْ «الْثَّانِيَةِ»، وَالْيَاءَ مِنْ «يَلْنَدِدُ»؛ لِتَصْدُرَ هِمَا، وَلأنَّهُمَا فِي مَوْضِعٍ
يَقَعَانِ فِيهِ دَالَّتَيْنِ عَلَى مَعْنَى، نَحْوُ: أَقْرُومُ، وَيَقْرُومُ، بِخِلَافِ الثُّونِ: فَإِنَّهَا فِي مَوْضِعٍ لَا تَدُلُّ فِيهِ
عَلَى مَعْنَى أَصْلًا.

وَالْأَلْنَدُّ، وَالْيَلْنَدُّ: الْخَصِيمُ، يُقَالُ: رَجُلٌ أَلْنَدُّ، وَيَلْنَدُّ، أَيُّ: خَصِيمٌ، مِثْلُ الْأَلْدِّ.

٨٣٧ - وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ أَخَذَ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَذَلِكَ «حَيْرَبُونَ» فَهِيَ حُكْمٌ حَتَمًا

إِذَا اشْتَمَلَ الْاسْمُ عَلَى زِيَادَتَيْنِ، وَكَانَ حَذَفُ إِحْدَاهُمَا يَتَأْتِي مَعَهُ صِيغَةُ الْجَمْعِ، وَحَذَفُ
الْأُخْرَى لَا يَتَأْتِي مَعَهُ ذَلِكَ - حَذَفَ مَا لَا يَتَأْتِي مَعَهُ صِيغَةُ الْجَمْعِ وَأُبْقِيَ الْآخَرَ؛ فَتَقُولُ فِي
«حَيْرَبُونَ»: «حَرَابِينَ»: فَتُحَذِفُ الْيَاءَ، وَتُبْقِي الْوَاوَ، فَتَقْلُبُ يَاءَ؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا،
وَأُوتِرَتِ الْوَاوُ بِالْبَقَاءِ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يُغْنِ حَذْفُهَا عَنْ حَذَفِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْيَاءِ مَقُورٌ
لِصِيغَةِ مُتَنَهَى الْجُمُوعِ.

يبقاء التاء لا: سخرارج لأن وزن سفاعيل ليس موجوداً في الكلام بخلاف تفاعيل كتماثيل وانظر نحو:
انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما نطاليق وحتافيط ببقاء النون والتاء لعدم إخلالهما بالجمع؟ أو لا
يكسران أصلاً لصيرورة وزنهما تفاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ونظير لهما فيما يظهر فتأمل.

قوله: (مداع) بفتح الميم وجوباً لأنها أول الجمع المتناهي.

قوله: (وتبقى الميم) مثله نحو: منطلق فيقال: مطالق بحذف النون لا الميم قال سم. وهل
يقال في نحو: محفظ ومصطفى: محافظ ومصاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم، واعلم أن
المعتل من هذه الجموع كمداع ومصاف حكمه كجوار في لفظه وإعلاله إلا إن عوضت من
المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مصافي ومداعي، وأصله مصافي ومداعي
بشد الياء لإدغام ياء عوض في لام الكلمة ثم تحذف إحداها تخفيفاً فإن حذفت الثانية المتحركة
أجريته كجوار أو الأولى الساكنة قلبت المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس، وقد
مر نظيره فتأمل.

قوله: (على معنى) أي مختص بالأسماء لأنها تدل على اسم فاعل أو مفعول.

قوله: (ألاذ ويلاذ) بشد الدال المهملة وأصله الأدد فأدغم.

قوله: (مفوت إلخ) أي لأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل

كمصايح.

وَالْحَيْرَبُونَ: الْعَجُوزُ.

٨٣٢ - وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَ «الْعَلْنَدِي»
يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ الزَّائِدِينَ مَرْيَّةٌ عَلَى الْآخِرِ كُنْتَ بِالْخِيَارِ، تَقُولُ فِي: «سَرْنَدِي»:
«سَرَانِد» بِحَذْفِ الْأَلِفِ وَإِبْقَاءِ الثُّونِ، وَ «سَرَاد» بِحَذْفِ الثُّونِ، وَإِبْقَاءِ الْأَلِفِ، وَكَذَلِكَ
«عَلْنَدِي»؛ فَتَقُولُ: «عَلَانِد» وَ «عَلَاد» وَمِثْلُهُمَا «حَبْنَطِي» فَتَقُولُ: «حَبَانِط» وَ «حَبَاطِي»؛ لِأَنَّهُمَا
زِيَادَتَانِ، زِيدْنَا مَعًا لِلْإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، وَلَا مَرْيَّةَ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى، وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ
زِيَادَتَيْنِ زِيدْنَا لِلْإِلْحَاقِ.

وَالسَّرْنَدِي: الشَّدِيدُ، وَالْأَثْنَى سَرْنَدَاةً، وَالْعَلْنَدِي - بِالْفَتْحِ - الْعَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَرَبَّمَا
قِيلَ: جَمَلُ عَلْنَدِي - بِالضَّمِّ - وَالْحَبْنَطِي: الْقَصِيرُ الْبَطِينُ، يُقَالُ رَجُلٌ حَبْنَطِي - بِالتَّنْوِينِ - وَامْرَأَةٌ
حَبْنَطَاءٌ.

التَّصْغِيرُ

٨٣٣ - فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ، إِذَا صَفَرْتَهُ، نَحْوُ «قُدَيْي» فِي «قُدَيْ»

٨٣٤ - فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فُاقَ كَجَعَلِ دَرْهَمَ دُرَيْهَمًا

إِذَا صَغُرَ الْأِسْمُ الْمُتَمَكِّنُ

قوله: (وإبقاء الألف) أي فتقلب ياء وتعل الكلمة كجوار فتقول سراد وعلااد بالكسر مع التنوين والله أعلم.

التصغير

ذكره عقب التفسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلا منهما يغير اللفظ والمعنى، ولم يعكس لأن التفسير أكثر وقوعاً ولأنه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسيبع، وتقليل ما يتوهم كثرتة كدُرَيْهَمَات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقبيل العصر أو محله كقويق هذا أو رتبته كأصيفر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

وكلُّ أناسٍ سوفٍ يدخلُ بينهم دويهةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

فصغر الداهية لتعظيمها لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أن حتف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي.

قوله: (إذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التعجب ولا غير

ضَمَّ أَوَّلَهُ، وَفُتِحَ ثَانِيهِ، وَزِيدَ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءٌ سَاكِئَةٌ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْأِسْمُ ثَلَاثِيًّا؛ فَتَقُولُ فِي «فُلْسٍ»: «فُلَيْسٌ» وَفِي «قَدَى»: «قُدَيٌّ».

وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَأَكْثَرَ فَعِلَ بِهِ ذَلِكَ وَكُسِرَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ فِي «دُرْهَمٍ»: «دُرْهِمٌ»، وَفِي «عُضْفُورٍ»: «عُضْفِيرٌ».

فَأَمثلة التصغير ثلاثة: فَعِيلٌ، وَفَعِيلٌ، وَفُعَيْعِلٌ.

٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ
أَيُّ: إِذَا كَانَ الْأِسْمُ مِمَّا يُصَغَّرُ عَلَى فَعِيلٍ، أَوْ عَلَى فُعَيْعِلٍ - تَوْصَلَ إِلَى تَصْغِيرِهِ بِمَا سَبَقَ
أَنَّهُ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَكْسِيرِهِ عَلَى فَعَالِلٍ أَوْ فَعَالِيلٍ: مِنْ حَذْفِ حَرْفِ أَصْلِيٍّ أَوْ زَائِدٍ؛ فَتَقُولُ فِي
«سَفَرَجَلٍ»: «سُفَيْرَجٌ»، كَمَا تَقُولُ: «سَفَارَجٌ»، وَفِي «مُسْتَدْعٍ»: «مُدَّيْعٌ»، كَمَا تَقُولُ: «مَدَاعٌ»
فَتَحْذِفُ فِي التَّصْغِيرِ مَا حَذَفْتَ فِي الْجَمْعِ، وَتَقُولُ فِي «عَلَنَدَى»: «عَلْنَيْدٌ» وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ:
«عَلْنَيْدٌ»، كَمَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: «عَلَانِدٌ» وَ«عَلَانِدٌ».

المتمكن أي المعرب وشد تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيبويه كما سيأتي مع أنه مبني، فالأولى إبدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فإنه لعروض شبهه بالتركيب لم يوغل فيه ويشترط أيضاً قبول الاسم للتصغير وخلوه من صيغته فلا يصغر نحو كمي ومبيطر ولا الأسماء المعظمة شرعاً مراداً بها مسمياتها الأصلية ولا يزد مهممن لوضعه هكذا فالشروط أربعة.

قوله: (ضم أوله وفتح ثانيه) أي لو تقدير في نحو: غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو: زبرج فيقدر زوال الحركة الأصلية وإتيان غيرها كما جزم به ابن أياز.
قوله: (وفي قَدَى قُدَي) أي بقلب ألفه ياء لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وإدغام ياء التصغير فيها.

قوله: (وفي عصفور إلخ) كان عليه أن يبدله بدینار ودُنَيْنِير لستوفي الأمثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فُلَيْسٌ ودُرْهَمٌ ودُنَيْنِيرٌ، قيل له: لم بنيت على ذلك؟ فقال ما معناه: لأنني وجدت مبني الدنيا الحقيرة عليها وإنما تركه الشارح لاحتياجه إلى زيادة عمل برد الياء إلى أصلها وهو النون إذ أصل دينار دنار بشد النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتي.

قوله: (فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأوزان وليس جارياً على مصطلح الصرفيين ألا ترى أن وزن أَحْنَمٌ ومُكْنِمٌ وسُفَيْرَجٌ في التصغير فُعَيْعِلٌ وفي التصريف أَفْعِيلٌ ومُفْعِيلٌ وفُعَيْلِلٌ.

قوله: (من حذف حرف إلخ) أي إلا ما سيأتي في قوله: وألف التانيث حيث مدا إلخ.

قوله: (وإن شئت قلت عليه) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يُعَلُّ

٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفِ إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ
 أَي: يَجُوزُ أَنْ يُعَوِّضَ مِمَّا حُدِفَ فِي التَّصْغِيرِ أَوْ التَّكْسِيرِ يَاءٌ قَبْلَ الْآخِرِ؛ فَتَقُولُ فِي
 «سَفَرَجَل»: «سَفَرِيج» و«سَفَارِيج»، وَفِي «حَبْنَطَى»: «حَبْنِيط» وَ«حَبَانِيط».

٨٣٧ - وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا
 أَي: قَدْ يَجِيءُ كُلُّ مِنَ التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ عَلَى غَيْرِ لَفْظٍ وَاحِدِهِ، فَيُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ،
 كَقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِ مَغْرَبٍ «مُعِيرَبَان» وَفِي عَشِيَّةٍ «عُشَيْشِيَّة». وَقَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ رَهْطٍ «أَرَاهِط»
 وَفِي بَاطِلٍ «أَبَاطِيل».

٨٣٨ - لِيَتْلُو يَا التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ، أَوْ مَدِّيَّةٌ - الْفَتْحُ انْجَحَمَ

٨٣٩ - كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ وَمَا بِهِ التَّكْسِيرُ

كقاض ولم تصحح الألف ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل وألف الإلحاق لا تبقى في
 التصغير اه صبان.

قوله: (عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصلياً كسفرجل أو زائداً كحبنطى،
 ومثله منطلق فتقول فيه: مطيلق ومطاليق ومحل تعويض الياء إن لم يستحقها الاسم بدونه بأن
 وجدت في المفرد والمكبر كما في لغزي واهرنجام فإن جمعه حراجيم ولغايز وتصغيره خُرَيْجِيم
 وَلُغَيْغِيز بِفَتْحٍ الإِدْغَامُ وحذف النون وألف التأنيث لإخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال
 محله بالياء الموجودة في لغزي والمنقلة عن ألف اهرنجام.

قوله: (المغيربان إلخ) والقياس مغيرب وعشية بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي
 الأمثال وإدغام ياء التصغير في الأخرى كما يأتي في تصغير نحو: عَلَيَّ.

قوله: (أراهط إلخ) القياس رهوط كفلوس أو أرهط كأكلب أو رهاط ككلاب أو زهطان
 بالضم كظهران كما علم مما مر قياس: باطل بواطل ككاهل وكواهل.

قوله: (لتلوا يا التصغير إلخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في
 غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فعيعل مع فعيعل إلخ قوله: (أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة
 التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لأن العلامة هي الهمزة لا المدة على الأصح عند البصريين كما
 مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والألف المقصورة بمدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة.

قوله: (مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومد سكران عطف عليه والجملة صلة ما.

قوله: (وما به التحق) أي مما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلائة ولم يجمعوه على
 فعالين فخرج بالأول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حُسَيْنٌ بشد الياء مكسورة وحذف
 إحدى السنين، كما قاله: الدماميني: والقياس حُسَيْنِينَ بِفَتْحٍ الإِدْغَامُ كما في لغيز سم، وبالثاني

أَي: يَجِبُ فَتُحَ مَا وَلِيَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، إِنْ وَلِيَتْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ؛ أَوْ أَلْفُهُ الْمَقْصُورَةُ، أَوْ الْمَمْدُودَةُ، أَوْ أَلْفُ أَفْعَالٍ جَمْعاً، أَوْ أَلْفُ فَعْلَانٍ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى؛ فَتَقُولُ: فِي تَمْرَةٍ: «تَمْرَةٌ»، وَفِي حُبْلَى: «حُبْلَى»، وَفِي حَمْرَاءَ: «حَمِيرَاءَ»، وَفِي أَجْمَالٍ: «أَجِيمَالٍ»، وَفِي سَكْرَانٍ: «سُكْرَانٍ».

فَإِنْ كَانَ فَعْلَانٌ مِنْ غَيْرِ بَابِ سَكْرَانٍ، لَمْ يَفْتَحْ مَا قَبْلَ أَلْفِهِ، بَلْ يُكَسِّرُ، فَتَقْلُبُ الْأَلْفُ يَاءً؛ فَتَقُولُ فِي «سِرْحَانٍ»: «سُرَيْحِينَ» كَمَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ «سَرَاحِينَ».

وَيُكَسِّرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِغْرَابٍ؛ فَتَقُولُ فِي «دُرَيْهَمٍ»: «دُرَيْهَمٌ»، وَفِي «عُصْفُورٍ»: «عُصْفِيرٍ».

فَإِنْ كَانَ حَرْفَ إِغْرَابٍ حَرَكَتُهُ بِحَرَكََةِ الْإِغْرَابِ، نَحْوُ: «هَذَا فُلَيْسٌ»، وَرَأَيْتُ فُلَيْساً وَمَرَزْتُ فُلَيْسٍ».

٨٤٠ - وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ

نحو: سيفان وسيفانة، وفيقال: فيه سيفين، وبالثالث ما جمعه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على سُرَيْحِينَ وسُلَيْطِينَ.

لقولهم: سراحين وسلطين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء لكسر ما قبلها سوى زعفران كما سيأتي.

قوله: (إِنْ وَلِيَتْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ) أي مع اتصالها به ومثلها الألف الممدودة والألف والنون كما مثله فإن فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الأصل كما سيأتي في حنيطرة وخجيدباء وزعفران، وعُجْزَ المركَّب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في: بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره في مُعَيَّد يَكْرَب.

قوله: (أَوْ أَلْفُهُ) خرج بها ألف الإلحاق مقصورة كعزهي أو ممدودة كعلباء فيقلبان ياء لأجل الكسرة وتعلُّ الكلمة كقاضٍ، وتحذف الهمزة من الممدودة فيقال: عزيه وعليب بالكسر مع التنوين، والأصل عزيهي وعليي والعزهي بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو.

قوله: (أَوْ أَلْفُ أَفْعَالٍ) أي بفتح الهمزة وقوله: جمعاً لبيان الواقع لأنه لم يثبت في المفردات، عند الأكثرين وأما قولهم: برمة إعرار إذا تكسرت قطعاً وثوب أخلاق واسمال أي بال فمن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً إذا سمي به وتصغيره حيثئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقاً بينه وبين إفعال بالكسر لأنه لا يكون إلا مفرداً لأنه مصدر.

قوله: (من غير باب سكران) تقدم محترزه.

قوله: (وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ إلخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به لمتتهى الجمع إلخ وكان حقها أن تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه، والمعنى أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع

- حَيْثُ مُدًّا وَتَأْوُهُ مُتَفَصِّلَيْنِ مُدًّا
٨٤١- كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٨٤٢- وَهَكَذَا زِيَادَتَا هَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا
٨٤٣- وَقَدَّرَ الْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا

دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه أن عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً، بل يثنى ويجمع صدره الأول مضافاً لعجزه فلا يليق عده من المستثنيات أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان أنه اكتفى في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير تقديراً مع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولاً ومعلوم أن السبعة التي هي ما عدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لأن عجز المركب المزجي وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وإن تخالفا في أن التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف إليها ذوو فيقال: جاءني ذوو بعلبك وذوو زيد بن ومسلمين فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير. فيقال: حناظل وخجاذب وعباقر وزعافر في حنظلة وخجذباء وعبقري وزعفران فتأمل.

قوله: (حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتي لإخلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم إخلالها حيثئذ وبفتح ما بعد الياء لأجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق: لتلوا يا التصغير إلخ لأن ذكر الألف والتاء فيما مر من حيث أنه يفتح لهما ما بعد الياء وهنا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما.

قوله: (آخر النسب) لعله احترز به عن الألف المتوسطة عوضاً عن إحدى ياءي النسب في نحو: يمان وشأم مما صار كصحار في تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الألف.

قوله: (والمركب) أي المزجي ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال: سيبويه وخميسة عشر سواء سمي به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبني أما المركب الإسنادي فلا يصغر.

قوله: (جلا) أما بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة الجمع المعطوف على تثنية أي جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لأن إعرابها بالياء والواو إنما كان عوضاً عن اللام المحذوفة والتصغير يردّها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه من أعرب سنين كحين صغره على سنين كدّرهم فإدغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين كفليس.

لا يُعْتَدُ فِي التَّصْغِيرِ بِالْأَلِفِ التَّائِيَةِ الْمَمْدُودَةِ، وَلَا بِتَاءِ التَّائِيَةِ، وَلَا بِزِيَادَةِ يَاءِ التَّسْبِ، وَلَا بِعَجْزِ الْمُضَافِ، وَلَا بِعَجْزِ الْمُرَكَّبِ، وَلَا بِالْأَلِفِ وَالتَّوْنِ الْمَزِيدَتَيْنِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِداً، وَلَا بِعَلَامَةِ التَّنْيَةِ، وَلَا بِعَلَامَةِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ.

وَمَعْنَى كَوْنِ هَذِهِ لَا يُعْتَدُ بِهَا: أَنَّهُ لَا يَضُرُّ بَقَاؤُهَا مَفْصُولَةً عَنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ بِحَرْفَيْنِ أَصْلِيَّيْنِ؛ فَيُقَالُ فِي «جُحْدُ بَاءٍ»: «جُحْدُ بَاءٍ»، وَفِي «حَنْظَلَةٌ»: «حَنْظَلَةٌ»، وَفِي «عَبْقَرِيَّ»: «عَبْقَرِيَّ»، وَفِي «بُعْلَبَكْ»: «بُعْلَبَكْ»، وَفِي «عَبْدُ اللَّهِ»: «عَبْدُ اللَّهِ»، وَفِي «رُغْفَرَانٍ»: «رُغْفَرَانٍ»، وَفِي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسْلِمَيْنِ»، وَفِي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسْلِمَيْنِ»، وَفِي «مُسْلِمَاتٍ»: «مُسْلِمَاتٍ».

٨٤٤ - وَالْأَلِفُ التَّائِيَةُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَمْ يَشُبْنَا

٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

أَيُّ: إِذَا كَانَتْ أَلِفُ التَّائِيَةِ الْمَقْصُورَةُ خَامِسَةً فَصَاعِداً وَجَبَ حَذْفُهَا فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهَا يُخْرِجُ الْبَاءَ عَنْ مِثَالِ فُعْيِيلٍ، وَفُعْيِيلٍ؛ فَتَقُولُ فِي «قَرْقَرَى»:

قوله: (بعد أربعة) لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء مع أنه قيد فيهما كما في التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي: بحرفين أصليين فخرج به نحو: سكران وحمراء وتمره فلا تعد منفصلة لأن الفصل بينها وبين الباء حرف واحد فلذلك يفتح لها ما بعدها محافظة على بقائها. قوله: (لا يضر بقاؤها) أي لكونها في نيّة الانفصال فتزول منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقديراً، وهذه الزيادة كالعدم.

قوله: (حُجْدُ بَاءٍ) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كما في السجاعي وضم الدال المهملة فموحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين.

قوله: (عبقري) نسبة إلى عَبْقَرٍ كَعَبْرٍ تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء تعجبوا من حسن صنعه وفي الحديث كان ﷺ يسجد على عبقرى أي بساط فيه صبغ ونقوش.

قوله: (وعند تصغير حبارى إلخ) استثناء من قوله: لن يشبنا كما بينه الشارح.

قوله: (وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها لا تستقل في النطق.

قوله: (لأن بقاءها يخرج إلخ) قال في التصريح: فإن قلت: فحينلي فعيلى وليست من الأبنية الثلاثة قلت: نعم ولكنها توافق فعيلاً فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف اهـ.

قوله: (قَرْقَرَى) بقافين وراءين مهملتين موضع.

«قُرَيْزٍ»، وَفِي «لُغَيْرِي»: «لُغَيْرِز».

فَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً وَقَبْلَهَا مَدَّةٌ زَائِدَةٌ جَاَزَ حَذْفُ الْمَدَّةِ الْمَزِيدَةِ وَإِقَاءُ أَلِفِ الثَّانِيَةِ؛ فَتَقُولُ فِي «حُبَارِي»: «حُبَيْرِي» وَجَاَزَ أَيْضاً حَذْفُ أَلِفِ الثَّانِيَةِ وَإِقَاءُ الْمَدَّةِ؛ فَتَقُولُ: «حُبِير».

٨٤٦ - وَازْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيّاً لَيْناً قُلُوبَ قَيْمَةٍ صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُهَيَّبُ

٨٤٧ - وَشَدَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ، وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

٨٤٨ - وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَآواً، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ

أَيُّ: إِذَا كَانَ ثَانِي الْأَسْمِ الْمُصَغَّرِ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ.

فَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْوَآؤُ قُلِبَ وَآواً؛ فَتَقُولُ فِي «قَيْمَةٍ»: «قُوَيْمَةٍ»، وَفِي «بَابٍ»: «بُوبٍ».

وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْيَاءُ قُلِبَ يَاءً؛ فَتَقُولُ فِي «مُوقِنٍ»: «مُيَيْقِنٍ»، وَفِي «نَابٍ»: «نُيَيْبٍ».

وَشَدَّ قَوْلُهُمْ فِي «عِيدٍ»: «عُيَيْدٌ»، وَالْقِيَّاسُ «عُوَيْدٌ» بِقُلْبِ الْيَاءِ وَآواً؛ لِأَنَّهَا أَصْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

عَادَ يَعُوذُ.

قوله: (لُغَيْرِي) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي اسم للغز من ألغز في كلامه إذا عمي وأصله حجر اليربوع لأنه يحفر أولاً مستقيماً، ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفي مكانه فتلك الإلغاز وقوله لغيريز أي بفك الإدغام وبياء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف.

قوله: (حُبِير) أي بإدغام ياء التصغير في المنقلبة عن الألف قبل الراء.

قوله: (ثَانِيّاً) مفعول أول لأردد ولأصل في محل المفعول الثاني وليناً نعت لثانياً كما أشار له الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون ليناً مفعولاً ثانياً لقلب لأنه يتعدى لاثنتين أي أردد ثانياً حَوْلَ ليناً أي صار الآن ليناً لأصله الذي حول عنه.

قوله: (وَحْتِمٌ إلخ) لا يقال: كيف أحال الجمع على التصغير مع أن الحوالة إنما تكون على المتقدم لأن الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله: والألف الثاني إلخ كما أشار له الشارح لأن هذا البيت مرتبط بالأول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكأنه قال: وحثم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر.

قوله: (وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واواً عن ياء كموقن أو ألفاً عن واو كباب بموحدتين، أو عن ياء كتاب بالنون أو معتلاً عن صحيح كدينار وقيراط إذ أصلهما دَنَارٌ وقَرَّاطٌ بشد النون والراء فأبدل من أول المثليين ياء ساكنة فتقول فيهما: دينير وقيريرط فإن كان الثاني غير لين فلا يرد

فَإِنْ كَانَ ثَانِي الْأَسْمِ الْمَصْغَرِ أَلْفًا مَزِيدَةً أَوْ مَجْهُولَةً الْأَصْلِ وَجَبَ قَلْبُهَا وَآوَاءٌ؛ فَتَقُولُ فِي «ضَارِبٍ»: «ضَوْرِبٍ»، وَفِي «عَاجٍ»: «عَوْنِجٍ». وَالتَّكْسِيرُ - فِيمَا ذَكَرْنَاهُ - كَالْتَصْغِيرِ؛ فَتَقُولُ فِي «بَابٍ»: «أَبْوَابٍ»، وَفِي «نَابٍ»: «أَنْيَابٍ»، وَفِي «ضَارِبَةٍ»: «ضَوَارِبٍ».

٨٤٩ - وَكَمَلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا الْمُرَادُ بِالْمَنْقُوصِ - هُنَا - مَا نَقَصَ مِنْهُ حَرْفٌ؛ فَإِذَا صُعِرَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثُنَائِيًّا، مُجَرِّدًا عَنِ النَّاءِ، أَوْ ثُنَائِيًّا مُلْتَبِسًا بِهَا، أَوْ ثَلَاثِيًّا مُجَرِّدًا عَنْهَا. فَإِنْ كَانَ ثُنَائِيًّا مُجَرِّدًا عَنِ النَّاءِ أَوْ مُلْتَبِسًا بِهَا - رُدَّ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ مَا نَقَصَ مِنْهُ؛ فَيُقَالُ فِي «دَمٍ»: «دَمَيٌّ»، وَفِي «شَفَةِ»: «شَفِيهَةٌ»، وَفِي «عِدَّةٍ»: «وَعِيدَةٌ».

لأصله كمتعدُّ أصله موتعد قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لأنها زائدة مخلة بالصيغة.

قوله: (أو مجهولة الخ) مثلهما المنقلبة عن همزة تلي همزة كألف آدم فيقال: أويذم بالواو فهذا موضع رابع قلب فيه الألف الثانية وآواً وتقلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء.

قوله: (والتكسير فيما ذكرناه) أي من قلب الحرف الثاني بأقسامه، ومحل ذلك أن تغير فيه شكل الأول وإلا بقي الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديمة وديم.

قوله: (ما لم يحو الخ) غير حال من ثالثاً، لأنه نعت نكرة قدم عليها أي ما دام لم يحد حرفاً ثالثاً غير التاء بأن لم يحو ثالثاً أصلاً كيد أو يحو ثالثاً هو تاء كسنة أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف كشاك الآتي إلا أن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فإنه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الأول فيبقى على حرفين فيصدق عليه أنه لم يحو ثالثاً أصلاً، وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بُنَيَّةٌ وَأُخَيَّةٌ برد المحذوف والأصل بنوية وأخوية قلبت الواو ياء وأدغمت.

قوله: (كما) مثال للمنقوص المكمل في التصغير إن جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبدالها بآخر فإن جعل ما الموصولة مثلاً كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسألة لفرضها في المحذوف منه حرف وهذا ثنائي الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلاً إلى بناء فعيل نعم إن أريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائي وضعاً.

قوله: (وعيدة) أي برد الواو التي هي فاؤها، ويجوز إبدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التي تزداد في تصغير المؤنث الثلاثي كسن لا التي كانت عوضاً عن الفاء لذهابها برد الفاء لثلاثا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخية، وبنية تصغير أخت وبنيت.

وَفِي «مَاءٍ» - مُسَمًى بِهِ -: «مَوِيٌّ».

وَأِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَثَالِثُهُ غَيْرُ تَاءِ الثَّانِيَةِ صُغِرَ عَلَى لَفْظِهِ، وَلَمْ يُرَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ؛
فَتَقُولُ فِي «شَاكَ السَّلَاحِ»: «شَوِيكَ».

٨٥٠ - وَمَنْ يَتَرَخَّيْمُ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطْفِيفِ يَغْنِي الْمِعْطَفَا

مِنْ التَّصْغِيرِ نَوْعٌ يُسَمَّى تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصْغِيرِ الْأَسْمِ بَعْدَ تَجْرِيدِهِ مِنَ
الزَّوَائِدِ الَّتِي هِيَ فِيهِ.

فَإِنْ كَانَتْ أَصُولُهُ ثَلَاثَةٌ صُغِرَ عَلَى فُعِيلٍ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُسَمًى بِهِ مُذَكَّرًا جُرِدَ عَنِ التَّاءِ،
وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا أُلْحِقَ تَاءُ الثَّانِيَةِ؛

قوله: (وفي ماء مسمى به) أي لأنه لا يصغر إلا الأسماء المعربة بخلاف الأفعال والحروف
والمبنيات.

وقوله موي أي بقلب ألفها واواً لأنها ثانية مجهولة وبزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير. واعلم
أن الثنائي وضعاً لما لم يعلم له ثالث يرد إليه اختلف في تكميله فقليل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال:
من وهل وكى أعلاماً: منين وهليل وكبي وفي لو ومالوي وموي، والأصل لويو بالواو فتقلب ياء
وجوباً ومويء بالهمزة لأن تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء
لأجل ياء التصغير جوازاً كما في الفارضي ويجوز مويء بالهمزة وقليل يكمل بحرف علة أجنبي
والياء أولى لعدم احتياجها إلى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الأمر فيقال مني وهلي
وكبي ولوي وموي بشد الياء من أول الأمر وحزم بهذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسهيل الوجهين
لكن الثاني لا يتأتى في نحو: ما ولو لأن المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر قولاً
واحداً فيقال لو وكى بالتشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزداد فيه حرف علة
لغير التضعيف فتدبر.

قوله: (شويك) اعلم أن أصل شاك شاوك لأنه من الشوكة فقياسه: شائك بقلب الواو همزة
كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء
وأما شاك فقليل: حذفت واوه على غير قياس، فوزنه قال، ويعرب على الكاف قبل التصغير ويعدّه
ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة
فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقليل: قلبت العين وهي الواو موضع اللام، ثم قلبت
ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها، وأعل كقاض فوزنه على هذا: فالع وحكمه في الإعراب
والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر: شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي
كالثابتة وفي النصب شويكياً.

قوله: (من الزوائد) أي وإن كانت للإلحاق كقعيس في مقعنس.

قوله: (ألحق تاء الثابت) أي لأنه من الثلاثي مآلاً كما سيأتي ومحل ذلك ما لم يختص

فَيُقَالُ فِي «الْمِعْطَفِ». «عُطِيفٌ»، وَفِي «حَامِدٍ»: «حُمِيدٌ»، وَفِي «حُبْلَى»: «حُبَيْلَةٌ»، وَفِي «سَوْدَاءَ»: «سُوَيْدَةٌ».

وَإِنْ كَانَتْ أَصُولُهُ أَرْبَعَةٌ صُغِرَ عَلَى فُعْيِيلٍ؛ فَتَقُولُ فِي «قِرْطَاسٍ»: «قُرَيْطُسٌ»، وَفِي «عُضْفُورٍ»: «عُصْفِيرٌ».

٨٥١ - وَأَخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارِ ثَلَاثِي، كَسِينِ

٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالثَّائِي زِيَادَةً لِنَسِ كَسَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

٨٥٣ - وَشَدَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَتَدَّرَ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًا كَثُرَ

إِذَا صَغُرَ الثَّلَاثِي، الْمُؤَنَّثُ، الْخَالِي مِنْ عَلَامَةِ التَّائِيثِ - لِحَقْنِهِ التَّاءَ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَشَدَّ

بالمؤنث وضعاً كحائض وطاق وإلا لم تلحقه التاء فيقال: حَيْضٌ وطليقٌ بحذف ألفهما وبلا تاء لأنه في الأصل صفة لمذكر أي شخص طالق وإذا صغرتهما لغير ترخيم قلت حوِيضٌ بشد الياء وطويلقٌ بقلب ألفهما واواً لأنها ثانية زائدة.

قوله: (فيقال في المعطف عطيف) يشير إلى أن التصغير لا يختص بالأعلام خلافاً للفرء وثعلب والمعطف بكسر الميم الرداء، وكذا العطف وقد تعطفت بالعطف أي ارتديت بالرداء كذا في المصباح. وقال الشاطبي: المعطف العطف وهو الجانب من كل شيء عطفاً والرجل جانباه من رأسه إلى وركبيه.

تنبيه: حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل للترخيم: بَرِيْهًا وَسَمِيْعًا وهو شاذ لأن فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند سيبويه بريهم وسميعل بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء وعند المبرد أبيره وأسميع لأن الهمزة عنده أصلية لأن بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة أولاً في بنات الأربعة فيحذف الألف والياء الزائدين، وخامس الأصول لإخلاله بالصيغة وينبغي على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيه فقياسهما عند سيبويه بريهم وسميعل وإبراهيم وسماعيل بحذف زوائده المخلة بالصيغة وهي الهمزة والألف دون الياء لأنها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيريه وأسميع وأباريه وأساميع بحذف خامس الأصول لإخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الألف ياء لصيرورتها ليناً قبل الآخر، والصحيح مذهب سيبويه لأنه المسموع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بلا ياء، وإبراهيم وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء، والوجه جمعهما تصحيحاً فيقال إبراهيمون وإسماعيلون.

قوله: (وشد ترك) أي للتاء.

قوله: (كسر) يفتح المثلثة أي زاد على الثلاثي من قولهم كاثرت فكثرت أي غلبته وزدت عليه.

قوله: (إذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالاً كما مثله أو مآلاً بأن صار بالتصغير ثلاثياً وهو نوعان؛ أحدهما: ما صغر ترخيماً من نحو حُبْلَى وسوداء كما مر. الثاني: ما كان رباعياً، بمدة قبل

حَذَفُهَا حَيْثُيْذَ، فَتَقُولُ فِي «سِينٍ»: «سُيْنَةٌ»، وَفِي «دَارٍ»: «دُورَةٌ»، وَفِي «يَدٍ»: «يُدَيَّةٌ».
فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ لَمْ تُلْحَقْهُ التَّاءُ؛ فَتَقُولُ فِي «شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخُمْسٍ»: «شُجَيْرٌ، وَبَقِيرٌ، وَخُمَيْسٌ» - بِلَا تَاءٍ - إِذْ لَوْ قُلْتَ «شُجَيْرَةٌ، وَبَقِيرَةٌ، وَخُمَيْسَةٌ» لَاتَّبَسَ بِتَصْغِيرِ «شَجَرَةٍ، وَبَقَرَةٍ، وَخُمْسَةٍ» الْمَعْدُودُ بِهِ مُذَكَّرٌ.

وَمَا شَذَّ فِيهِ الْحَذْفُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ قَوْلُهُمْ فِي «ذُودٍ، وَحَرْبٍ، وَقَوْسٍ، وَنَعْلٍ»: «ذُودٌ، وَحَرْبٌ، وَقَوْسٌ، وَنَعْلٌ».

وَشَذَّ أَيْضًا لِحَاقِ التَّاءِ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْزَفٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي «قُدَامٍ» «قُدَيْدِيْمَةٌ».

٨٥٤ - وَصَغَّرُوا شَذُودًا: «الَّذِي، الَّتِي وَذَا» مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا، وَتِي»
التَّصْغِيرُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ؛ فَلَا تُصَغَّرُ الْمَبْنِيَّاتُ، وَشَذَّ تَصْغِيرُ «الَّذِي»

لامه المعتلة كسماء فتصغيره سُمَيَّةٌ لأن أصله سمي بثلاث يآت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لأن أصل سماء سما ومن سما يسمو فإذا حذفت الثالثة لتوالي الأمثال بقي ثلاثياً فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزينب بلا تاء واختص الثلاثي بذلك لخفته.

قوله: (في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء مع انتهاء مؤنثة شذوداً جمعها بعضهم بقوله:

ذُودٌ وَقَوْسٌ وَحَرْبٌ دِرْعُهَا قَرَسٌ نَابٌ كَذَا نَصَفَ عِرْسٌ ضُحَى عَرَبٍ

وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها، وأما شائل بلا تاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه لللقاح وجمعها شَوْلٌ كراكم وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبخرة إلى عشرة والمراد بالدرع الحديد أما بمعنى القميص فذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحيتين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا إما بالضم فيطلق على طحام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس.

قوله: (وحرِب) قد يقال هو من النوع الأول لأن تصغير بالتاء يلبس بحربة الحديد سم.

قوله: (قديديمة) أي بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء لأنها مدة قبل الآخر، والقياس حذف التاء.

قوله: (منها تا وتي) مخالف لنصهم على أنه لا يصغر من ألفاظ المؤنث وهو المفهوم من التسهيل إلا أن يريد بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير.

قوله: (وشذ تصغير الذي الخ) لكن سوغه أن في الذي وذا وفروعهما شهماً بالأسماء المتمكنة بكونها توصف بوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه

وَقُرُوعِهِ، وَ «دَا» وَقُرُوعِهِ، قَالُوا فِي «الَّذِي»: «الَّذِيَا» وَفِي «الَّتِي»: «الَّتِيَا» وَفِي «دَا، وَتَا»: «دَيَا، وَتَيَا».

النَّسَبُ

٨٥٥ - يَاءُ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح الذي وذا أَوْضَم كَأُولَى وَعَوْض من الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة في آخر غير المثنى، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، ف قيل: اللذا و اللتيا بفتح اللام وإدغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغة كما في التسهيل خلافاً لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تثنيتهما اللذان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء: اللذين في الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه، وكذا على لغة الإعراب في غير الرفع ويقال في الرفع: اللذين بفتح الذال وضم الياء وقالوا في جمع التي: اللتيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقائهما ساكنة مع ألف الجمع وفي تصغير اللاتي اللويتا بقلب الألف واواً وحذف الياء الأخيرة لأنه لو قيل: اللويتا لزم كونه سداسياً بألف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي اللويا بإدغام ياء التصغير في الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة كما في الفارسي.

قوله: (ذيا وتيا) أي بفتح الذال وشد الياء وأصله: ذيبا وتيبا بثلاث ياءات؛ الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فخفف بحذف الأولى لا الثالثة لثلاث ياءات؛ الأولى عين المناسبة للألف وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضداً لما قصدوا من مخالفته للمتمكن وقالوا في تثنية ذيان وتيان وفي أولى بالقصر ألبا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وإدغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف والألف الأخيرة عوض عن ضم التصغير. وفي أولاء بالمد ألبا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الألف التي كانت قبل الهمزة حذفت لما قبل في اللويتا ومن الإشارات غير ذلك والله أعلم.

النسب

سماء سيبويه باب الإضافة أيضاً وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الإضافة، ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات؛ الأولى: اللفظي وهو ثلاثة: زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها وأفاده المصنف بقوله: ياء كيا الكرسي إلى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمير باطراد.

قوله: (كيا الكرسي) أفاد أن ياءه ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه، والفرق بينهما أن

إِذَا أُرِيدَ إِضَافَةُ شَيْءٍ إِلَى بَلَدٍ، أَوْ قَبِيلَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ - جُعِلَ آخِرُهُ يَاءً مُشَدَّدَةً، مَكْسُورًا مَا قَبْلُهَا؛ فَيُقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى «دِمَشَقٍ»: «دِمَشَقِيٌّ»، وَإِلَى «تَمِيمٍ»: «تَمِيمِيٌّ»، وَإِلَى «أَحْمَدٍ»: «أَحْمَدِيٌّ».

٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ، وَتَأْ نَائِيثٌ أَوْ مَدَّتُهُ، لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ فَقَلْبُهَا وَآوَاءُ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ يَغْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْأَسْمِ يَاءٌ كَيَاءِ الْكُرْسِيِّ - فِي كَوْنِهَا مُشَدَّدَةً، وَاقِعَةً بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا - وَجَبَ حَذْفُهَا، وَجُعِلَ يَاءُ النَّسَبِ مَوْضِعَهَا؛ فَيُقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى «الشَّافِعِيِّ»: «شَافِعِيٌّ» وَفِي النَّسَبِ إِلَى «مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ».

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ آخِرُ الْأَسْمِ تَاءً التَّائِيثِ وَجَبَ حَذْفُهَا لِلنَّسَبِ؛

سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالاته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب إليه، وسقوط ياء الكرسي يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثاً افتقر إلى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولم تلحق الألف لثلاث يصير الإعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها، وشدت الياء لثلاث تلتبس بياء المتكلم، ولتجري عليها وجوه الإعراب.

قوله: (أو مدته) بالنصب عطفاً على تأ لأنه مفعول مقدم لثبته بضم أوله مضارع أثبت، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، ولا ناهية، والمراد بمدته أي التائيت الألف المقصورة فقط، وسيذكر حكم الممدودة بقوله: وهمزة ذي مد الخ.

قوله: (وإن تكن) أي مدة التائيت فقط وتربع مضارع؛ ربعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة، وهذا استثناء من قوله: أو مدته المفيد وجوب حذفها مطلقاً سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أولاً فأفاد أن الوجوب في غير الرابعة بقيدها.

قوله: (حسن) الأرجح كونه خبراً عن حذفها، وخبر قلبها محذوف للإشعار به أي جائز ليكون منبهاً على رجحان الحذف قال سم ويشعر به أيضاً مفهوم قوله: وللأصلي قلب يعتني لأنه بيان لمخالفة الأصلي لها اه، وفيه أن المخالفة تصدق بالمساواة.

قوله: (بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحي أو حرفين كعدي فسيأتي حكمهما.

قوله: (وجب حذفها) أي كراهة توالي أربع يا آت، ويظهر أثر ذلك فيما إذا سمي بنحو بخاتي وكراسي بشد الياء جمع بختي وكراسي، ثم نسب إليه فإنه قبل النسب غير مصروف لمتتهى الجمع تبعاً لما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع يعروض ياء النسب قال ابن هشام. فإن قلت: من قال في يماني: يمان بتعويض الألف عن إحدى ياءي النسب إذا نسب إليه هل يحذف الألف كما يحذف الياء الأخيرة لأنهما بمنزلة الياءين قلت:

فَيَقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى «مَكَّةَ»: «مَكِّي».

وَمِثْلُ تَاءِ التَّائِيثِ - فِي وُجُوبِ الحَذْفِ لِلنَّسَبِ - أَلِفُ التَّائِيثِ الْمَقْصُورَةُ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً، كَحَبَارَى وَحَبَارِي، أَوْ رَابِعَةً مُتَحَرِّكاً ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ، كَجَمَزَى وَجَمَزِي، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً سَاكِناً ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ - كَحَبْلَى - جَارَ فِيهَا وَجَهَانِ: أَحَدُهُمَا الحَذْفُ - وَهُوَ الْمُخْتَارُ - فَتَقُولُ: «حَبْلِي»، وَالثَّانِي قَلْبُهَا وَأَوَّ؛ فَتَقُولُ: «حَبْلَوِي».

٨٥٨ - لِشَبْهَةِ الْمُلْحَقِ، وَالْأَصْلِيُّ - مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٥٩ - وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عَزَلِ

٨٦٠ - وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَشَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْزِلُ

لا كما نص عليه أبو علي لانفصالهما والثقل إنما هو في اجتماع الياءات لا في وجودها منفصلة نكت.

قوله: (مكي) بحذف التاء لثلاث تقع حشواً ولثلاث يجتمع علامتا تائيث ولو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي، وقياسه خلفي كما سيأتي. وقول المتكلمين في النسبة إلى الذات ذاتي اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع أن المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح، وقياسه ذووي بحذف التاء وقلب ألفه واواً ورد لاهه المحذوفة.

قوله: (محرراً ثاني ما هي فيه) أي لأن الحركة كحرف خامس في الثقل فيخفف بحذف الألف.

قوله: (كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع يقال حمار جمزى.

قوله: (والثاني قلبها) ويجوز حيثل زيادة ألف قبل الواو تشبيهاً بالمدودة كحبالوى.

قوله: (لشبهها) أي في كونها رابعة ذي ثان سكن لأنه لا تقع رابعة ذي ثان محرك إلا ألف التائيث كما في التوضيح.

قوله: (الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمة بأخرى.

قوله: (ما لها) أي حيث كانت رابعة ذي ثان سكن أما ما لها خامسة ففي البيت بعد هذا فقول الشارح يعني الخ ليس مراعيّاً فيه ترتيب الأبيات.

قوله: (والألف الجائز الخ) بالجيم أي الذي جاوز أربعة فصار خامساً، أو سادساً سواء كانت للإلحاق أو بدل أصل، أما ألف التائيث فتقدمت في عموم قوله أو مدته لا تنبأ.

قوله: (وحتم) خبر مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أي يعترض ويوجد أي يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور كان أو ياء منقوص أما ألف التائيث، والإلحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح.

يَعْنِي أَنَّ أَلِفَ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةَ كَأَلِفِ التَّائِيثِ: فِي وَجُوبِ الْحَذْفِ إِنْ كَانَتْ خَامِسَةً كَحَبْرَكِيٍّ وَحَبْرَكِيٍّ، وَجَوَازِ الْحَذْفِ وَالْقَلْبِ إِنْ كَانَتْ رَابِعَةً: كَعَلْقِيٍّ وَعَلْقَوِيٍّ، وَلَكِنَّ الْمُخْتَارَ هُنَا الْقَلْبُ، عَكْسَ أَلِفِ التَّائِيثِ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ الْأَصْلِيَّةُ؛ فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً قُلِبَتْ وَآوَاءُ: كَعَصَاً وَعَصَوِيٍّ، وَقَتَى وَفَتَوِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً قُلِبَتْ أَيْضاً وَآوَاءُ، كَمَلْهَوِيٍّ، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ كَمَلْهَوِيٍّ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى» أَيُّ: يُخْتَارُ، يُقَالُ: اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ - أَيُّ: اخْتَرْتُهُ - وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً وَجَبَ الْحَذْفُ كَمُصْطَفِيٍّ فِي مُصْطَفَى، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعاً أَرْزُلَ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصُ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَنْقُوصِ؛ فَإِنْ كَانَتْ يَأُوهُ ثَالِثَةً قُلِبَتْ وَآوَاءُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «شَجَوِيٍّ» فِي شَجٍّ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً حُذِفَتْ، نَحْوُ:

قوله: (حَبْرَكِيٍّ) بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو والقراد وألفه للإلحاق بسفرجل.

قوله: (عَلْقِيٍّ) بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر.

قوله: (الأصلية) أي المنقلبة عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه.

قوله: (إِنْ كَانَتْ الثَّالِثَةُ الْخ) هذا الحكم من قوله: وحتم قلب ثالث.

قوله: (قلبت واواً) أي وإن كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقل والألف لا تقبل الحركة.

قوله: (يقال اعتميت الشيء) أي كأصطفيته وزناً ومعنى ويقال أيضاً: اعتامه يعتامه كاختاره يختاره كذلك قال طرفة:

أرى الموت يعتامُ الكرامَ ويصطفِي عَقِيلَةً مَالِ الْفَاجِسِ الْمُتَشَدِّدِ

قوله: (كمصطفِيٍّ) أي فقول العامة مصطفوي ومصطفواوي لحن.

قوله: (وأشار بقوله كذاك) أي إلى آخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله: والحذف في الياء الخ والخامسة من كذاك الخ فلم يرتب في شرح الأبيات مراعاة لسهولة العبارة.

قوله: (وفتح ما قبلها) هذا مأخوذ من البيت الآتي.

قوله: (في شج) أي يحذف الياء أصله شجي كفرح أعل كقاض فإن جعلته بوزن فاعيل من شجاء الحزن فهو مشجو قلت شجي بشد الياء كخلي وسيأتي في قوله وألحقوا معلل لام الخ.

«قَاضِي» فِي قَاضٍ، وَقَدْ ثَقُلَ وَאוْ، نَحْوُ: «قَاضِي»، وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً وَجَبَ حَذْفُهَا «كَمُعْتَدِي» فِي مُعْتَدٍ، وَ «مُسْتَعْلِي» فِي مُسْتَعْلٍ.

وَالْحَبْرَكِيُّ: ذَكَرَ الْقَرَادِ، وَالْأَثْنَى: حَبْرَكَةً، وَالْعَلْقَى: تَبْتُ، وَاحِدُهُ عُلْقَاةٌ.

٨٦١ - وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ أَنْفِتَاحاً، وَفَعِلٌ وَعُفِلٌ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلَ

يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا قُلِبَتْ يَاءُ الْمَنْقُوصِ وَاوْ وَجَبَ فَتْحُ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «شَجَوِيَّ وَقَاضَوِيَّ». وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفَعِلٌ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ كَسْرَةً، وَكَانَتْ الْكَسْرَةُ مَسْبُوقَةً بِحَرْفٍ وَاحِدٍ - وَجَبَ التَّخْفِيفُ بِجَعْلِ الْكَسْرَةِ فَتْحَةً، فَيُقَالُ فِي نَمِرٍ: «نَمَرِي»

قوله: (قاضي) ظاهره كالمصنف إطراده وذكر غيرهما أنه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع إلا في قوله:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نُقْدُ

فجعل اسم مكان الخمر حانيه ونسب إليه بقلب الياء واوْ من قولهم: حَنَوْتُ عَلَيْهِ أَي عَطَفْتُ فَكَانَها تَحْنُو عَلَى ذَوِيها كَالْأَمِّ والمعروف أن اسمها حانة بلا ياء.

قوله: (كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محيي بثلاث ياءات كمزكى اسم فاعل من حيى كزكى فتحذف ياءه الأخيرة لأجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند المبرد فيقال محيي بياءين مشددتين كما يقال في النسبة إلى أمية أميي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياء الأولى لتوالي الياءات إذ هي تشبه الزائد في السكون فتقلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الأخيرة للنسب فتقلب الألف واوْ فيصير محوي بياء واحدة مشددة كأموي ويرجع وهذا عدم توالي الياءات والأول أنه ليس فيه إلا حذف الياء الأخيرة كما تحذف من قاضٍ.

قوله: (قوله وأول ذا القلب الخ) أي اجعل هذا القلب تالياً لانفتاح بأن تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم إشارة مفعول أول لأول والقلب بدل منه وانفتاحاً مفعوله الثاني أو ذا بمعنى صاحب أي أول الحرف صاحب القلب، أي المقلوب انفتاحاً والأول أظهر لنصه على تأخر القلب عن الفتح.

قوله: (وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منوناً والثالث بكسرتين.

قوله: (وجب فتح ما قبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق أنه قبله كما يفهم من المتن لأنه إذا أريد النسب إلى نحو: شج وعم فُتِحَتْ عينه كما تفتح في نمر الآتي فتقلب اللام ألفاً فيصير شجوى وعمى كفتى فتقلب الألف واوْ للنسب وكذا يقال في قاضٍ.

قوله: (وجب التخفيف الخ) أي لأن الآخر يجب كسره لإجل الياء فلو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فإن سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فمعجمة للعجوز أو

وَفِي دُئِلٍ: «دُؤْلِي»، وَفِي «إِبِلٍ»: «إِبِلِي».

٨٦٢- وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٍّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ
قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ آخِرُ الْأَسْمِ يَاءً مُشَدَّدَةً مَسْبُوقَةً بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، وَجَبَ حَذْفُهَا فِي
النَّسَبِ؛ فَيُقَالُ فِي «الشَّافِعِيِّ»: «شَافِعِيٌّ»، وَفِي «مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ».

وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ أَضْلًا، وَالْأُخْرَى زَائِدَةً؛ فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَكْتَفِي
بِحَذْفِ الزَّائِدَةِ مِنْهُمَا، وَيَبْقِي الْأَصْلِيَّةَ، وَيَقْلِبُهَا وَآوًا، فَيَقُولُ فِي «الْمَرْمِيِّ»: «مَرْمَوِيٌّ»، وَهِيَ لُغَةٌ
قَلِيلَةٌ؛ وَالْمُخْتَارُ اللَّغَةُ الْأُولَى - وَهِيَ الْحَذْفُ - سِوَاكَ كَاتِنَا زَائِدَتَيْنِ، أَمْ لَا؛ فَتَقُولُ فِي
«الشَّافِعِيِّ»: «شَافِعِيٌّ» وَفِي «مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ».

٨٦٣- وَنَحْوُ حَيٍّ فَتُحْ ثَانِيهِ يَجِبُ وَازْدُدْهُ وَآوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ
قَدْ سَبَقَ حُكْمُ الْيَاءِ الْمُسَبَّوقَةِ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ.

وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَسْبُوقَةً بِحَرْفٍ وَاحِدٍ لَمْ يُحَذَفْ مِنَ الْأَسْمِ فِي النَّسَبِ شَيْءٌ،
بَلْ يُنْتَحُ ثَانِيهِ وَيَقْلِبُ ثَالِثُهُ وَآوًا، ثُمَّ إِنْ كَانَ ثَانِيهِ لَيْسَ بِدَلَا مِنْ وَآوٍ لَمْ يُغَيَّرْ، وَإِنْ كَانَ بَدَلًا مِنْ
وَآوٍ قُلُوبٌ وَآوًا؛ فَتَقُولُ فِي «حَيٍّ»: «حَيَوِيٌّ»؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ، وَفِي «طَيٍّ»: «طَوَوِيٌّ»؛ لِأَنَّهُ مِنْ
طَوَيْتُ.

رباعي تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحها بفتح النون وكسر الدال لمجتمع الحجاره وكذا إن
سكن ثانيه على الأوجه كتغلب، وقد سمع الكسر والفتح في: تغليبي ويحصيبي ويشربي، والفتح عند
الخليل وسيبويه سماعي وقاسه غيرهما فيقال: مغربي ومشرقي بالفتح.

قوله: (دؤلي) بضم المهملة وفتح الهمزة بعد أن كانت مكسورة في دئل.

قوله: (إبلي) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها في إبل.

قوله: (وقيل في المرمي الخ) هذا البيت متعلق بقوله: ومثله مما حواه احذف ولعله أخره عنه لارتباط
الآيات المارة ببعضها.

قوله: (قليلة) في الارتشاف أنه شاذ.

قوله: (بحرف واحد) وستأتي المسبوقه بحرفين في قوله: وألحقوا معل لام.

قوله: (حيوي) أي لأنه لما فتحت الياء الأولى في حيي قلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار كفتى فقلبت الألف وآواً للنسب وكذا يقال في: طي إلا أن ياء الأولى بعد تحريكها ترد
إلى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوى
فيصير طووي بلا إدغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولأن اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما
ثانية واو مشددة قبل النسب كدو للفلاة الواسعة فلا يغير بل يقال: دوي بالإدغام ولم تقلب عين

٨٦٤ - وَعَلِمَ التَّثْنِيَّةَ أَحَدُفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجِبَ

يُحَذَفُ مِنَ الْمَسْئُوبِ إِلَيْهِ مَا فِيهِ مِنْ عِلَامَةٍ تَثْنِيَّةٍ، أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ.

فَإِذَا سَمِيتَ رَجُلًا «زَيْدَان» - وَأَعْرَبْتَهُ بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَضْبًا - قُلْتَ: «زَيْدِي» وَتَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ: «زَيْدُون» - إِذَا أَعْرَبْتَهُ بِالْحُرُوفِ -: «زَيْدِي» وَفِيمَنْ اسْمُهُ هِنْدَاتٌ: «هِنْدِي».

٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ وَشَدَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُ مَا قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ؛ فَإِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْحَرْفِ الَّذِي يَجِبُ كَسْرُهُ فِي النَّسَبِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مُدْغَمٌ فِيهَا يَاءٌ - وَجِبَ حَذْفُ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ، فَتَقُولُ فِي طَيْبٍ: «طَيْبِي».

وَقِيَاسُ النَّسَبِ فِي طَيْبٍ: «طَيْبِي»، لَكِنْ تَرَكُوا الْقِيَاسَ، وَقَالُوا: «طَائِيٌّ» بِإِذَالِ الْيَاءِ أَلْفًا. فَلَوْ كَانَتْ الْيَاءُ الْمُدْغَمَةُ فِيهَا مَفْتُوحَةً لَمْ تُحَذَفْ، نَحْوُ: «هَيْبِيخِي» فِي هَيْبِيخٍ.

حيوي ونحوه ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأن حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتي في قوله:

* من واوٍ أو ياءٍ بتحريك أصل *

الخ كيف وياء النسب تقتضي قلب الألف واواً لوجوب كسر ما قبلها.

قوله: (التثنية) أي المثنى وما ألحق به كائنين فيرد إلى واحده المقدر، ويقال: اثني بإبقاء همزة الوصل لأنها عوض عن لامة أي المحذوفة ويجوز ثنوي بلا همز لرد اللام إذ أصله ثنو كما سيأتي عند قوله: وأجبر برد اللام.

قوله: (أو جمع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشري.

قوله: (وأعربته بالألف) فإن أعربته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما.

قوله: (وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف المسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أي وحرف ثالث.

قوله: (وجب حذف الياء المكسورة) أي أصلية كانت كطيّب أو منقلبة عن واو كميّت أو زائدة كغزِيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميثي وغزِيلِي بسكون الياء وكسر ما بعدها لكرهه اجتماع الياءات والكسرتين فقول المصنف: وثالث بيان للواقع في طيب لا قيد إذ الرابعة فأكثر كذلك ولو قال: ثالث لطيب حذف لو في بالمراد.

قوله: (إلى طيب) بياء مشددة فهمزة، وقوله: طيب بسكون الياء وكسر الهمزة.

قوله: (بإبدال الياء) أي الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لأنها لا تبدل إلا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة ألفاً لكان قياساً، إسقاطي.

قوله: (فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغماً فيها نحو: مغيل

وَالْهَبْنَجُ: الْعِلَامُ الْمُتَمَلِّئُ، وَالْأَنْثَى هَبْنَجَةٌ.

٨٦٦ - وَقَعَلِي فِي فَعِيلَةِ الشُّرْمِ وَقَعَلِي فِي فَعِيلَةِ حُتَيْمٍ يُقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى فَعِيلَةٍ: فَعَلِي - بَفَتْحِ عَيْنِهِ وَحَذَفِ يَائِهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ، وَلَا مُضَاعَفًا، كَمَا يَأْتِي؛ فَتَقُولُ فِي حَنِيفَةٍ: «حَنْفِيٌّ». وَيُقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى فَعِيلَةٍ: فَعَلِي - بِحَذَفِ الْيَاءِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا؛ فَتَقُولُ فِي جُهَيْنَةٍ: «جُهَيْنِي».

٨٦٧ - وَالْحَقَمُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أَوَّلِيًّا يَعْنِي أَنَّ مَا كَانَ عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ، بِلا تَاءٍ، وَكَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ - فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا فِيهِ التَّاءُ: فِي وَجُوبِ حَذَفِ يَائِهِ وَفَتْحِ عَيْنِهِ؛ فَتَقُولُ فِي «عَدِيٍّ»: «عَدَوِيٌّ»، وَفِي «قُصَيٍّ»: «قُصَوِيٌّ»، كَمَا تَقُولُ فِي «أُمَيَّةٍ»: «أُمَوِيٌّ» فَإِنْ كَانَ فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ صَحِيحِي اللَّامِ، لَمْ يُحَذَفْ شَيْءٌ مِنْهُمَا؛ فَتَقُولُ فِي «عَقِيلٍ»: «عَقِيلِي»، وَفِي «عُقَيْلٍ»: «عُقَيْلِي».

بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد إذا أرضعته أمه وهي توطأ حاملاً فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال: مغيلي.

قوله: (هيج) بفتح الهاء والموحدة وشدة التحتية المفتوحة آخره معجمة.

قوله: (وقَعَلِي فِي فَعِيلَةٍ) بفتح فإنهما والثانين بالضم، وفَعِيلَةٍ فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن، والتأنيث لكنه نَوْنُ الثَّانِيَةِ لِلضَّرُورَةِ.

قوله: (وحذف يائه) أي فرقاً بين المذكر والمؤنث كحنفي وشريفي في حنيف وشريف، ولم يعكس لأن الهاء تحذف للنسب فتتبعها الياء والحذف يأنس بمثله، ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسرتان كما مر في نمر وشذ إبقاء الياء في ألفاظ نبهوا بها على الأصل المرفوض كقوله:

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقى.

قوله: (عريباً) أي خلا من التاء ومن المثلين حال من ضمير عرى.

قوله: (في وجوب حذف يائه) أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واواً إما رجوعاً كقصي وعدي وعلي، أو لأجل ياء النسب كولي فيقال ولوي وفتح عينه كما مر.

قوله: (لم تحذف منهما شيء) أي قياساً عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كثنفي وقرشي وهذلي في: ثقيف وقريش وهذيل.

قوله: (عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة.

٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ
يَعْنِي أَنْ مَا كَانَ عَلَى فَعِيلَةٍ، وَكَانَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ، أَوْ مُضَاعَفًا - لَا تُحَذَفُ يَأْوُهُ فِي النَّسَبِ؛
فَتَقُولُ فِي طَوِيلَةٍ: «طَوِيلِي»، وَفِي جَلِيلَةٍ «جَلِيلِي» وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا كَانَ عَلَى فَعِيلَةٍ وَكَانَ
مُضَاعَفًا، فَتَقُولُ فِي قُلِيلَةٍ: «قُلِيلِي».

٨٦٩ - وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ
حُكْمَ هَمْزَةِ الْمَمْدُودِ فِي النَّسَبِ كَحُكْمِهَا فِي الثَّنِيَّةِ: فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً لِلثَّانِيَةِ قُلِبَتْ وَآوًا
نَحْوُ: «حَمْرَاوِي» فِي حَمْرَاءَ، أَوْ زَائِدَةً لِلْإِلْحَاقِ كَعَلْبَاءَ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ نَحْوُ كِسَاءَ؛
فَوُجْهَانِ: التَّضْحِيحُ نَحْوُ: عَلْبَائِي وَكِسَائِي، وَالْقَلْبُ نَحْوُ: عَلْبَاوِي وَكِسَاوِي، أَوْ أَصْلًا
فَالْتَّضْحِيحُ لَا غَيْرَ نَحْوُ: قُرَائِي، فِي قُرَاءَ.

٨٧٠ - وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَزْجًا، وَلِثَانٍ تَمَمًا
٨٧١ - إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّغْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَ
٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِبَسٍّ، كَ «عَبْدِ الْأَشْهَلِ»
إِذَا نُسِبَ إِلَى الْأَسْمِ الْمُرَكَّبِ؛ فَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ جُمْلَةٍ، أَوْ تَرْكِيبَ مَزْجٍ، حُذِفَ

قوله: (قُلِيلَةٍ) بالضم تصغير قلة تطلق على إناء كالجر وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل، وقلة
الإنسان رأسه.

قوله: (نحو كساء) قال ابن هشام مثله ماء فتقول: مائي وماوي لأن الهمزة بدل غاية الأمر أن
المبدل منه في كساء واو في ماء هاء اهـ، ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن
المسموع قبلها القلب كما في الأشموني ومثل ماء شاء.
قوله: (فوجهان) أي والأحسن في ألف الإلحاق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما
مر.

قوله: (لصدر جملة) أي مسمى بها ولصدر ما ركب مزجاً أي ولو عدديا فتقول: خمسي في
خمس عشرة سمي به أولاً، كما يقتضيه كلام الفارسي ومثل ذلك ما سمي به من نحو: حيثما
وأينما ولولا ولوما من المركبات فتقول: حيثي ولوي بالتخفيف لأنه ليس من الثنائي الآتي من
قوله: وضاعف الثاني الخ بل رباعي حذف عجزه.

قوله: (ولثان) عطف على لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفته، وإضافة مفعول تما.

قوله: (أو اب) بنقل فتح الهمزة للواو.

قوله: (أو ماله) عطف على ابن أي أو مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف
عام لشموله الابن وغيره من كل ما يتعرف بالإضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعاً لابن الناظم،

عَجْزُهُ، وَالْحَقَّ صَدْرُهُ يَاءُ النَّسَبِ؛ فَتَقُولُ فِي تَأْبَطُ شَرًّا: «تَأْبَطِي»، وَفِي بَعْلَبِكَ «بَعْلِي» وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ، فَإِنْ كَانَ صَدْرُهُ ابْنًا أَوْ أَبًا، أَوْ كَانَ مُعَرَّفًا بِعَجْزِهِ - حُذِفَ صَدْرُهُ، وَالْحَقَّ عَجْزُهُ يَاءُ النَّسَبِ؛ فَتَقُولُ فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ: «زُبَيْرِي» وَفِي أَبِي بَكْرٍ: «بَكْرِي»، وَفِي: غَلَامَ زَيْدٍ: «زَيْدِي» فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يُخَفَ لَبْسٌ عِنْدَ حَذْفِ عَجْزِهِ حُذِفَ عَجْزُهُ وَنُسِبَ إِلَى صَدْرِهِ؛ فَتَقُولُ فِي امْرِئِ الْقَيْسِ: «أَمْرِي» وَإِنْ خِيفَ لَبْسٌ حُذِفَ صَدْرُهُ، وَنُسِبَ إِلَى عَجْزِهِ؛

ويرده أن عطف العام لا يكون إلا بالواو وأيضاً فمرادهم بالمضاف الذي ينسب لصدره فقط أو عجزه فقط ما كان علماً بالوضع، أو بالغلبة، أما غير العلم كغلام زيد فليس مما هنا لأنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه. بل ينسب فيه إلى غلام وحده، وإلى زيد وحده، بحسب المراد فهو من النسبة إلى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف وبالمصدر بآبن أو أب شيء واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرر بلا فائدة فالأولى أن يراد بالصدر بآبن أو أب ما كان كنيةً من الأعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم، وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي كابن عمر فإنه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافاً غير علم فتعرف أوله بثنائه ثم غلب عليه دون سائر أخواته فصار تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الأعلام الوضعية كامرئ القيس، وعبد الشمس فهو المراد بقوله: فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بآبن أن علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان. لكن هذا الحمل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الأول بآبن الزبير لأنه علم غلبي كابن عمر لا كنية فالحاصل أن المركب الإضافي إن كان علماً بالوضع غير كنية نسب لصدره إن أمن اللبس فإن لم يؤمن، أو كان كنية، أو علماً بالغلبة نسب إلى عجزه أو ليس علماً أصلاً فليس مما نحن فيه خلافاً لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجهول علماً لأنه حينئذٍ من الأول قال الإسقاطي إلا أن يحمل على ما إذا غلب على واحد من غلمان زيد كما في ابن عمر اهـ ومقتضاه أن العلم الغلبي لا يشترط تصديره بآبن وعلى هذا فالمخلص مما مر أن يراد بقوله: بآبن أو أب ما يعم الكنية، والعلم الغلبي المصدر بهما، وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي غير المصدر بهما كغلام زيد إذا غلب فالتأم كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايراً فتدبر.

قوله: (وفي بعلبك إلخ) أي وفي معد يكرب معدي ومعدوي لأنه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصاً كقاض فيجري فيه ما مر.

قوله: (فإن كان صدره ابناً إلخ) أي بأن كان كنية، أو علماً غلبياً وقوله: أو كان معرفاً إلخ، أي بأن كان علماً غلبياً غير مصدر كغلام زيد.

قوله: (فإن لم يكن كذلك) أي بأن كان علماً بالوضع غير كنية، أما غير العلم أصلاً فخارج كما مر.

قوله: (امرئي) أي بكسر الراء بعدها همزة، ويقال مرئي بفتح الميم الراء وحذف همزة

فَقُولُ فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَعَبْدِ الْقَيْسِ: «أَشْهَلِي، وَقَيْسِي».

٨٧٣- وَأَجْبُرَ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ

٨٧٤- فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ، أَوْ فِي الثَّنِيَّةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِ لِي تَرْفِيَةٍ

إِذَا كَانَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ مَحْذُوفَ اللَّامِ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَامُهُ مُسْتَحَقَّةً لِلرَّدِّ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثَّنِيَّةِ، أَوْ لَا.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُسْتَحَقَّةً لِلرَّدِّ فِيمَا ذَكَرَ جَازَ لَكَ فِي النَّسَبِ الرَّدُّ وَتَرْكُهُ؛ فَتَقُولُ فِي «يَدٍ وَابْنٍ»: «يَدَوِيَّ،»

الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لأنه المسموع تصريح.

قوله: (ما منه حذف) ما بمعنى اسم مفعول أجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أي أجبر الاسم الذي حذفت لامة بردها إليه، وقوله جوازاً أي جبراً ذا جواز أو جائزاً.

قوله: (في جمعي التصحيح) متعلق بألف ولا فائدة لذكر جمع المذكر مع الثنية لأن ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فإنها ترد في الثنية دون الجمع إلا أن يدعي ردها فيه ثم حذفها للإعلال واقتصر في التسهيل على الثنية وجمع المؤنث.

قوله: (بهذي) أي في هذه الثلاثة وهي جمعا التصحيح والثنية توفيه أي جبر في النسب وجوباً.

قوله: (جاز لك إلخ) أي بشرط صحة العين وإلا وجب الجبر وإن لم يجبر في الثنية كشاة فإن أصلها شوهة لجمعها على شياه حذفت لامها وهي الهاء تخفيفاً، وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لأجلها، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال: شوهي بسكون الواو وعند الأخفش لأنه يسكن فيه ما أصله السكون، وعند سيبويه والجمهور: شاهي لأن المجبور عندهم تفتح عينه وإن سكنت في الأصل فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في: ذي وذات بمعنى صاحب: ذووي بفتح الذال والواو اتفاقاً، لأن أصله فعل بفتحتين عندهما كما مر في باب الإعراب فترد لامة وتقلب ألفاً ثم الألف واواً لأجل الياء كفتى قاله الدماميني اه صيان ورد اللام في هذا واجب لشيئين: اعتلال عينه وردها في ثنية ذات نحو: ذواتا أفنان لكن ينظر لِمَ لَمْ تُقْلَبِ العين ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويقال: ذاوي كشاهي وليس فيه توالي إعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووي المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصلاتها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهي العارض الحركة كما مر فتأمل.

قوله: (يدوي) أي بسكون الدال عند الأخفش تبعاً لأصلها ويفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع، مثله نحو: دَمٌ وَغَدٌ، مما أصل عينه السكون إذا رُدَّتْ لامة في النسب،

وَبَنَوِيٍّ، وَأَبْنِيٍّ، وَبَنِيٍّ كَقَوْلِهِمْ فِي الثَّانِيَةِ: «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وَفِي «يَدٍ» عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ: «يَدُونِ». وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلرَّدِّ فِي جَمْعِي التَّضْجِيعِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ وَجَبَ رَدُّهَا فِي النَّسَبِ، فَتَقُولُ فِي «أَبٍ، وَأَخٍ وَأَخْتٍ»: «أَبَوِيٍّ، وَأَخَوِيٍّ» كَقَوْلِهِمْ: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَاتٍ».

٨٧٥ - وَأَخِ أُخْتًا، وَبَابِنِ بِنْتًا الْحَقُّ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ الثَّاءَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُونِهِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى! - إِنْ حَاقَتْ أُخْتُ وَبُنْتُ فِي النَّسَبِ بِأَخٍ وَابْنٍ؛ فَتُحَذَفُ مِنْهُمَا ثَاءُ الثَّانِيَةِ، وَيُرَدُّ إِلَيْهِمَا الْمَحْذُوفُ؛ فَيَقَالُ: «أَخَوِيٍّ، وَبَنَوِيٍّ» كَمَا يُفْعَلُ بِأَخٍ وَابْنٍ.

وَمَذْهَبُ يُونُسَ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَيْهِمَا عَلَى لَفْظِيهِمَا؛ فَتَقُولُ: «أَخْتِيٍّ، وَبَنِيٍّ».

٨٧٦ - وَضَاعِفُ الثَّانِيَةِ مِنْ ثَنَائِي ثَنَائِيهِ دُولِيْنِ كَ «لَا وَلَايِي» إِذَا نُسِبَ إِلَى ثَنَائِيٍّ لَا ثَالِثَ لَهُ، فَلَا يَخْلُو الثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا صَحِيحًا، أَوْ حَرْفًا مُعْتَلًّا.

وجواز الرد وعدمه في ذلك إنما هو عند من يقول في ثنئته يدان ودمان أما من يقول ידיان بالرد فلا يجوز غيره.

قوله: (بنوي) أي بحذف همزة الوصل لأنها عوض اللام فلا يجمع بينهما وابني بإثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لأمه وعوض عنها الهمزة كاسم واست.

قوله: (علمًا لمذكر) قيد لصحة جمعه بالواو والنون.

قوله: (الحق) أي في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه، فلا ينافي وجوبه في: بنت كأخت دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاد ذلك مع شمول قوله: واجبر برد اللام له تنبيهًا على خلاف يونس.

قوله: (ويونس) يقرأ غير مصروف على أصله إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه.

قوله: (أخت) إنما ضمت همزتها لتدل على أن الذاهب منها واو، وحُصِتْ بذلك دون أخ لأجل التاء اللازمة لها وصلًا ووقفًا كالاسم الثلاثي صحاح.

قوله: (أخوي وبنوي) أي بفتح أولهما وثنائيهما لأنه أصلهما، ولا يضر التباسهما بالمنسوب إلى أخ وابن لأنهم لا يبالون به في النسب صبان.

قوله: (ومذهب يونس إلخ) أي لأن التاء وإن أشعرت بالثنائيت تشبه ياء جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء، كتابتها مجرورة فكأنها من بنية الكلمة، ويرده حذفها في الجمع كثناء الثنائيت فيقال: بنات وأخوات دون: بنات وأختات.

قوله: (كلا ولاي) أي كما يقال لاني بمدة فهمزة فياء مشددة في النسب إلى لا.

قوله: (إلى ثنائي) أي وضعاً وقد مر الثنائي لا بالوضع في قوله: واجبر إلخ.

فَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا جَازَ فِيهِ التَّضْعِيفُ وَعَدَمُهُ؛ فَتَقُولُ فِي كَمْ: «كَمِي، وَكَمِي».
وَإِنْ كَانَ حَرْفًا مُعْتَلًّا وَجَبَ تَضْعِيفُهُ؛ فَتَقُولُ فِي لَوْ: «لَوِي».
وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الثَّانِي أَلْفًا ضُوعِفَتْ وَأُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً؛ فَتَقُولُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ لَا:
«لَاوِي» وَيَجُوزُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ وَآوًا؛ فَتَقُولُ: «لَاوِي».

٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْبَاءَ عَدِمَ فَجَبَرُهُ وَفَتَحَ عَيْنَهُ النُّزْمَ
إِذَا نُسِبَ إِلَى اسْمٍ مَحْذُوفٍ الْفَاءَ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحَ اللَّامِ، أَوْ مُعْتَلًّا.
فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ؛ فَتَقُولُ فِي «عِدَّةٍ وَصِفَةٍ»: «عِدِّي وَصِفِي».
وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا وَجَبَ الرُّدُّ، وَيَجِبُ أَيْضًا - عِنْدَ سَبِيحِيهِ رَجَمُ اللَّهِ! - فَتَحَ عَيْنَهُ؛ فَتَقُولُ فِي
شَيْءٍ: «وَشَوِي».

قوله: (فتقول في لِر إلخ) أي سواء كانت اسم رجل أردت النسبة إليه أو قصدت نسبة
شخص إلى لفظها لإكثاره منها فتقول لوي بالإدغام لاجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه
فصار كجَو ودَو، وأما نحو كي وفي فتقول فيه كيوي وفيوي بلا إدغام كحيوي في حي لعدم
اجتماع المثليين إذ الياء المضافة تقلب وآوًا للنسب وإنما لم يدغم طوي لما مر.

قوله: (ويجوز قلب الهمزة وآوًا) أي كالمبدلة عن أصل في نحو: كساء كذا في التصريح
وفيه أن الهمزة بدل عن الألف الزائدة للتضعيف لا عن أصل فالأولى أن تشبه بالمنقلبة عن ألف
الإلحاق في نحو: علباء إلا أن يقال: لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان بمنزلة الأصل
فتدبر.

قوله: (وإن يكن كشيئة إلخ) شروع في بيان محذوف الفاء بعد أن بين محذوف اللام، وترك
محذوف العين لقلته جداً، انظر الأسموني.

قوله: (عند سبيحيه) أي لأنه بفتح عين المجبور وإن كان أصلها السكون وأما الأخفش
فيسكن ما أصله السكون.

قوله: (في شيء) هي لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وشي بكسر
فسكون كوعد في عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت، وعوض عنها التاء.

قوله: (وشوي) أي بفتح الشين عند سبيحيه، والواو الأولى فاء الكلمة مكسورة على
أصلها، والثانية منقلبة عن اللام لأن لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهي الياء ألفاً ثم وآوًا
لياء النسب كما في فتى، وأما الأخفش فيقول وشي بسكون الشين، وكسر ياء الكلمة لأجل ياء
النسب وإنما صحت الياء لسكون ما قبلها، ومثل ذلك دية فسيحيه يقول: ودوي، والأخفش
وديي.

٨٧٨ - وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
إِذَا تُسِبَّ إِلَى جَمْعٍ بَاقٍ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ جِيءَ بِوَاحِدِهِ وَتُسِبُّ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إِلَى
الْفَرَاثِصِ: «فَرَضِي».

هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا مَجْرَى الْعَلَمِ، فَإِنْ جَرَى مُجَرَّاهُ - كَأَنْصَارٍ - تُسِبُّ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ؛
فَتَقُولُ فِي أَنْصَارٍ: «أَنْصَارِي»، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَلَمًا؛ فَتَقُولُ فِي أَنْمَارٍ: «أَنْمَارِي».

٨٧٩ - وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلَ فِي نَسَبٍ أَعْنَى عَنِ أَلْيَا فُقِبِلَ
يُسْتَعْنَى غَالِبًا فِي النَّسَبِ عَنْ يَأْتِيهِ بَيْنَاءُ الْأَسْمِ عَلَى فَاعِلٍ - بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا - نَحْوُ:

قوله: (ناسباً للجمع) قال الشاطبي أراد الجمع اللغوي ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه
وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله:

* وعلم التثنية احذف للنسب *

إلخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كقوم والنسب إليه على لفظه كما في
التسهيل واسم الجنس الجمعي كتمل قال الدماميني ولا يعلم أينسب إليه أم إلى مفردة إلا الله تعالى
لسقوط التاء في النسب ألبتة صبان.

قوله: (جِيءَ بواحد) أي إن لم يتغير المعنى وإلا نسب إلى الجمع نفسه كأعرابي، إذ لو
قيل: عربي رداً إلى مفردة لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادي،
وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان.

قوله: (فرضي) أي بفتح الفاء والراء لأن واحد الفرائض فريضة.

* وفعل على في فعيلة التزم *

وقولهم فرائضي خطأ كقولهم كتبني وأفافي وفلانسي في النسب إلى كتب وأفاق وفلانسي
والقياس كتابي وأفقي وفلنسي بالرد إلى الواحد فتحذف الواو من فلنسة على قاعدة النسب إلى ما فيه
واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة لكن قيل إن فرائض مما جرى كالعلم كأنصار فلا يكون النسب إليه خطأ.
قوله: (فإن أجرى إلخ) شمل العلم بالوضع كأنمار وكلاب أو بالغلبة كأنصار وفرائض للعلم
المخصوص واسم الجمع كصحب، واسم الجنس كشجر، والجمع الذي لا واحد له من لفظه
كعباديد فكلها ينسب إلى لفظها.

قوله: (ومع فاعل إلخ) فَعِلَ بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى، ومع حال من فاعله، والمعية في
الحكم فقط، وهذه الصيغة غير مقيسة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال دفاق وفكاه ويرار لبياع
الدقيق والفاكهة والبر قياساً على ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه.

قوله: (على فاعل إلخ) والفرق بين فاعل هذا، واسم الفاعل أن الثاني يفيد العلاج ويقبل
التاء دون الأول.

«تَامِر، وَلَا بِن» أَي صَاحِبِ تَمْرٍ وَصَاحِبِ لَبَنٍ، وَبَيَّنَّا فِيهِ عَلَى فَعَالٍ فِي الْحَرْفِ غَالِبًا، كَبَقَالٍ وَبَزَارٍ، وَقَدْ يَكُونُ فَعَالٌ بِمَعْنَى صَاحِبٍ كَذَا، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أَي: بِذِي ظُلْمٍ.

وَقَدْ يُسْتَعْنَى - عَنْ يَاءِ النَّسَبِ أَيْضًا - بِفِعْلِ بِمَعْنَى صَاحِبٍ كَذَا، نَحْوُ: «رَجُلٌ طَعِمَ وَلَيْسَ» أَي: صَاحِبُ طَعَامٍ وَلِبَاسٍ، وَأَنْشَدَ سَيِّبُوهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[٣٥٦] لَسْتُ بِلَيْلِي، وَلَكِنِّي نَهَزَ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

٨٨٠ - وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا
أَي: مَا جَاءَ مِنَ الْمُنْسُوبِ مُخَالِفًا لِمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ فَهُوَ مِنْ شَوَادِ النَّسَبِ، يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَصْرَةِ: «بَصْرِي»، وَإِلَى الدَّهْرِ: «دَهْرِي» وَإِلَى مَرَوْ «مَرَوْزِي».

الْوَقْفُ

قوله: (وجعل منه قوله تعالى إلخ) أي لأن جعله صيغة مبالغة يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وأجيب أيضاً بأن النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع قيده وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] إذ المقصود نفي الشفيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضاً بأن ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة.

قوله: (إلى البصرة) بفتح الباء بصري بكسرهما، والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل إن بصره العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب إليها الفتح والكسر بلا شذوذ، ويمتنع الضم لثلاثا يلتبس بالنسب إلى بصرى كحبلى بلد بالشام إذا نسب إليها بحذف الألف كذا قيل وفيه أنهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر.

قوله: (دهري) بضم الدال الشيخ الكبير، والقياس فتحها والله أعلم.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو إما اختياري بالمشئاة بالتحية بأن قصد لذاته، أو اضطراري بأن قطع النفس عنده، أو اختياري بالموحدة بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو: عم واقضاء بالوجه الآتي وعلى نحو: ألا يسجدوا، وأما اشتملت مما يتوهم أنه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فإن أما في الأخير ليست هي الشرطية بل أم العاطفة، وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما: ألا يسجدوا فعلى قراءة الكسائي بتخفيف ألا فهي حرف استفتاح، ويا للتنبيه، أو المتنادى محذوف، واسجدوا فعل أمر فيوقف على يا مفصولة من اسجد.

٨٨١ - تَنَوِينًا أَثَرُ فَتْحِ أَجْعَلَ الْفَا وَفَقًا، وَتَلَوُ غَيْرِ فَتْحِ اخْذَفَا
 أَي: إِذَا وَقَفَ عَلَى الْأَسْمِ الْمُتَوَيْنِ، فَإِنْ كَانَ التَّنْوِينُ وَقِيعًا بَعْدَ فَتْحَةٍ أُبْدِلَ الْفَا، وَيَشْمِلُ
 ذَلِكَ مَا فَتَحْتَهُ لِلْإِعْرَابِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَمَا فَتَحْتَهُ لِغَيْرِ الْإِعْرَابِ، كَقَوْلِكَ فِي إِيهَآ
 وَوَيْهَآ: «إِيهَآ، وَوَيْهَآ».

وَأِنْ كَانَ التَّنْوِينُ وَقِيعًا بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ حُذِفَ وَسُكِّنَ مَا قَبْلَهُ، كَقَوْلِكَ فِي: «جَاءَ
 زَيْدٌ»، وَ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

٨٨٢ - وَأَخْذِفَ لَوْقَفَ فِي سَوَى اضْطِرَّارٍ صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٨٨٣ - وَأَشْبَهَتْ «إِذَا» مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ ثَوْنُهَا قُلِبَ
 إِذَا وَقَفَ عَلَى هَاءِ الضَّمِيرِ: فَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً نَحْوُ: «رَأَيْتُهُ» أَوْ مَكْسُورَةً نَحْوُ: «مَرَرْتُ

وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصلنا في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظاً
 وخطاً، وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة، ولذا
 سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون إلى
 السجود فيوقف على أن عند قطع النفس أو على لا دون يا لأنها جزء كلمة وقيل غير ذلك.
 والمقصود هنا الأول وهو يرجع إلى ثمانية أنواع من التغيير غالباً مجموعة في قوله:

زيادة حذف اسكان ونقل كذا التضعيف والنون والإشمام والبذل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضي وحلبى.

قوله: (تنويناً أثر) بنقل كسرة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها.

قوله: (وقفاً) أي في الوقف أو لأجله أو واقفاً.

قوله: (أبدل ألفاً) أي وجوباً في غير لغة ربيعة وجوازاً فيها كما نقله الصبان.

قوله: (وشمل ذلك إلخ) شمل أيضاً المقصور كرأيت فتى فألفه في النصب بدل من التنوين،
 وفي غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور، وقيل بدل من التنوين مطلقاً
 فيقدر إعرابه على الألف المحذوفة، وقيل لام الكلمة مطلقاً فيقدر عليها بدليل إمالتها، وكتبها
 بالياء، ووقعها قافية، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك.

قوله: (حذف) أي في الأشهر، ولغة الإزد قلبه واواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة.

قوله: (إذن) فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لأنها ثلاثية بخلاف لن.

قوله: (على هاء الضمير) أي المتفضل بخلاف هو وهي فلا يحذف منهما شيء لتعاصيهما
 بالحركة.

بِهِ» حُذِفَتْ صَلَاتُهَا، وَوَقِفَ عَلَى الْهَاءِ سَاكِتَةً، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً نَحَو: «هَذَا رَأَيْتُهَا» وَقِفَ عَلَى الْأَلِفِ وَلَمْ تُحَذَفْ.

وَسَبَّهُوا «إِذَا» بِالْمَنْصُوبِ الْمُنُونِ، فَأَبْدَلُوا أَلِفَهَا فِي الْوَقْفِ.

٨٨٤ - وَحَذَفَ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنوينِ - مَا لَمْ يُنْصَبْ - أُولَى مِنْ ثُبُوتِ قَاعِلَمَا

٨٨٥ - وَغَيْرُ ذِي التَّنوينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ مِرْ لَزُومٍ رَدَّ أَلِفَا اقْتِصَفِي إِذَا وَقِفَ عَلَى الْمَنْقُوصِ الْمُنُونِ؛ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً أُبْدِلَ مِنْ تَنوينِهِ أَلِفٌ، نَحَو: «رَأَيْتُ قَاضِيًا»؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوباً فَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذَفِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحذُوفَ الْعَيْنِ أَوْ الْفَاءِ، كَمَا سَبَّأْتِي؛ فَتَقُولُ: «هَذَا قَاضٍ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ» وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي» [الرعد: ٧].

قوله: (حذفت صلتها) أي حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها.

قوله: (إلا في الضرورة) أي فثبت صلة الفتح وغيره، وإنما يكون ذلك في آخر العروض أو الضرب كقوله:

وَمَهْمِهِ مُغَبَّرَةٌ أَزْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

بإثبات الواو بعد الهاء.

قوله: (فأبدلوا) أي الجمهور نونها ألفاً وغيرهم يقف بالنون كأن ولن، وأما رسمها فقليل بالألف كالمصحف، وقليل بالنون، وقيل: إن ألغيت فبالنون لتمييز عن إذا الشرطية، وإن أعملت فبالألف كما في المغني، وينبغي تفريع القولين الأولين على الوقف؛ فمن وقف بالنون أو الألف رسمها بها، ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالألف ولا عكسه إذ الوقف على مرسوم الخط، وأما الثالث فقول مستقل غير مفرع على غيره، ومحل الخلاف في غير القرآن أما فيه فبالألف وفقاً وخطأً أجمعاً كما في الإتيان وغيره صبان.

قوله: (وغير ذي التنوين بالعكس) أي فإثبات يائه ما لم ينصب أولى وإنما قلنا: ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع أن إثبات يائه واجب لا أولى.

قوله: (فالمختار الوقف عليه بالحذف) أي حذف الياء كما تحذف في الوصل لأن الوقف محل راحة فلا يزداد فيه عن الوصل فيحذف التنوين، ويسكن ما قبله كالصحيح، واختار يونس إعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين.

قوله: (كيف) أي مضارع وفي أصله يوفي حذفت الواو لوقوعها بين عدوتَيْها الياء والكسرة وإنما قال علماً لأن المنقوص لا يكون إلا اسماً وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لأنه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل.

فَإِنْ كَانَ الْمَنْقُوصُ مَحذُوفَ الْعَيْنِ: كَمِرٍ - اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ أَرَى - أَوْ الْفَاءِ: كَيْفِي - عَلَمًا - لَمْ يُوقَفْ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا مُرِي، وَهَذَا يَفِي» وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي نَحْوِ مُرٍ لَزُومٌ رَدُّ أَلْيَا افْتُنِي».

فَإِنْ كَانَ الْمَنْقُوصُ غَيْرَ مَتَوْنٍ؛ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا ثَبَّتَ يَأُوهُ سَاكِنَةً، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْقَاضِي» وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا جَازَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَحَذْفُهَا، وَالْإِثْبَاتُ أَجُودُ، نَحْوُ: «هَذَا الْقَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي».

٨٨٦ - وَغَيْرَهَا التَّانِيثُ مِنْ مُحَرِّكٍ سَكَنُهُ، أَوْ قِفَ رَائِمَ الشَّحْرُكِ

٨٨٧ - أَوْ أَشِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا، إِنْ قَفَا

٨٨٨ - مُحَرِّكًا، وَحَرَكَاتٍ أَنْفُلًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا إِذَا أُريدَ الْوَقْفُ عَلَى الْأَسْمِ الْمُحَرِّكِ الْآخِرِ، فَلَا يَخْلُو آخِرُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَاءَ التَّانِيثِ، أَوْ غَيْرَهَا. فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ هَاءَ التَّانِيثِ وَجَبَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ، كَقَوْلِكَ فِي «هَذِهِ فَاطِمَةُ» أَقْبَلْتُ: «هَذِهِ فَاطِمَةُ».

وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ غَيْرَ هَاءَ التَّانِيثِ فَفِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: التَّسْكِينُ، وَالرُّومُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالتَّضْعِيفُ، وَالثَّقُلُ.

قوله: (هذا مري) أي بإسكان الياء وأصله مرئي بهمزة بعد الراء كمكرم نقلت كسرة الهمزة إلى الراء وحذفت ثم أعلل كقاض.

قوله: (غير متون) يشمل ما حذف تنوينه لأل كما مثله أو لمنع الصرف كرايت جوارى، أو للنداء كيا قاض، أو للإضافة كقاضى مكة أما الأول فحكمه ما ذكره ومثله الثانى فتثبت ياء المنصوب منه وجوباً وياء غيره رجحاناً كما فى الهمع. وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لأن النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الإثبات فليحمل عليه كلام المصنف. وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الإثبات لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عاد إليه ما ذهب لأجلها وهو التنوين فالحق بالمنون إلا فى النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفاً لضعفه عن الأصلي بل يوقف بالياء كما استظهره سم، وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الإثبات فيه وليس كذلك إلا أن يقال: لما عاد إليه التنوين كان داخلاً فى قوله وحذف يا المنقوص إلخ إلا فى قوله: وغير ذى التنوين إلخ، أفاده سم.

قوله: (من محرك) أي حركة أصلية قبل الوقف إما عارض الحركة كناء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الأصلي.

قوله: (التسكين) هو الأصل لأن الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ.

فَالرُّؤْمُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْحَرَكَةِ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ.
وَالْإِشْمَامُ: عِبَارَةٌ عَنِ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ تَسْكِينِ الْحَرْفِ الْآخِرِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا حَرَكَتُهُ ضَمَّةٌ.

وَشَرَطُ الْوَقْفِ بِالتَّضْعِيفِ أَنْ لَا يَكُونَ الْآخِرُ هَمْزَةً كَخَطَأَ، وَلَا مُعْتَلًّا كَفَتَى، وَأَنْ يَلِيَ حَرَكَهَ، كَالْجَمَلِ؛ فَتَقُولُ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ. الْجَمَلُ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ - فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنًا امْتَنَعَ التَّضْعِيفُ، كَالْجَمَلِ.

وَالْوَقْفُ بِالنُّقْلِ عِبَارَةٌ عَنْ: تَسْكِينِ الْحَرْفِ الْآخِرِ، وَنَقْلِ حَرَكَتِهِ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَشَرَطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنًا، قَابِلًا لِلْحَرَكَهَ، نَحْوُ: «هَذَا الضَّرْبُ، وَرَأَيْتُ الضَّرْبَ، وَمَرَزْتُ بِالضَّرْبِ».

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مُحَرَّكَاً لَمْ يُوقَفْ بِالنُّقْلِ كَجَعْفَرٍ.

قوله: (عن الإشارة للحركة) أي ولو فتحة خلافاً لمن منعه فيها كأكثر القراء لكنها تحتاج إلى رياضة وتأنٍ لخفتها وسرعة اللسان إليها نعم لا يمكن الروم في المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لأجل الألف بدل التنوين.

قوله: (إلا فيما حركته ضمة) أي سواء كانت إعرابية نحو: وإياك نستعين أو بنائية نحو: من قبل والغرض به الفرق بين الساكن أصالة، والمسكن للوقف. وكذا الروم إلا أن الفرق به أتم لأنه يدركه الأعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفي، والإشمام لا يدركه إلا البصير.

قوله: (أن لا يكون الآخر همزة) أي لثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف ثقلاً.

قوله: (كفتى) الأولى حذفه لأن الكلام في متحرك الآخر ويمثل برأيت القاضي، وقضى الأمر وقضو الرجل بضم الضاد أي صار قاضياً.

قوله: (وإن يلي حركة) أي لثلاث يجتمع ثلاث سواكن المدغم، وهو المزيد للتضعيف وما قبله وما بعده، والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الأصل، ولذا يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر.

قوله: (ونقل حركته) أي الإعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس، والغرض به بيان الحركة أو التخلص من السكونين، وإنما لم يجب لأن التقاء الساكنين جائز في الوقف.

قوله: (لم يوقف عليه بالنقل) لأن المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة لخم النقل إليه أيضاً كقوله:

مَنْ يَأْتِمِرُ بِالْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تَحْمَدُ مَسَاعِيَهُ وَيُعْلَمُ رُشْدُهُ

فنقل ضمة الهاء إلى دال قصده بعد سلب فتحها.

وَكَذَا إِنْ كَانَ سَاكِناً لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ كَالْأَلْفِ، نَحْوُ: بَابُ وَإِنْسَانٍ.

٨٨٩ - وَنَقُلُ فَتَحَ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقْلًا
مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَقْفُ بِالنُّقْلِ: سَوَاءٌ كَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً، أَوْ ضَمَّةً، أَوْ كَسْرَةً،
وَسَوَاءٌ كَانَ الْآخِرُ مَهْمُوزًا، أَوْ غَيْرَ مَهْمُوزٍ؛ فَتَقُولُ عَنْدهُمْ: «هَذَا الضَّرْبُ»، وَرَأَيْتُ الضَّرْبَ،
وَمَرَزْتُ بِالضَّرْبِ فِي الْوَقْفِ عَلَى «الضَّرْبِ»، وَ «هَذَا الرُّدَّةُ»، وَرَأَيْتُ الرُّدَّةَ، وَمَرَزْتُ بِالرُّدَّةِ فِي
الْوَقْفِ عَلَى «الرُّدَّةِ».

وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النُّقْلُ إِذَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً إِلَّا إِذَا كَانَ الْآخِرُ مَهْمُوزًا؛
فَيَجُوزُ عَنْدهُمْ «رَأَيْتُ الرُّدَّةَ» وَيَمْتَنِعُ «رَأَيْتُ الضَّرْبَ».

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُمْ نَقَلُوهُ عَنِ الْعَرَبِ.

٨٩٠ - وَالسُّقْلُ إِنْ يُحْدِثُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
يَعْنِي أَنَّهُ مَتَى أَدَّى النُّقْلُ إِلَى أَنْ تَصِيرَ الْكَلِمَةُ عَلَى بِنَاءٍ غَيْرِ مُوجُودٍ فِي كَلَامِهِمْ اِمْتَنَعَ
ذَلِكَ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْآخِرُ هَمْزَةً فَيَجُوزُ؛ فَعَلَى هَذَا يَمْتَنِعُ «هَذَا الْعِلْمُ» فِي الْوَقْفِ عَلَى «الْعِلْمِ»
لِأَنَّهُ فِعْلًا مَفْقُودٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَيَجُوزُ «هَذَا الرُّدَّةُ» لِأَنَّ الْآخِرَ هَمْزَةٌ.

قوله: (كالألف) أي وأختها كفتديل وعصفور وزيد وثوب، وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل
في ذلك كله لتعذر الحركة في الألف والمدغم وتعسرهما في الباقي، ويشترط أيضاً صحة المنقول
منه فلا نقل في: دلو وظبي وأن لا يؤدي إلى عدم النظير كما سيأتي.

قوله: (على الردء) أي بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة أي المعين في المهمات، ومنه
قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤] أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا
نقل فيه اتفاقاً لأن ما قبل الآخر لا يقبل الحركة.

قوله: (إذا كانت الحركة فتحة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنون،
وحمل غيره عليه، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها وإذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلًا
فتخلص منه بالنقل وإن لزم عليه ما ذكر تسهياً للنطق بها فيجوز: رأيت رداً بالنقل، وإن لم يمثل
الشارح إلا لغير المنون، والحاصل أن نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه، وكذا
فتحة المهموز، وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط.

قوله: (لأن فعلاً) أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقاً وأما عكسه فنادر في الأسماء، وقيل:
مفقود فلا نقل في: أتيت بقفل لخروجه لذلك.

قوله: (ويجوز هذا الردء) أي بنقل ضمة الهمزة إلى الدال وإن أدى إلى عدم النظير لثقل
الهمزة.

٨٩١ - فِي الْوَقْفِ تَأْتِيَةُ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

٨٩٢ - وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ، وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ اتَّعَمَى

إِذَا وَقَفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيَةِ؛ فَإِنْ كَانَ فِعْلاً وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «هِنْدَ قَامَتْ» وَإِنْ كَانَ اسْمًا فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا صَحِيحًا، أَوْ لَا؛ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا صَحِيحًا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «بُنْتُ، وَأَخْتُ»، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «فَاطِمَةُ، وَحَمْرَةَ، وَقَتَا».

وَإِنْ كَانَ جَمْعًا أَوْ شِبْهَهُ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «هِنْدَاتُ، وَهِنَهَاتُ».

وَقُلْ الْوَقْفُ عَلَى الْمُفْرَدِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «فَاطِمَتُ» وَعَلَى جَمْعِ التَّصْحِيحِ وَشِبْهِهِ بِالتَّاءِ،

نَحْوُ: «هِنْدَا، وَهِنَهَا».

٨٩٣ - وَقَفَ بِهَا السَّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْتَلِ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَعِ مَجْزُومًا؛ فَرَاعَ مَا رَعَوْا

وَيَجُوزُ الْوَقْفُ بِهَاءِ السَّكْتِ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ حُذِفَ آخِرُهُ: لِلْجَزْمِ، أَوْ الْوَقْفِ، كَقَوْلِكَ فِي لَمْ يُعْطِ: «لَمْ يُعْطِ» وَفِي أَعْطِ: «أَعْطِ».

قوله: (في الوقف) متعلق بجعل الواقع خبراً عن تا وها مفعوله الثاني، والأول ضمير التاء.

قوله: (وإن كان غير ذلك) أي بأن كان متحركاً كفاطمة أو ساكناً معتلاً وهو خصوص الألف

كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح.

قوله: (وقف بها السكت) أي توصلاً إلى بقاء الحركة وفقاً كما توصل بهمزة الوصل إلى بقاء

السكون ابتداءً وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة: الفعل المعتل

المحذوف الآخر وما استفهامية، والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن.

قوله: (بحذف آخر) أي فقط كأعط أو مع حذف الفاء كَلَمْ يَعْ أو العين كَلَمْ يَرِ.

قوله: (مجزوماً) حال من يع وأصله يوعي حذف لامه للجازم، وفاؤه وهو الواو لوقوعها

بين عدوتيهما الباء والكسرة وأصل ع أوعى حذفت الباء للبناء والواو حملاً، على المضارع فحذفت

همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها ف، ولم يبق من الوفاء واه بمعنى عذ، ولم يأت ونحوهما من

كل فعل حذفت فاؤه ولامه، وبقيت عينه، وأما رة فالباقي منه الفاء فقط، وأصله أراى، ولم يراى

كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والألف الأخيرة

للجزم، أو البناء، وبقيت الفاء وهي الراء وفي الدماميني على المغني أن نحو هذه الأفعال مما بقي

على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقاً لكن لا ينطق بها إلا في الوقف فحذفها وصلاً إنما هو

في اللفظ لا الخط.

قوله: (للجزم أو الوقف) المراد بالوقف هنا البناء في فعل الأمر ولو عبر به لكان أولى.

وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي حُذِفَ آخِرُهُ قَدْ بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا زَائِدٌ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ فِي «ع» وَ «ق»: «عَهْ، وَفَهْ» وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ فِي «لَمْ يَعْ» وَ «لَمْ يَقِ»: «لَمْ يَعْ، وَلَمْ يَقِ».

٨٩٥ - وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا، وَأَوَّلُهَا أَلِفُهَا إِنْ تَقِفَ

٨٩٦ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا انْخَفَصَا بِاسْمٍ، كَقَوْلِكَ «اِقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى»

إِذَا دَخَلَ عَلَى «مَا» الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ جَارٌّ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا، نَحْوُ: «عَمَّ تَسْأَلُ؟» وَ «بِمَ جِئْتُ؟» وَ «اِقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ» وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا بَعْدَ دُخُولِ الْجَارِّ؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجَارُّ لَهَا حَرْفًا، أَوْ اسْمًا؛ فَإِنْ كَانَ حَرْفًا جَارٌّ لِلْحَاقِ هَاءِ السَّكْتِ،

قوله: (أو حرفين أحدهما زائد) أي فتجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف، ورده الموضح بإجماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على: ألم أك ومن يتقى والقراءة الصحيحة وإن كانت سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على ما تمنعه لا يقال كلام المصنف في المعتل، وأك صحيح لأنه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح أنه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فيرد عليه ما ذكر، ويرد على المصنف أيضاً أن الهاء لا تجب في ما المجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كما سيأتي، وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضاً بالجواز.

قوله: (وليس حتماً إلخ) أي وليس إيلاؤها الهاء حتماً إلخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها لا المأخوذ من حذف لأن الحذف واجب مطلقاً كما مثله الشارح أولاً. وجوز الشاطبي إثبات الألف مع جرهما بالاسم، ونقله عن سيبويه وحكاها الأخفش لغة في الحرف أيضاً وعليها قراءة «عَمَّا يَسْأَلُونَ» [النبأ: ١] وقول حنين:

عَلَى مَ قَامَ يَشْتُمُنِي لَشِيمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

قوله: (اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدر، واقتضى الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء.

قوله: (وجب حذف ألفها) أي فرقاً بينها وبين الشرطية، والموصولة ولم يعكس لأن كلا من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطاً والحذف بالألا، وآخر أليق، وشرط الحذف أن لا تتركب مع ذا وإلا امتنع نحو لماذا تلومني كما في الأشموني أي لصيرورتهما كلمة واحدة للاستفهام فما جزء كلمة لا كلمة تامة فإن جعلت ذا زائدة على القول بزيادة الأسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الألف لأن ألفها حيثئذ آخر كما مر في الموصول، وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذا إشارية مبتدأ مؤخراً وما خبراً مقدماً فحذف ألفها لما ذكر فتدبر.

قوله: (جاز إلحاق الهاء) أي لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على حرفين فجاز الوقف

نحو: «عَمَّة» و «فَيْمَة» وَإِنْ كَانَ اسْمًا وَجَبَ إِلْحَاقُهَا، نَحْو: «إِقْتِضَاء مَه» و «مَجِيء مَه».

٨٩٧ - وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ - وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَدَّ، فِي الْمَدَامِ اسْتُحْسِنَا

يَجُوزُ الْوَقْفُ بِهِاءِ السَّكْتِ عَلَى كُلِّ مُتَحَرِّكِ بِحَرَكَةِ بِنَاءٍ، لَازِمَةٍ، لَا تُشْبِهُ حَرَكَةَ إِعْرَابٍ، كَقَوْلِكَ فِي «كَيْفَ»: «كَيْفَه» وَلَا يُوقَفُ بِهَا عَلَى مَا حَرَكْتُهُ إِعْرَابِيَّةً، نَحْو: «جَاءَ زَيْدٌ» وَلَا عَلَى مَا حَرَكْتُهُ مُشَبَّهَةً لِلْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، كَحَرَكَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَلَا عَلَى مَا حَرَكْتُهُ الْبِنَائِيَّةَ غَيْرَ لَازِمَةٍ، نَحْو: «قَبْلُ» و «بَعْدُ» وَالْمُنَادَى الْمُفْرَدِ، نَحْو: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ» وَاسْمُ «لَا» الَّتِي لِنَتْفِي الْجِنْسِ، نَحْو: «لَا رَجُلُ» وَشَدَّ وَصَلَهَا بِمَا حَرَكْتُهُ الْبِنَائِيَّةَ غَيْرَ لَازِمَةٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي «مِنْ عَلٍ»:

عليها بدون الهاء وإن كان إثباتها أجود قياساً لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة وأكثر استعمالاً وإنما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعاً للرسم فيسكن الميم أما المضاف فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه.

قوله: (ووصلها بغير إلخ) في نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليها شرح الأشموني، وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمَا

فقوله: ووصلها إلخ تفصيل لإجمال هذا.

قوله: (بغير تحريك بنا أديم) يصدق بتحريك البناء غير الدائم كما مثله الشارح بتحريك غير البناء أصلاً بأن تكون الحركة إعرابية كجاء زيد أولاً إعراباً، ولا بناء كنون المثنى والجمع فمقتضاه أن وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الأول فقط، أما الثاني فلا تلحقه أصلاً، والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدانه والزيدونه كما في الجمع ويجاب بأن سيبويه حكى: أعطني أبيضه بلحق الهاء للمعرب شذوذاً، ولا نسلم أن حركة نون المثنى والجمع ليست إعراباً ولا بناء بل هي بناء لازم فتدبر وإن سلط النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق إلا بالأول، وكأنه قال: ووصلها بتحريك بناء غير مدام شد.

قوله: (في المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ أشار إليه الشارح أي المدام غير الشبيه بالإعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت بناء لازماً تشبه الإعراب من حيث أنه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً كما مر، والهاء تمتنع في المعرب لأن عامله يغني عنها في الدلالة على الحركة فكذا في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميراً فيهما.

قوله: (نحو قبل إلخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر.

«مِنْ عِلَّةٍ»: وَاسْتَحْسِنَ إِحْقَاقَهَا بِمَا حَرَكْتُهُ دَائِمَةً لَازِمَةً.

٨٩٩ - وَزُبْنَمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْراً، وَقَشَا مُشْتَبِهاً

قَدْ يُعْطَى الْوَصْلُ حُكْمُ الْوَقْفِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي النَّظْمِ، قَلِيلٌ فِي النَّثْرِ، وَمِنْهُ فِي النَّثْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وَمِنْ النَّظْمِ قَوْلُهُ:

[٣٥٧] مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا

فَضَعَفَ الْبَاءَ وَهِيَ مَوْصُولَةٌ بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ الْأَلِفُ.

قوله: (من علة) أي في قوله:

يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلُلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ عِلَّةٍ

أي لا أظلل فيه وأرمرض، وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضاء وهي الأرض الحارة من الشمس، ومن ضحيت بالكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفاً اه زكريا وفيه أن رمض وضحى بهذا المعنى لا زمان فكيف يبينان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفاً، ولا مصدرأ فالظاهر بناؤهما للفاعل صبان: ولو بني الأول للمجهول على معنى: يحرقني حر الشمس لكان له وجه فضمة على بناء عارضة كقبل وبعد كما مر في الإضافة، ولحقته الهاء شذوذاً.

قوله: (لم يتسناه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وأن لامها واو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفاً، وأجري الوصل مجراه وكذا على أنه من الحمأ المسنون، وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً دفعاً لتوالي الأمثال كتظنني وتقضي في تظنن، وتقضض أي سقط، أما على قول الحجازيين أن لام السنة هاء فيتسناه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لأنهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه: لم يتغير بمرور الزمان قيل: كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أو لبناً ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير، وأتى الشارح بقوله: وانظر، إشارة إلى أن القلة إنما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً.

قوله: (من الحريق الخ) في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جدياً بشد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً منوناً فلا يصلح شاهداً، ولذا حذف في نسخ والجذب ضد الخصب وجملة وفق القصباً حال من الحريق، والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم.

الإمالة

- ٩٠٠ - الألف المبدل من «يا» في طرف أمل، كذا الواقع منه الياء خلف
 ٩٠١ - دون مزيد، أو شدوذ، ولما تليه ها التانيث ما ألها عدما
 الإمالة: عبارة عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.

الإمالة

تسمى الكسر والبطح والإضجاع لأنها اصطلاحاً: تميل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء كما في الشرح فكأنك بطحتها أي رميتها، وأضجعتها إليها والغرض الأصلي منها تناسب الأصوات وتقاربها لأن النطق بالياء والكسرة مستقل منحدراً، وبالفتحة والألف متصعد مستعل، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل ممال يجوز ترك إمالاته والأسباب الآتية إنما هي للجواز ومحلها الأسماء المتمكنة والأفعال غالباً كما سيأتي وأصحابها تميم ومن جاورهم، وأما الحجازيون فلا يميلون إلا في مواضع قليلة وسببها لفظي ومعنوي فالأول الياء والكسرة الظاهرتان، والثاني الدلالة على ياء كبايع ورمى أو كسرة كخاف، وسيأتي موانعها وموانع موانعها، وجملة ما ذكره المتن من أسباب إمالة الألف ستة انقلابها عن الياء ورجوعها إليها وكونها بدل عين ما يؤل إلى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرتين، أو المقدرين.

قوله: (في طرف) أي طرف اسم كمرمى، أو فعل كرمي أما الألف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كدان أميلت أو عين اسم كتاب وعاب لم تمل عند سيويه كما سيأتي، وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمال مطلقاً وفي غيره فيها تفصيل يأتي.
 قوله: (خلف) نصب على الحالية من الياء، أو على أنه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف.

قوله: (دون مزيد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف.
 قوله: (ما ألها عدماً) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه، والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه.

قوله: (عبارة عن أن ينحى إلخ) اعتراض بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالأولى قول الأشموني تبعاً لابن هشام: هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء إن كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح: وبالألف نحو الياء ليس من تنمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الأشموني: إن كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء. غاية الأمر أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لأن إمالة الألف لازمة لإمالة الفتحة.

وَتُمَالُ الْأَلْفُ إِذَا كَانَتْ طَرَفًا: بَدَلًا مِنْ يَاءٍ، أَوْ صَائِرَةً إِلَى الْيَاءِ، دُونَ زِيَادَةٍ أَوْ شُدُودٍ؛
فَالأَوَّلُ كَالْيَاءِ «رَمَى، وَمَرَمَى» وَالثَّانِي كَالْيَاءِ «مَلَهَى» فَإِنَّهَا تَصِيرُ فِي الثَّانِيَةِ نَحْو: «مَلَهَيَانِ».
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ» مِمَّا يَصِيرُ يَاءً بِسَبَبِ زِيَادَةِ يَاءِ التَّصْغِيرِ، نَحْو:
«قَفِيٍّ» أَوْ فِي لُغَةٍ شَادَّةٍ، كَقَوْلِ هُذَيْلٍ فِي «قَفَا» إِذَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ «قَفِيٍّ».
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَمَّا تَلِيهِ هَا الثَّانِيَةُ مَا أَلْهَا عَدِمًا» إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا سَبَبُ
الْإِمَالَةِ تُمَالُ، وَإِنْ وَلِيَتْهَا هَاءُ الثَّانِيَةِ كَقَتَاةَ.

٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يؤولُ إِلَى فُلْتِ، كَمَا ضِي خَفَ وَدُنْ
أَي: كَمَا تُمَالُ الْأَلْفُ الْمُتَطَرِّفَةُ كَمَا سَبَقَ تُمَالُ الْأَلْفُ الْوَاقِعَةُ بَدَلًا مِنْ عَيْنِ فِعْلِ يَصِيرُ عِنْدَ

قوله: (بدلاً من ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثانٍ ودون زيادة إلخ قيد في الثاني فقط.
قوله: (كألف ملهى) أي من كل متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيت مقصورة كحبلَى
وسكرَى.

قوله: (فإنها تصير ياء إلخ) أي فتشبه المنقلبة عن الياء.
قوله: (نحو قَفِيٍّ) بضم فتح، وأصله قفيو اجتمعت الواو، والياء إلخ ويقال في تكسيره قفي
بكسرتين وأصله قفَوْ وكفلوس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالي واوين فانقلبت الأولى ياء
لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت، ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للإتياع تصرّيح.
قوله: (قفي) بفتحتين مع شد الياء وأصله قفاي بتخفيف الياء وهي اللغة الشهيرة فقلبت
الألف ياء وأدغمت كما مر في قوله:

* وعن هذيل انقلابها ياء حسن *

وعلم بذلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي الواوي لإيمال لأن ألفه لا تعود للياء إلا في
شدوذ أو بزيادة شيء ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فإنها وإن عادت للياء بسبب زيادة
الثنية والجمع لكنه زيادة في تقدير الانفصال وشد إمالة الكبا بالكسر وهي الكناسة من كبوت البيت
أي كنسته، ولا يقال: هي لأجل الكسر لأنه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن إمالة الربا مع
أنه واوي من ربا يربو أي زاد قياسية لأجل الكسر كما صرح به شيخ الإسلام في شرح الشافية لأن
كسر الراء له قوة في الإمالة بخلاف كسر غيرها.

قوله: (وهكذا بدل عين إلخ) هذا هو السبب الثالث وهو من المعنوي كالثاني.

قوله: (أن يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بأن.

قوله: (من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقاً عند سيويوه سواء كانت بدلاً عن
واو كتاج وقاع وباب ودار وإن رجعت للياء في قيعان وتيجان لأن العود للياء الساكنة لا يؤثر بل

إِسْنَادِهِ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ عَلَى وَزْنِ فُلْتُ، بِكَسْرِ الْفَاءِ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْعَيْنُ وَآوًا كَخَافَ، أَوْ يَاءً كَبَاعَ وَكَدَانَ؛ فَيَجُوزُ إِمَالَتُهَا كَقَوْلِكَ: «خِفْتُ، وَدِنْتُ، وَبِعْتُ».

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَصِيرُ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى التَّاءِ عَلَى وَزْنِ فُلْتُ - بِضَمِّ الْفَاءِ - اِمْتَنَعَتِ الْإِمَالَةُ، نَحْوُ: «قَالَ، وَجَالَ» فَلَا تُمْلَأُ، كَقَوْلِكَ: فُلْتُ، وَجُلْتُ.

٩٠٣ - كَذَلِكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَضْلُ اخْتِصَرَّ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ «جَبِيئَهَا أَدِرْ» كَذَلِكَ تَمَالَ الْأَلِفُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْيَاءِ: مُتَّصِلَةٌ بِهَا نَحْوَ بَيَانَ، أَوْ مُنْفَصِلَةٌ بِحَرْفٍ نَحْوُ: يَسَارَ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا هَاءٌ نَحْوُ: أَدِرْ جَبِيئَهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا هَاءً اِمْتَنَعَتِ الْإِمَالَةُ؛ لِيُعَدَّ الْأَلِفُ عَنِ الْيَاءِ، نَحْوُ: بَيِّنْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إلى المفتوحة، أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل: قياساً.

قوله: (كقولك خفت) الأصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء، وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لأجل تاء الضمير وأصل دنت دينت بالفتح فيما أن يقدر تحويله إلى باب فعل بالكسر، ويفعل ما مر كما هو مذهب كثير من النحويين وإما أن تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء.

قوله: (قلت) أصله قولت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً، وحذفت للساكنين، واجتلب ضم الفاء ليدل على أن العين واو نظير ما مر. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل إن كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتي في التصريف أن باب فعل بالضم لم يأت يائي العين إلا في هيؤ أي حسنت هيئته.

قوله: (كذلك تالي الياء) هو السبب الرابع.

قوله: (أو مع ها) عطف على مقداري بحرف واحد أو مع ها.

قوله: (الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء أما بكسر ها ففيه سببان: الكسر والياء.

قوله: (يأزر) أي بتخفيف الياء وأقوى منه إمالة كيال، ويأزر بشدها لتكرار السبب وإمالة نحو شيبان أقوى من حيوان لأن تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة.

قوله: (أحدهما هاء) أي سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شو يهتاك وهو الظاهر لما سيأتي أن فصل الهاء كلا فصل فشو يهتاك مساوٍ لشيبان لعدم اعتبار الهاء، وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الإمالة كهذا جيئها قال سم. والظاهر أن مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهذا شويئها

٩٠٤ - كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٌ قَدْ وَلِي

٩٠٥ - كَسْرًا، وَقَصْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ قَدْ «دِرْهَمًا» مَنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ

أَيُّ: كَذَلِكَ ثَمَالُ الْأَلْفِ إِذَا وَلِيَتْهَا كَسْرَةٌ، نَحْوُ: عَالِمٍ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفٍ يَلِي كَسْرَةً، نَحْوُ: كِتَابٍ، أَوْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ وَلِيَا كَسْرَةً أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: شِمْلَالٍ، أَوْ كِلَاهُمَا مُتَحَرِّكٌ وَلَكِنْ أَحَدُهُمَا هَاءٌ، نَحْوُ: يَرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا.

وَكَذَلِكَ يُمَالُ مَا فَصَلَ فِيهِ الْهَاءُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ وَقَعَا بَعْدَ الْكَسْرَةِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: «هَذَا دِرْهَمًا» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٠٦ - وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ، وَكَذَا تَكْفُ رَا

تصغير شاه بمعنى سلطان في لغة العجم فالحاصل أنه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل.

قوله: (كذلك ما إلخ) أي كالسابق في جواز الإمالة ما، أي الألف التي يليها كسر أو تلي هي حرفاً تلا كسراً فالضمير في يليه ويلي راجع لما وأما ضمير ولي فليكون وهذا سبب خامس.

قوله: (كلا فصل) أي لخفاها فلم تعد حاجز.

قوله: (فدِرْهَمًا إلخ) ذكر الحاجب أن إمالة مثله شاذة لأن أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء أن ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا إمالة مع الفصل بمتحركين اه تصريح.

قوله: (بعد حرف يلي كسرة) ولا يمكن أن الألف نفسها تلي كسرة لأنها تطلب فتح ما قبلها أبداً.

قوله: (شمالال) بكسر المعجمة الناقية الخفيفة.

قوله: (ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحوه ويضر بها كما مر مثله في الياء، ويظهر هنا أيضاً أن ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يبينها.

قوله: (وحرف الاستعلاء إلخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب إمالة الألف شرع بذكر موانعها، وإنما آخر ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجري فهي كما يفهمه صنيعة.

قوله: (يكف مظهراً) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الإمالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر فخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين، فإنه لا يمنعه ما ذكر لثلاثا ينتفي ما يدل عليه فتجوز الإمالة في نحو: قاض إذا وقف عليه بالسكون ونحو: قاص بشد المهملة مما سبب الإمالة فيه كسرة بعد الألف سقطت للوقف أو الإدغام وفي نحو خاف وطاب وبغي مما سبب إمالاته الدلالة على كسر أو ياء متوئين.

قوله: (وكذا تكف را) تكف مضارع ورا بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة

٩٠٧ - إِذَا كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَسْكُسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَثَرَ الْكُسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مِنْ

حُرُوفِ الاسْتِعْلَاءِ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْهَاءُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالْقَافُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَمْنَعُ الْإِمَالََةَ، إِذَا كَانَ سَبَبُهَا كُسْرَةً ظَاهِرَةً، أَوْ يَاءَ مَوْجُودَةٍ، وَوَقَعَ بَعْدَ الْأَلْفِ مُتَّصِلًا بِهَا، كَسَاخِطٍ وَحَاصِلٍ، أَوْ مَفْصُولًا بِحَرْفٍ كَنَافِخٍ وَنَاعِقٍ، أَوْ حَرْفَيْنِ كَمَنَاشِيطٍ وَمَوَاقِيقٍ.

وَحُكْمُ حَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ فِي مَنَعِ الْإِمَالََةِ يُعْطَى لِلرَّاءِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَكْسُورَةٍ - وَهِيَ الْمَضْمُومَةُ، نَحْوُ: هَذَا عِذَارٌ، وَالْمَفْتُوحَةُ. نَحْوُ: هَذَا عِذَارَانِ - بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَا إِذَا قُدِّمَ - الْبَيْتُ» إِلَى أَنَّ حَرْفَ الاسْتِعْلَاءِ الْمُتَقَدِّمَ يَكْفُ سَبَبَ الْإِمَالََةِ، مَا لَمْ يَكُنْ مَكْسُورًا، أَوْ سَاكِنًا إِثْرَ كُسْرَةٍ؛ فَلَا يَمَالُ نَحْوُ: صَالِحٍ، وَظَالِمٍ، وَقَاتِلٍ، وَيَمَالُ نَحْوُ: طِلَابٍ، وَغِلَابٍ، وَإِضْلَاحٍ.

٩٠٩ - وَكَذَا مُسْتَعْلٍ وَرَأَى يَنْكُفُ بِكُسْرِ رَا كَفَارِمًا لَا أَجْفُسُو

تأثير سبب الإمالة الظاهر عند الجمهور، وبعضهم يميل، ولا يلتفت إليها كما في الهمع أما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع.

قوله: (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ) بفتح الياء مبنياً للفاعل، وقوله: بعد بالضم أي بعد الألف الممالة وهو حال من ما ومتصل خبر كان.

قوله: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ) أي ما يكف وهو المانع على الألف وقوله: كالمطويع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره يميّره أي أتاها بالطعام، ومنه قوله تعالى: «وَنُمِيزُ أَهْلَنَا» [يوسف: ٦٥] أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر.

قوله: (يَاءٌ مَوْجُودَةٌ) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية، ونوزع بأنه غير معروف في الياء بل إنما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان. فالظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وريان، ونحو بياض وهذه أبيارك مما تقدم فيه المانع أو تأخر.

قوله: (مَنْطِقِي لِلرَّاءِ) أي لأنها حرف تكرير فأشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها إلى الحثك فمنعت إمالة الألف للمناسبة.

قوله: (أَنَّ حُرُوفَ الاسْتِعْلَاءِ الْمُتَقَدِّمَ) أي كذا الراء المتقدمة تمنع الإمالة في نحو: راشد لا في نحو: رجال لكسرها، ولا في إرشاد لسكونها بعد الكسر.

قوله: (مَنْطِقِي الْمُسْتَعْلِ) مبتدأ خبره ينكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعل، وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتيك مزيد في الإبدال.

يَغْنِي أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ حَرْفُ الاسْتِغْلَاءِ، أَوِ الرَّاءُ الَّتِي لَيْسَتْ مَكْسُورَةً، مَعَ الْمَكْسُورَةِ غَلَبَتْهُمَا الْمَكْسُورَةُ وَأُمِيلَتِ الْأَلْفُ لِأَجْلِهَا؛ فَيُمَالُ نَحْوُ: «عَلَى أَبْصَارِهِمْ، وَدَارُ الْقَرَارِ». وَفَهُمْ مِنْهُ جَوَازُ إِمَالَةِ نَحْوِ: «حِمَارِكَ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ تُمَالُ لِأَجْلِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي لِتَرْكِ الْإِمَالَةِ - وَهُوَ حَرْفُ الاسْتِغْلَاءِ، أَوِ الرَّاءُ الَّتِي لَيْسَتْ مَكْسُورَةً - فَلِإِمَالَتِهَا مَعَ عَدَمِ الْمُقْتَضِي لِتَرْكِهَا أَوْلَى وَأَخْرَى.

٩١٠ - وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ إِذَا انْفَصَلَ سَبَبُ الْإِمَالَةِ لَمْ يُؤَثِّرْ، بِخِلَافِ سَبَبِ الْمَنْعِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُؤَثِّرُ مُنْفَصِلًا، فَلَا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ» بِخِلَافِ «أَتَى أَحْمَدٌ».

٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا لِمَنْ تَنَاسَبَ بِهَا دَاحِ سِوَاهُ، كَعِمَادًا، وَتَلَا قَدْ تُمَالُ الْأَلْفُ الْحَالِيَةُ مِنْ سَبَبِ الْإِمَالَةِ، لِمُنَاسَبَةِ أَلِفٍ قَبْلَهَا؛ مُشْتَمِلَةً عَلَى سَبَبِ الْإِمَالَةِ؛ كِإِمَالَةِ الْأَلِفِ الثَّانِيَةِ مِنْ نَحْوِ: «عِمَادًا» لِمُنَاسَبَةِ الْأَلِفِ الْمُتَالِيَةِ قَبْلَهَا؛ وَكِإِمَالَةِ أَلِفِ «تَلَا» كَذَلِكَ.

قوله: (غلبتهما الراء المكسورة) لأنها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الإمالة، وإنما تغلبهما إذا تأخرت عن الألف والألف عن المانع كمثاله لا في نحو: طارق لتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الألف، ولذا لم يمل أحد: من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعلي بعد تسفل الإمالة بخلاف عكسه.

قوله: (إذا انفصل إلخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وبتاتصالهما ضده فلا تمال الألف للياء في رأيت يدي سابور لانفصالها كذلك، ولا يرد إمالة ألف ها ونا في نحو: أدر جيبها، ومر بنا، ولم يضر بها، ونظر إلينا مع أنها غير كلمة السبب لأنها مستثناة كما أشار إليه المصنف بتمثيله فيما مر بأدر جيبها، وقال ابن غازي لا استثناء لأن مثل ذلك يعد متصلًا في كلمة واحدة.

قوله: (بخلاف سبب المنع) أي لأن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب.

قوله: (أتى قاسم) بالمشناة فوق، وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده، وقد نظر فيه ابن هشام بأن سبب الإمالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أتى عن الياء فلا يؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله، والمثال الجيد: كتاب قاسم.

قوله: (بخلاف أتى أحمد) أي فيمال لاتصال سببه وهو الألف المبدل من ياء في طرف، ولا فائدة لذكر أحمد إلا ببيان فاعل الفعل، فلا تتوقف الإمالة عليه لكن فيه أن السبب لا يقال له متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجاً عن الألف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف.

قوله: (لمناسبة ألف قبلها) أي أما في كلمتها كعماداً، أو في كلمة أخرى كتلا، والأولى أن

٩١٢ - وَلَا تَمِيلُ مَا لَمْ يَنْتَلِ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ «هَا» وَغَيْرِ «نَا»
 الإِمَالَةُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ؛ فَلَا يَمَالُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ إِلَّا سَمَاعًا، إِلَّا «هَا» وَ «نَا»
 فَإِنَّهُمَا يَمَالَانِ قِيَاسًا مُطَرِّدًا، نَحْوُ: «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» وَ «مَرَّ بِنَا».

٩١٣ - وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِيلٌ، كـ «لِلْأَيْسَرِ مِلٌّ تُكْفَى الْكُلْفُ»

٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّائِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

يقول لمجاورة ألف مماله لتشمل المتقدمة كعماداً والمتأخرة كيتامى، فإن ألفه الأولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة إلى الياء في التثنية ولأن ألف تلا لم تمل إلا لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويقشاهها لانقلابهما عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاهما لأنه واوي ومقتضى ذلك أن تلا ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بإمالة لام الفعل الثلاثي، وإن كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر على مذهب المبرد وجماعة من أن إمالة نحو: دعا لغير التناسب قبيحة.

قوله: (المسكنة) أي ولو في الأصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والأفعال لأنه لا إشكال في إمالة الماضي وإن كان مبنياً لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر.

قوله: (إلا سماعاً) منه ذا الإشارية ومتى وأنى ومن الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم إمالا وكذا لا الجوابية عن قطرب، ولا يمال غير ذلك من الحروف إلا إذا سمي به ووجد فيه سبب كحتى لأنها لكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف إلى لصيرورتها بعد التسمية من الواوي لكونه أكثر فتثنى على الواو وأما إمالة راء، ونحوها في فواتح السور بناء على أنها اسم للحروف، وكذا بآ وتا من حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس، ومثله الإمالة لكثرة الاستعمال كإمالة الناس رفعاً ونصباً في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فإن جر كانت قياسية للكسر.

قوله: (إلا ها) أي ضمير الغائبة لا التي للتثنية.

قوله: (في طرف) صفة لراء وليس قيداً بل غالب فقط، ولذا تركه الشارح فإن سيبويه ذكر إمالة فتح الطاء في: رأيت خيط رياح، وذكر غيره إمالة فتح العين في العرد والراء فيهما ليست طرفاً، والعرد بفتح فكسر من قولهم: عرد النبات إذا طلع.

قوله: (أي مِلٌّ للأمر الأيسر).

قوله: (أي مِلٌّ للأمر الأيسر) هذا سبب ثان لإمالة الفتحة لكنه خاص بالوقف، وما قبله عام، فالمعنى: كذا أمل الفتح الذي تليه ها التائيث إلخ، وحينئذ فلا وجه لاستثناء الألف لأن الذي واقع على الفتح لأنه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الألف لكنه أرجع

أَي: ثَمَالُ الْفَتْحَةِ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ: وَضَلًا، وَوَقْفًا، نَحْو: «بَشَرَرٍ» وَ «لِلْأَيْسَرِ مِلٌّ». وَكَذَلِكَ يُمَالُ مَا وَلِيَهُ هَاءُ التَّانِيثِ مِنْ نَحْوِ «قَيْمَةٍ، وَنِعْمَةٍ».

التصريف

٩١٥ .. حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِي

ضمير كان إلى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحاً لدفع توهم أن من أسباب إمالة الألف وقوعها قبل الهاء كالفتحة، ولو قال عطفاً على ما قبلها:

وقبل ها التأنيث أيضاً إن تَقِفَ ولا تُمَلِّ لِهذه الهاء الألف
لكان أحسن.

قوله: (تمال الفتحة إلخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر، أو راء كترمي بشر أو غيرهما كإحدى الكبر وللأيسر لكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير، ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فإن تقدم المستعلي غلبته الراء، ولذا أميل أولى الضرر.

قوله: (قبل الراء المكسورة) أي فلا تمال الفتحة بعدها نحو: رمم وظاهره أنه لا بد من اتصالهما لأن القبلية تشعر به وليس على إطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتمال فتحة الهمزة والعين في: مررت بأشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم في بجير كما نص عليه سيبويه والله أعلم.

التصريف

أصله تصرّف براءين لأن فعله صرّف بشد الراء، ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله، أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن ثقل التكرار إنما حصل بها، وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير، ومنه تصريف الرياح أي تغييرها، واصطلاحاً يطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير والتكسير، واسمي الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع، وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر تغيير الكلمة عن أصل الغرض غير اختلاف المعاني كالإلحاق والتخلص من السكونين، ومن اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالإعلال، وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام فهذه كلها أنواع تحت الإعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزي أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف، وما عدا ذلك ليس إعلالاً. وقد يطلق التصريف على ما يعم الأمرين معاً.

التَّصْرِيفُ عِبَارَةٌ عَنْ: عِلْمٍ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَحْكَامِ بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَا لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ، وَصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ، وَشَبْهِ ذَلِكَ.

وَلَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَالْأَفْعَالِ؛ فَأَمَّا الْحُرُوفُ وَشَبْهُهَا فَلَا تَعَلَّقُ لِعِلْمِ التَّصْرِيفِ بِهَا.

٩١٦ - وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَ
يَغْنِي أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ التَّصْرِيفَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ مَا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ، إِلَّا إِنْ كَانَ مَحْدُوفًا مِنْهُ، فَأَقْلُ مَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ وَالْأَفْعَالُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، ثُمَّ قَدْ يَغْرِضُ لِبَعْضِهَا نَقْصُ كَ «يَيْدٍ» وَ «قُلٌّ» وَ «مَ اللَّهُ» وَ «قِي زَيْدًا».

قوله: (بنية الكلمة) أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الأفراد وخرج به البحث عن أحوال أواخرها حال التركيب فإنه علم النحو، وخرج بالعربية العجمية فلا يدخلها تصريف.

قوله: (وما لحروفها) عطف تفسير على قوله: أحكام بنية الكلمة.

قوله: (وشبه ذلك) قيل كالإخفاء والإدغام والإظهار اه وفيه أن الإدغام من الإعلال كما مر عن الصبان ومثله الإخفاء، والإظهار من الصحة إلا أن تخص الصحة والإعلال بغير ذلك، أو يجري على ما مر عن الشافية.

قوله: (والأفعال) أي المتصرفة فقط وهو فيها بطريق الأصالة لكثرة غيرها، وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء.

قوله: (وشبهها) هو الأسماء المبنية والأفعال الجامدة كعسى وليس فإنها تشبه الحرف في الجمود.

قوله: (فلا تعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنييه السابقين، وأما تصغير ذا والذي وتثنيتهما والحذف من سوف وإن وإبدال لعل فشاذ.

قوله: (وليس أدنى إلخ) أتى بذلك توضيحاً لمن لا يعرف أن الأقل من الثلاثة وضعاً خاص بالحرف وشبهه والأولى، فليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجملة يرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الأول وقابل مفعوله الثاني.

قوله: (فأقل إلخ) الفاء للتعليل.

قوله: (ثلاثة أحرف) أي لبيتدأ بحرف، ويوقف على آخر ويفصل بينهما بآخر لكراهتهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً، ولا يكفي الفصل بزائد لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعدم.

قوله: (م الله) أي عند من يجعله مختصراً من أيمن الله في القسم.

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمِ خَمْسٍ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسمُ قسمان: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فَالْمَزِيدُ فِيهِ هُوَ: مَا بَعْضُ حُرُوفِهِ سَاقِطٌ وَضَعًا، وَأَكْثَرُ مَا يَبْلُغُ الْاسْمُ بِالزِّيَادَةِ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، نَحْوُ: اِخْرَنْجَامَ، وَأَشْهِيَابَ.

وَالْمَجْرَدُ عَنِ الزِّيَادَةِ هُوَ: مَا بَعْضُ حُرُوفِهِ لَيْسَ سَاقِطًا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، وَهُوَ: إِمَّا ثَلَاثِي كَفَلَسَ، أَوْ رُبَاعِي كَجَعْفَرٍ، وَإِمَّا خُمَاسِي - وَهُوَ غَايَتُهُ - كَسَفَرَجَلٍ.

٩١٨ - وَخَيْرُ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضَمَ وَأَكْسَرَ، وَزِدَ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَمَّ

الْعِبْرَةُ فِي وَزْنِ الْكَلِمَةِ بِمَا عَدَا الْحَرْفَ الْأَخِيرَ مِنْهَا، وَحِينَئِذٍ فَالْاسْمُ الثَّلَاثِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ أَوْ مَكْسُورَهُ أَوْ مَفْتُوحَهُ، وَعَلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّقَادِيرِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَضْمُومَ الثَّانِي أَوْ مَكْسُورَهُ أَوْ مَفْتُوحَهُ، أَوْ سَاكِئَهُ، فَيَخْرُجُ مِنْ هَذَا اثْنَا عَشَرَ بِنَاءً حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: قُفْلٍ، وَغَتَقٍ، وَذُذِلٍ،

قوله: (مزيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فإن لم يذكر احتمل ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح العزية.

قوله: (اخرنجام) مصدر: اخرنجمت الابل إذا اجتمعت وهذا رباعي الأصول زيد فيه الألفان والنون.

قوله: (واشهياب) بمعجمة فهاء فتحية فموحدتين بينهما ألف مصدر: اشهب الفرس بشد الموحد إذا صار أشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثي الأصول من: شهب شبهة زيد فيه الألفان، والياء التحتية وإحدى الموحدين.

قوله: (وهو غايته) ولو زاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان؛ كل كلمة ثلاثة أحرف.

قوله: (المبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان، وقوله بما عدا الحرف الأخير أي لأنه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة.

قوله: (نحرف قفل الخ) رتب الأمثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحها وكل منها من ضم الأول ثم مع كسره أما مع فتحه فبدأ بسكون الثاني، ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد.

قوله: (وذليل) بضم المهملة وكسر الهمزة دُوَيَّة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى: لا نعلم اسماً بوزنه غيره، واستدرك عليه رُئِم بضم الراء وكسر الهمزة اسم لللاست، ووعل لغة في الوعل بفتح فكسر، وهو التيس الجبلي فهذا البناء ليس بمهمَل خلافاً لمن زعمه بل قليل.

وَصُرَدَ، وَنَحَوُ: عِلْمٌ، وَجَبَّكَ، وَإِبِلَ، وَعَنْبَ، وَنَحَوُ: فُلْسٌ، وَفَرَسٌ، وَعَضُدٌ، وَكَبِدٌ.

٩١٩ - وَفَعِلُ أَهْمِلُ، وَالْعَكْسُ يَقِلُ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصُ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

يَعْنِي أَنَّ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْاِثْنِي عَشَرَ بِنَاءً أَحَدُهُمَا مُهْمَلٌ وَالْآخَرُ قَلِيلٌ.

فَالْأَوَّلُ: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ - يَكْسِرُ الْأَوَّلَ، وَضَمَّ الثَّانِي - وَهَذَا بِنَاءٌ مِنَ الْمُصْتَفِ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ جَبَّكَ.

وَالثَّانِي: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ - بِضَمِّ الْأَوَّلِ، وَكَسْرِ الثَّانِي - كَذُلُّ، وَإِنَّمَا قُلْ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا تَخْصِيصَ هَذَا الْوَزْنِ بِفِعْلٍ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ كَضَرَبَ وَقَتِلَ.

٩٢٠ - وَافْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِي، وَزَدَ نَحَوُ ضَمِنَ

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَزْبَحُ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدُ فِيهِ فَمَا سِوَا عَدَا

الْفِعْلُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُجَرَّدٍ، وَإِلَى مَزِيدٍ فِيهِ، كَمَا انْقَسَمَ الْأِسْمُ إِلَى ذَلِكَ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْمَجْرَدُ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي فِي الزِّيَادَةِ إِلَى سِتَّةٍ.

وَلِلثَلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ أَرْبَعَةُ أَوْزَانٍ: ثَلَاثَةٌ لِفِعْلِ الْفَاعِلِ، وَوَاحِدٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ.

فَالثَّانِي لِفِعْلِ الْفَاعِلِ فَعْلٌ - يَفْتَحُ الْعَيْنَ - كَضَرَبَ،
.....

قوله: (وجَبَّكَ) أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمين جمع حباك وهو الطريق في الرمل، وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] وعلى درع الحديد.

قوله: (على عدم إثبات حبك) هو الصحيح، وأما قراءة أبي السمال به فشاذاً جداً، وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعاً لكسرة ذات لأن أَل بينهما حاجز حصين، وإن كانت ساكنة إذ هي كلمة مستقلة، ومن ثم امتنع الإتيان في نحو: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾ [الأنعام: ٥٧] ﴿وَقُلِ الرُّوحُ﴾ [الإسراء: ٨٥] بخلاف ﴿قُلِ انظُرُوا﴾ [يونس: ١٠١] وإن أحكم، والقول بأنها من تدخل اللغتين بأن نطق القارئ بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال إلى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط، ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية.

قوله: (إلى ستة) أي لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله.

قوله: (أربعة أوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم، وهو الأظهر فليس للثلاثي المجرد إلا ثلاثة أوزان أصول.

قوله: (فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب، أو الضم كنصر ينصر فيخير بينهما إذا لم يشتهر أحدهما، وشذ الفتح في أبى يابى وسلى يسلى إلا إذا كان حلقي

وَفَعَلَ - بِكْسَرِهَا - كَشَرَبَ، وَفَعَلَ - بِضَمِّهَا - كَشَرَفَ.

وَالَّذِي لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ فَعَلَ - بِضَمِّ الْفَاءِ، وَكَسَرَ الْعَيْنَ - كَضَمِنَ.

وَلَا تَكُونُ الْفَاءُ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ إِلَّا مَفْتُوحَةً، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ الثَّانِي» فَجَعَلَ الثَّانِي مُثَلَّثًا، وَسَكَتَ عَنِ الْأَوَّلِ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَتِلْكَ الْحَالَةُ هِيَ الْفَتْحُ.

وَالرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ: وَاحِدٌ لِفِعْلِ الْفَاعِلِ، كَدَخَرَجَ، وَوَاحِدٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ كَدَخِرَجَ، وَوَاحِدٌ لِفِعْلِ الْأَمْرِ كَدَخِرَجَ.

وَأَمَّا الْمَزِيدُ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا صَارَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: كَضَارَبَ، أَوْ عَلَى خَمْسَةِ: كَانْطَلَقَ، أَوْ عَلَى سِتَّةٍ: كَاسْتَخْرَجَ، وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا صَارَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى خَمْسَةِ: كَتَدَخَرَجَ، أَوْ عَلَى سِتَّةٍ: كَاخْرَنْجَمَ.

٩٢٢ - لِاسْمِ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَلُ وَفَعَلِلَ وَفُعَلِّلَ وَفُعْلَلُ

٩٢٣ - وَمَعَ فَعَلَّ فُعْلَلُ، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّلَ حَوَى فَعْلَلِلَا

٩٢٤ - كَذَا فَعَلَّلُ وَفَعْلَلُ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النُّفُصِ انْتَمَى

الاسمُ الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ لَهُ سِتَّةُ أَوْزَانٍ:

العين، أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل، ومنع يمنع، ويتعين الكسر في يائي أحدهما كباع يبيع ورمى يرمي، والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو.

قوله: (وفعل بكسرهما) وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف، وبقي يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمح.

قوله: (وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه إلا بالضم، ولا يتعدى إلا بالتضمين ولم يأت يائي العين إلا في هيؤ أي حسنت هيئته اه أشموني أي لثقل الضم على الياء وانظر لم لم تقلب الياء ألفاً كما قلبت الواو في طال مع أن أصله طول بالضم.

قوله: (إلا مفتوحة) أي لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبداً لبنائه على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالأصالة لثلاث يلتقي ساكنان في نحو: ضربت، وأما نحو: نعم وشهد بالسكون وقال وباع فمغير عن أصله للخفض.

قوله: (ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولاً بل المبني للفاعل فقط كما مر وإنما لم يذكر الأمر في الثلاثي المجرد لأنه لا يكون إلا مزيداً فيه كاضرب، وانصر واعلم، أو ناقصاً عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثياً في اللفظ.

قوله: (ستة أوزان) أي تبعاً للكوفيين والأخفش في زيادة الأخير منها.

الأول: فَعَلَّلَ - بَفَتَحَ أَوَّلَهُ وَثَالِيَهُ، وَسُكُونِ ثَانِيَهُ - نَحَو: جَعَفَرَ.
 الثاني: فَعْلِلَ - بِكَسَرَ أَوَّلَهُ وَثَالِيَهُ، وَسُكُونِ ثَانِيَهُ - نَحَو: زَبْرَج.
 الثالث: فَعْلَلَّ - بِكَسَرَ أَوَّلِهِ، وَسُكُونِ ثَانِيَهُ، وَفَتَحَ ثَالِيَهُ - نَحَو: دَزَهَمَ وَهَجَرَ.
 الرابع: فَعْلَلَّ - بِضَمَّ أَوَّلِهِ وَثَالِيَهُ، وَسُكُونِ ثَانِيَهُ - نَحَو: بُزْنَن.
 الخامس: فَعَلَ - بِكَسَرَ أَوَّلِهِ، وَفَتَحَ ثَانِيَهُ، وَسُكُونِ ثَالِيَهُ - نَحَو: هَزَبَر.
 السادس: فَعْلَلَّ - بِضَمَّ أَوَّلِهِ، وَفَتَحَ ثَالِيَهُ، وَسُكُونِ ثَانِيَهُ - نَحَو: جُخْدَبَ.
 وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ عَلَا - إِنْخ» إِلَى أُبْنِيَةِ الْخُمَاسِيِّ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:
 الأول: فَعْلَلَّ - بَفَتَحَ أَوَّلَهُ وَثَانِيَهُ، وَسُكُونِ ثَالِيَهُ، وَفَتَحَ رَابِعَهُ - وَ: سَفَرَجَل.
 الثاني: فَعْلِلَلَّ - بَفَتَحَ أَوَّلِهِ، وَسُكُونِ ثَانِيَهُ، وَفَتَحَ ثَالِيَهُ، وَكَسَرَ رَابِعَهُ - نَحَو: جَحْمَرَش.
 الثالث: فَعْلَلَّ - بِضَمَّ أَوَّلِهِ، وَفَتَحَ ثَانِيَهُ، وَسُكُونِ ثَالِيَهُ، وَكَسَرَ رَابِعَهُ - نَحَو: قُدْعَمِل.
 الرابع: فَعْلَلَّ - بِكَسَرَ أَوَّلِهِ، وَسُكُونِ ثَانِيَهُ، وَفَتَحَ ثَالِيَهُ، وَسُكُونِ رَابِعِهِ، نَحَو: قِرْطَعِب.
 وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَا غَايِرَ - إِنْخ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ شَيْءٌ عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرَ، فَهُوَ إِمَّا نَاقِصٌ، وَإِمَّا مَزِيدٌ فِيهِ؛ فَالْأَوَّلُ كَيِّدٌ وَدَمٌ، وَالثَّانِي كَاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَارٍ.
 ٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي

قوله: (زبرج) بزاى فموحدة هو السحاب الرقيق أو الأحمر وهو من أسماء الذهب.
 قوله: (بُزْنَن) بموحدة فراء فمثلة لا مثناة كما صوبه ينسن فنون، وهو اسم لمخلب الأسد.
 قوله: (عزبر) بهاء فزاي فموحدة فراء من أسماء الأسد.
 قوله: (جخدب) بجيم فمعجمة فمهملة الجراد الأخضر الطويل الرجلين، وقيل ذكر الجراد، ومذهب البصريين أن هذا البناء السادس فرع عن فعلل بالضم فتح تخفيفاً أصلي كما عند الكوفيين.
 قوله: (جحمرش) بجيم فمهملة فميم فراء فمعجمة هي العجوز المسنة، والعظيمة من الأفاعي.
 قوله: (قُدْعَمِل) بقاف فذال معجمة معين مهملة هو الضخم من الإبل والقذعلة من النساء القصيرة.

قوله: (قرطعب) بقاف فراء فطاء معين مهملتين فموحدة هو الشيء الحقيق.
 قوله: (والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الأصلي من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعد في يعد وما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته وهو زائد كتون قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصليين، فيصير كل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً، وأجيب بأن الأصلي الساقطة لعلّة تصريفية كالثابت، والزائد إذا

..... لا يَلَزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا اخْتَذِي
 الْحَرْفُ الَّذِي يَلَزَمُ تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ هُوَ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ، وَالَّذِي يَسْقُطُ فِي بَعْضِ
 تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ هُوَ الزَّائِدُ، نَحْوُ: ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ.

٩٢٦ - بِضْمَيْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى
 ٩٢٧ - وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَضِلَّ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ
 إِذَا أُريدَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ قُوِيَتْ أُصُولُهَا بِالْقَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ؛ فَيَقَابِلُ أَوَّلُهَا بِالْقَاءِ، وَثَانِيهَا
 بِالْعَيْنِ، وَثَالِثُهَا بِاللَّامِ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَضِلَّ غَيْرَ عَنْهُ بِاللَّامِ.
 فَإِنْ قِيلَ: مَا وَزْنُ ضَرْبٍ؟ فَقُلْ: فَعَلٌ، وَمَا وَزْنُ زَيْدٍ؟ فَقُلْ: فَعُلٌ، وَمَا وَزْنُ جَعْفَرٍ؟
 فَقُلْ: فَعْلُلٌ، وَمَا وَزْنُ فُسْتُقٍ؟ فَقُلْ: فُعْلُلٌ، وَتَكَرَّرَ اللَّامُ عَلَى حَسَبِ الْأُصُولِ.
 وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ زَائِدٌ غَيْرَ عَنْهُ بِلَفْظِهِ؛ فَإِذَا قِيلَ: مَا وَزْنُ ضَارِبٍ؟ فَقُلْ: فَاعِلٌ، وَمَا
 وَزْنُ جَوْهَرٍ؟ فَقُلْ: فَوَعَلٌ، وَمَا وَزْنُ مُسْتَخْرِجٍ؟ فَقُلْ: مُسْتَفْعِلٌ.
 هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي؛ فَإِنْ كَانَ ضِعْفُهُ غَيْرَ بِمَا غُبِرَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ
 الْأَصْلِيِّ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

لزم لعله كالجمود كان مقدر السقوط. ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقاً أو
 تقديراً.

قوله: (أُخْتَذِيَ) ماض مجهول من: احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوة تبعه، ويقال:
 احتذى لبس الحذاء وهو النعل.

قوله: (والذي يسقط النخ) أي كأن يسقط من المصدر كآلف ضارب في: ضرب أو من فرعه
 كآلف كتاب في كتب، أو من نظير الكلمة كياء أیطل في أطل بكسرتين اسم للخاصرة، وتاء احتذى
 في حذاء.

قوله: (هو الزائد) هو نوعان لأنه إما تكرير أصل لإلحاق كسين أفعنسس لإلحاقه بأخرنجم،
 أو لغيره كدال قدس. ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل وأما
 زائد بغير تكرير أصل. وهذا لا يكون إلا منها كتاء احتذى وقد تكون هي أصولاً كتاء مات، همزة
 أكل وميم مكان.

قوله: (بضمن فعل) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لأن المقصود مادته دون
 هيئته لأن الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة، والسكون، وترتيب الحروف بل يتبع ما
 يستحقه الموزون قبل تغييره. فيقال في: رد وقال وزنهما فعل بفتحيتين وفي مرد، ومقال مفعول وإذا

فَتَقُولُ فِي وَزْنٍ اَغْدُوْدَنَ : اَفْعُوْعَلْ ؛ فَتُعَبِّرُ عَنِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ بِالْعَيْنِ كَمَا عَبَّرَتْ بِهَا عَنِ الدَّالِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ ضَعُفُهَا ، وَتَقُولُ فِي وَزْنٍ قَتَلَ : فَعَلَ ، وَوَزْنٍ كَرَّمَ فَعَّلَ ؛ فَتُعَبِّرُ عَنِ الثَّانِي بِمَا عَبَّرَتْ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعَبِّرَ عَنْ هَذَا الرَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، فَلَا تَقُولُ فِي وَزْنٍ اَغْدُوْدَنَ اَفْعُوْدَلْ ، وَلَا فِي وَزْنٍ قَتَلَ فَعْتَلْ ، وَلَا فِي وَزْنٍ كَرَّمَ فَعَرَلْ .

٩٢٩ . وَاحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ، وَالْخُلْفِ فِي كَلِمَتِهِ

الْمُرَادُ بِسِمْسِمِ الرُّبَاعِيُّ الَّذِي تَكَرَّرَتْ فَاوُهُ وَعَيْنُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْمُكَرَّرِينَ صَالِحًا لِلْسَّقُوطِ ، فَهَذَا النَّوعُ يَحْكُمُ عَلَى حُرُوفِهِ كُلِّهَا بِأَنَّهَا أَصُولٌ ، فَإِذَا صَلَحَ أَحَدُ الْمُكَرَّرِينَ لِلْسَّقُوطِ فَفِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ خِلَافَ - نَحْوِ : «لَمَلِمَ» أَمْرٌ مِنْ لَمَلَمَ ، وَ «كَفَكَفَ» أَمْرٌ مِنْ كَفَكَفَ ؛ قَالَ لَامُ الثَّانِيَةِ وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ صَالِحَانِ لِلْسَّقُوطِ ، بِدَلِيلِ صِحَّةِ لَمْ وَكَفَ - فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ ؛

وقع في الموزون قلب ، أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في أدر وأصع بمد الهمزة ، وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه أعفل لأن أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ، ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلب ألفاً ، وتقول في : ناء بالمد وزنه فلع لأنه من النأي أي البعد فأصله نأي ، قدمت لامة وهي الياء على الهمزة ، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي قاض وزنه فاع وفي : عدة علة نعم إذا أريد بيان الأصل قبل أصله كذا ، ثم أعل بالقلب أو غيره وإنما اختاروا للوزن مادة [ف ع ل] لأنها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها .

قوله : (اَغْدُوْدَنَ) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو . يقال : اغدودن الشعر إذا طال ، والنبت إذا اخضر حتى يضرب للسواد .

قوله : (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبِّرَ النَّحْوُ) أي خلافاً لمن قال بذلك ، والحاصل أن الزائد مطلقاً يعبر عنه بلفظه إلا شيئين : المكرر ، وقد علمته ، والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء فوزن اصطبِر افتعل ، ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها .

قوله : (سِمْسِمِ) بكسر المهملتين للحب المعروف ويفتحهما للثعلب واسم وضع ، والحكم فيهما واحد كما في الفارضي .

قوله : (كَلِمَتِهِ) بكسر اللام الثانية لأنه أمر من لملم الشيء ضم بعضه إلى بعض ، وحرك بالكسر للروي . ولا يصح كونه ماضياً لأنه واجب البناء على الفتح .

قوله : (يَحْكُمُ عَلَى حُرُوفِهِ كُلِّهَا النَّحْوُ) أي لأن أصالة أحد المكررين واجبة تكميلاً للأصول الثلاثة وليس أحدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالمتن عدم الخلاف في هذا النوع ، ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه ، سيوطي .

قوله : (فَإِنْ صَلَحَ النَّحْوُ) بأن فهم المعنى بعد سقوطه .

فَقِيلَ: هُمَا مَادَّتَانِ، وَلَيْسَ كَفَكَفَ مِنْ كَفٍّ وَلَا لَمَلَمَ مِنْ لَمٍّ؛ فَلَا تَكُونُ اللَّامُ وَالْكَافُ زَائِدَتَيْنِ؛ وَقِيلَ: اللَّامُ زَائِدَةٌ وَكَذَا الْكَافُ، وَقِيلَ: هُمَا بَدَلَانِ مِنْ حَرْفٍ مُضَاعَفٍ، وَالْأَصْلُ لَمَمَ وَكَفَفَ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمُضَاعَفَيْنِ: لَامٌ فِي لَمَلَمَ، وَكَافٌ فِي كَفَكَفَ.

٩٣٠ - فَالِئِذَا أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٌ - زَائِدٌ بِسَمْعَيْنِ مَسِينِ

إِذَا صَحِبَتِ الْأَلْفُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا، نَحْوُ: ضَارِبٍ وَغَضَبِي، فَإِنْ صَحِبَتِ أَصْلَيْنِ فَقَطَّ فَلَيْسَتْ زَائِدَةً، بَلْ هِيَ إِمَّا أَصْلٌ: كَالْي، وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ: كَقَالَ وَبَاعَ.

قوله: (فلا تكون الكاف واللام زائدتين) أي فوزنه فَعَلَّلَ بلامين، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج.

قوله: (وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعفل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من أن الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي إما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقاً فوزن كَفَكَفَ فَعَلَّلَ بكاف فلام ووزن لَمَلَمَ فَعَلَّلَ بلامين.

قوله: (وقيل هما بدلان النح) هذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالأصل لمم، وكفف بشد الميم والفاء الأولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا: فعل بشد العين.

قوله: (فالف النح) شروع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة بعد أن بين ما يعرف به الزائد من الأصلي، وما يتبعه من بيان كيفية الوزن. وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته، وأكثر مفعول صاحب، وزائد خبر، والميم الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيذكر الهمزة.

قوله: (يحكم زيادتها) أي وإن لم تسقط أصلاً بأن كانت في اسم جامد لأن أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دلّ الاشتقاق على زيادتها فيه فحمل عليه ما سواه. وما ذكر إنما هو في الأفعال، والأسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة. أما في المبنيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا يبدالها من غيرها مع الأقل كإلى ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة، وكذلك في الأسماء الأعجمية كإبراهيم لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر.

قوله: (وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المعجمة مع القصر مؤنث غضبان، أو بالمهملة مع المد وهي المشقوقة الأذن من ناقة أو شاة والضاد معجمة في الكل، وناقة رسول الله ﷺ تسمى العضباء وليست مشقوقة الأذن والكل صحيح.

قوله: (إما أصل) أي في الحرف وشبهه.

قوله: (أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحى وعصا. واعلم أن الألف لا تزداد إلا في غير الأول لتعذر الابتداء بها ساكنة.

٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِن لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤُ وَوَعَوْعَا
أَي: كَذَلِكَ إِذَا صَحِبَتِ الْيَاءُ أَوْ الْوَاوُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ، فَإِنَّهُ يُحَكَّمُ بَزِيَادَتِهِمَا، إِلَّا فِي
الثَّنَائِيِّ الْمُكْرَرِ.

فَالأَوَّلُ: كَصَيْرَفٍ، وَيَعْمَلُ، وَجَوْهَرٍ، وَعَجُوزٍ.
وَالثَّانِي: كَيُؤْيُؤُ - لِطَائِرٍ ذِي مِخْلَبٍ - وَوَعَوْعَةٍ - مَصْدَرٌ وَعَوْعٌ إِذَا صَوَّتَ.
فَالْيَاءُ وَالْوَاوُ فِي الْأَوَّلِ زَائِدَتَانِ، وَفِي الثَّانِي أَصْلِيَّتَانِ.

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحَقِّقًا
أَي: كَذَلِكَ يُحَكَّمُ عَلَى الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ بِالزِّيَادَةِ إِذَا تَقَدَّمَتَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَصُولٍ،

قوله: (والياء كذا والواو الخ) أي يحكم بزيادتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد أولاً عند الجمهور مطلقاً لثقلها، والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع، أو أربعة في خصوص المضارع كيدحرج، أما في غيره كِيَسْتَعْرِجُ بفتح الياء، وسكون السين المهملة، وفتح الفوقية، وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فَعْلُلُولُ لأن الاشتقاق لا يدل على الزيادة في مثله كما إذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط.

قوله: (كما هما الخ) الجملة حال من فاعل يَقَعَا، وما كافة للكاف عن العمل، أو نعت لمحدوف، وما مصدرية أي: وقوعاً كوقوعهما في يُؤْيُؤُ بضم الياءين، وسكون الهمزة الأولى. وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يَأْيُ كمساجد، ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فلذا لم يخفص أو هو فعل قصد لفظه فمنع الصرف للعلمية على لفظه، ووزن الفعل، والوَعَوْعُ اسم لابن أوى فإن أريد هنا كان مفعولاً معه لا عطفاً على يُؤْيُؤُ إلا كان يجب جره بالكسرة لأنه غير علم، وإنما نص على استثناء هذا مع أنه علم مما مر في سَمْسِمٍ أن كل ثنائي مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملاً بإطلاقه هنا.

قوله: (كصيرف) هو المحتمل المتصرف في الأمور.

قوله: (ويَعْمَلُ) هو البعير القوي على العمل.

قوله: (إذا تقدمتا على ثلاثة) خرج ما إذا توسطنا، أو تأخرنا فلا يحكم بزيادتهما إلا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهزمة شمال واحبناً في شمل بفتح الميم وسكونها، وفي حبط بطنه حبطاً كفرحاً إذا انتفخ من أكل الزرق وهو الحندقوق. وكميم دلامص في قولهما: درع دلامص ودلاص أي براق، وميم زرقهم لشديد لون الزرقة، وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسَنَّهُمْ لكبير الستة أي العجوز ودَلَّقِمَ للعجوز، والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج.

قوله: (أصول) خرج به، نحو أمان ومعزى.

كَأَحْمَدَ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ سَبَقَا أَصْلَيْنِ حُكِمَ بِأَصَالَتَيْهِمَا كِبَابِلَ وَمَهْدٍ.

٩٣٣ - كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدَفٌ.

أَيُّ: كَذَلِكَ يُحْكَمُ عَلَى الْهَمْزَةِ بِالزِّيَادَةِ إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا بَعْدَ أَلِفٍ تَقَدَّمَهَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ، نَحْوُ: حَمْرَاءَ، وَعَاشُورَاءَ، وَقَاصِعَاءَ.

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْأَلِفُ حَرْفَانِ فَالْهَمْزَةُ غَيْرُ زَائِدَةٍ نَحْوُ: كِسَاءَ، وَرَدَاءَ؛ فَالْهَمْزَةُ فِي الْأَوَّلِ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ، وَفِي الثَّانِي بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْأَلِفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، كَمَاءَ، وَدَاءَ.

٩٣٤ - وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةٌ كُفِي

قوله: (فإن سبقتا أصليين حكم بأصالتيهما) وكذا إن سبقتا أكثر من ثلاثة كإصطبل ومرزجوش لنبت طيب الرائحة يقال فيه مرزنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس إبراهيم وإسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا عجميين اه مرادي.

قوله: (ومَهْدٌ) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي، وجمعه مهاد كسهم وسهام وعلى الفرش، وجمعه مهُود كفلس وفُلُوس اه مصباح.

قوله: (آخر) نعت لهمز وبعد نعت ثان له، وأكثر مفعول لردف الواقع خبراً عن لفظها وجملته المبتدأ، والخبر نعت لألف ولو قال: أكثر من أصليين لكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدها زائداً حكم بأصالة الهمزة كحواء للذي يعاني الحيات لأنه من الحواية، فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على: أحواء من الحوة وهي السواد، فهمزته زائدة لمنع صرفه، والتضعيف أصلي وهي مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشواً كشمال والواقعة آخراً لا بعد ألف كاحبناً. فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل مما مر.

قوله: (أكثر من حرفين) الأولى أصليين كما مر في الهمزة ليخرج نحو: مهوان فإن نونه أصلية لأنه من الهوان مع أن قبلها أكثر من حرفين لأن بعضها زائد وهو الميم.

قوله: (حكم عليها بالزيادة) أي إلا إذا كان قبلها حرف مشدد أو لئِنْ كحسان وعقيان. فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلغى أحدهما إلا بدليل. كما في التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصلياً.

قوله: (بعد حرفين الخ) أي بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية، وكذا سكونها وعدم إدغامها كما هي في غضنفر واحبناً فخرجت الواقعة أولاً كهشل للذئب، وثانياً كقنطار. والمتحركة كغرنيق وخرنوب فإنها في ذلك أصلية إلا بدليل، وأما المدغمة في نحو: عجنس بشد النون للجمال الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه قُفْلٌ وبقي من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطارع كانكسر وباب الافْعِلَال كالآخر نَجَامٌ، وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم.

الثُونُ إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا بَعْدَ أَلِفٍ، تَقَدَّمَهَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ - حُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ، كَمَا حُكِمَ عَلَى الْهَمْزَةِ حِينَ وَقَعَتْ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: رَغَفَرَان، وَسَكْرَان.

فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهَا ثَلَاثَةٌ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، نَحْوُ: مَكَان، وَزَمَان. وَيُحْكَمُ أَيْضًا عَلَى الثُّونِ بِالزِّيَادَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ: كَغَضَضُفَر.

٩٣٥ - وَالتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ تَزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّائِيثِ، كَقَائِمَةٍ، وَلِلْمُضَارَعَةِ، نَحْوُ: أَنْتَ تَفْعَلُ، أَوْ مَعَ السَّيْنِ فِي الْإِسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ، نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ وَمُسْتَخْرَجَ وَاسْتَخْرَجَ، أَوْ مُطَاوَعَةٍ فَعَّلَ نَحْوُ: عَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ، أَوْ فَعَّلَلَّ كَتَدَخَّرَجَ.

٩٣٦ - وَالْهَاءُ وَفَقًا كَلِمَةً وَلَمْ تَزَلْ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

قوله: (والتاء في التائيث) أي في مفرد كما مثله أو جمع كمسلمات.
قوله: (والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها.

قوله: (ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دون الافتعال مثلاً للإشارة إلى ما تزداد في السين فلا يرد عليه إهمالها إذ لا تطرد زيادتها في غيرها هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لإلحاقه بعصفور لأنه من التقدم. وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم في قومه تصريح. وأدخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والافتدار وفروعها، وكذا باب التفعيل والتفعال كالتفديس والترداد دون فروعها كقدس ورد، فإنها بلا تاء.

قوله: (كقائمة) أي لا كقامت لأن تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هنا لأن القصد بيان أجزاء الكلمة كتاء قائمة ولهذا يحلها الإعراب بخلاف قامت.

قوله: (والهاء وفقاً الخ) ليس من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لا مريدة استقلالاً.

قوله: (كلمه) ألغز فيه بعضهم قوله:

يا قارئاً ألفية ابن مالك	وسالكاً في أحسن المسالك
في أي بيت جاء في كلامه	لفظٌ بديع الشكل في نظامه
حروفه أربعة تُضمُّ	وإن تشأ فقل ثلاث وإسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع	مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمة	وقد ذكرت لفظة لتفهمة

قوله: (واللام) إما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله: وأطرد

تُرَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، نَحْوُ: لِمَهُ وَلَمْ تَرَهُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانُ مَا تُرَادُ فِيهِ، وَهُوَ «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ، نَحْوُ: «رَهُ»، أَوْ الْمَجْرُومُ، نَحْوُ: «لَمْ تَرَهُ» وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ نَحْوُ: «كَيْفَهُ» إِلَّا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَاسْمُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَحْوُ: «لَا رَجُلَ» وَالْمُنَادَى نَحْوُ: «يَا زَيْدُ» وَالْفِعْلُ الْمَاضِي نَحْوُ: «ضَرَبَ».

وَأُطْرِدَ أَيْضاً زِيَادَةُ اللَّامِ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ: ذَلِكَ، تِلْكَ، وَهَذَاكَ.

٩٣٧ - وَامْتَنَعَ زِيَادَةُ بِلَا قَسِيدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «سَأَلْتُمُونِيهَا» خَالِيًا عَمَّا قُدِّرَتْ بِهِ زِيَادَتُهُ فَاحْكُمْ بِأَصَالَتِهِ، إِلَّا إِنْ قَامَ عَلَى زِيَادَتِهِ حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ: كَسُقُوطِ هَمْزَةِ: «شَمَالُ» فِي قَوْلِهِمْ: «شَمَلَتِ الرِّيحُ شَمُولًا» إِذَا هَبَّتْ شَمَالًا، وَكَسُقُوطِ ثَوْنِ «حَنْظَلُ» فِي قَوْلِهِمْ: «حَظَلَّتْ

زِيَادَةُ اللَّامِ أَوْ نَائِبُ فَاعِلٍ بِمَحْذُوفٍ أَوْ وَتَزَادَ اللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ كَمَا قَدَرَهُ الشَّارِحُ فِي: وَالتَّاءُ فِي التَّائِيثِ، وَالْهَاءُ وَقْفًا أَوْ هِيَ مَبْتَدَأُ وَفِي الْإِشَارَةِ صِفَتُهُ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ أَوْ وَاللَّامُ الْكَائِنَةُ فِي الْإِشَارَةِ مِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ، وَعَلَى هَذِهِ الْأَوَجِهِ فَالْمَشْتَهَرَةُ إِمَّا صِفَةُ اللَّامِ احْتِرَازًا مِنَ الشَّاذَةِ فِي نَحْوِ: عَبْدِ وَزَيْدٍ كَمَا نَقَلَهُ السِّيُوطِيُّ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ، أَوْ صِفَةُ لَازِمَةٍ لِلْإِشَارَةِ وَهُوَ أَوَّلَى لِأَنَّ تِلْكَ اللَّامُ خَرَجَتْ بِالْإِشَارَةِ فَإِنْ جَعَلَ فِي الْإِشَارَةِ خَبْرًا عَنِ اللَّامِ امْتَنَعَ جَعْلُ الْمَشْتَهَرَةِ صِفَةً لِلَّامِ لِامْتِنَاعِ الْإِخْبَارِ قَبْلَ النِّعَتِ، وَجَعَلَ الْإِسْقَاطِي الْمَشْتَهَرَةَ مَبْتَدَأً حَذَفَ مُوصُوفَهُ وَفِي الْإِشَارَةِ خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ اللَّامِ أَوْ وَاللَّامُ زِيَادَتُهَا الْمَشْتَهَرَةُ كَائِنَةً فِي الْإِشَارَةِ فَيُعَدُّ أَنَّهَا تَزَادُ فِي غَيْرِ الْإِشَارَةِ لَكِنْ غَيْرُ مَشْهُورَةٍ.

قوله: (نحو لمه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جيء بها لمعنى؛ وهو بيان حركة وألف في نحو: لمه ويا زيدا وللإمكان في نحو: قه وعه فهى كباء الجر مما ليس جزءاً، وكذا يقال في اللام والوجه أن ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة إلا إذا نزل منزلة الجزء بأن حله الإعراب كناء التائيث، أو تخطأه العامل كحروف المضارعة.

قوله: (للووقف) المراد به البناء في فعل الأمر.

قوله: (إن لم تبين) إما بفتح التاء أصله تبين حذف إحدى التائين فحجة فاعل، أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب.

قوله: (كحظلت) بالطاء المشالة من باب فرح.

قوله: (سألتمونيها) وكذا: هم يتساءلون وقد جمع المصنف في بيت أربع مرات فقال:

هناء وتسليم تلاً أنس يومه نهاية مسؤول أمان وتسهيل

قوله: (في قولهم شملت الريح) أي تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار، واعترض بأن يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة إلى الميم الساكنة قبلها، ثم حذفت فالأولى

الإِبِلُ إِذَا آذَاهَا أَكُلُ الْحَنْظَلِ، وَكَسْفُوطِ تَاءٍ «مَلَكُوت» فِي «الْمَلِكِ».

فصل في زيادة همزة الوصل

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَسَاةٌ اسْتَشْبَهُوا
لَا يَبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ، كَمَا لَا يُوقَفُ عَلَى مُتَحَرِّكِ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلُ الْكَلِمَةِ سَاكِنًا وَجَبَ الْإِثْنَانُ
بِهَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ، تَوْضُلًا لِلنُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، وَتُسَمَّى هَذِهِ هَمْزَةً وَضَلٍ، وَشَأْنُهَا أَنَّهَا تُثْبِتُ فِي
الْإِبْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ، نَحْوُ: اسْتَشْبَهُوا - أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ بِالْإِسْتِثْبَاتِ.

٩٣٩ - وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ أَلْجَلِي
٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمُفَصِّلِ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الثَّلَاثِي كَأَخْشٍ وَأَمَضٍ وَأَنْقَذَا

الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الإحدى عشرة. وهي شمال ككوكب بتخفيف اللام وبشدّها،
وشأمل بتقديم الهمزة على الميم، وكقذال وكتاب وجبل وفلس، وصقيل وطويل ورسول وجوهر،
والله أعلم.

فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وإنما أفردتها لاختصاصها بالأحكام الآتية.

قوله: (إلا إذا ابتد) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها، وذلك قياسي كمية في
مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقي من الربا بسكون الياء.

قوله: (كاستشبهوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة، أو بفتحها ماض معلوم، أو بضم
التاء وكسر الموحدة ماض مجهول.

قوله: (وتسمى همزة وصل) أي مجاز العلاقة الضدية لأنها تسقط وصلاً فكان حقها أن
تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها، وقال
البصريون: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالسّاكن. وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة
الوصول، أو التوصل لا الوصل، وسماها الخليل: سلم اللسان.

قوله: (وتسقط في الشرح) وقد ثبت للضرورة كقوله:

إِذَا جَاوَزَ الْأَنْسِينَ سِرٌّ فَإِنَّهُ يُبَثُّ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَمِينٌ

قوله: (على أكثر من أربعة) أي إما بها كانجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي،
والرباعي.

قوله: (والأمر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل.

لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ أَصْلًا فِي التَّضْرِيفِ اخْتَصَّ بِكَثْرَةِ مَجِيءِ أَوَّلِهِ سَاكِنًا، فَاحْتَاجَ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ يَجِبُ الْإِثْنَانُ فِي أَوَّلِهِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ، وَأَنْطَلَقَ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ مِنْهُ نَحْوُ: اسْتَخْرِجْ وَأَنْطَلِقْ، وَالْمَصْدَرُ نَحْوُ: اسْتَخْرَاجَ وَأَنْطِلَاقَ، وَكَذَلِكَ تَجِبُ الْهَمْزَةُ فِي أَمْرِ الثَّلَاثِيِّ، نَحْوُ: أَخْشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَ، مِنْ خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ.

٩٤١ - وَفِي اسْمِ ابْنِ ابْنِ سَمِيعٍ وَأَتْنَيْنِ وَأَمْرِيٍّ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ

قوله: (فكل فعل ماض الخ) في هذه الكلية نظر فإن من الخماسي ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى.

قوله: (في أمر الثلاثي) أي الذي يسكن الثاني مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين، أو مكسورها، أو مضمومها كما مثله فإن تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يحتج إلى الهمزة لأن الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همزة وإن سكن تقديرأ كقم من يقوم فأصله: أقوم كأنصر نقلت ضمة الواو إلى القاف، وحذفت للساكين وكعدّ وردّ من وعد يعد ورد يرد فأصلهما أوعد وأورد حذفت واوهما حملاً على حذفها من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة، فاستغني عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أولها، وهذا الشرط عام في أمر غير الرباعي مطلقاً ليخرج نحو: تعلم وتدرج فلا تدخله الهمزة لتحريك ثاني مضارعه، وأما الرباعي فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركاً فيستغني عن الهمزة، كدحرج وقاتل، وأما يكرم فأصله يؤكرم كيُدحرج فيقال في أمره: أكرم بهمزة قطع مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة، وإنما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أوكرم، وحمل الباقي عليه كما يأتي، ولم تحذف من الأمر لزوال مقتضيه مع تعاضيه بالحركة بخلاف، وأوعد فتدبر، ويستثنى من أمر الثلاثي خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً كيأخذ ويأكل ويأمر، مع أن الأكثر فيها الاستغناء عنها. وفي شرح العزية أن الحذف من: كل وخذ واجب ومن مر جائز لأنهما أكثر منه.

قوله: (قاعدة) إذا كان أول المضارع مفتوحاً كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل، أو مضموماً كيكرم ويعطي فقطع، ولا يضم إلا الرباعي لا غير مجرداً كان أو مزيداً كيُدحرج ويكرم، ولا تحذف همزة القطع إلا ضرورة.

قوله: (وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل.

قوله: (وتأنيث) بالجر عطفاً على اسم، وجملة تبع بالبناء للفاعل صفته أي وسمع الهمز في تأنيث أي مؤنث تابع لمذكره أو هو مبتدأ خبره تبع أي تبع مذكره في ذلك.

٩٤٧ - وَأَيُّمُنْ، هَمَزُ أَلْ كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدّاً فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ
لَمْ تُحْفَظْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ مَصَادِرَ لِفِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى أَرْبَعَةٍ، إِلَّا فِي
عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ: اسْمِ، وَاسْتِ، وَابْنِ،

قوله: (وأيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا
يجز ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس، وقطعها لحن، ومخل بالوزن.

قوله: (همز أَل) مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعاً لا قياساً، ومثلها أم في لغة حمير.

تنبيه: علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلاً ولا الحرف سوى أَل ولا
ماضي الثلاثي والرباعي، ولا اسماً غير مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة،
وَأَل الموصولة كما سيأتي فجملة الأسماء اثنا عشر لا غير. وأما أَيْم وأَم الآتيان فلغتان في أيمن
ولذا تركهما المصنف وإنما ذكر ابنم في أنه لغة في ابن لأنه بزيادة الميم تغير معناه بإفادته المبالغة،
وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في حركات الإعراب، ولا كذلك أَيْم.

قوله: (ويبدل) أي همز أَل ومثله همزة أيمن لما سيأتي.

قوله: (لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر
المذكورة لأنه لما كان الفعل أصلاً في التصريف استأثر بأمر منها سكون أوائل بعضه فيحتاج
للهمزة فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الأسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه
الأسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضاً عما حذف منها من حرف أو حركة.

قوله: (اسم) أصله عند البصريين سمو بكسر السين، أو ضمها من سمو. وهو العلو
حذفت لامه تخفيفاً وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل، وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة
وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة.

قوله: (واست) أصله سته كفرس يقال: سَتَه سَتَهَا كتعب تعباً إذا كبرت عجيزته، ثم سموا
العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة، وقالوا: سَه، واللام أخرى، وقالوا: سَت
بفتح سينهما، والإعراب على الهاء والتاء، ثم سكنوا سين الثاني، واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض
عن اللام فقالوا: است كما في اسم، والدليل على أن أصله سته بفتح السين فتحها في: سه، وست
لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على أستاه لأن فعالاً لا يتقاس في فعل بفتح
فسكون، وعلى أنها فتحة فسكون، وعلى أنها فتحة خفتها وعلى أن لامه هاء رجوعها في الجمع
والتصغير كاستاه وستيه.

قوله: (وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين، ويفتح العين لجمعه على أبناء
كما ذكر في است قيل: ولا مع واو لقولهم: بنوة، ويرده أن لام الفتى ياء لجمعه على فتیان مع
قولهم فتوة فقلبت فيها الياء واواً لمناسبة الضم والواو قبلها إذ أصلها فتوبة فكذا يقال في بنوة،

وَابْنُ، وَاثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ، وَامْرَأَةٍ، وَابْنَةٍ، وَاثْنَتَيْنِ، وَابْنَيْنِ - فِي الْقَسَمِ -
وَلَمْ تُحْفَظْ فِي الْحُرُوفِ إِلَّا فِي «أَل» وَلَمَّا كَانَتْ الْهَمْزَةُ مَعَ «أَل» مَفْتُوحَةً، وَكَانَتْ هَمْزَةُ
الاسْتِفْهَامِ مَفْتُوحَةً - لَمْ يَجْزُ حَذْفُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ، بَلْ وَجِبَ

وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت وإبدال التاء من الواو أكثر من الياء، وقيل: لآله لأنه من
قولهم: بنى بامراته يبنى بها إذا دخل عليها.

قوله: (وابنم) هو ابن بزيادة الميم للمبالغة، كزُرُقُم.

قوله: (واثنين) أصله ثنين بفتحيتين لقولهم في النسب إليه: ثنوي كذلك، ولآله ياء لأنه
من: ثنيت فسكن أوله بعد حذف لآله، وعوضت الهمزة.

قوله: (وامرئ) هو اسم تام لم يحذف منه شيء لأن أصله مرء كفلس لكنه يجوز تخفيف
لآله بنقل حركتها للراء، ثم حذفها مع أل فيقال المر فجعلت همزة الوصل عوضاً عن الهمزة التي
تحذف في بعض الأحيان، وأما امرأة وابنة واثنان فكمذكراتها.

قوله: (وابنم في القسم) خرج به نحو: برّ القوم في أيمنهم فإنه جمع يمين، وهمزته قطع
اتفاقاً، وأما الأول فهو عند البصريين اسم مفرد من اليمين، وهو البركة. وهمزته وصل خلافاً
للكوفيين فيهما، والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كأيم، ثم ثبتت مع النون لأنها
بصدد الحذف كما في امرئ وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها، وأيم وأم
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما وم، ومن بثلاث الميم فيهما. ويجب إضافة الكل للفظ
الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي: أيمن الله قسمي قيل: أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن
الله كما في المغني.

قوله: (إلا في أل) أي معرفة كانت، أو زائدة ومثلها أم في لغة حمير. وكذا الموصولة لكنها
اسم على الراجح فتعُدُّ مع الأسماء العشرة، والمصدر تبلغ اثني عشر.

قوله: (مفتوحة) اعلم أنه يجب فتحها في أل، وترجع على الكسر في أيمن وأيم، وترجع
كسرها على غيره في لفظ اسم، ويجب كسرها في باقي الأسماء الاثني عشر، وأما في الفعل فتضم
وجوباً إن ضم ثالثه ضمّاً أصلياً ظاهراً كأسكن وكأنطلق مجهولاً أو مقدراً كاغزي يا هند إذ أصله
اغزوي بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب، وتكسر فيما عدا ذلك سواء
فتح ثالث الفعل كاعلم، أو كسر كاضرب، ولو بحسب الأصل كامشوا فإن أصله امشيوا بالكسر
قال ابن الجزري:

وأبدأ بهمز الوصل من فعل بضم
واكسره حال الفتح والكسر وفي

إن كان ثالثاً من الفعل يُضم
الأسماء غير اللام كسرها قضي

قوله: (الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضاً، ولا يجوز

إِبْدَالُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَلِفًا، نَحْوُ: الْأَمِيرُ قَائِمٌ؟ أَوْ تَسْهِيلُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:
[٣٥٨] أَلْحَقْ - إِنْ دَارَ الرَّبَابُ تَبَاعَدَتْ أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ - أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ

الإبدال

٩٤٣ - أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَاتٌ مُوْطِيَا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٤٤ - آخِرًا أَثَرَ أَلِفٍ زَيْدًا، وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

تحقيقهما لأنها لا تثبت درجاً فوجب الإبدال، ومثل ذلك يجري في أيمن لأن العلة واحدة.
قوله: (ومنه) أي من التسهيل. ولا يجوز في البيت المد لثلاث ينكسر.

قوله: (ألحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره: أن قلبك طائر، وعكسه على أن ألحق ظرف مجازي أي أفي الحق طيران قلبك، وأن شرطية، ودار فاعل بمحذوف. هو فعل الشرط يفسره تباعدت، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه، والرباب كسحاب اسم امرأة وأثبت بسكون النون، وفتح الموحدة وشد المثناة فوق انقطع والله أعلم.

الإبدال

هو، اصطلاحاً: جعل حرف مكان آخر مطلقاً فيشمل القلب لأن كلا منهما في الموضع إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة والإبدال عام، ويخالفهما التعويض فإنه كما في الأسموني يكون في غير الموضع كناء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر عن حركة كسين استطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع زيد فيه السين عوضاً عن حركة عينه لأن أصل أطاع أطوع، وعبر المصريح بأن العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضاً فيكون أعم منهما لا مبيناً ويؤيده ما مر في التصغير في قوله:

وَجَائِزٌ تَغْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ

مِنْ أَنَّ يَاءَ فَرِيزِيقٍ وَفَرَاذِيقٍ عَوْضُ عَنْ دَالٍ فَرَزْدَقٍ مَعَ أَنَّهَا فِي مَحَلِّهَا فَتَدْبِرُ، وَأَمَّا الْإِعْلَالُ فَقَدْ تَقَدَّمَ.

قوله: (آخر أثر الخ) قيل آخر ظرف متعلق بمحذوف وصفة لواو وياء أي كائنين في آخر، وفيه ظرفية الشيء في نفسه، إذ هما نفس الآخر إلا أن يراد به ما قابل الأول فيكون من ظرفية الجزء في الكل، والأولى كونه اسماً غير ظرف حالاً منهما. وإن كانا نكرتين أي حال كون كل منهما آخرًا. وأما أثر فظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر، ولو جعل طرفاً لأن كلا منهما شرط مستقل.

هَذَا الْبَابُ عَقْدَةُ الْمُصَنَّفِ لِبَيَانِ الْحُرُوفِ الَّتِي تُبَدَّلُ مِنْ غَيْرِهَا إِبْدَالًا شَائِعًا، وَهِيَ تِسْعَةٌ أَحْرَفٍ، جَمَعَهَا الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: «هَدَأْتُ مُوْطِيًا وَمَعْنَى «هَدَأْتُ» سَكَنْتُ، وَ «مُوْطِيًا» اسْمٌ قَاعِلٍ مِنْ «أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ» إِذَا جَعَلْتَهُ وَطِيئًا؛ لِكُنْهُ خُفَّفَ هَمْزُهُ بِإِبْدَالِهَا يَاءً لِانْفِتَاحِهَا وَكَسْرٍ مَا قَبْلَهَا.

وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَاِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِهَا شَادُّ، أَوْ قَلِيلٌ، فَلَمْ يَتَّعَرَّضِ الْمُصَنَّفُ لَهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ فِي اضْطَجَعَ: «الطَّجَعَ» وَفِي أَصِيلَانَ: «أَصِيلَانَ».

قوله: (عقده المصنف إلخ) أي وضمه أربعة أحكام من التصريف: الإبدال، والقلب والنقل والحذف، ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة.

قوله: (إبدالاً شائعاً) أي قياساً يضطر إليه في التصريف بأن يوقع عدمه في الخطأ. كقوله في مال: مول واعلم أن حروف الإبدال أربعة أقسام: ما يبدل للإدغام شيوعاً وهو جميع الحروف لا الألف اللينة، وما يبدل لغيره فإما ندور أو هو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك:

* وقد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا *

وذلك كقولهم: لحم خراذل بالذال المعجمة في خراذل بالمهملة أي مقطع، وقرأ الأعمش ﴿فَشَرُّذِبْهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٧] بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني، وأما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن أولاً يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطجع الآتي في الشرح، ومنه عجمجة قضاة وهي إبدال الجيم من الياء المشددة وفقاً كقوله: خالي عويف وأبو عَليج أي علي: المطعمان اللحم في العَشيخ أي العشي، وكذا من المخففة كقوله: لا هم إن كنت قبلت حَجتِج أي حجتني فلا يزال شاجِجٌ يأتيك بَج أي بي والشاحج البغل وكذا عنعنة تميم: كظننت عنك قائم أي أنك وكَشَكَشْتَهُم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو: ما الذي جاء بش وقرئ: ﴿قَدْ جَعَلَ رُبُّشَ تَحْتَشَ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] والكسكسة بالمهملة في لغة بكر كقولهم للمؤنثة: أبوس وأمس أي أبوك وأمك وغير ذلك.

قوله: (جمعها المصنف إلخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فأسقط الهاء لأن إبدالها إنما يطرد من التاء وفقاً كرحمة وهو مذكور في بابه وعدّها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك، وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقولهم: لهنك قائم وهردت الشيء وهياك في: لأنك وأردت وإياك.

قوله: (رطأت الرحل) أي يسكون الحاء المهملة إذا جعلته وطياً بوزن فعيل أي ممهداً ليناً مستوياً.

قوله: (الطجع إلخ) أي بإبدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي إطباق عند بعضهم، ومن نون أصيلان لقرب مخرجيهما في قوله:

فَتُبْدَلُ الْهَمْزَةُ مِنْ كُلِّ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ، تَطَرَّفْنَا، وَوَقَعْنَا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، نَحُو: دُعَاءٌ، وَيَنَاءٌ. وَالْأَصْلُ دُعَاوٌ وَيَنَائِي.

فَإِنْ كَانَتْ الْأَلِفُ الَّتِي قَبْلَ الْيَاءِ أَوْ الْوَائِ غَيْرَ زَائِدَةٍ، لَمْ تُبْدَلْ، نَحُو: آيَةٍ وَزَايَةٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَتَطَرَّفِ الْيَاءُ أَوْ الْوَائِي كَتَبَائِي وَتَعَاوِي.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُنِي» إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ تُبْدَلُ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَائِ قِيَاسًا مُتَّبِعًا إِذَا وَقَعَتْ كُلُّ مِنْهُمَا عَيْنَ اسْمٍ فَاعِلٍ وَأُعِلَّتْ فِي فِعْلِهِ، نَحُو: قَائِلٌ وَبَائِعٌ،

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَائِلُهَا عَيِّثُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

وأصيلان إما تصغير أصلان جمع أصيل كبعير وبعران، وهو ما بعد العصر إلى الغروب فصغر الجمع شذوذاً كما قال الجوهري، أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كمغيربان في مغرب.

قوله: (من كل واو أو ياء) وكذا الألف فإن حمراء أصلها كسكرى زيدت قبل ألفها ألف للمد ككتاب فأبدلت الثانية ألفاً فأحسن مما هنا قول الكافية:

من حرف لينٍ آخر بعد ألفٍ مزيدٍ أبدل همزةً كما أصف

قوله: (تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حكماً بأن كان بعدها تاء تأنيث، أو علامة تشنية عارضان كبناء وبناء بشد النون من البناء وكرداءين وكساءين، وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الإبدال لعدم التطرف كهداية وعداوة، وكقولهم عقلته بثنايين، وهما طرفا العقل فإنه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد.

قوله: (والأصل دعاء إلخ) إنما لم يسلم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وظبي لأن الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائداً فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء تلياً فتحة قلباً ألفاً كباب وعصا ورحى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين، وقيل: قلبا همزة من أول الأمر.

قوله: (نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل آية وزية كسمكة قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس إذ القياس قلب الثانية كما سيأتي، وقيل أصل راية راية بالهمز، ترك تخفيفاً.

قوله: (وكذلك إن لم تطرف) مثله ما لو تطرفت لا بعد ألف كدلو وظبي.

قوله: (عين اسم فاعل) أي ولو مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وإن لم يكن وصفاً كجائز للبستان، وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجيم وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينها وبين الياء ولذا تكتب ياء لكن بلا نقط لأن إبدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو: قلائد وأوائل مما سيأتي. حكى أن أبا علي الفارسي دخل على بعض المتسمين بالعلم فإذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي: هذا

وَأَصْلُهُمَا قَاوِلٌ وَبَايَعٌ، وَلَكِنْ أَعْلَوْا حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ؛ فَكَمَا قَالُوا: قَالَ وَبَاَعَ فَقَلَّبُوا الْعَيْنَ أَلِفًا قَالُوا وَبَايَعَ فَقَلَّبُوا عَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ هَمْزَةً.
فَإِنْ لَمْ تَعَلَّ الْعَيْنُ فِي الْفِعْلِ صَحَّتْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: عَوَرَ فَهُوَ عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فَهُوَ عَايِنٌ.

٤٤٥- وَالْمَدُّ زَيْدٌ تَالِشًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ
تُبْدَلُ الْهَمْزَةُ أَيْضًا مِمَّا وَلِيَ أَلِفَ الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ؛ إِنْ كَانَ مَدَّةً مَزِيدَةً فِي الْوَاحِدِ، نَحْوُ: قِلَادَةٌ وَقَلَائِدُ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزُ.
فَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَدَّةٍ لَمْ تُبْدَلْ، نَحْوُ: قَسُورَةٌ وَقَسَائِرُ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مَدَّةً غَيْرَ زَائِدَةٍ، نَحْوُ: مَفَازَةٌ وَمَفَاوِزُ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَائِشُ، إِلَّا فِيمَا سُمِعَ فَيَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، نَحْوُ مُصِيبَةٍ وَمَصَائِبُ.

خط من قال: خطي. فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملة لفظ صغائر بنقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكناً وما نقطكم الياء من الصغائر، وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى: ﴿فَبَايَعْنَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢].

قوله: (وأصلهما قاول وبايع) ظاهره كالمصنف إبدالهما همزة من أول الأمر كما قيل به، وقال حذاق الصرفيين أبداً ألفاً ثم الألف همزة لما مر في دعاء، وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد: دخلت ألف فاعل قبل ألف قال وباع، فحركت الثانية للساكنين، ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة.

قوله: (والمد) أي حرفه واو أو كان أو ألفاً أو ياء وجملة زيد حال من ضمير يرى الواقع خبراً عن المد، وثالثاً حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكاف كالقلائد زائدة.

قوله: (إن كان مدة) أي لاجتماع تلك المدة ساكنة مع ألف الجمع، ولا يمكن حذفها لفوات الجمع، ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أولهما مكسور ليكون كمفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لأنها لا أصل لها في الحركة كذا قال الخليل. وإنما اشترط كون المد ثالثاً لأنه لا يلي ألف الجمع إلا حينئذٍ فخرج نحو: حائض ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل مده همزة بل واو أو في حوائض، وياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة المنقلبة عن الياء في الحيز لأنه فاعل ما أعل عيناً.

قوله: (غير مدة) أي بأن تحرك كفسورة للأسد، ويقال مسور بلا تاء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة.

قوله: (غير زائدة) أي لأن حرف المد الأصلي متحركاً في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية

٩٤٦ - كَذَلِكَ ثَانِي لِيَتَيْنِ اِكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا
 أَي: كَذَلِكَ تُبَدِّلُ الْهَمْزَةَ مِنْ ثَانِي حَرْفَيْنِ لِيَتَيْنِ، تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا مَدَّةُ مَفَاعِلَ، كَمَا لَوْ سَمَّيْتَ
 رَجُلًا نَيْفًا ثُمَّ كَسَرْتَهُ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: نَيْفٌ - بِإِبْدَالِ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ هَمْزَةً - وَمِثْلُهُ
 أَوَّلُ وَأَوَائِلُ.

فَلَوْ تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا مَدَّةُ مَفَاعِلَ؛ امْتَنَعَ قَلْبُ الثَّانِي مِنْهُمَا هَمْزَةً، كَطَرَاوَيْسَ؛ وَلِهَذَا قَيَّدَ
 الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! - ذَلِكَ بِمَدَّةِ مَفَاعِلَ.

٩٤٧ - وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزِيَا فِيمَا أَعْلَ

عن القلب. فأصل مفازة مَفُوزَةٌ كَمَفْعَلَةٍ من الفوز، نقلت فتحة الواو إلى الفاء، ثم قلبت ألفاً حملاً
 على فعلها، ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل إلى العين، وأصل مصيبة مَصُوبَةٌ
 بكسر الواو نقل إلى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها إثر كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب،
 وعينها واو بدليل الصواب، والصواب فتح المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال مصابوب
 ومتاور ومعاش كما صح في مفاوز، وقد نطق بها كذلك لكن قلب هَمْزَةً في مصائب ومناثر شذوذاً
 وكذا في معاش في رواية عن نافع.

قوله: (اكتنفا) أي أحاطا، والألف ضمير اللينين فاعله، ومد مفعوله، والجملة صفة للينين.

قوله: (كجمع نيفاً) جمع مصدر منون، ونيفاً بشد الياء مفعوله، وفاعله محذوف أي
 كجمعك نيفاً أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفاً، وهو نيايف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا
 التقدير، والنيف ما زاد على العقد الثاني من ناف ينيف إذا زاد، فياؤه أصلية، وقيل: من ناف
 ينوف فأصله نيوف فُعل به كسيد.

قوله: (كذا لو سميت رجلاً إلخ) لا حاجة للتسمية.

قوله: (ومثله أول وأوائل) فأصله أوأول بجعل ألف الجمع بين واوي أول أبدلت الثانية همزة
 لما ذكر، وأصله الأصيل وواول بثلاث واوات كما أن أصل وول أبدلت الأولى همزة لما سيأتي
 قريباً، ووزنهم نحو: أوائل ونيايف بمفاعل إنما هو وزن عروضي أما الصرفي فوزن نيايف ففاعل
 بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا ففاعل وهراوا ففاعل لما سيأتي.

قوله: (وافتح ورّد) تنازعا في الهمز أي افتح الهمز ورده ياء إلخ، وهذا كالاستدراك على
 قوله:

* همزاً يرى في مثل كالقلاند *

وقوله: كذاك ثاني إلخ أي أن المد الزائد، وثاني اللينين إنما يبدلان همزة في الجمع بحالها
 في صحيح اللام، وإلا قلبت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واواً على ما سيأتي فأل في الهمزة للعهد
 الذكري أي الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الأصلي في المفرد فإنه يسلم في الجمع كمرأة

لاماً، وفي مثل هِرَاوَةٍ جُعِلَ

٩٤٨ - وَاوَاءٌ، وَهَمْزٌ أَوَّلُ الْوَاوَيْنِ رُدَّ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِهٍ وَوُفِيَ الْأَشَدُّ قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَجِبُ إِبْدَالُ الْمَدَّةِ الزَّائِدَةِ فِي الْوَاحِدِ هَمْزَةً، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ الْجَمْعِ نَحْوُ: صَحِيفَةٍ وَصَحَائِفَ، وَأَنَّهُ إِذَا تَوَسَّطَ أَلْفٌ مَقَاعِلَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لَيْتِنِ قُلُبِ الثَّانِي مِنْهُمَا هَمْزَةً؛ نَحْوُ: نَيْفٌ وَنَيْائِفَ.

وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ إِذَا اعْتَلَّ لَامٌ أَحَدِ هَذَيْنِ التَّوَعَيْنِ

ومراء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظاً وإعلالاً وأصل مرآة مرآة بفتح الياء من الرؤية فقلبت ألفاً وشذ مرايا كهدايا سلوكاً بالأصل مسلك العارض كما شذ عكسه في قول بعضهم: اللهم اغفر لي خطائتي بهمزتين.

قوله: (جعل) أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه.

قوله: (وهمزاً) مفعول ثانٍ لرد وأول الواوين مفعوله الأول والأشد نائب فاعل ووفي وهو القوة ما بين ثماني عشرة سنة إلى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ [الإسراء: ٣٤، والأنعام: ١٥٢] أنه ثلاث وثلاثون سنة، وهذا تفسير له باعتبار غايته. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤، الأنعام: ١٥٢] حتى يبلغ أشده فمعناه حتى يحتلم، وهو تفسير له باعتبار مبتداه لأنه عبارة عن شدة الإنسان وقوته واشتعال حرارته، وهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة، وقد تضم اسم مفرد كأنك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل: اسم جمع لا واحد له من لفظه، وقيل: جمع شدة كنعمة وأنعم، أو شد بالسكر كصر وأصر أو شد ككلب وأكلب اه، من البيضاوي وغيره.

قوله: (إذا اعتلت لام إلخ) بأن كانت ياء أو واو أو همزة لأن المصنف أدرجها هنا في حروف العلة إما لشبهها بها أو لكونها منها عند الفارسي فما لاه همزة من النوع الأول كخطيئة وخطايا، وكذا بريئة وبرايا لأنه من برأ بمعنى خلق إلا أن همزة بريئة أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفاً وما لاه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا، وما لاه واو لم تسلم في المفرد كمطية ومطايا لأنه من المطا وهو الظهر فأصلها مطيوة فعل بها كسيد، والسالمة كهراوة وهراوي، وأما النوع الثاني فلم يمثله إلا بما لاه ياء كزاوية وزوايا فأصل خطايا خطايي بياء مكسورة هي ياء خطيئة، ثم همزة هي لامها فأبدلت الياء همزة كصحائف فصار خطائيء بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها إثر همزة مكسورة عملاً بقوله الآتي: ما لم يكن لفظاً أتم إلخ، ثم فتحت الأولى تخفيفاً فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءاً بهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف لقرب مخرجها، وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الألف فأبدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات، ولتفصل

فَإِنَّهُ يُخَفَّفُ بِإِبْدَالِ كَسْرَةِ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً ثُمَّ إِبْدَالِهَا يَاءً.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَضِيَّةٌ وَقَضَايَا - وَأَصْلُهُ قَضَائِي، بِإِبْدَالِ مَدَّةِ الْوَاحِدِ هَمْزَةً، كَمَا فَعَلَ فِي صَحِيفَةٍ وَصَحَائِفَ، فَأَبْدَلُوا كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً، فَحِينَئِذٍ: تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلِفًا فَصَارَتْ قَضَاءً، فَأَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً، فَصَارَ «قَضَايَا».

وَمِثَالُ الثَّانِي زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا - وَأَصْلُهُ: زَوَائِي، بِإِبْدَالِ الْوَاحِدِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ أَلِفِ الْجَمْعِ هَمْزَةً كَنَيْفٍ وَنَيَائِفَ، فَقَلَّبُوا كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً، فَحِينَئِذٍ قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفَتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ زَوَاءً، ثُمَّ قَلَّبُوا الْهَمْزَةَ يَاءً، فَصَارَ زَوَايَا.

وَأَشَارَ يَقُولُهُ: «وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ وَآوَاءٌ» إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تُبَدَّلُ الْهَمْزَةُ يَاءً إِذَا لَمْ تَكُنِ اللَّامُ وَآوَاءٌ سَلِمَتْ فِي الْمُفْرَدِ كَمَا مَثَلٌ؛ فَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ وَآوَاءٌ سَلِمَتْ فِي الْمُفْرَدِ، لَمْ تُقَلَّبِ الْهَمْزَةُ يَاءً، بَلْ تُقَلَّبُ وَآوَاءٌ لِيُشَاكِلَ الْجَمْعُ وَاحِدَهُ، وَذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَتِ الْوَاحِدَةُ رَابِعَةً بَعْدَ أَلِفٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «هِرَاوَةٌ وَهَرَاوَى» وَأَصْلُهَا هَرَاوُ كَصَحَائِفَ، فَقُلِبَتِ كَسْرَةُ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً، وَقُلِبَتِ الْوَاحِدَةُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفَتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ هَرَاءً، ثُمَّ قَلَّبُوا الْهَمْزَةَ وَآوَاءً؛ فَصَارَ «هَرَاوَى».

بين الألفين فصار خطايا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء برايا، وأصل مطايا مطايو هي ياء فعيلة وواو هي لامها قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة كما في الغازي الداعي، فصار مطايي بياءين أبدلت الأولى كصحائف إلى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضاً وأما في قضايا وهدايا فأربعة فقط بينها الشرح لأن لامة ياء لا تحتاج إلا لقلبها ألفاً فقط.

قوله: (فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة) أي تخفيفاً لثقل الكلمة بكونها جمعاً ومتناهيأ واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة.

قوله: (فصار قضااء) أي بهمزة بين ألفين.

قوله: (وأصله زوائي) أي أصله الثاني كما يفيدته قوله: بإبدال إلخ وأصله الأول زواوي بواوين الأولى بدل ألف زاوية لما مر في قوله:

❖ والألف الثاني المزيد يُجَعَلُ ❖

واو والثانية هي واو زاوية وبينها ألف التكسير فقلبَتِ الثانية همزة على حد: نيائف فصار كما في الشرح.

قوله: (فصار زوااء) بهمزة بين ألفين.

قوله: (إذا لم تكن اللام إلخ) أي بأن كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في المفرد وقد علمت أمثلتها.

قوله: (نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء.

قوله: (وأصلها هراو إلخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلاند، وظاهر

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَائِنِ رُدٌّ» إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ رُدُّ أَوَّلِ الْوَائِنِ الْمُصَدَّرَتَيْنِ هَمْزَةً، مَا لَمْ تَكُنِ الثَّانِيَةُ بَدَلاً مِنْ أَلِفٍ فَاعِلٍ، نَحْوُ: أَوَاصِلُ فِي جَمْعٍ وَاصِلَةٍ، وَالْأَصْلُ «وَوَاصِلُ» بِوَائِنٍ: الْأَوَّلَى فَاءُ الْكَلِمَةِ، وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ مِنْ أَلِفٍ فَاعِلَةٍ؛ فَإِنْ كَانَتِ الثَّانِيَةُ بَدَلاً مِنْ أَلِفٍ فَاعِلٍ

كلامه أن الواو تقلب ألفاً من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أولاً ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم تفتح الهمزة، فتقلب الياء ألفاً إلخ ففيه خمسة أعمال كمطايا كما في التصريح وغيره.

قوله: (يجب رد أول الواوين إلخ).

اعلم أن الهمزة تبدل من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل ذكرها المصنف؛ وهي: تطرفهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما أعل عيناً وفي جمع ما ثالثه مد زائد وجمع ما ثانيه وثالثه لينان، وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء وإنما لم يقدمها على قوله: وافتح ورد إلخ الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوباً الألف في نحو: حمراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضمماً لازماً مصدرة كانت كأجوه في وجوه أولاً كأدور بهمزة بعد الدال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كإشاح وإفاده وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرئ من إعاء أخيه، ولا تبدل من المفتوحة إلا شذوذاً كأسماء علماً أصله وسماء من الوسامة وكأحد في العدد أصله وحد من الوحدة، وتبدل من الياء جوازاً في نحو: رائني وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله رايب وغايي بثلاث يآت فخفف بإبدال الأولى همزة، وأما إبدالها من غير ذلك فشاذ أو قليل.

قوله: (المصندين) خرج هوي ونوي ونوبة نسبة إلى هوى ونوى.

قوله: (ما لم تكن الثانية بدلاً إلخ).

اعلم أن الشرط كون الواو الثانية ليست مدّة عارضة بأن تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شيء كأولي أنثى الأول أصلها، وولي بضم فسكون، أو لم تكن مدة أصلاً بأن لم تكن بعد ضم سواء تحركت كأواصل المذكور وكأول بضم ففتح جمع أولى أصله: وول بواوين أو سكنت بعد غير ضم كأول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الإبدال أما مع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلاً من ألف فاعل كووفى ووزى فيجوز أوفى وأوري بالهمزة أو من همزة كوولي مخفف الوؤلي بضم الواو وسكون الهمزة وهي أنثى إلا وأل من وأل إذا رجع فيجوز أولى أو من غيرهما كما فصله الأشموني إذا علمت ذلك ففي قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبعاً لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد شبه وفي ما ثانيه مدة عارضة.

قوله: (من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافي وواوي.

قوله: (الأصل وواصل) أي بواوين الأولى فاء الكلمة، والثانية مبدلة من ألف واصله كأل

لَمْ يَجِبِ الْإِبْدَالُ؛ نَحْوُ: وَوُورِي - أَضْلُهُ وَافَى وَوَارَى، فَلَمَّا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ اخْتِيجَ إِلَى ضَمِّ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ فَأُبْدِلَتِ الْأَلِفُ وَآوَا.

٩٤٩ - وَمَذَا أَبْدِلُ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ وَائْتِمِنْ

٩٥٠ - إِنْ يَفْتَحَ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلُوبَ وَآوَا، وَيَاءُ أَثَرِ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ

٩٥١ - ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمُّ وَآوَا أَصِرُّ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ

٩٥٢ - فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ، وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

إِذَا اجْتَمَعَ فِي كَلِمَةٍ هَمْزَتَانِ وَجَبَ التَّخْفِيفُ،

حائض في حوائض فهي وإن كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الأولى همزة ومثله في ذلك: أواق جمع واقية فأصله وواق.

قوله: (لم يجز الإبدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز به صرح الأشموني في كل ما مدته عارضة، ولا يرد أن المتن يوهم عدم الجواز في شبه ووفي لأنه لا يوهم ذلك إلا أن جعل رد في كلامه مجهولاً فإن جعل أمراً، والأصل فيه الوجوب كان مفهومه أنه لا يجب في شبه ووفي كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم.

قوله: (وائتمن) أي عند الابتداء به لأن همزته للوصل فتسقط درجاً وهو بفتح الفوقية، وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضياً مجهولاً كما قبل الرسم بالواو ولضم همزته وأشار بذكره إلى أن همزة الوصل كالقطع.

قوله: (أن يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمزتين مطلقاً، وكذا الضمير في قلب، وينقلب لكن بعد تقييده بالفتح، وقوله: ذو الكسر، مبتدأ خبره كذا، ومطلقاً حال أي سواء كان إثر فتح أو ضم أو كسر.

قوله: (وما يضم) مفعول أول لأصر بمعنى اجعل وواواً مفعوله الثاني.

قوله: (ما لم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمزين في البيت الأول، وجملة أتم خبرها ولفظاً مفعول أتم.

قوله: (هَذَا) أي ثاني الهمزين الذي أتم لفظاً جاء مطلقاً أي سواء كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجا بالقصر على لغة.

قوله: (وأؤم) مبتدأ خبره جملة أم بمعنى اقصد وجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أي إنما يجب إبدال ثاني الهمزين المتحركين المستفاد من قوله: إن يفتح إثر ضم إلخ في غير نحو أؤم مما أول همزتيه للمضاربة، أما هو ففيه الوجهان.

قوله: (إذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لأن همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الإبدال بل يجوز تحقيقهما.

إِنْ لَمْ يَكُونَا فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: سَأَلَ وَرَأْسَ.

ثُمَّ إِنْ تَحَرَّكَتْ أَوَّلَاهُمَا وَسَكَتَتْ ثَانِيَتُهُمَا، وَجَبَ إِبْدَالُ الثَّانِيَةِ مَدَّةً يُجَانِسُ حَرَكََةَ الْأُولَى، فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهَا فَتْحَةً أُبْدِلَتْ الثَّانِيَةُ أَلِفًا، نَحْوُ: أَتَرْتُ، وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً أُبْدِلَتْ وَاوًا، نَحْوُ: أُوتِرْتُ، وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً أُبْدِلَتْ يَاءً، نَحْوُ: إِثَارَ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَمَدًّا أُبْدِلُ - الْيَتَّ». وَإِنْ تَحَرَّكَتْ ثَانِيَتُهُمَا: فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهَا فَتْحَةً وَحَرَكَتُهُ مَا قَبْلَهَا فَتْحَةً أَوْ ضَمَّةً قَلِبْتُ وَاوًا؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَوَادِمَ جَمَعَ آدَمَ، وَأَضْلَهُ آدَمَ، وَالثَّانِي نَحْوُ: أَوَيْدِمَ، تَصْغِيرِ آدَمَ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ يَفْتَحِ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قَلْبِ وَاوًا».

قوله: (إِنْ لَمْ يَكُونَا فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إلخ) اعلم أن للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال: أن تتحرك الأولى، وتسكن الثانية، وعكسه وأن يتحركا معاً، أما سكونهما معاً فمتعذر فإن سكنت الثانية فقط أُبْدِلَتْ من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله: ومدًّا أُبْدِلُ إلخ وإن سكنت الأولى فقط فإن كانتا في موضع العين أدغم كسأل صيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرؤوس، ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه أو في موضع اللام أُبْدِلَتْ الثانية ياءً، وكذا إن تحركتا معاً فيه كما ذكره بقوله: ما لم يكن لفظاً أتم إلخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقاً، وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية وإن تحركتا معاً في غير موضع اللام فصورهما تسع من ضرب ثلاث الأولى في ثلاث الثانية ذكرها بقوله: أن يفتح إلخ، فتبدل وَاوًا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة مطلقاً وتبدل ياء في الأربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقاً وكل ذلك في المتن.

قوله: (أُبْدِلْتُ الثَّانِيَةَ أَلِفًا) أي وجوباً ولو كانت الأولى للمضارعة نحو: أكل وآمن ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حضت أن أتزر، ثم يباشرني وعوام المحدثين يحرفونه فيشدون التاء بلا مد، وبعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما لحن لأنه مضارع من الإزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للمضارعة، والثانية فاء الكلمة ولا يجوز إبدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزمخشري عن العرب اتزر بالإدغام فيكون سماعياً كما سيأتي في قوله:

وشد في ذي الهمز نحو اثتكلا

وقد مثل به الشرح هنا.

قوله: (والأصل آدَم) أي أصل الجمع بهمزتين فألف التكسير أُبْدِلَتْ الثانية وَاوًا لفتحها إثر فتح وليست الواو بدلاً من ألف المفرد خلافاً للمازني لأن ألفه لم توجد في الجمع إذا المقتضى لقلب همزة المفرد أَلِفًا، وهو سكونها إثر فتح يزول في الجمع، وكذا في التصغير ولو بنيت أفعَل التفضيل من أن قلت: زيد أون من عمرو أصله أَيْن كأكرم نقلت فتحة النون للهمزة، وأدغم ثم قلبت الهمزة وَاوًا عند الجمهور والمازني يقلبها ياءً.

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء نحو إيم - وهو مثال إصبع من أم، وأصله إئيم، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إيم، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء، فصار إيم، وهذا هو المراد من قوله: «وياء أثر كسر ينقلب».

وأشار بقوله: «دو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة ثقلت ياء مطلقاً - أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة - فالأول نحو: أين - مضارع أن - وأصلها أين؛ فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها فصار أين وقد تحققت، نحو: أين - بهمزتين - ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح،

قوله: (نحو أو بمر) في نسخة أو يذم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة، وهي لون المسرة لا اسم النبي أبي البشر لأن الأسماء المنظمة لا تصغر، ولا اسم شخص غيره لأنه أعجمي كما في الكشف فلا يعرف له اشتقاق يرد إليه في التصغير لكن قال في المفصل إنه عربي على وزن أفعل من الأدمة.

قوله: (نحو إيم) بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم.

قوله: (مثال إصبع) بكسر الهمزة وفتح الباء إحدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته في تثليث بائه، والعاشرة كعصفور.

قوله: (من أم) أي صار إماماً أو بمعنى قصد.

قوله: (وأصله ائيم) بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الأولى.

قوله: (فنقلت حركة الميم إلخ) أي ليتمكن من إدغامها في الثانية.

قوله: (فصار إيم) أي بكسر ففتح فشد الميم.

قوله: (وأصله أين) أي بفتح فكسر فشد النون وأصله الأول: أنن كاضرب نقلت كسرة النون الأولى إلى الهمزة، وأدغم وقوله: وقد تحقق بقافين أي لأنه من نحو لؤم الآتي.

قوله: (إلا في أئمة) أي جمع إمام، وأصله أئمة كسلاح وأسلحة نقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصلًا للإدغام فصار أئمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وإنما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفاً من جنس حركة ما قبلها كما فعل بأية جمع إناء لوجود المثليين المفتقرين للإدغام بعدها هنا فتنتقل حركة أولاهما للهمزة توصلًا له لأن اعتناءهم به أشد من الإعلال وكذا يقال فيما مر من أنن وأئم.

قوله: (فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعني إبدال المكسورة بعد فتح ياء، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز اه فتدبر.

وَالثَّانِي نَحْوُ: إِيْمٌ مِثَالُ إِضْبِعْ مِنْ أَمٍّ، وَأَصْلُهُ إِئِمِّمٌ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ المِيمِ الْأُولَى إِلَى الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ، وَأُدْغِمَتِ المِيمُ فِي المِيمِ فَصَارَ إِئِمِّمٌ، فَخُفِّضَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ بِإِبْدَالِهَا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا، فَصَارَ إِيْمٌ، وَالثَّلَاثُ نَحْوُ: أَيْنٌ - أَصْلُهُ أَئِينٌ، وَالْأَصْلُ أَوْنِنٌ، لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ أَتَتْهُ: أَيْ جَعَلْتُهُ يَتْنٌ - فَدَخَلَهُ الثَّقُلُ وَالْإِدْغَامُ، ثُمَّ خُفِّفَ بِإِبْدَالِ ثَانِي هَمْزَتَيْهِ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا، فَصَارَ أَيْنٌ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَا يُضْمُّ وَآوَا أَصِرَ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ مَضمُومَةً، قُلِبَتْ وَآوَا، سَوَاءً انْفَتَحَتِ الْأُولَى، أَوْ انْكَسَرَتْ، أَوْ انْضَمَّتْ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَوْبٌ - جَمْعُ أَبٍّ، وَهُوَ الْمَرْعَى - أَصْلُهُ أَلْبَبٌ؛ لِأَنَّهُ أَفْعَلٌ، فَتُقِلَّتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى فَائِهِ، ثُمَّ أُدْغِمَ فَصَارَ أَوْبٌ، ثُمَّ خُفِّضَتِ ثَانِيَةُ الْهَمْزَتَيْنِ بِإِبْدَالِهَا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا، فَصَارَ أَوْبٌ، وَالثَّانِي نَحْوُ: إِؤُمٌ - مِثَالُ إِضْبِعْ مِنْ أَمٍّ، وَالثَّلَاثُ نَحْوُ: أُوْمٌ - مِثَالُ أَلْبَمِ مِنْ أَمٍّ.

قوله: (والثاني) أي ما كسرت همزته الثانية مع كسر الأولى نحو: إيم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله: مثال أصبح أي بكسرتين.

قوله: (والثالث) أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الأولى.

قوله: (واوصل أُونن) أي بهمزة مضمومة فساكنة فنونين أولاهما مكسورة، وأصله الأول أَوْنِنٌ بثلاث همزات، الأولى للمضارعة مضمومة لأن ماضيه رباعي متعدي بالهمزة كأكرم والثانية مفتوحة لأنها همزة النقل التي دخلت على الماضي كهمزة أكرم، والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتي في قوله: وحذف همز أفعل استمر إلخ فصار أُونِنٌ بالضم كأكرم.

قوله: (مضارع أئته) أي بوزن أكرمه بهمزة مفتوحة فألف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا إدغام لأجل تاء الضمير، ولذا لم تنقل فتحة النون إلى الهمزة الساكنة بل قُلبت ألفاً فلو لم تتصل به التاء لوجب أن يقال: أَوْنٌ والأصل أنن كأكرم فتتنقل فتحة النون الأولى إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام فتقلب الهمزة وَاوَا لفتحها بعد مفتوحة.

قوله: (فدخله) أي المضارع.

قوله: (نحو أَوْب) بفتح الهمزة وضم الواو، وشد الموحدة جمع أَبٌّ بفتح الهمزة، وشد الموحدة وهو المرعى وقيل: الفاكهة اليابسة.

قوله: (لأنه أفعل) أي بوزن أَفْعَلُ كَأَفْلَسَ من جموع القلة.

قوله: (والثاني إِؤُمٌ) أي بكسر الهمزة وضم الواو، وشد الميم مثال إضبع بكسر، ثم ضم فأصله اؤمم فعل به ما مر.

قوله: (مثال أَلْبَمِ) أي بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة، وهو خص المقل أي شجر الدوم.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَنْتُمْ، فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ» إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ الْمَضْمُومَةَ إِنَّمَا تَصِيرُ وَاوًا إِذَا لَمْ تَكُنْ طَرَفًا، فَإِنْ كَانَتْ طَرَفًا صِيرَتْ يَاءً مُطْلَقًا، سَوَاءً انْضَمَّتِ الْأُولَى، أَوْ انْكَسَرَتْ، أَوْ انْفَتَحَتْ، أَوْ سَكَنَتْ؛ فَتَقُولُ فِي مِثَالِ جَعْفَرٍ مِنْ قَرَأَ «قَرَأًا» ثُمَّ تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ يَاءً، فَتَصِيرُ قَرَأِيًا، فَتَحْرُكُ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقَلِبْتَ أَلِفًا، فَصَارَ قَرَأِي، وَتَقُولُ فِي مِثَالِ زُبْرَجٍ مِنْ قَرَأَ «قَرِئِي» ثُمَّ تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ يَاءً فَتَصِيرُ قَرِئِيًا، كَالْمَنْقُوصِ، وَتَقُولُ فِي مِثَالِ بُرْثَنٍ مِنْ قَرَأَ «قَرُؤُ» ثُمَّ تَقْلِبُ الضَّمَّةَ الَّتِي عَلَى الْهَمْزَةِ الْأُولَى كَسْرَةً؛ فَيَصِيرُ قُرِئِيًا مِثْلَ الْقَاضِي.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا انْضَمَّتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَتْ الْهَمْزَةُ الْأُولَى لِلْمُتَكَلِّمِ جَارَ لِكَ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ: الْإِبْدَالُ، وَالتَّحْقِيقُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَوْمٌ - مُضَارِعُ أُمٍّ، فَإِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ، فَقُلْتَ: أَوْمٌ، وَإِنْ شِئْتَ حَقَّقْتَ، فَقُلْتَ: أَوْمٌ.. وَكَذَا مَا كَانَ نَحْوُ أَوْمٌ: فِي كَوْنِ أُولَى هَمْزَتَيْهِ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَكُسِرَتْ ثَانِيَتُهُمَا، يَجُوزُ فِي

قوله: (إلى أن الهمزة إلخ) الأولى حذف قوله: المضمومة لأنه إذا كانت المضمومة تبدل لتطرفها ولو كانت بعد ضم فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزين كما مر لا لما يضم والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الإعراب.

قوله: (ارج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كما مر.

قوله: (المنقوص) أي فاعل كقاض.

قوله: (الضم) بضم فسكون فضم.

قوله: (ثم تقلب الضمة إلخ) أي لمناسبة الياء فيصير منقوصاً كالقاضي فتسكن الياء تخفيفاً، ثم تحذف للساكين.

قوله: (مثل المولى) أي بضم الميم، وكسر اللام اسم فاعل من آلي بمعنى حلف فالقرئي الذي على مثاله منقوص أيضاً كالأول وترك الشارح مثال ما إذا كانت الأولى ساكنة وهو أن تبني من قرأ مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء، وهو وعاء الكتب كما مر فتقول: قرأى بكسر ففتح فهزمة ساكنة فياء متحركة بحسب الإعراب، والأصل قرأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الثانية ياءً وسلمت لسكون ما قبلها فكملة أمثلة الهزمة المتطرفة وهي اثنا عشر كما مر باعتبار حركات الإعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح.

قوله: (جيان) أي تشبيهاً لهزمة المتكلم بهزمة الاستفهام في نحو «أَأَنْتَ» [المائدة: ١١٦] و«أَأَنْذَرْتَهُمْ» [البقرة: ٦] بجامع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة فباقي أحرف المضارعة يجوز في الهزمة بعدها وجهان كما في: يؤمن من الإيمان، ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والإبدال وَاوًا ساكنة في الأول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهزمة.

الثَّانِيَّةُ مِنْهُمَا: الْإِبْدَالُ، وَالتَّحْقِيقُ، نَحْوُ: أَيْنُ مُضَارِعٌ أَنْ؛ فَإِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ فَقُلْتَ: أَيْنُ، وَإِنْ شِئْتَ حَقَّقْتَ فَقُلْتَ: أَيْنُ.

٩٥٣ - وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَضَعِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلَا

٩٥٤ - فِي آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ، أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانْ، ذَا أَيْضًا رَأَوَا

قوله: (والتحقيق) بقافين وكذا قوله: حققت.

قوله: (وكسرت ثانيهما) سكت الشارح عما إذا فتحت نحو أَلل مضارع أَللت أسنانه إذا فسدت، ونحو: أؤمن مضارع من التأمين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والأشموني في واؤم ونحوه مما أول همزتيه للمضاربة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فمقتضى ذلك جواز تحقيقها وإبدالها واواً لقوله إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً فيقال أول وأومن وقول الشارح: وانفتح ما قبلها لم يذكره الموضح ولا الأشموني فتدبر.

قوله: (وياء) مفعول ثانٍ لأَقْلِبُ، وألفاً مفعول أول، وكسراً أمفعول تلا الواقع صفة لألفاً وهذا شروع في إبدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الألف في مسألتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشر مسائل كما في التوضيح منها في قوله: بواو ذَا أَفْعَلَا إلى قوله: كالمعطيان إلخ أربعة، وفي قوله: بالعكس جاء لام فعلى وصفاً واحدة وفي قوله: إن يسكن السابق إلخ واحدة، وفي قوله: وصحح المفعول من نحو عدا إلى آخر الفصل ثلاث فالجمله تسع، وترك واحدة وهي إن تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لأنهما من الوزن والوقت وإنما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر إلى الواو، وأما قلبها ياء في أجر وأدل جمعي جرو ودلو فليس زائداً على ما ذكر بل يشمل قوله: في آخر لأن أصلهما أجرو وأدلو كأفلس قُلِبَتْ لُضْمَةٌ قبلها كسرة لأنه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واو وقبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء فإن قلت: لم لم تقلب الضمة فتحة توصلها إلى قلب الواو ألفاً؟ قلت والله أعلم: لثلا يخرج من باب المنقوص إلى المقصور فتدبر.

قوله: (بواو ذَا) أي القلب إلى الياء لكسر ما قبلها، وفي آخر صفة لواو فصل بينهما بالمبتدأ للضرورة، أو ظرف لغو متعلق بأفعلا، وقوله: أو قبل إلخ عطف على محل في آخر وزيادتي فعلان عطف على تاء، وهذا كله هو المسألة الأولى لأن العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة، أو تقديرًا إثر كسرة. وقوله: في مصدر المعتل مسألة ثانية، وقوله: وجمع ذي عين إلخ ثالثة، وقوله: والواو لا ما إلخ رابعة.

قوله: (ذَا أَيْضًا) أي قلب الواو ياء لكسر ما قبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل، والأولى المعل ليفيد اشتراط تغيير عين الفعل لأن المعتل ما فيه حرف علة وإن لم يغير والمعل هو

المعطل

٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ الْحَوْلِ إِذَا وَقَعَتِ الْأَلْفُ بَعْدَ كَسْرَةِ وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءٌ، كَقَوْلِكَ فِي جَمْعِ مِصْبَاحٍ وَدِينَارٍ: «مِصَابِيحٌ، وَدِنَانِيرٌ».

وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلُهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ، كَقَوْلِكَ فِي غَزَالٍ: «غَزِيلٌ» وَفِي قَذَالٍ: «قَذِيلٌ». وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «يَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرٍ - إِلَى آخِرِ النَّيْتِ - إِلَى أَنَّ الْوَأَ تَقْلُبُ أَيْضًا يَاءً: إِذَا تَطَرَّقَتْ بَعْدَ كَسْرَةٍ، أَوْ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، أَوْ وَقَعَتْ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ، أَوْ قَبْلَ زِيَادَتِي فَعْلَانٍ، مَكْسُورًا مَا قَبْلُهَا. فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «رَضِي، وَقَوِي» أَصْلُهُمَا رَضَوْ وَقَوَوْ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الرِّضْوَانِ وَالْقُوَّةِ؛ فَقُلِبَتِ الْوَأُ يَاءً.

قوله: (وَالْفِعْلُ) بكسر ففتح منه أي من مصدر المعتل يعني إذا كان ذلك المصدر على فعل صحَّ غالبًا.

قوله: (أَوْ بَعْدَ يَاءِ تَصْغِيرٍ) هذا الثاني دخل في المتن استطرادًا، والمقصود التنبيه على الأول فقط لأن اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه، ولا يختص بالآخر فلو قال:

بِإِثْرِ يَاءِ التَّصْغِيرِ أَوْ كَسْرِ الْفِ تَقْلُبُ يَاءً وَالْوَاوُ إِنْ كَسُرَ رَدِفَتْ فِي آخِرٍ وَقَبْلُ الْخِ لَوْافِقُ مَقْصُودُهُ أَشْمُونِي.

قوله: (أَوْ وَقَعَتْ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ الْخِ) أي لأن كلاً من التاء وزيادتي فعْلَانِ كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقديرًا لأنهما في نية الانفصال. وليس المراد بفعْلَانِ خصوص هذه الهيئة فإن الواو لا تقلب ياء في فعْلَانِ ساكن العين بل في مكسورها لتقع أثر كسرة كما مثله الشارح، وإنما هو تمثيل لموضع الزيادتين. ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين.

قوله: (مَكْسُورًا مَا قَبْلُهَا) أي أو بعد ياء التصغير لأن قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كما يشمل كلام المصنف، وسيمثله الشارح بقوله: وكذا شجيرة مصغرة. ومثال الثاني ما لو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك.

قوله: (فَقَلْبُ الْوَأِ يَاءً) أي لأن حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان لما مر. وهي بالتأخير متعوضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلًا لتوقع السكون، ومن ثم لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كإعلالها في فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار، ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي، أو فعل معلوم كما مثله، أو مجهول كعفى ودعى، ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في أدل.

وَالثَّانِي نَحْوُ: «جُرِّي» تَصْغِيرَ جَزْوٍ، وَأَصْلُهُ جُرْيُو، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ؛ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ.

وَالثَّالِثُ نَحْوُ: شَجِيَّةٌ، وَهِيَ اسْمٌ فَاعِلٌ لِلْمُؤَنَّثِ، وَكَذَا شَجِيَّةٌ - مُصْغَرًا، وَأَصْلُهُ شَجِيوَةٌ - مِنَ الشَّجْوِ.

وَالرَّابِعُ نَحْوُ: «غَزِيَان» وَهُوَ مِثَالُ ظَرَبَانٍ مِنَ الْغَزْوِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا» إِلَى أَنَّ الْوَاوَ تُقْلَبُ بَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً فِي مَصْدَرٍ كُلِّ فِعْلٍ اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ، نَحْوُ: «صَامَ صِيَامًا، وَقَامَ قِيَامًا» وَالْأَصْلُ صَوَامٌ وَقَوَامٌ، فَأَعْلَتْ الْوَاوُ فِي الْمَصْدَرِ حَمَلًا لَهُ عَلَى فِعْلِهِ.

فَلَوْ صَحَّتِ الْوَاوُ فِي الْفِعْلِ لَمْ تَعْتَلِّ فِي الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: لَاوَدَ لَوَادًا، وَجَاوَرَ جَوَارًا.

قوله: (تصغير جرو) بثلاث الجيم، والكسر أفصح: ولد الكلب والسبع، ويطلق على الصغير مطلقاً.

قوله: (والثالث شجية) أي بفتح فكسر فياء مخففة، وأصله شجوة من الشجو وهو الهم والحزن.

قوله: (غزيان) أي بفتح فكسر والألف والنون زائدان كما في قطران لا للثنية اه صبان.

قوله: (مثال ضريان) أي بفتح المعجمة، وكسر الراء فتحية مثني ضرى وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال: ضرا العرق يضرو ضرراً من باب قعد إذا نزل دمه كذا قيل. وفيه أنه حينئذ يكون بشد الياء كمفرده، وأصله ضريوان بدليل ضرروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسر ما قبلها فالأظهر أنه بالموحدة مع الظاء المشالة. وهو الحيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب.

قوله: (في مصدر الخ) أي حملاً له على فعله، وجملة الشروط أربعة: المصدرية، وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسألة، وإعلال الفعل وأن يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله: والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو: رَاحَ رَوَاحاً فلا تقلب في ذلك وإن أعل الفعل لعدم حملة عليه في الأول وعدم كسر ما قبلها في الثاني، ومحترز الباقيين في الشارح.

قوله: (اعتلت) الأولى أعلت لما مر.

قوله: (نحو صام صياماً) أي وانقاد انقياداً، واعتاد اعتياداً. والأصل: انقواداً واعتواداً. فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافاً لما يوهمه الشارح كشرح الكافية.

قوله: (لواذاً) بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض.

وَكَذَلِكَ تَصِحُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَإِنْ اغْتَلَّتْ فِي الْفِعْلِ، نَحْوُ: حَالَ جَوْلًا.

٩٥٦ .. وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَأَحْكُمُ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

أَيٍّ: مَتَى وَقَعَتِ الْوَاوُ عَيْنَ جَمْعٍ، وَأَعْلَتْ فِي وَاحِدِهِ أَوْ سَكَنَتْ، وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءٌ: إِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَوَقَعَ بَعْدَهَا أَلِفٌ، نَحْوُ: دِيَارٍ، وَثِيَابٍ - أَصْلُهُمَا دِيَارٌ وَثَوَابٌ، فَقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً فِي الْجَمْعِ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا وَمَجِيءِ الْأَلِفِ بَعْدَهَا، مَعَ كَوْنِهَا فِي الْوَاحِدِ إِمَّا مُعْتَلَّةً كَدَارٍ، أَوْ شَبِيهَةً بِالْمُعْتَلِّ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ لَيْنٍ سَاكِناً كَثَوْبٍ.

قوله: (وكذلك تصح إذا لم يكن الخ) أي غالباً كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قيماً وارزقوهم وابن عامر في المائدة قيماً للناس والأصل قوماً قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع إعلالها في الفعل.

قوله: (فاحكم) الفاء في جواب أما مقدرة أي وأما جمع الخ كما في ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] أو هي زائدة، وجمع إما مبتدأ خبره جملة احكم الخ أو مفعول لمحذوف يفسره احكم على الاشتغال، وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه إلا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الأكل.

قوله: (واعتلت في واحدة) فيه ما مر وخرج به نحو: طويل وطوال، وشذ قوله:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرُّجَالِ طِيَالُهَا

والقماء بالمد القصير قيل، ومن الشاذ ﴿الصفافات﴾ [ص: ٣١] الجياد، لسلامتها في مفردة وهو جواد، وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لأعلام المفرد إذ أصله جيود فعل به كسيد.

قوله: (إن انكسر ما قبلها) خرج أسواط وأحواض وأثواب.

قوله: (ووقع بعدها ألف) جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذاً من قوله: وفي فعل وجهان الخ، وقوله بهذا الإعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق، وهو وجود الألف كما مر. لكن الصحيح أن المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياءً وإن لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لأنها في الجمع ضعفت بإعلالها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت لكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم، وشذ: حاجة وحوج خلافاً لما سيأتي أما الساكنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بالألف القريبة من الياء لأنها ليست من الضعف كالمعتلة كسوط وسياط، وحوض وحياض. فلو لم توجد الألف صحت نحو: كوز وكوزة، ويشترط أيضاً كما في التسهيل صحة اللام لثلاثي إعلالها مع إعلال العين، ولذا صحت الواو في رواء وجواء بوزن عطاش جمعي ريان وجو والأصل روى وجوا، وقلبت اللام همزة لتطرفها أثر ألف زائدة فسلمت العين. وأصل ريان رويان؛ فتلخص أن الشروط أربعة: كون الواو في جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وإعلالها في المفرد مطلقاً، أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف.

٩٥٧. وَصَحَّحُوا فِعْلَةً، وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ إِذَا وَقَعَتِ الْوَائِ عَيْنَ جَمْعٍ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا وَاعْتَلَّتْ فِي وَاحِدِهِ، أَوْ سَكَنْتْ، وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا الْأَلِفُ، وَكَانَ عَلَى فِعْلَةٍ - وَجِبَ تَصْحِيحُهَا، نَحْوُ: عَوْدَ وَعَوْدَةٍ، وَكُوزَ، وَكُوزَةٍ، وَشَدَّ ثَوْرَ وَثِيرَةٍ.

وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْتَلُّ فِي الْجَمْعِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا أَلِفٌ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، لِأَنَّهُ حَكَمَ عَلَى فِعْلَةٍ بِوُجُوبِ التَّصْحِيحِ، وَعَلَى فِعْلِ بِجَوَازِ التَّصْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ؛ فَالتَّصْحِيحُ نَحْوُ: حَاجَةٌ وَجُوحٌ، وَالْإِعْلَالُ نَحْوُ: قَامَةٌ وَقِيمٌ، وَدِيمَةٌ وَدِيمٌ، وَالتَّصْحِيحُ فِيهَا قَلِيلٌ، وَالْإِعْلَالُ غَالِبٌ.

٩٥٨. وَالْوَاوُ لَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَأْتِي الْقَلْبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ، وَوَجِبَ

٩٥٩. إِبْدَالُ الْوَائِ بَعْدَ ضَمٍّ مِنَ الْأَلِفِ، وَإِنَّا كَمُوقِنٌ، بِإِدَالِهَا أَعْتَرَفَ

قوله: (وكان على فعلة) لم يمثل لها إلا بالساكنة في المفرد.

قوله: (وجب تصحيحها) أي لأنه لما عدمت الألف قل عمل اللسان فحقت الواو بعد الكسرة، وانضم إلى ذلك تحصينها بعدها من الظرف بسبب الهاء وقوتها بعدم إعلالها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فإن واوه قريبة من الطرف. ولم يمثلوه إلا بالمعلة في المفرد فكان أولى بالإعلال كما قاله المصنف، وظاهره أن تصحيحه مطرد، وليس كذلك بل هو شاذ كما مر. فلو قال: وفي فعل.

* فَشَدَّ تَصْحِيحٌ فَحْتُمْ أَنْ يُعْلَ *

لو في بالمراد، أشموني.

قوله: (وثيرة) بكسر المثناة وفتح التحتية، وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الأقط، وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الأول على ثورة. وقيل أصله ثيارة كحجارة فقلب الواو قياسي لأجل الألف، ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الأصل.

قوله: (بحر حاجة وجوح) قد علمت أنه شاذ لا قليل. والقياس حيج لإعلالها في المفرد.

قوله: (والواو) مبتدأ خبره انقلب، وبعده فتح متعلق به وياء مفعوله، ولأما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعداً. أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت.

قوله: (ووجب النج) شروع في إبدال الواو من أختيها الألف والياء فتبدل من الألف في موضع واحد، ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها.

قوله: (وإن) مبتدأ، وكموقن صفته على حذف مضاف، وجملة اعترف خبره أي وياء كائنة كياء موقن التي كانت فيه في أنها مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أي

إِذَا وَقَعَتِ الْوَائِ طَرَفًا، رَابِعَةً فَصَاعِدًا، بَعْدَ فَتْحَةٍ؛ قُلِبَتْ يَاءٌ، نَحَو: أُعْطِيَتْ - أَضْلُهُ أُعْطُوْتُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ «عَطَا يَعْطُو» إِذَا تَنَاولَ - فَقُلِبَتْ الْوُ فِي الْمَاضِي يَاءً حَمَلًا عَلَى الْمُضَارِعِ، نَحَو: «يُعْطِي» كَمَا حُمِلَ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحَو: مُعْطِيَانِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ نَحَو: مُعْطِيَانِ؛ وَكَذَلِكَ يُرْضِيَانِ - أَضْلُهُ يُرْضَوَانِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ - فَقُلِبَتْ وَائِهِ بَعْدَ الْفَتْحَةِ يَاءً، حَمَلًا لِإِنَاءِ الْمَفْعُولِ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ نَحَو: يُرْضِيَانِ.

وَقَوْلُهُ: «وَوَجِبَ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مِنَ الْيَاءِ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُبْدَلَ مِنَ الْيَاءِ وَائٌ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ ضَمِّ، كَقَوْلِكَ فِي «بَايَعَ»: «بُويعَ»، وَفِي «ضَارَبَ»: «ضُورِبَ».

وَقَوْلُهُ: «وَيَا كَمْوَقِينَ بِذَالِهَا اغْتَرَفَ» مَعْنَاهُ أَنَّ الْيَاءَ إِذَا سَكَنْتْ فِي مُفْرَدٍ بَعْدَ ضَمِّ؛ وَجِبَ إِبْدَالُهَا وَائًا، نَحَو: مُوقِينَ وَمُوسِرٍ - أَضْلُهُمَا مُيَقِّنٌ وَمُنِيرٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَيْقَنَ وَأَيْسَرَ - فَلَوْ تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ لَمْ تُعَلَّ، نَحَو: هَيَّامٌ.

٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هَيْمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمًا»

يُجْمَعُ فَعْلَاءٌ وَأَفْعَلٌ عَلَى فَعْلٍ - بِضَمِّ الْفَاءِ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ - كَمَا سَبَقَ فِي التَّكْسِيرِ، كَحَمْرَاءَ وَخُمِرٍ وَأَخْمَرَ وَخُمُرٍ؛ فَإِذَا اغْتَلَّتْ عَيْنُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْجَمْعِ بِالْيَاءِ قُلِبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِيَتَصِحَّ الْيَاءُ، نَحَو: هَيْمَاءَ وَهَيْمٍ، وَيَبْيَضَاءُ وَيَبْيِضُ، وَلَمْ تُقَلَّبِ الْيَاءُ وَائًا كَمَا فَعَلُوا فِي الْمُفْرَدِ - كَمْوَقِينَ - اسْتِثْقَالًا لِذَلِكَ فِي الْجَمْعِ.

قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كحيض، والمتحركة كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالإدغام، والحركة. وكذا التي بعد غير ضمة كبيع لخفتها، والتي في الجمع كما سيأتي في البيت بعده.

قوله: (حملًا على المضارع) أي فإن الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء لتطرفها إثر كسرة وكذا في اسم فاعله فحمل عليهما غيرهما حملًا للفرع على أصله. وقال سيبويه يوماً للخليل: لم أعلّ تغازينا وتداينا. وأصله تغازونا وتداونا مع أن مضارعه وهو: نتغازى وتنداعى لا كسر قبل آخره حتى يعل، ويحمل عليه الماضي فأجابه بأن إعلال المضارع ثبت في نغازي وتداعي المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل، ثم استصحب معها كاستصحابه مع الهاء نحو المعطاة، فأعل تغازينا حملًا عليه.

قوله: (إذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كما مر. وقوله: في مفرد أخذه من البيت بعده.

قوله: (نحو هيماء) بالمد كالحمراء أنثى أهيم.

قوله: (استثقالاً لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع، وأنها تبدل في المفرد وائًا سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عينًا كأن ييني من البياض اسمًا مفرداً على مثال برد فتقول بوض والأصل بيض بضم فسكون، وهو مذهب الأخفش وقال

- ٩٦١ - وَوَاوَا أَثَرَ الضَّمِّ زِدَ الْيَاءَ مَتْنِي أَلْفِي لَامَ فَعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
 ٩٦٢ - كَتَاءِ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهُ
 إِذَا وَقَعَتِ الْيَاءُ لَامَ فَعْلٍ، أَوْ مِنْ قَبْلِ تَاءِ التَّائِيثِ، أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ، وَأَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا فِي
 الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ - وَجَبَ قَبْلُهَا وَوَاوَا.
 فَلَاوُلُ: نَحْوُ قَضَوِ الرَّجُلُ.

سبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فتقول: بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فإن أصله مبيعون نقلت ضمة الياء للباء، وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي. ولذلك كان ديك عنده يحتمل أن أصله فعل وأن أصل معيشة مفعلة بالضم، أو الكسر فيها وعند الأخفش يتعين فيهما الكسر إذ لو كانا بالضم لقبيل درك ومعوشة.

قوله: (وواوَا اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوَا لضم ما قبلها، وتقدم واحدة في قوله: ويا كموقن. وسيأتي واحدة في قوله: وإن تكن عيناً الخ وواحدة في قوله: من لام فعلى الخ، والسبب في جميعها ضم ما قبلها إلا في الأخير كما سيأتي..

قوله: (أو من قبل تاء) أي أو ألفى لَام اسم من قبل تاء التائيث أو زيادتي فَعْلَانِ، وإنما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر لزم كون آخر الاسم المعرب واوَا بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فإذا بنيت من رمى اسماً كعضد لا تقل فيه: رمو لذلك تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول: رم كشج لأنه منقوص أما مع التاء فالواو غير آخر. ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيدته قوله: بل تكسر كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تُبَدَّل معها الياء واوَا لأنها في نية الانفصال فما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتوانى توائية فإن أصله توائياً بضم النون كتكاسلاً كسرت النون لما مر، واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها. أفاده في التوضيح، ويؤخذ منه تقييد الألف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيدته قول المتن: كذا إذا كسبعان صيره.

قوله: (كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم، وضم الدال، وأضاف التاء للباني لملاسته لأنه المتكلم بها.

قوله: (كذا إذا الخ) أي كذا ترد الياء إثر الضم واوَا إذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة، وضم الموحدة اسم موضع ونونه إما مفتوحة على لغة من يجري المثني المسمى به كسلمان في منعه الصرف للعلمية، والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الألف ولو سمي به صبان.

قوله: (كقضو الرجل) أي عند التعجب من قضائه فالمعنى ما أقضاه، وأصله قضى لأنه من: قضيت.

وَالثَّانِي: كَمَا إِذَا بَيَّنْتَ مِنْ رَمَى اسْمًا عَلَى وَزْنٍ مَقْدُرَةٍ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: مَرْمُوءَةٌ.
وَالثَّالِثُ: كَمَا إِذَا بَيَّنْتَ مِنْ رَمَى اسْمًا عَلَى وَزْنٍ سَبْعَانَ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: رَمُوان.
فَتَقْلُبُ الْيَاءَ وَآوًا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا.

٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَضَفَا فَذَلِكَ بِأَسْوَجَهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى
إِذَا وَقَعَتِ الْيَاءُ عَيْنًا لِصِفَةٍ، عَلَى وَزْنٍ فُعْلَى - جَارَ فِيهَا وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءِ.

وَالثَّانِي: إِنْقَاءُ الضَّمَّةِ؛ فَتَقْلُبُ الْيَاءَ وَآوًا، نَحْوُ: الضَّيْقَى، وَالْكَيْسَى، وَالضُّوقَى،
وَالْكُوسَى، وَهُمَا تَأْنِيْتُ الْأَضْيَقِ وَالْأَكْيَسِ.

قوله: (اسمًا كسبعان) أي اسمًا مفردًا موازنًا لذلك فتقول: رموانًا، وأصله رميان فقلبت الياء وآوًا
الضم ما قبلها لأن الألف والنون اللازمتين ليسا بأضعف من التاء اللازمة في تحصين الواو من الطرف
حتى لا يلحقها الإعلال لكن استشكله الموضح بأن ما قبلهما أعطى حكم الآخر المحض في نحو:
غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر. فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر.

قوله: (إذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عينًا لصفة الخ، اعلم أن فُعْلَى بالضم إن كان
اسمًا محضًا أو صفة جارية مجرى الأسماء وجب قلب الياء فيها وآوًا للضممة قبلها فالأول كطوبى
مصدرًا لطاب، أو اسمًا لشجرة في الجنة، وأصلها طيبي لأنها من طاب يطيب. والثاني كطوبى
وكوسى وخورى بالمعجمة والراء أسماء تفضيل مؤنثات أطيبي وأكيس، وأخير فاصلها: طيبي
وخيري وكيسى من الكيس بفتحتين. وهو الفطنة، والدليل على جريان هذه الصفات مجرى
الأسماء إيلاؤها العوامل، وعدم جريانها على موصوف. وأن أفعال التفضيل يجمع على أفاعِل
كالاسم المحض فيقال: أفضل وأفاضل. كما يقال في أفاكل اسم الرعدة أفاكل فدل على أنه جار
مجرى الأسماء فإن كانت بعلَى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدراً وجب قلب الضمة
كسرة لتسلم الياء فرقاً بين الصفة والاسم، ولم يسمع من ذلك إلا قسمة ضيزى أي جائزة ومشية
حيكى بالحاء المهملة، ثم كاف أي يتحرك فيها المنكبان كالحائك فأصلهما ضيزى، وحيكى
بالضم، إذا علمت ذلك فكلام الناظم مخالف للنحويين لأن مراده بفُعْلَى ووضفاً ما جرى مجرى
الأسماء كالطوبى والكوسى، وجوز فيه القلب وعدمه ونص على أنهما مسموعان مع أن النحويين
جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالأسماء المحضة، وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره. ويدخل
في قوله: وضفاً الصفة المحضة فمقتضاه جواز الوجهين فيها مع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان
الأوفق بمراده أن يقول:

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى أَفْعَلَا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

والله أعلم.

فصل

٩٦٤ - مِنْ لَامٍ فَعَلَى أَسْمَاءٍ أَوَّلُ الْوَاوِ بَدَلُ يَاءٍ، كَتَقَوَّى، غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلِ
تُبْدَلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لَامٍ أَسْمَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَى، نَحْوُ: تَقَوَّى، وَأَصْلُهُ تَقَيَّا؛ لِأَنَّهُ مِنْ
تَقَيَّتْ - فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَى صِفَةً لَمْ تُبْدَلِ الْيَاءُ وَآوَا، نَحْوُ: صَدِيَا وَخَزَيَا، وَمِثْلُ تَقَوَّى: فَتَوَّى -
بِمَعْنَى الْفَتْيَا، وَبَقَوَّى - بِمَعْنَى الْبُقْيَا.
وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «غَالِباً» مِمَّا لَمْ تُبْدَلِ الْيَاءُ فِيهِ وَآوَا وَهِيَ لَامٌ أَسْمَ عَلَى فَعَلَى كَقَوْلِهِمْ
لِلرَّائِحَةِ: رَيَّا.

فصل

قوله: (من لام فعلى) متعلق بأتى واسماً حال من فعلى بالفتح، وبدل حال من الواو وياء
مضاف إليه وذا اسم إشارة فاعل جا بالقصر والبدل بدل منه أو بيان له، وغالباً متعلق بجا لا بأتى
ليكون لذكره بعده فائدة التقييد بالغلبة، وإلا كان تكراراً وأشار بذلك إلى أن عدم الإبدال شاذ كما
صرح به في شرح الكافية وهو ما عليه سيبويه والجمهور. وعكس في التسهيل فحكم بشذوذ
الإبدال في: تقوى ونحوها وبأن ربا الآتي قياسى.

قوله: (تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء وآوَا إنما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها
وعدم ضم ما قبلها فرقاً بين الاسم والصفة، وخصوه بالاسم لأنه لخفته أحمل للثقل، وهذا الفرق
خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح وآوَا سلمت في الاسم كدعوى. والصفة كنشوى
مؤنث نشوان أي سكران كما هو مفهوم المتن.

قوله: (وأصله تقياً) أصله الأصيل وقياً لأنه من وقيت قلبت واوه تاءً كما في تراث ثم ياؤه
وآوَا كما في الشرح، ولا يضر اجتماع الإعلالين فيه لعدم تواليهما وهو غير منصرف لألف
التأنيث، ومن قرأ على تقوى بالتثنية جعلها للإلحاق بجعفر كآلف ترى.

قوله: (نحو صديا وخزيا) مؤنثا صديان كعطشان وزناً ومعنى، وخزيان بوزنه من خزى
يخزي بالمعجمة، والزاي كفرح يفرح أي ذل.

قوله: (فتوى) بفتح الفاء اسم لما يجيبك به المفتي، وأصلها بالياء لأنه من: أفتيت، وقوله:
الفتيا أي بالضم. وكذا البقيا بعده.

قوله: (بقوى) اسم من بقي بمعنى دام.

قوله: (كقولهم للرائحة ربا) ومثلها سعيأ لمكان، وطغياً بمهملة فغين معجمة لولد البقرة
الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أي شاذة كما صرح به الناظم، وولده. وخرج بذلك يا من
الري فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بأن النحويين قالوا في ربا إنها صفة غلبت عليها الاسمى،

٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فَعُلَى وَصَفًا وَكَوْنٌ قُضِيَ نَادِرًا لَا يَحْتَمَى
أَيُّ: تُبَدِّلُ الْوَاوَ لَامًا لِفَعْلَى وَصَفًا، يَاءٌ، نَحْوُ: الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَشَذَّ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ:
الْقُضْوَى؛ فَإِنْ كَانَ فَعْلَى اسْمًا سَلِمَتِ الْوَاوُ، كَحَزْوَى.

والأصل رائحة يا أي مملوءة طيباً. وفي الصحاح يقال: امرأة رِيًّا لم تبدل ياءه لأنه صفة اهـ. ولو سلمنا اسميته فعدم القلب لمانع وهو أنه لو قيل: ريوأ عملاً بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملاً بما في الفصل الآتي، أو ندعي فيها إجراء القاعدتين. وأما سعيًا فتحتمل أنه نقل من الصفة إلى العلمية فاستصحب أصله. وأما طغياً فالأكثر فيه ضم الطاء فلعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم، ولا شذوذ، أفاده الموضح وغيره.

قوله: (بالعكس) حال من لام، ووصفاً حال من فعلى بالضم أي أن لام فعلى هذه إن كانت واواً قلبت ياء في الصفة تخفيفاً لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لأنه أخف منها على عكس فعلى بالفتح، ومفهومه أن لامها إن كانت ياء سلمت في الاسم كالفُتْيَا بالضم، والصفة كالقضيا مؤنث الأفضى بالضاد المعجمة، وهو كذلك لأنهم لم يفرقوا في اليائي من هذا بين الاسم والصفة. كما لم يفرقوا بينهما في الواوي من الأول اهـ أشموني.

قوله: (أي تبدل الواو الياء) هذا خامس موضع لإبدالها ياء كما مر.

قوله: (نحو الدنيا والعليا) أصلهما الدُّنْوَ والعُلُوَا من الدُّنْوِ والعُلُوِّ قلبت الواو ياءً، والمراد الدنيا الواقعة في قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ الدُّنْيَا﴾ [فصلت: ١٢] ﴿الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ١٠٩] لا مقابل الآخرة فإن قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيتها.

قوله: (ورشد) أي قياساً لا استعمالاً فإنه كثير في كلامهم وورد في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُضْوَى﴾ [الأنفال: ٤٢] تَبَّ به على الأصل.

قوله: (أهل الحجاز) أي دون تميم فإنهم يقولون القصيا على القياس.

قوله: (فإن كانت فعلى اسماً سلمت الواو الياء) قال المصنف: هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة، وهو عكس ما عليه أئمة التصريف لأنهم يقلبون في الاسم دون الصفة، ويجعلون حَزْوَى شاذاً وهذا لا دليل عليه.

قوله: (كحزوى) بضم المهملة فزاي موضع بالحجاز عنه ذو الرمة بقوله:

أَدَارًا بِحَزْوَى هَجَبٍ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

وإنما نصب داراً لوصفه بحزوى قبل النداء فاشبهه المضاف على حد: يا عظيماً يرجى لكل عظيم، ويرفض بفتح الفاء وشد الضاد المعجمة أي يسيل بعضه في إثر بعض، ويتفرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحيراً يجيء ويذهب والله أعلم.

فصل

٩٢٦ - إِنْ يَسْكُنَ السَّابِقُ مِنْ وَائِ رِيَا وَأَصْلًا وَمِنْ عَرُوضٍ عَرِيَا

٩٢٧ - فَيَسَاءُ الْوَاوُ أَفْلَسِبَنَّ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، وَكَانَ سُكُونُهَا أَصْلِيًّا - أَبْدَلَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ» - وَالْأَصْلُ سَيَوْدٌ وَمَيَوْتُ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ؛ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، فَصَارَ سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ.

فَإِنْ كَانَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِي كَلِمَتَيْنِ لَمْ يُؤَثَّرْ ذَلِكَ، نَحْوُ: يُعْطِي وَاقِدٌ، وَكَذَا إِنْ عَرَضَتْ

فصل

قوله: (والتصلا) أي بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كمسلمي، فأفاد شرطين.

قوله: (ومن عروض عرياً) المتبادر من الشرح، أولاً إرجاع ضمير عري لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى إرجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتاً وسكوناً ففيه شرطان كما في التوضيح، ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فالف عرياً للإطلاق، وقضية ما ذكر أن الثاني منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفي. وخامس الشروط في هذا البيت قوله: أن يسكن النخ.

قوله: (أبدلت الواو ياء) أي تخفيفاً، وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطي. ولي مصدرا طويت ولويت وكمسلمي، والأصل طوى ولوى ومسلموي فعل به ما ذكر، وقلبت ضمة الميم في مسلمي كسرة لمناسبة الياء.

قوله: (والأصل سيورد وميروت) أي من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فَيُعِلْ بكسر العين عند البصريين، وبالفتح عند البغداديين كضيغم، وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها ثم أعلّ وأدغم لأن فيعل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل. ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما ليس في الصحيح كفعله بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على أنه أصلهما. ولا حاجة للتحويل على أنه يقال: ليس المكسور موجوداً في الصحيح حتى ينقل إليه المعتل، ولو يجعل وزنهما فَعِلْ بتقديم العين لأنه غير موجود في كلامهم ووجد من الأول ضيغم، وصيرف وإن كانا بالفتح.

قوله: (لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون.

قوله: (وكذا إن عرضت الياء والواو) أي عرض السابق منهما للسكون بأن عرضت ذاته

الياء أو الواو للسكون كَقَوْلِكَ فِي رُؤْيَا: «رُؤْيَا» وَفِي «قُؤْيَا»: «قُؤْيَا». وَشَدَّ التَّضْحِيحُ فِي قَوْلِهِمْ: «يَوْمَ أَيُّومٍ» وَشَدَّ - أَيْضاً - إِبْدَالُ الْيَاءِ وَآوًا فِي قَوْلِهِمْ: «عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً».

٩٦٨ - مِنْ يَاءٍ آوٍ وَآوٍ يَتَخَرِّبُكِ أَصْلٌ أَلِفًا أَبْدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ
٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَنَ كَفَتْ إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يُكْفَتْ
٩٧٠ - إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ
إِذَا وَقَعَتِ الْوَائُ وَالْيَاءُ مُتَّحِرَكَةً بَعْدَ فَتْحَةٍ قُلِبَتْ أَلِفًا، نَحْوُ: قَالَ وَبَاعَ، أَصْلُهُمَا قَوْلٌ وَبَيْعٌ، فَقُلِبَتْ الْوَائُ وَالْيَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

كروية أصلها بالهمز أبدلت واواً لضم ما قبلها وكذا نحو: بويع واوه بدل من ألف بايع، وياء ديوان بدل من الواو الأولى في وان بالتشديد أو عرض سكونه فقط كقوي فعل ماض بسكون الواو مخففاً من كسرهما كما يخفف نحو: علم بسكون ثانية فلا إبدال في ذلك كله، وكذا إن تحرك السابق كطويل وتَمَيُّور.

قوله: (يوم وأيوم) أي كثير الشدة، ومثله ضيئون للسنور الذكر، وعوى الكلب كرمى عوية فهذه صحت مع إستيفائها الشروط شذوذاً، وقياسها أيم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذ الإبدال مع فقد بعض الشروط في قراءة بعضهم إن كنتم للريا تعبرون بشد الياء وأصلها بالهمز كما مر فأبدلت واواً ثم ياء وكما شذ إبدال الياء واواً في قولهم: عوى عوةً.

قوله: (أصل) ضبطه المعرب بالبناء للمجهول، واختار الصبان ضبطه ككرم مبنياً للفاعل بمعنى تأصل قال، ورأيته منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ المصنف وهو وإن كان يلزم عليه عيب السناد أولى لأننا لم نجد في القاموس ولا غيره فعلاً متعدياً من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول. اهـ ولك أن تفر من بشاعة القافية حينئذ بجعله اسم فاعل بوزن حذر، وأصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة، أو تجريه على مذهب من يجوز بناء اللازم للمجهول.

قوله: (ألفاً أبدل) بنقل حركة همزة أبدل إلى تنوين ألفاً لأنها همزة قطع وهذا شروع في إبدال الألف من أختيها: الواو والياء ولهذا الإبدال عشرة شروط كلها في المتن منها في هذه الأبيات خمسة كما ستعلمه.

قوله: (إن حرك التالي) أي الحرف الذي يتلو الواو، أو الياء.

قوله: (كف) أي منع إعلال غير اللام أي إعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة، أي لام ثانية بأن يقعا عيناً أو لاماً أولى.

قوله: (متحركة بعد فتحة) هذان شرطان خرج بالأول نحو: القول والبيع مما لم يتحرك،

هَذَا إِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهُمَا أَصْلِيَّةً؛ فَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً لَمْ يُعْتَدَ بِهَا كَجَبَلٍ وَتَوَمٍ - أَصْلُهُمَا جَبَلٌ وَتَوَامٌ، ثِقَلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَصَارَ جَبَلًا وَتَوَامًا.

فَلَوْ سَكَنَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَلَمْ تَكُنْ لَامًا وَجَبَ التَّضْحِيحُ، نَحْوُ: بَيَّانٌ وَطَوِيلٌ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَامًا وَجَبَ الْإِعْلَالُ، مَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ بَعْدَهُمَا أَلْفًا أَوْ يَاءً مُشَدَّدةً - كَرَمِيًّا وَعَلَوِيًّا، وَذَلِكَ نَحْوُ: يَخْشَوْنَ - أَصْلُهُ يَخْشَيُونَ فَقَلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ؛ لِاتِّفَاقِهَا سَاكِنَةً مَعَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ.

٩٧١ - وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَقَعَلًا ذَا أَفْضَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَخْوَلًا

وبالثاني نحو حيل وعوض، وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها، وتأصل الحركة كما بينه الشرح، واتصالهما رابع كما في المتن. ولم يبينه الشرح وذلك بأن يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو: إن أحمد وجد يزيد، ونحو: تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس.

قوله: (كَجَبَلٍ) بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع، وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحد التوأمين، وهما الولدان في بطن، وأصلهما جَبَلٌ، وَتَوَامٌ كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الإبدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل.

قوله: (فلو سكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أي، ومحل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ.

قوله: (وجب التضحيح) أي لثلاث يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفاً كبيان أو غيرها كطويل وغُيُورٌ وَخُورَتْقٌ.

قوله: (كرميا الخ) مثال للنفي الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفاً أو ياءً مشددة، وإنما صحح ذلك لثلاث يجتمع ألفان في رميا، وحذف أحدهما يلبس بالمفرد، وحمل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه. ولأن ياء النسب في علوي تقتضي إبدال الألف واواً كما مر فكيف تبدل الواو معها ألفاً.

قوله: (وذلك) أي سكون ما بعد اللام الذي لا يمنع إعلالها لكونه ليس ألفاً، ولا ياءً مشددة نحو: يَخْشَوْنَ الخ.

قوله: (وصح عين فعل) بفتحيتين وَقَعَلًا بفتح فكسر، وذا أفعل حال من الثاني، وأشار بذلك إلى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عيناً لفعل وصفه على أفعل ولا عيناً لمصدره.

قوله: (كأغيد) من الغيد كالفرح وهو نعومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة.

كُلُّ فِعْلٍ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ عَيْنُهُ التَّصْحِيحُ، نَحْوُ: عَوَرَ فَهُوَ
أَعْوَرَ، وَهَيْفَ فَهُوَ أَهْيَفَ، وَغَيْدَ فَهُوَ أَغْيَدَ، وَحَوَلَ فَهُوَ أَحْوَلَ. وَحُمِلَ الْمَصْدَرُ عَلَى فِعْلِهِ،
نَحْوُ: هَيْفَ وَغَيْدَ وَعَوَرَ وَحَوَلَ.

٩٧٢ - وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
إِذَا كَانَ أَفْتَعَلَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ فَحَقُّهُ أَنْ تُبَدَلَ عَيْنُهُ أَلِفًا - نَحْوُ: اِغْتَادَ وَارْتَادَ - لِتَحَرُّكِهَا وَإِنْفِتَاحِ
مَا قَبْلَهَا؛ فَإِنْ أَبَانَ أَفْتَعَلَ مَعْنَى تَفَاعَلَ - وَهُوَ الْاِشْتِرَاكُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ - حُمِلَ عَلَيْهِ فِي
التَّصْحِيحِ إِنْ كَانَ وَآوِيًا، نَحْوُ: اشْتَوَرُوا؛ فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً وَجِبَ إِغْلَالُهَا، نَحْوُ: ابْتَاغُوا،
وَاسْتَأْفُوا - أَيُّ: تَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ.

٩٧٣ - وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِغْلَالِ اسْتَحَقَّ صُحِّحَ أَوَّلُ، وَعَكُسَ قَدْ يَحِقُّ
إِذَا كَانَ فِي كَلِمَةٍ حَرْفًا عِلَّةً، كُلُّ وَاحِدٍ مُتَحَرِّكٌ، مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهُ - لَمْ يَجْزُ إِغْلَالُهُمَا مَعًا؛
لِثَلَا يَتَوَالَى فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِغْلَالَانِ؛ فَيَجِبُ إِغْلَالُ أَحَدِهِمَا وَتَصْحِيحُ الْآخَرِ، وَالْأَحَقُّ مِنْهُمَا

قوله: (كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو
خلقة أو وصف ظاهر في البدن كسود وعور وحول وغيد، فهو أسود وأعور وأحول وأغيد، وإنما
صحت عين هذا الفعل حملاً على ما هو بمعناه وهو أفعل بشد اللام كاعور وأحول لأن عينه
صحت لسكون ما قبلها، وما بعدها فحمل هذا عليه، وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل
الذي وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فإنه يعل كفعل بالفتح والضم.

قوله: (وإن يبين) بكسر الموحدة مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي
يشترط لإغلال عين افتعل إن كانت واواً أن لا يكون بمعنى التفاعل، وإلا سلمت فإن كانت ياء
أُعِلَّتْ مطلقاً.

قوله: (إرتاد) بالراء والمثناة فوق أي طلب.

قوله: (فإن أبان الخ) مقابل لمحذوف أي محل وجوب الإبدال إن لم يكن بمعنى التفاعل
فإن أبان الخ.

قوله: (حمل عليه) أي لأن تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا
بمعناه حمل عليه، واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الألف بخلاف الياء فإنها شبيهة بها فأعلت.

قوله: (ذا الإغلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها، واستحق بكسر الحاء ماض مجهول
وهذا شرط تاسع.

قوله: (حرفاً علةً) أي واوان أو يآآن أو مختلفان.

قوله: (لثلا يتوالى إعلالان) أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لإجحافه، أما مع الفاصل فجائز

بِالإِغْلَالِ الثَّانِي، نَحْوُ: الْحَيَا وَالْهَوَى، وَالْأَضْلُ حَيِّيٌّ وَهَوِيٌّ، فَوُجِدَ فِي كُلِّ مِنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ سَبَبُ الإِغْلَالِ؛ فَعَمِلَ بِهِ فِي اللَّامِ وَحَدَّهَا لِكُونِهَا طَرَفًا، وَالْأَطْرَافُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ. وَشَدَّ إِغْلَالُ الْعَيْنِ وَتَضَحِيحُ اللَّامِ نَحْوُ: «غَايَةٌ».

٩٧٤ - وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا إِذَا كَانَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَآوًا، مُتَحَرِّكَةً، مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ مُتَحَرِّكَةً مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ فِي آخِرِهَا زِيَادَةٌ تَخُصُّ الْأِسْمَ - لَمْ يَجْزْ قَلْبُهَا أَلْفًا، بَلْ يَجِبُ تَضَحِيحُهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ:

نحو: يفون إذ أصله يوفيون ولا يرد تواليهما في ماء وشاء، وترى من الرؤية لأنها شاذة عن القياس على أنه قيد في شرح الكافية منع توالي الإعلالين بكونهما من جنس واحد أما إذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ.

قوله: (والأحق منهما بالإعلال الثاني) أي لأن الطرف محل التغيير.

قوله: (نحو الحيا) أي بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر، وهو ميل النفس إلى الشيء، وشاع في المذموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لأن عينه لا تستحق الإعلال لمنعه بالألف الساكنة بعدها، والحيا مثال لاجتماع ياءين لأنه من حييت، والهوى للواو والياء لأنه من هويت، ومثال الواوين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى إذا أسود فلامه واو كعينه لقولهم في تثنيته: حووان، وفي جمع أحوى حُوْ بالضم والتشديد، وكذلك قوى أصله بواوين من القوة.

قوله: (نحو غاية) مثلها راية، وكذا آية عند الخليل فأصلها غيبة وريبة وأيبة قلبت الياء الأولى ألفاً شذوذاً إذ القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل: وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل: أعلت الثانية فصار آية كنواة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات، وقيل: أصلها أيبة بضم الأولى كسمرة، وقيل: أيبة كنبقة فاعلاً لها على القياس لأن الثانية لا تستحق الإعلال لعدم فتح ما قبلها، وقيل: أيبة كفاعلة أو آية بشد الياء، وكلها مردودة كما في التصريح.

قوله: (ما آخره) بالنصب ظرف لزيد، وما يخص نائب فاعله، والجملة صلة ما الأولى، و: أن يسلم فاعل بواجب الواقع خبراً عن عين أي، وعين اللفظ الذي زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها، وهذا عاشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء، والواو عيناً لما في آخره زيادة تختص بالاسم.

قوله: (نحو جولان) مصدر جال يجول وهيمان مصدر هام يهيم، وإنما سلمت عينهما لأن زيادة الألف والنون في آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذي هو الأصل في الإعلال لأنهما لا يلحقانه أصلاً، ومثلهما الألف المقصورة عند سببويه لاختصاصها بالاسم، ولذلك صحت عين صوري

«جَوْلَانِ، وَهَيْمَان» وَشَذَّ «مَاهَان، وَدَارَان».

٩٧٥ - وَقَبْلَ يَا أَقْلِبَ مِيمَا الثُّونَ، إِذَا كَانَ مُسَكِّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذَا

لَمَّا كَانَ الثُّطُيُّ بِالثُّونِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ عَسِراً وَجَبَ قَلْبُ الثُّونِ مِيمًا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ، وَيَجْمَعُهُمَا قَوْلُهُ: «مَنْ بَتَّ أَنْبَذَا» أَيُّ: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقَاهُ عَنْ بَالِكَ وَأَطْرَحَهُ، وَأَلِفُ «أَنْبَذَا» مُبَدَّلَةٌ مِنْ يُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ.

فصل

٩٧٦ - لِسَاكِنِ صَحَّ أَنْقَلِ الشَّحْرِيكَ.....

بفتحات اسم ماء، وحمارحيدى بوزنه أن يحيد عن ظله لنشاطه، وحكم الأخفش بشذوذ هذين لأن الألف وإن اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لألف الاثنين كضرباً فلا تمنع الإعلال، كما لا تمنعه التاء اتفاقاً لأنها وإن اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها للاسم مباينة الفعل، وذلك نحو: قَالَةَ وَبَاعَةَ جَمْعِي قَائِلٍ وَيَائِعٍ، والأصل قَوْلُهُ وَبَيْعُهُ ككلمة وشذ تصحيح حَوَكة وَخَوَنة جَمْعِي حَاثِكٍ وَخَائِنٍ.

قوله: (وشذ ماهان وداران) وقياسهما موهان ودوران لأن أصلهما تثنية ماء ودار، وفي نسخ هامان بتقديم الهاء، وقياسه هيمان لكن قيل إن هامان وداران أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ.

قوله: (وقبل يا إلخ) هذا البيت دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من إبدال حرف العلة فالأولى ذكره مع التاء والطاء والذال لاتفاق الكل في أنها غير علة، أو إفراده بفصل كما فعله الموضح، والحاصل أن المصنف بيّن فيما مر إبدال الهمزة وحروف العلة الذي لا يتوقف على نقل الحركة وذكر في الفصل الآتي إبدالها المتوقف على النقل، ثم بيّن باقي حروف الإبدال في فصل ذو اللين إلخ فكان الأولى تأخير الميم مع ذلك.

قوله: (ميمًا) مفعول ثان لا قلب، والنون مفعوله الأول، واسم كان يعود للنون، والأولى التعبير بالإبدال لما مر أول الباب إلا أن يقال: لاحظ اصطلاح القراء في تسميتهم هذا العمل إقلاباً.

قوله: (المنفصلة) أي عن الباء بأن كانتا من كلمتين، ودخل في النون الساكنة المنفصلة التثنية نحو: مؤمن بالله وتبدل الميم أيضاً من الواو في فم، ومن النون المتحركة شذوذاً كقولهم في البنان أي الأصابع: البنان والله أعلم.

فصل في النقل

وفيه أربع مسائل ذكر الأولى في قوله: لساكين صح إلخ. والثانية: قوله: ومثل فعل إلخ.

..... مِنْ ذِي لَيْسِنَ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَبْنٍ
 إِذَا كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ يَاءً أَوْ وَاوًا مُتَحَرِّكَةً، وَكَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا صَحِيحًا - وَجَبَ ثَقُلُ حَرَكَةِ
 الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، نَحْوُ: يَبِينُ وَيَقُومُ، وَالْأَصْلُ يَبِينُ وَيَقُومُ - يَكْسِرُ الْيَاءَ، وَضَمَّ الْوَائِ -
 فَثَقُلَتْ حَرَكَتُهُمَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا - وَهُوَ الْبَاءُ، وَالْقَافُ - وَكَذَلِكَ فِي «أَبْنٍ».
 فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ غَيْرَ صَحِيحٍ لَمْ تُثَقِّلِ الْحَرَكَةُ، نَحْوُ: بَايَعَ وَيَبْنِ وَعَوَّقَ.

والثالثة: وألف الأفعال إلخ. والرابعة: وما لأفعال إلخ وبعد النقل في المسائل الأربع يجب إبقاء
 الحرف المعتل ساكناً إن جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو: يبين ويقوم، والأوجب
 قلبه من جنسها كيخاف ويخيف أصلهما يَخُوفٌ كَيَذْهَبُ، وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ نقلت فتحة الأول،
 وكسرة الثاني إلى الخاء ثم قلبت الواو ألفاً في الأول لتجانس الفتحة قبلها، وياء في الثاني لسكونها
 إثر كسرة.

قوله: (من ذي لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة،
 والمشهور اختصاصه بالساكين منها مطلقاً، وأما المد فهو الساكن بعد حركة تجانسه، وأما العلة
 فعامة، ومثل ذي اللين فيما ذكر الهمزة.

قوله: (وجب نقل حركة العين إلخ) أي لثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وإن
 سكن ما قبلهما للزومها بخلافها في: دلو وظبي لأنها حركة إعراب لا تلزم مع أن الاسم أخف من
 الفعل كما استثقلت الفتحة في: معديكرب دون قاض للزومها مع كون المركب ثقيلاً يحتاج
 للتخفيف.

قوله: (نحو يبين) إما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فأصله كيضرب، أو بضمها مضارع أبان
 فأصله كيكرم وكلٌ صحيح.

قوله: (وكذلك فعل في أبْن) فأصله أبين كاكرم نقلت كسرة الياء إلى الباء، ثم حذفت
 للساكين.

قوله: (غير صحيح) دخل في الهمزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة فلا ثقل في
 نحو: يأيس كيعلّم مضارع أيس لأن الهمزة معرضة للإعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً، والألف لا ينقل
 إليها لعدم قبولها الحركة، ولذا لم ينقل في نحو: بايع وقاول، وأما عدم النقل في يَبْنِ وعَوَّقَ بشد
 الياء والواو مع تحرك عينهما بناء على أن أول المضاعفين هو الزائد فلأنه يلزم عليه قلب المنقول
 إليه ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فيلتقي ساكنان فإن حذف الأول قلت: بين، وعوق بالسكون، أو
 الثاني قلت: بان وعاق، وفي ذلك إلباس صيغة بأخرى فترك أما على أن الثاني من المضاعفين هو
 الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح، وتبعه الحواشي وفيه أن المنقول إليه لعروض
 حركته لا يصلح لقلبه ألفاً كما علم من قوله: بتحريك أصل، فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في
 الأصل، وانفتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضاً مُلْبَسٌ بصيغة الاسم فترك.

٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَاسِبِيضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَلًا
أَيُّ: إِنَّمَا تُنْقَلُ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ لِلتَّعَجُّبِ، أَوْ
مُضَاعَفًا، أَوْ مُعْتَلًّا اللَّامُ؛ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تُنْقَلُ، نَحْوُ: مَا أَبَيَّنَ الشَّيْءَ وَأَبَيَّنَ بِهِ، وَمَا أَقْوَمَهُ
وَأَقْوَمَ بِهِ، وَنَحْوُ: ابْيَضَّ وَأَسْوَدَّ، وَنَحْوُ: أَهْوَى.

٩٧٨ - وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ
يَعْنِي أَنَّهُ يُثَبِّتُ لِلْاسْمِ الَّذِي يُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ - فِي زِيَادَتِهِ فَقَطُّ، أَوْ فِي وَزْنِهِ فَقَطُّ - مِنَ
الْإِعْلَالِ بِالثَّقَلِ مَا يَثْبُتُ لِلْفِعْلِ.

فَالَّذِي أَشَبَّهَ الْمُضَارِعَ فِي زِيَادَتِهِ فَقَطُّ تَبِيعٌ، وَهُوَ مِثَالُ تَحْلِيٍّ مِنَ الْبَيْعِ، الْأَصْلُ تَبِيعٌ -
يَكْسِرُ النَّاءَ وَسُكُونُ الْبَاءِ - فَثَقُلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْبَاءِ فَصَارَ تَبِيعٌ.
وَالَّذِي أَشَبَّهَ الْمُضَارِعَ فِي وَزْنِهِ فَقَطُّ مَقَامٌ، وَالْأَصْلُ مَقُومٌ؛ فَثَقُلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ،
ثُمَّ قُلِبَتْ الْوَاوُ أَلِفًا لِمُجَانَسَةِ الْفَتْحَةِ.

قوله: (بلام عللا) أي حكم بأن لامة حرف علة قال ابن غازي: وإنما زاد ذلك مع علمه من
قوله أهوى ليشمل غير أفعل كاستهوى.

قوله: (للتعجب) أي لأن ما أفعله يشبه أفعل التفضيل في الوزن، والدلالة على المزية وهو
لا يعمل لما سيأتي فكذا شبهه، وحمل أفعل به عليه.

قوله: (نحو اببيض واسود) بشد آخرهما لأنه لو نقلت حركة عينه لفائه لوجب قلبها ألفاً
لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باضً وسادً
بالتشديد فيلتنس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة، ومن السد تصریح.

قوله: (ونحو أهوى) أي لثلاث يتوالى فيه إعلالان في اللام والعين.

قوله: (وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بأن يشبهه في الوزن فقط، أو الزيادة
فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لثلاث يتوهم أنه فعل، وكذا لو باينه
فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الأصل في الإعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع، أو القول اسماً
على مثال تضرب قلت: تبع، وتقول بكسر الباء والواو لثلاث يلبس بالفعل لو نقلته، وأما يزيد علماً
فمنقول بعد إعلاله كما سيأتي.

قوله: (في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة.

قوله: (تبيع) بكسر الفوقية الموحدة وسكون التحتية.

قوله: (وهو مثال تحلي) أي اسم مبني من البيع على مثاله، وليس المراد به تبع البقر وهو
ابن سنة منها لأن هذا فاعل من التبع أي يتبع أمه في المرعى، فتاؤه أصلية، ومفتوحة لا مكسبة.

فَإِنْ أَشْبَهُهُ فِي الزِّيَادَةِ وَالزَّيْنَةِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنقُولًا مِنْ فِعْلٍ، أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ مَنقُولًا مِنْهُ أُعِلَّ كَزَيْدٍ، وَإِلَّا صَحَّ كَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ.

٩٧٩ - وَمِفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

٩٨٠ - أَرِزْلُ لِيَذَا الْإِغْلَالِ، وَالْتَا الزَّمَّ عَوَضٌ، وَحَذَفُهَا بِالسُّنْقِلِ رُبَّمَا عَرَضُ

لَمَّا كَانَ مِفْعَالٌ غَيْرَ مُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ اسْتَحَقَّ التَّصْحِيحَ كِمَسْوَاكِ، وَحُمِلَ أَيْضًا مِفْعَلٌ عَلَيْهِ؛ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى، فَصَحَّحَ كَمَا صَحَّحَ مِفْعَالٌ كِمَقُولٍ وَمِقْوَالٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَرِزْلُ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى أَنَّ الْمَضْمَرَّ إِذَا كَانَ عَلَى

وَيَحْلِيءُ بِكسر التاء الفوقية، وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الأديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره.

قوله: (من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذاً من بيع وهو مصدر باع، ولو بنيت على مثال تحليء من القول قلت: تقيل بكسرتين، والأصل تقول نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ياء لسكونها إثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله، وفيه وسَمَ امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لأن تفعلاً بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل، وكذا تفعّل بضمهما فيعلُّ ما وازنهما من الأسماء.

قوله: (مقام) أي بفتح الميم فأصله مقوم كيعلّم المبنى للفاعل، أو بضمها كالمبني للمفعول، وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالأسماء، وإنما صححوا نحو: مدين ومريم لأن ميمه أصلية فوزنه فعّل لا مفعّل.

قوله: (أعلا كزید) أي استصحب إعلاله لأنه إنما يعلُّ قبل النقل لا بعده.

قوله: (ومفعّل) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال، وهذا محترز قوله: ضاهى مضارعاً، على ما سيأتي.

قوله: (عوض) حال من التاء، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

قوله: (بالنقل) أي السماع متعلق بعرض، والباء للملابسة.

قوله: (وحمل مفعّل الخ) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه إن مفعلاً يستحق الإعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط إذ هو كتعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعال في التصحيح لشبهه به لفظاً إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، ومعنى لأن كلاً اسم آلة كمخيط ومخياط، أو صيغة مبالغة كمقول ومقوال، ولم يعكس لأصالة التصحيح، وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحليء من البيع لشبهه بتحسب، أو تضرب في تلك اللغة وزناً وزيادة، وهو ممنوع. والظاهر أن تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلاً إذ كسر حرف

وَزَيْنَ إِفْعَالٍ أَوْ اسْتِفْعَالٍ، وَكَانَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ، فَإِنَّ أَلْفَهُ تُحَذَفُ لِاتِّقَائِهَا سَاكِنَةً مَعَ الْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ عَيْنِ الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ، وَأَصْلُهُ إِقَوَامٌ وَاسْتِقَوَامٌ، فَتَقِلَّتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، وَقَلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِمُجَانَسَةِ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا، فَالْتَقَى أَلْفَانِ، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا، ثُمَّ عُوِضَ مِنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَصَارَ إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ، وَقَدْ تُحَذَفُ هَذِهِ التَّاءُ كَقَوْلِهِمْ: أَجَابَ إِجَابًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾.

٩٨١ - وَمَا لِإِفْعَالٍ - مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ نَقْلِ - فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا فَمِنْ

٩٨٢ - نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، وَنَدَرَ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اسْتَهْزَ

إِذَا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ - بِالْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ - وَجَبَ فِيهِ مَا وَجَبَ فِي إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ مِنَ النَّقْلِ وَالْحَذْفِ، فَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنْ بَاعَ وَقَالَ: «مَبِيعٌ وَمَقُولٌ» وَالْأَصْلُ مَبِيعُوقٌ وَمَقُوقٌ، فَتَقِلَّتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْعَيْنُ، وَوَاوُ مَفْعُولٍ، فَحُذِفَتْ

المضارعة قليل لا يلتفت إليه أو لأنه مقصور من مفعال كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو لا أنه محمول عليه، ثم على تسليم ما قاله لا يستحق الإعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط.

قوله: (فإن ألفه تحذف إلخ) أفاد كالمتن أن المحذوف هو الألف الثانية، وهو الصحيح لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف، ولذا قال: وألف الإفعال إلخ. وقيل هي بدل العين لأن بدلها يحذف كثيراً في غير هذا، ولأن تعويض التاء لم يعهد في غير الأصول.

قوله: (وقلبت الواو ألفاً إلخ) لا يرد أن شرط قلب العين ألفاً أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله: وإن سكن كف إلخ، لأن محل ذلك فيما إعلاله بالأصالة أما الأفعال والاستعمال فبالحمل على الفعل.

تنبیه: قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أغول إغوالاً وأغيمت السماء إغياماً واستحوذ استحوذاً، واستغيل الصبي استغياً أي شرب الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي توتى أو وهي حامل، وهذا شاذ عند النحاة، وقيل لغة فصيحة يقاس عليها.

قوله: (لمجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن.

قوله: (من النقل ومن حذف) أي دون التعويض بالتاء.

قوله: (مفعول) أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي، وقوله: به متعلق بقمن أي حقيق.

قوله: (فحذفت واو مفعول) أي عند سيبويه، وقال الأخفش عين الكلمة لأن واو مفعول

وَإِذَا مَفْعُولٌ، فَصَارَ مَبْعُوعٌ وَمَقُولٌ - وَكَانَ حَقٌّ مَبْعُوعٌ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: مَبْعُوعٌ، لَكِنْ قَلَبُوا الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِيَتَصَحَّ الْيَاءُ، وَتَدْرُ التَّصْحِيحُ فِيمَا عَيْنُهُ وَآوٌ، قَالُوا: تَوْبٌ مَضُوءٌ، وَالْقِيَّاسُ مَضُوءٌ، وَلَعْنَةُ تَمِيمٍ تَصْحِيحُ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ؛ فَيَقُولُونَ: مَبْعُوعٌ، وَمَخِيوْطٌ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَتَدْرُ تَصْحِيحُ ذِي الْوَائِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ».

جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف، ولأن المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني، وأجيب عن الأول بأنها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب في الزائد على الثلاثة كالمنتظر، وإنما العلامة الميم وجيء بالواو لرفضهم مفعلاً بالضم في الكلام إلا في مكرم ومعون ومهلك، ومالك بسكون الهمزة، وضم اللام بمعنى الرسالة، وعن الثاني بأن محل ما ذكر فيه إذا كان ثاني الساكنين صحيحاً كما مثله، وهما هنا معتلان تصريح، وقد يقال في الجواب الأول تسليم أنها جيء بها لمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ما جيء بها لأجله تقديرأ لأن وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعول بإثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الأخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف في نحو: مسوء بالهمزة إذا خففت فعند الأخفش يقال مسوء بشد الواو ولأن الهمزة إذا وقعت إثر واو زائدة لغير إلحاق خففت بقلبها واواً وإدغامها فيها وعند سيبويه مسوء بنقل حركة الهمزة إلى الواو ولكونها أصلية، ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خباء خب.

قوله: (فصار مبيع ومقول) أي بفتح الأول، وضم الثاني، وسكون الثالث.

قوله: (كان حق مبيع إلخ) أي لما مر في قوله: ووجب:

* إبدال واو بعد ضم من ألف *

ويا إلخ، من أنه يجب قلب الياء واواً لضم ما قبلها كموقن في ميقن إلا إذا وقعت عين جمع فإن الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كييض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومر أيضاً أن سيبويه يجعل الياء الواقعة عيناً لمفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وإن الأخفش يقلبها في المفرد مطلقاً سواء كانت فاء أو عيناً ويبقي الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة كسرة لتصح الياء لأنها عين مفرد أما على رأي الأخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل، والحذف مبوع فكسرت الفاء، وقلبت الواو ياء لثلاثا يتوهم أنه من ذوات الواو كمقول، وليس كسر الفاء لأجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه إبقاء الضم مع الياء الموجودة، ثم قلبها واواً فأولى إبقاؤه مع المعدومة وإنما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار، والحاصل أن ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف، والنقل وأما ذوات الياء كميع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأي الأخفش حذف العين، وقلب الضمة كسرة، ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصلتها فتدبر.

- ٩٨٣ - وَصَحِيحُ الْمَفْعُولِ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَغْلِيلَ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا إِذَا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنْ فِعْلِ مُعْتَلٍّ اللَّامِ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا بِالْيَاءِ أَوْ بِالْوَاوِ. فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا بِالْيَاءِ وَجَبَ إِغْلَالُهُ بِقَلْبٍ وَآوِ مَفْعُولِ يَاءٍ وَإِدْغَامُهَا فِي لَامِ الْكَلِمَةِ، نَحْوُ: مَرَمِي - وَالْأَصْلُ - مَرْمُوي، فَاجْتَمَعَتِ الْوَآوُ وَالْيَاءُ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ؛ فَقَلْبَتِ الْوَآوُ يَاءً وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ - وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكَرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا هُنَا لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا بِالْوَاوِ، فَلَا أَجُودُ التَّصْحِيحُ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ عَلَى فِعْلٍ، نَحْوُ: «مَعْدُو» مِنْ عَدَا، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «مِنْ نَحْوِ عَدَا»، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعِلُّ، فَيَقُولُ: مَعْدِي، فَإِنْ كَانَ الْوَآوِيُّ عَلَى فِعْلٍ، فَالْصَّحِيحُ الْإِغْلَالُ؛ نَحْوُ: «مَرَضِي» مِنْ رَضِيَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَزْجِعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾؛ وَالتَّصْحِيحُ قَلِيلٌ؛ نَحْوُ: مَرَضُو.
- ٩٨٤ - كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْمَفْعُولِ مِنْ ذِي الْوَآوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِي

قوله: (من نحو عدا) هو كل فعل واوي اللام مفتوح العين فخرج يائي اللام مطلقاً وواوياً مع كسر العين كرضي وقوي فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتي، وأما مضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازماً وذكر هذه المسألة هنا إنما هو باعتبار حذف واو مفعول وإن لم يكن فيه نقل كالأول.

قوله: (فالأجود التصحيح) أي حملاً على فعل الفاعل لكونه الأصل كعدا ودعا فإن واوه لا تقلب ياء وإن قلبت ألفاً إذ الأصل عدو ودعو.
قوله: (على فعل) أي بفتح فكسر.

قوله: (نحو معدي) أصله معدو بواوين؛ الأولى واو مفعول، والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حملاً على فعل المفعول لأن واوه تقلب لتطرفها إثر كسرة كدعا ثم الأولى لاجتماعها مع الياء ساكنة، ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء.

قوله: (نحو مرضي) أصله مرضو بواوين قلبت الثانية ياء حملاً على الفعل لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بني للفاعل، أو للمفعول، ثم الأولى لاجتماعها مع الياء إلخ وإنما كان الإغلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لأن موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته، ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوي العين وإلا تعين الإغلال كقوي فهو مقوي والأصل مقوو، قلبت الواو الأخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء إلخ. والحاصل أن واوي اللام إن كان مفتوح العين اختير في مفعوله التصحيح، أو مكسور العين غير واوياً اختير فيه الإغلال، أو واوياً وجب الإغلال.

قوله: (كذلك ذا وجهين إلخ) كذا ما حال من المفعول بضميتين أو صفة لمصدر محذوف أي جاء الفعول مجيئاً مثل ذاك وذا وجهين حال أيضاً منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه، ومن ذي الواو

إِذَا بُنِيَ اسْمٌ عَلَى فُعُولٍ، فَإِنْ كَانَ جَمْعاً، وَكَانَتْ لَامُهُ وَاوَاءً - جَارَ فِيهِ وَجْهَانِ: التَّصْحِيحُ، وَالْإِعْلَالُ، نَحْوُ: عُصِي وَدَلِي، فِي جَمْعِ عَصَا وَدَلَو، وَأَبُو، وَنَجُو، جَمَعَ أَبِ وَنَجُو، وَالْإِعْلَالُ أَجُودُ مِنَ التَّصْحِيحِ فِي الْجَمْعِ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَداً جَارَ فِيهِ وَجْهَانِ: الْإِعْلَالُ، وَالتَّصْحِيحُ، نَحْوُ: عَلَا غُلُوءاً، وَعَنَا عُتُوءاً وَيَقِلُّ الْإِعْلَالُ نَحْوُ: «قَسَا قَسِيّاً» - أَيِ قَسَوَهُ.

٩٨٥ - وَشَاعَ نَحْوُ نُسِمَ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نُسَامٍ شُدُوذُهُ نُسَمِي إِذَا كَانَ فَعْلٌ جَمْعاً لِمَا عَيْنُهُ وَآوُ جَارَ تَصْحِيحُهُ وَإِعْلَالُهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ لَامِهِ أَلِفٌ، كَقَوْلِكَ فِي جَمْعِ صَائِمٍ:

حال ثالثة، أو متعلق بجا بتضمينه معنى أخذ ولام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين، وليس كذلك كما بينه الشارح، وقد دفع هذا في الكافية بقوله: وَرَجَّحَ الْإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أُولَى مَا قَفِيَ وأطلق جواز الوجهين في فعول، وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوي، وإلا وجب الإعلال كما في المفعول.

قوله: (نحو عصي ودلي) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للإعلال، والأصل عصوو ودلوو بضميتين، ثم واوین قلبت الثانية ياء لثقل الواوین مع الضمة في الجمع ثم الأولى لاجتماعها مع الياء، ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعاً لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن «فَأَلْقُوا جِبَالَهُمْ وَعُصِيُّهُمْ» [الشعراء: ٤٤] بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الأخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قبل في أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم إلخ وقد قيل بذلك في المفعول المار.

قوله: (نحو أبو ونجو) مثالان للتصحیح وهو شاذ في الجمع كما في التسهيل والتوضيح، وكذا إعلال المفرد خلافاً للظاهر الشارح، والأصل أبوو ونجو وكفلوس فأدغم والنجو إما بالجيم وهو السحاب الذي هراق ماءه أو بالحاء المهملة، وهو الجهة حكى سيبويه: إنكم لتطيطرون في نحو كثيرة.

قوله: (والتصحیح أجود) الذي في التوضيح وغيره أنه واجب لخفة المفرد والإعلال شاذ.

قوله: (وشاع إلخ) نص غيره من النحويين على إطراده وإن كان التصحيح أكثر على الأصل وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها عيناً لجمع على فعل بالضم، والتشديد، وتقدمت العاشرة.

قوله: (نمي) أي نسب للعلماء.

قوله: (صائم) أصله صاوم لأنه من الصوم أبدلت الواو همزة لما مر، وكذا قائم وجائع.

صَوْمٌ وَصَيْمٌ، وَفِي جَمْعِ نَائِمٍ: نَوْمٌ، وَنَيْمٌ.
فَإِنْ كَانَ قَبْلَ اللَّامِ أَلِفٌ وَجَبَ التَّصْحِيحُ، وَالْإِغْلَالُ شَاذٌ، نَحْوُ: «صَوَامٌ»، وَ«نَوَامٌ» وَمِنْ
الْإِغْلَالِ قَوْلُهُ:

فَمَا أَزَقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا [٣٥٩]

فصل

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْرِ نَحْوُ أَتَنَكَلَا
إِذَا بُنِيَ افْتِعَالٌ وَقُرُوعُهُ مِنْ كَلِمَةٍ فَاوَّهَا حَرْفُ لَيْنٍ - وَجَبَ إِبْدَالُ حَرْفِ اللَّيْنِ تَاءً، نَحْوُ:

قوله: (وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واوين، وضمة مع ثقل الجمع فخفف بقلبهما
ياءين لأنهما أخف، تصريح.

قوله: (وجب التصحيح) أي لخفته، ولبعد الواو عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب
الألف، وكذا يجب التصحيح إن اعتلت اللام كشوي وغوي بشد الواو جمعي شاو وغاو،
ولثلاثا يتوالى إعلالان، ويجوز في نحو: نيم بعد إعلاله ضم الفاء وكسرها، والضم أولى والله
أعلم.

فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه

قوله: (ذو اللين) مبتدأ خبره جملة أبدلا، وفا حال من نائب فاعله العائد لذي اللين وهو
مفعوله الأول، وتا مفعوله الثاني، وكل من فا وتا بالقصر، وتقدم للشاطبي أن ما قصر من أسماء
هذه الحروف منون على حد: شربت ما، وصوب ابن غازي عن بعضهم عدم تنوينها لأنها مبنية
لوضعها وضع الحروف، واختار الصبان جواز التنوين على أنه مختصر من الممدود وعدمه على
وضعه كذلك ابتداء.

قوله: (فاوَّها حرف لين) مرادهم به الياء، والواو فقط إذ الألف لا تقع فاء مطلقاً، ولا عيناً،
ولا لاماً بطريق الأصالة.

قوله: (وجب إبداله تاء) أي لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما،
ومتافاة صفتيهما لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة، وأيضاً لو أفرقه لتلاعبت به حركات ما
قبله فيكون ياء بعد الكسرة، وألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة فأبدلوا منه حرفاً يلزم وجهاً
واحداً، وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها، هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء
بحسب الحركات قبلها، فيقولون أيتصل يأتصل فهو متوصل، وحكى الجرمي إبدالها همزة كأتصل
يأتصل، فهو ومؤتصل وهو غريب.

اتَّصَالَ، وَاتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٌ - وَالْأَصْلُ فِيهِ: أَوْتِصَالَ، وَأَوْتَصَلَ، وَمَوْتِصِلٌ، فَإِنْ كَانَ حَرْفُ اللَّيْنِ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ لَمْ يَجْزُ إِبْدَالُهُ تَاءً؛ فَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْأَكْلِ: ائْتَكَلَ، ثُمَّ تُبَدِّلُ الْهَمْزَةَ يَاءً، فَتَقُولُ: ائْتَكَلَ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً، وَشَذَّ قَوْلُهُمْ: «اَتَّرَزَ» بِإِبْدَالِ الْيَاءِ تَاءً.

قوله: (نحو اتصال إلى إلخ) مثال للواوي ومثال لليائي اتسار واتسر ومتسر، والأصل إيتسار وإيتسر وميتسر قال في المصباح الميسر كمسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسراً من باب وعد فهو ياسر اه، وهو مأخوذ من اليسر لظنهم أنه يورث اليسار.

قوله: (والأصل أوتصال إلخ) ظاهر عبارته أن الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار، وقيل: تبدل أولاً ياء لكسر ما قبلها في الماضي، والمصدر لأن الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة، وحمل الباقي عليهما، ثم تقلب الياء تاء، وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائماً فتقلب من أول الأمر قليلاً للعمل إذ لا فائدة فيما ذكر وإن كان قياسياً، وأيضاً لو قلبت ياء لا تمتنع قلب هذه الياء تاء كما في الياء المنقلبة عن الهمزة في نحو: اتكل بجامع عدم الأصالة إلا أن يجاب عن هذا بأن التاء لما لم تبدل من الهمزة أصلاً امتنع إبدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فإنها تبدل تاء في غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا إبدالها من بدلها، وأيضاً كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل.

قوله: (ثم تبدل الهمزة) أي الثانية الساكنة وهي فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

قوله: (وشذ قولهم اتزر) إما فعل ماض معلوم أي لبس الإزار فيكون بفتح التاء والزاي، أو أمر فيكسر الزاي ولا يصح ماضياً مجهولاً إلا إذا كان أصله أوترز بالواو لا بالياء كما في الشارح وأصله الأصيل اتتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لأنه من الإزار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها، ثم الياء تاء فصار اتزر بالإدغام فهذا الإبدال الثاني شاذ يقصر على السماع، والقياس إبقاء الياء كما قال به المصنف، وقيل خطأ لكن أجازته البغداديون كما حكاه الزمخشري، وعلى قولهم يتخرج إدغام عوام المحدثين اتزر في حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالأشموني، وشذ قولهم: اتزر صريح في أنه من المسموع، وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذي في المتن تبعاً لابن المصنف في أنه لم يسمع فمراده بالتمثيل به أنه مما سمع الإبدال في جنسه لا في شخصه، ونقل المرادي عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم: اتكل ومن المسموع أيضاً اتمن من الأمانة وقياسه أوتمن بالواو إن كان ماضياً مجهولاً أو ايتمن بالياء إن كان معلوماً، وأما اتخذ فالصحيح أنه من تَخَذَ يَتَخَذُ كَتَجَبَ يَتَجَبُّ تَعَباً بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتاؤه الأولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم فيه الجوهري فجعله من الشاذ، والثانية تاء الافتعال. وقال بعضهم إنه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله أوتخذ أبدلت الواو تاء على القياس، وتخريجه على هذه اللغة وإن كانت قليلة أولى من قول الجوهري.

وَكَذَلِكَ يَجِبُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْمُضَارِعِ، وَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي أَكْرَمَ: يُكْرِمُ، وَالْأَصْلُ يُؤَكْرِمُ، وَنَحْوُ: مُكْرِمٌ، وَمُكْرَمٌ، وَالْأَصْلُ مُؤَكْرِمٌ وَمُؤَكْرَمٌ؛ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ.

٩٩٠ - ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتَعْمِلَا وَقَرَنْ فِي أَقْرَرَنْ، وَقَرَنْ تُقِيلَا

* وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

فخرج على أن عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعنى ناحية، وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي لا شذوذ في وجهة لأنها اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه، وظاهر كلام سيبويه أنه مصدر، وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له إذ لا موجب للحذف إلا الحمل على المضارع، ولا يحفظ وجه وجه بل توجه واتجه ومصدره التوجه والاتجاه، فحذفت زوائده وقيل: وجهة.

قوله: (يجب حذف الهمزة) أي الزائدة على أصول الثلاثي لتصيره رباعياً كهزمة أكرم وأمن بالمد إذ أصلها كرم كظرف، وأمن كفرح أما الهمزة الأصلية في نحو: أكل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب ألفاً في نحو: أكل وواو في نحو أومن أو تحقق كما علم مما مر، وأما همزة أفعَل فلزبادتها تحذف في المضارع المبدوء بهمزة التكلم لثلاثي يجتمع همزتان في كلمة وحمل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتا الفاعل والمفعول.

قوله: (والأصل يؤكرم) أي بوزن يدرج لأن حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها، وكذا مؤكرم بوزن مدرج فحذفت الهمزة لما مر ويمتنع إثباتها إلا في ضرورة كقوله:

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَمَا *

أو ندور كقولهم: أرض مؤزَّنة بكسر النون أي كثيرة الأرناب، وكساء مؤزَّنب إذا خلط صوفه بوبر الأرناب، والقياس مَزْنَبَةٌ كمكرمة بناء على أن همزة أرنب زائدة وهو الأظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادراً.

تنبيه: لو أبدلت همزة أفعَل هاء كهراق في أراق، أو عيناً كعنهل الإبل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هَرَّاق يُهْرِيقُ فهو مُهْرِيقٌ ومِهْرَاقٌ بفتح الهاء في الكل وعنهل يعنهل إلخ.

قوله: (ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للتثنية، وقرن بالكسر مبتدأ خبره في أقرن أي مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قبله، أو هو فاعل بمحذوف يدل عليه استعملا، وقرن الثاني بالفتح مبتدأ خبره ثقلأ فألفه للإطلاق هذا ما يفيدُه صنيع الشارح كالأشموني.

إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ الْمَاضِي، الْمَكْسُورُ الْعَيْنِ، إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ أَوْ ثَوْنِهِ - جَارَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:
 أَحَدُهَا: إِتْمَامُهُ، نَحْوُ: ظَلَلْتُ أَفْعَلَ كَذَا، إِذَا عَمِلْتُهُ بِالنَّهَارِ.
 وَالثَّانِي: حَذْفُ لَامِهِ، وَنَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، نَحْوُ: ظَلْتُ.
 وَالثَّلَاثُ: حَذْفُ لَامِهِ، وَإِيقَاءُ فَائِهِ عَلَى حَرَكَتِهَا، نَحْوُ: ظَلْتُ.
 وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَقَرَنَ فِي أَقْرَنَ» إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، الْمُضَاعَفَ، الَّذِي عَلَى وَزْنِ
 يَقْعَلْنَ، إِذَا اتَّصَلَ بِثَوْنِ الْإِنَاءِ - جَارَ تَخْفِيفُهُ بِحَذْفِ عَيْنِهِ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الْفَاءِ، وَكَذَا الْأَمْرُ
 مِنْهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي يَقْرَنَ: «يَقْرَنَ»، وَفِي أَقْرَنَ: «قَرَنَ».
 وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَقَرَنَ نَقْلًا» إِلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَعَاصِمٍ: ﴿وَقَرَنَ فِي يَبُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٣] -
 بِفَتْحِ الْقَافِ - وَأَصْلُهُ أَقْرَزَنَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: قَرَّ بِالْمَكَانِ يَقَرُّ، بِمَعْنَى يَقَرُّ، حَكَاهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ، ثُمَّ

قوله: (إذا أسند الفعل الماضي) أي الثلاثي أما الزائد عليها فيتعين إتمامه نحو: أقررت،
 وشذ أحست في أحسست وخرج بالماضي المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما
 سيأتي في الشارح.

قوله: (المضاعف) هو من الثلاثي ما عينه ولامه من جنس واحد.
 قوله: (المكسور العين) خرج مفتوحها فيتعين إتمامه لعدم ثقله نحو: حللت وشذ: همت
 في هممت.

قوله: (والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح الكافية، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف
 العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيجري عليه الشارح في: أقرن الآتي، فجرى في كل محل على
 قول من قول المصنف.

قوله: (على وزن يفعل) أي بالكسر.

قوله: (يقرن) أي بكسر الراء الأولى وقرن بكسر القاف منقولاً لها من الراء، وكذا قرن لأنه
 من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلاًن أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفاً كما
 فعل بالماضي، وقيل: هو من الوقار يقال وقرير فيكون يقرن وقرن محذوف الفاء مثل يعدن
 وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين.

قوله: (وأصله أقرن) أي بفتح الراء فينقل للقاف، ثم تحذف وكذا المضارع.

قوله: (من قولهم قر بالمكان) أي استقر كعلم يعلم فأصله قرر بالكسر يقرر بالفتح، وهذه
 لغة ثانية في قر بالمكان حكاه ابن القطاع من أئمة اللغة ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، ومات
 سنة خمس عشرة وخمسمائة.

قوله: (هذا نادر) أي لا يطرد كما أشار له الشارح بقوله: نقلاً، وصرح به في الكافية، وأما

خَفَّفَ بِالْحَذْفِ بَعْدَ ثَقُلِ الْحَرَكَةِ - وَهُوَ نَادِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّخْفِيفَ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَكْسُورِ الْعَيْنِ.

الإدغام

٩٩١ - أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كِمِثْلِ صَفَفٍ

٩٩٢ - رَذُلٌ وَكَلَلٌ وَلَبَّيْ وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْضَصٍ أَبِي

قرن بالكسر فمطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية، وظاهر التسهيل عدم إطراده بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في: ظلمت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي ظلت ومست، وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب الشلوبيين وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور، والله أعلم.

الإدغام

هو بسكون الدال لفظ الكوفيين، وبشدها افتعال منه لفظ البصريين، وهو لغة: الإدخال يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، ودغمته بالتشديد أي أدخلته، واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة، وسمي ذلك إدغاماً لخفاء الساكن عند المتحرك فكأنه داخل فيه، وخرج بالمخرج الواحد الإخفاء فإن الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده، والإدغام يكون في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متسع ومر أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، واقتصر الناظم على إدغام المثلين في كلمة لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم.

قوله: (أول مثلين) مفعول مقدم لأدغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين كلمة بسكون اللام للوزن.

قوله: (لا كمثل) عطف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل إلخ.

قوله: (صفف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار، وعلى الظلة كالسقيفة.

قوله: (وذُلُّ) بضمين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة.

قوله: (وكلَّل) بكسر ففتح جمع كَلَّة بكسرة فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت، ويسمى في عرفنا بالناموسية تصريح.

قوله: (ولَبَّيْ) بفتحين وموحدتين موضع القلادة من الصدر، ويطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الحمار ليمنع الرجل، بالمهمل، من التأخر، وعلى ما استدق من الرمل.

قوله: (كجسَّس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه بيده أو من جس الخبر إذا فحص عنه، وهو الجاسوس.

قوله: (كاخْضَص) فعل أمر بسكون الصاد الثانية، وأبي مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن

٩٩٣ - وَلَا كَهَيْلَلٍ، وَشَدَّ فِي أَلَلٍ وَنَحَوِهِ فَكَ بِتَقْلٍ فَتَقْلٍ
إِذَا تَحَرَّكَ الْمَثَلَانِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغَمَ أَوَّلُهُمَا فِي ثَانِيهِمَا، إِنْ لَمْ يَتَصَدَّرَا، وَلَمْ يَكُنْ مَا هُمَا فِيهِ
اسْمًا عَلَى وَزْنِ فُعَلٍ، أَوْ عَلَى وَزْنِ فُعَلٍ، أَوْ فَعَلٍ، أَوْ فَعَلٍ، وَلَمْ يَتَّصِلْ أَوَّلُ الْمَثَلَيْنِ بِمُدْغَمٍ،
وَلَمْ تَكُنْ حَرَكَةُ الثَّانِي مِنْهُمَا عَارِضَةً، وَلَا مَا هُمَا فِيهِ مُلَحَقًا بِغَيْرِهِ.

نقلت فتحة الهمزة إلى الصاد، وحذفت تخفيفاً كما هو شأنها بعد الساكن نحو: قد أفلح فمن أوتي.

قوله: (كهيلل) فعل ماضٍ زيدت فيه الياء لإلحاقه بدحرج، ومصدره هَيْلَلَةٌ كَذَخْرَجَةٍ، ويقال فيه هَلَلٌ تَهْلِيلًا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسمة.

قوله: (إذا تحرك المثلان) أي كل منهما فخرج إذا سكن ثانيهما فيمتنع الإدغام كظلمت أقول الحق لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، وكذا إن عرض تحريكه كما سيأتي في إخصص أبي، أما إذا سكن أول المثلين فيجب إدغامه إلا إذا كان هاء سكنت لأن الوقف عليها منوي، ولذا ضعف قياساً إدغام: ورش ماله هلك أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كلم يقرأ أحد فإن إدغامه رديء بخلاف المتصلة بها فيجب إدغامها كسأل ورأس بوزن فعَّال مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرؤوس، أو كان مدة في الآخر فلا يدغم لثلاث يذهب المد كيغطي ياسر، ويدعو واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كاخشوا واقدًا، وكذا المد في غير الآخر كمغز وأصله مغروو واغتفر زوال مدّه لقوة الإدغام فيه.

قوله: (في كلمة) خرج ما إذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الإدغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين كقرأ آية فإن إدغامه رديء كما مر وأن لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان ﴿خذ العفو وأمر﴾ [الأعراف: ١٩٩] ﴿الشمس سراجاً﴾ [نوح: ١٦] فإن إدغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حده وصلًا وقرأ به أبو عمرو فقل إنه إخفاء للحركة بمعنى اختلاسها، وهو المسمى بالروم فسمي إدغاماً لقربه منه، والصحيح أنه يقرأ بالإدغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة، ولو سلم عدم تواتره فنقل القراءة أثبت فهو شاذ قياساً ثابت نقلاً.

قوله: (إن لم يتصدرا).

اعلم أن شروط وجوب الإدغام أحد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قوله: في كلمة إلى قوله: وفك حيث مدغم إلخ، وترك عدم التصدر فذكره الشارح.

قوله: (على وزن فُعَلٍ) بضم ففتح والثاني بضمين، والثالث بكسر ففتح، والرابع بفتحيتين على ترتيب قوله: صفف إلخ وعلة منع الإدغام في هذه الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة لوزن الفعل، والإدغام لكونه فرع الإظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الأسماء دون

فَإِنْ تَصَدَّرَا فَلَا إِدْغَامَ كَدَدَيْنِ، وَكَذَا إِنْ وُجِدَ وَاحِدٌ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ؛ فَلَا أَوَّلَ كَصَفَفٍ وَذُرَرٍ،
وَالثَّانِي: كَذُلِّ وَجُدِّ، وَالثَّلَاثُ: كَكِلَلٍ وَلِمَمٍ، وَالرَّابِعُ: كَطَلَلٍ وَلَبَبٍ، وَالْخَامِسُ: كَجَسَسٍ -
جَمَعَ جَاسٌ - وَالسَّادِسُ: كَاخْضَصَ أَبِي، وَأَصْلُهُ اخْضَصَ أَبِي فَقُلْتُ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الصَّادِ،
وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، وَالسَّابِعُ: كَهَيْلَلٍ - أَيُّ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَنَحْوُهُ: قَرَدَدٌ، وَمَهْدَدٌ.

ما لم يوازنه، وأما الرابع فموازن الفعل لكن لم يدخل حرفه وللتنبية على فرعية الإدغام في الأسماء، وقوته في الأفعال حيث أدغم موازن لب من الأفعال كرد دون الأسماء.

تنبيه: مر أن أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثليث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب، وأما إدغام نحو دو ودب ودر فلسكون أول المثلين بالأصالة، والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يتمتع فيها الإدغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وإنما تركه المصنف لقلته مع أنه لم يسمع مضاعفاً يبقى ثلاثة وهي مثال كتف وعضد، ودئل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل، وليست في الخفة كلب فلذا أدغم الجمهور أوليها، وأدغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت: رُدَّ بالإدغام في الكل لكن بفتح الراء في الأولين وضمها في الثالث، وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل أن إدغام المثلين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي إلا في ثلاثة منها بخلف فتدبر.

قوله: (كَدَدَيْنِ) بدالين مهملتين وهو اللعب، ويقال: ددا كفتى ودد كدم، وإنما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعذر الابتداء به وهمزة الوصل لا تجتلب إلا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها إلا إذا كان المثالان تاءين ففيه تفصيل سيأتي.

قوله: (وَذُرَرٍ) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة.

قوله: (وَجُدُّ) بضمين جمع جديد أما جدد كصفف فجمع جده كصفة، وهي الطريق في الجبل.

قوله: (وَلِمَمٍ) جمع لَمَّة بالكسرة والتشديد وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن تصریح وعبرة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب.

قوله: (كَطَلَلٍ) هو ما شخص من آثار الديار.

قوله: (كَجَسَسٍ) إنما وجب فكه لثلا يلتقي فيه ساكنان.

قوله: (وَالسَّادِسُ) أي ما حركة ثاني مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ولا إدغام عند سكون ثاني المثلين كما مر.

قوله: (وَالسَّابِعُ) أي الملحق بغيره وهو نوعان: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين كياء هيلل لإلحاقه بدحرج، أو بأحد المثلين كأحد مثلي جلبب لإلحاقه بدحرج وقردد للمكان الغليظ،

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ الإِدْغَامُ، نَحْوُ: رَدَّ، وَضَنَّ - أَيْ: بَخِلَ - وَلَبَّ، وَالْأَصْلُ: رَدَدَ، وَضَنَّ، وَلَبَّبَ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَشَدَّ فِي أَلِيلٍ وَنَحْوِهِ فَكَ يُنْقَلِ فَقِيلَ» إِلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْفَكُّ فِي أَلْفَاظٍ قِيَاسُهَا وَجُوبُ الإِدْغَامِ؛ فَجَعَلَ شَادَا يُخَفِّظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «أَلِيلَ السَّقَاءِ» إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ، وَ«لَحِجَّتْ عَيْنُهُ» إِذَا التَّصَقَّتْ بِالرَّمَصِ.

٩٩٤ - وَحَيِّي أَفْكَكَ وَادْغِمْ دُونَ حَدَّرْ كَذَلِكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَأَمْتَرَزْ

ومهدد علم امرأة ملحقان بجعفر، وإنما وجب فك ذلك لثلاث يفوت ما قصد من الإلحاق.

قوله: (وَضَنَّ) بالمعجمة والنون من بابي تعب وضرب.

قوله: (وَالْأَصْلُ رَدَدَ) أي كضرب وضنن كتعب، وللب كظرف.

قوله: (وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ وَشَدَّ إلخ) هذا تاسع الشروط وحاصلة أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذاً فلا يدغم، كما لا يفك غيره قياساً عليه.

قوله: (أَلِيلَ السَّقَاءِ إلخ) بوزن فرح وكذا أَلَّتْ أَسْنَانُهُ إِذَا فَسَدَ مِنْبَتُهَا، وَالْأَذُنُ إِذَا رَقَّتْ، وَالسَّقَاءُ بِالْكَسْرِ وَالْمَدُّ مَا يُوَضَعُ فِيهِ الْمَاءُ وَاللَبْنُ، وَالَّذِي لَخْصُوصُ الْمَاءِ قُرْبَةً وَلَخْصُوصُ اللَّبَنِ وَطَبٌ وَلِلْسَمَنِ نَحْيٌ كَمَا فِي الصَّحَاحِ.

قوله: (وَلَحِجَّتْ) بمهملتين كفرح أما بالخاء المعجمة فمدغم كما في الصحاح والمصباح يقال: لخت عينه كثر دمعها وذكره الأشموني مفكوكاً بمعنى ما قبله.

قوله: (إِذَا التَّصَقَّتْ بِالرَّمَصِ) قال الجوهري الوسخ المجتمع في المؤق إن سال فهو غمص بغين معجمة، أو جمد فرمص بفتحيتين فيهما، وبقي مما سمع فكه قولهم: دبب الإنسان كضرب، وقيل كفرح إذا نبت الشعر في جبهته، وصكك الفرس من باب دخل إذا اصطك عرقوباه وضبيت الأرض كفرحت إذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان معروف، وقطط الشعر كفرح إذا اشتدت جعودته، ويدغم أيضاً، ومَشِشَتِ الدَّابَّةُ كفرحت إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة ككرمت كما في القاموس إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فهذه الألفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر مفكوكاً من غيرها من الضرورات كقول أبي النجم:

* الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

قوله: (وَادْغِمْ) بشد الدال فعل أمر من أدغم مشدداً، ومفعوله محذوف وهو ضمير حي، وليس تنازعا لأن المصنف لا يراه في المعمول المتقدم.

قوله: (دُونَ حَدَّرْ) متعلق بكل من أفكك، وادغم أي لا تخش بأساً في واحد منهما لورودهما.

أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِدْغَامُ وَالْفَكُّ.

وَفُهُم مِّنْهُ: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَاجِبُ الْإِدْغَامِ.

وَالْمُرَادُ بِحَيٍّ: مَا كَانَ الْمَثَلَانِ فِيهِ يَاءَيْنِ لَازِمًا تَحْرِيكُهُمَا، نَحْوُ: حَيٍّ وَعَيٍّ؛ فَيَجُوزُ الْإِدْغَامُ، نَحْوُ: حَيٍّ وَعَيٍّ؛ فَلَوْ كَانَتْ حَرَكَةُ أَحَدِ الْمَثَلَيْنِ عَارِضَةً بِسَبَبِ الْعَامِلِ لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ اتِّفَاقًا نَحْوُ: لَنْ يُحْيِيَ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَلِكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرَ» إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُبْتَدَأَ بِتَاءَيْنِ مِثْلَ: «تَتَجَلَّى» يَجُوزُ فِيهِ الْفَكُّ وَالْإِدْغَامُ: فَمَنْ فَكَّ - وَهُوَ الْقِيَاسُ - نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْمَثَلَيْنِ مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أَدْغَمَ أَرَادَ التَّخْفِيفَ، فَيَقُولُ: أَتَجَلَّى؛ فَيُدْغِمُ أَحَدَ الْمَثَلَيْنِ فِي الْآخَرِ فَتُسَكَّنُ إِحْدَى التَّاءَيْنِ؛ فَيُؤْتَى بِهِمْزَةُ الْوَصْلِ تَوْصِيلاً لِلتَّطْقِ بِالسَّاكِنِ.

وَكَذَلِكَ قِيَاسُ تَاءِ «اسْتَتَرَ» الْفَكُّ؛ لِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْمَثَلَيْنِ، وَيَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِيهِ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَةِ أَوَّلِ الْمَثَلَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ، نَحْوُ: سَتَرَ يَسْتَرُ سِتَّارًا.

قوله: (فيجوز الإدغام) أي نظراً إلى أنهما مثلاً في كلمة، وحركة ثانيهما أصلية لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم، ويجوز الفك نظراً إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الإدغام في: لن يحيى، ورأيت محبياً لعروض الحركة بالعامل وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود، ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه.

قوله: (فيقول اتجلى إلخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية، وقد تعقب بأن تتجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلاً والذي ذكره النحاة أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان ماضياً كتبع وتتبع وأتبع جاز إدغامه، واجتلاب همزة الوصل فيه، وفي مصدره دون مضارعه فيقال: أتبع يتبع اتباعاً بشد التاء، والباء في الكل، وأتبع يتابع اتباعاً بشد التاء فقط وإن كان مضارعاً كتذكر لم يجز إدغامه إلا في الوصل بعد لين، أو حركة نحو: «وَلَا تَيَمَّمُوا» [البقرة: ٢٦٧] تكاد تميز لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به، ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال: لا يُظَنُّ بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة، أو قياس لا ينافيها وناهيك بمن قال: طالعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل، ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً لأنه ثقة لكن قال يس: نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور.

قوله: (نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء، وإسقاط همزة الوصل لاغتناء عنها بحركة النقل، ومضارعه يستر بفتح الياء والسين، وشد التاء مكسورة، وأصله يستر كيفتعل نقلت فتحة التاء الأولى للسين، وأدغمت في الثانية المكسورة، والمصدر ستاراً بكسر السين وشد التاء، وأصله

٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ أَبْثَدِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعَبَرِ
يُقَالُ فِي تَعَلَّمَ وَتَتَنَزَّلُ وَتَتَبَيَّنُ وَنَحْوَهَا: «تَعَلَّمَ، وَتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنَ» بِحَذْفِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ
وإِنْقَاءِ الْأُخْرَى، وَهُوَ كَثِيرٌ جِدًّا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

٩٩٦ - وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ افْتَرَنُ

٩٩٧ - نَحَوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وَفِي جَزَمَ وَشَبَّهَ الْجَزَمَ تَخْيِيرٌ فُفِي
إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ الْمُدْغَمُ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرُ رَفْعِ سَكَنَ آخِرُهُ؛ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ الْفَكُّ،
نَحَوُ: حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، وَالْمُهَنْدَاتُ حَلَلْنَ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ جَاَزَ الْفَكُّ، نَحَوُ: لَمْ يَحْلُلْ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾
[المائدة: ٥٤] وَالْفَكُّ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَجَاَزَ الْإِدْغَامَ، نَحَوُ: «لَمْ يَحْلُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

استأثراً كافتعالاً نقلت كسرة التاء الأولى للسين، وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضارع العين فمضارعه يستر بالضم، ومصدره وتستير كتركيم.

قوله: (قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف وإلا فهو كثير جداً في القرآن وغيره كما في الشرح.

قوله: (الغير) جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسدة وسدر بمعنى الاتعاظ والتذكر تصريح.
قوله: (بحذف إحدى التاءين) أي لثقل اجتماع المثلين، ولا سبيل إلى الإدغام لاحتياجه للهمزة، وهي لا تدخل المضارع فخفف بحذف إحداهما وهي الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها، والأولى عند الكوفيين، وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطوعة، وحذفها يخل به ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به.

قوله: (وفك إلخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي أول المثلين، أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف، وقوله: لكونه علة لسكن، وقوله: بمضمر الرفع أي البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الإدغام، وحاصله أن لا يعرض سكون لثاني المثلين إما لاتصاله بضمير رفع أو لجزم وشبهه.

قوله: (نحو حللت) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما، وأما المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلاً فبالضم، وكذا بمعنى فككت العقدة، أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين، وبهما قرئ ﴿فَيَحْلُلْ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلُلْ﴾ [طه: ٨١].

قوله: (بضم التاء) أي لتعذر الإدغام بسكون ثاني المثلين، ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة.

قوله: (والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح، وبها جاء القرآن غالباً نحو: ﴿إِنْ

﴿وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣] - فِي سُورَةِ الْحَشْرِ - وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَالْمُرَادُ بِشِبْهِهِ الْجَزْمُ سُكُونُ الْآخِرِ فِي الْأَمْرِ، نَحْوُ: اخْلُلْ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حُلْ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَمْرِ كَحُكْمِ الْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ.

٩٩٨ - وَقَدْ أَفْعِلَ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمَ وَالْتَزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ وَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّ فَعَلَ الْأَمْرِ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ - نَحْوُ: اخْلُلْ، وَحُلْ - اسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ شَيْئَيْنِ:

تَمَسَّسَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] ﴿اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] ﴿وَلَا تَمْنُنْ﴾ [المدثر: ٦] فمراد المتن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة، وإنما جاز الإدغام مع سكون ثاني المثلين نظراً إلى عروض السكون بعامل الجزم، وعدم لزومه وحمل عليه شبهه.

قوله: (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُلْ) أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي إثباتها عن عبد القيس فيقول: ارد واغضض، ومحل التخيير إذا لم يتصل بالفعل، واور جمع كردوا أو ياء مخاطبة كردي، أو نون توكيد كردن، وإلا وجب الإدغام عند الكل لابتناء الفعل على هذه العلامات فتأني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك.

تنبيه: إذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها، ولم يردھا أو هاء الغائب وجب ضمه كرده، ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو، وحكى ثعلب التثليث قبل هاء الغائب، وغلط في جواز الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش مده وغطه، وحكى الكوفيون التثليث قبل كل منهما فإن اتصل بآخر الفعل ساكن فأكثرهم يكسره كرد القوم بالكسر لأنها حركة لالتقاء الساكنين، وبنو أسد تفتحها تخفيفاً، وحكى ابن جني ضمه اتباعاً، وقد روي بهن قول جرير:

فَعُضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ فَلَا كَغِبَابٍ بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابَا

نعم الضم قليل، ولذا أنكره في التسهيل فإن لم يتصل الفعل بشيء من ذلك ففيه ثلاث لغات: الفتح للخفة مطلقاً أي في مضموم الفاء كرد، ومكسورها كَفَرٌ، ومفتوحها كَعَضٌ وهو لغة أسد وغيرهم، والكسر مطلقاً على أصل التخلص وهو لغة كعب، والإتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر، وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم.

قوله: (وَقَدْ أَفْعِلَ) أي بكسر العين في قولك: أفعل به بخلاف ما أفعله فيجب إدغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو: ما أحب زيداً لعمره.

قوله: (لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ فَعَلَ الْأَمْرِ إلخ) أي فهذا البيت استدراك على قوله: وفي شبه الجزم تخيير لكن استثناء أفعل إنما هو بالنظر لصورته فإنه ليس أمراً حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر، واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لأنها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلمنا، وهلموا إلخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لأنها ليست فعلاً أصلاً عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل

أَحَدُهُمَا: أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ فَكُّهُ، نَحْوُ: أَحْبِبْ بَزِيدَ، وَأَشْدِدْ بِيَّاضَ وَجْهِهِ.
الثَّانِي: هَلَمْ؛ فَإِنَّهُمْ التَّزَمُوا إِدْغَامَهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

..... وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ ٩٩٩

أو احضر فتلزم لفظاً واحداً للمفرد المذكور وغيره، وبلغتهم جاء القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠] والقائلين لإخوانهم: هلم إلينا.

قوله: (يجب فكّه) قال في شرح الكافية بإجماع وكأنه أراد إجماع العرب فإنه لم يسمع غيره، وإلا فقد حكى الكسائي إجازة إدغامه.

قوله: (التزموا إدغامه) أي بإجماع أيضاً كما في شرح الكافية فلم يقل فيه: هلمم بالفك تخفيفاً لثقله بالتركيب فإنه مركب لا بسيط كما قيل، وتركيبه عند البصريين من ها التنبيه، ولم التي هي فعل أمر من قولهم: لَمْ الله شعثه أي جمعه كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت الألف من ها تخفيفاً، وقال الخليل: ركبت ها مع ألم أصله قبل إدغامه فحذفت همزته للوصل وألف ها للساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى للام، وأدغم وقال الفراء والكوفيون: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم، ومذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضاً بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو: هلمه ولا يضم تبعاً لها، وكذا إن اتصل به ساكن كهلم الرجل، وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم؛ نعم إذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وهلموا وهلمي بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقياسها مع نون النسوة هَلُمُنَّ بالفك وزعم الفراءان الصواب: هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظاً لفتح ميمه، وحكي عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (وما بجمعه) الواو للاستئناف، أو عطف قصة على قصة، وما موصولة واقعة على الألفاظ بدليل قوله نظماً ولك أن توقعها على الألفية المذكورة سابقاً بقوله: وأستعين الله في ألفيه، وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أو لتأويلها بالمتن أو المؤلف مثلاً قيل: وقوله بجمعه يقتضي أن ما في هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيئاً منه مع أنه قد نسب بعضه لنفسه كقوله: ولا أمنعه وليس عندي لازماً وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر أن التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبديل المطابق من مخترعاته فالأحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعاً، أو باعتبار الأغلب ولك منع الاقتضاء أصلاً بأنه يصدق بجمعه من كلامه، وكلام غيره فتدبر.

قوله: (عنيت) هو من الأفعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فمفعولها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر في أبنية المصادر، وإنما يلزم ذلك في عني إذا كان بمعنى اهتم كما هنا، وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعنى كرمى يرمى عناية أما عَنَّا

..... قَسَدٌ كَمَلٌ نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلُ

يَعْنُو وَعَنْوَأُ من باب قعد بمعنى خضع وذل، وَعَنَا يَعْنُو عَنْوَةً بمعنى أخذ الشيء قهراً أو صلحاً، وعنَى يعنى كرمى يرمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى بمعنى شغله وعنَى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل على مصباح.

قوله: (قد كمل) بثلاث الميم الكسر أضعف، والفتح أفصح، وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وفي اصطلاح البديع التكميل، ويسمى بالاحتراس أيضاً هو أن يؤتى في كلام يومهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبَ الرِّبِيْعَ وَدِيْمَةً تَهْمِي

والتتميم أن يؤتى في كلام لا يومهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول، أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: ٨] أي مع حبه أي الطعام أما إذا كان المعنى الأجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير:

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَا خُلُقًا

فقوله: على علاته أي مع احتياجه أفاد المبالغة في وصفه بالجود إذ هو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه.

قوله: (نظماً) حال من الهاء في بجمعه كما في الأشموني أي منظوماً، وفيه الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي وهو قد كمل فالأولى كونه حالاً من الضمير في كمل وهي حال موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظماً من قوله: وما بجمعه عنيت مع قوله فيما سبق: وأستعين الله في ألفيه، إذ الألفية لا تكون إلا نظماً، ويصح كونه تمييزاً محولاً عن فاعل كمل فيبقى على مصدريته وهو موطئ أيضاً، ويرجح هذا بأن مجيء المصدر حالاً مع كثرته سماعي، ويرجح الأول بأن النظم عليه بمعنى المنظوم، وهو أوفق باشتماله على جل المهمات، وبإحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدري فتدبر.

قوله: (على جل النخ) متعلق باشتمال من اشتمال الدال على المدلول، وبالجمله صفة لنظماً على الأقرب، أو حال أخرى، أو خبر آخر لما، وكذا جملة أحصى وفي ذلك إشارة إلى أن قوله في الخطبة: مقاصد النحو على حذف مضاف أي جل مقاصده، ولم نصرف ما هنا إلى ما هناك مع أنه المناسب لكونه في محل الحاجة بأن يراد بالجل الكل مجازاً لأن هذا هو الموافق للواقع لتركة كثيراً من المقاصد. والمهمات جمع مهم أي الأحكام المهمات، أو مهمة أي المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الأفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة إلا أن يقال: لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة.

١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ

١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا

قوله: (أحصى) فعل ماض بمعنى جمع، وفاعله ضمير النظم، والخلاصة مفعوله، وبها اشتهر هذا المتن. ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أي من معانيها. ومن ابتدائية، أو حال من الخلاصة، ومن تبعيضية، ويمتنع كون أحصى أفعال تفضيل خبراً مقدماً عن الخلاصة لمانع لفظي وهو أن أفعال التفضيل لا يصاغ من الرباعي على الصحيح، ومعنوي وهو تكذيب الحسن له إذ في كافية المصنف أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل، والقسم والتاريخ، والتقاء الساكنين، وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، وحينئذ فآل في الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زيدها إلا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام، وجعل السبوطي ضمير أحصى، واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم في: عنيت، إلى الغيبة، والكاف للتعليل فكأنه قال: جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم لأنني اقتضيت أي طلبت وأردت غنى كل طالب إذ هم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العربية، والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس، فلا يحصل بها ذلك.

قوله: (كما اقتضى) ما مصدرية، واقتضى إما بمعنى أخذ فالمراد بالغنى القدر المغني، أو بمعنى استلزمه فالمراد به المصدر، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقترضائه الغنى أي أخذه القدر المغني بالمسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السرور، أو النفع في كل وإنما شبه الإحصاء بالاقترضاء لأنه أقوى منه إذ يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على الخلاصة على أن الكاف تأتي لمجرد التشريك بين شيئين في أمر بلا اعتبار كون المشبه به أقوى كقولك: كل من زيد وعمرو كصاحبه أفاده الصبان. ولك جعل الكاف للتعليل على أن اقتضى بمعنى استلزم، وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحققه أي أحصى الخلاصة لأجل استلزامه الغنى أي لأجل أن ينشأ عنه، ويترتب عليه الاستغناء عن غيره، والغني بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا، وبالكسر والمد التغني بالألحان، وبالفتح والمد النفع، ويصح هذا هنا أيضاً كما في الفارسي أي كما اقتضى نفعاً.

قوله: (بلا خصاصة) بفتح الخاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمة الغني، وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى، والجهل بها بالفقر، ووجه الشبه ظاهر وقد قيل: العلم محسوب من الرزق.

قوله: (فأحمد الله) الفاء سببية عاطفة على جملة، وما بجمعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الإتمام، وأردفه بالصلاة على خير الأنام، وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحتراز أجر ذلك، وبمنه في البدء، والختام.

قوله: (مصلياً) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في الخطبة.

قوله: (خير نبي) بدل من محمد لا نعت، ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

١٠٠٢ - وَلِئِهِ الْعُرُّ الْكَرَامُ الْبَرَّةُ وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ

قوله: (وَأَلَهُ) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والأولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه.

قوله: (الغر) جمع أغر، وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل، واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية، والجامع إما مطلق الشرف والرفعة، أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحاً لقوله: ﷺ «أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ» والكرام جمع كريم، والبررة جمع بار، والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أي المختارين.

قوله: «الخيرة» بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية، وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة، ولهذا التزم أفراده أي المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام للمدح، ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على أنه جمع خير بالتشديد، حكى الفراء: قوم خيرة بررة. والله سبحانه وتعالى أعلم. وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين. (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادي عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

٤٩١	الإضافة
٥٢٩	المضاف إلى ياء المتكلم
٥٣٢	إعمال المصدر
٥٤٠	إعمال اسم الفاعل
٥٥٠	أبنية المصادر
٥٥٩	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها
٥٦٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٧١	التعجب
٥٧٨	نعم ويئس وما جرى مجراهما
٥٨٧	أفعل التفضيل
٥٩٨	النعت
٦٠٩	التوكيد
٦١٦	العطف
٦١٩	عطف النسق
٦٣٥	البدل
٦٤٢	النداء
٦٥٢	فصل
٦٥٧	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٦٥٩	أسماء لازمت النداء
٦٦١	الاستغاثة
٦٦٤	الندبة
٦٦٨	الترخيم

٦٧٦	الاختصاص
٦٧٧	التحذير والإغراء
٦٨١	أسماء الأفعال والأصوات
٦٨٧	نونا التوكيد
٦٩٥	ما لا ينصرف
٧٢٢	إعراب الفعل
٧٤٢	عوامل الجزم
٧٥٧	فصل لو
٧٦٣	أما ولولا ولوما
٧٦٩	الإخبار بالذي والألف واللام
٧٧٥	العدد
٧٨٧	كم وكأني وكذا
٧٩١	الحكاية
٧٩٦	التأنيث
٨٠٥	المقصور والممدود
٨٠٩	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً
٨١٦	جمع التكسير
٨٣٩	التصغير
٨٥٠	النسب
٨٦٤	الوقف
٨٧٤	الإمالة
٨٨١	التصريف
٨٩٤	فصل في زيادة همزة الوصل
٨٩٨	الإبدال
٩١٩	فصل
٩٢١	فصل
٩٢٦	فصل في النقل
٩٣٤	فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه
٩٣٦	فصل في الإعلال بالحذف
٩٤٠	الإدغام